الجمهـــورية الجزائـــرية الديمقـــراطية الشعبيـــة

وزارة التعليم العـــالي والبحث العلمي

جامعة منتوري – قسنطينة –

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية
قسم علم الإجتماع

الرقم التسلسلي: .....
السـلسلـــــــة: .....

المسألة الإجتماعية في برامج الاحزاب السياسية في الجزائر : دراسة سوسيو-سياسية

مـذكرة مقدمة لنيـل درجـة دكتوراه علوم

من إعداد الطالب: النوي الجمعي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور: قيرة إسماعيل

السنـــة الجامعيـــة 2010

فهرس المحتويات:

مقدمة

الباب الأول: الإطار التصوري والنظري للدراسة

الفصل الأول: موضوع الدراسة

تمهيد: موضوع الدراسة..... 3-8
أولا: مشكلة البحث 8-21
ثانيا: أسباب اختيار الموضوع وأهميته العملية والتطبيقية 21-23
ثالثا: أهداف الدراسة..... 23
رابعا: المفاهيم المستخدمة في الدراسة..... 23-24
2- المسألة الاجتماعية 24-26
أ- البعد التاريخي للمسألة الاجتماعية 26-12
ب- البعد السياسي للمسألة الاجتماعية 12-12
ج- البعد السوسيولوجي للمسألة الاجتماعية 12-12
د- التعريف الإجرائي للمسألة الاجتماعية 12
1- الأحزاب السياسية 12-15
أ- من منظور وظيفي 15- 22
ب- من منظور بنائي 22-24
ج- من منظور "براديغما" التصنيفات ..... 24 -32
د- التعريف الإجرائي للأحزاب السياسية 32
2- البرنامج السياسي 32-32
أ- الفرق بين البرنامج والمشروع السياسي 32-34
ب- التعريف الإجرائي للبرنامج السياسي 34

الفصل الثاني: تحليل نقدي لاتجاهات التنظير في مجال تحديد تمظهرات ومعالجة المسألة الاجتماعية

تمهيد..... 35-36

أولا: اتجاهات التنظير ودور الدولة في التكفل بالمسألة الاجتماعية

2- النظرية البنائية..... 37

1- النظرية الوظيفية..... 37-41

ثانيا: علاقة أشكال الدولة ووظائفها بالمسألة الاجتماعية..... 41-42

2- من الدولة الليبرالية إلى دولة عناية الحق الإلهي..... 42-44

1- الدولة الرازقة ودورها في التكفل بالمسالة الاجتماعية..... 44-47

ثالثا: الماركسية المحدثة: الدولة، المجتمع والمسألة الاجتماعية..... 47-52

رابعا: نظرية الاختيار السياسي العقلاني..... 52-57

خامسا : نظرية الحاجات الاجتماعية..... 57-62

خلاصة..... 62

الفصل الثالث: تحليل نقدي للدراسات المشابهة؛
المسألة الاجتماعية ومعوقات التكفل بها

تمهيد 63

أولا: أزمة بناء الدولة وتجذر المسألة الاجتماعية.

2- مستقبل الديمقراطية في الجزائر..... 63 -65

1- التحول الديمقراطي والمسألة الاجتماعي 66-68

2- فشل الإصلاحات الاقتصادية واشتداد حدة المسألة الاجتماعية..... 68-72

3- تقييم، نقد وتعقيب 72-72

ثانيا : عسر التحول الديمقراطي: معوق أمام التكفل بالمسألة الاجتماعية 72

2- المسألة الاجتماعية مسألة سياسية..... 72-75

1- الأزمة مردها صعوبة تجسيد العقلانية السياسية..... 75- 76

2- معوقات الإصلاحات الاقتصادية واشتداد المسألة الاجتماعية..... 76- 77

3- تقييم، نقد وتعقيب 77- 82

ثالثا : فشل عملية التحديث وآثارها على التكفل بالمسألة الاجتماعية 82

2- المسألة الاجتماعية: الأبعاد التاريخية والسوسيولوجية..... 82-82

1- المسألة الاجتماعية رهان لدولة ما بعد الاستقلال 82-86

2- المجتمع المدني والمسألة الاجتماعية 86-88

تقييم، نقد وتعقيب 88-222

الباب الثاني: المسألة الاجتماعية مسألة تاريخية

الفصل الرابع: الدولة الكولونيالية وتفكيك بنيات المجتمع الجزائري.

تمهيد..... 223

أولا : تفكيك البنيات الاقتصادية المجتمع الجزائري 225-224

2- نزع الملكية وتعبئة الأرض لتجسيد الاستيطان 227-226

1- ارتفاع الضرائب و انتزاع الملكيات (2727-2734) 222-227

ثانيا: انعكاسات الحكم المدني في الجزائر 222-222

2- على المستوى الاقتصادي 223-222

أ- الرأسمالية،إعادة إنتاج التخلف وتجذر المسألة الاجتماعية 224-223

ب- الرأسمالية التجارية وتشكل البروليتاريا 224

1- على المستوى الاجتماعي 227-225

ثالثا: الهجرة والتهجير كآلية من آليات التفكيك للبنيات الاجتماعية للمجتمع..... 227

2- هجرة الجزائريين نحو تونس و المغرب 212-227

1- الهجرة نحو فرنسا 214-212

خامسا: المسألة الاجتماعية والثورة التحريرية..... 215-214

2- تدني المستوى المعيشي وتفشي البطالة..... 217-216

1- النزوح الريفي والهجرة للخارج..... 218

خلاصة 222-218

الفصل الخامس: المسألة الاجتماعية في برامج

أحزاب الحركة الوطنية في الجزائر

تمهيد..... 221

أولا: ظروف التعبئة السياسية لأحزاب الحركة الوطنية 222-221

2- الظروف الاقتصادية 224-222

1- الظروف الاجتماعية 225-224

2- درجات وأشكال الوعي السياسي الوطني 227-225

ثانيا:أشكال التأطير السياسي وبروز التيارات السياسية داخل الحركة الوطنية..... 228-227

ثالثا: أحزاب الحركة الوطنية والمسألة الاجتماعية 232-228

2- المسألة الاجتماعية في برنامج نجم شمال إفريقيا 233-232

1- المطالب الاجتماعية السياسية لحزب الشعب 237-233

2- الحزب الشيوعي الجزائري 242-237

3- المطالب السياسية الاجتماعية لجمعية العلماء 248-242

4- أحباب البيان والحرية (الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) 252-248

تقييم؛ نقد وتعقيب 253-252

الباب الثالث: المسألة الاجتماعية مسألة سياسية

الفصل السادس: إخفاق المشروع السياسي ــ الاقتصادي في التكفل بالمسألة الاجتماعية وانتفاضة المجتمع

تمهيد..... 256

أولا:المسألة الاجتماعية في النصوص الأيديولوجية والمواثيق الرسمية للدولة الجزائرية. 257-256

2- برنامج طرابلس والمسألة الاجتماعية 262-257

1- المسألة الاجتماعية في ميثاق الجزائر 2853م 265-262

2- المسألة الاجتماعية في ميثاق و دستور2865م..... 121-265

3- دستور 2878 والمسألة الاجتماعية 123-122

4- المخططات التنموية والتكفل بالمسألة الاجتماعية..... 111-123

ثانيا: أكتوبر 2877م: القطيعة والتحولات

1- سوسيولوجيا تفسير الانتفاضات الشعبية 116-111

2- إفرازات أحداث أكتوبر 1811م 122-116

الفصل السابع: الإسلام السياسي في الجزائر؛ استثمار في المسألة الاجتماعية

تمهيد..... 121

أولا: مفهوم الإسلام السياسي 126-121

ثانيا: اتجاهات التنظير وسوسيولوجيا حركات الإسلام السياسي 127-126

2- الإسلام السياسي حركة اجتماعية جديدة 132-127

1- الإسلام السياسي استثمار في الهامشية الاجتماعية 131-132
2- أزمة التحديث وبروز الإسلام السياسي في الجزائر 131-133
ثالثا- من الإرهاصات الأولي للإسلام السياسي غداة الاستقلال إلى الأحزاب الإسلامية 133
2- الدولة والإسلام السياسي خلال الفترة الممتدة من 2851- 2868م..... 133-135
1- التوظيف السياسي للدين سبب في ولوج الإسلام السياسي 135-136
2- دستور 2878 وبروز الأحزاب الإسلامية 136-145
3- الأحزاب الإسلامية في الجزائر: التماثل الإيديولوجي والتباين السياسي 145-147
خلاصة 148

الفصل الثامن: المسألة الاجتماعية بعد التعددية السياسية في الجزائر وسياسات معالجتها

تمهيد..... 152
أولا: مسألة العمالة والتشغيل في الجزائر
2- العمالة والتشغيل في الجزائر غداة الاستقلال 151-153
1- تطور معدلات التشغيل في الجزائر 153-154
2- البترول، التصنيع ونمو معدلات التشغيل في الجزائر 155-156
3- تناقضات الإصلاحات الاقتصادية واشتداد أزمة البطالة 1226-2878م..... 156-161
4- تحليل نقدي لسياسات وأجهزة مكافحة البطالة في الجزائر 161-172
ثانيا: مسألة السكن والإسكان في الجزائر
2- أسباب ومظاهر أزمة السكن في الجزائر 173-174
1- الآثار الناجمة عن أزمة السكن 174-175
ثالثا: مسألة الفقر في المجتمع الجزائري..... 175

2- حول مفهوم الفقر في التراث النظري 177-175
1- فشل المشروع التنموي و عودة الفقر في الجزائر..... 178-177
2- أمارات الفقر والسياسات المعتمدة لمحاربته في الجزائر..... 184-182
ثالثا: منظومة الحماية الاجتماعية في الجزائر 187-184
رابعا : مشكلات التربية والتعليم في الجزائر 222 -187

الباب الرابع: الدراسة التطبيقية

الفصل التاسع: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية

تمهيد 224
أولا: مجال الدراسة 222-224
2- نشأة وتطور الظاهرة الحزبية بالجزائر 224-226
1- دستور 2878م وبروز التعددية السياسية 226-228
2- مجتمع البحث 222-228
ثانيا: الفروض والتساؤلات 221-222
ثالثا: المناهج والأدوات المستخدمة 221-222
2- المناهج 222-227
1- الأدوات 227
رابعا: عينات الدراسة..... 227-213
خامسا: أساليب التحليل 213-214

الفصل العاشر: الفصل التاسع المسألة الاجتماعية في برامج
الأحزاب السياسية الجزائرية خلال الانتخابات التشريعية

تمهيد 216

أولا:حيز المسألة الاجتماعية في برامج الانتخابات التشريعية
للأحزاب السياسية في الجزائر..... 227-217

ثانيا: مكونات المسألة الاجتماعية في ضوء البرامج الانتخابية التشريعية
للأحزاب السياسية في الجزائر..... 241-228

ثالثا: الاستجابة السياسية على ضوء البرامج الانتخابية التشريعية للأحزاب السياسية في
الجزائر..... 243-242

رابعا: مناقشة نتائج الدراسة

2- في ضوء التراث النظري 245-244

1- في ضوء الدراسات المشابهة 247-245

2- في ضوء فروض الدراسة 251-247

النتائج العامة للدراسة 253-251

الخاتمة 255-254

قائمة المراجع 266-257

ملخصات الأطروحة 278 -268

الملاحق 284 -282

فهرس الجداول:

رقم جدول	عنـــــوان الجــدول	الصفحة
	الجـــانب النـــظري	
22	الأملاك التي انتزعت وتم تمليكها للمعمرين	228
21	الأملاك التي انتزعت للجزائريين وتم إعادة توزيعها	222
22	الهجرة الجزائرية مابين الحربين العالميتين(2828 – 2828)	212
23	هجرة المعمرين إلي الجزائر	211
24	جدول يوضح وضعية تأهيل العمالة أثناء الفترة الاستعمارية	217
25	الاستثمارات الكلية خلال المخططين الرباعي الأول والثاني	126
26	وضعية النفقات المعتمدة لفائدة السكن	126
27	تطور عدد المستفيدين من التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة	166
28	وضعية المستفيدين من التأمين علي البطالة	172
22	يوضح مشاركة الاحزاب في الانتخابات	212

الجـــــانب التـــطبيقي

22	يوضح مدى تكفل الأحزاب السياسية (من حيث المساحة) المسألة الاجتماعية في برامجها خلال تشريعات عام 2882م	217
21	يوضح الفروق بين التيارات والأحزاب السياسية في درجات تكفلها بالمسألة الاجتماعية خلال تشريعات عام 2882م	222
22	يوضح مدى تكفل الأحزاب السياسية (من حيث المساحة) بالمسألة الاجتماعية في برامجها خلال تشريعات عام 2886م	222
23	يوضح الفروق بين التيارات والأحزاب السياسية في درجات تكفلها بالمسألة الاجتماعية خلال تشريعات عام 2886م	221
24	يوضح مدى تكفل الأحزاب السياسية (من حيث المساحة) بالمسألة الاجتماعية في برامجها خلال تشريعات عام 1221م	222
25	يوضح الفروق بين التيارات والأحزاب السياسية في درجات تكفلها بالمسألة الاجتماعية خلال تشريعات عام 1221م	224

26	يوضح مدى تكفل الأحزاب السياسية (من حيث المساحة) بالمسألة الاجتماعية في برامجها خلال تشريعات عام 1226م	225
27	يوضح الفروق بين التيارات والأحزاب السياسية في درجات تكفلها بالمسألة الاجتماعية خلال تشريعات عام 1226م	227
28	يوضح مدى تكفل الأحزاب السياسية بمكونات المسألة الاجتماعية في برامجها خلال تشريعات عام 2882م	228
22	يوضح الفروق بين التيارات والأحزاب السياسية في درجات تكفلها بالمسألة الاجتماعية خلال تشريعات عام 2882م	231
22	يوضح مدى تكفل الأحزاب السياسية بمكونات المسألة الاجتماعية في برامجها خلال تشريعات عام 2886م	232
21	يوضح الفروق بين التيارات والأحزاب السياسية في درجات تكفلها بالمسألة الاجتماعية خلال تشريعات عام 2886م	234
22	يوضح مدى تكفل الأحزاب السياسية بمكونات المسألة الاجتماعية في برامجها خلال تشريعات عام 1221م	236
23	يوضح الفروق بين التيارات والأحزاب السياسية في درجات تكفلها بالمسألة الاجتماعية خلال تشريعات عام 1221م	238
24	يوضح مدى تكفل الأحزاب السياسية بمكونات المسألة الاجتماعية في برامجها خلال تشريعات عام 1226م	242
25	يوضح الفروق بين التيارات والأحزاب السياسية في درجات تكفلها بالمسألة الاجتماعية خلال تشريعات عام 1226م	241
26	يوضح العلاقة بين الحيز الذي شغلته المسألة الاجتماعي في برامج مختلف الانتخابات التشريعية للأحزاب السياسية في الجزائر وعدد المقاعد المتحصل عليها	242
	الملاحـــــق	
22	يوضح ترتيب مكونات المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية (حسب مدى طرحها) خلال تشريعات عام 2882م	282
21	يوضح ترتيب مكونات المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية (حسب مدى طرحها) خلال تشريعات عام 2886م	281

22	يوضح ترتيب مكونات المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية (حسب مدى طرحها) خلال تشريعات عام 1221م	282
23	يوضح ترتيب مكونات المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية (حسب مدى طرحها) خلال تشريعات عام 1226م ...	283
24	يوضح عدد المقاعد التي تحصلت عليها الأحزاب السياسية خلال الانتخابات التشريعية الجزائرية	284

تمهيد:

خصص هذا الفصل لعرض الموضوع وتحديد مشكلة البحث، مع تبيان أسباب اختيار الموضوع وأهميته العلمية والتطبيقية، مع تحديد أهداف الدراسة أين تم مراعاة أحد الشروط المنهجية المتفق عليها قصد جعلها قابلة للقياس.

وأعطيت لمسألة تحديد المفاهيم أهمية قصوى،لاسيما لمفهوم الحزب السياسي، الذي لا يحظي بإجماع نظر لتطوره الدائم من الناحتين الوظيفية والبنائية، وإفلاتهما لعملية التصنيف كعائلات سياسية.

في حين مفهوم المسألة الاجتماعية فقد تم إبراز أبعاده الثلاثة: البعد التاريخي والسياسي والسوسيولوجي، أما مفهوم البرنامج السياسي فقبل تحديده،تم عرض الفرق بينه وبين المشروع السياسي، بالنظر للتداخل الحاصل بينهما لدى الكثير من الباحثين، وانتهى الفصل إلي صياغة مفاهيم إجرائية لمكوناته (الحزب ،المسألة الاجتماعية والبرنامج السياسي).

أولا: موضوع الدراسة

تعددت المداخل النظرية والرؤى الفكرية التي تتناول المسألة الاجتماعية بأبعادها ومكوناتها، التي تتمثل بالأساس في حاجات وتطلعات أفراد المجتمع، في عالم يتغير بسرعة تشوبه تناقضات كبيرة ما انفكت تتوسع، تجلت في زيادة الثروات والخيرات من جهة، واتساع رقع الفقر والحرمان والتهميش من جهة ثانية.

هذه الحقيقة، جعلت من المسألة الاجتماعية موضوعا سجاليا، بين المفكرين والمنظرين والسياسيين، حيث يعزو البعض منهم تجذر المسألة الاجتماعية لفشل النظام السياسي عموما والدولة علي وجه التحديد، بفعل سوء الأداء الوظيفي لمهام كان يفترض أن تضطلع بها، كونها مركز سياسي مستقل يصل بالقوي الاجتماعية إلى الانضمام والانخراط في العمل السياسي والنقابي للمطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية، وهي تلك الخاصية التي جسدت في المجتمعات الأوروبية منذ نهاية القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين.

حيث أضحت الدولة منظم للمنافسة السياسية ومجسد للاندماجية الاجتماعية بفعل تدخل صريح مكن ولو نسبيا التخفيف من أثار المسالة الاجتماعية، سيما بعد بروز الدولة الرازقة والدولة الاجتماعية؛ لكن طالما أن المسالة الاجتماعية حلها نهائيا بات مستحيلا في ظل تبعيتها لاقتصاد يتغير بفعل تغير الحاجات الإنسانية، أدت ببعض المفكرين والسياسيين المطالبة باستقلالية السياسي عن الاقتصادي، مدافعين عن فكرة مفادها أن المسألة الاجتماعية سيتم معالجتها خارج تدخل الدولة وترك المبادرة أمام الاقتصاد الحر الذي سيكرس تقسيما اجتماعيا للعمل، يسمح بدر الخيرات والثروات.

إن الاتجاهين السابقين، إذا كان هدفهما هو بحث الاختيارات السياسية الواجب إتباعها من أجل تنظيم العلاقات الاجتماعية والمواقف، التي يتخذها مختلف الفاعلون الاجتماعيون الدولة والأحزاب السياسية، المجتمع المدني والنقابات حيال المسألة الاجتماعية.

هذا السجال الفكري، يقودنا إلى جملة من الاستخلاصات المؤقتة، والتي تتمثل في كون التفكير السوسيولوجي السياسي عرف ثلاثة اتجاهات رئيسية فكرية لم تؤدي بعد إلي حسم الاختلاف القائم.

الاتجاه الأول يتناولها من زاوية ماكرو- تحليلية، سعي لإبراز المسالة الاجتماعية، كمسألة تاريخية تحكمت فيها الصراعات الطبقية التي أزكتها التطورات التاريخية للنظم الاجتماعو-اقتصادية ومختلف أشكال الصراع بين أفراد المجتمع الواحد، أو بين الشعوب والمجتمعات علي غرار ما عرفته المجتمعات المستعمرة أثناء الفترة الكولونيالية، حيث ترسخت لدي هذا الاتجاه قناعة أن معالجتها يتم في ضوء تصفية الاستعمار والقضاء علي الامبريالية وبناء مجتمعات خالية من التفاوت الطبقي ومحاربة كل النظم والآليات التي تكرسها.

في حين الاتجاه الثاني، فيسعي من وجهة نظر ميكرو-سوسيولوجية، مقاربة المسألة الاجتماعية بوصفها اختلالات وظيفية للتغيرات التي تشهدها مختلف المجتمعات جراء أثار التقدم التكنولوجي وانتشار الصناعة التي أدت إلي بروز مشكلات اجتماعية و معالجتها تمت في خضم ما حققه المجتمع من فائض للإنتاج وأربحيه، متجاهلة تناقضات النظم الاقتصادية والسياسية التي كرست التفاوت الاجتماعي واللاعدالة في توزيع الخيرات بين أفراد المجتمع وسيطرة فئات الملاك والبرجوازية علي باقي الفئات الاخري، مقللة بذلك من حدة التناقضات التي أفرزتها آليات اقتصاد السوق والنظام الرأسمالي.

بل بالعكس نظرت إليها كفرص لتحقيق الفر دانية واستقلالية الأفراد، لذا بقت تنظر للمسألة الاجتماعية بوصفها " مشكلات اجتماعية ناجمة عن اختلالات اقتصادية، وأن مكوناتها وإفرازاتها ستعالج في ضوء الليبرالية وقبول قوانين اقتصاد السوق وآلياته، مفندة الأفكار الماركسية التي تؤكد علي أن تهديدات المسألة الاجتماعية المستمرة للاستقرار الاجتماعي ستؤدي حتما لزوال النظام الاقتصادي الاجتماعي والسياسي" أي الرأسمالية.

ولقد شكل هذا الاتجاه ركيزة الحوار الأكاديمي في مجال التعريف بالمسألة الاجتماعية والفرق بينها وبين المشكلات الاجتماعية، وهي الأفكار التي روجت لها نظريات سياسية جديدة حملها اتجاه ثالث سعي للتفريق بين " المسألة الاجتماعية القديمة والمسألة الاجتماعية الجديدة أو المتجددة ". وبالفعل إن استمرار التناقضات الاجتماعية قللت من أهمية أفكار الاتجاه، الذي راهن علي نجاح الليبرالية والدفاع عن فكرة " القليل من الدولة والكثير من المجتمع" المستمدة من الفكرة الاقتصادية "دعه يعمل اتركه يمر" في احتوائها، إذ بين الواقع الاجتماعي أن الرفاه الاجتماعي والتطور الاقتصادي الذي

بلغتهما المجتمعات لم يقلل من حدة المسألة الاجتماعية ولم يمكن فئات واسعة من المجتمع، الاندماج سياسيا واجتماعيا ولا من الاستفادة من الخيرات التي مأنفكت تتزايد. .

وبناء علي ذلك، برزت فكرة حضور الدولة" الضابطة" l'Etat régulateur وتدخلها في تنظيم وإيجاد التمفصلات اللازمة بين مختلف البني الاجتماعية، لردم الاختلالات والتهديدات التي تفرزها المسألة الاجتماعية، التي أضحت حلولها ومعالجتها ترتبط بالتصورات السياسية التي تطرحها مختلف القوى الاجتماعية والسياسية من تنظيمات رسمية حكومية وغير رسمية، المجتمع المدني، والأحزاب السياسية .

و المتتبع للتاريخ السياسي للمجتمعات سواء المتخلفة منها أو المتقدمة يقف علي نتيجة أساسية مفادها، أن الأحزاب السياسية هي أكثر التنظيمات اهتماما بالمسألة الاجتماعية، ويعود ذلك لكونها (الأحزاب)، أحد المكونات الأساسية للنظام السياسي. ولما كان دوما هدفها الوصول للحكم باتت أنشطتها السياسية التعبوية وبرامجها السياسية لا تهتم بتنظيم أساليب الحكم فحسب، بل تهتم بالتطلعات والحاجات الإنسانية للمجتمع، التي يشكل الاهتمام بها والتكفل بطرحها وإدراجها ضمن برامجها ومشاريعها السياسية أحد الأمارات والدلالات لمشروعية الأحزاب سواء أكانت في السلطة أو في المعارضة.

وفي هذا الصدد، تطلعنا الدراسات التاريخية والسوسيولوجية، أن المسألة الاجتماعية في المجتمعات النامية وبالنظر لخصوصياتها التاريخية المتمثلة في كونها مجتمعات تعرضت للاستعمار، لم تطرح فيها علي النحو الذي عرفته المجتمعات الغربية، ففي الوقت الذي طرحت فيه المسألة الاجتماعية واحتلت في المجتمعات الغربية أهمية بالغة، تجلت في البحث عن تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتوضيح العلاقة بين النظام الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي، كانت المجتمعات النامية تعرف المسألة الوطنية، أي بحث آليات التخلص من الاستعمار ومختلف أشكاله الاستغلالية.

ضمن هذا المنظور، الدراسات الانتروبولوجيا السياسية تطلعنا، بأن المسألة الاجتماعية في هذه المجتمعات خلال الفترة الاستعمارية، كان التكفل بها يتم من خلال المؤسسات الاجتماعية لما قبل الدولة (الجماعة، العشيرة والعائلة الممتدة) حسب الرؤية الدوركايمية، ضمن العلاقات الآلية التي تمليها علاقات القرابة والتآزر الإثني بين مختلف أفراد المجتمع، والتي أفرزت آليات حمائية ضد ما تعرضت له هذه المجتمعات من فقر وحرمان.

ولما كانت المسألة الاجتماعية تحتوي أيضا تمظهرات عديدة، تعبر عن جملة الاختلالات والمشكلات الناجمة عن صعوبة تجسيد تنظيم أمثل للعلاقات داخل النظام السياسي، لتمكن لاحقا من خلق التفاعل الايجابي بين الاقتصادي والسياسي، وبين الاجتماعي والسياسي، جعلت من المسألة الاجتماعية واحدة من المسائل الواجب التكفل بها للتخفيف من الآثار الدائمة التهديد للاندماجية الاجتماعية والسياسية للأفراد.

فبالرغم ما بلغته المجتمعات الغربية من تطور اقتصادي وسياسي، سمحا في لحظات تاريخية من تجسيد مجتمع الرفاه الاجتماعي، إلا أنها عاودت الظهور وهي محل نقاش سياسي مجتمعي دائم، مؤكدة أن النمو الاقتصادي الكبير لم يمكن من تجاوز تهديدات المسألة الاجتماعية وآثارها،في حين في المجتمعات النامية فهي عامل مهدد للاستقرار الاجتماعي والسياسي.

مما سبق، بات من الأهمية تناول المسألة الاجتماعية في المجتمع الجزائري التي أفرزت جملة من التهديدات للاستقرار السياسي والاجتماعي، أدى بالدولة إلى الإقدام علي جملة من الإصلاحات الاقتصادية تمثلت، في تحولها من نمط التسيير الاشتراكي إلي تبني اقتصاد السوق، في حين سياسيا فتمثلت في التخلي عن النظام السياسي القائم علي الحزب الواحد إلى تبني التعددية السياسية، التي أدت إلي بروز أحزاب اختلفت في طروحاتها الأيديولوجية والسياسية حول سبل تنظيم الحياة السياسية وبحث تحقيق الاندماجية الاجتماعية، في خضم أزمات حادة طالت جوانب عديدة : تزايد معدلات البطالة ،واتساع رقع الفقر والحرمان ،وعدم التمكن من التكفل بمشكلات السكن والحد من تدهور القدرة الشرائية التي أدت ألي بروز طبقتين واحدة فقير وأخري غنية، أي شهدت زوال الطبقات المتوسطة التي راهن الخطاب السياسي الرسمي على ضرورة دعم تشكلها بالنظر لأهمية دورها في المجتمع ودعم بناء الدولة.

ثانيا: مشكلة البحث

تعد المسألة الاجتماعية من التحديات الكبرى التي واجهت الدولة الجزائرية الحديثة وهو ما أكدته مختلف اختياراتها سواء، تلك التي تضمنتها مواثيق الثورة التحريرية أو تلك التي أعدت بعد الاستقلال، حيث أجمعت علي التكفل بالمسألة الاجتماعية وجعلها أولوية سياسية.

وثمة حقائق تاريخية تؤكد المجهودات التي بذلت، خلال السبعينات من القرن الماضي واجهت الدولة الاجتماعية، الأمية، الفقر والبطالة والتي تمكنت التقليل من حدتها، إلا أن هذه المجهودات تراجعت أمام وقع أزمة بدت ملامحها تظهر بداء من الثمانيات، أثبتت أن " إراديوية " الدولة le volontarisme de l'Etat ، واعتماد الريوع البترولية دون تبني اختيارات اقتصادية تعتمد الأربحية الاقتصادية القائمة علي إنتاج الخيرات، لن تمكن من القضاء نهائيا علي آثار المسألة الاجتماعية.

وضمن هذا المنظور، وبالرغم من مرور قرابة نصف قرن عن تحقيق الاستقلال لازالت المسألة الاجتماعية بمكوناتها وأبعادها المختلفة تشكل تهديدا حقيقيا للاندماجية الاجتماعية للأفراد في المجتمع الجزائري، وهو ما تؤكده جملة من الأدلة السوسيولوجية كانتشار الانتفاضات الشعبية كتلك التي ميزتها أحداث 8988و1008م، أو الأحداث المتقطعة التي لازالت ماثلة إلى حد اللحظة في الكثير من جهات الوطن.

ولعل من أبرز الأمارات الدالة، على تناقضات النظام السياسي في الجزائر وعجزه على التكفل بها، أن الكثير من السياسيين والمنظرين الذين يدورون في كنفه يؤكدون في مقترحاتهم وبدائلهم

السياسية وممارساتهم، ولآجل التكفل بالمسألة الاجتماعية يشددون علي ضرورة توسيع نطاق التآزر الميكانيكي ودعمه من قبل المؤسسات الرسمية للدولة، هذه الرؤية الهجينية حملها خطاب سياسي شعبوي[1] عبر مسار بناء الدولة ما بعد الكولونيالية.

ومما سبق، فإن تحديد مفهوم المسألة الاجتماعية وموضعتها وفق سياقات السياسية والاجتماعية تمكن نظريا وعمليا التعاطي معها، فإذا هي مسألة تاريخية بالنحو الذي أريد لها من قبل الخطاب السياسي الرسمي وبعض الأحزاب التي تعتمد المرجعية التاريخية، التي تمكنت فعلا، إلى وقت قريب من تعطيل المطلبية السياسية وإقناع الرأي العام بأن تحقيق الرفاه الاجتماعي سيتحقق بفعل عامل الزمن.

فالمسألة الاجتماعية هي أيضا موضوعا سوسيولوجيا، لاسيما وأن المشكلات الاجتماعية ليست هي كذلك إلا بالنحو الذي يشكله حيالها الأفراد والجماعات من تصورات".

فغداة الاستقلال مظاهر التخلف والعوز والحرمان كانت مستساغة من قبل أفراد المجتمع طالما أنه خرج من فترة استعمارية طويلة، أما الصراعات السياسية التي ميزت الساحة السياسية فتجد مبرراتها لدي فئات واسعة من المجتمع، كونها صراعات طبيعية حملت صور الاختلاف والتباين حول المشروع السياسي لبناء الدولة و شكلت استمرارية للنقاش السياسي، الذي حملته المواثيق والدساتير المختلفة و التي أكدت جلها علي ضرورة التكفل بالمسألة الاجتماعية، وأن تجاوز أثارها سيكون ممكنا بعد استرجاع الثروات الوطنية والشروع في عملية تجسيد التنمية.

بيد أن، هذه المبررات فقدت صدقها، بداء من نهاية الثمانينيات وطوال التسعينات إثر تأزم الأوضاع الاجتماعية التي تأثرت لها فئات عريضة من المجتمع ولازالت قائمة إلي حد اللحظة، بطالة جماهيرية، أزمة سكن خانقة،اتساع مفضوح للفقر والهامشية، ناهيك عن غياب معالم سياسية تكفل الحريات الأساسية، وحضور قوي لدولة تعمل لآجل ردمها واحتوائها، كونها لازلت تعيق بناء الدولة وتحقيق الرفاه للمجتمع.

وهي ذات الأمارات التي تؤكدها تلك المفارقات الصريحة المستمرة والتي تتجلي علي العموم في الحقائق التالية:

أولا – بالرغم من امتلاك عائدات كبيرة من الريع لم يسجل إقلاع اقتصادي ولا توزيع عادل للخيرات، الشئ الذي كرس فروقات اجتماعية زادت من عدد "اللامنتمين اجتماعيا".

---

[1]ـ انظر : جورج طرابيشي، في ثقافة الديمواقراطية، دار الطليعة، بيروت، ط8، 8998، ص 846.

الذي يعرف الشعبوية علي أنها شكل من أشكال التعبير عن أزمة تتخذ أحيانا أزمة الهوية وتارة أخري أزمة دخول الحداثة للمجتمعات النامية؛ فالشعبوية هي الحلول الوهمية لإشكالية متناقضة، تكمن في محاولة الجمع بين الماضي والمستقبل أو بين الهوية والتغير أثناء فترات تحول المجتمعات، لذا فإنها توظف الأسطورة واليطوبويا كوسيلة للتعبئة الجماهيرية.

ثانيا – المسألة الاجتماعية، يتفادى الخطاب السياسي الرسمي نعتها كذلك، بل يفضل الحديث عن مشكلات اجتماعية، معتبرا أيها أزمة ظرفية عابرة وأنها لا تحول دون تجسيد الاندماجية الاجتماعية والسياسية للأفراد، بل الأغرب من ذلك نجدها تصور حدة المسألة الاجتماعية بأنها أزمة طبيعية متحججة بالتهديدات التي لازالت تعرفها المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ذاتها، رغم ما بلغته من تقدم اقتصادي واجتماعي.

ثالثا – تعزو الكثير من الأطراف السياسية، لاسيما الأحزاب المشاركة في السلطة، تجذر المسألة الاجتماعية لعوامل خارجية، كعولمة الاقتصاد وعدم تمكن الاقتصاديات المحلية مسايرتها، وللعلاقات التجارية الجائرة بين العالم المتقدم والمتخلف ورواسب ومخلفات الاستعمار، متجاهلة في خطابها السياسي التأثيرات السلبية للاختيارات التنموية، وانعدام الاستقرار السياسي وانتشار الانتفاضات الشعبية وعدم انسجام المجتمع ومقاومته للسياسات المعتمدة من قبل الدولة.

هذه التوصيفات تتأكد، نظريا من قبل علماء السياسة والاجتماع الذين ينعتون المجتمعات التي تعرف هذا الكم الهائل من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي هي في بالأساس مسألة اجتماعية عميقة بأنها" المجتمعات المتأزمة " .

أما علي مستوي الممارسة وبهدف التكفل بالمسألة الاجتماعية ، فالأحزاب السياسية التي ظهرت علي إثر التعددية السياسية التي كرسها دستور 8989 في الجزائر، لا تتردد مجتمعة، رغم اختلاف مرجعياتها الفكرية، الإيديولوجية و السياسية في توصيف الوضع الراهن، بأنه وضع متأزم متعدد الأبعاد والجوانب، و بالرغم من هذا الإجماع حول توصيف الأزمة، فالاختلاف الحاصل بين الأحزاب يكمن في كيفية معالجتها، والأساليب السياسية التعبوية المعتمدة في التكفل بالتنمية والحد من آثار المسألة الاجتماعية.

جعلت علي مدار 18 سنة، منذ أحداث أكتوبر 8988م الوضع السياسي يمتاز بالصراع والعنف، أجل التكفل بها، نظرا لاستحالة بلوغ اتفاق سياسي أو "اتفاق حد أدني" حول الأولويات في الاختيارات التنموية والاجتماعية.

وهو ما تعكسه المشاريع والبرامج السياسية التي تنطلق منها أحزاب العائلة السياسية الواحدة.

فالأحزاب الإسلامية اعتمدت المرجعية الدينية كوازع تعبوي، راهن علي ضرورة "أخلقة" الممارسات السياسية والاجتماعية، سواء داخل السلطة أوفي المجتمع لتجاوز الأزمة وبالتالي يتم لاحقا التكفل والاستجابة لحاجات المجتمع .

أما الأحزاب السياسية غير الدينية(الديمقراطية) فترى أن الأزمة حلها يكمن في معالجة مسألة السلطة والقضايا التي ترتبط بها كالحريات السياسية، والثقافية، والمعتقد، وتكريس مبدأ التداول على السلطة.

وإذا كانت هذه القضايا تشكل فعلا أحد أوجه الأزمة إن لم نقل الأزمة برمتها، إلا أنها تطرح إشكالا على المستوى العملي والاستراتيجي.

فالتاريخ السياسي والاجتماعي للجزائر، يطلعنا بأن الأحزاب السياسية للحركة الوطنية ولاسيما جناحها الراديكالي قد تمكن من تعبئة المجتمع حول مسألة الاستقلال بفضل تهيئة المخيال الاجتماعي وإقناعه لاحقا بضرورة العمل من أجل الاستقلال، السبيل الوحيد لتحقيق الرفاه والخلاص من المعاناة والفقر والتهميش والأمية.

الأمر الذي يدل، على أنه لا توجد تاريخيا لحظات ثورية سواء لمحاربة الاستعمار أو البحث في سبل تغيير نمط الحكم إلا في ضوء التعبئة المجتمعية حول قضايا تهم الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع ،سيما الفئات الأكثر فقرا وحرمانا.

من هذه المنطلقات ،تحاول الدراسة الراهنة الوقوف علي مدي تكفل الأحزاب السياسية في الجزائر بالمسألة الاجتماعية وقياس الحيز الذي احتلته ضمن برامجها السياسية التي قدمتها للمجتمع بغرض تعبئته للالتفاف حولها منذ أولي انتخابات تعددية التي جرت في عام 8998 إلى غاية آخر انتخابات تشريعية لعام 1007م.

ومما يضفي أهمية كبيرة على الدراسة الراهنة، هو أنها أجريت في سياقات سياسية واقتصادية واجتماعية، امتازت بصراع سياسي حاد، تجلى في رفض الأحزاب السياسية لبعضها البعض، فالإسلاميين رفضوا تواجد الأحزاب اللائكية والعلمانية، وهذه الأخيرة نفت لمدة طويلة الأحزاب الإسلامية، فعوض معارضة السلطة أخذت صبغة (معارضة المعارضة).

وكمحصلة للصراع السياسي، انتشر العنف وأصبح من الصعب تجسيد إقلاع اقتصادي رغم المؤشرات الايجابية للاقتصاد، لكن بالموازاة مع ذلك ظهرت جملة من الظواهر الاجتماعية لم تتناولها الدراسة بالتحليل،إلا أنها تؤكد عمق المسألة الاجتماعية واتخاذها ملامح جديدة، وهو ما تطلعنا به يوميا وسائل الإعلام وتقر به السلطة السياسية ذاتها، كانتشار ظاهرة الهجرة السرية " الحرقة " وارتفاع معدلات الانتحار والصراعات داخل المجتمعات المحلية، على غرار ما يحدث في مزاب والقبائل.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع وأهميته العملية والتطبيقية

يحتل موضوع المسألة الاجتماعية مكانة هامة في النقاشات العلمية والبحوث الإمبريقية سواء أكانت بحوث ودراسات "ماكرو" أو ميكرو- سوسيولوجية، كما يحتل ذات المكانة في العلوم السياسية، الأمر الذي يجعل من دراسته في سياق المجتمع الجزائري يكتسي أهمية كبيرة.

حيث ظلت الدراسات تتناولها كمشكلات اجتماعية معزولة، ولم ترقي لوصفها بالمسألة الاجتماعية، وهي ذات الوضعية التي تستشف في الخطاب السياسي الرسمي وغير الرسمي للأحزاب والنقابات وباقي مكونات المجتمع المدني.

إن الاستخفاف بحدة المسألة الاجتماعية عن قصد أو عن غير قصد، رغم أماراتها الدالة على خطورتها وتهديداتها التي عرفها المجتمع الجزائري، جراء تدهور الحالة الاجتماعية التي باتت تهدد الرابط الاجتماعي،تجعل منها مسائل تستلزم حضورا قويا للأكاديميين ولا سيما الباحثين في علم الاجتماع، بوصفه علما يهدف إلي كشف و إماطة اللثام عن الحقائق.

ضمن هذا المنظور، تتجلي الأهمية العلمية والعملية للدراسة والتي يمكن حصرها في المسائل التالية:

8- تكمن أهمية الدراسة التي تركز علي بحث أبعاد المسألة الاجتماعية وعلاقتها بالطروحات المختلفة من قبل الأحزاب السياسية، التي تهدف إلي الفوز بثقة الأفراد، سواء أكانوا منخرطين، مناضلين أو متعاطفين.

1- إن دراسة المسألة الاجتماعية بات أكثر من ضرورة، بالنظر لتأثيراتها على الواقع المعيشي اليومي لفئات كبيرة من أفراد المجتمع، سواء تلك التي لم تتمكن النظم الاجتماعية من دمجها، أو التي ظلت تعتقد بأنها بمنأى عن الهزات والأزمات وأن مكاسبها من منصب عمل دائم، وتقاعد مضمون وحماية اجتماعية قارة لمدي الحياة،أصبحت محل شك بفعل انسحاب الدولة، وتأزم الأوضاع جراء تدهور القدرة الشرائية،والتراجع عن مكسب الطب المجاني والسكن المضمون لكل فرد، وبالتالي أصبح فهمها وبحث مواقف الطبقة السياسية حيالها أمر في غاية الأهمية، طالما أن غاياتها المعلنة هو العمل لترقية المجتمع.

3- كما تبرز الأهمية العلمية للدراسة الراهنة في كونها تعتمد مفهوم المسألة الاجتماعية كمدخل لتفسير ظاهرة الأحزاب السياسية في الجزائر،التي من دون مبالغة ستساعد في الوقوف علي طبيعة الأحزاب، وذلك بالكشف عن مدي توافق خطابها الأيديولوجي السياسي مع ما تتضمنه برامجها، كما ستساعد الباحثين لاحقا في انجاز دراسات أخري للوقوف على مدى المقدرة الاستيعابية للأحزاب في قراءة الواقع السياسي – الاجتماعي، وتضمينه في برامجها المسألة الاجتماعية.

ومن ثمة تتمكن من إيجاد آليات للعمل السياسي، تمكن هذه الأخيرة(الأحزاب) من تحديد الأولويات في التعاطي مع الفعل السياسي عموما وذلك في ضوء ما تمليه الديناميات السياسية التي تحملها سياقات سياسية معينة أو الاستحقاقات الانتخابية علي وجه التحديد.

4- من خلال دراسة هذا الموضوع، وبتحليل محتوي برامج الأحزاب ومقارنة نتائجها في الانتخابات، تصبح هذه الدراسة عاملا مساعدا في كشف القدرة التمثيلية والمشروعية السياسية للأحزاب، طالما أنها تسعي لتشكيل بدائل للسلطة السياسية القائمة.

5- في ضوء الطروحات التي ستتناولها الدراسة، يصبح موضوع المسألة الاجتماعية محكا نظريا وإمبريقيا لفهم و تحديد طبيعة النظام السياسي وأولوياته إزاء المسألة الاجتماعية وبالتالي تصبح هذه

المسائل مؤشر لقياس ما يعرف بـــ " الاستجابة السياسية "، التي تتخذ مواقف وردود أفعال تتمظهر، إما في انغراس الأحزاب وتجذرها في المجتمع وإما بهجرها وتراجع نتائجها في الاستحقاقات المختلفـــة أو اختفائها نهائيا من الحقل السياسي.

ثالثا: أهداف الدراسة:

في ضوء التقديم السابق، لموضوع الدراسة وتحديد مشكلة البحث فقد تحددت أهداف الدراسة فـــي المسائل التالية:

8- تشخيص طبيعة المسألة الاجتماعية فـــي الجزائـــر بكـــل أبعادهـــا المختلفـــة، التاريخيـــة، السوسيولوجية، السياسية.

1- تحديد مختلف تمظهراتها والطابع الذي اتسمت به في كل مرحلة تاريخية، بداء من الفتـــرة الاستعمارية إلى غاية فترة الاستقلال، وعبر مسار بناء الدولة الجزائرية مع الإشارة للمعوقات التـــي حالت عدم بلوغ التنمية التي تسمح للتكفل بها .

3- إبراز الفرق بين المسألة الاجتماعية والمشكلة الاجتماعية، ومحاولة اقتـــراح مفهـــوم للمســـألة الاجتماعية استنادا لما يطلعنا به التاريخ الاجتماعي والشواهد المتوفرة حول المجتمع الجزائري.

4- محاولة الوقوف على مدى تكفل الأحزاب السياسية في برامجها منذ ظهورها على اثر التعددية السياسية والحزبية، التي أقرها دستور 8988م، وذلك على اختلاف مرجعياتها الأيديولوجية والسياسية، سواء أكانت في المعارضة أو في السلطة.

5 – الكشف عما إذا ما كانت هنالك فروق بين برامج الأحزاب خـــلال الاســـتحقاقات الانتخابيـــة التشريعية المتعاقبة، من حيث التكفل بالمسألة الاجتماعية؛ باعتبارها تتباين طروحاتهـــا الأيديولوجيـــة والسياس

رابعا: المفاهيم المستخدمة في الدراسة:

عند دراسة أي موضوع يشترط بناء جهاز مفاهيمي مسبق، يحدد أبعاد ومتغيرات الموضوع المراد دراسته، وكذا الإطار المنهجي الذي يسمح بجمع المعطيات الضرورية لإثرائه وتبيان القضايا الجديـــدة التي ترتبط بالواقع المعيشي مجال الدراسة، وعليه يصبح تحديد المفاهيم عملية منهجية تمكن الباحث من ضبط وتبرير اختياراته المنهجية نظريا وامبريقيا.

غير أن هذا الالتزام المنهجي ليس من اليسر تطبيقه علي كل الموضوعات ذات الصـــلة بـــالعلوم السياسية عموما والظاهرة الماكرو- سياسية خصوصا، ففي مثل هذا النوع من الدراســـات، لا تبـــرز مسألة تحديد المفاهيم بصفة جلية ومدققة، فالدراسات السابقة فقط قد تمنح بعض المفاهيم ضمنيا دلالات جديدة.

حيث الكثير من الباحثين يعتبرون أن النتائج العامة للدراسات والبحوث هي ذاتها مفاهيم إجرائية لدراسات لاحقة.1

1ـ المسألة الاجتماعية:

تثير المفاهيم(القديمة– الجديدة) في سياقات التحول الاجتماعي المتسارع، نقاشا أكاديميا وحوارا فكريا، واستباق امبريقي لآجل وضع مضامينها رهن محكات الواقع المعاش.

ويعد مفهوم المسألة الاجتماعية واحدا من المفهومات القديمة التي عاودت الظهور، إذ تطلعنا المصادر التاريخية والتراث السوسيولوجي، انه أستعمل لأول مرة في نهاية القرن 89عشر، ليختفي كمفهوم من الخطاب السوسيولوجي والسياسي، بعدما حققت المجتمعات الاندماجية والاستقرار الاجتماعي للأفراد، سيما بعد ولوج الدولة الرازقة " دولة عناية الحق الإلهي " L'Etat providence وما رافقها من رفاه اجتماعي وتجسيد مزدوج للمواطنة السياسة والاجتماعية، في خضم ما يعرف في اللغة السياسية بإقامة توازن بين الحقوق والواجبات، إلا أن ما تحقق في العديد من المجتمعات أصبح بداء من نهاية السبعينيات من القرن العشرين يتلاشي، معلنا تارة عن أزمات اجتماعية متعددة الأبعاد والجوانب ، سميت ب"المسالة الاجتماعية الجديدة "، بالنظر لما حملته من أحداث و تمظهرات طالت مختلف البنيات الاجتماعو–سياسية ولم تسلم منها البنيات الثقافية والاقتصادية، بعبارة أشمل باتت تؤكد ما اصطلح عليه ب"المجتمعات المتأزمة" .

إن مفهوم المسألة الاجتماعية، على غرار العديد من المفهومات كالمجتمع المدني والعولمة أصبح مفهوم للحظة التاريخية التي تحمل دلالات وأمارات تستشف "كأحداث وتدحض المعتقدات السياسية ونظريات الاقتصاد السياسي الليبرالي والاشتراكي علي حد السواء ليصبح مفهوم المسألة الاجتماعية مفهوما ملازما للأزمة المجتمعية.

وضمن هذا المنظور، تسعي الدراسة الراهنة تتبع أبعاد المسألة الاجتماعية في التراث الفكري السياسي والاقتصادي عامة، والسوسيولوجي علي وجه الخصوص. وقبل مناقشة المفهوم ومحاولة وضع حدود له وصياغة مفهوم إجرائي، وحرصا علي تفادي الوقوع في الانمذجة العقيمة التي قد تضيع فيها الأبعاد الجوهرية والمشكلة الأصلية للبحث وجب التذكير بالمقتضيات المنهجية التي أملاها المفهوم ذاته، والواقع مجال الدراسة، وجملة من الاحترازات المنهجية التي تقيدت بها الدراسة الراهنة.

8– هنالك مفاهيم كثيرة تمت الإشارة إليها، صعبة التحديد نظرا لمرونتها وتعدد مؤشراتها،كمفهوم الحزب السياسي، المجتمع المدني، النظام السياسي،الطبقة الاجتماعية..... لذا لاستشف حدودها إلا في ضوء تتبع تطورها ومختلف التمظهرات التي استبغت بها .

[1] - Daniel louis – seiler, Les partis politiques, Armand Collin, paris, 1993, p39.

ففي هذا الصدد المسألة الاجتماعية،هي ذات بعدين أساسين الأول كمي ويتجلي في مؤشرات ومتغيرات قابلة للقياس، كعدد الفقراء وقياس الفقر و درجاته وتحديد جيوبه، أو أزمة السكن والإسكان، البطالة وقدرات استيعاب العمالة من قبل سوق التشغيل، ودرجات التكفل الصحي وطبيعة الأمراض، أما في مجال التعليم فهناك مؤشرات للتسرب المدرسي وعدد الممتهنين، وعدد الذين يلتحقون بالجامعات والتكوين المتخصص مقارنة بالتدفقات البشرية التي تعرفها النظم التعليمية .

أما البعد الكيفي، يتجلي في تلك الصور التي يحملها المخيال الجمعي حول مسألة الانتماء للمجتمع والاندماجية الاجتماعية والسياسية، التي تتكفل بها مؤسسات الدولة الرسمية ومؤسسات الحماية الاجتماعية المختلفة.

1- إن التراث السوسيولوجي، التاريخي والاقتصادي، استنادا للبحث في أسباب اشتدادها، وسبل معالجتها جعلت منها إلي جانب كونها" أحداث " وواقع نتلمسها في الحياة اليومية، فهي كذلك بالنظر لما تمدنا به الشواهد التاريخية والسياسية، سيما عبر مسار محاولات احتوائها والحد من تهديداتها للرابط الاجتماعي، تصبح المسألة الاجتماعية علي حد تعبير جاك كوماي " Jacques comaille ليست موضوعا قائما بذاته، بل موضوع يبني سياسيا واجتماعيا كظاهرة فعلا، تشكلت بفعل الأحداث، لكن من أحداث لا تكتشف إلا من خلال ردود الأفعال والعواطف التي تتولد عنها وحيالها "[1]

ضمن هذا المنظور، يصبح المفهوم حينما يبني علميا، نجده يحمل أبعاد تخرج عن مجال النزعة التخصصية التي يسعي كل علم الانفراد بها والتي تتستر عن حقائق موضوعية لا تحتاج للبرهنة، تسمح بالتخلص من الرؤية "العلمجتماعوية"[2] سامحة للباحث الاستفادة من إسهامات كل العلوم الاجتماعية بما فيها علم السياسة والتاريخ، الاقتصاد وبالتالي التخلص من الانتقاد القاضي بوصفها علوم لا تتعدي حدود النقد ولا تتمكن في التحليل الأخير، من بناء نظريات وتصورات فكرية يمكن امبريقيا الاستعانة بها لاحتواء أثار الأزمة الاجتماعية ومحاربة مخلفات المسألة الاجتماعية.

فالمفهوم تتغير مدلولاته نظرا لإفرازات الواقع، تلك المسائل يصعب التستر عنها أو ممارسة العزو العلمي إزاءها ،لذا مثلا في الجزائر و ليس ببعيد، ظل الخطاب السياسي الرسمي والغير الرسمي في الجزائر يتحاشى الإقرار بالعديد من مكونات المسألة الاجتماعية بعبارة أخري لا يتم توصيفها كما هي

[1]-j acques comaille , op ,cit , p 78.

[2]- العلمجتماعوية sociologisme هي نزعة علمية يعتقد من خلالها بعض المفكرين أن علم الاجتماع قادر لوحده تفسير الظواهر الاجتماعية ودراستها دون الاستعانة بتخصصات علمية آخري .

في الواقع، بل يلجأ إلي مفاهيم تضليلية، فالفقر والفقراء عوضوا لمد ة عشريتين كـاملتين بالاحتيـاج الاجتماعي والمحتاجين، حينما كانت الدولة تراهن علي حضورها المطلق أو تحت ما يعرف ب"الكثير من الدولة" أو" الكل دولة "، لكن بعد الأزمة الاقتصادية والإصلاحات الاقتصادية التي أملتها سياسـات إعادة الهيكلة المملاة من قبل المؤسسات المالية العالمية، والتي أكدت انسحاب الدولـة، بـرز مفهـوم الفقراء، والمساكين والمعدمين في وسائل الإعلام ولدي الطبقة السياسية سواء أكانت فـي السـلطة أو خارجها . 1

يمكن القول، أن المسألة الاجتماعية ليست فحسب تلك المشكلات الاجتماعيـة التـي يستشـفها المواطن من خلال معاناته اليومية التي تتجلي في فقدانه للعمل، والفقر الذي يعرفه، وحاجته للمسـكن ....، والتي تسعي السلطة الحاكمة التقليل من تأثيرها باستحضار مؤشـرات جزئيـة، بـل المسـألة الاجتماعية تطرح مشكلة التهديدات الدائمة التي تضرب عمق الرابط الاجتماعي، وبالتحديد في غيـاب ملامح واضحة لعلاقة السياسي بالمجتمع وفق ما تقتضيه مشروطيات تاريخية موضـوعية ،كالتعاقـد و"المأسسة" لتكفل بالحاجات الاجتماعية بأبعادها المختلفة.

في ضوء ما تقدم، يتجلي بوضوح أن مفهوم المسألة الاجتماعية هو مفهوم يحمل ثلاثة أبعاد رئيسية والتي يمكن حصرها علي النحو التالي:

أ- البعد التاريخي للمسألة الاجتماعية:

المسألة الاجتماعية ظاهرة تاريخية لازمت التغيرات التي طالت مختلف البنـي الاجتماعيـة بالنسبة للمجتمعات المتقدمة، إثر التحول من نمط إنتاج لأخر،و التي تمكنت في الوقـت الـراهن مـن تجاوزها،أوعل الأقل إحتواء أثارها التهديدية للاستقرار الاجتماعي وتجسـيد الاندماجيـة الاجتماعيـة للأفراد . فإذا هي كذلك من حيث أسباب تواجدها، فحلولها أيضا في سياق الرؤية التاريخية الصـرفة، يستشف أن معالجتها قد تمت مع التطور التاريخي السياسي والاقتصادي الذي تجلي في ذلك" الـذكاء السياسي" الذي حملته آليات بناء البني والمؤسسات الاجتماعية المختلفة،بداء من آليات التعاقد والبحـث عن بناء نموذج للدولة في أشكالها المختلفة: من الدولة المقاول، إلي الدولة الاجتماعية و الرازقة وحاليا إلي الدولة الضابطة، كما يتجلي الذكاء السياسي في القدرة علي تكييف شكل الدولـة ووظائفهـا مـع اللحظة التاريخية ومقتضياتها.

فالمسألة الاجتماعية عولجت في خضم التكفل بالعمالة، كطبقة اجتماعية ساهمت تاريخيا في بنـاء الاقتصاديات وتوفير الثروات، وهو الأمر الذي دفع بالدولة إلـي إيجـاد التمفصـلات اللازمـة بـين الاقتصادي والاجتماعي،الشئ الذي مكنها علي مدار قرنين من الزمن تجسيد نظم للحماية الاجتماعيـة

[1] - Musette saib , « les effets du PAS sur le marché du travail en Algérie « cahiers du CREAD , n 46 -47 , 4eme trimestre 1999, Alger, pp161-167.

تضمن من جهة استمرار العمل والتكفل بمصالح العمال وعائلاتهم والسهر علي استمرار الاستثمار الاقتصادي بشقيه الخاص والعام .

ضمن هذا المنظور، يعرف"روبرت كاستال robert castel المسألة الاجتماعية بأنها " تلك الحالات لتفسخ البني الاجتماعية التي ظلت تصونها العلاقات الميكانيكية علي حد التعبير الدور كيمي وزوال التنشئة الاجتماعية التي تكفلت بها البني الاجتماعية التقليدية كالعائلة والعشيرة والقبيلة "1.

مما سبق يتضح أن المسألة الاجتماعية تطورت تاريخيا من حيث الأشكال التي اتخذتها كما تطورت آليات التكفل بها،حيث يطلعنا التاريخ الاجتماعي والسياسي لمختلف المجتمعات الإنسانية سواء الغربية أو غيرها من المجتمعات، أن المجتمعات ما قبل الصناعية لم تعرف المسألة الاجتماعية، هذه الأخيرة التي هي تجلي لتبدل العلاقات ونمط الإنتاج، إلا أن ما عرفته خلال هذه الفترة التاريخية يمكن تسميته ب" الاجتماعي بمعني أن صور الفقر والتشرد والحرمان قد تمت معالجتها في إطار المؤسسات التقليدية القائمة آنذاك، كما تمت معالجتها دينيا وضمن العلاقات الميكانيكية التي تتحكم فيها الروابط القبلية والعائلية .

فالمسيحية علي غرار باقي الديانات ثمنت الفقر بوصفه مرجعية للتقرب من الله ،لأنه أراد أن يكون هنالك فقراء ليختبر الأغنياء،الذين بإمكانهم الفوز بالآخرة إذا ما قدموا يد العون للفقراء، وهؤلاء إذا ما تحلو بالصبر وقبلوا وضعياتهم سيحققون خلاصهم في الآخرة"2

جعلت هذه الأفكار في المجتمع القروسطي، من الكنيسة أحد المؤسسات الرئيسية في التكفل بالمسألة الاجتماعية، لكن مع تطور المدن وانتشار حالات التشرد واستفحال الفقر أصبحت الكنيسة عاجزة عن مواجهتها، وبالتالي خوفا من أللاستقرار بدأت السلطات العمومية التدخل متخذة جملة من الإجراءات تمثلت في:

- تصنيف وانتقاء المستفيدين من الإعانات وتنظيمها إقليميا.
- التنويع في الهيئات المتدخلة خاصة وعمومية، في مجال الحماية الاجتماعية محليا ووطنيا.
- حث الأفراد الذين لا يتمتعون بمداخيل علي ضرورة العمل، وفي ذات الوقت منع الأفراد من التسول، والأغنياء من مساعدة وإعالة الأفراد القادرين عن العمل .

تزامنت هذه الإجراءات للتكفل بالوضعيات الاجتماعية المتردية مع بروز الحرف وانتشار العمل المانيفكتوري، إلا أنها كما وصفها ماركس لم تقم علي أساس حرية العمل بل تم استعمالها كفضاءات للعمل الإجباري. مما جعلها أي المجتمعات الإقطاعية مجتمعات للفقر والتشرد .3

[1] - robert castel , les métamorphoses de la question sociale. *Une chronique du salariat ,* fayard , paris , 1995 , 46.
[2] Ibid, p48
[3]-- karl marx,contrubition à la critique de l'économie politique(1859) ,éd.sociales,1977, pp 54-58.

وبالرغم من الانتقال من نمط الإنتاج الإقطاعي إلي نمط الإنتاج الرأسمالي، برز فقر جديد، حملتـــه تناقضات صريحة، ففي الوقت الذي تزايدت فيه الثروات صاحبها الفقر والحرمان، مما جعل الكســيس دو توكوفيل Alexis de Tocqueville يصور هذه الوضعية موضحا " أنه لمن المؤســف أن نجــد البؤس يصاحب بنفس الدرجات المجتمعات السائرة في طريق الحضارة، فإذا ما تصفحنا الإحصـــاءات، نلمس بأن الأمم تحتل نفس المراتب في البؤس والغني " 1

ويستطرد بيار روزنفلان Pierre Rosanvallon في سياق بحثه، الذي سعي لتوضيح كيف أن المسألة الاجتماعية ازدادت حدتها، بالرغم ما حققته الثورة الصناعية من زيادة في الأريحية والخيرات، إذ يري أن " العلاقات الاستثنائية للنظام الرأسمالي أفرزت أنماط للعلاقات الإنسانية أدت إلـــي تفشـــي حالات للبؤس المادي وصيرورة تجلت في واقع غريب لدي الأفراد يفلت عن إدراكاتهم وإمكانية تفسير ما يحدث من حولهم "2

هذا الواقع الاجتماعي والحالات النفسية المتردية، مردها الرؤية الاقتصادوية الليبرالية التي هيمنت لفترة طويلة في المجتمعات الغربية، والتي أكدت أن المسألة الاجتماعية لا يمكن معالجتهـــا إلا خـــارج تدخل الدولة، بمعني أن قوانين السوق، والمبادلات الحرة، وتحرير المبادرة الفردية هما الكفيلان بطرح ما هو اجتماعي للحد من التسييس المفرط للمسألة الاجتماعية، أي عدم السماح للدولة بالتدخل لإحـــداث التوازنات والتسويات بين ما هو اقتصادي واجتماعي، فاسحة المجال أمام أرباب العمل التكفل اجتماعيا بالطبقات العاملة بتحسين ظروفهم المادية من خلال حثهم علي الالتزام بواجباتهم والإذعـــان لشـــروط العمل، بتعبير آخر وحسب سارج سوقام Serge paugam سعي أصحاب هذا الاتجاه " بنـــاء سياســـة اجتماعية بعيدا عن حضور الدولة " 3

الشئ الذي سعي التراث السياسيو– اجتماعي الإجابة عنه،هل هذا ممكنا ؟ ففي مؤلفـــه الرهانـــات الجديدة للمسألة الاجتماعية يري "جاك كوماي" Jacques comaille أنها عولجت في أوروبا وتم علي الأقل احتواء الأسباب التي قد تسهم في الاستقرار الاجتماعي،وهو الطرح الذي يتقاسمه جل منظـــري الديمقراطية الاجتماعية والماركسيين المحدثين الذين أكدوا أن ذلك كان ممكنا إثر تدخل الدول. 4

إلا أن الاختلاف الحاصل يبقي حول طبيعة التدخل، بمعني هل يتم بشكل مطلق أم نسبي وهل تـــم تحديد مجالات التدخل؟، كلها مسائل طرحت للنقاش حول طبيعة الدولة ذاتها، هل المسألة الاجتماعيـــة

[1]Alexis de Tocqueville,de la démocratie en Amérique, Garnier , flammarion, t 2, paris , 1993 , p 89 .

[2] Pierre rosanvallon , la nouvelle question sociale .*repenser l'etat – providence ,* le seuil ,paris ,1995.. p 75.

[3]- serge paugam, l'exclusion , l'etat des savoirs , la découverte , paris , 1996 .p 106 .

[4] Jacques comaille , op.cit , .56

تحل في ظل حضور الدولة الرازقة؟ أم أن المسألة الاجتماعية ستحل في خضم آليات السوق وقوانينه؟ الإجابة عن هذه التساؤلات تطرح مفهوم المسألة الاجتماعية بوصفها ذات أبعاد سياسية وسوسيولوجية، وهو ما تضمنته العديد من الاتجاهات التنظيرية التي سعت بحث العلاقة بين السياسي والاقتصادي من جهة وبين السياسي والاجتماعي من ناحية أخري.

ب- البعد السياسي للمسألة الاجتماعية:

على العكس من الرؤية الاقتصادوية الصرفة، التي تم في خضمها التفكير في المسألة الاجتماعية والتي يرجع أسباب تفشيها مفكري نظريات الاقتصاد السياسي،إلي الانكماش الاقتصادي وتدخل الدولة لفرض أعباء اجتماعية،تتحول حتما إلي معوقات أمام الاستثمار وتقضي علي إمكانية خلق فرص عمل جديدة.

برزت رؤى فكرية جديدة، تزعمها منظرو "المسألة الاجتماعية الجديدة" ، سيما بعد نهاية- دولة عناية الحق الالهي-، والتي باتت تطرحها بوصفها مسألة سياسية.

حيث بعدما ظلت معالجة " الاجتماعي " طوال النصف الأول من القرن العشرين تتم وفق الرؤية الاقتصادوية والتي اتخذت طريقتين في التصدي لها : الأولي وتمثلت في البحث عن سبل تنظيم الضمان الاجتماعي، الذي تم تمويله من أربحية العمل وارتفاع معدلات الإنتاج، أما المعالجة الثانية فتمثلت في البحث عن تمويل المساعدات التي تقدم للمهمشين والمبعدين.

ولغرض إيجاد تمفصلات بين هاتين المعالجتين،تتبدي المسألة الاجتماعية حسب جاك كوماي مسألة سياسية،معتبرا أن تنظيم التضامن الاجتماعي هي عملية سياسية بالأساس، لأن سوق العمل أصبحت شحيحة الفرص،وعدد اللامنتمين للضمان الاجتماعي زاد عددهم، وهي محصلات تعرض الاستقرار والتجانس الاجتماعي للتهديد، مما يستلزم البحث في الرابط السياسي "1

وهي ذات الفكرة التي يطرحها الآن توران Alaine touraine "،حينما عالج الحركات الاجتماعية، حيث يري بأنها محصلة ما بعد الحداثة، أي تراجع المجتمع الصناعي بعد ما توقفت الحركة العمالية عن أداء دورها الكلاسيكي، ويرجع ذلك،إلي وجود عدد هائل من الطبقة العاملة مهمشة من صيرورة التغير الاجتماعي الذي طرأ . وتتجلي ملامحه الكبرى في غياب التأهيل المستمر للعمال بغرض إدماجهم مهنيا، وكذا تأكل آليات التضامن التقليدية في المجتمع.2

مما سبق، تبرز المسألة الاجتماعية في تبدل العلاقات والملامح الطبقية داخل المجتمع البشري وبكيفية أعمق في المجتمعات الصناعية " إننا نعيش الانتقال من مجتمع تعودنا على تسميته بالمجتمع الطبقي أفراد في أعلى المراتب، وأفراد في أسفل المراتب الاجتماعية، نحو مجتمع نبحث فيه عما إذا كنا في المركز أوفي الأطراف.... لأن الفجوة أصبحت كبيرة بين أن نكون في داخله أو خارجه، إن

[1] Ibid , p 84
[2] Alaine beitone , sciences sociales, 2edition , editions sirey , 2000 .p 136

المجتمع الليبرالي تحول إلي "غيتو "GHETTO.علي العكس من المجتمع الصناعي في السابق الـذي امتاز بالصراع و اللامساواة ، فإذا كنا في السابق نعيش في مجتمعات للتفاوت الطبقي فإننا حاليا نعيش في مجتمعات عنصرية ".1

ضمن هذا المنظور،تتبدي المسألة الاجتماعية كمسألة سياسية طرحتها أزمة الحداثة التي زادت من حدة "اللانتمائية الاجتماعية" للأفراد في المجتمعات بالرغم ما بلغته من تقدم وتحقيق فائض في الثروات والخيرات، وأن الحداثة قد عجلت بالفصل بين النظم الاقتصادية والسياسية،والاجتماعية والثقافيـة.مما جعل من السياسي مجبر علي مجابهة هذه المعضلات إذ لم يصبح فحسب مطالب لإيجاد معـالم وقـيم تنظيمية للرابط الاجتماعي،بل محاربة اللأمن الاجتماعي الذي تفاقم بفعل الاختلالات التي تعرضت لها أيضا مؤسسات التنشئة السياسية (الدولة ،الأحزاب ،والنقابات) .

بالرغم من تأكيد المفهومين السابقين، علي أن المسألة الاجتماعية تبقي من حيث أسباب اشـتدادها، تعود إلي المشكلات السياسية التي طرحها التغير الاجتماعي، إلا أنهـا تبقـي معالجـات مـاكرو – سوسيولوجية، وهو ما ذهب إليه" جاك دانزولو" حينما أكد علي أن المسألة الاجتماعية في الوقت الراهن تتبدي أماراتها في كون أن " الإقصاء الذي يتعرض له الأفراد من النظام الاجتمـاعي– الاقتصـادي، يصطحبه حتما التهميش السياسي، وذلك بتفشي اللامبالاة والشعور بالفشل،هذه الحالات التي تتمكن من النسيج الاجتماعي جراء فشل السياسي في التكفل بالمشكلات الاجتماعية المترتبة عـن الإفـلاس فـي الاقتصاد والتوزيع غير عادل للثروات "2

وهي ذات الملاحظة التي اكتشفها "باسكال بيرينو"حينما أكد علي أن حدتها تبرز" من خلال جملـة من الأمارات، تتجسد في الطلاق الحاصل بين المجتمع والسياسي، وتتجلي في" الانسـحاب المـديني" المصحوب بارتفاع نسب الامتناع في الانتخابات، وتراجع نسب الالتزام السياسي مع الظاهرة الحزبية، وبروز ظاهرة الانتخاب لصالح الأحزاب الاحتجاجية والعنصرية "3.

إن الدراسات التي تناولت السلوكيات الانتخابية أوضحت العلاقة الوطيدة بين مثل هـذا الانسـحاب السياسي للأفراد في المجتمع جراء تأثير تردي الظروف المعيشية للأفراد وفقدانهم للثقة فـي النظـام السياسي ككل للقيام بإصلاحات للحماية الاجتماعية،والضمان الاجتماعي وسن مبادئ عامـة لترسـيخ التضامن الاجتماعي لمعالجة المسألة الاجتماعية.

ج- البعد السوسيولوجي للمسألة الاجتماعية:

[1]Idem, p137

[2] Donzelot, philipe estèbe , l'etat animateur, essai sur la politique de la ville , éditions Esprit , paris , 1994, p, 231 .

[3] Pascal perrineau , le politique en question , projet , numéro 247 , septembre 1996 . p 35

في مقال مشهور، بعنوان المشكلات الاجتماعية تصرفات جماعية "،أوضح "هاربرت بلومر"، أن (المشكلات الاجتماعية) لاتوجد كمجموعة لشروط اجتماعية موضوعية،بل هي بالأساس نتاج صيرورة فهم جماعي.1

في حالة إسقاط هذا المفهوم علي مفهوم المسألة الاجتماعية، يصبح مفهوم للسياق التاريخي والاجتماعي للمجتمع، وكذا مفهوم يخضع للرؤية التي يشكلها كل باحث للمشكلات الاجتماعية. وفي هذا الصدد نقف علي جملة من التوصيفات والمفهومات يستعملها الباحثون والتي في ضوئها يمكن الوقوف علي حدة المشكلة الاجتماعية، فقد برزت في الأدبيات السوسيولوجية المشكلة الاجتماعية البنائية وفي مواطن أخري تنعت بالاختلالات الوظيفية .

إن مثل هذه التوصيفات تعتبر أن المشكلة الاجتماعية هي نتيجة سوء وظيفية المؤسسات وبالتالي إن إصلاح مواطن الخلل ستساعد علي تجاوز هذه المشكلات الاجتماعية،التي لم تصل بعد الي تهديد الاستقرار الاجتماعي وهي لا تعيق اندماجية الأفراد في المجتمع مع مختلف نظمه المختلفة سياسية اجتماعية أو ثقافية كانت.

بيد أن مفهوم المشكلة الاجتماعية هو محتوي في مفهوم المسألة الاجتماعية التي عرفها روبرت كاستال" بأنها "تعبير عن الخوف من تفكك المجتمع جراء الفوضى الاجتماعية التي أدت إلي اتساع عدد المحتاجين والفقراء،وتدهور وضع الطبقة العاملة"2

وعليه من خلال هذا التعريف تتخذ المسألة الاجتماعية بعدا سوسيولجيا يرتبط بالأساس بالعمل، أي إمكانية الحصول عليه من عدمها وما يوفره من مستوي معيشي واندماجية اجتماعية وسياسية.

من هذا المنطلق أيضا ،يري جاك كوماي أن المسألة الاجتماعية هي أعمق من ذلك " إذ هي مبناة في عقولنا وهي تتجاوز البطالة،وتدني المستوي المعيشي،بل تكمن في تفكك الرابط الاجتماعي وانتشار الفردانية السلبية التي تقضي علي أحد أهم مقومات استقرار المجتمعات والتي تتجلي في تقسخ التضامن الاجتماعي " 3.

وفي سياق أخر،عرفها بوصفها مسألة ثقافية،إن الفقر وانعدام السكن والبطالة تطرح بدورها مشكلة الاندماجية الاجتماعية، وتؤدي إلي كون فقدان المواطنة الاجتماعية تؤدي إلي فقدان معني المواطنة السياسية. 4

مما سبق، يتضح أنها تتخذ أبعاد عديدة، ويمكن الاستدلال بمؤشرات كمية،وأخري كيفية لإبراز حدتها،كما أنه لا يمكن إسقاط المفهومات المستقاة حولها، علي جميع المجتمعات كونها لا تعيش نفس

[1] -blumer herbert , les problèmes sociaux comme comportements collectifs, politix.. volume 17- no/67 2004, p 187 .
[2] - robert dastel , op.cit , p142
[3] - Jacques comaille , op .cit p36 .
[4] Ibid ,p 39 .

"التاريخانية"، فالمسألة الاجتماعية في أوروبا تطرح تحديات جديدة وهو ما أدي بالكثير من المفكـــرين توصيفها " بالمسألة الاجتماعية الجديدة "، في حين في المجتمعات المتخلفة فمظاهرهـــا كلاســـيكية، و تمتاز بالاختفاء ومعاودة الظهور لجملة من الأسباب كاستمرار اقتصـــاد الريـــع ،وتفشـــي أللاســـتقرار السياسي، وغياب تنشئيه تحمل الأفراد مسؤوليات تجسيد التضامن الاجتماعي كقيمة اجتماعية و سياسية تكفلها دولة القانون .

د- التعريف الإجرائي للمسألة الاجتماعية:

في ضوء ما أثارته المفاهيم السابقة للمفهوم، والأبعاد المختلفة التي تحملها المســـألة الاجتماعيـــة كمظاهر كمية وكيفية، يمكن تعريف المسالة الاجتماعية علي النحو التالي:

المسألة الاجتماعية تحمل ثلاثة خصائص، فهي ذلك الوهن الاجتماعي التي تجعل فئات واســـعة من المجتمع عرضة له،و تشير أيضا إلي تلك التهديدات التي يمكن أن تطال فئات واسعة من المجتمـــع ظلت تعتقد بأنها في مأمن من تعرضها للإقصاء، وفي سياقات معينة تحمل أيضا مدلول الخوف والقلق الاجتماعي، لفئات بدت وضعياتها الاجتماعية ومكاسبها مهددة بفعل الانفجارات الاجتماعية، إلي حـــد لجوئها إلي إجراءات وحلول فردية للحد من تدهور حالاتها الاجتماعية.

2 ــ حول مفهوم الأحزاب السياسية:

المتتبع للدراسات الراهنة للأحزاب السياسية يستشف، أن اهتماماتها وجهت صوب مسائل بحثية، ترتبط بالسلوكيات الانتخابية ودرجات التعبئة السياسية، الشيء الذي طور من عمليات سبر الآراء.

كما أضحت الدراسات تنطلق من مفاهيم تعاقدية (conventionelle) تؤكدها المقارنات بين نتائج الدراسات،علي اعتبار أن الأحزاب السياسية ما هي إلا مؤسسات تنتج العقائد والأيديولوجيات تســـعي لتوظيفها، لتتجسد كتعبير للمواقف السياسية.هذا إلي جانب اعتبارها الموجه والمحدد للسياسات العمومية وتعمل علي أيجاد جسور وعلاقات بين المحكومين وحكوماتهم. 1

إن تنوع وثراء التراث النظري حول مفهوم الأحزاب،هي محصلة بحوث ميدانية أجريـــت علـــي عينات مشكلة من فئات اجتماعية آو قيادات حزبية تعرف بالنخب، كما تعدتها في دراساتها للمتعاطفين و المناضلين ,و رغم ثراء هذه الدراسات وإسهاماتها الكبيرة،إلا أنها لم تزيل العديد مـــن الانشـــغالات البحثية التي يمكن حصرها في المسائل التالية :

---

[1]- المتتبع للدراسات في مجال العلوم السياسية والانتقادات التي توجه لاصحابها يلاحظ بان عملية تحديد المفاهيم قبليا غير ممكنة بالنظر لمرونتها ، وتبدلها وفق السياقات الاجتماعية والتاريخية وحتي الثقافية منها، انظر:

...

... Daniel –louis seiler , de la comparaison des partis politiques , economica , paris , 1986.

– استحالة تعميم نتائج هذه البحوث علي جميع المجتمعات وعلي الأشكال التي تتخـذها الأحـزاب بنائنا ووظيفيا.

– لا تمنح هذه الدراسات الإجابات الوافية للعلاقة القائمة أو الممكنة لعلاقة الأحزاب بمشروع بنـاء الدولة ومؤسساتها، وعلاقات هذه الأخيرة بمختلف القوي الاجتماعية الأخرى المشكلة لمفهوم المجتمـع المدني، وللخصائص التي تميزه عن المجتمع السياسي أين تفضل بعـض الدراسـات إدراج دراسـات الأحزاب السياسية.

في حين تذهب دراسات أخري، تتناول الأحزاب في ضوء "نماذج مثالية" تتحدد استنادا للتجارب السياسية الغربية التي تحكمها رؤى "اثنومركزية".1

لذا أصبح عند محاولة بحث و تحديد وظيفية الأحزاب، تصادف الباحث صعوبة الوقوف، عما إذا كانت الوظائف والتصنيفات المرتبطة بطبيعة العائلة السياسية والتركيبة البشرية للحزب يـتم بحثهـا، انطلاقا مما تقوم به الأحزاب من أدوار أو ما يجب أن تقوم به؟ وبالتـالي تطـرح مسـألة المعياريـة والاستشراف التي في الغالب لا تمكن من فهم الموضوع، سيما في المجتمعات التي لم تبلـغ تجاربهـا السياسية بعد مرحلة النضج الذي عرفته المجتمعات الغربية في مجالات الديمقراطية والتـداول علـي السلطة وغيرها من المسائل السياسية الاجتماعية.2

– موضوع الأحزاب السياسية تتجاذبه العديد من التخصصات، الشيء الذي يجعل من محاولة إنفراد أي تخصص في فهمه مسألة نسبية، لذا وجب تناول المفهـوم فـي ضـوء كـل الأبعـاد السياسـية والسوسيولوجية والنفسية وحتي الانتروبولوجية منها، وذلك قصد الإحاطـة بالموضـوع، وهـي ذات الملاحظة الي توصل اليها "موريس ديفرجيي" في مؤلفه الأحزاب السياسـية الصـادرعام8958حيـث أوضح أنه "ربما يمكن تحديد الوظائف الحقيقية للأحزاب خلال الخمسون سنة القادمة ".[3]

1- الاثنو مركزية ، هي نزعة يتقيد بها الباحثون في تخصصات عديدة في العلوم الاجتماعية ، ولا يسلم منها المؤرخون أيضا حينما يتعاطون مع موضوعات بحثية ، كالأحزاب أو الدولة ، الديمقراطية ، تجعلهم يحكمون علي تجارب الكثير من المجتمعات انطلاقا من تجارب مجتمعاتهم التي بلغت درجة من التقدم والرقي ، أو من قبل باحثين حيال مجتمعاتهم الأصلية متأثرين برؤى ثقافوية غربية تجعل من دراساتهم حاملة لتعميمات لا ستقرئ الشواهد والمبررات الامبريقية لمجتمعاتها ، وينطلقون في دراساتهم وكان المجتمعات تعيش نفس التاريخانية . انظر:

1-Addi lahouari , Relegion et culture politique dans le monde Arabe , in , making civil societies work , université de Potsdam , 2007 , pp 47- 49

2-- Duverger Maurice , introduction , à la politique , paris , Gallimard , 1964, p.183-184

1

2

8-Maurice duverger,

هذا الاعتراف من قبل أحد أكبر الباحثين في العلوم السياسية، يؤكد صعوبة تحديد مفهوم الحـــزب السياسي ومنحه كل الأبعاد، وعليه بات التركيز علي الأبعاد الوظيفية آو البنائية فحسب دون تناولها في ضوء مرجعياتها الأيديولوجية والسياقات التاريخية والديناميكية الاجتماعية والاقتصادية، التي تنشط في خضمها ترهن مسائل بحثية كبيرة في الدراسات الماكرو – سوسيولوجيةأو الميكرو سوسيولوجية.

ضمن هذا المنظور، يمكن إيجاد التفسيرات، لتعدد المقاربات في تناول الأحزاب السياسية، والملفت للانتباه أنه في ضوء القراءات والتراث النظري المتاح بداء من نهاية السبعينات وبداية الثمانينات بدت تختلف التوجهات البحثية عن مثيلاتها من البحـــوث كلاســـيكية للـــرواد أمثـــال "روبـــرت ميشـــلز" و"استوغوركي" و" ديفرجي "و"كروزيه" وغيرهم من الذين ركزوا اهتما تهم في تحديد مفهوم الحـــزب ووظائفه كمحدد ومنطلق منهجي مسبق.

إذ يلاحظ أن إضافات الدراسات الجديدة، في توصيفها للأحزاب لـــم تهمـــل الأبعـــاد الوظيفيـــة والبنائية، بل تعدتها إلي دراسة مختلف التفاعلات التي تتم داخل الحزب بوصفه مؤسسة وعلاقته مـــع مختلف الأحزاب الأخرى، ومع السلطة مقترحة جملة من "البراديغما"1 عند تصنيف الأحزاب السياسية، والتي سيتم تناولها لاحقا وبالأخص أثناء تحديد أشكال وطبيعـــة الأحـــزاب مـــن منظـــور التصـــنيف الأيديولوجي أوالأصول الاجتماعية للمنضوين فيها، دون منح أهمية لتحديد مفهوم الحزب كشرط قبلي لبحوثها، إذ يري daniel louis seiller "إن فهم الأحزاب يظل ممكنا أثناء التحليل وإقامة المقارنات، لكن المفهوم يتعقد عند عرض الحوصلة ونتائج الدراسات" [2]3

بالرغم من صحة هذه الإحترازات، لا يمكن بآي حال التستر خلفها أو اعتمادهـــا كتبريـــر لعـــدم صياغة مفهوم إجرائي لمفهوم الحزب السياسي،بل يمكن اعتمادها كاحتراز منهجـــي لتبيـــان صـــعوبة الوصول إلي مفهوم جامع ومانع متفق عليه للحزب السياسي .

وبالنظر لتعدد التعاريف وكثرتها، تسعي الدراسة الراهنة استناد لما سبق تحديـــد مفهـــوم الحـــزب السياسي بالتركيز علي الأبعاد التالية :

8 ــ الأحزاب السياسية في ضوء المتغيرات البنائية والوظيفية، أي الأحزاب بوصـــفها مؤسســـات اجتماعية تضطلع بوظيفة ترقية العمل السياسي في المجتمع من خلال ما تثيره من تفاعلات بين النظام السياسي و المجتمع علي اعتبارها وسائط.

---

[1]Le paradigme est une structure mentale ,consciente ou pré- consciente qui sert à classifier le réel avant de l'étudier à fond, il diffère d'une théorie de base en ce sens. Une théorie est explicitée, la structure du paradigme est en principe implicite .,voir khunt ,la structure des révolutions scientifiques ,paris ,flamarion,1978 , p 102

1-Daniel –louis seiller , op. cit , p 113.

1 ــ المرجعيات الأيديولوجية والعقائد الفكرية التي تعتمدها وتتبناها مختلف الأحزاب والتي تجسد كمشاريع سياسية وبرامج للتعبئة الدائمة للحفاظ علي قواعدها من المنخرطين، واستمالة أكبر عددا ممكنا من المتعاطفين في برامجها الانتخابية ومواقفها السياسية إزاء قضايا تهم غالبية فئات المجتمع .

3 ــ ولما كانت الأحزاب علي اختلاف مرجعاتها الأيديولوجية والسياسية تشترك في خاصتي، ضرورة امتلاك برامج وهيكلة تنظيمية معينة، بات تناولها في ضوء براد يغما التصنيفات التي اعتمدتها الدراسات السياسية بالخصوص بغرض تطوير الدراسات المقارنة،التي تتناول الأحزاب كعائلات سياسية مثلا "اليسار واليمين" أو اعتماد متغير الدين، وبالتالي تصنف الأحزاب آلي أحزاب دينية وغير دينية أو كالتصنيف السائد في الولايات المتحدة الأمريكية الجمهوري والديمقراطي، تعد إجراءا منهجيا ونظريا بالغ الأهمية بالنسبة للدراسة الراهنة .

لذا ،ففي المجتمع الجزائري حيث كثرة الأحزاب ،التي وصل عددها الستون حزبا لا يمكن دراستها،إلا في ضوء تصنيفها لعائلات سياسية استنادا لمتغيرات، كالأيديولوجية والأولويات السياسية والاجتماعية التي تتضمنها برامجها وطبيعة المشروعات السياسية التي تسعي لتجسيدها عمليا.

أ- مفهوم الحزب السياسي من المنظور الوظيفي:

إن مقاربة الأحزاب من منظور وظيفي والتي هي غالبا رؤية لـ"تالكوت بارسونز" ليس المقصود بها هنا، التناول النسقي الوظيفي داخل المجتمع وعلاقته بمختلف الأنساق الأخرى لأن هذه الرؤية صعبة التجسيد والبرهنة عنها امبريقيا،بينما يقصد بالوظيفية هنا جملة المهام والأدوار التي يؤديها آي حزب سياسي في المجتمع، لكي يستمر في التواجد كقوة فاعلة ومؤثرة في القرار السياسي والتعبئة باعتبارها غايته الأساسية.

فالتحولات العميقة المستمرة التي تعرفها المجتمعات، والتي في الكثير من الأحيان تتحول إلي أزمات تجعل الحياة السياسية تعرف مشكلات، تغذيها الصراعات الظرفية أو الدائمة حول السبل الواجب إتباعها وتبنيها، في مواجهة هذه الأزمات والبحث في مسبباتها و السعي لتجاوزها، دفعت ب "جون بلوندال "التأكيد في دراسة أجراها حول الأحزاب السياسية القول " لا تصبح الأحزاب ذات أهمية إذا كان الكل متفق علي كل الأمور السياسية والاجتماعية ولكون هذا الاتفاق مستحيل، تدخل الأحزاب في منافسة سياسية لتسيير الصراع وذالك بإدخاله في رحم المؤسسات السياسية للدولة،وأنه دون تحقيق ذلك يصبح النظام السياسي عرضة لمشكلات وظيفية"[1]

في حين عرف "ماركل" الأحزاب السياسية انطلاقا من جرد أهم وظائفها،وقد حددها في أربعة وظائف أساسية مصرحا أن " الأحزاب السياسية تضطلع بوظيفة اختيار المسيرين للمناصب

[1]- jean blondel , in , daniel louis seiler, de la comparaison des partis politiques , economica , paris , 1986, p 87.

الحكومية،كما أنها تتكفل بصياغة وإعداد برامج سياسية يتم في ضوئها تكييف المصالح الفردية لتتقاطع مع مصالح أكبر عدد من المواطنين، ولتحقيق ذالك وجب توضيح العلاقة بين المواطن والمنتخب"1

مما سبق يتبدى، بأن الأحزاب السياسية ما هي إلا متغيرات تابعة وانعكاسا لطبيعة الصراعات الاجتماعية ومورفولوجية النظام السياسي ويكمن دورها الأساسي في أداء دور الوسيط بين الحكام والمحكومين.

أما "ريمون ارون Raymond Aron فيري بأن الأحزاب السياسية تكمن أدوارها الرئيسية في "حث الأفراد دخول المعترك السياسي ضد أطراف أخرى، لذا فالأحزاب يجب أن تعمل علي إقناع أكبر عدد ممكن من المواطنين لتبليغ مطالبهم للسلطة "2

إن تأكيد ريمون أرونRaymond Aron علي ضرورة برهنة الحزب السياسي علي مقدرته في التعبئة السياسية وكذا إبداء الاستعداد للوصول للحكم، انطلاقا من جملة التصورات والمقترحات السياسية المتضمنة في البرامج والقاضية،التكفل بالمصلحة المشتركة للمجتمع.

لكن حتى تتجسد هذه الوظائف وتسهل عملية التعبئة السياسية،وجب علي الحزب تحديد أهدافه الكبرى الدالة علي التوجهات المرغوب تجسيدها حينما يعتلي السلطة،أما في إشارته إلي مسألة حث المواطنين دخول المعترك السياسي، فالغاية من ذالك هو التأسيس لشرعية السلطة السياسية باستنادها علي قاعدة اجتماعية محددة.

إلا أن ما تغاضت عنه التعريفات السابقة، هو كيفية تجسيد هذه الأهداف، وهل هذه الوظائف من السهل تحقيقها من قبل الأحزاب في كل المجتمعات؟ أم هي وظائف تخص الأحزاب في المجتمعات الغربية أين أكتمل بناء النظام السياسي وتجسدت دولة القانون؟.

فالكثير من المفاهيم نجدها تتسم بالعموم ولا تؤدي الغرض العلمي لتشخيص الظاهرة السياسية عموما والظاهرة الحزبية علي وجه التحديد، لا تؤدي إلي رصد مختلف التمظهرات الوظيفية للأحزاب بالنظر لتطورها وتغيرها في الزمان والمكان.

فالدراسات التي تناولت الأحزاب في المجتمعات الغربية في العقود الماضية أصبحت لا تؤدي الغرض بعد ظهور دولة عناية الحق الإلهي، كما أن الأحزاب في المجتمعات الحديثة الاستقلال والتي هي في مرحلتها الجنينية من حيث البناء السياسي فمهامها غير تلك التي نجدها في البلدان المتقدمة

حيث لا تعتمد في تعبئتها السياسية، المعطيات السوسولوجية كالطبقية في المجتمع آو طبيعة المشروع السياسي "يساري آو يميني" " جمهوري آو ديمقراطي" بل تشكلت وتجسدت تعبئتها في إطار

1-merkel, cité, in, daniel louis seiler, ibid ,p91.

2- Raymond Aron, démocratie et totalitarisme, Gallimard, paris, 1965, p 123.

ما يعرف من قبل النظرية السياسية بتعبئة رأس المال الرمزيّ1 كاعتماد الشرعية التاريخية كونها قادت حركات التحرر،حيث في معظمها كانت أحزاب ثورية سواء في العالم العربي أو في أمريكا اللاتينية أوفى إفريقيا، الشيء الذي أضفى عليها جملة من الخصوصيات، تجلت في العمل علي تحقيق اندماجية المجتمع مع السلطة التي تصل للحكم نافية للصراعات الداخلية التي أذابتها في ما يعرف بتعبئة رأس المال التاريخي2، كأساس لشرعية السلطة، عوض الشرعية الشعبية أو المجتمعية وما تتطلبه المقتضيات الحديثة للسلطة، كالانتخابات والبرامج ،بمعني اتسمت بوظائف استعراضية في ظل الدولة الشمولية سعت لإقناع الرأي العام الدولي أكثر من توجيه اهتماماتها ونشاطاتها صوب مشكلات وقضايا مجتمعاتها3

لذا، يمكن الحديث عن جيل ثاني من الدراسات التي تناولت الأحزاب في ضوء التغيرات التي تعرفها المشاريع السياسية و التحول الديمقراطي، الذي هو موضوع الساعة وتحد أمام العديد من المجتمعات لاسيما الحديثة الاستقلال منها والشكل الذي اتخذته الدولة عبر مراحل بناءها.

ففي هدا الصدد يمكن رصد أدوار ووظائف أخرى للأحزاب السياسية يمكن تتبعها في المفاهيم التي تناولتها التعريفات التالية:

يعرف" دانيال لويس سالر" الأحزاب السياسية بأنها تلك الوسائط بين المجتمع والسلطة تقترح مشاريع سياسية تتخذ شكل المقترحات الدقيقة، التي تحدد بصفة آلية وظيفة السلطة السياسية "4

---

[1] ــ إن مفهوم راس المال الرمزي مفهوم صاغه بيار بورديو أين أوضح أن الدراسات السوسولوجية والسياسية تتناوله للإشارة إلي إن المجتمعات من الممكن إن تعبأ سياسيا، انطلاقا من موروثات ثقافية وأساطير وأوهام سياسية تبقي عالقة وتتطلع لها الشعوب ، ففي هذا الصدد يري عدي الهواري في مؤلفه:

Le paradigme kabyle et ses conséquences théoriques chez pierre Bourdieu , flamarion , paris édition 1994 , p 125 .

[2] ان راس المال التاريخي تتجلي استعمالاته في المصادر السياسية التي تستعملها الاحزاب الوطنية التي قادت حركات التحرر واستولت علي السلطة بعد تحقيقها للاستقلال ، حيث استبدلت هذه الاحزاب مكان شرعية الانتخابات و الشعب شرعية الرمزية التاريخية التي جعلتها تعتقد بانها اولي من غيرها من التيارات السياسية الاخري في قيادة المجتمع

انظر مؤلفه :

L'impasse du populisme , édition Enal ,Algérie , 1989 . p 126

[3] - bertrand badie , l'analyse des partis politiques en monde musulman , in yves meny (dir) , idéologies ,partis politiques et groupes sociaux , presse de science politiques , 2éd, paris 1991 , pp 179- 181.

[4]- Daniel louis seiller, de la comparaison des partis politiques , op.cit , p 49.

في حين عرفها كالسن" بأنها " تشكيلات تضم أفرادا يتقاسمون القناعات ذاتها، تعبئهم لممارسة التأثير الحقيقي علي تسير الشؤون العامة " 1

في ضوء التعريفيين السابقين، تتأكد ضرورة حيازة الأحزاب لمشاريع سياسية وبرامج و اضطلاعها بدور التعبئة و ترقية الالتزام السياسي، و للإشارة إن المفهومين السابقين ينتميان للنظرية المقارنية التي اعتمدت جملة من المتغيرات كامتلاك مشروع سياسي وبرامج وتنظيم معين يكرس الديمقراطية بين قياداتها ومناضليها، للتميز بين الأحزاب السياسية الحقيقية وتلك التي تتخذ مدونات الأحزاب، لكنها تحمل مواصفات الجماعات الضاغطة، لا تطمح الوصول للسلطة أو معارضتها بصفة فعلية وواضحة، بل تعمل في سياق المساومات معها ومع الأحزاب الأخرى ضمن ما يعرف بالتحالفات الظرفية أو الدائمة حول قضايا وطنية أو دولية.

ونجدها علي حد تعبير الهوا ري عدي" تسعي لإقناع السلطة بتواجدها أكثر من سعيها لإقناع الرأي العام، كما أنها لا تمتلك برا مج سياسية أو اجتماعية ولا تصورات اقتصادية بل تقوم أنشطتها علي خطاب سياسي شعبوي"2

يتأكد مما سبق، أن الأحزاب التي لا تمتلك مشروعا سياسيا وبرامج سياسية تتكفل بقضايا المجتمع من مسألة اجتماعية،والدفاع عن الحريات،وتجسيد دولة القانون هي عرضة للإهتلاك والاندثار لاحقا، ولما كان المشروع السياسي مرادفا للأيديولوجية والتصورات السياسية فإن "جورج بيردو" يري في الحزب السياسي هو "ذالك التجمع للأفراد والجماعات التي تتقاسم وتدافع عن معتقدات وأفكار سياسية تشكل قاعدة لعملهم السياسي، لجلب أكبر عدد ممكن من الأفراد بغرض الوصول للسلطة" .3

بالرغم من تراجع وقع الأيديولوجية، داخل الأحزاب أو تكييف استعمالاتها مع الفعل السياسي اليومي تبقي هذه الأخيرة في رأي الكثير من الباحثين المحرك الأساسي للأحزاب سواء في عملها التعبوي أو في تشكيل المجتمع السياسي .[4]

ففي نفس السياق يري" بيار باديال pierre Baduel " في مقال حول الحاكيمية" la gouvernementalisation السياسية في العالم العربي أن "الأحزاب تستعمل مدونات العمل السياسي لأحزاب المجتمعات الغربية في الفعل السياسي،غيرأن خطاباتها وبرامجها ترفض شرعية تعدد وتنوع

[1]ibid, p51.
[2]- Addi lahouari , les parties politiques en Algérie , in les parties politiques dans les pays arabes , tome 2 , edisud , revue des mondes musulmans et de la méditeranné .111- 112mars 2006 .france.
[3] - Georges burdeau, la démocratie éditions du seuil bruxelles 1956 , p94 .

المجتمع ثقافيا و سياسيا، وتلجأ للخطاب الأيديولوجي الذي يحدد وظائف طوباوية تخفي المصالح الشخصية وتجعل من العمل السياسي إلا وسيلة لتقاسم الامتيازات " 1

هذه الخلاصة تؤكدها المبررات الامبريقية و الشواهد التاريخية، حيث أن الأحزاب التي قادت الحركات التحررية في الكثير من البلدان العربية الإسلامية لازالت ذاتها تحكم، مستغلة في ذلك رأس مالها التاريخي باعتبارها الأحزاب التي قادت حركات التحرر ورؤوس الأموال الرمزية المتمثلة في استعمال الدين والنسب في شرعنة سلطتها، ولعل هذا ما يفسر الإقصاء السياسي للمشاريع التي لا تندرج ضمن هذا المنحي.

مما يجعل من الأيديولوجية المحرك الرئيس للعمل السياسي ومحدد في ذات الوقت لطبيعة التنافس والصراعات السياسية، التي تمتاز في غالب الأحيان بالعنف كونها لم تصل حد بناء أنظمة تساعد علي "مأسسة" الصراعات في إطار عقد سياسي واجتماعي يقر بالتعدد واختلاف التصورات السياسية كمشاريع وبرامج تتخذ من التعدد والتنوع داخل المجتمع منطلقات لمشاريعها السياسية .

كما أنه في ذات السياق تتأكد صدقية رؤية "ماكس فيبر" في نظريته حول الشرعية التي صاغها حيث يري "أن الصراع رهانه الأساسي يكمن في السيطرة علي مجال معين ليس من قبل قوة خارجية ولكن من قبل قوي داخلية تبرز جراء أزمة الشرعية كون الشرعية التقليدية للأحزاب تحدد لكل فرد وللمستحوذين علي السلطة مكانة معينة في السلم الاجتماعي ولا يمكن الطعن في شرعيتهم علي اعتبار أنهم يشكلون القداسة "2

إن الصراعات الأيديولوجية تنتهي دوما أو تسمح للأحزاب علي المستوي الوظيفي بالاستقطاب وتبقي التناقضات والصراعات بين الأحزاب تحول دون تجسيد وظيفة أساسية رسخت عبر الصيرورة التاريخية لمختلف النظم السياسية القديمة والحديثة الملكية أو الجمهورية في الديموقراطيات المتقدمة أو في تلك التي هي في طور التشكل.

والتي تتمثل في أن هذه الأحزاب ساهمت في بناء نظم دستورية ومؤسسات سياسية، سعت لعقلنة شرعية الحكم،هذه الغاية التي لن تتحقق إلابفعل تغليب التفاوض علي العنف وتسيير وضمان التحولات للنظام السياسي، من حالة لآخري مع المحافظة علي الاستقرار الاجتماعي، تلك هي الوظيفة الاندماجية للأحزاب.

ب- مفهوم الحزب السياسي من المنظور البنائي:

1-- Pierre Robert Baduel, les partis politiques dans la gouverenementalisation de l'Etat des pays arabes. REMMM, no 81-82, 1996, pp 56-58.

[2]-max weber, le savant et le politique, florin, paris, 1959 pp 162- 863 .

بعد ما تم تناول الأحزاب في ضوء الوظائف التي تضطلع بها، يتضح أنها تنتظم كمؤسسات سياسية تتوزع داخلها المهام والوظائف، بين القيادات والمناضلين وكذا مع المتعاطفين مع الحزب، وفق ما يعرف لدي منظري العلوم السياسية باليات الانخراط والاستقطاب.

كما تؤكد الدراسات في هذا الصدد أن بنيات الأحزاب تؤثر سلبا آو إيجابا علي العمل السياسي للأحزاب، حيث كلما كان الحزب منظم وتتضح بداخله توزيع الوظائف وامتلاكه لمؤسسات فرعية تتكفل كل منها بوظيفة محددة، تسهل من الاتصال داخل الحزب و تساعد علي استقراره وتسهم في تجانسه، لكن الأحزاب الضعيفة التنظيم نجدها دوما عرضة للاهتزازات و الانقسامات الداخلية التي ترهن استمرارها كتنظيمات وتؤثر علي عملية التفكير والأداء السياسي بداخلها.

لذا ركزت العديد من الدراسات علي بنية الأحزاب، وذالك علي غرار الدراسات التي تناولت وظائفها،و رغم صعوبة الفصل بين الناحيتين الوظيفية والبنائية،إلا أنه توجد محاولات تصنف ضمن الدراسات الميكرو- سوسيولوجية، اهتمت بعدة موضوعات كالبحث في علاقة الأصول الاجتماعية للمنخرطين وتناغم الأحزاب،ومسألتي الديمقراطية داخل الأحزاب والتأثير الذي تمارسه الثقافة السياسية علي جل التفاعلات داخلها، سواء بين القيادات و المناضلين والمنخرطين أوحيال المتعاطفين، وهي تتقاطع مع دراسات الانتروبولوجية – سياسية التي تهتم بالمجتمعات المتخلفة أين العصبيات، الدين والموروث الثقافي يؤثران بشكل جلي علي الالتزام السياسي والأشكال التي يتخذها في العديد من المواقف السياسية، سيما أثناء المواعيد الانتخابية حيث العوامل التعبوية تتحكم فيها الانتماءات الإثنية والقبلية ورؤوس الأموال الرمزية،بدل البرامج والاقتراحات والمشروعات السياسية " [1]

هذه المظاهر تتميز بها الأحزاب السياسية في الأنظمة الشمولية أين تستحدث الأحزاب وتتشكل لأغراض تريدها لها السلطة الحاكمة،خاصة عندما تعرف هذه الأخيرة أزمات فتستعملها لإعادة إنتاج ذاتها ولعل ما تتعرض له الأحزاب السياسية في الجزائر من مضيافات كمنعها من النشاط والتضييق الإعلامي بالإضافة إلى الصراعات الداخلية.

على غرارما عرفته حركة الإصلاح،حركة النهضة،التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوي الاشتراكية والتي ترجعها هذه الأخيرة للاختراقات التي تتعرض لها صفوفها بإيعاز من السلطة كاستعمال العدالة والإدارة. [2]

[1]- Addi Lahouari, Relegion et culture politique dans le monde Arabe, op.cit , p48.

[2]– انظر في هدا الصدد الدراسات التي تناولت الالتزام السياسي والنضال والتي اثبتت أن الانتماءات الثقافية كالإنتماء العرقي و الديني يؤثران علي تنظيم الأحزاب من حيث مناطق الانغراس والتجذر السياسي لها،انن هذه الدراسات تتأكد صحتها في الجزائر حيث المتتبع للانتخابات ونتائجها في الاستحقاقات التشريعية لعامي 8997و 1001 أن حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية وكذا حزب القوي الاشتراكية لم يتمكنا من الفوز في مناطق

والمفارقة هو تعرض الأحزاب الموالية للسلطة لنفس الظروف والمشاكل التنظيمية والسياسية، ولعل ما اصطلح عليه باسم الحركات التصحيحية للأحزاب لأصدق دليل علي غاية السلطة التحكم دوما في مراقبة الأحزاب.

على العموم هذه الدراسات تمكن من فهم وإدراك أهمية الأحزاب بوصفها مؤسسات تؤثر علي ترقية العمل السياسي، وتأثيرها في تجسيد العملية الاندماجية داخل النظام السياسي للمجتمع.

في ضوء ما سبق، تتجلي أهمية البعد البنائي كمعطي أساسي وهام بالنسبة لاستمرار الأحزاب السياسية في عملها التعبوي وتجسيد مشروعها السياسي، هذا الأخير الذي يطرح بشأنه كل المتتبعين للأحزاب السياسة علي اختلاف توجهاتها وبرامجها ومرجعياتها الإيديولوجية سؤال مفاده، كيف يمكن تجسيد المشروع السياسي؟.

أكد " ميشال اوفرلي " عند تعاطيه مع المفهوم الفيبري للأحزاب علي قضية بنائية جوهرية مفادها، أن الأحزاب كتنظيمات لا تؤدي وظائفها إلا إذا توفر شرطان أساسيان:

- لا تنجح الأحزاب ولا تستمر، إلا إذا تم تقسيم العمل بداخلها وتكييف الأهداف وجعلها منسجمة مع تطلعات مختلف أعضائها .

- السعي الدائم في إبراز أهمية الحزب وإمكانية نجاحه بغرض تجنيب المناضل والمنخرط والمتعاطف طرح التساؤلات حول جدوى أهمية الانضمام للأحزاب.

في حين يعتبر دانيال غاكسي Daniel Gaxie " الأحزاب السياسية بمثابة مؤسسات تعمل بموجب العرض السياسي، طالما أن الأفراد داخل الحزب يتطلعون إلي تحقيق فوائد سياسية كالوصول إلي مناصب سياسية أو الحصول علي مناصب عمل أو مكانة اجتماعية."[1]

في ضوء التعاريف السابقة، تتضح أهمية الحزب كمؤسسة تنتظم بموجبها العلاقات السياسية،وشتي التفاعلات بين الحزب ومنا ضليه،وفي ذات الوقت الحزب في علاقته بالنظام السياسي ككل، بمعني أن الأحزاب كمؤسسات تعمل علي ترقية الثقافة السياسية وتنمي الاندماجية السياسية للفرد طالما أن المجتمع في الأصل هو مجتمع سياسي.[2]

أخرى من الوطن و نفس الصورة تسجل بالنسبة للعديد من الأحزاب الأخرى التي لم تستطيع التوغل في منطقة القبائل آلا خلال الاستحقاقات التي تمت فيها مقاطعة هذه الأحزاب للانتخابات .

عبد الناصر جابي ، الانتخابات الدولة والمجتمع ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 8998 ،ص 889.

[1]- Daniel Gaxie , economie des partis politiques et rétributions du militantisme , revue francaise de sce politique, 1977, v 27 , numero 1 , paris , p 127

[2] - jurgen habarmas, raison et légitimité, problèmes de légitimation dans le capitalisme avancé, édition Payot, 1978,p 80.

غير أن هذه التعاريف ، تبالغ في التأكيد علي العقلانية بوصفها تتحكم في العلاقات داخل الأحزاب وبين الأحزاب ومناضليها والمتعاطفين معها .

والعالب أن كل هذه الأحزاب تؤكد علي واقعية وعقلانية مشـــروعاتها السياسية،وتســـعي تاكييـــد حضورها الميداني من خلال مواصلة العمل التعبوي الذي يسمح بتحقيق الالتـــزام السياســـي للأفـــراد كمناضلين ومتعاطفين، إلا أن كل هذه الخصائص الذي وجب أن تتوفر لدي كل حـــزب، وأن تجســـيد الهدفين السابقين يرتبطان ارتباط وثيق بدرجة التنظيم السياسي للحزب.

ضمن هذا المنظور يري " ماكس فيبر "أن "الأحزاب مؤسسات هدفها السلطة وتصبح السياســـة بمثابة الربح بالنسبة للاقتصاد ...،غير أن هذه الأحزاب بوصفها تنظيمات، نجدها خاضعة ومســـيطر عليها من قبل إدارتها، مما يجعل من المناضلين أدوات في خدمة الزعيم وبيادق في اللعبة السياسية "1.

إن تحكم العلاقات داخل الأحزاب،و انخراط الأفراد من عدمه فيها، تعزوها الكثير من النظريـــات لسياسية إلي قيامها علي المنفعة الصرفة، حيث تتجلي في تشبيه الفعل السياسي بالسوق الاقتصـــادي،إذ تقوم الأحزاب حسبها بعرض برامجها وأفكارها كمثل عرض السلع في الأسواق، وتحاول التوفيق بين المصالح الشخصية والجماعية للأفراد.

كما تطرح مسألة أخري في غاية الأهمية والتي أثارها ماكس فيبر، والمتمثلة في هيمنـــة قيـــادات الأحزاب علي المناضلين واستعمالهم في تحقيق مسعاهم القاضي بالوصول للسلطة ومن ثمـــة تحقيـــق فوائد مادية.

إن هذه المفاهيم تحتوي علي جوانب كبيرة من الصدق، إلا أن تعميمها علي سائر الأحـــزاب دون الأخذ بالخصوصية السياسية للمجتمعات، يعد عزوا معرفيا وجهل بواقع الأحزاب وذلك لوجود أحزاب سياسية،الانتماءات لها لا تتحكم فيها الفوائد المادية، بل الروابط العاطفية، الانتماء العرقي أو الـــديني، وكذا الشرعيات الكاريزمية .2

وفي ذات السياق،إن العقلانية التي أكدت عليها نظرية السوق السياسي والتي تعتبرها أساس عمل الأحزاب السياسية، ظلت تهدف إلي التقليل من أهمية الايدولوجيا أو زوالها، غير أن الواقع السياســـي للعديد من المجتمعات ينفي هذا الطرح، علي اعتبار أن الإيديولوجية رغم تراجعها في الخطاب السياسي ،لازالت حاضرة ولو ضمنيا في تجسيد التعبئة السياسية بصفة كامنة، وهذا ما يتلمسه أي متتبـــع عنـــد اقتراب المواعيد الانتخابية، سواء في المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة منها، حيث تبرز الإيـــديولوجيات الدينية المتطرفة، أو تلك الإيديولوجيات العنصرية علي غرار ما يعرف في المجتمعات الغربيـــة أيـــن

[1] - M ax weber, op.cit , 172.

8 – Max weber, ibid,175.

تتواجد جاليات لا تقاسمها الدين أوالقيم الثقافية الغربية،علي غرار ما يحدث في أقدم الديمقراطيات كفرنسا وألمانيا .1

كما أن الدراسات تطلعنا بأن حدة ووقع تأثير الإيديولوجية علي النظام السياسي وعلي علاقة هذا الأخير بالمجتمع ومختلف فئاته الاجتماعية،ترجع إلي تأثير السياق كمفهوم سوسيولوجي والتطورات السوسيو –سياسية للمجتمعات، حيث إذا غابت آليات العمل السياسي القائم علي الشفافية وقبول الأخر واحترام القانون والإقرار المسبق بالتداول علي السلطة، تهيمن الأطروحات الإيديولوجية وتصبح أكثر الميكينزمات أو الآليات المستعملة في التعبئة السياسية عموما والتعبئة الانتخابية علي وجه التحديد، وبالتالي تصبح البرامج خاوية من الانشغالات والحاجات الضرورية للأفراد والمجتمع، كما يصبح مفهوم الإيديولوجية ذاته مفعم ومشحون بالموروثات الثقافية القديمة والتي يتم إحيائها بغرض تحريك العواطف لدي الافراد (كالجهوية والدين ، والأصول ...2

وفي الغالب إن الأحزاب التي تعتمد المتغيرات السالفة الذكر، نجدها لا تمتلك برامج سياسية، ماعدا بعض المواقف وردود أفعال تتوجه صوب قضايا هامشية مقارنة بالمشكلات الاجتماعية التي يتخبط فيها المجتمع، مثلما حدث في التسعينات مع بعض الأحزاب الجزائرية التي اهتمت بغزو العراق، أكثر من متابعتها للإصلاحات التي أقدمت عليها السلطة آنذاك والتي عمدت سن سياسات وقرارات اقتصادية واجتماعية معلنة عن انسحابها من التكفل بالمسألة الاجتماعية.

ولما كانت مسألة التنظيم ذاتها، تطرح إشكالات ترتبط بالديمقراطية داخل الحزب والتداول علي قيادته وما ينجر عنها، من " الشخصنة " التي تستغل كآلية ومبرر لاستقرار الحزب وتجانسه. أهتم علماء السياسية وعلم الاجتماع في بحث المعايير الواجب توفرها لتمكن الأحزاب من تأدية وظائفها وكذا استمرارها كبناء متجانس بإمكانه احتواء تيارات أو أجنحة سياسية تتعايش دون أن تتعرض لانقسامات أو صراعات.

ففي السياق ذاته، يري" لمبارا وواينر " إن " الحزب السياسي يجب أن يتوفر علي أربعة معايير أساسية.

أ- الاستقرار في التنظيم، بمعني بقاءه كتنظيم لا يرتبط بقيادته، بل يستمر في التجانس حتي بعد وفاة أو مغادرة هذه القيادة له .

ب- تنظيم شفاف ودائم علي المستوي المحلي مدعم باليات للاتصال دورية ومنتظمة، كما يستلزم وضوح الرؤية في الصلاحيات بين القيادة والقاعدة.

1- جيرالد م.بومبر ، مفاهيم الأحزاب للديمقراطية الأمريكية ،(عواطف ومصالح) ،ترجمة محمد النجار،دار النسر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 8999، ص 47.

2- Addi Lahouari, Relegion et culture politique dans le monde Arabe, op.cit , p49.

ج- استعداد واعي للقيادات للاحتفاظ بسلطة القرار في ضوء تحالفات محلية أو وطنية دون الاكتفاء بالتأثير علي السلطة السياسية القائمة.

د- انشغال واهتمام دائمين من قبل التنظيم للفوز واستقطاب منخرطين جدد في المواعيد الانتخابية أو بمعني أخر البحث عن تأييد شعبي واسع.1

مما سبق نلاحظ إن الشروط التي حددها الباحثان تندرج في إطار السعي لإيجاد توافق بين الوظائف السياسية للأحزاب مع ضرورة الاهتمام والتركيز علي البناء الذي بدونه تصبح الأحزاب عرضة لاهتزازات وانقسامات، وهما المسألتين التي تعرفهما الأحزاب السياسية في المجتمعات المتخلفة حيث التجربة الديمقراطية لازالت في مراحلها الجنينية.

كما أن هذه الشروط أو المقتضيات يمكن الإفادة منها نظريا في معالجة الفرق بين مفهومي الحزب السياسي والجمعية السياسية، علي أعتبار أن مفهوم الحزب هو تجلي نهائي وشكل مكتمل البناء وواضح من حيث الوظائف، في حين الجمعيات السياسية فهي محاولات لبناء أحزاب سياسية، إنه الشئ الذي يفسر اعتماد الباحثين مفاهيم تبدو أنها تحمل معني لنفس الظاهرة، لكن بالاستناد للملاحظة العلمية المنظمة نستشف اختلاف بين مفهومي الحزب السياسي والجمعية السياسية.

إن الظاهرة الحزبية وبالخصوص مفهوم الجمعيات السياسية تبرز جملة من التجليات والتعبير للديناميات التاريخية السياسية، التي قد تعرفها المجتمعات في الأمور التي تشترك فيها هذه الحركات، كامتلاك أهداف واضحة، وسعيها الملح للبروز في المشهد السياسي، سيما في ظل الأنظمة الشمولية ومن ثمة تحمل صفات الجماعة الضاغطة هدفها التأثير علي السلطة وليس بعد الوصول إليها.

أما الحزب السياسي فنجده يتسم باكتمال البناء سواء من حيث التنظيم ووضوح الأهداف، وتتمثل في الوصول للسلطة أو الاحتفاظ بها وكذا الاهتمام بالوظائف الأساسية للأحزاب كالتعبئة السياسية، وسن برامج والتأثير علي القرار السياسي، أي أنها تصل إلي درجة عالية من الاحترافية تتأكد بفعل بيروقراطية تشهد تقسيم للمهام داخل الحزب وتقسيم للعمل في النظام السياسي عموما، كما يسجل ارتفاع في عدد الموظفين في الحزب وامتلاك إمكانات مادية هائلة.2

ج- من منظور "براديغما" تصنيف الأحزاب لعائلات سياسية:

بعد ما تم التطرق إلي جملة المفاهيم التي تتماثل وواقع العديد من الأحزاب، بغض النظر عن طبيعة المشروع السياسي وكذا الوظائف المحددة واقعيا أو التي يمكن أن تؤديها وكذا طبيعة التنظيم

[1] - La plombara et weiner,in, Addi lahouari , les parties politiques en Algérie , in les parties politiques dans les pays arabes , tome 2 , edisud , revue des mondes musulmans et de la méditeranné .111- 112mars 2006 .france , pp 125.

[2] ــ جيرالد م.بومبر ، مفاهيم الاحزاب للديموقراطية الامريكية ،(عواطف ومصالح)، مرجع سابق،ص 98.

والشكل البنائي الذي تتخذه، يتضح أنها تلتقي وتتشابه في بعض الوظائف وأشكال التنظيم وتختلف في مواضع أخري، كالمرجعية الإيديولوجية، والبرنامج السياسي وطبيعة التحالفات السياسية ....

لذا جاءت "الأنمذجة التصنيفية" كوسيلة وأداة منهجية ونظرية بغرض القيام بجملة من التصنيفات وذلك لتجسيد، أهداف تسترطها: أولا الدراسات المقارنة في علم الاجتماع السياسي وثانيا لتفادي التعميمات، وعلي العموم إن عملية " التكسونوميا " تهدف بالخصوص إلي الوقوف على :

– كشف الخصائص اللامتغيرة بالنسبة للأحزاب السياسية، أي القواسم المشتركة وهي عملية منهجية تمكن من إقامة الفرق بين الحزب السياسي كتنظيم عن باقي التنظيمات كالجماعات الضاغطة أو الجمعيات المدنية الاخري .

– تحديد الخصائص المتغيرة بمعني الوقوف علي التمايز الحاصل من منظور ماكرو– سوسيولوجي.

سواء ما تعلق بالبعد الإيديولوجي للحزب والتركيبة البشرية لقواعده، وتمركزه الجغرافي وغيرها من العوامل، وفي ذات الوقت تساعد في الوقوف علي التمايز بين الأحزاب من منظور ميكرو – سوسيولوجي، فهي تمكن من إقامة تصنيفات تعرف في النظرية السياسية" بالعائلات السياسية ".

فالأحزاب اليمينية أو الإسلامية تنتمي وتصنف إلي عائلات سياسية غير أنها تختلف عن بعضها من حيث البرامج، واليات العمل السياسي كطبيعة الخطاب السياسي.

إن مثل هذه التصنيفات تساعد من تحديد خصوصية الأحزاب وبالتالي ترقي من الدراسات المقارنة التي تدعم سعي الباحثين في وضع نمذجة للأحزاب السياسية.

ولما كانت عملية التصنيف بناءا منهجيا تتحكم فيه جملة من المحددات ،يعتمدها كل باحث انطلاقا من متغيرات يراها تقرب إلي فهم أكثر للظاهرة أو الموضوع المدروس ، تري "مادلان غرافيتس" "أن التصنيف يمكن أن يتم وفق تصور شكلي، بمعني لا يكون نهائيا طالما أن الأحزاب السياسية تتغير من حيث البرامج وكذا طبيعة وأصل المنخرطين وذلك بالنظر للواقع السياسي والاجتماعي الذي تنشط في خضمهما، الشئ الذي يجعل من التصنيفات التي يتبناها الباحثون تتم وفق معايير تعاقدية تتحكم فيها المعلومات المتاحة حول الأحزاب ذاتها.[1] ".

ولما كان من أهداف الدراسة الراهنة، تناول الأحزاب السياسية في الجزائر، يصبح إقامة التصنيفات ذات أهمية بالنظر لما يتميز به المشهد السياسي عموما والواقع الاجتماعي على وجه الخصوص.

[1] -charlot jean et madeleine grawitz, les groupes politiques dans leurs environnement et l'interaction des groupes, in, Grawitz (m) , leca (j) dir, traité de science politique , tome 3, paris ,1985, p449-451

- التصنيف على أساس المشروع السياسي والبرامج التي حملت صراعا مستديما بين مختلف القوي السياسية، أرهن بناء الدولة الذي لن يتجسد إلا في ظل تجسيد عقد سياسي تتضح في ظله تعايش الطروحات السياسية المختلفة كالديمقراطية، دور الدين، التداول علي السلطة، تحديد طبيعة ودور الدولة، الإستراتيجية الاقتصادية ...

- وتعد" المشروعية " المفهوم الذي حاول في كنفه هابرماس توضيح آلية تحديد طبيعة كل من السلطة والدولة معا، أحد المحكات الأساسية التي يمكن الاستناد إليها في تصنيف الأحزاب إلي جملة من التصنيفات، كأن تكون أحزاب دينية، أحزاب وطنية، أو أحزاب فئوية و جهوية أو أحزاب تابعة لسلطة إلي أخره من التصنيفات. 1

- كما توجد تصنيفات تقوم علي أساس طبيعة الامتداد الجغرافي لها، في علاقته مع الأصول الاجتماعية والثقافية للأفراد المنضوون تحتها وأشكال المشاركة داخل الحزب والعلاقة التي تنظمهم مع قيادة الأحزاب. و لما كانت الأحزاب لا يمكنها الاحتفاظ دوما بأعداد هائلة من المنخرطين والمتعاطفين، إلا إذا عبرت عن نفسها أيديولوجيا، هذا المعطي يشكل ،عاملا حاسما في استمرار الحزب لذا تعرف هذه الأحزاب، بالأحزاب الإيديولوجية.

التي تحمل فلسفة تمتلك إجابات لكل المشكلات، تتجلي في اقتراحات عنيفة وتبسيطية في أن واحد تعتمد في نشر الإشاعة والدوغماتية كآلية للعمل السياسي، كما أنها تدفع بالمنخرطين التخلي عن الوعي الفردي لصالح التماثل الجماعي، وكنتيجة لذلك تفتقد أحد الخاصيات السياسية وهي التفكير والنقد، بل الإذعان لقرارات وأوامر القيادة أو الزعيم.

ومن ثمة فهذه الأحزاب حسب "جورج بيردو" تحمل خاصية سوسيولوجية تميزها عن غيرها من الأحزاب، علي اعتبار أن عقائدها تحدد ملامح المنخرطين والمتعاطفين.2

في حين علي مستوي الممارسة السياسية فهذه الأحزاب تتحول إلي أحزاب شمولية تخترق مؤسسات الدولة بل تصبح هي الدولة ذاتها. ففي هذا الشأن نجد الكثير من التجارب تؤكد علي وجود هذا النوع من الأحزاب سيما في المجتمعات التي عرفت نظم سياسية مغلقة اعتمدت الحزب الواحد، مثل ماهو الشأن في الجزائر والعديد من البلدان العربية، كما أنها ظاهرة لم تسلم منها حتى الديمقراطيات العريقة أين تسيطر القطبية الثنائية كفرنسا والولايات المتحدة أو بريطانيا.

و إلي جانب هذا التصنيف يقيم الباحثين تقاربا بين الأحزاب الإيديولوجية وطابعها الجماهيري أين يسيطر فيها قيادات هذه الأحزاب علي الجماهير ومن ثم تقترب إلي إمكانية اعتبارها أحزاب شمولية داخل النظام السياسي عموما أو داخلها كمؤسسات وهي تمتاز بالتجانس والانغلاق والقداسة، ويستمد

[1]- Jürgen Habermas, raison et légitimité, problèmes de légitimation dans le capitalisme avancé op. .cit., pp 82-83.
[2]-George budreau , op.cit P 104.

تجانسها كونها ترفض الاختلافات وتعدد التيارات بداخلها،وتعد "الشخصنة" كظاهرة مهيمنة بداخلها مما يعرضها للانقسامات، أو ما يحلو للسياسيين في الجزائر من المنشقين عن القيادات الحزبية تسميتها بالحركات التصحيحية.

وفي مقابل هذا النوع من الأحزاب نجد أحزاب الإطارات أو ما يعبر عنها بأحزاب الرأي حيث تسلم بقبول الوضع القائم وضعف التنظيم كعدم انتشارها في الأرياف وعلي المستوي الوطني، كما أنها أحزاب مفتوحة علي كل الطبقات الاجتماعية، أرضياتها العقدية تستمد من الأفراد الشئ الذي يجعل من برامجها، ما هي إلا تجميع لأفكار تقوم بتنسيقها للدخول بها الاستحقاقات السياسية. فهي علي حد تعبير" سالر" آلات انتخابية أكثر منها أحزاب سياسية تمتلك مشروع سياسي يندرج ضمن العمل السياسي والاحترافية كأساس للعمل السياسي وأساليب الاتصالات ووضع البرامج الانتخابية لربح أكبر ممكن من المتعاطفين وبالتالي فهي أحزاب متخصصة في ربح المعارك السياسية وقضايا معينة ترتبط بالسياسات العمومية كالوقوف ضد بعض المشاريع القانونية السياسية .1

أما الأوجه التصنيفية الأخرى، فهي تنطلق في تصوراتها علي أنه بالنظر لكون الأحزاب حاملة لمشروع سياسي معين هدفها الوصول للسلطة فهي تبرز كمحصلة لتناقضات اجتماعية مرسخة في بنيات المجتمع ككل. وبالتالي تصنف الأحزاب في ضوء محتويات برامجها وطبيعة التحالفات التي تقيمها والمواقف التي تصدرها عن حدة الأزمات الاجتماعية والتناقضات، التي هي تعبير عن حاجات اجتماعية للفئات والطبقات الاجتماعية المتعاطفة أو المنخرطة في هذه الأحزاب .

لذا كما يري "سالر" فالحزب القوي هو الذي يتعين علي قياداته أو النواة المؤسسة له إنتاج خطاب سياسي يبرز في ضوئه الطابع التضامني للهوية الفئوية أو الطبقية للأفراد في المجتمع.

في ضوء الاختلافات الطبقية والحاجات الاجتماعية وأولوياتها بالنسبة للأفراد تسعي الأحزاب إلي إقامة تقارب تعتمد علي الاشتراك في الأهداف – التقارب والتقاطع حول المشروع السياسي واختلافات جزئية في البرامج وكذا في علاقاتها بالسلطة والنظام السياسي القائم .

ففي هذا الصدد يلجأ علماء السياسة إلي تصنيف الأحزاب السياسية إلي عائلات سياسية استنادا للتقارب الحاصل في المواقف وكذا المشاريع والإيديولوجية المعتمدة كمرجعية فلسفية وعقدية للأحزب، و نستشف في خضم هذا التصور النظري واستنادا للممارسة السياسية تصنيف الكثير من الأحزاب وتوصيفها بأحزاب اليمين، واليسار، أو كأحزاب دينية أو وطنية علي غرار ما هو حاصل مثلا في الجزائر، ويمكن ضمن هذه العائلات السياسية تصنيفها وفق رؤية ميكرو – سياسية إلي وحدات فرعية سياسية كأحزاب اليمين المتطرف والمعتدل، والأحزاب اليسارية المتطرفة والمعتدلة ، الأحزاب الدينية المتطرفة والمعتدلة .....الخ)2

[1] - Daniel louis-seiler,les partis politiques, op.cit , 68.

[2]- Daniel- louis seiler, partis et familles politiques, paris, puf, 1980,p112.

في الأخير يمكن القول بأن التصنيفات، مهما حاولت البحث في الاختلاف أو التقارب والتشابه بين الأحزاب، ومهما تنوعت المتغيرات المعتمدة في الوصول إلي تصنيفات وبراديغما تحظي بالإجماع، يعد أمرا صعب المنال، الشئ الذي يجعل منها في نهاية المطاف إجراءات منهجية تسهل علي رصد طبيعة الأحزاب في تصوراتها للمشاريع السياسية التي تستجيب لتطلعات المجتمع بمختلف طبقاته الاجتماعية، وفي ذات الوقت البحث عن سبل تجسيدها من منظور استقراء الحاجات الاجتماعية وتحديد أولوياتها.

لذا فالتصنيفات لا يمكن اعتمادها بصفة مطلقة بل تتحكم فيها التطورات التاريخية السياسية والاجتماعية لأن ما تعرفه الأحزاب السياسية من نجاز في بعض المجتمعات لا يمكن علي الإطلاق مقارنته أو إسقاطه علي تجربة الأحزاب في المجتمع الجزائري الذي تحكمت فيها ثلاثة مراحل رئيسية أملت خصوصيات تاريخية محددة، جعلتها تختلف عن مثيلاتها من التجارب في العالم العربي ذاته أو بالنظر للنماذج العالمية الاخري، وعليه تصبح عملية الإسقاط تضلل أكثر مما تساعد علي فهم مختلف التجليات التي عرفتها الظاهرة الحزبية في الجزائر.

لذا الدراسة الراهنة وتفاديا للتعاطي مع موضوع الأحزاب بمعزل عن البعد التاريخي ومجمل التناقضات التي عرفها المجتمع الجزائري وبالخصوص النظام السياسي، ارتأت تناول الأحزاب كظاهرة تاريخية وسياسية ذات بعد سوسيولوجي عميق لا يمكن كشف مكوناتها وأبعادها ومتغيراتها إلا في ضوء المرحلية التاريخية التالية:

– أحزاب الحركة الوطنية خلال الفترة الاستعمارية، التي حملت مشاريع سياسية تقاطعت في الكثير من المسائل السياسية والاجتماعية واختلفت حول الفترات التي تم الإعلان فيها عن أهدافها وبرامجها وحتى ردود أفعالها إزاء بعضها البعض أو إزاء السياسات الكولونيالية .

– طبيعة النظام السياسي لدولة ما بعد الاستقلال والذي فضل الأحادية الحزبية الممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني نتاج الموروث السياسي للحركة الوطنية، وماحمله هذا الاختيار السياسي من تناقضات سياسية أفضت إلي صراعات سياسية وتسويات لم تساعد علي ترقية العمل السياسي عموما، ومن ثمة أهملت أحد الأبعاد السوسيولوجية المتمثلة في كون أن أي مجتمع لا يعدو إلا مجتمعا سياسيا في الأصل، بعبارة أخري إن احتكار الفعل السياسي علي المجتمع ومختلف فئاته يؤدي إلي الاحتقانات التي تولد عدم الاستقرار وتجسيد المشروع السياسي الكفيل بضمان الاندماجية الاجتماعية والسياسية للأفراد والتعاطي مع سلطة سياسية منبثقة منه.

– وفي الأخير لا يمكن في اعتقادنا دراسة الأحزاب السياسية إلا في ظل مسائلة أحداث أكتوبر 8988 وما تلتها من مفارقة صريحة من جهة أفضت إلي " قطائع" نسبية تمثلت في بروز تعددية سياسية ، ومن جهة اخري" استمرارية " لم تحمل ملامح للتغيير في طبيعة النظام السياسي وذلك في كم من موضوع، انطلاقا من استمراريته في تقييد الحريات الأساسية وتكريس الأحادية من خلال الاستقطاب الممارس علي الأحزاب والشخصيات السياسية والفكرية، ناهيك عن غياب رؤية تنموية

تكفل ترقية الاقتصاد وإخراجه من الاعتماد علي الريوع التي يفضي تقاسمها والصراع بشأنها إلي اشتداد حدة الفوارق الاجتماعية داخل المجتمع وبالتالي تبقي المسألة الاجتماعية مطروحة بحدة في خضم غياب تكفل فعلي بها.

بعد عرض مختلف اتجاهات التنظير في تعريف الأحزاب السياسية، يتبدي أن تحديد مفهوم شامل جامع للحزب السياسي عملية صعبة المنال وذلك لكثرة المتغيرات المتضمنة في الظاهرة الحزبية، كونها ظاهرة تتطور وتتبدل تبعا للسياقات التاريخية والاجتماعية – السياسية لكل مجتمع، إلي جانب أن المفاهيم في مثل هذا النوع من الدراسات تتأثر بالمرجعية الفكرية و الإيديولوجية للباحثين.

وعليه فان المفهوم الإجرائي الذي اعتمدته الدراسة الراهنة، يعد محصلة مقرؤية للتراث النظري في مجال العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي إلي جانب اعتماد الشواهد الامبريقية، رغم استبعادها من قبل العلوم السياسية وتبنيها نسبيا من قبل علم الاجتماع السياسي.

د- التعريف الإجرائي للأحزاب السياسية:

في ضوء ما سبق، تم صياغة التعريف الإجرائي التالي " تعد الأحزاب السياسية تنظيمات رسمية تقر بها الدساتير والقوانين المنظمة للعلاقات السياسية في كل المجتمعات لتأدية دور الوساطة بين السلطة والمجتمع، بغرض بناء نظام سياسي مستقر معتمدة في ذلك مرجعيات إيديولوجية وسياسية، تحملها مشاريع وبرامج ،تسعي في ضوئها استمالة المنخرط والمتعاطف للتبني برامجها بغرض الفوز بالاستحقاقات الانتخابية والوصول للسلطة ".

3- مفهوم البرنامج السياسي:

تمتاز المفاهيم الكثيرة التداول بغياب المعني الدقيق، هذا إلي جانب تداخلها مع مفاهيم تكون أقرب من حيث الدلالة في مخيال مستعمليها،سواء أكانت معرفتهم عارفة أم بسيطة وتستشف هذه المسألة المنهجية "الإبستيمية" في سياق المفاهيم التي لم تسهل من عملية التخلص من النزعة الذاتية الجلية: فالخطاب السياسي يشير إلي برامج الأحزاب وإلي محتوياتها وطبيعتها، كأن تنعت بأنها برامج اجتماعية اقتصادية وسياسية صرفة، كما يسعي الباحثون استكشاف أي المجالات أكثر أهمية أو أولوية مقارنة بالمجالات الاخري ضمنها لكن حينما يتعلق الأمر بتحديد ما معني البرنامج السياسي فإننا نستشف شح كبير، بل أكثر من ذلك يزداد اللبس حينما يصبح لدي الكثير الفرق بين البرنامج السياسي والمشروع السياسي منعدم.

وأية دراسة تعي أهمية المفاهيم كإجراء منهجي ونظري،قد تكشف هذه الثغرة في الدراسات التي تناولت الأحزاب السياسية في المجتمعات الغربية،رغم ما قطعته العلوم السياسية وعلم الاجتماع

السياسي علي وجه الخصوص من أشواط بحثية نظرية أو امبريقية في هذه المجتمعات، وبالتالي إنها وضعية ليست خاصة بالتراث السوسيولوجي العربي أو الجزائري .

ضمن هذا المنظور، صرح دانيال لويس سالر في تبريره لصعوبة تحديد المفاهيم قائلا أن " المفاهيم في بعض الأحيان تبدو سهلة ومتحكم فيها لكثرة تداولها، ولا تتمنع حينما نتعا طي مع متغيراتها ومؤشراتها،إلا انه تواجهنا حالات من العسر حينما نسعى لتحديدها "1

مما سبق، ألا يمكن بحث المفاهيم، نقدها وتحليلها، انطلاقا من الفرق الذي سعي إليه الفلاسفة وعلماء الاجتماع؟؛ والذي يبدو الأمثل للإجابة عن إشكالية تحديد المفاهيم والقاضي بضرورة إقامة الفرق بين النظرية والتفكير النظري، فإذا ما سلمنا سلفا بوجود فرق بينهما يمكن القول إذا، أنه ثمة مفاهيم نظرية ناجزة تحتاج فقط إلي مناقشة سياقاتها ودرجة مشروعية إسقاطها علي الواقع مجال الدراسة، كمفهوم الأحزاب، والنظام السياسي، والطبقة الاجتماعية، والديمقراطية وغيرها من المفاهيم، وتوجد مفاهيم أخري لا يمكن تحديدها إلا باعتماد التفكير النظري، بمعني اللجوء لما يحلو لعلماء النقد نعته، بعملية البناء بعد ما يتم تفكيك رموزها وهدمها ليعاد بناؤها من جديد، وتحديد مؤشراتها القبلية "الأحكام والأفكار المسبقة" وجاهيزيتها، التي يتضمنها الموضوع عموما والمفهوم الذي تسعي الدراسة تناوله بالتحليل والنقد.

مما سبق،وجب منهجيا وحتى لا تحمل الدراسة الراهنة ضرورة مناقشة قضايا سياسية من دون شك ذات علاقة وطيدة بالموضوع، لكنها ليست الغاية الأساسية لها، طالما أنها تهدف تحليل البرامج السياسية وليس المشاريع السياسية أو كما يعبر عنها في سياقات أخري بمشاريع المجتمع، التي أرادتها الأحزاب وتسعي لتجسيدها كغايات سياسية وتصورات معيارية استشرافية تناضل لأجلها.

إن الملاحظات السالفة الذكر، هي التي جعلت الدراسة الراهنة، قبل التعرض لمختلف اتجاهات التنظير حول مفهوم البرنامج السياسي، تناول الفرق بين المشروع السياسي والبرنامج السياسي، ثم تم تحديد مفهوم البرنامج السياسي لاحقا.

أ ــ الفرق بين البرنامج والمشروع السياسي :

أ-1 – حول مفهوم المشروع السياسي:

يشكل البحث في مفهوم المشروع السياسي،جوهر التفكير في علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية، فالمتتبع للتراث السياسي يقف علي حقيقة علمية مفادها أن التراث الفلسفي والسياسي للفكر الليبرالي الكلاسيكي الغربي والفكر الماركسي أنهما ظل يشتركان في هدف واحد ألا وهو " التفكير في تنظيم الرابط الاجتماعي " أو بعبارة أخري سعت التفكير في إقتراح مشاريع للمجتمع الإنساني ومنظومات فكرية تنظيرية، اعتمدت كإيديولوجيات وتصورات جسدها الفاعلون السياسيون، ولا تزال

[1] ــ Daniel louis – seiler, les partis politiques ,op .cit. p 142.

إلي حد اللحظة تشكل دوافعا سياسية متنافسة تحمل اختلافات في العمق حول طبيعة الدولة، نوع نمـــط الإنتاج،الأساس الاقتصادي والاجتماعي والإيديولوجي وتأثيرهما المستمر علي الرابط الاجتماعي.

من هذا المنظور،تسعي الأحزاب السياسية اكتساب مشاريع مجتمع، والتي يمكن استكشافها جراء إصدار قوانينها التأسيسية والإفصاح عن مبررات اقتحامها السياسية والأهداف البعيدة المدى التي تنوي بلوغها .... .

أما البرامج السياسية والتي سنورد بعض التعريفات لها، فهي تختلف عن المشاريع السياسية كونها تمثل إجابات عملية حيال قضايا مختلفة تتخذ شكل حلول دقيقة لمشكلات محددة يعاني منها المجتمع أو رغبات يريد المجتمع تجسيدها .

فمفهوم المشروع السياسي، تحمله تلك الأهداف التي يعلن عنها الحزب السياسي كسعيه لخلـــق مجتمع جديد " يعتمد علي إيديولوجية معينة، ليبرالية، اشتراكية أو إسلامية.

إن المشروع السياسي يشكل تلك المرجعيات الفكرية الفلسفية والإيديولوجية السياسية التي تعتمـــدها الأحزاب في وضع برامجها السياسية، ويمكن في الغالب أن تستشف في ضوء الأبعـــاد والمتغيـــرات التالية :

- طبيعة النظام السياسي، آليات التداول علي السلطة.
- طبيعة الفلسفة الاقتصادية التي يقترحها الحزب كمشروع كفيل بالتجسد عمليا في شكل بـــرامج سياسية.
- الإقرار بالتعددية في الفضاء العام، والتي تشمل التعدد الثقافي والديني والسياسي.

ويؤكد في ذات السياق " دانيال لويس سالر " أن للمشروع السياسي أكثر من أهمية فهو يحدد جملة من الخصائص تميز الأحزاب التي تمتلك مشروعات سياسية والتي لا تتوفر لديها، وتكتفي بالخلط بين المشروع والبرنامج السياسي، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

أ ــ المشروع الذي يقر بضرورة الإقرار بدولة القانون، والعمل من أجل الاستقرار السياسي.

ب ــ أن المشروع السياسي شرط ضروري وهام للأحزاب، كونه يسمح ببناء علاقة دائمة نسبيا مع الناخبين، بمعني أن المشروع هو مجال لتحديد علاقة التمثيل، وهي التي تتحدد وفق طريقتين إمـــا أن يقوم المشروع علي تمثيل" للمصالح " أو للهويات "

ولما كانت المشاريع تختلف فان البرامج بدورها تختلف، فالأحزاب الشيوعية أو الليبراليـــة هـــي أحزاب ذات مشروعات سياسية تحكمها المصالح الاقتصادية والاجتماعية، في حين الأحـــزاب الدينيـــة فهي دوما أحزاب مشروعاتها تتعدي المصالح المادية لتؤكد علي الهوية وتسعي للتمـــايز عـــن بـــاقي الهويات الأخري .1

[1]- Daniel louis seiller , de la comparaison des partis politiques, op.cit p 154.

مما سبق جدير بنا أن نتسأل هل كل الأحزاب تمتلك مشروعات سياسية ؟ وهل تعيرهـا الأهميـة اللازمة ؟.

فالدراسات السياسية تؤكد أن الأحزاب التي يمكنها أن تحقق أهدافها بسهولة، كأن تصـل للسـلطة والقدرة علي عمليات التعبئة، فهي لاتهتم بالمشروع السياسي بقدر ماتهتم بالبرنامج الانتخابي المتغير، الذي تكيفه مع المستجدات والسياقات السياسية والاجتماعية، أما أهمية المشاريع فقد كانت في السـابق ذات أهمية بالغة،لا سيما أثناء فترة الصراع الإيديولوجي لكن مع تراجـع الأيـديولوجيات وانكمـاش تأثيرها باتت لا تعيرها الاهتمام اللازم، معتمدة فكرة مفادها أن المشروع السياسي سيتم الاتفـاق عنـه ضمنيا حينما يحقق غالبية أفراد المجتمع مصالحهم .

هذه الوضعيات تمت ملاحظتها من قبل "الكسيس دو توكوفيل" في الثلاثينيات من القرن الماضـي في الولايات المتحدة الامريكية حيث أكد " أن رجل السياسة يبحث أولا علي تحديد مصالحه ورؤية ما هي المصالح التي تشبه مصالحه، ثم يبدأ في البحث في هذا العالم عن عقيدة أو مبدأ يمكن ترسـيخهما في أذهان هذا التجمع " الحزب" ، وإذا لقت رغبة في اعتناقها وشكلت انشغالا جماعيا ، تصبح حينهـا الأحزاب تهتم بهاو بالتالي تصبح محل تنافس بينها.1

أخيرا يمكن القول أن المشروع السياسي يحمل جملة المعتقـدات والإيـديولوجيات التـي تتبناهـا الأحزاب في عملها السياسي لتعبئة أفراد المجتمع السياسي حولها.

أ-2- حول مفهوم البرنامج السياسي:

في ضوء ما تم مناقشته، حول الفرق بين المشروع والبرنامج السياسي جاءت جملة من التعريفـات للبرامج السياسية، مكنت الدراسة الراهنة من إدراك الفرق بين المشروع السياسي والبرنامج، ففي هـذا الصدد يري معجم العلوم السياسية

أن البرنامج السياسي هو "جملة الأهداف التي يسطرها الحزب السياسي، ويعلن عنها قبل الحملات الانتخابية والتي يأمل في أن تقوده للفوز " 2

وفي سياق أخر، يعرف البرنامج السياسي أنه " ضروري لكل سياسة إصلاحية إذ يستلزم الوضوح والنزاهة في النوايا كما هو الحال بالنسبة لدرجة اتخاذ القرارات " .3

ويري إدوارد بالدير الذي شغل منصب الرئيس للحكومة الفرنسية أن " البرنامج السياسي المعلـن عنه يستلزم التفكير المسبق حتى يمنح التجانس اللازم، بغرض فرض التمايز عن البرامج الأخـرى،و يسمح علي المدي المتوسط للمواطن من تقييم نتائجه " .4

---

[1]- Alexis de Tocqueville,de la démocratie en Amérique, Flammarion, paris, 1981, p260

[2]-- Mokhtar lakehal , dictionnaire des sciences politiques , l'harmattan ,2005 p 245 .

[3]- Edouard baladurd , dictionnaire de la réforme , fayard ; 1992 , p233

[4]- ibid , p236 .

وفي ذات السياق، يتسأل العديد من المفكرين عن طبيعة البرنامج السياسي من حيث شكله ومحتواه، هل البرنامج يجب أن يمتاز بالمرونة أو بالثبات والصلابة في المواقف إزاء قضايا معينة ؟

ويختلف الباحثون حول هذه المسألة، حيث يري بعض المفكرين أن الأحزاب التي تتعصب للأفكار المطروحة ستعرف لزاما هجرها، وهو وما عرفته علي سبيل المثال " الأحزاب الشيوعية والاشتراكية التي لم تتمكن من التكيف مع التطورات الحاصلة بعد تراجع وفشل مشروع تجسيد الاشتراكية،لا سيما بعد الاهتزازات التي تعرضت لها مجتمعات أوربا الشرقية .

قدم في هذا الشأن "ادوار بالدير" Edouard balladurd تحليلا حول أسباب تراجع النضال السياسي، حيث يري أن البرامج يتم نسيانها حينما يعتلي الحزب السلطة الشئ الذي يجعله يفقد ثقة الناخبين ويغذي لديهم الشعور بخيانة الأحزاب لهم .1

وهي فعلا عوامل تؤدي إلي هجر أفراد المجتمع للسياسية، وقد طالت هذه الظاهرة وما انفكت تنتشر لتشمل النقابات المهنية، وبالتالي أصبح الأفراد يفضلون الانتماء لجمعيات المجتمع المدني، مما يجعلنا نتساءل هل المجتمع المدني سيحل محل المجتمع السياسي؟ في حالات بؤس السياسة وتراجع آليات تجسيدها كممارسة ونشاط اجتماعي، في كل المجتمعات سواء أكانت متقدمة أم متخلفة.

وتعرف الأحزاب الليبرالية نفس الوضعيات، حيث بعد اشتداد المسألة الاجتماعية التي أثبتت ضرورة تدخل الدولة لإحداث التوازن اللازم والضروري بين الاقتصاد والسياسة وبين الاجتماعي والاقتصادي،لم تساعد هذه الأحزاب الدولة ولم تستسغ تدخلها لأجل إيجاد التمفصلات الضرورية لاستمرار المكاسب الاجتماعية التي تحققت علي مدار نصف قرن من "الكل دولة "، التي سمحت كما تبرزها الكثير من الدلائل التي تميز المجتمعات المتقدمة كتحقيق الاندماجية الاجتماعية والمواطنة ببعديها السياسي والاجتماعي، التي تحققتا بفعل دولة الرفاه الاجتماعي.

و كانت من بين، أهم الأسباب التي أدت لولوج الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية، وهي الأحزاب التي كما عبرعنها دانزلو " تناضل علي جعل الأفراد مثلما ما هم أمراء ومواطنين بكل ما تحتويه الكلمة من معني في المجال السياسي،مواطنين أيضا من منظور اقتصادي واجتماعي، أي يتم التكفل بهم ويدمجون للاستفادة من ثروات المجتمع. 2

إن مثل هذه الاستنتاجات تؤكد علي أن البرامج السياسية إذا أريد لها أن تنجح في التعبئة السياسية للمجتمع، يجب أن تستقرئ الواقع وفق السياقات والحاجات المجتمعية، وعلى الأخص حاجات الفئات الأكثر عرضة للإقصاء من قبل الأحزاب حينما تصل للسلطة وتشكل حكومات تشرف علي تسير الشأن العام .

---

[1]- ibid 240-242 .

[2]- donzelot jacques , l'invention du social , essai sur le déclin des passions politiques, fayard , paris 1995, pp 105−106.

لكن ما المقصود بالمرونة في سياق تغير برامج الأحزاب، هل معناها هــو التغيــر لتشــكل ردود أفعال؟؛ أم أنها تستند إلي جعل برامجها مرنة تستند أثناء أعدادها لإفرازات الواقع الاجتماعي السياسي المحلي والدولي، بعبارة أدق ترافق تطلعات وحاجات المجتمع ورغباته؟.

ففي هذا الشأن يري "ادوار بالدير" Edouard balladurd في حالة الأحزاب الأوروبية مــؤخرا، أن ما تنعته بالتكيف لجعل البرامج السياسية مرنه ما هو في الواقع إلا شكل مــن أشــكال الانتهازيــة السياسية، لأن ما تطرحه لا يرقي إلي مستوي البرامج السياسية التي تحتاج إلي التدقيق في الأهــداف والآجال، والإمكانات المادية والبشرية المعدة مسبقا لتجسيد وعودها.1

ب- التعريف الإجرائي للبرنامج السياسي:

في ضوء ما سبق يمكن صياغة التعريف الإجرائي للبرنامج السياسي "في كونه تلك الأفكــار التي تحمل حلولا دقيقة لمشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية تهدد استقرار المجتمع،هذا إلي جانب تضمينها الآجال التي سيتم خلالها التكفل بالمسألة الاجتماعية المطروحة مع تحديــد الإمكانــات البشرية والمادية التي رصدت للإغراض ذاتها.

[1]- Edouard Balladur,op.cit , p 260.

موضوع الدراسة ومشكلة البحث

تمهيد

إن هذا الفصل خصص لعرض الموضوع وتحديد مشكلة البحث، مع تبيان أسباب اختيار الموضوع وأهميته العلمية والتطبيقية، مع تحديد أهداف الدراسة أين تم مراعاة أحد الشروط المنهجية المتفق عليها قصد جعلها قابلة للقياس.

وأعطيت لمسألة تحديد المفاهيم أهمية قصوى،لاسيما لمفهوم الحزب السياسي ،الذي لا يحظي بإجماع نظر لتطوره الدائم من الناحتين الوظيفية والبنائية، وإفلاتهما لعملية التصنيف كعائلات سياسية.

في حين مفهوم المسألة الاجتماعية فقد تم إبراز أبعاده الثلاثة : البعد التاريخي والسياسي والسوسيولوجي، أما مفهوم البرنامج السياسي فقبل تحديده،تم عرض الفرق بينه وبين المشروع السياسي، بالنظر للتداخل الحاصل بينهما لدى الكثير من الباحثين.وانتهي الفصل إلي صياغة مفاهيم إجرائية لمكوناته (الحزب ،المسألة الاجتماعية والبرنامج السياسي) .

موضوع الدراسة

تعددت المداخل النظرية والرؤى الفكرية التي تتناول المسألة الاجتماعية بأبعادها ومكوناتها، التي تتمثل بالأساس في حاجات وتطلعات أفراد المجتمع، في عالم يتغير بسرعة تشوبه تناقضات كبيرة ما انفكت تتوسع، تجلت في زيادة الثروات والخيرات من جهة، واتساع رقع الفقر والحرمان والتهميش من جهة ثانية.

هذه الحقيقة، جعلت من المسألة الاجتماعية موضوعا سجاليا، بين المفكرين والمنظرين والسياسيين، حيث يعزو البعض منهم تجذر المسألة الاجتماعية لفشل النظام السياسي عموما والدولة علي وجه التحديد، بفعل سوء الأداء الوظيفي لمهام كان يفترض أن تضطلع بها، كونها مركز سياسي مستقل يصل بالقوي الاجتماعية إلى الانضمام والانخراط في العمل السياسي والنقابي للمطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية، وهي تلك الخاصية التي جسدت في المجتمعات الأوروبية منذ نهاية القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين.

حيث أضحت الدولة منظم للمنافسة السياسية ومجسد للاندماجية الاجتماعية بفعل تدخل صريح مكن ولو نسبيا التخفيف من أثار المسالة الاجتماعية، سيما بعد بروز الدولة الرازقة والدولة الاجتماعية؛ لكن طالما أن المسالة الاجتماعية حلها نهائيا بات مستحيلا في ظل تبعيتها لاقتصاد يتغير بفعل تغير الحاجات الإنسانية، أدت ببعض المفكرين والسياسيين المطالبة باستقلالية السياسي عن الاقتصادي، مدافعين عن فكرة مفادها أن المسألة الاجتماعية سيتم معالجتها خارج تدخل الدولة وترك المبادرة أمام الاقتصاد الحر الذي سيكرس تقسيما اجتماعيا للعمل، يسمح بدر الخيرات والثروات.

إن الاتجاهين السابقين، إذا كان هدفهما هو بحث الاختيارات السياسية الواجب إتباعها من أجل تنظيم العلاقات الاجتماعية والمواقف، التي يتخذها مختلف الفاعلون الاجتماعيون – الدولة والأحزاب السياسية، المجتمع المدني والنقابات حيال المسألة الاجتماعية.

هذا السجال الفكري، يقودنا إلى جملة من الاستخلاصات المؤقتة، والتي تتمثل في كون التفكير السوسيولوجي السياسي عرف ثلاثة اتجاهات رئيسية فكرية لم تؤدي بعد إلي حسم الاختلاف القائم.

الاتجاه الأول يتناولها من زاوية ماكرو– تحليلية، سعي لإبراز المسالة الاجتماعية، كمسألة تاريخية تحكمت فيها الصراعات الطبقية التي أزكتها التطورات التاريخية للنظم الاجتماعو–اقتصادية ومختلف أشكال الصراع بين أفراد المجتمع الواحد، أو بين الشعوب والمجتمعات علي غرار ما عرفته المجتمعات المستعمرة أثناء الفترة الكولونيالية، حيث ترسخت لدي هذا الاتجاه قناعة أن معالجتها يتم في ضوء تصفية الاستعمار والقضاء علي الامبريالية وبناء مجتمعات خالية من التفاوت الطبقي ومحاربة كل النظم والآليات التي تكرسها.

في حين الاتجاه الثاني، فيسعي من وجهة نظر ميكرو–سوسيولوجية، مقاربة المسألة الاجتماعية بوصفها اختلالات وظيفية للتغيرات التي تشهدها مختلف المجتمعات جراء أثار التقدم التكنولوجي وانتشار الصناعة التي أدت إلي بروز مشكلات اجتماعية و معالجتها تمت في خضم ما حققه المجتمع من فائض للإنتاج وأربحيه، متجاهلة تناقضات النظم الاقتصادية والسياسية التي كرست التفاوت الاجتماعي واللاعدالة في توزيع الخيرات بين أفراد المجتمع وسيطرة فئات الملاك والبرجوازية علي باقي الفئات الاخري، مقللة بذلك من حدة التناقضات التي أفرزتها آليات اقتصاد السوق والنظام الرأسمالي.

بل بالعكس نظرت إليها كفرص لتحقيق الفر دانية واستقلالية الأفراد، لذا بقت تنظر للمسألة الاجتماعية بوصفها " مشكلات اجتماعية ناجمة عن اختلالات اقتصادية، وأن مكوناتها وإفرازاتها ستعالج في ضوء الليبرالية وقبول قوانين اقتصاد السوق وآلياته، مفندة الأفكار الماركسية التي تؤكد علي أن تهديدات المسألة الاجتماعية المستمرة للاستقرار الاجتماعي ستؤدي حتما لزوال النظام الاقتصادي الاجتماعي والسياسي" أي الرأسمالية.

ولقد شكل هذا الاتجاه ركيزة الحوار الأكاديمي في مجال التعريف بالمسألة الاجتماعية والفرق بينها وبين المشكلات الاجتماعية، وهي الأفكار التي روجت لها نظريات سياسية جديدة حملها اتجاه ثالث سعي للتفريق بين " المسألة الاجتماعية القديمة والمسألة الاجتماعية الجديدة أو المتجددة ". وبالفعل إن استمرار التناقضات الاجتماعية قللت من أهمية أفكار الاتجاه، الذي راهن علي نجاح الليبرالية والدفاع عن فكرة " القليل من الدولة والكثير من المجتمع" المستمدة من الفكرة الاقتصادية "دعه يعمل اتركه يمر" في احتوائها، إذ بين الواقع الاجتماعي أن الرفاه الاجتماعي والتطور الاقتصادي الذي بلغتهما المجتمعات لم يقلل من حدة المسألة الاجتماعية ولم يمكن فئات واسعة من المجتمع، الاندماج سياسيا واجتماعيا ولا من الاستفادة من الخيرات التي مأنفكت تتزايد. .

وبناء علي ذلك، برزت فكرة حضور الدولة" الضابطة" l'Etat régulateur وتدخلها في تنظيم وإيجاد التمفصلات اللازمة بين مختلف البني الاجتماعية، لردم الاختلالات والتهديدات التي تفرزها المسألة الاجتماعية، التي أضحت حلولها ومعالجتها ترتبط بالتصورات السياسية التي تطرحها مختلف القوى الاجتماعية والسياسية من تنظيمات رسمية حكومية وغير رسمية، المجتمع المدني، والأحزاب السياسية .

و المتتبع للتاريخ السياسي للمجتمعات سواء المتخلفة منها أو المتقدمة يقف علي نتيجة أساسية مفادها، أن الأحزاب السياسية هي أكثر التنظيمات اهتماما بالمسألة الاجتماعية، ويعود ذلك لكونها (الأحزاب)، أحد المكونات الأساسية للنظام السياسي. ولما كان دوما هدفها الوصول للحكم باتت أنشطتها السياسية التعبوية وبرامجها السياسية لا تهتم بتنظيم أساليب الحكم فحسب، بل تهتم بالتطلعات والحاجات الإنسانية للمجتمع، التي يشكل الاهتمام بها والتكفل بطرحها وإدراجها ضمن برامجها ومشاريعها السياسية أحد الأمارات والدلالات لمشروعية الأحزاب سواء أكانت في السلطة أو في المعارضة.

وفي هذا الصدد، تطلعنا الدراسات التاريخية والسوسيولوجية، أن المسألة الاجتماعية في المجتمعات النامية وبالنظر لخصوصياتها التاريخية المتمثلة في كونها مجتمعات تعرضت للاستعمار، لم تطرح فيها المسألة الاجتماعية علي النحو الذي عرفته المجتمعات الغربية، ففي الوقت الذي طرحت فيه المسألة الاجتماعية واحتلت في المجتمعات الغربية أهمية بالغة، تجلت في البحث عن تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتوضيح العلاقة بين النظام الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي، كانت المجتمعات النامية تعرف المسألة الوطنية، أي بحث آليات التخلص من الاستعمار ومختلف أشكاله الاستغلالية.

ضمن هذا المنظور، الدراسات الأنتروبولوجيا السياسية تطلعنا، بأن المسألة الاجتماعية في هذه المجتمعات خلال الفترة الاستعمارية، كان التكفل بها يتم من خلال المؤسسات الاجتماعية لما قبل الدولة (الجماعة، العشيرة والعائلة الممتدة) حسب الرؤية الدوركايمية، ضمن العلاقات الآلية التي تمليها علاقات القرابة والتآزر الإثني بين مختلف أفراد المجتمع، والتي أفرزت آليات حمائية ضد ما تعرضت له هذه المجتمعات من فقر وحرمان.

ولما كانت المسألة الاجتماعية تحتوي أيضا تمظهرات عديدة، تعبر عن جملة الاختلالات والمشكلات الناجمة عن صعوبة تجسيد تنظيم أمثل للعلاقات داخل النظام السياسي، لتمكن لاحقا من خلق التفاعل الايجابي بين الاقتصادي والسياسي، وبين الاجتماعي والسياسي، جعلت من المسألة الاجتماعية واحدة من المسائل الواجب التكفل بها للتخفيف من الآثار الدائمة التهديد للاندماجية الاجتماعية والسياسية للافراد.

فبالرغم ما بلغته المجتمعات الغربية من تطور اقتصادي وسياسي، سمحا في لحظات تاريخية من تجسيد مجتمع الرفاه الاجتماعي، إلا أنها عاودت الظهور وهي محل نقاش سياسي مجتمعي دائم، مؤكدة

أن النمو الاقتصادي الكبير لم يمكن من تجاوز تهديدات المسألة الاجتماعية وآثارها،في حين في المجتمعات النامية فهي عامل مهدد للاستقرار الاجتماعي والسياسي.

مما سبق، بات من الأهمية تناول المسألة الاجتماعية في المجتمع الجزائري التي أفرزت جملة من التهديدات واللاستقرار السياسي والاجتماعي، أدى بالدولة إلى الإقدام علي جملة من الإصلاحات الاقتصادية تمثلت، في تحولها من نمط التسيير الاشتراكي إلي تبني اقتصاد السوق، في حين سياسيا فتمثلت في التخلي عن النظام السياسي القائم علي الحزب الواحد إلى تبني التعددية السياسية، التي ادت إلي بروز أحزاب اختلفت في طروحاتها الأيديولوجية والسياسية حول سبل تنظيم الحياة السياسية وبحث تحقيق الاندماجية الاجتماعية، في خضم أزمات حادة طالت جوانب عديدة : تزايد معدلات البطالة ،واتساع رقع الفقر والحرمان ،وعدم التمكن من التكفل بمشكلات السكن والحد من تدهور القدرة الشرائية التي أدت ألي بروز طبقتين واحدة فقير وأخري غنية، أي شهدت زوال الطبقات المتوسطة التي راهن الخطاب السياسي الرسمي على ضرورة دعم تشكلها بالنظر لأهمية دورها في المجتمع ودعم بناء الدولة.

أولا: مشكلة البحث

تعد المسألة الاجتماعية من التحديات الكبرى التي واجهت الدولة الجزائرية الحديثة وهو ما أكدته مختلف اختياراتها سواء، تلك التي تضمنتها مواثيق الثورة التحريرية أو تلك التي أعدت بعد الاستقلال، حيث أجمعت علي التكفل بالمسألة الاجتماعية وجعلها أولوية سياسية.

وثمة حقائق تاريخية تؤكد المجهودات التي بذلت، خلال السبعينات من القرن الماضي واجهت الدولة الاجتماعية، الأمية، الفقر والبطالة والتي تمكنت التقليل من حدتها، إلا أن هذه المجهودات تراجعت أمام وقع أزمة بدت ملامحها تظهر بداء من الثمانيات، أثبتت أن " إراديوية " الدولة، واعتماد الريوع البترولية دون تبني اختيارات اقتصادية تعتمد الأربحية الاقتصادية القائمة علي إنتاج الخيرات، لن تمكن من القضاء نهائيا علي آثار المسألة الاجتماعية.

وضمن هذا المنظور،وبالرغم من مرور قرابة نصف قرن عن تحقيق الاستقلال لازالت المسألة الاجتماعية بمكوناتها وأبعادها المختلفة تشكل تهديدا حقيقيا للاندماجية الاجتماعية للأفراد في المجتمع الجزائري، وهو ما تؤكده جملة من الأدلة السوسيولوجية كانتشار الانتفاضات الشعبية كتلك التي ميزتها أحداث 8988و1008م، أو الأحداث المتقطعة التي لازالت ماثلة إلى حد اللحظة في الكثير من جهات الوطن.

ولعل من أبرز الأمارات الدالة، على تناقضات النظام السياسي في الجزائر وعجزه على التكفل بها، أن الكثير من السياسيين والمنظرين الذين يدورون في كنفه يؤكدون في مقترحاتهم وبدائلهم السياسية وممارساتهم، ولآجل التكفل بالمسألة الاجتماعية يشددون علي ضرورة توسيع نطاق التآزر الميكانيكي

ودعمه من قبل المؤسسات الرسمية للدولة، هذه الرؤية الهجينية حملها خطاب سياسي شعبوي[1] عبر مسار بناء الدولة ما بعد الكولونيالية.

ومما سبق، فإن تحديد مفهوم المسألة الاجتماعية وموضعتها وفق سياقات السياسية والاجتماعية تمكن نظريا وعمليا التعاطي معها، فإذا هي مسألة تاريخية بالنحو الذي أريد لها من قبل الخطاب السياسي الرسمي وبعض الأحزاب التي تعتمد المرجعية التاريخية، التي تمكنت فعلا، إلى وقت قريب من تعطيل المطلبية السياسية وإقناع الرأي العام بأن تحقيق الرفاه الاجتماعي سيتحقق بفعل عامل الزمن.

فالمسألة الاجتماعية هي أيضا موضوعا سوسيولوجيا، لاسيما وأن المشكلات الاجتماعية ليست هي كذلك إلا بالنحو الذي يشكله حيالها الأفراد والجماعات من تصورات.

فغداة الاستقلال مظاهر التخلف والعوز والحرمان كانت مستساغة من قبل أفراد المجتمع طالما أنه خرج من فترة استعمارية طويلة، أما الصراعات السياسية التي ميزت الساحة السياسية فتجد مبرراتها لدي فئات واسعة من المجتمع، كونها صراعات طبيعية حملت صور الاختلاف والتباين حول المشروع السياسي لبناء الدولةو شكلت استمرارية للنقاش السياسي، الذي حملته المواثيق والدساتير المختلفة و التي أكدت جلها علي ضرورة التكفل بالمسألة الاجتماعية، وأن تجاوز أثارها سيكون ممكنا بعد استرجاع الثروات الوطنية والشروع في عملية تجسيد التنمية.

بيد أن، هذه المبررات فقدت صدقها، بداء من نهاية الثمانينيات وطوال التسعينات إثر تأزم الأوضاع الاجتماعية التي تأثرت لها فئات عريضة من المجتمع ولازالت قائمة إلي حد اللحظة، بطالة جماهيرية، أزمة سكن خانقة،اتساع مفضوح للفقر والهامشية، ناهيك عن غياب معالم سياسية تكفل الحريات الأساسية، وحضور قوي لدولة تعمل لآجل ردمها واحتوائها، كونها لازلت تعيق بناء الدولة وتحقيق الرفاه للمجتمع.

وهي ذات الأمارات التي تؤكدها تلك المفارقات الصريحة المستمرة والتي تتجلي علي العموم في الحقائق التالية:

أولا – بالرغم من امتلاك عائدات كبيرة من الريع لم يسجل إقلاع اقتصادي ولا توزيع عادل للخيرات، الشئ الذي كرس فروقات اجتماعية زادت من عدد "اللامنتمين اجتماعيا".

ثانيا – المسألة الاجتماعية، يتفادى الخطاب السياسي الرسمي نعتها كذلك، بل يفضل الحديث عن مشكلات اجتماعية، معتبرا أيها أزمة ظرفية عابرة وأنها لا تحول دون تجسيد الاندماجية الاجتماعية والسياسية للأفراد، بل الأغرب من ذلك نجدها تصور حدة المسألة الاجتماعية بأنها أزمة طبيعية متحججة

---

[1]ـ انظر : جورج طرابيشي، في ثقافة الديمواقراطية، دار الطليعة، بيروت، ط8، 8998، ص 846.

الذي يعرف الشعبوية علي أنها شكل من أشكال التعبير عن أزمة تتخذ أحيانا أزمة الهوية وتارة أخري أزمة دخول الحداثة للمجتمعات النامية؛ فالشعبوية هي الحلول الوهمية لإشكالية متناقضة، تكمن في محاولة الجمع بين الماضي والمستقبل أو بين الهوية والتغير أثناء فترات تحول المجتمعات، لذا فإنها توظف الأسطورة واليطوبويا كوسيلة للتعبئة الجماهيرية.

بالتهديدات التي لازالت تعرفها المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ذاتها، رغم ما بلغته من تقدم اقتصادي واجتماعي.

ثالثا – تعزو الكثير من الأطراف السياسية، لاسيما الأحزاب المشاركة في السلطة، تجذر المسألة الاجتماعية لعوامل خارجية، كعولمة الاقتصاد وعدم تمكن الاقتصاديات المحلية مسايرتها، وللعلاقات التجارية الجائرة بين العالم المتقدم والمتخلف ورواسب ومخلفات الاستعمار، متجاهلة في خطابها السياسي التأثيرات السلبية للاختيارات التنموية، وانعدام الاستقرار السياسي وانتشار الانتفاضات الشعبية وعدم انسجام المجتمع ومقاومته للسياسات المعتمدة من قبل الدولة.

هذه التوصيفات تتأكد، نظريا من قبل علماء السياسة والاجتماع الذين ينعتون المجتمعات التي تعرف هذا الكم الهائل من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي هي في بالأساس مسألة اجتماعية عميقة بأنها" المجتمعات المتأزمة " .

أما علي مستوي الممارسة وبهدف التكفل بالمسألة الاجتماعية ، فالأحزاب السياسية التي ظهرت علي إثر التعددية السياسية التي كرسها دستور 8989 في الجزائر، لا تتردد مجتمعة، رغم اختلاف مرجعياتها الفكرية، الإيديولوجية و السياسية في توصيف الوضع الراهن، بأنه وضع متأزم متعدد الأبعاد والجوانب، و بالرغم من هذا الإجماع حول توصيف الأزمة، فالاختلاف الحاصل بين الأحزاب يكمن في كيفية معالجتها، والأساليب السياسية التعبوية المعتمدة في التكفل بالتنمية والحد من آثار المسألة الاجتماعية.

جعلت علي مدار 18 سنة، منذ أحداث أكتوبر 8988م الوضع السياسي يمتاز بالصراع والعنف، أجل التكفل بها، نظرا لاستحالة بلوغ اتفاق سياسي أو "اتفاق حد أدني" حول الأولويات في الاختيارات التنموية والاجتماعية.

وهو ما تعكسه المشاريع والبرامج السياسية التي تنطلق منها أحزاب العائلة السياسية الواحدة.

فالأحزاب الإسلامية اعتمدت المرجعية الدينية كوازع تعبوي، راهن علي ضرورة "أخلقة" الممارسات السياسية والاجتماعية، سواء داخل السلطة أوفي المجتمع لتجاوز الأزمة وبالتالي يتم لاحقا التكفل والاستجابة لحاجات المجتمع .

أما الأحزاب السياسية غير الدينية(الديمقراطية) فترى أن الأزمة حلها يكمن في معالجة مسألة السلطة والقضايا التي ترتبط بها كالحريات السياسية، والثقافية، والمعتقد، وتكريس مبدأ التداول على السلطة.

وإذا كانت هذه القضايا تشكل فعلا أحد أوجه الأزمة إن لم نقل الأزمة برمتها، إلا أنها تطرح إشكالا على المستوى العملي والاستراتيجي.

فالتاريخ السياسي والاجتماعي للجزائر، يطلعنا بأن الأحزاب السياسية للحركة الوطنية ولاسيما جناحها الراديكالي قد تمكن من تعبئة المجتمع حول مسألة الاستقلال بفضل تهيئة المخيال الاجتماعي

وإقناعه لاحقا بضرورة العمل من أجل الاستقلال، السبيل الوحيد لتحقيق الرفاه والخلاص من المعاناة والفقر والتهميش والأمية.

الأمر الذي يدل، على أنه لا توجد تاريخيا لحظات ثورية سواء لمحاربة الاستعمار أو البحث في سبل تغيير نمط الحكم إلا في ضوء التعبئة المجتمعية حول قضايا تهم الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع ،سيما الفئات الأكثر فقرا وحرمانا.

مما سبق، تحاول الدراسة الراهنة الإجابة علي التساؤلات التالية: هل تتكفل الأحزاب السياسية في الجزائر بطرح المسألة الاجتماعية؟ و ما هو الحيز الذي احتلته ضمن برامجها السياسية التي قدمتها للمجتمع بغرض تعبئته للالتفاف حولها منذ أولي انتخابات تعددية، التي جرت في عام 8998 إلى غاية آخر انتخابات تشريعية لعام 1007م؟ وهل للطابع الإيديولوجي والسياسي للحزب تأثيرا علي التكفل بطرح المسألة الاجتماعية؟

ومما يضفي أهمية كبيرة على الدراسة الراهنة، هو أنها أجريت في سياقات سياسية واقتصادية واجتماعية، امتازت بصراع سياسي حاد، تجلى في رفض الأحزاب السياسية لبعضها البعض، فالإسلاميين رفضوا تواجد الأحزاب اللائكية والعلمانية، وهذه الأخيرة نفت لمدة طويلة الأحزاب الإسلامية، فعوض معارضة السلطة أخذت صبغة (معارضة المعارضة).

وكمحصلة للصراع السياسي، أنتشر العنف وأصبح من الصعب تجسيد إقلاع اقتصادي رغم المؤشرات الايجابية للاقتصاد، لكن بالموازاة مع ذلك ظهرت جملة من الظواهر الاجتماعية لم تتناولها الدراسة بالتحليل،إلا أنها تؤكد عمق المسألة الاجتماعية واتخاذها ملامح جديدة، وهو ما تطلعنا به يوميا وسائل الإعلام وتقر به السلطة السياسية ذاتها، كانتشار ظاهرة الهجرة السرية " الحرقة " وارتفاع معدلات الانتحار والصراعات داخل المجتمعات المحلية، على غرار ما يحدث في منطقة مزاب والقبائل.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع وأهميته العملية والتطبيقية

يحتل موضوع المسألة الاجتماعية مكانة هامة في النقاشات العلمية والبحوث الإمبريقية سواء أكانت بحوث ودراسات "ماكرو" أو ميكرو– سوسيولوجية، كما يحتل ذات المكانة في العلوم السياسية، الأمر الذي يجعل من دراسته في سياق المجتمع الجزائري يكتسي أهمية كبيرة.

حيث ظلت الدراسات تتناولها كمشكلات اجتماعية معزولة، ولم ترقي لوصفها بالمسألة الاجتماعية، وهي ذات الوضعية التي تستشف في الخطاب السياسي الرسمي وغير الرسمي للأحزاب والنقابات وباقي مكونات المجتمع المدني.

إن الاستخفاف بحدة المسألة الاجتماعية عن قصد أو عن غير قصد، رغم أماراتها الدالة على خطورتها وتهديداتها التي عرفها المجتمع الجزائري، جراء تدهور الحالة الاجتماعية التي باتت تهدد الرابط الاجتماعي،تجعل منها مسائل تستلزم حضورا قويا للأكاديميين ولا سيما الباحثين في علم الاجتماع، بوصفه علما يهدف إلي كشف و إماطة اللثام عن الحقائق.

ضمن هذا المنظور، تتجلي الأهمية العلمية والعملية للدراسة والتي يمكن حصرها في المسائل التالية:

8- تكمن أهمية الدراسة التي تركز علي بحث أبعاد المسألة الاجتماعية وعلاقتها بالطروحات المختلفة من قبل الأحزاب السياسية، التي تهدف إلي الفوز بثقة الأفراد، سواء أكانوا منخرطين، مناضلين أو متعاطفين.

1- إن دراسة المسألة الاجتماعية بات أكثر من ضرورة، بالنظر لتأثيراتها على الواقع المعيشي اليومي لفئات كبيرة من أفراد المجتمع، سواء تلك التي لم تتمكن النظم الاجتماعية من دمجها، أو التي ظلت تعتقد بأنها بمنأى عن الهزات والأزمات وأن مكاسبها من منصب عمل دائم، وتقاعد مضمون وحماية اجتماعية قارة لمدي الحياة،أصبحت محل شك بفعل انسحاب الدولة، وتأزم الأوضاع جراء تدهور القدرة الشرائية،والتراجع عن مكسب الطب المجاني والسكن المضمون لكل فرد، وبالتالي أصبح فهمها وبحث مواقف الطبقة السياسية حيالها أمر في غاية الأهمية، طالما أن غاياتها المعلنة هو العمل لترقية المجتمع.

3- كما تبرز الأهمية العلمية للدراسة الراهنة في كونها تعتمد مفهوم المسألة الاجتماعية كمدخل لتفسير ظاهرة الأحزاب السياسية في الجزائر،التي من دون مبالغة، ستساعد في الوقوف علي طبيعة الأحزاب، وذلك بالكشف عن مدي توافق خطابها الأيديولوجي السياسي مع ما تتضمنه برامجها، كما ستساعد الباحثين لاحقا في انجاز دراسات أخري للوقوف على مدى المقدرة الاستيعابية للأحزاب في قراءة الواقع السياسي – الاجتماعي، وتضمينه كطروحات سياسية تقترح في برامجها لأجل معالجة المسألة الاجتماعية.

ومن ثمة تتمكن من إيجاد آليات للعمل السياسي، تمكنها من تحديد الأولويات في التعاطي مع الفعل السياسي عموما وذلك في ضوء ما تمليه الديناميات السياسية التي تحملها سياقات سياسية معينة أو الاستحقاقات الانتخابية علي وجه التحديد.

4- من خلال دراسة هذا الموضوع وبتحليل محتوي برامج الأحزاب ومقارنة نتائجها في الانتخابات، تصبح هذه االاخيرة عاملا مساعدا في كشف القدرة التمثيلية والمشروعية السياسية للأحزاب، طالما أنها تسعي لتشكيل بدائل للسلطة السياسية القائمة.

5- في ضوء الطروحات التي ستتناولها الدراسة، يصبح موضوع المسألة الاجتماعية محكا نظريا وإمبريقيا لفهم و تحديد طبيعة النظام السياسي وأولوياته إزاء المسألة الاجتماعية وبالتالي تصبح هذه المسائل مؤشر لقياس ما يعرف بـــ " الاستجابة السياسية "، التي تتخذ مواقف وردود أفعال تتمظهر، إما في انغراس الأحزاب وتجذرها في المجتمع وإما بهجرها وتراجع نتائجها في الاستحقاقات المختلفة أو اختفائها نهائيا من الحقل السياسي.

ثالثا: أهداف الدراسة:

في ضوء التقديم السابق، لموضوع الدراسة وتحديد مشكلة البحث فقد تحددت أهداف الدراسة في المسائل التالية:

8- تشخيص طبيعة المسألة الاجتماعية في الجزائر بكل أبعادها المختلفة، التاريخية، السوسيولوجية والسياسية.

1- تحديد مختلف تمظهراتها والطابع الذي اتسمت به في كل مرحلة تاريخية، بداء من الفترة الاستعمارية إلى غاية فترة الاستقلال، وعبر مسار بناء الدولة الجزائرية مع الإشارة للمعوقات التي حالت عدم بلوغ التنمية التي تسمح للتكفل بها.

3- إبراز الفرق بين المسألة الاجتماعية والمشكلة الاجتماعية، ومحاولة اقتراح مفهوم للمسألة الاجتماعية استنادا لما يطلعنا به التاريخ الاجتماعي والشواهد المتوفرة حول المجتمع الجزائري.

4- محاولة الوقوف على مدى تكفل الأحزاب السياسية في برامجها منذ ظهورها على إثر التعددية السياسية والحزبية، التي أقرها دستور 8988م، وذلك على اختلاف مرجعياتها الأيديولوجية والسياسية، سواء أكانت في المعارضة أوفي السلطة.

5 – الكشف عما إذا ما كانت هنالك فروق بين برامج الأحزاب خلال الاستحقاقات الانتخابية التشريعية المتعاقبة، من حيث التكفل بالمسألة الاجتماعية؛ باعتبارها تتباين من حيث طروحاتها الأيديولوجية والسياسية.

رابعا: المفاهيم المستخدمة في الدراسة:

عند دراسة أي موضوع يشترط بناء جهاز مفاهيمي مسبق، يحدد أبعاد ومتغيرات الموضوع المراد دراسته، وكذا الإطار المنهجي الذي يسمح بجمع المعطيات الضرورية لإثرائه وتبيان القضايا الجديدة التي ترتبط بالواقع المعيشي مجال الدراسة، وعليه يصبح تحديد المفاهيم عملية منهجية تمكن الباحث من ضبط وتبرير اختياراته المنهجية نظريا وامبريقيا.

غير أن هذا الالتزام المنهجي ليس من اليسر تطبيقه علي كل الموضوعات ذات الصلة بالعلوم السياسية عموما والظاهرة الماكرو- سياسية خصوصا، ففي مثل هذا النوع من الدراسات، لا تبرز مسألة تحديد المفاهيم بصفة جلية ومدققة، فالدراسات السابقة فقط قد تمنح بعض المفاهيم ضمنيا دلالات جديدة.

حيث الكثير من الباحثين يعتبرون أن النتائج العامة للدراسات والبحوث هي ذاتها مفاهيم إجرائية لدراسات لاحقة.[1]

1ـ المسألة الاجتماعية:

تثير المفاهيم(القديمة- الجديدة) في سياقات التحول الاجتماعي المتسارع، نقاشا أكاديميا وحوارا فكريا، واستباق امبريقي لآجل وضع مضامينها رهن محكات الواقع المعاش.

[1] - Daniel louis – seiler, Les partis politiques, Armand Collin, paris, 1993, p39

ويعد مفهوم المسألة الاجتماعية واحدا من المفهومات القديمة التي عاودت الظهور، إذ تطلعنا المصادر التاريخية والتراث السوسيولوجي، أنه أستعمل لأول مرة في نهاية القرن 89عشر، ليختفي كمفهوم من الخطاب السوسيولوجي والسياسي، بعدما حققت المجتمعات الاندماجية والاستقرار الاجتماعي للأفراد، سيما بعد ولوج الدولة الرازقة " دولة عناية الحق الإلهي " L'Etat providence وما رافقها من رفاه اجتماعي وتجسيد مزدوج للمواطنة السياسة والاجتماعية، في خضم ما يعرف في اللغة السياسية بإقامة توازن بين الحقوق والواجبات، إلا أن ما تحقق في العديد من المجتمعات أصبح بداء من نهاية السبعينيات من القرن العشرين يتلاشي، معلنا تارة عن أزمات اجتماعية متعددة الأبعاد والجوانب ، سميت ب"المسالة الاجتماعية الجديدة "، بالنظر لما حملته من أحداث و تمظهرات طالت مختلف البنيات الاجتماعو–سياسية ولم تسلم منها البنيات الثقافية والاقتصادية، بعبارة أشمل باتت تؤكد ما اصطلح عليه ب"المجتمعات المتأزمة" .

إن مفهوم المسألة الاجتماعية، على غرار العديد من المفهومات كالمجتمع المدني والعولمة أصبح مفهوم للحظة التاريخية التي تحمل دلالات وأمارات تستشف "كأحداث وتدحض المعتقدات السياسية ونظريات الاقتصاد السياسي الليبرالي والاشتراكي علي حد السواء ليصبح مفهوم المسألة الاجتماعية مفهوما ملازما للأزمة المجتمعية.

وضمن هذا المنظور، تسعي الدراسة الراهنة تتبع أبعاد المسألة الاجتماعية في التراث الفكري السياسي والاقتصادي عامة، والسوسيولوجي علي وجه الخصوص. وقبل مناقشة المفهوم ومحاولة وضع حدود له وصياغة مفهوم إجرائي، وحرصا علي تفادي الوقوع في الانمذجة العقيمة التي قد تضيع فيها الأبعاد الجوهرية والمشكلة الأصلية للبحث وجب التذكير بالمقتضيات المنهجية التي أملاها المفهوم ذاته، والواقع مجال الدراسة، وجملة من الاحترازات المنهجية التي تقيدت بها الدراسة الراهنة.

8– هنالك مفاهيم كثيرة تمت الإشارة إليها، صعبة التحديد نظرا لمرونتها وتعدد مؤشراتها،كمفهوم الحزب السياسي، المجتمع المدني، النظام السياسي،الطبقة الاجتماعية..... لذا لاستشف حدودها إلا في ضوء تتبع تطورها ومختلف التمظهرات التي استبغت بها .

ففي هذا الصدد المسألة الاجتماعية،هي ذات بعدين أساسين الأول كمي ويتجلي في مؤشرات ومتغيرات قابلة للقياس، كعدد الفقراء وقياس الفقر و درجاته وتحديد جيوبه، أو أزمة السكن والإسكان، البطالة وقدرات استيعاب العمالة من قبل سوق التشغيل، ودرجات التكفل الصحي وطبيعة الأمراض، أما في مجال التعليم فهناك مؤشرات للتسرب المدرسي وعدد الممتهنين، وعدد الذين يلتحقون بالجامعات والتكوين المتخصص مقارنة بالتدفقات البشرية التي تعرفها النظم التعليمية .

أما البعد الكيفي، فيتجلي في تلك الصور التي يحملها المخيال الجمعي حول مسألة الانتماء للمجتمع والاندماجية الاجتماعية والسياسية، التي تتكفل بها مؤسسات الدولة الرسمية ومؤسسات الحماية الاجتماعية المختلفة.

1- إن التراث السوسيولوجي، التاريخي والاقتصادي، استنادا للبحث في أسباب اشتدادها، وسبل معالجتها جعلت منها إلي جانب كونها" أحداث " وواقع نتلمسها في الحياة اليومية، فهي كذلك بالنظر لما تمدنا به الشواهد التاريخية والسياسية، سيما عبر مسار محاولات احتوائها والحد من تهديداتها للرابط الاجتماعي، تصبح علي حد تعبير جاك كوماي " Jacques comaille ليست موضوعا قائما بذاته، بل موضوع يبني سياسيا واجتماعيا كظاهرة فعلا، تشكلت بفعل الأحداث، لكن من أحداث لا تكتشف إلا من خلال ردود الأفعال والعواطف التي تتولد عنها وحيالها " [1]

ضمن هذا المنظور، يصبح المفهوم حينما يبني علميا، نجده يحمل أبعاد تخرج عن مجال النزعة التخصصية التي يسعي كل علم الانفراد بها و لتي تتستر عن حقائق موضوعية لا تحتاج للبرهنة، تسمح بالتخلص من الرؤية "العلمجتماعوية" [2] سامحة للباحث الاستفادة من إسهامات كل العلوم الاجتماعية بما فيها علم السياسة والتاريخ، الاقتصاد و علم النفس ،وبالتالي التخلص من الانتقاد القاضي بوصفها علوم لا تتعدي حدود النقد ولا تتمكن في التحليل الأخير، من بناء نظريات وتصورات فكرية يمكن امبريقيا الاستعانة بها لاحتواء أثار الأزمة الاجتماعية ومحاربة مخلفات المسألة الاجتماعية.

فالمفهوم تتغير مدلولاته نظرا لإفرازات الواقع، تلك المسائل يصعب التسترعنها أو ممارسة العزو العلمي إزاءها ،لذا مثلا في الجزائر و ليس ببعيد، ظل الخطاب السياسي الرسمي والغير الرسمي في الجزائر يتحاشى الإقرار بالعديد من مكونات المسألة الاجتماعية بعبارة أخري لا يتم توصيفها كما هي في الواقع، بل يلجأ إلي مفاهيم تضليلية، فالفقر والفقراء عوضوا لمد ة عشريتين كاملتين بالاحتياج الاجتماعي والمحتاجين، حينما كانت الدولة تراهن علي حضورها المطلق أو تحت ما يعرف ب"الكثير من الدولة" أو" الكل دولة". لكن بعد الأزمة الاقتصادية والإصلاحات الاقتصادية التي أملتها سياسات إعادة الهيكلة المملاة من قبل المؤسسات المالية العالمية، والتي أكدت انسحاب الدولة، برز مفهوم الفقراء، والمساكين والمعدمين في وسائل الإعلام ولدي الطبقة السياسية سواء أكانت في السلطة أو خارجها . [3]

يمكن القول، أن المسألة الاجتماعية ليست فحسب تلك المشكلات الاجتماعية التي يستشفها المواطن من خلال معاناته اليومية التي تتجلي في فقدانه للعمل، والفقر الذي يعرفه، وحاجته للمسكن ....، والتي تسعي السلطة الحاكمة التقليل من تأثيرها باستحضار مؤشرات جزئية، بل المسألة الاجتماعية تطرح مشكلة التهديدات الدائمة التي تضرب عمق الرابط الاجتماعي، وبالتحديد تتجلي في غياب ملامح

[1] -Jacques comaille, les nouveaux enjeux de la question sociale, hachette, paris, 1997, p 78.

[2]-العلمجتماعوية sociologisme هي نزعة علمية يعتقد من خلالها بعض المفكرين، أن علم الاجتماع قادر لوحده تفسير الظواهر الاجتماعية ودراستها دون الاستعانة بتخصصات علمية آخري .
[2]

[3] - Musette saib, « les effets du PAS sur le marché du travail en Algérie « cahiers du CREAD , n 46 -47 , 4eme trimestre 1999, Alger, pp161-167

واضحة لعلاقة السياسي بالمجتمع وفق ما تقتضيه مشروطيات تاريخية موضوعية ،كالتعاقد و"المأسسة" للتكفل بالحاجات الاجتماعية بأبعادها المختلفة.

في ضوء ما تقدم، يتجلي بوضوح أن مفهوم المسألة الاجتماعية هو مفهوم يحمل ثلاثة أبعاد رئيسية والتي يمكن حصرها علي النحو التالي:

أ- البعد التاريخي للمسألة الاجتماعية:

المسألة الاجتماعية ظاهرة تاريخية لازمت التغيرات التي طالت مختلف البني الاجتماعية بالنسبة للمجتمعات المتقدمة، إثر التحول من نمط إنتاج لأخ، والتي تمكنت في الوقت الراهن التخفيف من أثارها أو جعلها في حدود معقولة ،بمعني تم علي الأقل احتواء أثارها التهديدية للاستقرار الاجتماعي وتجسيد جزئي لاندماجية الأفراد اجتماعيا . فإذا هي كذلك من حيث أسباب تواجدها، فحلولها أيضا في سياق الرؤية التاريخية الصرفة، يستشف أن معالجتها قد تمت مع التطور التاريخي السياسي والاقتصادي، الذي تجلي في ذلك" الذكاء السياسي" الذي حملته آليات بناء البني والمؤسسات الاجتماعية المختلفة،بداء من آليات التعاقد والبحث عن بناء نموذج للدولة في أشكالها المختلفة: من الدولة المقاول، إلي الدولة الرازقة

والدولة الاجتماعية وحاليا إلي الدولة الضابطة، كما يتجلي أيضا الذكاء السياسي في القدرة علي تكييف شكل الدولة ووظائفها مع اللحظة التاريخية ومقتضياتها.

فالمسألة الاجتماعية عولجت في خضم التكفل بالعمالة، كطبقة اجتماعية ساهمت تاريخيا في بناء الاقتصاديات وتوفير الثروات، وهو الأمر الذي دفع بالدولة إلي إيجاد التمفصلات اللازمة بين الاقتصادي والاجتماعي،الشئ الذي مكنها علي مدار قرنين من الزمن تجسيد نظم للحماية الاجتماعية تضمن من جهة استمرار العمل والتكفل بمصالح العمال وعائلاتهم والسهر علي استمرار الاستثمار الاقتصادي بشقيه الخاص والعام.

ضمن هذا المنظور، يعرف"روبرت كاستال robert castel المسألة الاجتماعية بأنها " تلك الحالات لتفسخ البني الاجتماعية التي ظلت تصونها العلاقات الميكانيكية علي حد التعبير الدور كيمي وزوال التنشئة الاجتماعية التي تكفلت بها البني الاجتماعية التقليدية كالعائلة والعشيرة والقبيلة "[1].

مما سبق يتضح أن المسألة الاجتماعية تطورت تاريخيا من حيث الأشكال التي اتخذتها كما تطورت آليات التكفل بها،حيث يطلعنا التاريخ الاجتماعي والسياسي لمختلف المجتمعات الإنسانية سواء الغربية أو غيرها من المجتمعات، أن المجتمعات ما قبل الصناعية لم تعرف المسألة الاجتماعية، هذه الأخيرة التي هي تجلي لتبدل العلاقات ونمط الإنتاج، إلا أن ما عرفته خلال هذه الفترة التاريخية يمكن تسميته ب" الاجتماعي بمعني أن صور الفقر والتشرد والحرمان قد تمت معالجتها في إطار المؤسسات

[1] Robert castel, les métamorphoses de la question sociale. Une chronique du salariat, fayard, paris, 1995, 46.

التقليدية القائمة آنذاك، كما تمت معالجتها دينيا وضمن العلاقات الميكانيكية التي تتحكم فيها الروابط القبلية والعائلية .

فالمسيحية علي غرار باقي الديانات ثمنت الفقر بوصفه مرجعية للتقرب من الله ،لأنه أراد أن يكون هنالك فقراء ليختبر الأغنياء،الذين بإمكانهم الفوز بالآخرة إذا ما قدموا يد العون للفقراء، وهؤلاء إذا ما تحلو بالصبر وقبلوا وضعياتهم سيحققون خلاصهم في الآخرة"[1]

جعلت هذه الأفكار في المجتمع "القروسطي"، الكنيسة أحد المؤسسات الرئيسية في التكفل بالمسألة الاجتماعية، لكن مع تطور المدن وانتشار حالات التشرد واستفحال الفقر أصبحت عاجزة عن مواجهتها، وبالتالي خوفا من أللاستقرار بدأت السلطات العمومية التدخل متخذة جملة من الإجراءات تمثلت في:

- تصنيف وانتقاء المستفيدين من الإعانات وتنظيمها إقليميا.
- التنويع في الهيئات المتدخلة خاصة وعمومية، في مجال الحماية الاجتماعية محليا ووطنيا.
- حث الأفراد الذين لا يتمتعون بمداخيل علي ضرورة العمل، وفي ذات الوقت منع الأفراد من التسول، والأغنياء من مساعدة وإعالة الأفراد القادرين عن العمل .

تزامنت هذه الإجراءات للتكفل بالوضعيات الاجتماعية المتردية مع بروز الحرف وانتشار العمل المانيفكتوري، إلا أنها كما وصفها ماركس لم تقم علي أساس حرية العمل بل تم استعمالها كفضاءات للعمل الإجباري. مما جعلها أي المجتمعات الإقطاعية مجتمعات للفقر والتشرد .[2]

وبالرغم من الانتقال من نمط الإنتاج الإقطاعي إلي نمط الإنتاج الرأسمالي، برز فقر جديد، حملته تناقضات صريحة، ففي الوقت الذي تزايدت فيه الثروات صاحبها الفقر والحرمان، مما جعل الكسيس دو توكوفيل Alexis de Tocqueville يصور هذه الوضعية موضحا " أنه لمن المؤسف أن نجد البؤس يصاحب بنفس الدرجات المجتمعات السائرة في طريق الحضارة، فإذا ما تصفحنا الإحصاءات، نلمس بأن الأمم تحتل نفس المراتب في البؤس والغني "[3]

ويستطرد بيار روزنفلان Pierre Rosanvallon في سياق بحثه، الذي سعي لتوضيح كيف أن المسألة الاجتماعية ازدادت حدتها، بالرغم ما حققته الثورة الصناعية من زيادة في الأريحية والخيرات، أن " العلاقات الاستثنائية للنظام الرأسمالي أفرزت أنماط للعلاقات الإنسانية، أدت إلي تفشي حالات للبؤس

[1] - Ibid, p48.
[2] - karl marx, contribution à la critique de l'économie politique,éd. sociales,1977, pp 54-58
[3] -Alexis de Tocqueville,de la démocratie en Amérique, Garnier , Flammarion, t 2, paris , 1993 , p 89

المادي وصيرورة تجلت في واقع غريب لدي الأفراد يفلت عن تصوراتهم وإمكانية تفسير ما يحدث من حولهم " [1] .

هذا الواقع الاجتماعي والحالات النفسية المتردية، مردها الرؤية الاقتصادوية الليبرالية التي هيمنت لفترة طويلة في المجتمعات الغربية، والتي أكدت أن المسألة الاجتماعية لا يمكن معالجتها إلا خارج تدخل الدولة، بمعني أن قوانين السوق، والمبادلات الحرة، وتحرير المبادرة الفردية، هما الكفيلان بطرح ما هو اجتماعي للحد من التسييس المفرط للمسألة الاجتماعية، أي عدم السماح للدولة بالتدخل لإحداث التوازنات والتسويات بين ما هو اقتصادي واجتماعي. فاسحة المجال أمام أرباب العمل التكفل اجتماعيا بالطبقات العاملة بتحسين ظروفهم المادية من خلال حثهم علي الالتزام بواجباتهم والإذعان لشروط العمل، بتعبير آخر وحسب سارج سوقام Serge paugam سعي أصحاب هذا الاتجاه " بناء سياسة اجتماعية بعيدا عن حضور الدولة "[2]

الشئ الذي سعي التراث السياسيو- اجتماعي الإجابة عنه،هل هذا ممكنا ؟ ففي مؤلفه الرهانات الجديدة للمسألة الاجتماعية يري "جاك كوماي" Jacques comaille أنها عولجت في أوروبا وتم علي الأقل احتواء الأسباب التي قد تسهم في الاستقرار الاجتماعي،وهو الطرح الذي يتقاسمه جل منظري الديمقراطية الاجتماعية والماركسيين المحدثين الذين أكدوا أن ذلك كان ممكنا إثر تدخل الدول.[3]

إلا أن الاختلاف الحاصل يبقي حول طبيعة التدخل، بمعني هل يتم بشكل مطلق أم نسبي وهل تم تحديد مجالات التدخل؟، كلها مسائل طرحت للنقاش حول طبيعة الدولة ذاتها، هل المسألة الاجتماعية تحل في ظل حضور الدولة الرازقة؟ أم أن المسألة الاجتماعية ستحل في خضم آليات السوق وقوانينه؟ الإجابة عن هذه التساؤلات تطرح مفهوم المسألة الاجتماعية بوصفها ذات أبعاد سياسية وسوسيولوجية، وهو ما تضمنته العديد من الاتجاهات التنظيرية التي سعت بحث العلاقة بين السياسي والاقتصادي من جهة وبين السياسي والاجتماعي من ناحية أخري.

ب- البعد السياسي للمسألة الاجتماعية:

على العكس من الرؤية الاقتصادوية الصرفة، التي تم في خضمها التفكير في المسألة الاجتماعية والتي يرجع أسباب تفشيها مفكري نظريات الاقتصاد السياسي،إلي الانكماش الاقتصادي وتدخل الدولة لفرض أعباء اجتماعية،تتحول حتما إلي معوقات أمام الاستثمار وتقضي علي إمكانية خلق فرص عمل جديدة.

برزت رؤى فكرية جديدة، تزعمها منظرو "المسألة الاجتماعية الجديدة" ، سيما بعد نهاية- دولة عناية الحق الالهي-، والتي باتت تطرحها بوصفها مسألة سياسية.

---

[1]- Pierrre rosanvallon , la nouvelle question sociale, repenser L'Etat – providence , le seuil ,paris ,1995. p 75

[2]- serge paugam, l'exclusion, l'Etat des savoirs, la découverte, paris, 1996 .p 106.

[3] - Jacques comaille, op.cit, 56.

حيث بعدما ظلت معالجة " الاجتماعي " طوال النصف الأول من القرن العشرين تتم وفق الرؤية الاقتصادوية والتي اتخذت طريقتين في التصدي لها : الأولي وتمثلت في البحث عن سبل تنظيم الضمان الاجتماعي، الذي تم تمويله من أربحية العمل وارتفاع معدلات الإنتاج، أما المعالجة الثانية فتمثلت في البحث عن تمويل المساعدات التي تقدم للمهمشين والمبعدين.

ولغرض إيجاد تمفصلات بين هاتين المعالجتين، تتبدي المسألة الاجتماعية حسب جاك كوماي مسألة سياسية،معتبرا أن تنظيم التضامن الاجتماعي هي عملية سياسية بالأساس، كون سوق العمل أصبحت شحيحة الفرص،وعدد اللامنتمين للضمان الاجتماعي زاد عددهم، وهي محصلات تعرض الاستقرار والتجانس الاجتماعي للتهديد، مما يستلزم البحث في الرابط السياسي " [1]

وهي ذات الفكرة التي يطرحها الآن توران Alaine touraine "،حينما عالج الحركات الاجتماعية، حيث يري بأنها محصلة ما بعد الحداثة، أي تراجع المجتمع الصناعي بعد ما توقفت الحركة العمالية عن أداء دورها الكلاسيكي، ويرجع ذلك،إلي وجود عدد هائل من الطبقة العاملة مهمشة من صيرورة التغير الاجتماعي الذي طرأ . وتتجلي ملامحه الكبرى في غياب التأهيل المستمر للعمال بغرض إدماجهم مهنيا، وكذا تأكل آليات التضامن التقليدية في المجتمع.[2]

مما سبق، تبرز المسألة الاجتماعية في تبدل العلاقات والملامح الطبقية داخل المجتمع البشري وبكيفية أعمق في المجتمعات الصناعية " إننا نعيش الانتقال من مجتمع تعودنا على تسميته بالمجتمع الطبقي أفراد في أعلى المراتب، وأفراد في أسفل المراتب الاجتماعية، نحو مجتمع نبحث فيه عما إذا كنا في المركز أوفي الأطراف.... لأن الفجوة أصبحت كبيرة بين أن نكون في داخله أو خارجه، إن المجتمع الليبرالي تحول إلي "غيتو "GHETTO.علي العكس من المجتمع الصناعي في السابق الذي امتاز بالصراع و اللامساواة ، فإذا كنا في السابق نعيش في مجتمعات للتفاوت الطبقي فإننا حاليا نعيش في مجتمعات عنصرية ".[3]

ضمن هذا المنظور،تتبدي المسألة الاجتماعية كمسألة سياسية طرحتها أزمة الحداثة التي زادت من حدة "اللانتمائية الاجتماعية" للأفراد في المجتمعات بالرغم ما بلغته من تقدم وتحقيق فائض في الثروات والخيرات، وأن الحداثة قد عجلت بالفصل بين النظم الاقتصادية والسياسية،والاجتماعية والثقافية.مما جعل من السياسي مجبر علي مجابهة هذه المعضلات إذ لم يصبح فحسب مطالب لإيجاد معالم وقيم تنظيمية للرابط الاجتماعي، بل محاربة اللأمن الاجتماعي الذي تفاقم بفعل الاختلالات التي تعرضت لها أيضا مؤسسات التنشئة السياسية (الدولة ،الأحزاب ،والنقابات) .

[1]- Ibid , p 84
[2]- Alaine beitone , sciences sociales, 2edition , editions, sirey , 2000 .p 136
[3] - ibid., p 137.

بالرغم من تأكيد المفهومين السابقين، علي أن المسألة الاجتماعية تبقي من حيث أسباب اشتدادها، تعود إلي المشكلات السياسية التي طرحها التغير الاجتماعي، إلا أنها تبقي معالجات ماكرو – سوسيولوجية، وهو ما ذهب إليه" جاك دانزولو" حينما أكد علي أن المسألة الاجتماعية في الوقت الراهن تتبدي أماراتها في كون أن " الإقصاء الذي يتعرض له الأفراد من النظام الاجتماعي– الاقتصادي، يصطحبه حتما التهميش السياسي، وذلك بتفشي اللامبالاة والشعور بالفشل،هذه الحالات التي تتمكن من النسيج الاجتماعي جراء فشل السياسي في التكفل بالمشكلات الاجتماعية المترتبة عن الإفلاس في الاقتصاد والتوزيع غير عادل للثروات "[1]

وهي ذات الملاحظة التي اكتشفها "باسكال بيرينو"Pascal perrineau حينما أكد علي أن حدتها تبرز" من خلال جملة من الأمارات، التي تتجسد في الطلاق الحاصل بين المجتمع والسياسي، وتتجلي في" الانسحاب المديني" المصحوب بارتفاع نسب الامتناع في الانتخابات، وتراجع نسب الالتزام السياسي مع الظاهرة الحزبية، وبروز ظاهرة الانتخاب لصالح الأحزاب الاحتجاجية والعنصرية ".[2]

إن الدراسات التي تناولت السلوكيات الانتخابية، أوضحت العلاقة الوطيدة بين مثل هذا الانسحاب السياسي للأفراد في المجتمع جراء تأثير تردي الظروف المعيشية للأفراد وفقدانهم للثقة في النظام السياسي ككل للقيام بإصلاحات للحماية الاجتماعية،والضمان الاجتماعي وسن مبادئ عامة لترسيخ التضامن الاجتماعي لمعالجة المسألة الاجتماعية.

ج– البعد السوسيولوجي للمسألة الاجتماعية:

في مقال مشهور، بعنوان المشكلات الاجتماعية تصرفات جماعية "،أوضح "هاربرت بلومر"، أن المشكلات الاجتماعية لا توجد كمجموعة، لشروط اجتماعية موضوعية،بل هي بالأساس نتاج صيرورة فهم جماعي.[3]

عند اعتماد هذا المفهوم واسقاطه علي مفهوم المسألة الاجتماعية، يصبح هذا الاخير مفهوم للسياق التاريخي والاجتماعي للمجتمع، وكذا مفهوم يخضع للرؤية التي يشكلها كل باحث للمشكلات الاجتماعية. وفي هذا الصدد نقف علي جملة من التوصيفات والمفهومات يستعملها الباحثون والتي في ضوئها يمكن الوقوف علي حدة المشكلة الاجتماعية، فقد برزت في الأدبيات السوسيولوجية المشكلة الاجتماعية البنائية وفي مواطن أخري تنعت بالاختلالات الوظيفية.

إن مثل هذه التوصيفات تعتبر أن المشكلة الاجتماعية هي نتيجة سوء وظيفية المؤسسات وبالتالي إن إصلاح مواطن الخلل ستساعد علي تجاوز هذه المشكلات الاجتماعية،التي لم تصل بعد إلي تهديد

[1]- Donzelot Philipe estèbe , l'Etat animateur, essai sur la politique de la ville , éditions Esprit , paris , 1994, p, 231 .
[2]- Pascal perrineau , le politique en question , projet , numéro 247 , septembre 1996, p 6.
[3]- Blumer Herbert, les problèmes sociaux comme comportements collectifs, politix , volume 17-no/67, 2004, p 187.

الاستقرار الاجتماعي وهي لا تعيق اندماجية الأفراد في المجتمع مع مختلف نظمه المختلفة سياسية اجتماعية أو ثقافية كانت.

بيد أن مفهوم المشكلة الاجتماعية هو محتوي في مفهوم المسألة الاجتماعية التي عرفها روبرت كاستال" بأنها "تعبير عن الخوف من تفكك المجتمع جراء الفوضى الاجتماعية التي أدت إلي اتساع عدد المحتاجين والفقراء،وتدهور وضع الطبقة العاملة"[1]

وعليه من خلال هذا التعريف، تتخذ المسألة الاجتماعية بعدا سوسيولجيا يرتبط بالأساس بالعمل، أي إمكانية الحصول عليه من عدمه وما يوفره من مستوي معيشي واندماجية اجتماعية وسياسية.

من هذا المنطلق أيضا، يري جاك كوماي أن المسألة الاجتماعية هي أعمق من المشكلة الاجتماعية " إذ هي مبناة في عقولنا وهي تتجاوز البطالة،وتدني المستوي المعيشي،بل تكمن في تفكك الرابط الاجتماعي وانتشار الفردانية السلبية التي تقضي علي أحد أهم مقومات استقرار المجتمعات والتي تتجلي في تقسخ التضامن الاجتماعي "[2]

وفي سياق أخر،عرفها بوصفها مسألة ثقافية،إن الفقر وانعدام السكن والبطالة تطرح بدورها مشكلة الاندماجية الاجتماعية، وتؤدي إلي كون فقدان المواطنة الاجتماعية تؤدي إلي فقدان معني المواطنة السياسية. [3]

مما سبق، يتضح أنها تتخذ أبعاد عديدة، ويمكن الاستدلال بمؤشرات كمية،وأخري كيفية لإبراز حدتها،كما أنه لا يمكن إسقاط المفهومات المستقاة حولها، علي جميع المجتمعات كونها لا تعيش نفس "التاريخانية" historicité، فالمسألة الاجتماعية في أوروبا تطرح تحديات جديدة وهو ما أدي بالكثير من المفكرين توصيفها " بالمسألة الاجتماعية الجديدة "، في حين في المجتمعات المتخلفة فمظاهرها كلاسيكية، و تمتاز بالاختفاء ومعاودة الظهور لجملة من الأسباب كاستمرار اقتصاد الريع ،وتفشي أللاستقرار السياسي، وغياب تنشئيه تجعل الأفراد قادرين علي تحمل مسؤوليات تجسيد التضامن الاجتماعي كقيمة اجتماعية و سياسية تكفلها دولة القانون .

د- التعريف الإجرائي للمسألة الاجتماعية:

في ضوء ما أثارته المفاهيم السابقة للمفهوم، والأبعاد المختلفة التي تحملها المسألة الاجتماعية كمظاهر كمية وكيفية، يمكن تعريف المسألة الاجتماعية في سياق المجتمع الجزائري، أنها ذلك الوهن الاجتماعي التي تجعل فئات واسعة من المجتمع عرضة له،و إلي تلك التهديدات التي يمكن أن تطال فئات واسعة من المجتمع ظلت تعتقد بأنها في مأمن من تعرضها للإقصاء، وفي سياقات معينة تحمل أيضا مدلول الخوف والقلق الاجتماعي، لفئات بدت وضعياتها الاجتماعية ومكاسبها مهددة بفعل الانفجار

[1] - Robert Castel , op.Cit, p142.
[2] -Jacques comaille , op .cit p36 .
[3] Ibid, p.38

الاجتماعي الارتدادي ، إلي حد لجوئها إلي إجراءات وحلول فردية تحايلية للحد من تدهور حالاتها الاجتماعية.

2

2- مفهوم البرنامج السياسي:

تمتاز المفاهيم الكثيرة التداول بغياب المعني الدقيق، هذا إلي جانب تداخلها مع مفاهيم تكون أقرب من حيث الدلالة في مخيال مستعمليها، سواء أكانت معرفتهم عارفة أم بسيطة وتستشف هذه المسألة المنهجية "الإبستيمية" في سياق المفاهيم التي لم تسهل من عملية التخلص من النزعة الذاتية الجلية: فالخطاب السياسي يشير إلي برامج الأحزاب وإلي محتوياتها وطبيعتها، كأن تنعت بأنها برامج اجتماعية اقتصادية وسياسية صرفة، كما يسعي الباحثون استكشاف أي المجالات أكثر أهمية أو أولوية مقارنة بالمجالات الاخري ضمنها. لكن حينما يتعلق الأمر بتحديد ما معني البرنامج السياسي فإننا نستشف شح كبير، بل أكثر من ذلك يزداد اللبس حينما يصبح لدي الكثير الفرق بين البرنامج السياسي والمشروع السياسي منعدم.

وأية دراسة تعي أهمية المفاهيم كإجراء منهجي ونظري،قد تكشف هذه الثغرة في الدراسات التي تناولت الأحزاب السياسية في المجتمعات الغربية،رغم ما قطعته العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي علي وجه الخصوص من أشواط بحثية نظرية أو امبريقية في هذه المجتمعات، وبالتالي إنها وضعية ليست خاصة بالتراث السوسيولوجي العربي أو الجزائري .

ضمن هذا المنظور، صرح دانيال" لويس سالر" في تبريره لصعوبة تحديد المفاهيم قائلا أن " المفاهيم في بعض الأحيان تبدو سهلة ومتحكم فيها لكثرة تداولها، ولا تتمنع حينما نتعاطي مع متغيراتها ومؤشراتها،لكن تواجهنا صعوبات حينما نسعى لتحديدها"[1] .

مما سبق، ألا يمكن بحث المفاهيم، نقدها وتحليلها، انطلاقا من الفرق الذي سعي إليه الفلاسفة وعلماء الاجتماع؟ والذي يبدو الأمثل للإجابة عن إشكالية تحديد المفاهيم والقاضي بضرورة إقامة الفرق بين النظرية والتفكير النظري، فإذا ما سلمنا سلفا بوجود فرق بينهما يمكن القول إذا، أنه ثمة مفاهيم نظرية ناجزة تحتاج فقط إلي مناقشة سياقاتها ودرجة مشروعية إسقاطها علي الواقع مجال الدراسة، كمفهوم الأحزاب، والنظام السياسي، والطبقة الاجتماعية، والديمقراطية وغيرها من المفاهيم، وتوجد مفاهيم أخري لا يمكن تحديدها إلا باعتماد التفكير النظري، بمعني اللجوء لما يحلو لعلماء النقد نعته، بعملية البناء بعد ما يتم تفكيك رموزها وهدمها ليعاد بناؤها من جديد، وتحديد مؤشراتها القبلية "الأحكام والأفكار المسبقة" وجاهيزيتها، التي يتضمنها الموضوع عموما والمفهوم الذي تسعي الدراسة تناوله بالتحليل والنقد.

[1] [1] ــ Daniel louis – seiler, les partis politiques ,op .cit. p 142

مما سبق،وجب منهجيا وحتى لا تحمل الدراسة الراهنة ضرورة مناقشة قضايا سياسية من دون شك ذات علاقة وطيدة بالموضوع، لكنها ليست الغاية الأساسية لها، طالما أنها تهدف تحليل البرامج السياسية وليس المشاريع السياسية أو كما يعبر عنها في سياقات أخري بمشاريع المجتمع، التي أرادتها الأحزاب وتسعي لتجسيدها كغايات سياسية وتصورات معيارية استشرافية تناضل لأجلها.

إن الملاحظات السالفة الذكر، هي التي جعلت الدراسة الراهنة، قبل التعرض لمختلف اتجاهات التنظير حول مفهوم البرنامج السياسي، تناول الفرق بين المشروع السياسي والبرنامج السياسي، تم تحديد مفهوما إجرائيا له.

الفرق بين المشروع السياسي والبرنامج السياسي

أولا المشروع السياسي.

يشكل البحث في مفهوم المشروع السياسي، جوهر التفكير في علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية، فالمتتبع للتراث السياسي، يقف علي حقيقة علمية مفادها أن التراث الفلسفي والسياسي للفكر الليبرالي الكلاسيكي الغربي، والفكر الماركسي تشترك في هدف أسمي يمكن تسميته التفكير في تنظيم الرابط الاجتماعي"، أو بعبارة أخري سعت التفكير في اقتراح مشاريع للمجتمع الإنساني ومنظومات فكرية تنظيرية،اعتمدت كأيديولوجيات وتصورات لاحقة جسدها الفاعلون السياسيون، ولا تزال إلي حد اللحظة تشكل دوافع سياسية متناقضة تحمل مفارقات كبيرة في العمق حول طبيعة الدولة، نوع نمط الإنتاج،الأساس الاقتصادي والاجتماعي والأيديولوجي وتأثيرهما المستمر علي الرابط الاجتماعي.

من هذا المنظور، تسعي الأحزاب السياسية اكتساب مشاريع مجتمع، والتي يمكن استكشفها جراء إصدار قوانينها التأسيسية ومبررات اقتحامها السياسية،والأهداف البعيدة المدى التي تنوي بلوغها .... .

أما البرامج السياسية والتي سنورد بعض التعريفات لها، فهي تختلف عن المشاريع السياسية كونها تمثل إجابات عملية حيال قضايا مختلفة تتخذ شكل حلول دقيقة لمشكلات يعاني منها المجتمع ورغبات يريد المجتمع تجسيدها.

فمفهوم المشروع السياسي، تحمله تلك الأهداف التي يعلن عنها الحزب السياسي، كسعيه لخلق مجتمع جديد " يعتمد علي إيديولوجية معينة، ليبرالية ،اشتراكية أو إسلامية علي غرار ما تنادي به الأحزاب الاسلاموية في العالم العربي والإسلامي.

ان المشروع السياسي يشكل تلك المرجعيات الفكرية الفلسفية، الإيديولوجية السياسية التي تعتمدها الأحزاب في وضع برامجها السياسية، ففي هذا الصدد تستشف الأبعاد التالية

8- طبيعة النظام السياسي، آليات التداول علي السلطة.

1- طبيعة الفلسفة الاقتصادية التي يقترحها الحزب كمشروع كفيلة بالتجسيد عمليا علي شكل برامج سياسية.

3- الإقرار بالتعددية في الفضاء العام، والتي تشمل التعدد الثقافي والديني والسياسي.

ويؤكد في ذات السياق " دانيال لويس سالر" أن للمشروع السياسي أكثر من أهمية فهو يحدد جملة من الخصائص تميز الأحزاب التي تمتلك مشروعات سياسية والتي لا تتوفر لديها وتكتفي بالخلط بين المشروع والبرنامج السياسي ، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية

- المشروع الذي يقر بضرورة الإقرار بدولة القانون ، والعمل من اجل الاستقرار السياسي .
- أن المشروع السياسي شرط ضروري وهام للأحزاب ، كونه يسمح ببناء علاقة دائمة نسبيا مع الناخبين ، بمعني أن المشروع، هو مجال لتحديد علاقة التمثيل، وهي التي تتحدد وفق طريقتين أما أن يقوم المشروع علي تمثيل" للمصالح " أو للهويات "

ولما كانت المشاريع تختلف فان البرامج بدورها تختلف، فالأحزاب الشيوعية أو الليبرالية هي أحزاب ذات مشروعات سياسية تحكمها المصالح الاقتصادية والاجتماعية ، في حين الأحزاب الدينية فهي دوما أحزابا مشروعاتها تتعدي المصالح المادية لتؤكد علي الهوية وتسعي للتمايز عن باقي الهويات الاخري . 8

مما سبق جدير بنا أن نتساءل هل كل الأحزاب تملك مشروعات سياسية ؟ وهل تعيرها الأهمية اللازمة ؟.

فالدراسات السياسية تؤكد أن الأحزاب التي يمكنها أن تحقق أهدافها بسهولة ، كأن تصل للسلطة، وهي قادرة علي عمليات التعبئة، فهي لا تهتم بالمشروع السياسي بقدر ما تهتم بالبرنامج الانتخابي المتغير، الذي تكيفه مع المستجدات والسياقات السياسية والاجتماعية، أما أهمية المشاريع فقد كانت في السابق ذات أهمية بالغة، سيما أثناء الصراع الأيديولوجي، لكن مع تراجع الإيديولوجيات وانكماش تأثيرها باتت لا تعيرها الاهتمام اللازم، معتمدة فكرة مفادها أن المشروع السياسي سيتم الاتفاق عنه ضمنيا حينما يحقق غالبية أفراد المجتمع مصالحهم . 8

- Daniel louis – seiller , de la comparaison des partis politiques 8 −8 1

هذه الوضعيات تمت ملاحظتها من قبل "الكسيس دو توكوفيل" في الثلاثينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الامريكية حيث أكد أن " رجل السياسة يبحث أولا علي تحديد مصالحه ورؤية ما هي المصالح التي تشبه مصالحه ويمكن أن تلتقي، ثم يبدأ في البحث في هذا العالم عن عقيدة أو مبدأ يمكن ترسيخهما في أذهان هذا التجمع " الحزب"، وإذا لقي رغبة في اعتناقها وشكلت انشغالا جماعيا، تصبح حينها الأحزاب تهتم بها وبالتالي تصبح محل تنافس بين كل الأحزاب.

في الأخير يمكن القول، أن المشروع السياسي يحمل جملة المعتقدات والأيديولوجيات التي تتبناها الأحزاب، في عملها السياسي لتعبئة أفراد المجتمع السياسي بالخصوص والمجتمع علي العموم.

ثانيا حول مفهوم الحزب السياسي

في ضوء ما سبق، حول الفرق بين المشروع والبرنامج السياسي جاءت جملة من التعريفات للبرامج السياسية، مكنت الدراسة الراهنة من إدراك الفرق بين المشروع السياسي والبرنامج، ففي هذا الصدد يري معجم العلوم السياسية

أن البرنامج السياسي هو "جملة الأهداف التي يسطرها الحزب السياسي ،ويعلن عنها قبل الحملات الانتخابية والتي يأمل في أن تقوده للفوز " **2.**

وفي سياق أخر، يعرف البرنامج السياسي أنه " ضروري لكل سياسة إصلاحية وهو يستلزم الوضوح والنزاهة في النوايا كما هو الحال بالنسبة لدرجة اتخاذ القرارات " 3.

ويري ادوارد بالدير الذي شغل منصب رئيس للحكومة الفرنسية أن " البرنامج السياسي المعلن عنه يستلزم التفكير المسبق حتى يمنح التجانس اللازم ، بغرض فرض التمايز عن البرامج الاخري ،و يسمح علي المدى المتوسط للمواطن من تقييم نتائجه " 4.

وفي ذات السياق يتساءل العديد من المفكرين عن طبيعة البرنامج السياسي من حيث شكله ومحتواه، هل البرنامج يجب أن يمتاز بالمرونة أو بالثبات والصلابة في المواقف إزاء قضايا معينة ؟

- Alexis de tocqueville , de la démocratie en Amérique, flammarion, paris, 8 .1981, p260

- dictionnaire de la réforme , fayard ; 1992 , p233 .1

- ibid, p224 . 3

mokhtar lakehal , dictionnaire des sciences politiques , l'harmatton , 2005

ويختلف الباحثون حول هذه المسالة، حيث يري بعض المفكرين أن الأحزاب التي تتعصب للأفكار المطروحة ستعرف لزاما هجرها، وهو ماعرفته علي سبيل المثال " الأحزاب الشيوعية والاشتراكية التي

لم تتمكن من التكيف مع التطورات الحاصلة بعد تراجع وفشل مشروع تجسيد الاشتراكية، سيما بعد الاهتزازات التي تعرضت لها مجتمعات أوربا الشرقية .

قدم في هذا الشأن تحليلا حول أسباب تراجع النضال السياسي، حيث يري أن البرامج يتم نسيانها حينما يعتلي الحزب السلطة ' الشئ الذي يجعله يفقد ثقة الناخبين ويغذي لديهم الشعور بخيانة الأحزاب لهم.

وهي عوامل تؤدي فعلا، إلي هجر أفراد المجتمع للسياسية، وقد طالت هذه الظاهرة النقابات المهنية، وبالتالي أصبح الأفراد يفضلون الانتماء لجمعيات من المجتمع المدني، مما دفع بالتفكير، حول ما إذا المجتمع المدني سيحل محل المجتمع السياسي؟ في حالات بؤس السياسة وتراجع آليات تجسيدها كممارسة ونشاط اجتماعي ، وهذا تقريبا في كل المجتمعات سواء أكانت متقدمة أم متخلفة .

وتعرف الأحزاب الليبرالية نفس الوضعيات ، حيث بعد اشتداد المسالة الاجتماعية التي أثبتت ضرورة تدخل الدولة لإحداث التوازن اللازم والضروري بين الاقتصاد والسياسة وبين الاجتماعي والاقتصادي ، لم تساعد هذه الأحزاب الدولة ولم تستسغ تدخلها لأجل إيجاد التمفصلات الضرورية لاستمرار المكاسب الاجتماعية التي تحققت علي مدار نصف قرن من "الكل دولة والتي سمحت كما تبرزها الكثير من الأمارات التي تميز المجتمعات المتقدمة كالحفاظ علي الاندماجية الاجتماعية والمواطنة الاجتماعية، اللتان تحققتا بفعل دولة الرفاه الاجتماعي.

و كانت من بين، أهم الأسباب التي أدت لولوج الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية، وهي الأحزاب التي كما عبر عنها دانزلو " تناضل علي جعل الأفراد مثلما ما هم أمراء ومواطنين بكل ما تحتويه الكلمة من معني في المجال السياسي و مواطنين أيضا من منظور اقتصادي واجتماعي، أي يتم التكفل بهم ويدمجون للاستفادة من ثروات المجتمع8.

إن مثل هذه الاستنتاجات تؤكد علي أن البرامج السياسية إذا أريد لها أن تنجح في التعبئة السياسية حول برامجها ، يجب أن ستقرئ الواقع وفق السياقات والحاجات المجتمعية ، ولا سيما حاجات الفئات الأكثر عرضة للإقصاء سواء عن قصد أو عن غير اقصد من قبل الأحزاب حينما تصل للسلطة وتشكل حكومات تشرف علي تسير الشأن العام .

1-donzelot jacques , l'invention du social , essai sur le déclin des passions politiques

لكن ما المقصود بالمرونة في سياق تغير برامج الأحزاب، هل معناها هو التغير لتشكل ردود أفعال؟ أم إنها تستند إلي جعل برامجها مرنة تدريجيا استنادا لمقرؤية الواقع السياسي المحلي والدولي ، بعبارة أدق تصاحب تطلعات وحاجات المجتمع ورغباته؟ .

يري ادوار بالدير في حالة الأحزاب الفرنسية مؤخرا أن ما تنعته بالتكيف لجعل البرامج السياسية مرنه ما هو في الواقع إلا شكل من أشكال الانتهازية السياسية،لان ما تطرحه لا يرقي إلي مستوي البرامج السياسية التي تحتاج إلي التدقيق في الأهداف، والآجال والإمكانات المادية والبشرية المعدة مسبقا لتجسيد وعودها 8.

في ضوء ما سبق يمكن صياغة التعريف الإجرائي للبرنامج السياسي "في كونه تلك الأفكار التي تحمل حلولا دقيقة لمشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية، كما تتضمن تحديد الآجال التي سيتم فيها التكفل بالمشكلات الاجتماعية المطروحة،والإمكانات البشرية والمادية التي رصدت للأغراض ذاتها .

2- Edouard balladur , dictionnaire de la réforme , fayard , 1992 , paris , p223

2- حول مفهوم الأحزاب السياسية:

المتتبع للدراسات الراهنة للأحزاب السياسية يستشف، أن اهتماماتها وجهت صوب مسائل بحثية، ترتبط بالسلوكيات الانتخابية ودرجات التعبئة السياسية، الشيء الذي طور من عمليات سبر الآراء.

كما أضحت الدراسات تنطلق من مفاهيم تعاقدية (conventionelle) تؤكدها المقارنات بين نتائج الدراسات،علي اعتبار أن الأحزاب السياسية ما هي إلا مؤسسات تنتج العقائد والأيديولوجيات تسعي لتوظيفها، لتتجسد كتعبير للمواقف السياسية.هذا إلي جانب اعتبارها الموجه والمحدد للسياسات العمومية وتعمل علي أيجاد جسور وعلاقات بين المحكومين وحكوماتهم. 1

إن تنوع وثراء التراث النظري حول مفهوم الأحزاب،هي محصلة بحوث ميدانية أجريت علي عينات مشكلة من فئات اجتماعية آو قيادات حزبية تعرف بالنخب، كما تعدتها في دراساتها للمتعاطفين و المناضلين ,و رغم ثراء هذه الدراسات وإسهاماتها الكبيرة،إلا أنها لم تزيل العديد من الانشغالات البحثية التي يمكن حصرها في المسائل التالية :

---

[1]– المتتبع للدراسات في مجال العلوم السياسية والانتقادات التي توجه لاصحابها يلاحظ بان عملية تحديد المفاهيم قبليا غير ممكنة بالنظر لمرونتها ، وتبدلها وفق السياقات الاجتماعية والتاريخية وحتي الثقافية منها، انظر: ...

... Daniel –louis seiler , de la comparaison des partis politiques , economica , paris , 1986.

– استحالة تعميم نتائج هذه البحوث علي جميع المجتمعات وعلي الأشكال التي تتخذها الأحزاب بنائنا ووظيفيا.

– لا تمنح هذه الدراسات الإجابات الوافية للعلاقة القائمة أو الممكنة لعلاقة الأحزاب بمشروع بناء الدولة ومؤسساتها، وعلاقات هذه الأخيرة بمختلف القوي الاجتماعية الأخرى المشكلة لمفهوم المجتمع المدني، وللخصائص التي تميزه عن المجتمع السياسي أين تفضل بعض الدراسات إدراج دراسات الأحزاب السياسية.

في حين تذهب دراسات أخري، تتناول الأحزاب في ضوء "نماذج مثالية" تتحدد استنادا للتجارب السياسية الغربية التي تحكمها رؤى "اثنومركزية".1

لذا أصبح عند محاولة بحث و تحديد وظيفية الأحزاب، تصادف الباحث صعوبة الوقوف، عما إذا كانت الوظائف والتصنيفات المرتبطة بطبيعة العائلة السياسية والتركيبة البشرية للحزب يتم بحثها، انطلاقا مما تقوم به الأحزاب من أدوار أو ما يجب أن تقوم به؟ وبالتالي تطرح مسألة المعيارية والاستشراف التي في الغالب لا تمكن من فهم الموضوع، سيما في المجتمعات التي لم تبلغ تجاربها السياسية بعد مرحلة النضج الذي عرفته المجتمعات الغربية في مجالات الديمقراطية والتداول علي السلطة وغيرها من المسائل السياسية الاجتماعية.2

– موضوع الأحزاب السياسية تتجاذبه العديد من التخصصات، الشيء الذي يجعل من محاولة إنفراد أي تخصص في فهمه مسألة نسبية، لذا وجب تناول المفهوم في ضوء كل الأبعاد السياسية والسوسيولوجية والنفسية وحتي الانتروبولوجية منها، وذلك قصد الإحاطة بالموضوع، وهي ذات الملاحظة الي توصل اليها "موريس ديفرجيي" في مؤلفه الأحزاب السياسية الصادرعام8958حيث أوضح أنه "ربما يمكن تحديد الوظائف الحقيقية للأحزاب خلال الخمسون سنة القادمة ".[3]

1- الاثنو مركزية ، هي نزعة يتقيد بها الباحثون في تخصصات عديدة في العلوم الاجتماعية ، ولا يسلم منها المؤرخون أيضا حينما يتعاطون مع موضوعات بحثية ، كالأحزاب أو الدولة ، الديمقراطية ، تجعلهم يحكمون علي تجارب الكثير من المجتمعات انطلاقا من تجارب مجتمعاتهم التي بلغت درجة من التقدم والرقي ، أو من قبل باحثين حيال مجتمعاتهم الأصلية متأثرين برؤى ثقافوية غربية تجعل من دراساتهم حاملة لتعميمات لا ستقرئ الشواهد والمبررات الامبريقية لمجتمعاتها ، وينطلقون في دراساتهم وكان المجتمعات تعيش نفس التاريخانية . انظر:

1-Addi lahouari , Relegion et culture politique dans le monde Arabe , in , making civil societies work , université de Potsdam , 2007 , pp 47- 49

2-- Duverger Maurice , introduction , à la politique , paris , Gallimard , 1964, p.183-184

1

هذا الاعتراف من قبل أحد أكبر الباحثين في العلوم السياسية، يؤكد صعوبة تحديد مفهوم الحزب السياسي ومنحه كل الأبعاد، وعليه بات التركيز علي الأبعاد الوظيفية آو البنائية فحسب دون تناولها في ضوء مرجعياتها الأيديولوجية والسياقات التاريخية والديناميكية الاجتماعية والاقتصادية، التي تنشط في خضمها ترهن مسائل بحثية كبيرة في الدراسات الماكرو – سوسيولوجيةأو الميكرو سوسيولوجية.

ضمن هذا المنظور، يمكن إيجاد التفسيرات، لتعدد المقاربات في تناول الأحزاب السياسية، والملفت للانتباه أنه في ضوء القراءات والتراث النظري المتاح بداء من نهاية السبعينات وبداية الثمانينات بدت تختلف التوجهات البحثية عن مثيلاتها من البحوث كلاسيكية للرواد أمثال "روبرت ميشلز" و"استوغوركي" و" ديفرجي "و"كروزيه" وغيرهم من الذين ركزوا اهتما تهم في تحديد مفهوم الحزب ووظائفه كمحدد ومنطلق منهجي مسبق.

إذ يلاحظ أن إضافات الدراسات الجديدة، في توصيفها للأحزاب لم تهمل الأبعاد الوظيفية والبنائية، بل تعدتها إلي دراسة مختلف التفاعلات التي تتم داخل الحزب بوصفه مؤسسة وعلاقته مع مختلف الأحزاب الأخرى، ومع السلطة مقترحة جملة من "البراديغما"1 عند تصنيف الأحزاب السياسية، والتي سيتم تناولها لاحقا وبالأخص أثناء تحديد أشكال وطبيعة الأحزاب من منظور التصنيف الأيديولوجي أوالأصول الاجتماعية للمنضوين فيها، دون منح أهمية لتحديد مفهوم الحزب كشرط قبلي لبحوثها، إذ يري daniel louis seiller "إن فهم الأحزاب يظل ممكنا أثناء التحليل وإقامة المقارنات، لكن المفهوم يتعقد عند عرض الحوصلة ونتائج الدراسات" [2]3

بالرغم من صحة هذه الإحترازات، لا يمكن بآي حال التستر خلفها أو اعتمادها كتبرير لعدم صياغة مفهوم إجرائي لمفهوم الحزب السياسي،بل يمكن اعتمادها كاحتراز منهجي لتبيان صعوبة الوصول إلي مفهوم جامع ومانع متفق عليه للحزب السياسي .

وبالنظر لتعدد التعاريف وكثرتها، تسعي الدراسة الراهنة استناد لما سبق تحديد مفهوم الحزب السياسي بالتركيز علي الأبعاد التالية :

8 ــ الأحزاب السياسية في ضوء المتغيرات البنائية والوظيفية، أي الأحزاب بوصفها مؤسسات اجتماعية تضطلع بوظيفة ترقية العمل السياسي في المجتمع من خلال ما تثيره من تفاعلات بين النظام السياسي و المجتمع علي اعتبارها وسائط.

---

[1]Le paradigme est une structure mentale ,consciente ou pré- consciente qui sert à classifier le réel avant de l'étudier à fond, il diffère d'une théorie de base en ce sens. Une théorie est explicitée, la structure du paradigme est en principe implicite .,voir khunt ,la structure des révolutions scientifiques ,paris ,flamarion,1978 , p 102

1-Daniel –louis seiller , op. cit , p 113.

1 ــ المرجعيات الأيديولوجية والعقائد الفكرية التي تعتمدها وتتبناها مختلف الأحزاب والتي تجسد كمشاريع سياسية وبرامج للتعبئة الدائمة للحفاظ علي قواعدها من المنخرطين، واستمالة أكبر عددا ممكنا من المتعاطفين في برامجها الانتخابية ومواقفها السياسية إزاء قضايا تهم غالبية فئات المجتمع .

3 ــ ولما كانت الأحزاب علي اختلاف مرجعاتها الأيديولوجية والسياسية تشترك في خاصتي، ضرورة امتلاك برامج وهيكلة تنظيمية معينة، بات تناولها في ضوء براد يغما التصنيفات التي اعتمدتها الدراسات السياسية بالخصوص بغرض تطوير الدراسات المقارنة،التي تتناول الأحزاب كعائلات سياسية مثلا "اليسار واليمين" أو اعتماد متغير الدين، وبالتالي تصنف الأحزاب آلي أحزاب دينية وغير دينية أو كالتصنيف السائد في الولايات المتحدة الأمريكية الجمهوري والديمقراطي، تعد إجراءا منهجيا ونظريا بالغ الأهمية بالنسبة للدراسة الراهنة .

لذا ،ففي المجتمع الجزائري حيث كثرة الأحزاب ،التي وصل عددها الستون حزبا لا يمكن دراستها،إلا في ضوء تصنيفها لعائلات سياسية استنادا لمتغيرات، كالأيديولوجية والأولويات السياسية والاجتماعية التي تتضمنها برامجها وطبيعة المشروعات السياسية التي تسعي لتجسيدها عمليا.

أ- مفهوم الحزب السياسي من المنظور الوظيفي:

إن مقاربة الأحزاب من منظور وظيفي والتي هي غالبا رؤية لـــ"تالكوت بارسونز" ليس المقصود بها هنا، التناول النسقي الوظيفي داخل المجتمع وعلاقته بمختلف الأنساق الأخرى لأن هذه الرؤية صعبة التجسيد والبرهنة عنها امبريقيا،بينما يقصد بالوظيفية هنا جملة المهام والأدوار التي يؤديها آي حزب سياسي في المجتمع، لكي يستمر في التواجد كقوة فاعلة ومؤثرة في القرار السياسي والتعبئة باعتبارها غايته الأساسية.

فالتحولات العميقة المستمرة التي تعرفها المجتمعات، والتي في الكثير من الأحيان تتحول إلي أزمات تجعل الحياة السياسية تعرف مشكلات، تغذيها الصراعات الظرفية أو الدائمة حول السبل الواجب إتباعها وتبنيها، في مواجهة هذه الأزمات والبحث في مسبباتها و السعي لتجاوزها، دفعت ب "جون بلوندال "التأكيد في دراسة أجراها حول الأحزاب السياسية القول " لا تصبح الأحزاب ذات أهمية إذا كان الكل متفق علي كل الأمور السياسية والاجتماعية ولكون هذا الاتفاق مستحيل، تدخل الأحزاب في منافسة سياسية لتسيير الصراع وذالك بإدخاله في رحم المؤسسات السياسية للدولة،وأنه دون تحقيق ذلك يصبح النظام السياسي عرضة لمشكلات وظيفية"[1]

في حين عرف "ماركل" الأحزاب السياسية انطلاقا من جرد أهم وظائفها،وقد حددها في أربعة وظائف أساسية مصرحا أن " الأحزاب السياسية تضطلع بوظيفة اختيار المسيرين للمناصب

[1]- jean blondel , in , daniel louis seiler, de la comparaison des partis politiques , economica , paris , 1986, p 87.

الحكومية،كما أنها تتكفل بصياغة وإعداد برامج سياسية يتم في ضوئها تكييف المصالح الفردية لتتقاطع مع مصالح أكبر عدد من المواطنين، ولتحقيق ذالك وجب توضيح العلاقة بين المواطن والمنتخب"1

مما سبق يتبدى، بأن الأحزاب السياسية ما هي إلا متغيرات تابعة وانعكاسا لطبيعة الصراعات الاجتماعية ومورفولوجية النظام السياسي ويكمن دورها الأساسي في أداء دور الوسيط بين الحكام والمحكومين.

أما "ريمون ارون Raymond Aron فيري بأن الأحزاب السياسية تكمن أدوارها الرئيسية في "حث الأفراد دخول المعترك السياسي ضد أطراف أخرى، لذا فالأحزاب يجب أن تعمل علي إقناع أكبر عدد ممكن من المواطنين لتبليغ مطالبهم للسلطة "2

إن تأكيد ريمون أرونRaymond Aron علي ضرورة برهنة الحزب السياسي علي مقدرته في التعبئة السياسية وكذا إبداء الاستعداد للوصول للحكم، انطلاقا من جملة التصورات والمقترحات السياسية المتضمنة في البرامج والقاضية،التكفل بالمصلحة المشتركة للمجتمع.

لكن حتى تتجسد هذه الوظائف وتسهل عملية التعبئة السياسية،وجب علي الحزب تحديد أهدافه الكبرى الدالة علي التوجهات المرغوب تجسيدها حينما يعتلي السلطة،أما في إشارته إلي مسألة حث المواطنين دخول المعترك السياسي، فالغاية من ذالك هو التأسيس لشرعية السلطة السياسية باستنادها علي قاعدة اجتماعية محددة.

إلا أن ما تغاضت عنه التعريفات السابقة، هو كيفية تجسيد هذه الأهداف، وهل هذه الوظائف من السهل تحقيقها من قبل الأحزاب في كل المجتمعات؟ أم هي وظائف تخص الأحزاب في المجتمعات الغربية أين أكتمل بناء النظام السياسي وتجسدت دولة القانون؟.

فالكثير من المفاهيم نجدها تتسم بالعموم ولا تؤدي الغرض العلمي لتشخيص الظاهرة السياسية عموما والظاهرة الحزبية علي وجه التحديد، لا تؤدي إلي رصد مختلف التمظهرات الوظيفية للأحزاب بالنظر لتطورها وتغيرها في الزمان والمكان.

فالدراسات التي تناولت الأحزاب في المجتمعات الغربية في العقود الماضية أصبحت لا تؤدي الغرض بعد ظهور دولة عناية الحق الإلهي، كما أن الأحزاب في المجتمعات الحديثة الاستقلال والتي هي في مرحلتها الجنينية من حيث البناء السياسي فمهامها غير تلك التي نجدها في البلدان المتقدمة

حيث لا تعتمد في تعبئتها السياسية، المعطيات السوسولوجية كالطبقية في المجتمع آو طبيعة المشروع السياسي "يساري آو يميني" " جمهوري آو ديمقراطي" بل تشكلت وتجسدت تعبئتها في إطار ما

1-merkel, cité, in, daniel louis seiler, ibid ,p91.
2- Raymond Aron, démocratie et totalitarisme, Gallimard, paris, 1965, p 123.

يعرف من قبل النظرية السياسية بتعبئة رأس المال الرمزيّ1 كاعتماد الشرعية التاريخية كونها قادت حركات التحرر،حيث في معظمها كانت أحزاب ثورية سواء في العالم العربي أو في أمريكا اللاتينية أوفى إفريقيا، الشيء الذي أضفى عليها جملة من الخصوصيات، تجلت في العمل علي تحقيق اندماجية المجتمع مع السلطة التي تصل للحكم نافية للصراعات الداخلية التي أذابتها في ما يعرف بتعبئة رأس المال التاريخي2، كأساس لشرعية السلطة، عوض الشرعية الشعبية أو المجتمعية وما تتطلبه المقتضيات الحديثة للسلطة، كالانتخابات والبرامج ،بمعني اتسمت بوظائف استعراضية في ظل الدولة الشمولية سعت لإقناع الرأي العام الدولي أكثر من توجيه اهتماماتها ونشاطاتها صوب مشكلات وقضايا مجتمعاتها3

لذا، يمكن الحديث عن جيل ثاني من الدراسات التي تناولت الأحزاب في ضوء التغيرات التي تعرفها المشاريع السياسية و التحول الديمقراطي، الذي هو موضوع الساعة وتحد أمام العديد من المجتمعات لاسيما الحديثة الاستقلال منها والشكل الذي اتخذته الدولة عبر مراحل بناءها.

ففي هدا الصدد يمكن رصد أدوار ووظائف أخرى للأحزاب السياسية يمكن تتبعها في المفاهيم التي تناولتها التعريفات التالية:

يعرف" دانيال لويس سالر" الأحزاب السياسية بأنها تلك الوسائط بين المجتمع والسلطة تقترح مشاريع سياسية تتخذ شكل المقترحات الدقيقة، التي تحدد بصفة آلية وظيفة السلطة السياسية "4

في حين عرفها كالسن" بأنها " تشكيلات تضم أفرادا يتقاسمون القناعات ذاتها، تعبئهم لممارسة التأثير الحقيقي علي تسير الشؤون العامة " 5

---

[1] ــ إن مفهوم راس المال الرمزي مفهوم صاغه بيار بورديو أين أوضح أن الدراسات السوسولوجية والسياسية تتناوله للإشارة إلي إن المجتمعات من الممكن إن تعبأ سياسيا، انطلاقا من موروثات ثقافية وأساطير وأوهام سياسية تبقي عالقة وتتطلع لها الشعوب ، ففي هذا الصدد يري عدي الهواري في مؤلفه:

Le paradigme kabyle et ses conséquences théoriques chez pierre Bourdieu , flamarion , paris édition 1994 , p 125 .

[2] ان راس المال التاريخي تتجلي استعمالاته في المصادر السياسية التي تستعملها الاحزاب الوطنية التي قادت حركات التحرر واستولت علي السلطة بعد تحقيقها للاستقلال ، حيث استبدلت هذه الاحزاب مكان شرعية الانتخابات و الشعب شرعية الرمزية التاريخية التي جعلتها تعتقد بانها اولي من غيرها من التيارات السياسية الاخري في قيادة المجتمع

انظر مؤلفه :

L'impasse du populisme , édition Enal ,Algérie , 1989 . p 126

[3] - bertrand badie , l'analyse des partis politiques en monde musulman , in yves meny (dir) , idéologies ,partis politiques et groupes sociaux , presse de science politiques , 2éd, paris 1991 , pp 179- 181.

[4]- Daniel louis seiller, de la comparaison des partis politiques , op.cit , p 49.

[5]ibid, p51.

في ضوء التعريفيين السابقين، تتأكد ضرورة حيازة الأحزاب لمشاريع سياسية وبرامج و اضطلاعها بدور التعبئة و ترقية الالتزام السياسي، و للإشارة إن المفهومين السابقين ينتميان للنظرية المقارنية التي اعتمدت جملة من المتغيرات كامتلاك مشروع سياسي وبرامج وتنظيم معين يكرس الديمقراطية بين قياداتها ومناضليها، للتميز بين الأحزاب السياسية الحقيقية وتلك التي تتخذ مدونات الأحزاب، لكنها تحمل مواصفات الجماعات الضاغطة، لا تطمح الوصول للسلطة أو معارضتها بصفة فعلية وواضحة، بل تعمل في سياق المساومات معها ومع الأحزاب الأخرى ضمن ما يعرف بالتحالفات الظرفية أو الدائمة حول قضايا وطنية أو دولية.

ونجدها علي حد تعبير الهوا ري عدي" تسعي لإقناع السلطة بتواجدها أكثر من سعيها لإقناع الرأي العام، كما أنها لا تمتلك برا مج سياسية أو اجتماعية ولا تصورات اقتصادية بل تقوم أنشطتها علي خطاب سياسي شعبوي"1

يتأكد مما سبق، أن الأحزاب التي لا تمتلك مشروعا سياسيا وبرامج سياسية تتكفل بقضايا المجتمع من مسألة اجتماعية،والدفاع عن الحريات،وتجسيد دولة القانون هي عرضة للإهتلاك والاندثار لاحقا، ولما كان المشروع السياسي مرادفا للأيديولوجية والتصورات السياسية فإن "جورج بيردو" يري في الحزب السياسي هو "ذالك التجمع للأفراد والجماعات التي تتقاسم وتدافع عن معتقدات وأفكار سياسية تشكل قاعدة لعملهم السياسي، لجلب أكبر عدد ممكن من الأفراد بغرض الوصول للسلطة" .2

بالرغم من تراجع وقع الأيديولوجية، داخل الأحزاب أو تكييف استعمالاتها مع الفعل السياسي اليومي تبقي هذه الأخيرة في رأي الكثير من الباحثين المحرك الأساسي للأحزاب سواء في عملها التعبوي أو في تشكيل المجتمع السياسي .[3]

ففي نفس السياق يري" بيار باديال pierre Baduel " في مقال حول الحاكيمية" la gouvernementalisation السياسية في العالم العربي أن "الأحزاب تستعمل مدونات العمل السياسي لأحزاب المجتمعات الغربية في الفعل السياسي،غيرأن خطاباتها وبرامجها ترفض شرعية تعدد وتنوع المجتمع ثقافيا و سياسيا، وتلجأ للخطاب الأيديولوجي الذي يحدد وظائف طوباوية تخفي المصالح الشخصية وتجعل من العمل السياسي إلا وسيلة لتقاسم الامتيازات " 4

هذه الخلاصة تؤكدها المبررات الامبريقية و الشواهد التاريخية، حيث أن الأحزاب التي قادت الحركات التحررية في الكثير من البلدان العربية الإسلامية لازالت ذاتها تحكم، مستغلة في ذلك رأس مالها

[1]- Addi lahouari , les parties politiques en Algérie , in les parties politiques dans les pays arabes , tome 2 , edisud , revue des mondes musulmans et de la méditeranné .111- 112mars 2006 .france.
[2] - Georges burdeau, la démocratie éditions du seuil bruxelles 1956 , p94 .

1-- Pierre Robert Baduel, les partis politiques dans la gouverenementalisation de l'Etat des pays arabes. REMMM, no 81-82, 1996, pp 56-58.

التاريخي باعتبارها الأحزاب التي قادت حركات التحرر ورؤوس الأموال الرمزية المتمثلة في استعمال الدين والنسب في شرعنة سلطتها، ولعل هذا ما يفسر الإقصاء السياسي للمشاريع التي لا تندرج ضمن هذا المنحي.

مما يجعل من الأيديولوجية المحرك الرئيس للعمل السياسي ومحدد في ذات الوقت لطبيعة التنافس والصراعات السياسية، التي تمتاز في غالب الأحيان بالعنف كونها لم تصل حد بناء أنظمة تساعد علي "مأسسة" الصراعات في إطار عقد سياسي واجتماعي يقر بالتعدد واختلاف التصورات السياسية كمشاريع وبرامج تتخذ من التعدد والتنوع داخل المجتمع منطلقات لمشاريعها السياسية .

كما أنه في ذات السياق تتأكد صدقية رؤية "ماكس فيبر" في نظريته حول الشرعية التي صاغها حيث يري "أن الصراع رهانه الأساسي يكمن في السيطرة علي مجال معين ليس من قبل قوة خارجية ولكن من قبل قوي داخلية تبرز جراء أزمة الشرعية كون الشرعية التقليدية للأحزاب تحدد لكل فرد وللمستحوذين علي السلطة مكانة معينة في السلم الاجتماعي ولا يمكن الطعن في شرعيتهم علي اعتبار أنهم يشكلون القداسة "1

إن الصراعات الأيديولوجية تنتهي دوما أو تسمح للأحزاب علي المستوي الوظيفي بالاستقطاب وتبقي التناقضات والصراعات بين الأحزاب تحول دون تجسيد وظيفة أساسية رسخت عبر الصيرورة التاريخية لمختلف النظم السياسية القديمة والحديثة الملكية أو الجمهورية في الديموقراطيات المتقدمة أو في تلك التي هي في طور التشكل.

والتي تتمثل في أن هذه الأحزاب ساهمت في بناء نظم دستورية ومؤسسات سياسية، سعت لعقلنة شرعية الحكم،هذه الغاية التي لن تتحقق إلابفعل تغليب التفاوض علي العنف وتسيير وضمان التحولات للنظام السياسي، من حالة لآخري مع المحافظة علي الاستقرار الاجتماعي، تلك هي الوظيفة الاندماجية للأحزاب.

ب- مفهوم الحزب السياسي من المنظور البنائي:

بعد ما تم تناول الأحزاب في ضوء الوظائف التي تضطلع بها، يتضح أنها تنتظم كمؤسسات سياسية تتوزع داخلها المهام والوظائف، بين القيادات والمناضلين وكذا مع المتعاطفين مع الحزب، وفق ما يعرف لدي منظري العلوم السياسية باليات الانخراط والاستقطاب.

كما تؤكد الدراسات في هذا الصدد أن بنيات الأحزاب تؤثر سلبا آو إيجابا علي العمل السياسي للأحزاب، حيث كلما كان الحزب منظم وتتضح بداخله توزيع الوظائف وامتلاكه لمؤسسات فرعية تتكفل كل منها بوظيفة محددة، تسهل من الاتصال داخل الحزب و تساعد علي استقراره وتسهم في تجانسه، لكن

[1]-max weber, le savant et le politique, florin, paris, 1959 pp 162- 863 .

الأحزاب الضعيفة التنظيم نجدها دوما عرضة للاهتزازات و الانقسامات الداخلية التي ترهن استمرارها كتنظيمات وتؤثر علي عملية التفكير والأداء السياسي بداخلها.

لذا ركزت العديد من الدراسات علي بنية الأحزاب، وذالك علي غرار الدراسات التي تناولت وظائفها،و رغم صعوبة الفصل بين الناحيتين الوظيفية والبنائية،إلا أنه توجد محاولات تصنف ضمن الدراسات الميكرو– سوسيولوجية، اهتمت بعدة موضوعات كالبحث في علاقة الأصول الاجتماعية للمنخرطين وتناغم الأحزاب،ومسألتي الديمقراطية داخل الأحزاب والتأثير الذي تمارسه الثقافة السياسية علي جل التفاعلات داخلها، سواء بين القيادات و المناضلين والمنخرطين أوحيال المتعاطفين، وهي تتقاطع مع دراسات الانتروبولوجية – سياسية التي تهتم بالمجتمعات المتخلفة أين العصبيات، الدين والموروث الثقافي يؤثران بشكل جلي علي الالتزام السياسي والأشكال التي يتخذها في العديد من المواقف السياسية، سيما أثناء المواعيد الانتخابية حيث العوامل التعبوية تتحكم فيها الانتماءات الإثنية والقبلية ورؤوس الأموال الرمزية،بدل البرامج والاقتراحات والمشروعات السياسية " 1

هذه المظاهر تتميز بها الأحزاب السياسية في الأنظمة الشمولية أين تستحدث الأحزاب وتتشكل لأغراض تريدها لها السلطة الحاكمة،خاصة عندما تعرف هذه الأخيرة أزمات فتستعملها لإعادة إنتاج ذاتها ولعل ما تتعرض له الأحزاب السياسية في الجزائر من مضيافات كمنعها من النشاط والتضييق الإعلامي بالإضافة إلى الصراعات الداخلية.

على غرارما عرفته حركة الإصلاح،حركة النهضة،التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوي الاشتراكية والتي ترجعها هذه الأخيرة للاختراقات التي تتعرض لها صفوفها بإيعاز من السلطة كاستعمال العدالة والإدارة. 2

والمفارقة هو تعرض الأحزاب الموالية للسلطة لنفس الظروف والمشاكل التنظيمية والسياسية، ولعل ما اصطلح عليه باسم الحركات التصحيحية للأحزاب لأصدق دليل علي غاية السلطة التحكم دوما في مراقبة الأحزاب.

---

[1]- Addi Lahouari, Relegion et culture politique dans le monde Arabe, op.cit , p48.

[2]– انظر في هدا الصدد الدراسات التي تناولت الالتزام السياسي والنضال والتي اثبتت أن الانتماءات الثقافية كالإنتماء العرقي و الديني يؤثران علي تنظيم الأحزاب من حيث مناطق الانغراس والتجذر السياسي لها،انن هذه الدراسات تتأكد صحتها في الجزائر حيث المتتبع للانتخابات ونتائجها في الاستحقاقات التشريعية لعامي 8997و 1001 أن حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية وكذا حزب القوي الاشتراكية لم يتمكنا من الفوز في مناطق أخرى من الوطن و نفس الصورة تسجل بالنسبة للعديد من الأحزاب الأخرى التي لم تستطيع التوغل في منطقة القبائل آلا خلال الاستحقاقات التي تمت فيها مقاطعة هذه الأحزاب للانتخابات .

عبد الناصر جابي ، الانتخابات الدولة والمجتمع ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 8998 ،ص 889.

على العموم هذه الدراسات تمكن من فهم وإدراك أهمية الأحزاب بوصفها مؤسسات تؤثر علي ترقية العمل السياسي، وتأثيرها في تجسيد العملية الاندماجية داخل النظام السياسي للمجتمع.

في ضوء ما سبق، تتجلي أهمية البعد البنائي كمعطي أساسي وهام بالنسبة لاستمرار الأحزاب السياسية في عملها التعبوي وتجسيد مشروعها السياسي، هذا الأخير الذي يطرح بشأنه كل المتتبعين للأحزاب السياسة علي اختلاف توجهاتها وبرامجها ومرجعياتها الإيديولوجية سؤال مفاده، كيف يمكن تجسيد المشروع السياسي؟.

أكد " ميشال اوفرلي " عند تعاطيه مع المفهوم الفيبري للأحزاب علي قضية بنائية جوهرية مفادها،أن الأحزاب كتنظيمات لا تؤدي وظائفها إلا إذا توفر شرطان أساسيان:

- لا تنجح الأحزاب ولا تستمر، إلا إذا تم تقسيم العمل بداخلها وتكييف الأهداف وجعلها منسجمة مع تطلعات مختلف أعضائها .
- السعي الدائم في إبراز أهمية الحزب وإمكانية نجاحه بغرض تجنيب المناضل والمنخرط والمتعاطف طرح التساؤلات حول جدوى أهمية الانضمام للأحزاب.

في حين يعتبر دانيال غاكسي Daniel Gaxie " الأحزاب السياسية بمثابة مؤسسات تعمل بموجب العرض السياسي، طالما أن الأفراد داخل الحزب يتطلعون إلي تحقيق فوائد سياسية كالوصول إلي مناصب سياسية أو الحصول علي مناصب عمل أو مكانة اجتماعية."[1]

في ضوء التعاريف السابقة، تتضح أهمية الحزب كمؤسسة تنتظم بموجبها العلاقات السياسية،وشتي التفاعلات بين الحزب ومنا ضليه،وفي ذات الوقت الحزب في علاقته بالنظام السياسي ككل، بمعني أن الأحزاب كمؤسسات تعمل علي ترقية الثقافة السياسية وتنمي الاندماجية السياسية للفرد طالما أن المجتمع في الأصل هو مجتمع سياسي.[2]

غير أن هذه التعاريف، تبالغ في التأكيد علي العقلانية بوصفها تتحكم في العلاقات داخل الأحزاب وبين الأحزاب ومناضليها والمتعاطفين معها.

والغالب أن كل الأحزاب تؤكد علي واقعية وعقلانية مشروعاتها السياسية، وتسعي تأكيد حضورها الميداني من خلال مواصلة العمل التعبوي الذي يسمح بتحقيق الالتزام السياسي للإفراد كمناضلين ومتعاطفين، إلا أن كل هذه الخصائص الذي وجب أن تتوفر لدي كل حزب، وأن تجسيد الهدفين السابقين يرتبطان ارتباط وثيق بدرجة التنظيم السياسي للحزب.

[1]- Daniel Gaxie , economie des partis politiques et rétributions du militantisme , revue francaise de sce politique, 1977, v 27 , numero 1 , paris , p 127

[2] - jurgen habarmas, raison et légitimité, problèmes de légitimation dans le capitalisme avancé, édition Payot, 1978,p 80.

ضمن هذا المنظور يري " ماكس فيبر "أن "الأحزاب مؤسسات هدفها السلطة وتصبح السياسة بمثابة الربح بالنسبة للاقتصاد ...،غير أن هذه الأحزاب بوصفها تنظيمات، نجدها خاضعة ومسيطر عليها من قبل إدارتها، مما يجعل من المناضلين أدوات في خدمة الزعيم وبيادق في اللعبة السياسية "1.

إن تحكم العلاقات داخل الأحزاب،و انخراط الأفراد من عدمه فيها، تعزوها الكثير من النظريات لسياسية إلي قيامها علي المنفعة الصرفة، حيث تتجلي في تشبيه الفعل السياسي بالسوق الاقتصادي،إذ تقوم الأحزاب حسبها بعرض برامجها وأفكارها كمثل عرض السلع في الأسواق، وتحاول التوفيق بين المصالح الشخصية والجماعية للأفراد.

كما تطرح مسألة أخري في غاية الأهمية والتي أثارها ماكس فيبر، والمتمثلة في هيمنة قيادات الأحزاب علي المناضلين واستعمالهم في تحقيق مسعاهم القاضي بالوصول للسلطة ومن ثمة تحقيق فوائد مادية.

إن هذه المفاهيم تحتوي علي جوانب كبيرة من الصدق، إلا أن تعميمها علي سائر الأحزاب دون الأخذ بالخصوصية السياسية للمجتمعات، يعد عزوا معرفيا وجهل بواقع الأحزاب وذلك لوجود أحزاب سياسية،الانتماءات لها لا تتحكم فيها الفوائد المادية، بل الروابط العاطفية، الانتماء العرقي أو الديني، وكذا الشرعيات الكاريزمية .2

وفي ذات السياق،إن العقلانية التي أكدت عليها نظرية السوق السياسي والتي تعتبرها أساس عمل الأحزاب السياسية، ظلت تهدف إلي التقليل من أهمية الايدولوجيا أو زوالها، غير أن الواقع السياسي للعديد من المجتمعات ينفي هذا الطرح، علي اعتبار أن الإيديولوجية رغم تراجعها في الخطاب السياسي ،لازالت حاضرة ولو ضمنيا في تجسيد التعبئة السياسية بصفة كامنة، وهذا ما يتلمسه أي متتبع عند اقتراب المواعيد الانتخابية، سواء في المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة منها، حيث تبرز الإيديولوجيات الدينية المتطرفة، أو تلك الإيديولوجيات العنصرية علي غرار ما يعرف في المجتمعات الغربية أين تتواجد جاليات لا تقاسمها الدين أوالقيم الثقافية الغربية،علي غرار ما يحدث في أقدم الديمقراطيات كفرنسا وألمانيا .3

كما أن الدراسات تطلعنا بأن حدة ووقع تأثير الإيديولوجية علي النظام السياسي وعلي علاقة هذا الأخير بالمجتمع ومختلف فئاته الاجتماعية،ترجع إلي تأثير السياق كمفهوم سوسيولوجي والتطورات السوسيو –سياسية للمجتمعات، حيث إذا غابت آليات العمل السياسي القائم علي الشفافية وقبول الأخر واحترام القانون والإقرار المسبق بالتداول علي السلطة، تهيمن الأطروحات الإيديولوجية وتصبح أكثر

[1] - M ax weber, op.cit , 172.

8 – Max weber, ibid,175.

1– جيرالد م.بومبر ، مفاهيم الأحزاب للديمقراطية الأمريكية ،(عواطف ومصالح) ،ترجمة محمد النجار،دار النسر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 8999، ص 47.

الميكينزمات أو الآليات المستعملة في التعبئة السياسية عموما والتعبئة الانتخابية علي وجه التحديد، وبالتالي تصبح البرامج خاوية من الانشغالات والحاجات الضرورية للأفراد والمجتمع، كما يصبح مفهوم الإيديولوجية ذاته مفعم ومشحون بالموروثات الثقافية القديمة والتي يتم إحيائها بغرض تحريك العواطف لدي الافراد (كالجهوية والدين ، والأصول ...1

وفي الغالب إن الأحزاب التي تعتمد المتغيرات السالفة الذكر، نجدها لا تمتلك برامج سياسية، ماعدا بعض المواقف وردود أفعال تتوجه صوب قضايا هامشية مقارنة بالمشكلات الاجتماعية التي يتخبط فيها المجتمع، مثلما حدث في التسعينات مع بعض الأحزاب الجزائرية التي اهتمت بغزو العراق، أكثر من متابعتها للإصلاحات التي أقدمت عليها السلطة آنذاك والتي عمدت سن سياسات وقرارات اقتصادية واجتماعية معلنة عن انسحابها من التكفل بالمسألة الاجتماعية.

ولما كانت مسألة التنظيم ذاتها، تطرح إشكالات ترتبط بالديمقراطية داخل الحزب والتداول علي قيادته وما ينجر عنها، من " الشخصنة " التي تستغل كآلية ومبرر لاستقرار الحزب وتجانسه. أهتم علماء السياسية وعلم الاجتماع في بحث المعايير الواجب توفرها لتمكن الأحزاب من تأدية وظائفها وكذا استمرارها كبناء متجانس بإمكانه احتواء تيارات أو أجنحة سياسية تتعايش دون أن تتعرض لانقسامات أو صراعات.

ففي السياق ذاته، يري" لمبارا ووانر " إن " الحزب السياسي يجب أن يتوفر علي أربعة معايير أساسية.

أ- الاستقرار في التنظيم، بمعني بقاءه كتنظيم لا يرتبط بقيادته، بل يستمر في التجانس حتي بعد وفاة أو مغادرة هذه القيادة له .

ب- تنظيم شفاف ودائم علي المستوي المحلي مدعم باليات للاتصال دورية ومنتظمة، كما يستلزم وضوح الرؤية في الصلاحيات بين القيادة والقاعدة.

ج- استعداد واعي للقيادات للاحتفاظ بسلطة القرار في ضوء تحالفات محلية أو وطنية دون الاكتفاء بالتأثير علي السلطة السياسية القائمة.

د- انشغال واهتمام دائمين من قبل التنظيم للفوز واستقطاب منخرطين جدد في المواعيد الانتخابية أو بمعني أخر البحث عن تأييد شعبي واسع.2

مما سبق نلاحظ إن الشروط التي حددها الباحثان تندرج في إطار السعي لإيجاد توافق بين الوظائف السياسية للأحزاب مع ضرورة الاهتمام والتركيز علي البناء الذي بدونه تصبح الأحزاب عرضة

[1]- Addi Lahouari, Relegion et culture politique dans le monde Arabe, op.cit , p49.

[2] - La plombara et weiner,in, Addi lahouari , les parties politiques en Algérie , in les parties politiques dans les pays arabes , tome 2 , edisud , revue des mondes musulmans et de la méditeranné .111- 112mars 2006 .france , pp 125.

لاهتزازات وانقسامات، وهما المسألتين التي تعرفهما الأحزاب السياسية في المجتمعات المتخلفة حيث التجربة الديمقراطية لازالت في مراحلها الجنينية.

كما أن هذه الشروط أو المقتضيات يمكن الإفادة منها نظريا في معالجة الفرق بين مفهومي الحزب السياسي والجمعية السياسية، علي أعتبار أن مفهوم الحزب هو تجلي نهائي وشكل مكتمل البناء وواضح من حيث الوظائف، في حين الجمعيات السياسية فهي محاولات لبناء أحزاب سياسية، إنه الشئ الذي يفسر اعتماد الباحثين مفاهيم تبدو أنها تحمل معني لنفس الظاهرة، لكن بالاستناد للملاحظة العلمية المنظمة نستشف اختلاف بين مفهومي الحزب السياسي والجمعية السياسية.

إن الظاهرة الحزبية وبالخصوص مفهوم الجمعيات السياسية تبرز جملة من التجليات والتعبير للديناميات التاريخية السياسية، التي قد تعرفها المجتمعات في الأمور التي تشترك فيها هذه الحركات، كامتلاك أهداف واضحة، وسعيها الملح للبروز في المشهد السياسي، سيما في ظل الأنظمة الشمولية ومن ثمة تحمل صفات الجماعة الضاغطة هدفها التأثير علي السلطة وليس بعد الوصول إليها.

أما الحزب السياسي فنجده يتسم باكتمال البناء سواء من حيث التنظيم ووضوح الأهداف، وتتمثل في الوصول للسلطة أو الاحتفاظ بها وكذا الاهتمام بالوظائف الأساسية للأحزاب كالتعبئة السياسية، وسن برامج والتأثير علي القرار السياسي، أي أنها تصل إلي درجة عالية من الاحترافية تتأكد بفعل بيروقراطية تشهد تقسيم للمهام داخل الحزب وتقسيم للعمل في النظام السياسي عموما، كما يسجل ارتفاع في عدد الموظفين في الحزب وامتلاك إمكانات مادية هائلة.1

ج- من منظور "براديغما" تصنيف الأحزاب لعائلات سياسية:

بعد ما تم التطرق إلي جملة المفاهيم التي تتماثل وواقع العديد من الأحزاب، بغض النظرعن طبيعة المشروع السياسي وكذا الوظائف المحددة واقعيا أو التي يمكن أن تؤديها وكذا طبيعة التنظيم والشكل البنائي الذي تتخذه، يتضح أنها تلتقي وتتشابه في بعض الوظائف وأشكال التنظيم وتختلف في مواضع أخري، كالمرجعية الإيديولوجية، والبرنامج السياسي وطبيعة التحالفات السياسية ....

لذا جاءت "الأنمذجة التصنيفية" كوسيلة وأداة منهجية ونظرية بغرض القيام بجملة من التصنيفات وذلك لتجسيد، أهداف تسترطها: أولا الدراسات المقارنة في علم الاجتماع السياسي وثانيا لتفادي التعميمات، وعلي العموم إن عملية " التكسونوميا " تهدف بالخصوص إلي الوقوف على :

- كشف الخصائص اللامتغيرة بالنسبة للأحزاب السياسية، أي القواسم المشتركة وهي عملية منهجية تمكن من إقامة الفرق بين الحزب السياسي كتنظيم عن باقي التنظيمات كالجماعات الضاغطة أو الجمعيات المدنية الاخري .

[1]ـــ جيرالد م.بومبر ، مفاهيم الاحزاب للديموقراطية الامريكية ،(عواطف ومصالح)، مرجع سابق،ص 98.

- تحديد الخصائص المتغيرة بمعني الوقوف علي التمايز الحاصل من منظور ماكرو- سوسيولوجي.

سواء ما تعلق بالبعد الإيديولوجي للحزب والتركيبة البشرية لقواعده، وتمركزه الجغرافي وغيرها من العوامل، وفي ذات الوقت تساعد في الوقوف علي التمايز بين الأحزاب من منظور ميكرو – سوسيولوجي، فهي تمكن من إقامة تصنيفات تعرف في النظرية السياسية" بالعائلات السياسية ".

فالأحزاب اليمينية أو الإسلامية تنتمي وتصنف إلي عائلات سياسية غير أنها تختلف عن بعضها من حيث البرامج، واليات العمل السياسي كطبيعة الخطاب السياسي.

إن مثل هذه التصنيفات تساعد من تحديد خصوصية الأحزاب وبالتالي ترقي من الدراسات المقارنة التي تدعم سعي الباحثين في وضع نمذجة للأحزاب السياسية.

ولما كانت عملية التصنيف بناءا منهجيا تتحكم فيه جملة من المحددات ،يعتمدها كل باحث انطلاقا من متغيرات يراها تقرب إلي فهم أكثر للظاهرة أو الموضوع المدروس ، تري "مادلان غرافيتس" "أن التصنيف يمكن أن يتم وفق تصور شكلي، بمعني لا يكون نهائيا طالما أن الأحزاب السياسية تتغير من حيث البرامج وكذا طبيعة وأصل المنخرطين وذلك بالنظر للواقع السياسي والاجتماعي الذي تنشط في خضمهما، الشئ الذي يجعل من التصنيفات التي يتبناها الباحثون تتم وفق معايير تعاقدية تتحكم فيها المعلومات المتاحة حول الأحزاب ذاتها.1 ".

ولما كان من أهداف الدراسة الراهنة، تناول الأحزاب السياسية في الجزائر، يصبح إقامة التصنيفات ذات أهمية بالنظر لما يتميز به المشهد السياسي عموما والواقع الاجتماعي على وجه الخصوص.

- التصنيف على أساس المشروع السياسي والبرامج التي حملت صراعا مستديما بين مختلف القوي السياسية، أرهن بناء الدولة الذي لن يتجسد إلا في ظل تجسيد عقد سياسي تتضح في ظله تعايش الطروحات السياسية المختلفة كالديمقراطية، دور الدين، التداول علي السلطة، تحديد طبيعة ودور الدولة، الإستراتيجية الاقتصادية ...

- وتعد" المشروعية " المفهوم الذي حاول في كنفه هابرماس توضيح آلية تحديد طبيعة كل من السلطة والدولة معا، أحد المحكات الأساسية التي يمكن الاستناد إليها في تصنيف الأحزاب إلي جملة من التصنيفات، كأن تكون أحزاب دينية، أحزاب وطنية، أو أحزاب فئوية و جهوية أو أحزاب تابعة لسلطة إلي أخره من التصنيفات. 2

[1] -charlot jean et madeleine grawitz, les groupes politiques dans leurs environnement et l'interaction des groupes, in, Grawitz (m) , leca (j) dir, traité de science politique , tome 3, paris ,1985, p449-451

[2]- Jürgen Habermas, raison et légitimité, problèmes de légitimation dans le capitalisme avancé op. .cit., pp 82-83.

- كما توجد تصنيفات تقوم علي أساس طبيعة الامتداد الجغرافي لها، في علاقته مع الأصول الاجتماعية والثقافية للأفراد المنضوون تحتها وأشكال المشاركة داخل الحزب والعلاقة التي تنظمهم مع قيادة الأحزاب. و لما كانت الأحزاب لا يمكنها الاحتفاظ دوما بأعداد هائلة من المنخرطين والمتعاطفين، إلا إذا عبرت عن نفسها أيديولوجيا، هذا المعطي يشكل ،عاملا حاسما في استمرار الحزب لذا تعرف هذه الأحزاب، بالأحزاب الإيديولوجية.

التي تحمل فلسفة تمتلك إجابات لكل المشكلات، تتجلي في اقتراحات عنيفة وتبسيطية في أن واحد تعتمد في نشر الإشاعة والدوغماتية كآلية للعمل السياسي، كما أنها تدفع بالمنخرطين التخلي عن الوعي الفردي لصالح التماثل الجماعي، وكنتيجة لذلك تفتقد أحد الخاصيات السياسية وهي التفكير والنقد، بل الإذعان لقرارات وأوامر القيادة أو الزعيم.

ومن ثمة فهذه الأحزاب حسب "جورج بيردو" تحمل خاصية سوسيولوجية تميزها عن غيرها من الأحزاب، علي اعتبار أن عقائدها تحدد ملامح المنخرطين والمتعاطفين.1

في حين علي مستوي الممارسة السياسية فهذه الأحزاب تتحول إلي أحزاب شمولية تخترق مؤسسات الدولة بل تصبح هي الدولة ذاتها. ففي هذا الشأن نجد الكثير من التجارب تؤكد علي وجود هذا النوع من الأحزاب سيما في المجتمعات التي عرفت نظم سياسية مغلقة اعتمدت الحزب الواحد، مثل ماهو الشأن في الجزائر والعديد من البلدان العربية، كما أنها ظاهرة لم تسلم منها حتى الديمقراطيات العريقة أين تسيطر القطبية الثنائية كفرنسا والولايات المتحدة أو بريطانيا.

و إلي جانب هذا التصنيف يقيم الباحثين تقاربا بين الأحزاب الإيديولوجية وطابعها الجماهيري أين يسيطر فيها قيادات هذه الأحزاب علي الجماهير ومن ثم تقترب إلي إمكانية اعتبارها أحزاب شمولية داخل النظام السياسي عموما أو داخلها كمؤسسات وهي تمتاز بالتجانس والانغلاق والقداسة، ويستمد تجانسها كونها ترفض الاختلافات وتعدد التيارات بداخلها،وتعد "الشخصنة" كظاهرة مهيمنة بداخلها مما يعرضها للانقسامات، أو ما يحلو للسياسيين في الجزائر من المنشقين عن القيادات الحزبية تسميتها بالحركات التصحيحية .

وفي مقابل هذا النوع من الأحزاب نجد أحزاب الإطارات أو ما يعبر عنها بأحزاب الرأي حيث تسلم بقبول الوضع القائم وضعف التنظيم كعدم انتشارها في الأرياف وعلي المستوي الوطني، كما أنها أحزاب مفتوحة علي كل الطبقات الاجتماعية، أرضياتها العقدية تستمد من الأفراد الشئ الذي يجعل من برامجها، ما هي إلا تجميع لأفكار تقوم بتنسيقها للدخول بها الاستحقاقات السياسية. فهي علي حد تعبير" سالر" آلات انتخابية أكثر منها أحزاب سياسية تمتلك مشروع سياسي يندرج ضمن العمل السياسي والاحترافية كأساس للعمل السياسي وأساليب الاتصالات ووضع البرامج الانتخابية لربح أكبر ممكن من

[1]-George budreau , op.cit P 104.

المتعاطفين وبالتالي فهي أحزاب متخصصة في ربح المعارك السياسية وقضايا معينة ترتبط بالسياسات العمومية كالوقوف ضد بعض المشاريع القانونية السياسية .1

أما الأوجه التصنيفية الأخرى، فهي تنطلق في تصوراتها علي أنه بالنظر لكون الأحزاب حاملة لمشروع سياسي معين هدفها الوصول للسلطة فهي تبرز كمحصلة لتناقضات اجتماعية مرسخة في بنيات المجتمع ككل. وبالتالي تصنف الأحزاب في ضوء محتويات برامجها وطبيعة التحالفات التي تقيمها والمواقف التي تصدرها عن حدة الأزمات الاجتماعية والتناقضات، التي هي تعبير عن حاجات اجتماعية للفئات والطبقات الاجتماعية المتعاطفة أو المنخرطة في هذه الأحزاب .

لذا كما يري "سالر" فالحزب القوي هو الذي يتعين علي قياداته أو النواة المؤسسة له إنتاج خطاب سياسي يبرز في ضوئه الطابع التضامني للهوية الفئوية أو الطبقية للأفراد في المجتمع.

في ضوء الاختلافات الطبقية والحاجات الاجتماعية وأولوياتها بالنسبة للأفراد تسعي الأحزاب إلي إقامة تقارب تعتمد علي الاشتراك في الأهداف – التقارب والتقاطع حول المشروع السياسي واختلافات جزئية في البرامج وكذا في علاقاتها بالسلطة والنظام السياسي القائم .

ففي هذا الصدد يلجأ علماء السياسة إلي تصنيف الأحزاب السياسية إلي عائلات سياسية استنادا للتقارب الحاصل في المواقف وكذا المشاريع والإيديولوجية المعتمدة كمرجعية فلسفية وعقدية للأحزب، و نستشف في خضم هذا التصور النظري واستنادا للممارسة السياسية تصنيف الكثير من الأحزاب وتوصيفها بأحزاب اليمين، واليسار، أو كأحزاب دينية أو وطنية علي غرار ما هو حاصل مثلا في الجزائر، ويمكن ضمن هذه العائلات السياسية تصنيفها وفق رؤية ميكرو – سياسية إلي وحدات فرعية سياسية كأحزاب اليمين المتطرف والمعتدل، والأحزاب اليسارية المتطرفة والمعتدلة ، الأحزاب الدينية المتطرفة والمعتدلة .....الخ)2

في الأخير يمكن القول بأن التصنيفات، مهما حاولت البحث في الاختلاف أو التقارب والتشابه بين الأحزاب، ومهما تنوعت المتغيرات المعتمدة في الوصول إلي تصنيفات وبراديغما تحظي بالإجماع، يعد أمرا صعب المنال، الشئ الذي يجعل منها في نهاية المطاف إجراءات منهجية تسهل علي رصد طبيعة الأحزاب في تصوراتها للمشاريع السياسية التي تستجيب لتطلعات المجتمع بمختلف طبقاته الاجتماعية، وفي ذات الوقت البحث عن سبل تجسيدها من منظور استقراء الحاجات الاجتماعية وتحديد أولوياتها.

لذا فالتصنيفات لا يمكن اعتمادها بصفة مطلقة بل تتحكم فيها التطورات التاريخية السياسية والاجتماعية لأن ما تعرفه الأحزاب السياسية من نجاز في بعض المجتمعات لا يمكن علي الإطلاق مقارنته أو إسقاطه علي تجربة الأحزاب في المجتمع الجزائري الذي تحكمت فيها ثلاثة مراحل رئيسية أملت خصوصيات تاريخية محددة، جعلتها تختلف عن مثيلاتها من التجارب في العالم العربي ذاته أو

[1] - Daniel louis-seiler,les partis politiques, op.cit , 68.

[2]- Daniel- louis seiler, partis et familles politiques, paris, puf, 1980,p112.

بالنظر للنماذج العالمية الاخري، وعليه تصبح عملية الإسقاط تضلل أكثر مما تساعد علي فهم مختلف التجليات التي عرفتها الظاهرة الحزبية في الجزائر.

لذا الدراسة الراهنة وتفاديا للتعاطي مع موضوع الأحزاب بمعزل عن البعد التاريخي ومجمل التناقضات التي عرفها المجتمع الجزائري وبالخصوص النظام السياسي، ارتأت تناول الأحزاب كظاهرة تاريخية وسياسية ذات بعد سوسيولوجي عميق لا يمكن كشف مكوناتها وأبعادها ومتغيراتها إلا في ضوء المرحلية التاريخية التالية:

– أحزاب الحركة الوطنية خلال الفترة الاستعمارية، التي حملت مشاريع سياسية تقاطعت في الكثير من المسائل السياسية والاجتماعية واختلفت حول الفترات التي تم الإعلان فيها عن أهدافها وبرامجها وحتى ردود أفعالها إزاء بعضها البعض أو إزاء السياسات الكولونيالية .

– طبيعة النظام السياسي لدولة ما بعد الاستقلال والذي فضل الأحادية الحزبية الممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني نتاج الموروث السياسي للحركة الوطنية، وماحمله هذا الاختيار السياسي من تناقضات سياسية أفضت إلي صراعات سياسية وتسويات لم تساعد علي ترقية العمل السياسي عموما، ومن ثمة أهملت أحد الأبعاد السوسيولوجية المتمثلة في كون أن أي مجتمع لا يعدو إلا مجتمعا سياسيا في الأصل، بعبارة أخري إن احتكار الفعل السياسي علي المجتمع ومختلف فئاته يؤدي إلي الاحتقانات التي تولد عدم الاستقرار وتجسيد المشروع السياسي الكفيل بضمان الاندماجية الاجتماعية والسياسية للأفراد والتعاطي مع سلطة سياسية منبثقة منه.

– وفي الأخير لا يمكن في اعتقادنا دراسة الأحزاب السياسية إلا في ظل مسائلة أحداث أكتوبر 8988 وما تلتها من مفارقة صريحة من جهة أفضت إلي " قطائع" نسبية تمثلت في بروز تعددية سياسية ، ومن جهة اخري" استمرارية " لم تحمل ملامح للتغيير في طبيعة النظام السياسي وذلك في كم من موضوع، انطلاقا من استمراريته في تقييد الحريات الأساسية وتكريس الأحادية من خلال الاستقطاب الممارس علي الأحزاب والشخصيات السياسية والفكرية، ناهيك عن غياب رؤية تنموية تكفل ترقية الاقتصاد وإخراجه من الاعتماد علي الريوع التي يفضي تقاسمها والصراع بشأنها إلي اشتداد حدة الفوارق الاجتماعية داخل المجتمع وبالتالي تبقي المسألة الاجتماعية مطروحة بحدة في خضم غياب تكفل فعلي بها.

بعد عرض مختلف اتجاهات التنظير في تعريف الأحزاب السياسية، يتبدي أن تحديد مفهوم شامل جامع للحزب السياسي عملية صعبة المنال وذلك لكثرة المتغيرات المتضمنة في الظاهرة الحزبية، كونها ظاهرة تتطور وتتبدل تبعا للسياقات التاريخية والاجتماعية – السياسية لكل مجتمع، إلي جانب أن المفاهيم في مثل هذا النوع من الدراسات تتأثر بالمرجعية الفكرية و الإيديولوجية للباحثين.

وعليه فان المفهوم الإجرائي الذي اعتمدته الدراسة الراهنة، يعد محصلة مقرؤية للتراث النظري في مجال العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي إلي جانب اعتماد الشواهد الامبريقية، رغم استبعادها من قبل العلوم السياسية وتبنيها نسبيا من قبل علم الاجتماع السياسي .

د- التعريف الإجرائي للأحزاب السياسية:

في ضوء ما سبق، تم صياغة التعريف الإجرائي التالي " تعد الأحزاب السياسية تنظيمات رسمية تقر بها الدساتير والقوانين المنظمة للعلاقات السياسية في كل المجتمعات لتأدية دور الوساطة بين السلطة والمجتمع، بغرض بناء نظام سياسي مستقر معتمدة في ذلك مرجعيات إيديولوجية وسياسية، تحملها مشاريع وبرامج ،تسعي في ضوئها استمالة المنخرط والمتعاطف للتبني برامجها بغرض الفوز بالاستحقاقات الانتخابية والوصول للسلطة ".

3- مفهوم البرنامج السياسي:

تمتاز المفاهيم الكثيرة التداول بغياب المعني الدقيق، هذا إلي جانب تداخلها مع مفاهيم تكون أقرب من حيث الدلالة في مخيال مستعمليها،سواء أكانت معرفتهم عارفة أم بسيطة وتستشف هذه المسألة المنهجية "الإبستيمية" في سياق المفاهيم التي لم تسهل من عملية التخلص من النزعة الذاتية الجلية: فالخطاب السياسي يشير إلي برامج الأحزاب وإلي محتوياتها وطبيعتها، كأن تنعت بأنها برامج اجتماعية اقتصادية وسياسية صرفة، كما يسعي الباحثون استكشاف أي المجالات أكثر أهمية أو أولوية مقارنة بالمجالات الاخري ضمنها لكن حينما يتعلق الأمر بتحديد ما معني البرنامج السياسي فإننا نستشف شح كبير، بل أكثر من ذلك يزداد اللبس حينما يصبح لدي الكثير الفرق بين البرنامج السياسي والمشروع السياسي منعدم.

وأية دراسة تعي أهمية المفاهيم كإجراء منهجي ونظري،قد تكشف هذه الثغرة في الدراسات التي تناولت الأحزاب السياسية في المجتمعات الغربية،رغم ما قطعته العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي علي وجه الخصوص من أشواط بحثية نظرية أو امبريقية في هذه المجتمعات، وبالتالي إنها وضعية ليست خاصة بالتراث السوسيولوجي العربي أو الجزائري .

ضمن هذا المنظور، صرح دانيال لويس سالر في تبريره لصعوبة تحديد المفاهيم قائلا أن " المفاهيم في بعض الأحيان تبدو سهلة ومتحكم فيها لكثرة تداولها، ولا تتمنع حينما نتعا طي مع متغيراتها ومؤشراتها،إلا انه تواجهنا حالات من العسر حينما نسعى لتحديدها "[1]

مما سبق، ألا يمكن بحث المفاهيم، نقدها وتحليلها، انطلاقا من الفرق الذي سعي إليه الفلاسفة وعلماء الاجتماع؟؛ والذي يبدو الأمثل للإجابة عن إشكالية تحديد المفاهيم والقاضي بضرورة إقامة الفرق بين النظرية والتفكير النظري، فإذا ما سلمنا سلفا بوجود فرق بينهما يمكن القول إذا، أنه ثمة مفاهيم

[1] ــ Daniel louis – seiler, les partis politiques ,op .cit. p 142.

نظرية ناجزة تحتاج فقط إلي مناقشة سياقاتها ودرجة مشروعية إسقاطها علي الواقع مجال الدراسة، كمفهوم الأحزاب، والنظام السياسي، والطبقة الاجتماعية، والديمقراطية وغيرها من المفاهيم، وتوجد مفاهيم أخري لا يمكن تحديدها إلا باعتماد التفكير النظري، بمعني اللجوء لما يحلو لعلماء النقد نعته، بعملية البناء بعد ما يتم تفكيك رموزها وهدمها ليعاد بناؤها من جديد، وتحديد مؤشراتها القبلية "الأحكام والأفكار المسبقة" وجاهيزيتها، التي يتضمنها الموضوع عموما والمفهوم الذي تسعي الدراسة تناوله بالتحليل والنقد.

مما سبق،وجب منهجيا وحتى لا تحمل الدراسة الراهنة ضرورة مناقشة قضايا سياسية من دون شك ذات علاقة وطيدة بالموضوع، لكنها ليست الغاية الأساسية لها، طالما أنها تهدف تحليل البرامج السياسية وليس المشاريع السياسية أو كما يعبر عنها في سياقات أخري بمشاريع المجتمع، التي أرادتها الأحزاب وتسعي لتجسيدها كغايات سياسية وتصورات معيارية استشرافية تناضل لأجلها.

إن الملاحظات السالفة الذكر، هي التي جعلت الدراسة الراهنة، قبل التعرض لمختلف اتجاهات التنظير حول مفهوم البرنامج السياسي، تناول الفرق بين المشروع السياسي والبرنامج السياسي، ثم تم تحديد مفهوم البرنامج السياسي لاحقا.

أ ــ الفرق بين البرنامج والمشروع السياسي :

أ-1 - حول مفهوم المشروع السياسي:

يشكل البحث في مفهوم المشروع السياسي،جوهر التفكير في علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية، فالمتتبع للتراث السياسي يقف علي حقيقة علمية مفادها أن التراث الفلسفي والسياسي للفكر الليبرالي الكلاسيكي الغربي والفكر الماركسي أنهما ظل يشتركان في هدف واحد ألا وهو " التفكير في تنظيم الرابط الاجتماعي " أو بعبارة أخري سعت التفكير في إقتراح مشاريع للمجتمع الإنساني ومنظومات فكرية تنظيرية، اعتمدت كإيديولوجيات وتصورات جسدها الفاعلون السياسيون، ولا تزال إلي حد اللحظة تشكل دوافعا سياسية متنافسة تحمل اختلافات في العمق حول طبيعة الدولة، نوع نمط الإنتاج،الأساس الاقتصادي والاجتماعي والإيديولوجي وتأثيرهما المستمر علي الرابط الاجتماعي.

من هذا المنظور،تسعي الأحزاب السياسية اكتساب مشاريع مجتمع، والتي يمكن استكشافها جراء إصدار قوانينها التأسيسية والإفصاح عن مبررات اقتحامها السياسية والأهداف البعيدة المدى التي تنوي بلوغها .... .

أما البرامج السياسية والتي سنورد بعض التعريفات لها، فهي تختلف عن المشاريع السياسية كونها تمثل إجابات عملية حيال قضايا مختلفة تتخذ شكل حلول دقيقة لمشكلات محددة يعاني منها المجتمع أو رغبات يريد المجتمع تجسيدها .

فمفهوم المشروع السياسي، تحمله تلك الأهداف التي يعلن عنها الحزب السياسي كسعيه لخلق مجتمع جديد " يعتمد علي إيديولوجية معينة، ليبرالية، اشتراكية أو إسلامية.

إن المشروع السياسي يشكل تلك المرجعيات الفكرية الفلسفية والإيديولوجية السياسية التي تعتمدها الأحزاب في وضع برامجها السياسية، ويمكن في الغالب أن تستشف في ضوء الأبعاد والمتغيرات التالية :

– طبيعة النظام السياسي، آليات التداول علي السلطة.

– طبيعة الفلسفة الاقتصادية التي يقترحها الحزب كمشروع كفيل بالتجسد عمليا في شكل برامج سياسية.

– الإقرار بالتعددية في الفضاء العام، والتي تشمل التعدد الثقافي والديني والسياسي.

ويؤكد في ذات السياق " دانيال لويس سالر " أن للمشروع السياسي أكثر من أهمية فهو يحدد جملة من الخصائص تميز الأحزاب التي تمتلك مشروعات سياسية والتي لا تتوفر لديها، وتكتفي بالخلط بين المشروع والبرنامج السياسي، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

أ ــ المشروع الذي يقر بضرورة الإقرار بدولة القانون، والعمل من أجل الاستقرار السياسي.

ب ــ أن المشروع السياسي شرط ضروري وهام للأحزاب، كونه يسمح ببناء علاقة دائمة نسبيا مع الناخبين، بمعني أن المشروع هو مجال لتحديد علاقة التمثيل، وهي التي تتحدد وفق طريقتين إما أن يقوم المشروع علي تمثيل" للمصالح " أو للهويات "

ولما كانت المشاريع تختلف فان البرامج بدورها تختلف، فالأحزاب الشيوعية أو الليبرالية هي أحزاب ذات مشروعات سياسية تحكمها المصالح الاقتصادية والاجتماعية، في حين الأحزاب الدينية فهي دوما أحزاب مشروعاتها تتعدي المصالح المادية لتؤكد علي الهوية وتسعي للتمايز عن باقي الهويات الأخري .1

مما سبق جدير بنا أن نتسأل هل كل الأحزاب تمتلك مشروعات سياسية ؟ وهل تعيرها الأهمية اللازمة ؟.

فالدراسات السياسية تؤكد أن الأحزاب التي يمكنها أن تحقق أهدافها بسهولة، كأن تصل للسلطة والقدرة علي عمليات التعبئة، فهي لاتهتم بالمشروع السياسي بقدر ماتهتم بالبرنامج الانتخابي المتغير، الذي تكيفه مع المستجدات والسياقات السياسية والاجتماعية، أما أهمية المشاريع فقد كانت في السابق ذات أهمية بالغة،لا سيما أثناء فترة الصراع الإيديولوجي لكن مع تراجع الأيديولوجيات وانكماش تأثيرها باتت لا تعيرها الاهتمام اللازم، معتمدة فكرة مفادها أن المشروع السياسي سيتم الاتفاق عنه ضمنيا حينما يحقق غالبية أفراد المجتمع مصالحهم .

هذه الوضعيات تمت ملاحظتها من قبل "الكسيس دو توكوفيل" في الثلاثينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الامريكية حيث أكد " أن رجل السياسة يبحث أولا علي تحديد مصالحه ورؤية ما هي المصالح التي تشبه مصالحه، ثم يبدأ في البحث في هذا العالم عن عقيدة أو مبدأ يمكن ترسيخهما في

[1]- Daniel louis seiller , de la comparaison des partis politiques, op.cit p 154.

أذهان هذا التجمع " الحزب" ، وإذا لقت رغبة في اعتناقها وشكلت انشغالا جماعيا ، تصبح حينها الأحزاب تهتم بهاو بالتالي تصبح محل تنافس بينها.1

أخيرا يمكن القول أن المشروع السياسي يحمل جملة المعتقدات والإيديولوجيات التي تتبناها الأحزاب في عملها السياسي لتعبئة أفراد المجتمع السياسي حولها.

أ-2- حول مفهوم البرنامج السياسي:

في ضوء ما تم مناقشته، حول الفرق بين المشروع والبرنامج السياسي جاءت جملة من التعريفات للبرامج السياسية، مكنت الدراسة الراهنة من إدراك الفرق بين المشروع السياسي والبرنامج، ففي هذا الصدد يري معجم العلوم السياسية

أن البرنامج السياسي هو "جملة الأهداف التي يسطرها الحزب السياسي،ويعلن عنها قبل الحملات الانتخابية والتي يأمل في أن تقوده للفوز " 2

وفي سياق أخر، يعرف البرنامج السياسي أنه " ضروري لكل سياسة إصلاحية إذ يستلزم الوضوح والنزاهة في النوايا كما هو الحال بالنسبة لدرجة اتخاذ القرارات " .3

ويري إدوارد بالدير الذي شغل منصب الرئيس للحكومة الفرنسية أن " البرنامج السياسي المعلن عنه يستلزم التفكير المسبق حتى يمنح التجانس اللازم، بغرض فرض التمايز عن البرامج الأخرى،و يسمح علي المدي المتوسط للمواطن من تقييم نتائجه " .4

وفي ذات السياق، يتسأل العديد من المفكرين عن طبيعة البرنامج السياسي من حيث شكله ومحتواه، هل البرنامج يجب أن يمتاز بالمرونة أو بالثبات والصلابة في المواقف إزاء قضايا معينة ؟

ويختلف الباحثون حول هذه المسألة،حيث يري بعض المفكرين أن الأحزاب التي تتعصب للأفكار المطروحة ستعرف لزاما هجرها، وهو وما عرفته علي سبيل المثال " الأحزاب الشيوعية والاشتراكية التي لم تتمكن من التكيف مع التطورات الحاصلة بعد تراجع وفشل مشروع تجسيد الاشتراكية،لا سيما بعد الاهتزازات التي تعرضت لها مجتمعات أوربا الشرقية .

قدم في هذا الشأن "ادوار بالدير" Edouard balladurd تحليلا حول أسباب تراجع النضال السياسي، حيث يري أن البرامج يتم نسيانها حينما يعتلي الحزب السلطة الشئ الذي يجعله يفقد ثقة الناخبين ويغذي لديهم الشعور بخيانة الأحزاب لهم .5

---

[1]- Alexis de Tocqueville,de la démocratie en Amérique, Flammarion, paris, 1981, p260

[2]-- Mokhtar lakehal , dictionnaire des sciences politiques , l'harmattan ,2005 p 245 .

[3]- Edouard baladurd , dictionnaire de la réforme , fayard ; 1992 , p233

[4]- ibid , p236 .

[5]- ibid 240-242 .

وهي فعلا عوامل تؤدي إلي هجر أفراد المجتمع للسياسية، وقد طالت هذه الظاهرة وما انفكت تنتشر لتشمل النقابات المهنية، وبالتالي أصبح الأفراد يفضلون الانتماء لجمعيات المجتمع المدني، مما يجعلنا نتساءل هل المجتمع المدني سيحل محل المجتمع السياسي؟ في حالات بؤس السياسة وتراجع آليات تجسيدها كممارسة ونشاط اجتماعي، في كل المجتمعات سواء أكانت متقدمة أم متخلفة.

وتعرف الأحزاب الليبرالية نفس الوضعيات، حيث بعد اشتداد المسألة الاجتماعية التي أثبتت ضرورة تدخل الدولة لإحداث التوازن اللازم والضروري بين الاقتصاد والسياسة وبين الاجتماعي والاقتصادي،لم تساعد هذه الأحزاب الدولة ولم تستسغ تدخلها لأجل إيجاد التمفصلات الضرورية لاستمرار المكاسب الاجتماعية التي تحققت علي مدار نصف قرن من "الكل دولة "، التي سمحت كما تبرزها الكثير من الدلائل التي تميز المجتمعات المتقدمة كتحقيق الاندماجية الاجتماعية والمواطنة ببعديها السياسي والاجتماعي، التي تحققتا بفعل دولة الرفاه الاجتماعي.

و كانت من بين، أهم الأسباب التي أدت لولوج الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية، وهي الأحزاب التي كما عبرعنها دانزلو " تناضل علي جعل الأفراد مثلما ما هم أمراء ومواطنين بكل ما تحتويه الكلمة من معني في المجال السياسي،مواطنين أيضا من منظور اقتصادي واجتماعي، أي يتم التكفل بهم ويدمجون للاستفادة من ثروات المجتمع. 1

إن مثل هذه الاستنتاجات تؤكد علي أن البرامج السياسية إذا أريد لها أن تنجح في التعبئة السياسية للمجتمع، يجب أن تستقرئ الواقع وفق السياقات والحاجات المجتمعية، وعلى الأخص حاجات الفئات الأكثر عرضة للإقصاء من قبل الأحزاب حينما تصل للسلطة وتشكل حكومات تشرف علي تسير الشأن العام .

لكن ما المقصود بالمرونة في سياق تغير برامج الأحزاب، هل معناها هو التغير لتشكل ردود أفعال؟؛ أم أنها تستند إلي جعل برامجها مرنة تستند أثناء أعدادها لإفرازات الواقع الاجتماعي السياسي المحلي والدولي، بعبارة أدق ترافق تطلعات وحاجات المجتمع ورغباته؟.

ففي هذا الشأن يري "ادوار بالدير" Edouard balladurd في حالة الأحزاب الأوروبية مؤخرا، أن ما تنعته بالتكيف لجعل البرامج السياسية مرنه ما هو في الواقع إلا شكل من أشكال الانتهازية السياسية، لأن ما تطرحه لا يرقي إلي مستوي البرامج السياسية التي تحتاج إلي التدقيق في الأهداف والآجال، والإمكانات المادية والبشرية المعدة مسبقا لتجسيد وعودها.2

[1]- donzelot jacques , l'invention du social , essai sur le déclin des passions politiques, fayard , paris 1995, pp 105−106.

[2]- Edouard Balladur,op.cit , p 260.

ب- التعريف الإجرائي للبرنامج السياسي:

في ضوء ما سبق يمكن صياغة التعريف الإجرائي للبرنامج السياسي "في كونه تلك الأفكار التي تحمل حلولا دقيقة لمشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية تهدد استقرار المجتمع،هذا إلي جانب تضمينها الآجال التي سيتم خلالها التكفل بالمسألة الاجتماعية المطروحة مع تحديد الإمكانات البشرية والمادية التي رصدت للإغراض ذاتها.

تمهيد:

ظهر مفهوم المسالة الاجتماعية مع الثورة الصناعية ومخلفاتها الاجتماعية التي اهتزت لها بنيات المجتمع التقليدي، ورغم ما أثارته من نقاشات أكاديمية حول تشخيصها وسبل معالجتها، معتبرة أيها أزمة مجتمعية عاشتها جل المجتمعات التي عرفت الثورة الصناعية، وحتى تلك التي لم تعرفها بعد والتي فضلت نظريات الاقتصاد السياسي تسميتها بمجتمعات " الأطراف" [1]

لا نستشف نظريات قائمة بذاتها تناولت المسألة الاجتماعية، بل تناولها المنظرين ضمنيا في نظريات الاقتصاد السياسي والدولة،التي اتخذت أشكال عديدة تحكمت فيها الرؤى المشكلة إزاء المسالة الاجتماعية والبعد التنظيري الذي يمنحه لها كل اتجاه وعلي العموم تم تناولها من زوايا مختلفة يمكن تلخيصها في الأبعاد التنظيرية التالية :

– المسألة الاجتماعية تحمل دوما بعدا تاريخيا، تضمنته المداخل الكلاسيكية، سواء المدخل الماركسي في نقده للنظام الرأسمالي وتناقضاته الاجتماعية وما ترتب عنها من فقر وحرمان واستغلال للطبقة الشغيلة والصراع الطبقي، ويعد هذا المدخل في ضوء أدواته النظرية والمنهجية التي طرحها كمفهوم " الطبقة الاجتماعية " والتشكيلة الاجتماعية " البناء الفوقي،من أهم المداخل التي ساعدت الدراسة الراهنة من تتبع البعد التاريخي للمسألة الاجتماعية.في حين المدخل الوضعي،استنادا لجهازه المفاهيمي ومختلف نظرياته، البنائية والوظيفية تناولت علاقة الاقتصاد بما هو اجتماعي، حيث ركزت على السبل والآليات الاقتصادية والسياسية التي اختارتها مختلف المجتمعات كاقتصاد السوق ، وحرية المبادرة لكن نظرا لمحدودية السوق في التكفل لوحده كآلية لتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية للحد من التدهور الاجتماعي.

برزت نظريات الدولة التي تناولت بالبحث وظائفها وأدوارها، ومختلف مؤسساتها الرامية للتوفيق بين الاقتصاد، باعتباره يوفر الخيرات ورؤوس الأموال والمجال "الاجتماعي"الذي تجلى في مختلف المشكلات الاجتماعية من فقر وبطالة التي شكلت تهديدا للنظام الرأسمالي وبالتالي وجب التكفل بها.

ضمن هذا المنظور، اعتبرت المسألة الاجتماعية مسألة سياسية،أدت إلى بروز الدولة الاجتماعية التي تعد امتدادا للنظرية الدوركيمية، أين يعتبر أصحابها أن مفهوم الدولة الاجتماعية هو أشمل من مفهوم دولة عناية الحق الإلهي، طالما أن إدماج الفرد في الجماعة يشكل الدور الأول والأساسي لها، كما تشكل استجابة لجملة من القضايا التي طرحت في المجتمع الصناعي، كمعني" الحماية الاجتماعية "

– انظر كتابات سمير امين ، حول نظرية المركز والاطراف ، والتطور اللا متكافئ التي كانت حاضرة في جل مؤلفاته و الدراسات التي اشرف عليها .

[1] – samir amin , la nation arabe , nationalisme et luttes de classes , éditions de minuit ,1976, 111-111.

والقنوات التي يتبعها الفرد للحصول علي حاجاته الملحة، السكن والصحة التعليم والعمل وإنشاء وتفعيل المؤسسات التي تضمن ذلك وتتكفل بالحد من المخاطر الاجتماعية.

مما سبق، يتجلى أنه مهما كانت درجة تقدم المجتمعات، فإن الاتجاهات التنظيرية المختلفة حول مهام الدولة، أكدت مسألة أساسية، تكمن أهميتها في كونها تمكن من إدراك أدوارها تاريخيا في التكفل بالمسالة الاجتماعية، سيما وأن مشروع بنائها استمر في التكيف وفق التغيرات الاجتماعية والتطورات الاقتصادية للمجتمعات وكذا بالنسبة لعلاقة الاقتصاد بما هو اجتماعي ودور السياسي في مفصلة هذه العلاقة.

وعليه يصبح من الممكن جدا في ضوء تتبع المهام الأساسية للدولة التي تضطلع بها والصعوبات التي تعترضها في تنظيم الحياة الاجتماعية تبرز أيضا أدوار مختلف الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين من أحزاب ونقابات ومؤسسات المجتمع المدني.

ضمن هذا السياق، تعد المداخل النظرية السالفة الذكر،أدوات منهجية اعتمدتها الدراسة الراهنة في تتبع تطور المسألة الاجتماعية لدولة ما بعد الاستقلال والتي تعد الجزائر أحد المجتمعات المصنفة ضمنها، بالنظر لطبيعة التشكيلات الاجتماعية التي أفرزتها التطورات التاريخية.

إن الكولونيالية وما خلفته من تفكيك وهدم لمختلف البنيات الاجتماعية وتكريس التخلف بمفهومه الشامل. ولاحقا مشروع بناء الدولة الوطنية الذي تعترضه جملة من المعوقات السياسية – الاقتصادية والاجتماعية، جعلت من المسألة الاجتماعية في خضم هذا التطورات التاريخية متعددة الأبعاد مثل ما هو موضح في متن فصول الدراسة الراهنة.

ولما كانت المسألة الاجتماعية في التراث السوسيولوجي هي نتاج الاختلالات الحاصلة في وظائف مختلف الفاعلين، الدولة من جهة والأحزاب في دورها التعبوي والوسائطي بين الدولة ومختلف الفئات التي تنخرط فيها او تتعاطف معها في تنظيم العملية الاقتصادية وتحقيق العدالة التوزيعية للثروات بين مختلف الطبقات الاجتماعية.ارتأت الدراسة تناول نظرية الاختيار العقلاني التي تناولت العملية السياسية عموما كعملية اقتصادية مستعملة مفاهيم النظرية الاقتصادية وحاولت إسقاطها على الممارسة السياسية، بغرض الإجابة علي إشكالية تتقاطع مع الدراسة الراهنة، والمتمثلة في أن كل العلاقات داخل المجتمع تحكمها العقلانية كوسيلة وغاية في أن واحد.

انطلاقا من المقارنة بين الفوائد والتكاليف، هل الأفراد في تعاطيهم مع الأحزاب التي ينتمون إليها تربطهم بها نفس العقلانية ؟ بمعني أنهم ينتخبون لصالحها ويتبنون برامجها وطروحاتها وفقا لمصالحهم؟وهل الأحزاب السياسية في برامجها تتبنى انشغالات المواطن وتتكفل بطرح مشاكله حينما تكون في المعارضة، وتعالجها حينما تصل للسلطة؟.

أولا : اتجاهات التنظير ودور الدولة في التكفل بالمسألة الاجتماعية.

1ـ النظرية البنائية:

ينطلق أصحاب هذه النظرية من فكرة أساسية مفادها، أن النسق هو المحدد لكل الأدوار، بمعنى أن ما يحدث من تفاعلات بين أدوار الدولة والعملية الاقتصادية وعلاقاتها بما هو اجتماعي هي وظائف حتمية لأجل إعادة إنتاج المجتمع والاقتصاد.

إن تفسيرات هذه النظرية تركز علي القوانين التي تحكم ديناميكية الأنساق المختلفة " الاقتصاد ، الاجتماعي ، ودور الدولة " وهي تنطلق من محاولة بحث التماثلات القائمة بين مختلف المجتمعات الرأسمالية،طالما أن التصنيع والرأسمالية جعل من السياسات الاجتماعية و التكفل بالمسألة الاجتماعية ممكنا وفي ذات الوقت ضروريا ، لكون المجتمعات التقليدية باتت عاجزة عن الحد من تهديداتها.

إذ عوض التآزر الاجتماعي الذي تكفلت به الأسرة، وجمعيات التضامن بفعل انتشار الحراك الاجتماعي، والتحضر، والفر دانية، والتبعية للسوق، ولما كان هذا الأخير لا يشكل مثلا في بلوغ العدالة التوزيعية للثروة كما لا يحمي الفئات الاجتماعية الفقيرة من العوز والحرمان، يصبح حينها تدخل الدولة الرازقة كحتمية للحفاظ علي التوازنات الاجتماعية. [1]

ضمن هذا المنظور، إن أفكار النظرية البنائية قد سعت إلى تفسير دور الدولة انطلاقا من المنطق المفسر لآثار التصنيع وانعكاساته علي الجانب الاجتماعي بالخصوص بمعني أن بروزها تزامن مع تحطيم التصنيع للمؤسسات الاجتماعية التقليدية، لكن من منظور تاريخي صرف، يبقي التساؤل النالي مطروح، ما هو سبب تأخر تدخل الدولة في التكفل بالمسألة الاجتماعية وسن سياسات اجتماعية وقوانين للحماية الاجتماعية على غرار ما تشهده المجتمعات حاليا ؟

والإجابة عن هذا التساؤل، تستشف من خلال العديد من الأبحاث التي تناولت المسألة الاجتماعية، التي تجمع علي أن هذا التأخر مرده هو حاجة الاقتصاد بلوغ درجة مقبولة من التطور وتسجيل فائض من الإنتاج وتراكم لرأس المال كشرط قبلي، حتى يتم التكفل بها وتشير ذات التحاليل إن التوزيع للخيرات لم يكن ممكنا لأنه يرهن الفعالية الاقتصادية، لذا وجب بلوغ مستوي من التطور الاقتصادي ومن ثم يصبح من الممكن التكفل بها، إن هذه الأفكار هي ذاتها الأفكار التي دافعت عنها النظرية الليبرالية .[2]

مما سبق يتضح أن الدولة الرازقة هي نتاج حتمي لنمط الإنتاج الرأسمالي، حيث تراكم رأس المال يحدث تناقضات تؤدي بدورها إلى حتمية القيام بإصلاحات اجتماعية وبالتالي التكفل بالمسالة الاجتماعية والسعي للتخفيف من أثارها علي الفئات المعدمة في المجتمعات.

2- النظرية الوظيفية: نظرية المؤسسات والفاعلين:

[1]- Pierre rosanvallon, op .cit, p 52.

[2]-- Luc weber , analyse économique du rôle de l'Etat,economica ,paris,1987,p39

جاءت أفكار هذه النظرية كرد فعل علي الأفكار التي روجت لها نظريات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، التي كانت ترى في انتشار المؤسسات الديمقراطية " الأحزاب، النقابات " ستؤثر على تطور الدولة الرازقة، ففي حالة ما تم تجسيد الديمقراطية المطلقة، حسب اعتقادهم ستكون مطية لتجسيد الاشتراكية .

إن هاجس هؤلاء المفكرين يكمن في ضرورة حماية الأسواق من انتشار الحريات، بمعنى ضرورة الحفاظ علي مبدأ ادم سميث " دعه يعمل اتركه يمر ".

بيد أن الواقع الاجتماعي الذي أفرز طلاقا واضحا بين ما هو اقتصادي والحاجة للتكفل بالمطالب الاجتماعية، أدت هذه التناقضات إلى بروز العديد من المنظرين أهمهم " بوليني " الذي طور المقاربة المؤسسية التى ترى في أن كل مجهود لعزل ما هو اقتصادي على المؤسسات الاجتماعية والسياسية سيحطم المجتمع الإنساني. [1]

فالاقتصاد يجب أن يدمج داخل المجتمعات حتى يتطور، بمعنى أن تسيطر سياسات اجتماعية والتكفل بالمسألة الاجتماعية ،هما شرطان ضروريان لإعادة إدماج الاقتصاد داخل المجتمع.

مما سبق، تتضح أهمية تطوير الاقتصاد مع المجتمع ومن داخله أي تعبيئة الفاعلين وإشراكهم، لان كل تعبئة دون السماح للفاعلين من فهم مايدور حولهم تؤدي على حد تعبير Costa Epsing Anderson في مؤلفه "الأنماط الثلاثة للدولة الرازقة "يتحولان إلى أتباع "إن العمل والسوق عندما يكونان رهائن لقوى خارجية سيصبح من الصعب تسير الصراعات بين الطبقات بواسطة الحكم والتشاور حول المصالح ".[2]

مما سبق يتضح ، أن مسألة الديمقراطية لازمت التفكير في دور الدولة سواء في التكفل بالمسألة الاجتماعية أو بمصالح أرباب العمل، حيث تبقي الآلية الأمثل التي تساعد الدولة من إيجاد الجسور اللازمة للحفاظ علي مصالح كل طبقة، وبالتالي الحفاظ على استمرار المجتمع واستقراره، كما أن الديمقراطية تساعد الدولة في تجسيد وتوسيع المواطنة، وتتدعم هذه الحقيقة في كون أن الدولة الرازقة يمكن أن تنجح وتتطور عند تجسيد الحقوق الديمقراطية الاجتماعية.

في ضوء ما سبق، إن النظريات السابقة تحاول تأكيد، أن الدولة هي نتاج تاريخ واحد، هو تاريخ المجتمعات الرأسمالية متجاهلة، قضية العمالة التي بقيت عبر التاريخ في هذه المجتمعات تعيش حالات للاغتراب والبؤس مما جعلها عاجزة عن تجسيد تضامن جماعي تعبوي لانتزاع حقوق اجتماعية وضمان مدا خيل قارة، والقضاء علي فقر العمال، التي تبقي على مستوي الخطاب السياسي من صميم ما تروج له الدولة الرازقة التي هي بحاجة لهذه الطاقات البشرية لدعم سلطتها السياسية التي ستحقق،

[1]- Philipe Martin, l'Etat à l'épreuve du social, CNRS, édition syllepe, paris 1980, p 86.
[2] - costa esping- Andersen, les trois mondes de l'etat providence « essai sur le capitalisme moderne », paris, puf, 1999, pp 26-29.

لها أحد شروطه للاستمرار، وهي الاستقلالية عن الرأسماليين بوصفهم أصحاب نفوذ ومنافس عنيد لبيروقراطية الدولة.[1]

ورغم ما حاولت هذه النظريات تقديمه، حول دور الدولة الرازقة في التكفل بالمسألة الاجتماعية بوصفها مسألة سياسية، تقع في صميم الأبعاد البنائية والوظيفية لها،إلا إننا نلاحظ قصورها في تفسير أدوارها، وكذا تحديد مفهوما لها، ويتبدى أيضا وكأن مفهوم الدولة الرازقة لا يمكن أن يتناول بالدراسة والتحليل إلا في إطار" أنمذجة" المجتمعات الغربية الرأسمالية. في حين أن التجارب العالمية للعديد من المجتمعات وفي حقب تاريخية مختلفة برزت نماذج للدولة الرازقة كتلك التي ظهرت في أوربا الشرقية، حيث مجتمعاتها لم تكن من منظور التصنيفات العديدة، "لا اشتراكية ولا رأسمالية " لكن الدولة حملت صفات الدولة الرازقة.

وضمن هذا الإطار، يبدو أن الدولة الرازقة تحكمها جملة من الشروط وجب توفرها لكي يمكن نعتها كذلك، وهنا يجب الإشارة أنه لا يوجد تعريف جامع ومانع لمفهوم الدولة الرازقة إلا إذا تم وضع تصورات مشابهة لتفسير الواقع السياسي الاجتماعي.[2]

ففي التراث السياسي المتخصص، وفي بعض الدراسات السوسيولوجية يرتبط مفهوم الدولة الرازقة في كونها تهدف لتحقيق حد أدنى من الرفاه لمواطنيها، ودون اعتبارات سياسية نجد بعض الدراسات تنعتها بالدولة الرازقة استنادا للمصاريف الاجتماعية أو الأموال المخصصة لمنظومات الحماية الاجتماعية، إلا أن مثل هذه الاعتبارات تتغير حسب درجة التعبئة العمالية والنقابية وكذا قوة الأحزاب وبالخصوص اليسارية منها التي تسيطر على البرلمانات .[3]

والحقيقة، أن الدولة الرازقة لا يمكن تصنيفها، إلا بالعودة لحجم المصاريف الاجتماعية، وكل الدراسات تقر بهذا الشرط وأهميته. فبروزها أيضا يرتبط في درجة تنظيمها المؤسساتي، وقوة تدخلها والسياقات التاريخية التي يكون حضورها أقوي، ففي دراسة بيار روزنفلان " pierre rosanvallon حول إعادة التفكير في الدولة الرازقة " أمدنا بحقائق تاريخية تؤكد أولا تغير نمطها وكذا مجال تدخلها من مجتمع لآخر حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وثانيا إن معيار الدولة الرازقة لا يمكن ربطه إلا بالمصاريف الاجتماعية، لأنها لم تتطور إلا بعد الستينات والسبعينات من القرن الماضي، هل هذا معناه أن الدولة الرازقة لم تظهر إلا بعد هذه الفترة ؟

مستشهدا بذلك ببريطانيا أثناء حكم "مارغريت تاتشر"،حيث ارتفعت التكاليف الاجتماعية بغرض مواجهة البطالة التي شكلت أرقاما قياسية في حين سجل تراجع المصاريف في مجالات آخري اجتماعية ،كالصحة والتعليم، وكان الهدف هو بلوغ التكفل بالمسألة من خلال العمل للجميع، أما المثال الثاني فقد

[1]- Maurice Paraudi, la question sociale en France depuis 1945, paris, édition collin, 2000, p86.
[2]- Ali kazancigil, l'etat au pluriel, perspectives de sociologie historique, economica, paris, 1985
[3]- ibid ,103.

ساقه على نموذج آخر للدولة الرازقة وهي النمسا، حيث لوحظ أن جل المصاريف الاجتماعية توجه صوب التكفل بالموظفين والذي هو في الواقع ليس تطويرا للمواطنة الاجتماعية وقد يفهم علي أنه يهدف إلى تنمية سلطة الدولة لتكون دولة " تسلطية "، لكن مكن هذا الإجراء من تعبئة الموظفين سياسيا للانسجام مع الدولة وبرامجها الاجتماعية والاقتصادية للحفاظ علي وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الدائمة للمجتمع .[1]

من هذا المنظور، يمكن القول أن الدولة الرازقة قد تمتاز بخاصية الثبات النسبي لوظائفها، أي أنها لا تتملص من بعض الوظائف الاجتماعية مهما كانت المبررات والأسباب وأحيانا تتكيف من خلال إعادة النظر في دور مؤسساتها.

ففي الحالة الأولي الدولة تتدخل أكثر وتضطلع بمهام إضافية في حالة اختلالات هيكلية يعرفها السوق الاقتصادي وتتدخل حينما يسجل عجز الأسرة في أداء وظائفها، وهنا يصبح مجال تدخلها موجها لعيينات من الفئات الاجتماعية قصديا، أما في الحالة الثانية فنجد الدولة تتكفل بكل المجتمع محاولة بذلك، تأكيد اهتمامها بالرفاه الاجتماعي .[2]

وبناء على ما سبق، يتبين أن الدولة الرازقة لا تتخذ شكلا نهائيا ولا نمط في التسيير والتكفل بالمسألة الاجتماعية بصفة مماثلة في كل المجتمعات وعبر مختلف المراحل، بل هي دوما في حالة بحث مستمرعلي أسس للتسيير مما جعلها ترادف مفهوم التفكير السياسي الدائم في تجسيد النموذج الراقي للمواطنة الاجتماعية، لذا فان وظائفها ماانفكت تتزايد مسجلة حضور قوي، تارة قانوني وهو ما يعبر عنه بالحضور المؤسسي، وتارة بالحضور الميداني وهو ما يعرف بالدولة المقاول حينما تشتدد الأزمات الاقتصادية، ودولة اجتماعية عند ارتفاع نسب البطالة وتدهور القدرة الشرائية، وانتشار عدد "اللامنتمين" علي حد تعبير روبر كاستال أي الذين يفلتون لمؤسسات الدولة أو يبقون علي هامش الإطار التنظيمي لمؤسسات الدولة . [3]

ورغم الثراء النظري للتحليلات السابقة، فهي مشتقة في معظمها من تجربة الدولة الليبرالية المتقدمة من ناحية، كما أنها وهو الأهم في السياق الحالي، مازالت أسيرة القضايا النظرية ذات النزعة التجريدية الشمولية البعيدة عن التأسيس للعلاقة بين التنظير والبرهنة الامبريقية، بتعبير آخر إننا إزاء هذه المحاولات مضطرين مقارنتها ببعض التحليلات الحديثة التي أملتها رهانات المسألة الاجتماعية الجديدة من جهة وكذا تتبع تطور أشكال الدولة الحديثة التي أملتها سياقات محلية لكل مجتمع و تأثيرات البعد العالمي الاقتصادي.

[1] -pierre rosanvallon, op.cit , pp 97.98.
[2] -serge paugam, la société française et ses pauvres ,puf, paris , 1993 ,p 44.
[3]- robert castel, op.cit , p 176.

من هذا المنظور، الدراسات الحديثة في تناولها للمسألة الاجتماعية تركز على مدى مقدرة الدولة في التكفل بها، بوصفها وسيط من خلال مختلف مؤسساتها بين المجتمع وحاجاته المتنامية والمتغيرة وكيفية الحفاظ علي الدينامية الاقتصادية .

ولقد بقيت الترديدات النظرية لمقولات الدولة، تطرح تساؤلات هامة لم تنل الحظ الكاف من تتبع الوقائع الاجتماعية التاريخية والمعاصرة، من هذه التساؤلات كيف يتم تحديد "الاجتماعي " في علاقته مع الدولة ؟ متى تصبح المسألة الاجتماعية تحد بالنسبة لمؤسسات الدولة ؟ لماذا يبحث المجتمع ومختلف قواه عن ضرورة تفعيل مؤسسات الدولة وبسط سلطتها للتكفل بما هو اجتماعي؟

في ضوء هذه التساؤلات التي يثيرها تناول " الدولة " كتنظيم اجتماعي سمحت بتطوير جهاز مفاهيمي لدي الماركسيين كقضايا الثورة والصراع والاغتراب، ولدي العلماء الموسوعيين من أمثال ماكس فيبر ودوركايم وتطوريهما لمفهوم الدولة كنسق شامل يتضمن انساقا فرعية للسلطة، الاندماجية الاجتماعية وصناعة الأهداف والقرارات والتكيف والتوافق والإبداع .

ثانيا: علاقة تطور أشكال الدولة ووظائفها بالمسألة الاجتماعية.

إن المتتبع للتراث النظري والتجارب السياسية للمجتمعات، يقف على حقيقة تاريخية،تستشف في شبه إجماع لدى المفكرين لتشمل السياسيين أيضا، مهما كان وضعهم سواء أكانوا في المعارضة أو في السلطة مفادها: أن لمختلف التطورات التاريخية السياسية والاجتماعية التي عرفتها الدولة وللأدوار التي أريد لها أن تتكفل بها أثر كبير في التصدي والتكفل بالمسألة الاجتماعية.

ويشير مفهوم التطور هنا، إلى مختلف الإصلاحات التي لازمت الدولة منذ نشأتها وتتجلي في الشكل الذي تمنحه للدولة في محطات تاريخية معينة، كأن تصبح دولة اجتماعية ثم تتحول إلى دولة رازقة وفي فترات تاريخية في المجتمعات الحديثة الاستقلال تتخذ صفة الدولة الحاضنة.[1]

من هذا المنطلق، نستشف في ضوء الدراسات التاريخية السياسية، أن الإصلاحات كانت دوما تبرز في فترة "أزمة الدولة"، أين تشهد مؤسساتها وهن وفقدان الفعالية اللازمة، الشئ الذي جعل جل النظريات تؤكد حقيقة سوسيولوجية مفادها، أن الدولة حينما تصبح حقلا للإصلاح، يتأثر النظام السياسي برمته، بفعل الاختلالات التي تؤدي إلى الركود الاجتماعي وتجذر المسالة الاجتماعية جراء الأزمات الاقتصادية2

1- مفهوم الدولة "الحاضنة، يتداوله العديد من المفكرين عند توصيف،طبيعة الدولة في مجتمعات العالم الثالث، التي اعلنت التكفل بكل الامور، لتحل محل المجتمع ، انظر في هذا الصدد كتبات عدي الهواري في توصيفه لطبيعة الدولة في المجتمع الجزائري ، الذي يري أنها لا تتخذ صفة الدولة الرازقة الممأسسة ،بل هو ذلك الشكل الذي يبرز في ضوء مقولة " الكثير من الدولة والقليل من المجتمع ".

2 -philipe martin, op .cit , p 89.

وعليه إن شكل وطبيعة الدولة ليس قار ومطلق،بل تتغير طبيعتها بتغير المستجدات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية،الشئ الذي يجعل من الدولة موضوع من موضوعات التغير الاجتماعي، بمعني إن إصلاحها والسعي لتكييف أدوارها يتم في معظم الأحيان قصريا بالنظر للازمات والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية ولا تتم عملية إصلاحها كاختيار سياسي حر تتضمنه برامج الأحزاب أثناء حملاتها الانتخابية أو تلجأ إليها الحكومات إراديا.

ضمن هذا السياق، جدير بنا أن نتساءل عما إذا كان من الممكن توصيف المسألة الاجتماعية أو البحث في أسبابها، أو التفكير في سبل التكفل بها، دون تناول النظريات التي تناولت تطور أشكال الدولة وطبيعتها، وكذا الأدوار التي اضطلعت بها عبر مسارها التاريخي،مع العلم أن المسألة الاجتماعية قد تمت معالجتها في المجتمعات الغربية، في ضوء بحث دائم عن ادوار ملائمة للدولة تميزت أحيانا " بالكثير من الدولة والقليل من المجتمع " وفي فترات أخرى أين عرف المجتمع المدني حيوية، تمت المطالبة بالحد من دور الدولة عملا بمبدأ" الكثير من المجتمع والقليل من الدولة".[1]

في خضم هذه التصورات، نستطيع القول من دون مبالغة، إن مثل هذا النقاش هو ذاته النقاش الذي أملته المسالة الاجتماعية في الفترة الراهنة في الجزائر،حيث المسألة الاجتماعية تعرف تجذرا يهدد الاستقرار الاجتماعي والدولة ذاتها بالرغم من تأكيد الخطاب السياسي الرسمي على حضورها لكن الواقع يفند ذلك، إن هذا الحضور لا يستشف إلا في مراقبة المجتمع بل ابتلاعه كلية،دون السماح له بالمشاركة فعليا.

مما سبق يتبدي، أن المسؤوليات والأدوار التي يجب أن تضطلع بها الدولة علي اختلاف أشكال تنظيمها،هي مسائل تندرج في صميم بحث أسباب الأزمة المجتمعية عموما والمسألة الاجتماعية على وجه التحديد.

1- من الدولة الليبرالية إلى دولة عناية الحق الالهى:

جراء التطور الذي عرفه النظام الرأسمالي أصبحت الدولة تتحرك خارج المجال الاقتصادي فاسحة المجال لقوانين السوق وحرية تنظيم العلاقات الاقتصادية، إلا أن هذه المهمة كانت بحاجة لإدارة قوية ومستقرة تتكفل بتحديد الأطر والقوانين لاستدامة فعالية النشاط الاقتصادي، مستمدة قوتها من الإيديولوجية الليبرالية التي تطورت مع نهاية القرن 11 عشر، حيث كانت تطالب بالحد من تدخل الدولة تحت مبرر حماية حرية الأفراد القائمة على المسؤولية والمنافسة،التي تستند إلى معطيين أساسيين الملكية الخاصة والتعاقد.[2]

1- مقولة كثيرة التداول في كتابات ،الباحثين حينما يكون حضور قوي للمجتمع المدني في الحياة السياسية للمجتمع ،وهي مقولة تؤكد وجود الحريات وحقوق الإنسان ،وتجسيد للمواطنة .

2- Jacques comaille, misères de la famille ,question d'etat ,pressesde sciences po, paris , 1996, p 106-108.

تكفلت الدولة بعدة وظائف تمثلت في الدفاع والأمن مع تدخلات طفيفة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، حيث في المجال الاقتصادي احتفظت الدولة بمهمة توفير البناءات التحتية والقاعدية بوصفها ضرورية وملحة لتطور الاقتصاد وهو ما يعرف في الأدبيات السياسية "بالدولة المقاول"، فمع نهاية القرن 11 عشر أصبحت وظيفة الدولة أكثر وضوح وامتازت بتدخلات مباشرة، في مجال الحماية الجمركية،التحفيز للتصدير والقيام بمشاريع كبري، كما أنها خلال هذه الفترة عملت علي التكفل بالنشاطات والقطاعات الاقتصادية، حيث القطاع الخاص لم يستطع الاستثمار فيها، والملاحظ أن هذا التدخل الاقتصادي للدولة كان يتم في المجتمعات أين الدولة كانت ضعيفة.

أما في المجال الاجتماعي، فبالرغم من تطور الرأسمالية جراء تحقيق فائض في الإنتاج وتسجيل تراكم في رأس المال، إلا إن المسألة الاجتماعية مثلما يوضح" روبر كاستيل" ، كانت معالجتها تتم خارج أطر ومؤسسات الدولة حيث بقت من مهام البنيات الاجتماعية التقليدية، كالعائلة، والجيرة، نظرا لعدم دعم تطور المؤسسات المختصة التابعة للدولة .[1]

هذا إلى جانب أن الكنيسة أمام اشتداد المسألة الاجتماعية، البطالة،التشرد والفقر، الظواهر التي باتت تهدد الاستقرار الاجتماعي والنظام العام ككل، استمرت في مساعدة الفئات الفقيرة على غرار ما كانت تفعله أثناء النظام الإقطاعي، في حين الدولة خوفا من هذه الفئات علي الاستقرار الاجتماعي وخدمة لمصلحة النظام الرأسمالي اضطلعت بدور حفظ النظام العام، بمعنى تم معالجة المسألة الاجتماعية حسب جاك كوماي " وفق تصور بوليسي امني[2]

وهو الشكل الذي عرفته الدولة تحت تسمية" الدولة المستبدة "، إذ تطلعنا الشواهد التاريخية أن معالجة المسألة الاجتماعية في بريطانيا تمت من خلال إصدار قوانين عرفت "بقوانين الفقراء "عام 1061حيث يتم تجميع الفقراء في ما يعرف "ببيوت للعمل" HOUSE WORK أين تجبرهم علي العمل مقابل الاستفادة من الغذاء والمبيت وعرفت فرنسا نفس السياسات، بفتح مراكز لتنظيم الصدقة والتكفل بالمتشردين، أما في المجال الصحي فالدولة تدخلها اقتصر علي المراقبة للمؤسسات الاستشفائية وسن قوانين ردعية لمنع حركة السكان خوفا من انتشار الاوبيئة والأمراض .

لكن بعد ظهور الحركات الاشتراكية واشتداد الحركات العمالية في نهاية القرن 11،عرفت الدولة تحولات عميقة من حيث وظائفها، إذ شهدت ثورة في مجال التشريعات الاجتماعية كانت تهدف إلى بناء شبكة للحماية الاجتماعية، تحولت على إثرها الدولة، من الدولة المستبدة إلي الدولة الرازقة، تجلت أمارات ذلك في العديد من الإجراءات في مجال الحماية الاجتماعية وكانت ألمانيا، منطلقا لها في عهد "بسمارك " حيث تم إدراج نظام للحماية الاجتماعية (التأمين علي الأمراض المهنية عام 1111 وحوادث العمل عام 1111، وحذت حذوها لاحقا كل من فرنسا وبريطانيا في العديد من المجالات.

[1] -robert castel, op.cit , p 228.,
2-ibid, p 231.

و ساهمت كل من الأزمة الاقتصادية لعام ،1191 ولاحقا أثار الحرب العالمية الثانية،من بروز تحولات عميقة في أدوار ووظائف الدولة، محدثة بذلك قطيعة مع نظريات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، التي ترى في السوق السبيل الأمثل في القضاء علي التفاوت الطبقي وأن تدخل الدولة يؤدي إلى انتشار الاحتكار وتعطيل التبادل والمنافسة والقضاء على الفعالية الاقتصادية[1]

2- الدولة الرازقة ودورها في التكفل بالمسألة الاجتماعية:

مثلما تم الإشارة إليه تراجعت الحماية الاجتماعية التقليدية التي حكمتها سوسيولوجيا العلاقات الاجتماعية "الميكانيكية "على حد تعبير "دوركايم " دون التحضير لبدائل في المجتمع الصناعي لعلاقات جديدة تنظم المجتمع الرأسمالي، جعل النقاشات السياسية والسوسيولوجية، تتخذ منحى البحث في مفهوم المواطنة الاجتماعية،طارحة إشكالية سياسية مفادها، هل مع تجسيدها المجتمع الرأسمالي سيعرف تراجعا للصراع الطبقي؟ ما هي القوي الفاعلة التي تحرك الدولة وتجعلها تصهر علي تجسيد هذا الشكل الجديد من المواطنة ؟

في الواقع إن هذه التساؤلات،هي قديمة –حديثة، طرحت من قبل علماء الاقتصاد السياسي في القرن 11 ولازالت إلى حد اللحظة تثير نقاشات مستفيضة حول دور الدولة في التكفل بالمسألة الاجتماعية وبحث الدور التوفيقي بين التوفيق بين الفعالية الاقتصادية والتكفل بما هو اجتماعي بعد التأكد من حتمية ذلك، إذ أضحى رهان للاستقرار الاجتماعي، وتجسيد المواطنة الاجتماعية،الكفيلين باستمرار تطور المجتمعات .

وقبل الإفصاح عن الآليات التي استعملتها الدولة الرازقة " دولة عناية الحق الإلهي وجب استكشاف أهم المداخل التي تناولتها بالدراسة والتحليل، كونها ظلت حاضرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، وشكلت هاجسا تنظيميا النسبة لكل المجتمعات، كهدف وجب بلوغه ، ويتجلي ذلك في الأمارات والموصفات التي يجب أن تتميز بها حتى يتسنى نظريا وامبريقيا تسميتها بالدولة الرازقة.

المتتبع لنظريات علماء الاقتصاد السياسي الليبرالي، يستشف حقيقة نظرية أساسية مفادها غياب الإجماع فيما بينهم حول دور الدولة عموما وكذا بالنسبة للتوصيات السياسية المرتبطة بعلاقة الاقتصاد بالمجال الاجتماعي، حيث الفئة الأولي منهم بقيت متمسكة بمبدأ ادم سميث رافضة، لكل شكل من أشكال الحماية الاجتماعية خارج المبادئ التنظيمية للسوق، في حين الفئة الثانية والتي تزعمها "جون ستيورت ميل " فهي مع فكرة التنظيم أو الضبط السياسي، بمعنى الاتفاق حول أن السبيل المؤدي للعدالة الاجتماعية والرخاء الاقتصادي يمران حتما بضمان حرية أكبر للسوق مع تدخل للدولة.[2]

في خضم هذه الطروحات ومع بروز التصنيع الذي أدى إلى انتشار الطبقة العاملة، أصبحت الديمقراطية كأداة من أجل الحد من امتيازات البرجوازية،حيث أصبح الليبراليون يخشون الديمقراطية

[1] - robert castel , op.cit ,p262.
[2]- Luc weber, op.cit, pp 70-72.

التي يمكن في ضوئها تسييس الصراع من أجل توزيع الثروات، وبالتالي تحويل السوق عن مهامه الجوهرية وتعزيز اللافعالية في المجال الاقتصادي.

وبالرغم من أن الماركسيين والليبراليين قد أدركوا حدة التناقضات، إلا أن الحلول المقترحة لتجاوزها، جاءت متعارضة نظرا للاختلافات الإيديولوجية من جهة وكذا للاختلافات السياسية حول دور الدولة.

حيث قدمت المدرسة التاريخية الألمانية المحافظة نقدا لمبدأ حرية السوق معتبرة انه من الخطاء اعتباره الضامن الوحيد للفعالية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، فالدولة يجب أن تضمن الرفاه الاجتماعي وتجسد التجانس بين الطبقات، لان أي نظام إنتاجي قوي لا يتأتي جراء المنافسة بل يكون نتيجة للانضباط، معتقدة " أن الدولة أقوى من السوق في التجسيد التناغم بين أهدافها من جهة وحاجات المجتمع والأفراد[1]

ويرى في هذا الصدد "برتران بادي و بيار برنبوم" بأن نظرية الاقتصاد السياسي المحافظة قد تبنت هذه الأفكار كرد فعل اتجاه أفكار الثورة الفرنسية وقد بدت أفكارها وطنية، مناهضة لكل ثورة بل أكثر من ذلك إنها سعت للوقوف ضد الأفكار الديمقراطية، إنها كانت تخشي القضاء علي الطبقات سيما وأنها تدعم صورة المجتمع القائم على الاحتفاظ بالتراتبية الاجتماعية، الطبقات والمكانة الاجتماعية، بوصفهما تجلى طبيعي. [2]

ويشير في ذات السياق "إن أصحاب هذه النظرية يرون في المشاركة الديمقراطية لكل الفئات الاجتماعية سيما الفئات الشغيلة من شأنه أن يقضي علي السلطة و يؤدي بالتالي إلى انهيار النظام الاجتماعي.[3]

أما النظرية الماركسية في تصورها لدور الدولة، فتعتبرها أداة في يد البرجوازية من أجل تجسيد هيمنة الطبقة البورجوازية علي الطبقات الشغيلة وتري في السوق علي العكس ماحاولت النظرية الليبرالية الترويج له كأساس لتحقيق العدالة الاجتماعية مصدرا للتفاوت الطبقي، على اعتبار أن تراكم رأس المال يؤدي إلى عزل الأفراد عن الملكية، مما يؤدي إلى انقسام الطبقات على ذاتها ومن ثم تشتدد

9-ibid, p 74-75.

– برتران بادى وبيار بيرنبوم، سوسيولوجيا الدولة، ترجمة: جوزيف عبد الله وجورج أبو صالح، مركز الإنماء ط1، القاهرة،ص 11

1 – برتران بادى وبيار بيرنبوم، سوسيولوجيا الدولة، ترجمة: جوزيف عبد الله وجورج أبو صالح، مركز الإنماء ط1، القاهرة،ص 11

.9– نفس المرجع،ص ص، 111–119.

الصراعات، مما يحتم علي الدولة الليبرالية التدخل لحسم الهيمنة لصالح الطبقات السائدة " البرجوازية " فهي بالتالي وضعت حدا لأفكارها الطوباوية القائلة بضرورة الاحتكام للحياد واحترام الحريات.

في ضوء، هذا الاختلاف حول دور الدولة وإلى صالح من سوف تتحيز تبدو، أن مسألة الديمقراطية قد شكلت بالنسبة لليبراليين خوفا من انتشار الاشتراكية وتطور المطلبية العمالية، وبالتالي قاومت انتشارها، في حين الماركسية فكانت تنظر إليها على أنها مجرد وهم حيث عبر عنها لينين حينما أشار للديمقراطية البرلمانية واصفا ايها بمجرد " فضاءات للنقاش "[1] .

إن النقاش الذي هيمن حول أهمية الدولة في التكفل بحاجات الفقراء والعمال والذي شككت الماركسية في جدواه، وتخوفت النظريات الليبرالية من انتشار الحضور القوي للدولة الذي سيعرقل نجاعة الاقتصاد، تبين مع تطور القانون السياسي، بفعل نضال العمال وتشكل المجتمع المدني والأحزاب الموالية للفئات الدنيا في المجتمع، أن إيجاد التوازن بين مختلف فئات المجتمع جعل من السياسات الاجتماعية التي ماانفكت تتحقق، تتجاوز الطرح الماركسي والنظريات الليبرالية المحافظة.

حيث تمكنت النظريات الماركسية المحدثة التي جسدت في الديمقراطية الاجتماعية كإستراتيجية قائمة علي فكرتين أساسيتين : الأولي أن العمال هم بحاجة لتجديد طاقاتهم الاجتماعية،من صحة وتعليم وحماية اجتماعية،حتى يتسنى لهم المساهمة بفعالية بوصفهم مواطنين عمال، أما الفكرة الثانية فمفادها، أن التجسيد للسياسات الاجتماعية لايسمح بتحرير الأفراد فحسب بل هي شرط قبلي وأساسي لكل نجاح اقتصادي [2].

مما سبق، إن إسهامات النظرية الماركسية من أجل تطور الرأسمالية كانت واضحة، على اعتبار أنها مكنت من توضيح أهمية تبني السياسات الاجتماعية في تطوير قوي الإنتاج في النظام الرأسمالي، في حين قيمة الرؤية الديمقراطية الاجتماعية فتكمن في توضيح كيف أن السياسات الاجتماعية وما يترتب عنها من تكفل بالمسألة الاجتماعية، تؤدي إلى تعبئة الدولة بمؤسساتها والسلطة في محاربة الفقر، البطالة والتبعية المطلقة للأجر.

من هذا المنظور الدولة الرازقة تعزز من القدرة السياسية على إيجاد الحلول وبالتالي تقلص من الانقسامات الاجتماعية التي تعرقل التنمية والتضامن الاجتماعي في المجتمعات الحديثة.

ولتتبع تطور الدولة الرازقة أكثر في مجال التكفل بالمسألة الاجتماعية من الأجدر تناول المقاربات التي سيطرت علي المشهد التنظيري في مجال علم الاجتماع السياسي، والتي ساعدت في إقامة المقارنات بين أشكال الدولة الرازقة في العديد من المجتمعات حتى تلك التي تحكمها قواسم مشتركة داخل النظام الرأسمالي والمجتمعات أين تطورت آليات اقتصاد السوق، ومن أهم النظريات التي

[1] - Lénine , cite in, Philippe martin , op .Cit, p122.
[2]- Dominique méda, redéfinir les rapports entre l'etat et le social,-(dir), phillipe martin, op.cit 57-58.

سيطرت علي تفسير مهام الدولة الرازقة هي اثنان الأولى ركزت علي البنيات ومجموع الأنساق المشكلة لها والثانية تناولت مؤسساتها ودور الفاعلين السياسيين .

ثالثا: الماركسية المحدثة: الدولة، المجتمع والمسألة الاجتماعية.

في إطار الإجابة على هذه الإشكاليات تأتي إسهامات الدراسات الحديثة التي تناولت أزمة الدولة الرازقة في مواجهة التكفل بالمسألة الاجتماعية التي قدمها جملة من الباحثين المحدثين من علماء الاجتماع السياسي أمثال " روبر ت كاستال" وجاك كوماي و بيار روزنفلان وغيرهم من الباحثين .

والتي تؤكد على أن التكفل بها تاريخيا، تم بعد تجسد المجال الاجتماعي كفضاء مستقل عن الاقتصاد، فالدولة تدخلت أولا لمساعدة العاجزين في الحصول على عمل وكذا إعالة المعوقين والمسنين والمرضي، بمعنى أن المسألة الاجتماعية تم التفكير فيها واقترحت حلول لها، انطلاقا من توفر العمل والقدرة عليه والتي انتهت بتحديد العلاقة بين الاقتصاد والجانب الاجتماعي، حيث تم سن السياسات الاجتماعية الإجبارية انطلاقا من فكرة، أن الدولة تصهر علي مصلحة الجميع وهي أرقي أشكال تجسيد صفات المجتمع المتضامن.[1]

وهي ذاتها الأفكار التي جسدت، في أعمال الفيلسوف الألماني "هابرماس" jurgen habermass حول تطويره لمفهوم الفضاء العام، والشرعية السياسية للدولة حيث التجانس الاجتماعي والرابط الاجتماعي لايمكن تجسيدهما إذ بقيت فئات عريضة من المجتمع خارج حماية المجتمع، أين الدولة عبر مؤسساتها تضطلع بتجسيد أشكال عديدة لهذه الحماية، التي تستلزم مسبقا الاقتناع في تحقيق الرغبة في العيش كمجتمع، من خلال تنمية قدرة الأفراد للاهتمام بما هوعام، كالأمن والسلم، التوزيع العادل للثروات، بمعني يصبح ماهو اجتماعي أولى مقارنة بالاهتمام بما هو اقتصادي، وبالتالي الكف عن الاعتقاد بان النمو الاقتصادي حينما يتحقق سيتم التكفل ضمنيا بما هو اجتماعي بمعني آخر إنها مرحلة نهاية التفكير العقيم القائل بان الاقتصاد ينتج الثروات في حين الجانب الاجتماعي ما هو إلا مجال لابتلاع وتبديد هذه الخيرات .[2]

بيد أن هذا الشكل من التفكير علي حد هابر ماس وحتى يتم إحداث قطيعة معه،يجب القيام أولا بجرد ماهو أهم بالنسبة لكل مجتمع، علما بان الحفاظ علي الرابط الاجتماعي يمر عبر الهياكل والفضاءات التي أطلق عليها هابرماس اسم " الفضاء العام " الذي لن يكون حسبه إلا فضاء سياسيا وبالتالي يستلزم تدخل الدولة، وإصلاحها بصفة مستمرة لإيجاد الآليات السياسية الكفيلة بتنظيم الرابط الاجتماعي.

[1]- Jacques comaille, op.cit, 45.
[2]- Jurgen habarmas, raison et légitimité, problèmes de légitimation dans le capitalisme avancé, édition Payot, 1978, pp 89-92.

إن أفكار هابرماس ماهي في الواقع الي تطوير لافكار هيغل hegel السياسية الذي كتب قائلا في عام 1196 بأن" الرابط الاجتماعي لن يجسد فحسب داخل العملية الاقتصادية وبواسطتها، بل يتحقق داخل المجتمع السياسي،لذا وجب البحث عن تجسيده حتى يمكن المجتمع والفرد من تحقيق مكانته لان المجتمع لا يعاد إنتاجه بل يمكن تجسيده بفعل الدولة ومؤسساتها المختلفة "[1]

مما سبق، إن الدولة تظهر في مختلف النظريات والخطاب السياسي التقليدي تارة كمعوق أمام التطور الاقتصادي والأداء الفعال والناجع للسوق، وأحيانا كجهاز تسيطر عليه الطبقات المهيمنة من خلال الطابع البيروقراطي الذي تصنعه لتقوم بعد ذلك بترويض المجتمع المدني والمجتمع السياسي عموما.

وإذا ما سلمنا بأن الدولة هي كذلك، بمعني تنطبق عليها كل هذه التوصيفات سنجد بأن النظريات تدور في حلقة مفرغة، لأنها لم تطور أفكارا حول الدولة بالمعني المعياري للمفهوم، لان الغاية هو التفكير في الدولة كجهاز قابل للتطور نحو الأفضل لتحقق اندماج المجتمع مع مؤسساتها وليس كما يجب أن تكون من منظور "المثلنة" السياسية .

إن الدولة عبر التاريخ لم تكن علي الإطلاق نموذجا ناجزا، بل هي نموذج يتم البحث عنه على الدوام، الشئ الذي يجعل منها مشروع دائم يستلزم التفكير فيها انطلاقا من أفكار توفيقية تمليها حاجة المجتمعات لاستمراره، ودون ذلك سيصبح مشروع بناء الدولة مشروع للصراع يؤدي إلى استمرار " أزمة الدولة "، وفي هذا الصدد إن أفكار" هيجل" و"هابرماس" و"ارندات " التي تلتقي مجتمعة مفندة الرؤية الجازمة بأن دور الدولة يتمثل أساسا في السماح للاقتصاد بإنتاج الثروات والتي دون ضمانها لا يمكن تجسيد التناغم والتلاحم الاجتماعيين، فتاريخيا هي فكرة بعيدة عن الموضوعية لكون التكفل بما هو اجتماعي واعتباره أولوية سيضمن استقرار المجتمع الذي سيكفل خلق فضاء استثنائي سياسي، تجسد في ضوئه الديمقراطية المحلية، المشاركة، وفضاءات جديدة للوساطة بين أفراد المجتمع .[2]

ولما كانت هذه الأفكار صعبة التجسيد عمليا، تعرف الدولة الحديثة أزمة الشرعية على حد تعبير هابر ماس، الذي يري بأنه من الخطاء الاعتقاد بان الدولة ستتكفل بالمسألة الاجتماعية، لأنها لم تعد ضمن أولوياتها طالما أن هما يكمن في تفادي الأزمات، بمعنى دورها اتخذ شكل البحث عن تسويات بين الاقتصادي والاجتماعي .[3]

ويستطرد موضحا بأن الأزمات نوعان: الأولى وتتجلى في أزمة تجسيد الاندماجية الاجتماعية لفئات واسعة من المجتمع التي تبقى خارج الاستفادة من خيرات المجتمع، في حين الأزمة الثانية وهي أزمة الاندماج في النظام السياسي. هذا الأخير الذي يبقى كمركز إحداث التوازنات، لكونه يحتل مكانة مهيمنة في كل المجتمعات مقارنة بالنظم السوسيو– ثقافية والنظام الاقتصادي.

[1]- ibid, p 123.
[2]- ibid ,p 125.
[3]- ibid ,p 125-126

يتضح حسب هابر ماس، كيف أن النظام الاجتماعي التقليدي يتلاشي لتحل الدولة محله، فاسحة المجال لوظائف مركزية جديدة تشكل القوة،أحد أدواتها الأساسية في تجسيد التوازنات بين المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي .

كما أن هذا التبدل في الوظائف، يخضع العلاقات الاجتماعية عموما والعلاقات الإنتاجية على وجه الخصوص للمنطق السياسي، بعبارة أخرى تصبح العلاقات الاقتصادية تتحدد وفق منطق العنف المشروع الممارس من قبل الدولة، ويرى في ذات السياق أن مشروعية عنف الدولة وهيمنتها يتأتي ويتدعم في خضم إحلال الولاء للدولة مقابل التخلي عن الولاءات التقليدية للأسرة والقرية والقرابة [1].

انطلاقا من هذا التحليل للدور الجديد للدولة في مواجهة رهانات المسألة الاجتماعية، يبدو تدخل الدولة أكثر من ضرورة في تحسين وخلق ظروف الاستغلال لرأس المال الفائض أو المتراكم، وهنا الدولة تتدخل لحل مشكلة الفائض الذي لم يحل المسألة الاجتماعية، ومن ثمة فان فكرة الوفرة الاقتصادية كفيلة بإيجاد التوازنات بين حاجة السوق والتكفل بما هو اجتماعي،تعد رؤية خاطئة، بدليل أن الدولة من خلال حضورها حلت محل ميكينزمات السوق، للقضاء علي الأزمات الاجتماعية وتعمل الدولة في هذا الصدد على أداء الأدوار التالية:

- تقوية المنافسة الوطنية.
- توجه رأس المال الفائض نحو قطاعات ظلت مهمشة.
- تحسين البناءات التحتية المادية (الاتصال ، النقل ، النظام التعليمي الصحة ، مراكز الترفيه ، السكن ، الجمال العمراني ....).
- تحسين البناءات اللامادية (تطوير العلوم ، الاستثمار في البحث العلمي.

الرفع من أداء قوي الإنتاج الذي يمثلها العمل الإنساني (التكوين العام، التكوين المهني، برامج التعليم والتدريب المهني)

- كما تتحمل الآثار الاجتماعية والمادية المترتبة عن الأزمات الاقتصادية الإنتاجية الإعانات للبطالين ، التكفل بالحماية الاجتماعية ، الكوارث الطبيعية والايكولوجية.[2]

هذه الوظائف التي صاغها هابرماس، تندرج ضمن وظائف الدولة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة أو ما يعبر عنها بما بعد الرأسمالية، حيث أصبحت الأزمة الاجتماعية أزمة سوء توزيع للفائض ولتراكم رأس المال، كما أنها تؤكد علي عكس النظريات السابقة حول الدولة، أن المسألة الاجتماعية يمكن أن يتم احتوائها في خضم إحداث توازنات بين السوق و الطلب الاجتماعي.

[1] -ibid , p 128.
[2] - ibid , p 136.

كما أن التكفل بالمسألة الاجتماعية لا يمكن تجسيده، إلا في ضوء استعادة الدولة لمشروعيتها السياسية إزاء الطبقات المعدمة في المجتمع، مما يؤكد بأن المسألة الاجتماعية تتغير أساليب التكفل بها وتتحدد الآليات وفق طبيعة الدولة والشكل الذي تتخذه، وبالتالي تفند فكرة إن الوفرة الاقتصادية حتما ستؤدي إلى ردم الفوارق الاجتماعية والحد من وقعها وتأثيرها على الاندماجية الاجتماعية للإفراد واندماج النظام السياسي في المجتمع.

طالما أن الدولة لم تحل أزمة مشروعيتها والتي تتجلى في العديد من المظاهر،كغياب الديمقراطية الفعلية، التي يفترض أن تطرح التناقضات بين الاقتصاد والملكية، واليات استعمال الفائض المحقق الذي يبقي من احتكار الرأسماليين.

هذه الوضعية أدت على المستوى السياسي إلي تقلص دور الديمقراطية الرسمية حيث أصبحت القرارات تتم بصفة مستقلة عن المواطن الذي يفترض أنه في مجتمع سياسي في الأصل لتجعل منه مواطنا مسالم بفعل الاغتراب وعوامل الاستلاب الممارسة في حقه، لان الرأي العام المهيكل أصبح غير "مسيس" dépolitisé مما افرز ظاهرتان :

الأولى وتتجلى في الحرمان المدني و في غياب التعبير السياسي وكذا مشاركة المواطن في الشأن العام،وهي عوامل أدت إلي إحداث أزمة في الدافعية une crise de motivation حيث أصبح الفرد يبحث عن الإعانات والتعويضات بدل الحقوق (الحماية الاجتماعية ، والتأمين ...)؛ في حين تبرز الثانية في الشكل الذي اتخذته المسألة الاجتماعية حيث في الفترة السابقة،كانت تعالج في ضوء الصراع الطبقي ونضال العمالة،تغيرت أساليب معالجتها، إذ أصبحت محل معالجات بالتسويات والتفاوض، و يرى هابرماس إن نظام الأجور" السياسية "المحصل عليها جراء المفاوضات والتعاقد،قد أدت إلي خلق نوع من التسوية بين النظام الرأسمالي والعمال ونقاباتهم وذلك بفعل تدخل الدولة، واسعار السلع والخدمات تحدد انطلاقا من معدلات الدخل المتوسط للإجراء.[1]

وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات كانت تهدف للتخفيف من حدة المسألة الاجتماعية، إلا أنها لم تتمكن من ردم أثارها التي لا تزال قائمة منذ القرن 11 عشر والتقدم الحاصل يكمن فقط في الحفاظ على استقرار النظام السياسي والاقتصادي.

وكأن الدولة في ضوء تدخلها في مجالات عديدة، سيما ما تعلق بالجانب الاجتماعي،أفضي إلى منحها نوع من الشرعية،علي اعتبار أن الإدارة تتدخل أين يعجز الاقتصاد في الحفاظ على التوازنات الضامنة للاستقرار الاجتماعي والسياسي.[2]

[1] - ibid, p 154.

9-الان تورين ،ماهي الديمقراطية؟ حكم الاكثرية ام ضمانات الاقلية ،ترجمة حسن قبيسي ، الساقي ، لبنان ،ط1 ،1111 ، ص 60- 66 .

وفي هذا الصدد، يتحول الصراع الطبقي الكلاسيكي الى صراعات ترتبط بتوزيع الثروات، وجراء تدخل الإدارة لتسيير هذه الصراعات تجعل من الهيكلة العامة للطبقات الاجتماعية تتعرض" للتسيس" وهو ما يلاحظ فعلا خلال المطالب النقابية العمالية، حيث رغم سعيها الابتعاد عن تسييس مطالبها إلا أنها في نهاية المطاف تجد نفسها مجبرة علي اقتحام الحقل السياسي . [1]

فالدولة نظرا للاختلالات الوظيفية المستمرة بين العملية الاقتصادية والمسألة الاجتماعية التي لا تعرف حلولا جذرية، تجعلها تتخذ البعد السياسي وذلك جراء التخطيط السياسي للدولة وأحيانا مناوراتها، ويشير "هابرماس" Habermas في ذات السياق، أن الدولة حينما تعجز عن احتواء الأزمات تصبح تعرف أزمة شرعية، التي حسبه مردها غياب العقلانية، لان الدولة من خلال مختلف مؤسساتها تسعي لاحتواء المسألة الاجتماعية والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، دون التمكن من الحد من التطور اللامتكافئ للأجور ودون معالجة حقيقة وجذرية للصراعات حول الأجور في القطاعات التابعة لها،كما تشهد تضخم مستمر في توزيع المداخيل على حساب العمال غير المنضمين في نقابات مهنية وبعض الجماعات الهامشية، هذا إلي جانب أن استمرار الأزمات المالية للدولة يترتب عنها تقلص النفقات في المجالات الاجتماعية كالصحة والتعليم، والسكن، الشئ الذي يجعل من المسألة الاجتماعية أزمة سياسة.

طالما أن الدولة أصبحت غير قادرة علي تفعيل الاقتصاد لإنتاج الخيرات الكافية، كما أن النظام الإداري الذي هو ذاته يبحث عن تسويا ت لأجل استمراره يصبح لا يتخذ القدر الكاف من القرارات العقلانية، التي عبر عنها هابرماس في مؤلفه الفضاء العام " إن نظام الشرعية يصبح عاجز علي خلق الكميات الكافية من الدوافع العامة، التي تعطل النظام السوسيو – ثقافي منح مبررات الحركية الاجتماعية لخلق الدوافع لدى الأفراد ومن ثمة لدى المجتمع ككل [2]

مناقشة، تعقيب:

رغم ما توحي به تلك الإطلالة العاجلة علي التراث النظري في موضوع حضور الدولة والتكفل بالمسالة الاجتماعية، يتضح بأن الدولة الرازقة، تندرج وظائفها في تحديد آليات التعاقد الاجتماعي لتحدد لاحقا السبل لضمان مشاركة المجتمع بكل فئاته وبالتالي الاتفاق علي الآليات والطرق التي تضمن إيجاد تفاعل مع الحلول المقترحة على عكس الدولة الليبرالية، فالبيروقراطيات التي تشكلت في خضم الدولة الرازقة أصبحت مهامها تتمثل في ردود أفعال، همها تفادي الأزمات، أي أنها لا تسعى لإيجاد حلول نهائية للمسالة الاجتماعية التي تعاود الظهور كل مرة مما أضفي علي المجتمعات التي تعرف هذا الشكل من الدولة خاصية المجتمعات المتأزمة.

[1]-Jürgen Habermas, raison et légitimité, problèmes de légitimation dans le capitalisme avancé, op.cit, p 142.
[2] -ibid., p 145.

عند مقارنة أعمال الكلاسيكيين والمحدثين في مجال التنظير للدولة في علاقتها مع النظامين الاقتصادي والاجتماعي، يمكن القول بان الدولة في النظام الرأسمالي قد تركت مسألة في غاية الأهمية عالقة دون حل والتي لا يمكن البرهنة عليها إلا من خلال دراسات امبريقية، وهي أن النظام الرأسمالي في الواقع لم يتمكن من الاحتواء الشامل لتهديدات المسالة الاجتماعية من خلال النظام الاقتصادي الرأسمالي مثلما تروج نظريات الاقتصاد السياسي لذلك، بل عمل علي إقحامها في النظام السياسي، وهذا ما يفسر الحضور القوي للدولة الرازقة لأكثر من نصف قرن .

وطالما أن النظام السياسي مثل ما تم توضيحه هو في سعي دائم للبحث عن مشروعية لدي الجماهير من خلال وظيفة التوزيع للفائض من رأس المال، الدولة تجد نفسها في مأزق وأمام مهمتين رئيسيتين:

الأولى وتكمن في رصد الكتلة الضريبية اللازمة المقتطعة من الأرباح والفائض المسجل، ومن جهة ثانية ضرورة توزيع هذه الأموال بكيفية عقلانية تقي المجتمع الاهتزازات والأزمات الاجتماعية، وهي مهام من دون شك صعبة التحقيق، رغم ما بلغته الدولة في المجتمعات الرأسمالية من عقلانية بفعل الحضور الديمقراطي للمجتمع، وسيادة الحريات التي مكنت من المشاركة في تسيير الشأن العام، لكن لا تزال الدولة محل انتقادات كبيرة من قبل الأحزاب والنقابات والانتلنجسيا، فالدولة حينما تعجز علي تأدية الوظيفة الأولي تنعت بأنها دولة تعرف أزمة "عقلانية " في التسيير، أما حينما لا تتمكن من أداء الوظيفة الثانية فهي دولة فاقدة للشرعية وهنا تنتقل الأزمة عموما وتتحول المسالة الاجتماعية من تكفل في خضم النظام الاقتصادي أو التكفل الضمني لها من خلال الفكرة القائلة بان الفعالية الاقتصادية والنمو الاقتصادي سيسمحان بالتكفل بها ،إلى تحد بالنسبة للنظام السياسي مما يمكننا القول في النهاية بأن المسألة الاجتماعية مسألة سياسية بالأساس.

رابعا: نظرية الاختيار العقلاني.

يندرج ضمن هذه النظرية عدد من الأعمال للباحثين في تخصصات مختلفة، الاقتصاد، السياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس السلوكي، تنطلق إشكاليات أعمالهم من فكرة أساسية مفادها، كيفية مقاربة الظواهر السياسية وتحليلها من منظور رؤية نفعية سلوكية،عرفت تحت تسمية " نظريات الاختيارات العقلانية " وتجلت في الأعمال الأولى التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم بدأت في الانتشار مؤخرا في أوربا.

ويرجع الباحثون ولوج هذه النظرية إلى قصر النظرية السياسية، منهجيا حيث باتت أشكال "البراديغما" المتبعة من قبل الباحثين منذ الخمسينات تقريبا إلى الفترة الحالية لا تعدو إلا محاولات لنظريات لم تستطيع البرهنة امبريقيا على أفكارها،وعليه تعتبر نظرية الاختيارات العقلانية شكل من الاستجابة المنهجية بالأساس للتعامل مع الظواهر السياسية امبريقيا .

حيث أن الدراسات الاقتصادية التي تناولت مختلف التفاعلات بين الاقتصاد والسياسة وفق آليات المنهج الكمي المتطورة والوسائل الإحصائية سمحت بالوقوف وإدراك الأهمية الامبريقية لمختلف التفاعلات بين ما هو سياسي واقتصادي.

مما سبق، وبالاستناد لتقديرات اقتصادية وسياسية، سمحت بعض الدراسات من إدراك تأثير المتغيرات الاقتصادية على مؤشرات قبول بعض القرارات السياسية و كذا التأثير في نتائج الانتخابات.

إن التحليل الاقتصادي للسياسة سمح امبريقيا من تأكيد محورية الاقتصاد بالنسبة للسياسة، بل أكثر من ذلك، أكد أن الاقتصاد يقع في صميم العملية السياسية ككل. وفي الجهة المقابلة أيضا أثبتت أن ما هو سياسي لا يمكن الاستغناء عنه لفهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، التسليم بهذه العلاقة نظريا والبرهنة عنها امبريقيا مكن من فهم بنية التفاعلات السياسو– اقتصادية وبالتالي تحققت إمكانية قياسها.

ومن بين القضايا التي أولتها نظرية الاختيارات العقلانية أهمية، بغرض البرهنة على صحة أفكارها هو التعمق من منظور اقتصادي وتحليل مختلف الأبعاد السياسية، وتجلت في التحليل لنتائج المشاركات في الانتخابات السياسية.

إذ يري ريمون بودون في دراسة حملت عنوان " مفارقة الانتخابات والنظرية العقلانية "انطلاقا من نسب المشاركة في الانتخابات، طرح فرضية مفادها أن " العقلانية مقابل اللاعقلانية " هي التي تتحكم في نسب المشاركة الانتخابية،كون الفرد يقرر المشاركة من عدمها انطلاقا من المقارنة بين الفوائد والتكاليف للبدائل المطروحة أمامه من برامج وأفكار للأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات.[1]

بمعني أن مشاركة مختلف الفاعلين في سياقات معينة تتحكم فيها مصالحهم سيما إذا توفرت لديهم المعلومات الضرورية التي تعد أساس لاختيارات الأفراد ومحدد لمشاركتهم من عدمها .

ويؤكد في ذات المجال، أن المعلومة أضحت في غاية الأهمية بالنسبة للأفراد للانخراط في الأحزاب أو التعاطف معها ونفس الحال ينطبق علي الحملات الانتخابية، وكمثال عن هذه الطروحات، سجلت الدراسات انه عند تغير برامج الحزب أو المرشح دون توفر المعلومة حول حيثيات هذا التغيير يسجل تراجع الوعاء الانتخابي الذي يصوت لصالحه، وكلما توفرت المعلومة يمكن أن يتضاعف عدد المنخرطين لصالح الحزب أو المرشح بمعني أن المعلومة حول البرنامج الحزبي تساعد علي عملية الاختيار التي حتما ستكون عقلانية في نظر بودون؟.

إن البرامج والمواقف السياسية سواء للأحزاب او المواطن المنتخب تخضع في مجملها لمواقف معيارية ومفاضلات شخصية بحتة، مما يجعل من اختيارات الناخب للبرامج تمليها حاجاته الاجتماعية،التي تتحكم فيها السياقات الاقتصادية والظروف الاجتماعية السائدة فترة الانتخابات .

[1]Raymond boudon, le paradoxe du vote et la théorie de la rationalité , revue française de sociologie, xxxvIII , 1997, pp 217- 227.

وبالتالي إن تفضيل برنامج الحزب (أ) علي برنامج الحزب (ب) مردها رؤية المصلحة المراد تحقيقها، ومن ثمة تتكرس "براديغما للاختيار" كان ينتخب العمال لصالح الأحزاب الاشتراكية والشيوعية، وينتخب الصناعيين والطبقة البورجوازية لصالح الأحزاب الليبرالية وغيرها ... إلا أن مثل هذا التصور في تحديد مفهوم العقلانية نجده ممكنا نظريا، لكن من الصعب تأكيده امبريقيا، مما يجعل من المدخل المعتمد والفرضيات المشكلة حيال مسألة الاختيار السياسي اعتباطية لا يمكن البرهنة عنها .[1]

من هذا المنظور، وإذا ما حاولنا إسقاط طروحات وأفكار هذه النظرية علي الواقع السياسي للمجتمع الجزائري والظاهرة الحزبية مؤخرا، نجدها تسمح بفتح نقاش وطرح تساؤلات عديدة حول مدي عقلانية الفرد الجزائري تجاه الممارسة السياسية، إذ بالنظر لتراجع نسب المشاركة في الانتخابات يتبدي أن هذا السلوك مرده، عدم استجابة النظام السياسي لانشغالاته، سيما المتعلقة بالمسالة الاجتماعية، إلى جانب فقدان ثقته في الطبقة السياسية والأحزاب كمؤسسات بإمكانها حمل انشغالاته والتعبير عن تطلعاته، لذا لا يري الفرد ضرورة في الانخراط في الأحزاب نظرا لغياب حوافز وفوائد يجنيها.

كما تؤكد الدراسات التي تناولت الالتزام والتعبئة السياسية، إن تراجع الممارسة السياسية في المجتمعات المتخلفة لدي الأفراد مردها ضعف التنشئة السياسية، في حين في المجتمعات التي تمتلك تجارب سياسية عريقة، فتفسر هذا التراجع الى الاحترافية التي بلغتها الأحزاب والتي أصبحت ليست بحاجة لمنخرطين بل تبحث عن متعاطفين مع أفكارها وبرامجها، وهو ما يعبر عنها في التراث السياسي بأحزاب الرأي .[2]

مما سبق، يمكن اعتبار أن اعتماد " التحليل الاقتصادي للسياسة " هو إجراء منهجي ونظري يسعي إلي استقراء الواقع وبحث مختلف التداخلات القائمة بين النظم الاجتماعية المختلفة. مما جعل من هذا المدخل يقوم على جملة من المحددات تكمن في "الفردانية المنهجية"، التي ترى في الفرد الفاعل الرئيسي، بمعني أن كل فرد يحوز سلم مفاضلات قارة نسبيا تتمظهر في أفعال وسلوكيات نفعية ، تتكيف وفق السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. لكن هذه الموصفات التي يتحلي بها الفرد من منظور هذا الاتجاه التنظيري ليس معناه لا يتم التفكير في الجماعات، التي تتوقف دراسة سلوكياتها واختياراتها السياسية وتحديد حاجاتها الاجتماعية الأساسية،يتم انطلاقا من الشروط المنهجية التي يجب التقيد بها.

- التوفر على حد أدني من المعلومات حول التفاعلات التي تتم بين الأفراد داخل الجماعات المدروسة.
- صياغة فرضيات تمكن وتسهل من بناء جماعة تمثيلية للأفراد.

[1] - Lafay.J.D , théorie probabliste du vote, revue d'économie politique n, 102 , paris CNRS,1992. pp 487-489.

[2]- daniel louis seiler, de la comparaison des partis politique, op.cit , p 56.

- إبراز كيف أن الأفراد يصنفون ويحددون مفاضلاتهم " أولوياتهم " في خضم البدائل السياسية المطروحة، أي الأحزاب التي تكون أكثر تعبيرا وتكفلا أو الأقرب لانشغالات الفرد و المصالح الاجتماعية والاقتصادية العامة للمجتمع.

ويفترض أصحاب هذه النظرية في ذات السياق، انطلاقا من دراسات وعمليات لسبر الآراء أجريت حول الالتزام السياسي للإفراد اتجاه الأحزاب السياسية، وكذا بالنسبة للمطالب والأولويات الاجتماعية للإفراد. والتي تؤكد في مجملها أن أولويات الأفراد قارة أوهي ذاتها، وإن تغيرت فهي تتم ببطء، تحكمها التغيرات التي تطرأ علي الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية[1]

في ضوء الأفكار السابقة، إن الاختلاف الأساسي مع نظرية الاختيار العقلاني يرتبط بطبيعة الحاجات القارة والأولويات التي تتغير ببطء لدي المواطن، التي هي غالبا احتياجات غير ضرورية في حياته الاجتماعية كالترفيه، ونوع السكن، وطبيعة العمل، وهي ميزة مجتمعات الرفاه الاجتماعي، أين تحسنت الظروف الاجتماعية وتم احتواء المسألة الاجتماعية والتخفيف من حدتها بفضل آليات الحماية الاجتماعية والحضور القوي لدولة عناية الحق الإلهي والتي تم التطرق لها خلال هذا الفصل.[2]

أما في المجتمعات أين المسالة الاجتماعية لازالت تتوسع وتزيد من مجتمع المهمشين علي غرار ما تعرفه المجتمعات النامية، من شح في فرص العمل وأزمة سكن واستمرار آليات الحماية الاجتماعية التقليدية، كالاعتماد على الصدقة والتضامن العائلي عوض الاعتماد علي آليات تضامن تكفلها مؤسسات تابعة للدولة وتحت إشرافها،إن الاحتياجات المعبر عنها نجدها ضرورية وملحة لحياة الإنسان وفق ما توضحه نظرية الاحتياجات الاجتماعية" لابراهم ماصلو".

وعليه فان مسألة العقلانية التي أرادت نظرية الاختيار العقلاني الترويج لها و جعلها خاصية من خصائص المجتمعات الرأسمالية، نجدها ليست مغيبة إذا ما تم التسليم بها في المجتمعات النامية، مثلما تبينه التجارب السياسية لهذه المجتمعات رغم حداثة تجربتها الديمقراطية.

فاستنادا لمؤشرات المشاركة في الانتخابات، ونتائج الأحزاب في المواعيد الانتخابية المختلفة، نستشف دون عناء خضوعها في غالب الأحيان لمنطق عقلاني لدي الشرائح الاجتماعية التي تعاني حدة المسألة الاجتماعية، ففي الجزائر بعد الأزمة الاقتصادية والسياسية التي عرفتها في نهاية الثمانينيات والتسعينيات، جعلت من الأحزاب الحاملة لخطاب اجتماعي حتى وإن كان في نظر الكثيرين من الدارسين "خطاب سياسي طوباوي" كونه لم يفصح عن آليات تجسيده، قد استطاع كسب تأييد غالبية شرائح المجتمع وهي حالة الأحزاب الإسلامية، في حين تراجعت شعبية الحزب الواحد الذي لازم الدولة منذ الاستقلال، لأنه

1 – ايان كريب ،النظرية الاجتماعية من بارسونز إلي هابرماس ، ترجمة محمد حسين غلوم ، عالم المعرفة ، الكويت 1161 ،ص 119 –111.

2-Robert Castel, op.cit 267.

انكشف لدي غالبية أفراد المجتمع لاسيما الشباب منهم، بأنه مصدر الأزمة وسبب استمرار تهديدات المسألة الاجتماعية، نظرا لإخفاقه في التنمية وانكشاف محدودية خطابه الشعبوي الذي لا يختلف في نظر العديد من الدراسات، عن ذات التوصيف الذي منح للأحزاب الإسلامية وبالتحديد الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي امتاز "بالطوباوية".[1]

والواقع أن ظاهرة المواقف السياسية للجماعات والأفراد لا يمكن أن تكون قارة حتى في المجتمعات التي بلغت ذروة التطور والرقي الاجتماعي. لأنها تتغير تحت وقع الأزمات وتراجع دور الدولة في مجال الحماية الاجتماعية وبروز مكونات جديدة للمسالة الاجتماعية وهذا ما تؤكده العديد من الدراسات التي تناولت ما يعرف ب"المسالة الاجتماعية الجديدة[2]

ونتيجة لمثل هذه التطورات، تصبح المواقف السياسية متغيرة وظرفية علي غرار تبدل وتغير الاحتياجات الاجتماعية المعبر عنها من قبل أفراد المجتمع، يفضل برنامج الحزب (أ) على حساب برنامج الحزب (ب) خلال سياقات اجتماعية وظرف سياسي محدد ويمكن أن يعاود الانتخاب لصالح الحزب (ب) في محطات اخري. وهذا ما ينطبق على واقع المجتمع الجزائري فبعد الأزمة السياسية والأمنية وحدة الأزمة الاجتماعية خلال التسعينات من القرن الماضي، حددت المسألة الأمنية كحاجة إنسانية وأولوية لدي غالبية فئات المجتمع الجزائري وعاد حزب جبهة التحرير الوطني كحزب يمتلك وعاء انتخابي قوي علي حساب أحزاب أخري لان المخيال الاجتماعي يحتفظ مع فترة تسيير هذا الحزب بتوفر الأمن كحاجة من الاحتياجات الاجتماعية.

إن الحاجات إذا، تخضع للتجربة السياسية للمجتمع وهي ليست قارة علي الدوام مثلما روجت لها نظرية الاختيار العقلاني، فمن منظور سوسيولوجي يمكن القول إن أمام الحاجة التي تمليها الظروف والسياقات الاجتماعية والسياسية تصبح العقلانية محتواة في طبيعة الحاجة وغير منفصلة عنها.

تعقيب ومناقشة:

إن نظرية الاختيارات العقلانية يمكن القول أنها تتنافي واحد السمات الأساسية التي تحكم علاقة الفرد بالمجتمع، وهو معطي أكدته الانتروبولوجيا الاجتماعية، يتمثل في البعد النفسو –اجتماعي للمواقف السياسية أو كما يعبر عنها علماء النفس بالمواقف اللاشعورية الجماعية، والتي عادة تبرز في مواقف لا تحكمها مثلما يظن أصحاب نظرية الاختيار العقلاني مواقف تقوم على الحسابات المادية والمصالح الشخصية الأنانية بل تخضع لبعدي العاطفة والانتماء الثقافي والاجتماعي الطبقي أو الانتماء العرقي .[3]

[1]- Addi lahouari, l'Algérie et la démocratiE ,op.cit. p 126.

[2] - Pierre rosanvallon, op.cit, p 165..

1–غوستاف لوبون، سيكولوجيا الجماهير، ترجمة وتقديم هاشم صالح، دار الساقي، بيروت 1111،ص 111

وهي حقائق لا يفندها الواقع السياسي للمجتمعات النامية، وتستشف في المجتمع الجزائري بالنسبة لبعض الأحزاب السياسية التي بالرغم من أن برامجها تسعي بلوغ البعد الوطني إلا إنها لازالت رهينة مسالة الهوية الثقافية، التي جعلت منها أحزاب لمطالب ثقافية تخص منطقة معينة دون أن تتمكن من الانغراس على المستوى الوطني مثلما هي حالة جبهة القوي الاشتراكية و التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية .[1]

في التحليل الأخير، إن نظرية الاختيارات العقلانية رغم أن معظم أفكارها لا تنطبق على الواقع مجال الدراسة الراهنة لكونها برزت في بيئة مغايرة وبالتالي لا يمكن إسقاطها كلية على واقع المجتمع الجزائري، إلا أنها أفادت في كم من موقع فمن الناحية المنهجية أكدت أن موضوع المسالة الاجتماعية لا يمكن فهم أبعاده المتشعبة إلا بتعدد المداخل النظرية، كعلم الاقتصاد، علم الاجتماع وعلم النفس وبالتحديد من منظور ميكرو- اقتصادي، وفي ذات الوقت أكدت إمكانية إيجاد جسور بين التخصصات لفهم أفضل للظواهر المركبة من أبعاد سوسيولوجية وسياسية للمسألة الاجتماعية.

وإذا كانت قد سمحت بتناول المواضيع السياسية من منظور كلي، فإنها قد تسمح لاحقا بإقامة دراسات ميكرو-سوسيولوجية وبكيفية متجددة تستند لبعدي العلاقة بين الاحتياجات الاجتماعية والاختيارات السياسية،وهو ما يمكن أن تتناوله دراسات السلوك الانتخابي، وعلاقة الوضع الطبقي بالانتماء الحزبي، وكذا إمكانية فهم أسباب تراجع الالتزام والتعبئة السياسية لدي شرائح معينة من أفراد المجتمع.

خامسا: نظرية الحاجات والمسألة الاجتماعية.

تعد نظرية الحاجات من النظريات التي تندرج، ضمن ما يعرف ب"التحاليل الموضوعية"، وهي تلك الدراسات التي تتخصص بتناول المشكلات الاجتماعية من منظور ماكرو-سوسيولوجي، وهي في الواقع تعبر من الناحية التنظيرية عن اتجاه فكري كبير في العلوم الإنسانية يهدف بالأساس بواسطة التحقيقات الإمبريقية، حصر الحاجات والمشكلات الاجتماعية في وسط اجتماعي معين أو في مجتمع محلي، في حين المقاربة" الذاتية " والتي تندرج تحت الدراسات الميكرو- سوسيولوجية وهي تهتم بدراسة مختلف الشبكات الاجتماعية الموجودة داخل المجتمع، والواقع انه رغم سعي هذه الاتجاهات التمايز من حيث طبيعة الموضوعات المدروسة والأدوات البحثية المستعملة نجدها تتقاطع وتتكامل، بل أكثر من ذلك أصبحت في الغالب تستعمل معا في الدراسة الواحدة.

إن التذكير بمثل هذا الاحتراز المنهجي نهدف من خلاله إلي توضيح لماذا تم إدراج نظرية الحاجات الإنسانية في الدراسة الراهنة " المسألة الاجتماعية "؟.

بالنظر لمفهوم المسألة الاجتماعية الذي يعبر في دلالاته الأساسية علي أنها جملة الحاجات الغير المحققة، ولما كانت الحاجة تقع بين حالتين الأولي وهو الواقع المعيشي أين الأفراد يفتقدون لأساسيات

[1] -انظر عبد الناصر جابي ،الانتخابات الدولة والمجتمع ، مرجع سبق ذكره .

حياتية معينة وحالة ثانية وهي الحاجات المراد بلوغها فرديا وجماعيا. وبالرغم من أن مفهوم الحاجة سعي الكثير من العلماء تحديده، الا أنه يعد من المفاهيم الأكثر تداولا على الإطلاق حتى كاد لا يعد من المفاهيم السوسيولوجية – النفسية بل هو مجرد كلمة .

وفي هذا الصدد يشير " نادو" الي أنه إلي هذا الحد أصبح المفهوم يندرج ضمن الخطاب اليومي لكل الأفراد مهما كانت مكانتهم الاجتماعية "[1] ، بمعني نظرا لكثرة تداوله أصبح مفهوما فضفاضا وغير واضح. وهذا ما تترجمه جملة " التكسونوميات" للحاجة الإنسانية،" ماصلوا" عام 1111، "سانت– ارنو"1161 " شومبار دولو " عام1101 وأخيرا" نادو" عام 1111 .[2]

ولما ستحال بلوغ إجماع بين المفكرين والباحثين في تحديد مفهوم الحاجة من جهة وتحديد أولويات الأفراد من جهة ثانية، ذهب" دوروبرتيس وباسكال " في تحديدهما لمفهوم الحاجة على "أنها تبني ثقافيا "[3] .

لأن الحاجات تنقسم إلي ثلاثة أنواع أساسية: الحاجات الحقيقة، وهي تلك الموجودة في المطلق، أي الحاجات المدركة، وهي في الغالب الحاجات التي تضعها فئات اجتماعية واسعة كهدف وجب تحقيقها ،إلا أنه من الممكن أن تكون ليست تلك الحاجات المحددة بموضوعية من قبل الأفراد أو الجماعات .
أما النوع الثالث والأخير فهي الحاجات التي يمكن قياسها وضبطها من قبل الدراسات الإحصائية أو الاجتماعية. ومهما سعت المحاولات التنظيرية للتفريق بين أنواع الحاجات إلا أنها كما ستوضح لاحقا في نظرية "ماصلوا" وغيره من المفكرين نجدها متداخلة تعبر عن وهن اجتماعي يمس بنيات اجتماعية مختلفة كالأسرة، المؤسسة الإنتاجية أو الخدمية، أو يمس الفئات الاجتماعية "اللامنتمية" أي الفئات المهمشة من قبل النظام السياسي.

مما سبق، يتضح أن مفهوم الحاجة مفهوم له تاريخه، كما أنه مفهوم خاضع للتراكمية المعرفية العلمية، أي بالإمكان منحه أبعاد تنظيرية عديدة ، ويتجلي ذلك في إمكانية توسيع حقول استخداماته وهي ليس حكرا على تخصص معين.

لذا، سنسعى منح مفهوم الحاجة الإنسانية الذي ظهر في سياقات تنظيرية خصت موضوعات ميكرو– سوسيولوجية كالمؤسسة الإنتاجية وحاجات جماعات العمل، الرفع من درجة تأويله، وإقحامه وإسقاطه على حقل معرفي آخر، كعلم الاجتماع السياسي وبالتحديد علي موضوع المسألة الاجتماعية الذي يتناول في سياق دراسة ماكرو –سوسيولوجية.

وهي عملية منهجية نعتقد من خلالها توضيح كيف أن المفاهيم عامة ومفهوم الحاجة الإنسانية علي وجه التحديد ، تحكمها خاصية التقاطع من حيث الاستخدام البحثي التنظيري والامبريقي، سيما

[1]-Nadeau ,M.A, « l'analyse des besoins », l'évaluation de programme, théorie et pratique, 2ed, Québec, presses de l'université de Laval, 1988, pp
[2]- Robert mayer et Francine oullet, methodes de recherché en intervention sociale, Gaten Morin, Québec , Canada, 2000, pp 262_264.
[3] Robert Castel , op .cit , p 146.

وان المفهوم سوسيولوجيا أو فكريا يعرف تداخلا وتشابكا وتحولا، وذلك لخضوعه المستمر لعملية التفسير والتأويل .

كما يجب الإشارة، إلى أن مفهوم الحاجة الإنسانية أصبح محل معاينة في ضوء البرامج المصاغة حولها، سواء أكان ذلك في برامج الأحزاب سياسية أو الجمعيات الخيرية أو في مطالب النقابات المهنية، لكون البرامج هي محاولات لرصد أولويات أو حاجات الفئات الاجتماعية المختلفة.ويتعين حسب ما أكده "بينو ودافيلي " إن الحاجات من الوجهة النظرية تبدو عامة والمفهوم تسوده النسبية، تتحكم فيها التأثيرات القيمية، والمعارف الأيديولوجية للمتبنين لها أو المطالبين بالتكفل بها، غير أن الحاجات الإنسانية من منظور امبريقي بمعني ما يسطر في برامج عملية تبدو أنها، الحاجات أكثر تحديدا لكون أن الغاية من ذلك هو تجسيد حلول عملية لها .[1]

وبالرجوع للدراسات والمقاربات المنهجية الحديثة في تناول الحاجات الإنسانية، أصبحت الغاية ليس في تحديدها فحسب بل تتعداها إيي بحث معوقات إيجاد حلول لها. لان الحاجات الإنسانية تستلزم التحليل أي أنها تقوم علي الفهم،ولما كانت الحاجات الإنسانية ليست قارة ومتشابهة لدى كل الأجيال والفئات الاجتماعية، يستلزم، إذا من الأحزاب السياسية التي تسعي الوصول إلي السلطة من خلال التعبير عن حاجات المجتمع وتعبيئه حيال برامجها أن تقوم بحوصلة وحصر ومتابعة لتطور مفهوم الحاجة لدي الفئات الاجتماعية التي تتكفل بمطالبها أو تسعى لاستمالتها وربح تأييدها في الاستحقاقات الانتخابية، وفي ذات الوقت القيام بعملية طرح البدائل والحلول لمعالجتها، أي القيام بالتفكير كعملية سياسية في اقتراح برامج واقعية يمكن تجسيدها، وسبل التدخل في معالجة الحاجات المختلفة التي تتمثل في المكونات المتنوعة للمسالة الاجتماعية كالسكن، والحاجة للتكفل الصحي، والتعليم، والحماية الاجتماعية وغيرها ...

مما سبق، وفي ضوء المحاولات السابقة لتحديد مفهوم الحاجات الإنسانية، وسبل التكفل بها، تتمظهر الحاجات الإنسانية في أشكال مختلفة، أما من حيث أولوياتها فهي تختلف من فرد إلي أخر ومن فئة اجتماعية إلي أخري. كما أنها تتطور وتتبدل متأثرة بالتغير الاجتماعي والسياق الاقتصادي والسياسي لكل مجتمع، ولا نبالغ في شيء، إذا ما تم التأكيد بأنها أيضا محل تأثيرات التغيرات الثقافية العالمية والمحلية.

وهو ما يفسر أسباب التباين الحاصل في البرامج السياسية المختلفة للأحزاب السياسية، فالبر غم من أنها تنشط في مجتمع واحد، تسوده نفس الأوضاع الاجتماعية ونفس الحدة للمسألة الاجتماعية، إلا أنها تختلف من حيث تحديد أولويات الحاجات الواجب التكفل بها، التي هي في الواقع انعكاس للاختلاف الحاصل داخل المجتمعات الطبقية، وبالتالي إن تنوع البرامج والمقترحات السياسية تحكمها الصور المشكلة حيال الحاجات الإنسانية عموما والمسألة الاجتماعية على وجه التحديد.

[1]- Robert mayer et Francine oullet, op,cit , p 264-265.

و تعزو الدراسات الاختلاف إلى جملة من الأسباب يمكن حصرها في النقاط التالية:

– تعدد المصادر والمعلومات وتباينها حول الحاجات الفعلية، مما يجعل من تحديد الأولويات في البرامج السياسية أو الإدارية التي تتكفل بها في مجالاتها وحسب تخصصاتها، تخضع لتصورات معدي هذه البرامج وانطباعاتهم وليست في كل الحالات الحاجات المعبر عنها من قبل الفئات المعنية فعلا.

– إن المتدخلين في الحقل السياسي – الاجتماعي، عادة ما يتحكم في تصوراتهم سوء تقدير أو تقييم للمشكلات الاجتماعية والحاجات الإنسانية، كالاعتقاد بان الأفراد حاجاتهم قارة، في حين أثبتت الدراسات علي عيينات مختلفة أن الحاجات المادية في سياقات معينة سياسية أكانت أم اجتماعية، ليست هي المطالب الأساسية إذا ما قورنت بالمطالب اللامادية كالحاجة للمشاركة السياسية، أو الحاجة للاستقرار الاجتماعي .

– كما أن تحديد الحاجات الإنسانية، بغرض تصنيفها وفق طريقة تراتبية تستلزم خلق دينامية للجماعات سواء داخل مكان العمل في المؤسسة أو داخل الأحزاب السياسية بوصفها مؤسسات منظمة بنائيا وتتسم وظائفها بالوضوح، ضرورة إشراك الفئات الاجتماعية المعنية، من خلال النقاش ومراعاة المتغيرات الثقافية والجغرافية عند صياغة البرامج السياسية أو البرامج العملية المختلفة في كل مجالات الحياة الاجتماعية .

من هذا المنظور، ألا يمكن اعتبار نظرية "ماصلوا" بالرغم من أنها كرونولوجيا تعد أقدم نظرية، حيث ظهرت في الخمسينات من القرن الماضي، نظرية رائدة في مجال تحديد الحاجات الإنسانية ؟ وإن ما جاءت به النظريات الحديثة لا يرقى إلى مستوى إضافات نظرية، بل هو سوي استغلال للمحتوي النظري لنظرية ماصلوا ومحاولة تكييفه مع البعد الامبريقي الذي أصبح يميز العلوم الاجتماعية والإنسانية، وبكيفية أكبر علم الاجتماع وعلم النفس، وهو جعل الحاجات الإنسانية محل تدخل مباشر امبريقي، يتجلى في التكفل بحاجات فئات محددة، كالأفراد المسنين، والمعوقين وذوي الحاجات الخاصة،وسكان الأحياء الهامشية أو فئة الشباب وغيرها .

وفيما يلي سنتعرض بالنقاش والتحليل لنظرية ماصلوا التي يمكن إدراجها ضمن النظريات الماكرو سوسيو–نفسية، والتي يمكن للدراسة الراهنة " المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر " أن ستفاد منها في أكثر من موضع، وذلك من الزوايا البحثية التالية:

هل الحاجات الإنسانية يمكن أن تتخذ شكل التعميم أي تساعد في تفسير الحاجات السياسية – الاجتماعية لمجتمع نامي كالجزائر؟ لاسيما وأن نظرية "ماصلوا" صيغت علي مجتمع المصنع، وفي مجتمع متقدم،أين سلم الحاجات بديهيا ودون برهنة أمبريقية يبدو مغاير عن المجتمع مجال الدراسة.

كما أن نظرية" ماصلوا" يمكن أن تجيب على قضية أساسية لها علاقة بإشكالية الدراسة الراهنة، وهي هل الاختلاف بين برامج الأحزاب السياسية في تحديد مكونات المسالة الاجتماعية بوصفها حاجات إنسانية، كان من الأرجح أن تلتقي الأحزاب أكثر من أن تختلف حولها، لذا فان

مصفوفة الحاجات الإنسانية لا"براهام ماصلوا" يمكن أن تشكل محكا نظريا في تفسير وتحليل محتوي برامج الأحزاب، كما أنها في ذات الوقت ستسمح مقارنتها مع الأولويات السياسية للأحزاب في الجزائر ،محاولين مسألة الواقع السياسي الاجتماعي للمجتمع الجزائري استنادا للسياقات السياسية والاجتماعية التي تم في ضوئها صياغة البرامج السياسية للأحزاب عينة الدراسة.

ففي العديد من المقالات التي حاولت التأسيس لنظرية في الحوافز، والتي توجت بمؤلفه الذي نشر عام وفاته سنة 1166 الذي حمل عنوان " الحوافز والشخصية "

انصب انشغاله الأساسي حول ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري، مفندا الكثير من النظريات التي تري في الحوافز المادية المحرك للعملية الإنتاجية ولخلق الديناميات الاجتماعية بوجه عام.[1]

وانطلق من افتراض نقض نظرية "فرويد"Sigmund Freud التي ترى أن الإنسان حيوان بالطبع، عدائي و شهواني، إذ يؤكد أن الإنسان لا يمكن توصيفه كذلك، بل الإنسان له حاجات إنسانية، طبيعية واجتماعية وذاتية. وتتجلى إسهامات ماصلوا في كونه أراد ترتيب هذه الحاجات .

بالقول أن هنالك خمس حاجات أساسية للإنسان تأخذ الشكل التصاعدي مبتدئة بقاعدة الهرم بالاحتياجات الطبيعية ثم تتصاعد لتصل إلي احتياجات الرضا والاعتداد بالنفس " وذلك حسب الهرم التالي:

- احتياجات الرضا والاعتداد بالنفس والاستقلالية.
- احتياجات احترام الذات للحصول على تقدير واحترام الآخرين.
- الاحتياجات الاجتماعية (الانتماء، القبول، الصداقة).
- احتياجات الأمن، كالعمل القار، والحماية من المخاطر في مكان العمل.
- الاحتياجات الطبيعية (المأكل والملبس، المسكن، الراحة، وممارسة الجنس).[2]

من خلال هرم الحاجات الذي صاغه ابراهام ماصلوا، تتجلى بوضوح أن الحاجات الطبيعية للإنسان من مأكل وملبس تقع في المقام الأول، وبالتالي فان الإنسان لا يمكن إن يتحول للبحث عن حاجات أخري إلي إذا تمكن من إشباع الحاجات الطبيعية، والتي تعد من صميم مكونات ما تناولته النظريات المحددة لمكونات المسالة الاجتماعية، التي تؤكد إن عدم إشباع هذه الحاجات الملحة يبقى الاستقرار الاجتماعي مهدد وبالتالي تعيق عملية اندماج الإفراد سياسيا .

أما فيما يخص الحاجة الثانية والمتمثلة في الحاجة للأمن بعد تلبيته للحاجة الأولى، فيستطرد أبراهام "ماصلوا " Maslow موضحا، أن الإنسان يبدأ في الشعور بأن عمله فيه خطورة على حياته أو أن عمله مؤقت، أو أنه يخشى عدم الاستمرار في الوظيفة ولذلك فهو يبتدئ في البحث عن الحاجات المتعلقة بالأمن

[1]- إبراهيم عبد الله المنيف، تطور الفكر الإداري المعاصر، الأردن ، 1119 ، ص ص 961- 961.

[2]- نفس المرجع ،ص 961.

والسلامة، فهو يريد أن يحمي نفسه من الأخطار المهنية وكذا الاجتماعية لذا يسعى إلى تحقيق الاستمرارية في الوظيفة لتصبح دائمة[1]

أما فيما يخص الحاجات الاجتماعية وتلك المتعلقة بالحصول علي التقدير واحترام الآخرين،فيمكن اعتبارها حاجات سياسية، بمعني أن الفرد في أي مجتمع يسعي إلي تحقيق ذاته، من خلال منحه فرصة ذلك، وهي العملية الإنسانية التي اضطلعت بها الدولة الحديثة علي حد تعبير "الآن تورين Alaine Touraine " حينما رأي فيها أكثر من فاعل لتلبية الاحتياجات والتكفل بالمسألة الاجتماعية على غرار العمل وتحقيق المواطنة الاجتماعية،بل أكثر من ذلك إنها الموجه والمرشد للأفراد في تكوين الشخصية الكفيلة بتحقيق الاندماجية الاجتماعية والسياسية.

خلاصة .

مما سبق، وفي ضوء عرض التراث النظري في علاقته بموضوع الدراسة "المسالة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر"، يتضح إن هذه النظريات قد أفادت في توضيح أبعاد المسألة الاجتماعية،وكذا تبيان دور الفاعلين الاجتماعين في التكفل بها، كحاجات ملحة لحياة الإنسان. ولما كانت عملية تلبية الحاجات تحتاج إلى تنظيم العلاقة بين السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، برز دور ومكانة الدولة مثلما أوضحته الأفكار النظرية التي تعرضت لها الدراسة خلال هذا الفصل.

[1]– نفس الرجع ، ص 960.

تمهيد:

تناول هذا الفصل بالتحليل النقدي الدراسات التي اهتمت بنيات المجتمع الجزائري الاقتصادية الاجتماعية وعلاقات التفاعل التي تقيمها مع النظام السياسي، الدولة والأحزاب انطلاقا من مختلف التجارب السياسية و التحولات التي مر بها المجتمع الجزائري.

و للإشارة، لا توجد دراسة تناولت موضوع المسألة الاجتماعية كموضوع قائم بذاته ولا حتى دراسة تناولت موضوع الأحزاب السياسية في الجزائر، عدا بعض المحاولات التي اهتمت ببعض المشكلات الاجتماعية كالبطالة والسكن ... ومقالات تناولت الأحزاب السياسية وهي قليلة و نادرة بالنظر لما عرفه المجتمع الجزائري من تحولات.

وتعد الدراسة الراهنة ذات بعد ماكر و–سوسيولوجي وسياسي، ركزت بعد أحداث أكتوبر 8811م على الأزمة وعسر الانتقال من نظام سياسي واقتصاد أحادي.

ولعل من بين أهم هذه الدراسات التي رأينا أنها تخدم الموضوع الراهن لا سيما وأن الغاية الأساسية هو إيجاد التقاطع بين ما هو سياسي و اجتماعي. وقع الاختيار علي دراستين جزائريتين وواحدة أجنبية.

الدراسة الأولي قام بها مجموعة من الباحثين الجزائريين ضمن مشروع دراسات الوحدة العربية والتي أعدت من قبل إسماعيل قيرة وآخرون، وجاءت تحت عنوان " مستقبل الديمقراطية في الجزائر" .والدراسة الثانية للباحث عدي الهوا ري " تحت عنوان الجزائر والديمقراطية "في حين الدراسة الأجنبية فقد تمت من قبل لونغناس واخرون وتناولت "المسالة الاجتماعية بالعالم العربي" .

وتم تصنيف هذه الدراسات وتبيان مدي الاستفادة منها في مجال الدراسة الراهنة على النحو التالي:

أولا : أزمة بناء الدولة وتجذر المسألة الاجتماعية.

1– مستقبل الديمقراطية في الجزائر:[1]

انطلقت الدراسة من جملة أفكار تناولت الديمقراطية بوصفها عملية تحول مستمر ومتواصل، لأن إرساء معالم الديمقراطية في أي مجتمع تحتاج إلى مقومات تتوفر بفعل الصيرورة التاريخية لكل مجتمع، وعليه فان الأخذ بالخصوصيات التاريخية والثقافية باتت من الاحتراز النظرية والمنهجية الواجب أخذها في الاعتبار عند دراسة التجربة الديمقراطية في دول العالم الثالث بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

هذا لا يعني أن الخصوصية الثقافية والسياسية والاجتماعية للمجتمعات العربية الإسلامية والدول المتخلفة تعني استحالة قيام وترسخ الديمقراطية كأسلوب و آلية لإدارة المجتمع وتسيير شؤونه، كما أكدت في ذات السياق على أن هذه الخصوصية لا يعني عدم إمكانية استساغة التفتح على تجارب الآخرين.

[1]– اسماعيل قيرة واخرون ،مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية .

وقسمت الدراسة إلى قسمين: (نظري وتطبيقي)تناول القسم النظري بالتحليل جملة من القضايا، أهمها محاولة وضع تعريف للديمقراطية.هذا المفهوم حسب الباحثين يظل كغيره من المفاهيم تتجاذبه المرجعيات الفكرية والإيديولوجية للباحثين وعليه فإنه من الصعوبة إيجاد تعريف متفق عليه.

غير أن ثمة إجماع حول أهمية وحتمية الديمقراطية بالنسبة للمجتمعات المتخلفة لكونها أحد العوامل الهامة على غرار العوامل الاخري، الاقتصادية والاجتماعية الواجب توفرها لإحداث تنمية مستدامة . سيما وأن الديمقراطية نظام سياسي ومنظومة فكرية تعمل على تنظيم العلاقة بين السلطة والسياسيين و المواطنين حول المسائل السوسيو-اجتماعية والتعايش في ظل الاختلاف ضمن مؤسسات تحكمها آليات و ميكانيزمات تكفل استمرارها، وحريات تصونها القوانين المتفق عليها.

بمعنى أن الديمقراطية ليست غاية بذاتها وأنها حل لكل شيء، وإنما هي وسيلة للإصلاح وأداة لتغيير الأوضاع وفتح المجال أمام تحديد الأطر السياسية لإيجاد علاجات للمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما أنها أداة لتأكيد و ترسيخ لفكرة التضامن الوطني .

في ضوء قواعد " التعددية والتداول على السلطة « كحلول أمام مظاهر (الانقلابات، والعنف، العشائرية) وعاملا أساسيا للحفاظ على السلم الاجتماعي.

أما الإشكالية الرئيسية التي تطرحها الدراسة فتتلخص في تساؤل مفاده،لماذا الديمقراطية في الجزائر تبقى صعبة التجسيد وتعترضها جملة من المعوقات وتشوبها جملة من التناقضات ترهن المظاهر الدالة على مستوى الممارسة وتؤكد صعوبة التحول من الأحادية إلى التعددية السياسية ومن اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر؟.

وعليه فالدراسة حاولت مقاربة إشكالية التحول الديمقراطي في الجزائر وأهم المعوقات التي تعترضها، وذلك انطلاقا من رؤية منهجية ونظرية، اهتمت بتناول تاريخ التجربة السياسية الجزائرية المعاصرة ومحصلتها في الجزائر قبل قيام الدولة الجزائرية الحديثة، مركزة على جملة من المسائل، كالتأكيد على أن الديمقراطية كفكرة وممارسة ليست وليدة الأحداث الأخيرة،بل لها جذورها المتأصلة في تاريخ نضال الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف توجهاتها السياسية والإيديولوجية التي كانت تطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية.

مشيرة في ذات الوقت إلى دواعي قيام الدولة الحديثة وعوامل استمرارها، هذه العوامل التي تتلخص برأي مجموعة البحث في استمرارية المحاولات، التي برزت مع قيام دولة عبد القادر(8181-8181)،وكذا جل المحاولات والمقاومات المختلفة ضد التدمير مختلف البني الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تعرض لها المجتمع الجزائري طيلة الاحتلال الفرنسي، هذا الأخير الذي شكلت ممارساته في مجملها معوقات حالت دون استكمال بناء الدولة الجزائرية، لكن في رأي الباحثين المقومات ظلت قائمة سيما في ضوء النضال السياسي الذي حملته مختلف الجمعيات والأحزاب أثناء

الحركة الوطنية التي انتهت في الخمسينات من القرن الماضي بظهور حزب جبهة التحرير الوطني،التي أكدت عبر بيان أول نوفمبر،أحد أهم مواثيقها الإيديولوجية والسياسية.
إلى جانب بحث خصائص ومقومات المجتمع والآليات السياسية التي تسعي لتجسيدها بعد الاستقلال، وهو بناء «دولة جزائرية ذات سيادة ديمقراطية وشعبية في إطار المبادئ الإسلامية".[1]

كما أوضحت الدراسة أن الإيديولوجية الثورية التي بنيت عليها المقاومة رسخت مفهومها جديدا للشرعية السياسية، تمثلت في الشرعية التاريخية و التي لازالت تتحكم في كل تداول داخل السلطة، لكن بعد مرور ثلاثة عقود من محاولات البناء للدولة،أصبحت هذه الشرعية التاريخية أو الثورية تتآكل، فبفعل تعاقب الأجيال، الذي حول المجتمع الجزائري إلى مجتمعا شبابيا يعرف "بجيل الاستقلال "والذي يعاني أزمة اجتماعية واقتصادية وحتى نفسية بسبب إخفاق متكرر في إدارة التنمية و تحديث الدولة.

وأثناء توصيف الدراسة للحياة السياسية عبر تاريخ الدولة الحديثة الجزائرية في ضوء شواهد التداول على السلطة،خلصت إلى كون النخب الحاكمة في الغالب، قيادات مفروضة على المجتمع، حيث لم يكن استيلاء بن بلة على السلطة شرعيا في عام 8891 وكان استيلاء بومدين 88 جوان 8891 م على السلطة انقلابا، وتم تنصيب بن جديد كمحصلة لاستمرار سيطرة أعضاء مجلس الثورة و تم إلغاء نتائج أول انتخابات شرعية تعددية في ديسمبر 8888م.

إن مثل هذا الشكل العنيف في التداول علي السلطة أو تحديدها،هي ذاتها الممارسات التي ولدت صراع دائم بين النخب السياسية،والتي أفضت إلى بروز مجموعة سعت لإعطاء أولوية العمل السياسي علي العسكري، في حين المجموعة الثانية وهي التي تمكنت من فرض منطقها وتجلي في طغيان وسيطرة كل ما هو عسكري على كل ما هو سياسي.

وهو ذاته الصراع الذي لازال يرهن بناء الدولة الجزائرية الحديثة، و ظل الاعتقاد بأن الحسم لكل الصراعات السياسية يكون دوما عسكريا،هذا المعطى أدخل الجزائر في عصر الصراعات الدموية .

حيث ظلت كل معارضة سياسية تقابل بعنف،التصفيات الجسدية أو إقصاءها، مما ولد عنف مضاد من قبل المعارضة وذلك سواء في عهد الحزب الواحد (8891م-8811م) أو في عهد التعددية أين تعرف الجزائر دوامة عنف تتمثل في ظاهرة الإرهاب السياسي الذي أنهك القوى السياسية والاقتصادية وبات مشكلة، تهدد كيان الجزائر دولة و مجتمعا،جعلت منها معوقات موضوعية تحول دون التحول الديمقراطي.

[1]- بيان أول نوفمبر 8818.

2 – التحول الديمقراطي والمسألة الاجتماعية:

في ضوء النقاش الذي أثارته الدراسة ، أوضحت كذلك، أن عدم الاستقرار السياسي و عدم إيجاد آليات ديمقراطية ترسم لدولة حديثة و بناء نظام سياسي ديمقراطي تحكمه مبادئ، العدالة الاجتماعية،حقوق الإنسان واحترام الحريات، التداول السلمي على السلطة، قبول التعددية على اعتبار أنها مكونات الايدولوجيا الديمقراطية،هي السمات المغيبة في المجتمع الجزائري .

وذلك مرده، غياب الإجماع السياسي حول هذه المسائل الأساسية والجوهرية، التي هي مشروطيات لكل تحول نحو الديمقراطية،أدي إلى محصلات بعيدة عن تطلعات المجتمع، ولا ريب في أن عسر الانتقال ولد أزمة متعددة الأبعاد والجوانب أكدتها ملازمة المسألة الاجتماعية، التي أبقت على مشكلات وحاجات اجتماعية، عجزت الدولة على الاستجابة لها والتفكير في إيجاد حلول لها.

وفي هذا الخصوص عمدت الدراسة إلى رصد بعض المؤشرات التي تؤكد على أن الأزمة السياسية التي تعترض سبل بناء الدولة أدت إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية و الاقتصادية التي مر بها، غياب معالم لدور الدولة في ظل التعددية السياسية و اقتصاد السوق،و تؤكد الدراسة على أن أداء النظام السياسي اخفق على غرار الأنظمة العربية الأخرى في المشروع التحديثي،و فشل الطبقات الحاكمة في تجسيد وعودها،خصوصا تلك المتعلقة بمكافحة الفقر واستيعاب الفئات الدنيا و ارتفاع عدد الفقراء والمهمشين.

إذ تؤكد الشواهد الواقعية، انه بسبب نقص مداخيل النفط و تناقص الاستثمارات و تعرض الاقتصاد الجزائري لاختلالات هيكلية،انعكست سلبا على التركيبة الاجتماعية كون التحول كان سريعا ومفاجئا، من اقتصاد اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق. وتؤكد الإحصاءات الرسمية، أن 88 مليون جزائري بحاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد عملية رفع الدعم على المواد الأساسية ابتداء من نيسان(ابريل) 8881.

أن الوضعية التي عرفت تدهورا كبيرا، طالت المجال الصحي حيث وصل عدد السكان خارج الحماية الصحية نصف مليون.

في حين بلغ التسرب المدرسي188 ألف طفل،ونسبة الأمية بالنسبة للذكور9.9 مليون، والإناث 8.8 مليون، كما يعاني سوء التغذية 888 ألف طفل.

وقصد مجابهة هذه الوضعية حاولت الجزائر وضع آلية عرفت"بالشبكة الاجتماعية" و التي حاولت التكفل بالعائلات عديمي الدخل و المعوقين، لكن نظرا لضعف الدولة والمشكلات المرتبطة بالفساد الإداري والزبونية الاجتماعية والسياسية فشلت هذه المحاولات في تحقيق أهدافها. وبالرغم من أن الجزائر قد حققت سنة 1222 توازنات في الاقتصاد الكلي إلا أن ما تشير إليه الأرقام يعبر عن مأساة اجتماعية حقيقة تعانيها فئات عريضة من المجتمع الجزائري،81 مليون جزائري لا يتجاوز

دخلهم 12 دينار يوميا،أربعة ملايين بطال،مليون مواطن محتاج يسكنون 122 ألف بيت قصديري يفتقر لأدنى شروط الحياة.

هذا ويشهد المجتمع الجزائري فروقا اقتصادية واجتماعية حيث82% يستهلكون81% من الدخل الوطني،في حين82% لا يستهلكون من الدخل الا9%.

كما تعرف الفئات الوسطى تقهقرا وهي بحاجة إلى مساعدة اجتماعية، ناهيك عن الفئات الاجتماعية الجديدة، شريحة الجامعيين التي تضاف يوميا إلى سوق عمل غير قادرة على استيعابها،الشيء الذي يؤكد تواجد مجتمع المهمشين بمعنى المبعدين من العملية الإنتاجية والاستهلاكية والذي أخذ الطابع الجماهيري بالنظر لاتساع رقعته وتولد القطاع المسمى بالاقتصاد الموازي.

وأكدت الدراسة،على أن هذه الوضعيات الاجتماعية المتردية والتي بالرغم من أن الدراسة لم توليها أهمية بالغة من خلال طرح التساؤل:ما العمل أمامها؟كيف تنظر لها المعارضة السياسية و الأحزاب عموما؟إلا أنها أوضحت أمارات الإخفاق السياسي في إحداث تنمية مستدامة تكون التنمية البشرية كضمان للاندماج الاجتماعي وإبعاد شبح توتر الجبهة الاجتماعية ورفع الذرائع السياسية لإحداث صراعات تعرقل العمل السياسي وبناء نظام حكم يتكفل بالمسألة الاجتماعية.

أما القسم الثاني من الدراسة والذي جاء تطبيقيا للبرهنة على منطلقات الدراسة،في ضوء اشكاليتها الرئيسية وجملة التساؤلات التي طرحتها، ولغرض التحقق من ذلك طبقت الدراسة تقنية "دالفي" la technique de Delphi التي استعملت في تفريغ الاستمارات التي قدمت لبعض منظري الأحزاب السياسية ،وأعلام جزائرية و شخصيات وطنية التي تم اختيارها كعينة للدراسة.

أما المنهجية التي اتبعتها الدراسة تمثلت في الأخذ بمقارنة متعددة الأبعاد والجوانب افترضت، وجود تفاعل كبير بين مختلف مستويات الأبنية الاجتماعية في إحداث أي طفرة نوعية في النظام السياسي.

لذا اعتمدت الدراسة المنهج الثقافوي والانثروبولوجي –السياسي معا،هذا إلى جانب اعتماد المقارنة التاريخية عند تحليل الواقع السياسي والأبنية المختلفة للمجتمع الجزائري.

وبعدما قدمت توصيفا للبنى الثقافية والسياسية و الاجتماعية،ومحاولة إيجاد و تحليل مختلف التفاعلات والتقاطعات بينها،و آثارها على التحول الديمقراطي في الجزائر منطلقة من طبيعة النظام السياسي القائم الذي يمد من دون شك بمعطيات لتشخيص طبيعة المؤسسات ومكونات المجتمع السياسي الذي برز بعد التعددية السياسية التي اقرها دستور 8818 (المؤسسة العسكرية،الأحزاب السياسية،تنظيمات المجتمع المدني).

كما تطرقت الدراسة إلى الحياة السياسية في تاريخ الدولة الجزائرية الحديثة وإلى طبيعة النظام السياسي قبل ظهور التعددية السياسية و بعدها، وتم التعريف بأهم الأحزاب السياسية الفاعلة في الجزائر: وهي جبهة التحرير الوطني، حزب القوى الاشتراكية، حزب العمال، و حركة مجتمع السلم

والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحركة الإصلاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة والتجمع الوطني الديمقراطي، مع إبراز أهم الخصائص السياسية الاقتصادية والاجتماعية لبرامجها السياسية .

وقد تمكنت الدراسة من تصنيف الأحزاب السياسية، استنادا إلى كونها تيارات سياسية أو ما يعرف في لغة العلوم السياسية بالعائلات السياسية والتي تتكون من: **التيار الوطني، والديمقراطي العلماني،و التيار الديني،** التي أضفت على تجربة الأحزاب السياسية في الجزائر الخصائص التالية:

8- تمكنت بعض الأحزاب السياسية من استقطاب العديد من المنخرطين، لكونها تحتوي على برامج سياسية قوية، و أحزاب أخري توصف بأحزاب عديمة البرامج.

1- الكثير من الأحزاب في الجزائر هي حديثة النشأة تجربتها في الحقل السياسي جنينية، ماعدا الأحزاب التي عملت في السرية.

8- الأحزاب السياسية في الجزائر على اختلاف توجهاتها السياسية والإيديولوجية تعمل على نقد جبهة التحرير الوطني وعلى نقد بعضها البعض، ولذا يمكن اعتبارها أنها معارضة المعارضة.

8- تتضمن برامج الأحزاب أفكارا توحي بمواكبتها للتحولات الاقتصادية والسياسية التي يعرفها العالم، ماعدا حزب العمال الذي يظل رافضا لاقتصاد السوق، والمدارس الخاصة، وخوصصة المؤسسات العمومية .

1- تشهد الساحة السياسية هيكلة مستمرة تتضمن التيار الإسلامي بجناحيه الراديكالي و المعتدل المعارض والمشارك في السلطة، التيار الوطني بجناحيه المشارك في السلطة و الديمقراطي المعارض و المشارك في السلطة.

ومرد استمرار هذه الهيكلة السياسية ترجعها مجموعة البحث، للصراعات السياسية الداخلية سواء داخل السلطة أو الأحزاب ذاتها(غياب الديمقراطية داخل الأحزاب).

3- فشل الإصلاحات الاقتصادية واشتداد حدة المسألة الاجتماعية:

بعد التطرق إلى الوضع السياسي الراهن،كشفت الدراسة أسباب فشل الإصلاحات الاقتصادية في ظل التحول الديمقراطي، بالرغم ما تزخر به الجزائر من خيرات،إلا إنها لم تتمكن من تجاوز الاختلالات التي يمكن حصر أسبابها في:

8- الاعتماد الكلي على الريع البترولي الذي حين تنخفض أسعاره في السوق العالمي يعجز في مواجهة احتياجات المجتمع.

1- ثقل تبعات المديونية.

8- الدخل الوطني يعرف اختلال في التوزيع بين القطاعات و مختلف الفئات الاجتماعية.

8- اقتصاد توزع الثروة داخله، بصفة عشوائية لفائدة المضاربين مما يعمق من حدة التمايز الاجتماعي.

1- ارتفاع نسبة هجرة الكفاءات إلى الخارج نتيجة تراجع مدا خيلها و بالتالي يخسر الاقتصاد الوطني سنويا أموالا و كفاءات قادرة على إدارة الاقتصاد الوطني.

9- يعرف المجتمع الجزائري تفشي الرشوة وتوسع في الفساد الإداري.

7- فقدان قيمة العمل وذلك نظرا للاختلالات التي مست النسق القيمي، لذا يلاحظ"تعدد الوظائف"للعامل الواحد وطالت هذه الظاهرة الأساتذة و المعلمين والموظفين و ذلك على حساب وظائفهم الأصلية .

واستنادا لتقارير ومعاينة تصريحات المؤسسات المالية فان الخروج بالاقتصاد من هذه الوضعية يتوجب توفير جملة من الظروف والمتمثلة في:

- توقير المناخ الملائم للديمقراطية السياسية وذلك لجلب الاستثمار وخلق مناخ الاستثمار.
- توفير الاستقرار السياسي.
- إتباع سياسة في التشغيل تمكن من خلق مناصب فعلية ودائمة يحتاجها الاقتصاد الوطني.

والمؤشرات الدالة علي فشل الإصلاحات الاقتصادية والتحول نحو اقتصاد السوق هو استمرار ظواهر تسريح العمال وانتشار البطالة وتزايد معدلات الفقر. مثلما تظهره طبيعة البنية الاجتماعية، في ظل الظروف الاقتصادية والتحول الديمقراطي منذ أحداث أكتوبر 8811، حيث تؤكد تواجد الطبقات الاجتماعية التالية:

8- الذين يملكون قوة العمل (مديرو ورقباء الدولة على وسائل الإنتاج، المقاولون، كبار ملاكي الأراضي)

1- العمل المأجور الحضري و الريفي

8- أصحاب المهن الحرة و صغار رجال الأعمال.

8- الفلاحون الذين يملكون عقارات فلاحية صغيرة .

وجراء أزمة 8819 التي عرفت تراجعا كبير في عائدات الجزائر، وكذا التغيرات السريعة نتيجة التحول نحو اقتصاد السوق أصبحت بنية الطبقة الاجتماعية تمتاز بتدهور المستوى المعيشي للطبقة الوسطى التي أضحت بحاجة إلى مساعدة اجتماعية.

بالإضافة إلى اتساع عدد المعوزين و الفقراء، إذ أصبح عددهم8.1 مليون دون أدنى دخل و سجل تراجع عدد العاملين نسبة 1% اي19199 ألف عامل و ذلك بفعل تفكيك أكثر من 898 مؤسسة.

كما تشير الإحصاءات أن 182 ألف جزائري يلتحقون سنويا بسوق العمل، في حين القدرة على توفير مناصب العمل لا تتعدى 822 ألف منصب سنويا.فضلا عن انتشار الاقتصاد الموازي حيث يعمل به مليون جزائري يشكلون الهامشية والفقر والبروليتاريا الصناعية.

هذه المعطيات تؤكد الفوارق الاجتماعية وتكرس عامل غياب الثقة في الإصلاحات ومفاهيم كالديمقراطية والعدالة، وبالتالي تأجج الحركات الاحتجاجية العنيفة التي أفرزت علاقات ومشكلات اجتماعية عديدة:

8- تزايد حدة الضغوط الداخلية(البطالة، السكن، الفقر...).

1- الانفجارات الاجتماعية المتقطعة (دينية، لغوية).

8- استمرار اقتصاد يعرف النهب و الحفاظ على المكاسب غير المستحقة.

8- الفساد الإداري و الرشوة و المحسوبية و الظلم.

1- استمرار عملية استبدال مؤسسة القطاع العام المفلس بقطاع خاص يسيطر عليه المضاربين.

9- استمرار تزايد معدلات التفاوت الاجتماعي،و تدني إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية.

7- استمرار مشاهد العنف في المجتمع الجزائري.

وترى الدراسة أن استمرار وتدهور الوضعية الاجتماعية ساهم فيه التطرف السياسي بفعل ظهور أحزاب دينية وعرقية استغلت الأوضاع الاجتماعية والثقافية و السياسية المتدهورة، و قد وقفت الدراسة على مسألة هامة تتعلق بكيفية التوظيف السياسي لما أملته مظاهر الخلل الاجتماعي.

حيث ظل الصراع ليس تنافسيا في سياق ما تشترطه الديمقراطية، بل صراعا اقصائيا ما بين التيارات من جهة وما بين السلطة و بعض الأحزاب السياسية الشيء الذي يرهن مسألة التحول الديمقراطي.

4- تقييم، نقد وتعقيب:

في ضوء قراءة و تحليل هذه الدراسة التي تعد محاولة جادة لاستكشاف و توصيف واقع المجتمع الجزائري سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بعد أحداث أكتوبر 8811 ودخول الجزائر التعددية الحزبية إثر دستور 8818.

سمحت الدراسة من الناحية النظرية طرح عدة قضايا، توحي بإمكانية التحول الديمقراطي،كتوفر طاقات بشرية تمتلك القدرة السياسية وذلك منذ الحركة الوطنية و بروز أحزاب سياسية متعددة في التوجهات السياسية في مقاربتها للواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري والتي تؤكد على التنوع السياسي والثقافي،التي تبقي من خصوصياته.

فضلا على امتلاك المجتمع الجزائري طاقات وإمكانات مادية تساعد على بناء اقتصاد متطور يمكن الاستجابة لحاجات المجتمع الجزائري الذي ظلت تركيبته السكانية تتغير منذ الاستقلال.

كما أكدت الدراسة استنادا للمكونات الثقافية والعادات وتقاليده وبنياته الثقافية إمكانية جعلها مرتكزات لبناء تضامن وطني يحفف من الأزمات ويساعد على فك المعضلات الاجتماعية (سيما وأن القرابة والجيرة والعشيرة) تعد أسس لتآزر مختلف الفئات الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بتوصيف التيارات السياسية التي تشغل المشهد السياسي الجزائري والتي جاءت بها الدراسة،لم تفصح مجموعة البحث عن مرتكزاتها النظرية والمنهجية مكتفية بالإشارة إلى التيارات والأحزاب الفاعلة أو على الأقل التي عرفت دينامية سياسية وتأثير منذ دخول الجزائر عهد التعددية و التي تضم (العلمانيون،الوطنيون،و الإسلاميون)، التي أصبحت واقعا لا يمكن نكرانه أو تجاوزه،بل تمثل حقيقة على اعتبار أنها تمتلك تجذرا شعبيا في أوساط المجتمع، و استطاعت استقطاب الفئات الاجتماعية في حركيتها السياسية.

أما مرجعيات الأفكار المرتبطة بطبيعة السلطة في الجزائر أصولها ومشروعيتها،فقد أكدت مجموعة البحث اعتماد هذه الأخيرة (على المشروعية التاريخية) المستمدة من جبهة التحري الوطني،هذه الأخيرة التي استمرت في إعادة تشكيل المشهد السياسي،و التي تعتقد الدراسة أنها تشكل المرجعية الوطنية لكل الأحزاب التي ظهرت بعد دستور 8818،دون الإفصاح على طبيعة العلاقة التي ظلت تعمل بموجبها السلطة السياسية في تعاملها ورؤيتها للأحزاب السياسية الجزائرية المعارضة فعليا لها،أو التي تعمل في كنفها وتبقى أداة تستعملها لبناء نظام سياسي ديمقراطي شكلي.

وعلى العموم فإن الدراسة قد اكتنفتها بعض المفارقات اثر تحليل بعض المسائل المرتبطة بالديمقراطية كالتأكيد على" أن الديمقراطية كفكرة و ممارسة في الجزائر ليست وليدة الأحداث الأخيرة بل لها جذور متأصلة في تاريخ نضال الحركة الوطنية..)الشيء الذي يوحي بأنه بمجرد وجود التعددية الحزبية حتما ستتجسد الديمقراطية علما بأن هذا الطرح غير صحيح، فعلا أن الإقرار بالتعددية يصبح كمجال يساعد على استنبات أحد مقومات الديمقراطية و لكن غياب الإقرار بالتنوع و قبول الآخر،و الابتعاد عن العنف و تغليب الخطاب السياسي على الخطاب الإيديولوجي في ظل أرضية سياسية فعلية لمواجهة ورفع كل المعوقات بما فيها ترقية الاقتصاد و إخراجه من دواليب المضاربة و الزبونية السياسية،و في ذات الوقت العمل على خلق آليات للتضامن الوطني تعتمد نظم عصرية تقوم على الحماية الاجتماعية وفق أسس العدالة و ترقية الملكية الجماعية،و ذلك بمشاركة المجتمع المدني (نقابات،جمعيات) حتى يتم ترقية المواطنة الاجتماعية التي تمكن من تجسيد الاندماجية الاجتماعية.

إن الدراسة في توصفها لبرامج الأحزاب السياسية أثارت مسالة قوة استقطابها للمنخرطين مدللة بذلك على قوة البرامج لمواكبتها لتحولات والتغيرات العالمية كالتخلي على الطروحات السابقة التي ظلت سائدة خلال عقدين من الزمن في البرامج السياسية للحكومات المتعاقبة،و كذا في برنامج جبهة التحرير الوطني كالإقرار بالخوصصة، واقتصاد السوق، والتعددية، بيد أن هذا التبني للمسائل الماكرو–سياسية، إلا أنها لم تبرز أن الأحزاب لم تتمكن من وضع برامج تتكفل بالمسألة الاجتماعية(العمل،السكن،الحماية الاجتماعية،و الإصلاحات الاقتصادية) بصفة مدققة، بل ظلت تقر بضرورة إحداثها دون الإشارة للإجراءات السياسية العملية لتطبيقها و تجسيدها على أرض الواقع.

وعليه فان الاستقطاب الجماهيري الذي عرفته بعض الأحزاب يحتاج لدراسات أخرى ترتبط ب"سوسيولوجيا الانتخابات"،محصلة التجربة السياسية الراهنة و التحول الديمقراطي، والتي قد ترتبط أنتروبولوجيا باستمرار مصادر سياسية تعبوية،تتمثل في الجهوية، والإيديولوجية الدينية ورؤوس الأموال الرمزية، وهذه المصادر من منظور علم الاجتماع السياسي هي مصادر تبقي لا محالة على قيم سياسية لما قبل ظهور الدولة و"المأسسة" السياسية للمجتمع.

ثانيا : عسر التحول الديمقراطي: معوق أمام التكفل بالمسألة الاجتماعية.

1- المسألة الاجتماعية مسألة سياسية:

تندرج دراسة عدي الهوا ري ضمن الدراسات التي تمنح المسألة الاجتماعية بعدا سياسيا سواء من حيث الأسباب التي أدت إليها أوفي الحلول لتجاوز أثارها نشرت الدراسة عام 8881 تحت عنوان"الجزائر والديمقراطية" السلطة والأزمة السياسية في الجزائر المعاصرة .[1]

سعت غلي غرار الدراسة السابقة والتي تناولت أسباب فشل التحول الديمقراطي في الجزائر بعد أحداث اكتوبر8811،والأزمة التي آل إليها المجتمع الجزائري والتي يوصفها بأنها أزمة متعددة الأبعاد و الجوانب.

وفي خضم توضيحه لأسباب فشل هذا التحول في الجزائر، يشير إلى أنها تمت بسهولة في مجتمعات أخري، على غرار ما تعرفه أوربا الشرقية دون أن يحدث شرخا في الرابط الاجتماعي، بنفس الصورة التي شهدها المجتمع الجزائري خلال التسعينات من القرن الماضي.

ينطلق الباحث من فكرة أساسية مفادها، أن من بين المعوقات الكبرى التي حالت دون التحول الديمقراطي في الجزائر، مردها طبيعة السلطة والتأزم السياسي المستمر الذي تعرفه الجزائر، وبالتالي تأثرت لها باقي النظم الاجتماعية الأخرى كالنظام الاقتصادي والاجتماعي وأصبحت بدورها بالنظر للمشكلات التي تعرفها وبفعل تداخل عناصر الأزمة بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي ترهن بناء نظام ديمقراطي في الجزائر .

وقد جاءت الدراسة في قسمين: الأول خصص للبحث في أصول الأزمة، والتي يرجعها الباحث إلي الصراع القائم بين السياسي والعسكري وهيمنة هذا الأخير علي السلطة، أما المشكلة الثانية فهي بالأساس أيديولوجية،حينما أشار إلى كون الاسلاموية هي امتداد للإيديولوجية الوطنية، أو كما عبر عنها في الثنائية التالية: الوطنية السياسية مقابل الوطنية الثقافية الأولى وتتمثل في مقومات أحد القوى التاريخية أي جبهة التحرير الوطني، والمقوم الثاني "الاسلاموية "والمجسدة في التيار الإسلامي

[1]- Addi la houari, l'Algérie et la démocratie, pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine, édition l'harmattan, paris, 1995.

وبالأخص في الحزب السياسي الذي تمكن من السيطرة علي المشهد السياسي(الجبهة الإسلامية للانقاذ). كما أبرزت الدراسة أهم خصائص السلطة السياسية في الجزائر التي تتخذ حسبه الصور التالية:

- تعرف شبه غياب مطلق للنقاشات الأيدولوجية والسياسية.
- سلطة مطلقة عقيمة.
- التعسف في التمسك في السلطة.

ويرجع ذلك، إلى كون العسكر مصدرها الأساسي، مستشهدا بمعطيات تاريخية للعلاقة بين السياسي والعسكري إبان الثورة التحريرية واستمرار هذه الظاهرة لما بعد الاستقلال حيث لم تعزز هذه العلاقة الوضوح و الثقافة السياسية اللازمتين في بناء نظام سياسي يسمح ببناء الديمقراطية.

*** في أصل الأزمة السياسية والمسألة الاجتماعية:**

إن الأزمة السياسية في الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بالمحدودية الاقتصادية التوزيعية، إن فشل السلطة في بناء نظام اقتصادي، يتعدى الرؤية الريعية التي ظلت سائدة في الاقتصاد "المدولن" Etatisé الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال تعد من أكبر المعوقات أمام الإصلاحات الاقتصادية التي حاولت السلطة القيام بها بعد دستور 8818م، وتأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية جراء الانكماش الاقتصادي وتراجع أسعار البترول بدءا من سنة 8819م .

ومما سبق،سعت الدراسة توضيح تلك العلاقة بين طبيعة الإصلاحات السياسية والتحول من النظام الاشتراكي لاقتصاد السوق و علاقة ذلك بما هو اجتماعي .

إن فهم الإصلاحات لدى السلطة السياسية تكمن بالأساس في انسحاب الدولة عن الوظيفة التنظيمية والحضور الذي ميز إشرافها على الحياة السياسية والثقافية، الاجتماعية والاقتصادية، حتى أصبح معوقا من معوقات التنمية بالنظر للإفرازات التي خلفها هذا الحضور عديم الفعالية الذي يطرح مسالة غياب المبادرة الفردية،وتحرير الاقتصاد من المضاربة والاعتراف بالتعددية الثقافية و الإقرار بها كمقوم من مقومات الأمة الجزائرية.

ثم استطردت الدراسة البحث في البدائل السياسية التي اتبعت على الأقل "رسميا" رغم أنها ظلت تتشكل كبدائل سوسيولوجية في أرض الواقع ،وتجلت في بدايات ظهور التيارالاسلاموي، الذي عبرت عنه الدراسة "بالطوباوية الاسلاموية" كونها لا تحمل برامج سياسية واجتماعية تتكفل جراءها بالمسألة الاجتماعية بل هي تمتلك خطابا اجتماعيا أخلاقيا ودينيا، الشئ الذي جعله يتمكن من استمالة غالبية أفراد المجتمع، وقد ساعده في ذلك الإفلاس الذي عرفته السلطة السياسية خلال السبعينات و الثمانينات و جراء الأزمة خلال التسعينات، ثم أكدت أنه في ظل غياب الحريات و مشروع سياسي، عدا المشروع الذي استطاع جمع و لم شمل الجزائريين إبان الثورة التحريرية الوطنية،جاء التيار "الإسلاموي" كبديل للتيار الذي ظلت تعبر في ضوئه السلطة عن مشروعيتها.

وبالنظر للأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي في عام 8888، ذهبت الدراسة لتأكيد طروحاتها، القاضية بتعذر التحول نحو الديمقراطية وذلك بسبب تأزم السياسة كممارسة، مستشهدة بالإخفاقات التي طالت المشهد السياسي الجزائري كصعوبة الوصول لعقد مدني يضفى إلى تنافس سياسي في ظروف سلمية ووفق الشروط الديمقراطية، ويرجع ذلك لتدخل المؤسسة العسكرية التي ظلت تحتكر العمل السياسي في إدارة الحوار الوطني، وذلك بالنظرا لطبيعتها التاريخية القاضية بأولوية الحلول العسكرية والأمنية على الحلول و التسويات السياسية و ذلك منذ الثورة التحريرية.

ولعل ما تؤكده الدراسة هي الصعوبات التي تلاحق الجزائر منذ الاستقلال في إحداث ما يعبر عنه"بالإجماع الوطني" حول سبل وآليات العمل السياسي، تحدد معالم نظام سياسي ديمقراطي"،الذي لن يتحقق ولا يمكن بناء الديمقراطية دون ديمقراطيين ويبقى المشروع السياسي يسعى حامليه لتجسيده بالقوة أو بالمساومات السياسية.

ثم تناولت التناقضات لتجسيد الديمقراطية في الجزائر،مركزة في تحليلها على الإسلاميين و الديمقراطيين وقد طرحت ضمن مسألة ما إذا كانت التيارات الإسلامية في ضوء القوانين الوضعية تسمح ببروز دولة القانون،حيث أن التأويلات السياسية للدين تحول دون ذلك،و قد امتد هذا المعوق إلى كبح الحريات.

ثم تناولت الدراسة بالتحليل معنى فصل الدين عن السياسة مشيرا إلى أن مسألة المناداة لفصل الدين عن السياسة بشكل تعسفي واعتباطي تعد رؤية منافية للدين كحقيقة وممارسة اجتماعية، لذا توجب التعامل مع الدين بوصفه فعل اجتماعي له أبعاد سياسية لا يجب نفيها ونكرانها،وأثار الباحث مقارنة بين الكنيسة التي لا تسمح لأي مؤمن أن يتحدث باسم الدين على العكس في المجتمعات الإسلامية،السياسة ليست حكرا علي مؤسسة بل يمكن لاي مؤمن أن يصبح سلطة دينية وبالتالي أن يمارس سلطة سياسية على الأفراد.

وهذه الممارسة تدعمت بفعل التاريخ الحديث للمجتمعات الإسلامية في نضالها ضد الاستعمار،أين سجل الإسلام حضور قوي كعامل للتعبئة ومصدر سياسي و كمقوم للهوية إلى حد أن أصبح عنصر من عناصر الإيديولوجية الوطنية.

وعليه لا يمكن المطالبة على غرار ما تقوم به التيارات السياسية غير الدينية بفصل الدين عن السياسة وهو في الوقت القريب أدى دور سياسي قوي في توحيد المجموعة الوطنية إبان الثورة التحريرية. كما أن العصرنة لا تطرح كشرط أبعاد وتهميش الدين ،فإذا كان المسجد يندد بالرشوة ويؤكد على ضرورة التكفل بالفئات المعدمة فهذا مهم لدعم الوازع الأخلاقي في المجتمع كالتأكيد على الأخوة والتضامن والعدالة ومحاربة المساس بحقوق الإنسان،والتقليل من الفوارق الاجتماعية.

إلا أن هذا الدور إذا أرتبط بمسألة التحزب السياسي فانه يتعارض مع ما تقوم عليه الديمقراطية،سيما وأن المسار الانتخابي والتداول السياسي الذين هما من صميم أعمال الأحزاب السياسية هذه الأخيرة التي تسعى لإقناع و استرضاء الناخبين انطلاقا من مبررات تعتقد أنها عقلانية ووضعية و ليست روحية أو ربانية.

مع العلم أن كل شرائح المجتمع الجزائري تدين بالإسلام فإذا تدخلت أية سلطة دينية في النقاش السياسي،يصبح من الصعب"الاختيار"ضد المشروع الروحي للمجتمع، وبالتالي إذا وجد على الساحة السياسية أحزاب دينية فالاختيار الحر العقلاني سيتراجع لكون"المؤمن" لا يمكنه التصويت ضد الدين.

2- الأزمة مردها صعوبة تجسيد العقلانية السياسية:

تؤكد الدراسة انطلاقا من مبررات وعناصر تاريخية استشهدت بها على أن الانفتاح السياسي الذي عاشه المجتمع الجزائري بعد أحداث اكتوبر8811 لم يكن يهدف إلى تغيير النظام السياسي بل إعادة إنتاجه وذلك بتوسيع النخب الحاكمة وتنوع النخب السياسية أيضا على مستوى المعارضة.

كما أكدت الدراسة على الدور السلبي للمؤسسة العسكرية والذي كان يهدف الى خلق تعارضا ومنافسة سياسية بين مختلف التيارات دون العمل على مساعدتها في تقديم ضمانات لتجسيد العقد الاجتماعي.

بل أصبح العنف السياسي هو الميزة الغالبة في المجتمع الجزائري مع العلم أن إنتشاره، ليس معناه أن المجتمع الجزائري يحمل في طياته بذور العنف أكثر من مجتمعات أخرى، بل أن يعود إلى محدودية الدولة في إحداث إجماع و التحكم في تدفقات وعوامل العنف.

بعد توقيف المسار الانتخابي عام 8888 شهدت الساحة السياسية صراع وعنف سياسي تجلى بالأساس في بروز قوتين متصارعتين(السلطة والجبهة الإسلامية للإنقاذ) وكان الخاسر الأكبر جراء بروز هذه الثنائية السياسية التيار الديمقراطي.

هذه الخسارة أو الفشل في تشكيل بديل لهذه الثنائية حسب الباحث، مردها لا يكمن في ضعف الخطاب السياسي للأحزاب الديمقراطية بل لأن الخطاب العلماني لم يجد الصدى الكاف والانغراس المتوقع، لكونه لا يعبر عن تطلعات المجتمع الجزائري من الناحية الاجتماعية، سيما وأن السياق كمفهوم سوسيولوجي،الذي أفرز أزمة اجتماعية حادة مكنت الاسلاموية الحاملة لخطاب اجتماعي من الانغراس اجتماعيا على العكس من أحزاب التيار الديمقراطي والوطني.

إضافة على أن بعض أحزاب التيار الديمقراطي في محطات معينة، أبرزت مواقفها السياسية ، أنها تدور في فلك السلطة فعوض المطالبة ببناء مؤسسات تنظم التداول على الحكم وجهت كل انشغالاتها حيال المسائل الإيديولوجية والثقافية،والمجادلات التي يحوز فيها التيار الإسلامي خطابا قويا.

كما ركزت الدراسة على مسألة المواقف السياسية والتناقضات التي طالتها والتي يمكن تلخيصها في المسائل التالية:

8- الجزم بأن الإسلام قد سوى بين الرجل والمرأة،دون الأخذ بعين الاعتبار البعد الامبريقي للمسألة وتجسدات هذا الخطاب في التشريع و القوانين المعمول بها.

1- التأكيد على حرية الصحافة مع الاقتراح بأن تبقى خاضعة لرقابة الدولة و هو تنا قض في حد ذاته لتجسيد حريتها.

8- الإصرار على التعددية الحزبية كمكسب ديمقراطي، و لكن تقترح شروط رقابية و تعسفية، إذا تم العمل بها لن يكون هنالك أي حزب سياسي.

8- الخطاب السياسي ظل يؤكد على ضرورة إخضاع الاقتصاد لمنطق الاربحية و لكن يرفض هذا الخطاب ذاته غلق المؤسسات المفلسة.

وخلصت الدراسة،أن هذا اللاتجانس في النقاشات السياسية في الفضاءات لعمومية(الصحافة،والتصريحات والبيانات) تؤكد مسألة القطيعة الحاصلة بين التماثلات الاجتماعية للأنظمة التقليدية التي تعرضت لاهتزازات ومضمون التطلعات المنتظرة لتجسيد الحداثة،بمعنى عينيا يمكن ملاحظة حاجة المجتمع لتغيرات اجتماعية إلا أنها لم تجد عمليا التعبير السياسي اللازم لتنظيمها و تجسيدها في مشاريع وبرامج سياسية.

3- معوقات الإصلاحات الاقتصادية واشتداد المسألة الاجتماعية :

تنطلق الدراسة في سياق معالجتها لفشل الإصلاحات الاقتصادية من إشكالية العلاقة بين السياسة والاقتصاد ضمن رؤية تحليلية للاقتصاد السياسي، التي تؤكد عموما استنادا للتطور التاريخي للمجتمعات بأن كل إصلاح اقتصادي يجب أن يتم بالموازاة مع إصلاحات سياسية.

و قد اعتمدت في توصيف هذه الإشكالية انطلاقا من متغيرين أساسيين ميزا طبيعة الدولة والسلطة في الجزائر منذ الاستقلال، حيث ظلت السمات الغالبة للاقتصاد تعتمد بالأساس على:

- الاقتصاد التوزيعي.
- دولة ريعية.

الشيء الذي أفرز تناقضات حالت دون تجسيد إصلاحات اقتصادية تستجيب لتطلعات المجتمع. مبرزة أن الاقتصاد التوزيعي في النصوص الإيديولوجية للافلان-الدولة" ظل سائدا وكانت مبرراته تستمد من مكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية،لكن في الواقع تبين أنه ما هو إلا وسيلة سياسية لشرعنة السلطة السياسية.

إن اعتماد التوزيع والمساعدة للفئات الاجتماعية دون بناء اقتصاد وفق الآليات الحديثة، كان يهدف لإدماج الجماهير ضمن التطور السياسي للسلطة والقضاء على المعارضة السياسية و بالتالي الحد من الحركات الاحتجاجية.

وبالتالي تكرست ضفة "السلطة الأبوية" وأبقت على الطابع الإداري في تسيير الاقتصاد،هذه الوضعية تؤدي للبحث في مسألة، لماذا دوما البلدان المصدرة للبترول مثل الجزائر تعرف أزمات اقتصادية واجتماعية حادة؟.

الدراسة أرجعت الأسباب للمنطق "الريعي" حيث أبقت السلطة في تسييرها شؤون الاقتصاد، على عائدات لا تتحكم فيها، فبمجرد ما تنخفض أسعار البترول تتراجع العائدات وبالتالي تحدث الاختلالات الاقتصادية وتتفاقم الأزمات الاجتماعية.

وهنا يتأكد العجز السياسي للدولة لتحويل هذه العائدات من خلال العمل المحلي للخيرات،و يصبح الريع بمثابة خيرات اجتماعية توزع داخل المجتمع ولكن بكيفية غير عادلة بفعل عاملي الزبونية السياسية والاجتماعية للاحتفاظ بالسلطة، وهذا ما يتأكد في ضوء ما تعرفه الإصلاحات من مقاومة ومعارضة حتى داخل السلطة ذاتها.

وتؤكد الشواهد السياسية والاقتصادية أن أول حكومة في ظل التعددية التي قادها"مولود حمروش أقدمت على إصلاحات جريئة لكنها تلقت معارضة كبيرة من قبل جبهة التحرير و بعض إطارات الدولة و المؤسسة العسكرية.[1]

ويرجع الباحث السبب إلى الرؤية السياسية الضيقة لهؤلاء،على اعتبار أن الإصلاحات دوما تحمل رؤية قصيرة المدى بمعنى أن الأزمة عابرة، فبمجرد ما ترتفع أسعار البترول ستزول الأزمة.

كما أن مفهوم الإصلاح في اعتقاد وتصور الكثير من الأطراف داخل السلطة هو كيفية القضاء على العجز المالي للدولة وليس البحث على إيجاد معالجة إستراتيجية لأزمة عمرت وهي تنخر جسم الجزائر(دولة و مجتمع)، الإصلاحات ظلت خلال عشرية كاملة يعتقد بأنها ستصحح الاختلالات الاقتصادية، التي مردها الفراغ القانوني والتنظيمي فبمجرد وضع نصوص قانونية ومراسيم تنظيمية سوف ينتعش الاقتصاد.

في ضوء ما سبق يتأكد بان"القراءة السياسية" توحي بعدم وجود إرادة سياسية تقضي على مرجعيات منطق الريع،و كذا الحفاظ على السلطة من أجل السلطة.

لذا يصبح في ظل هذا المنطق الاقتصادي السياسي، تباعد واضح بين تطلعات الفئات الواسعة من المجتمع، كالعمال والبطالين من الشباب وعليه تصبح التناقضات التي يعرفها الاقتصاد في الجزائر، هي تناقضات سياسية، تتأكد جراء تزايد اللاعدالة التوزيعية للثروات الوطنية،واستمرار المشكلات الاجتماعية الفقر،البطالة،وتدني الخدمات الصحية،وعدم التكفل بقطاع التعليم رغم اتساع قاعدته.

4- تقييم، نقد وتعقيب:

8- انظر كتاب غازي حريزي السياسي الجزائري ص توجوت،ابن خلدون

في ظل ما تقدم من طروحات حول الأزمة التي يمر بها المجتمع الجزائر والتحديات التي تواجه المجتمع و الدولة في تجاوزها. يمكن القول بأن الدراسة قد تمكنت من رصد أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمة، التي عبرت عنها في ضوء ما طرحته من أفكار وما توصلت إليه من استنتاجات أنها أزمة متعددة الجوانب، وأن التكفل بالمسألة الاجتماعية يمر حتما عبر إيجاد حلول للازمة السياسية عموما.

ففي ضوء رؤيتها التاريخية للتطور السياسي في الجزائر تؤكد على أن من بين الأسباب الرئيسية في استمرار ديمومة الأزمة تكمن في المشكلات السياسية أكثر من غيرها من المشكلات(كالدين، و النمو الديموغرافي، و الانتاج الاقتصادي أو الخيرات)
مستندة في ذلك على طبيعة الطبقة السياسية في الجزائر التي لم تتمكن من الخروج من الصراعات السياسوية التي لا تعود في الأصل إلى ما بعد 8891 أين شرع في بناء الدولة الحديثة بل تعود إلى الحركة الوطنية.

حيث الصراع بين العسكري والسياسي الذي ميز الثورة التحريرية أجهض مشروع الانتقال إلى حكم مدني وإبعاد العسكر عن الحياة السياسية،الشيء الذي أعاق بناء نظام سياسي عصري يقوم على قبول المعارضة والنقد و إخضاع شؤون الدولة للرقابة الشعبية والإقرار بمبدأ التداول على السلطة وإخراجها من الرؤية"الأبوية" التي تبقي المجتمع الجزائري ضمن رؤيتها قاصرا بفئاته الواسعة و المتنوعة ثقافيا و سياسيا في بناء نظام سياسي يقوم على الأسس الديمقراطية العصرية.

وفي ذات السياق،إن المقترحات والتصورات البديلة للخروج من طبيعة النظام السياسي،أكدت أن الحركة الاسلاموية أضحت حقيقة في المشهد السياسي وبالتالي وجب الإقرار بها والعمل على استقطابها ضمن قواعد الأداء الديمقراطي ووفق ما تتطلبه الشروط السياسية العصرية.

إلا أن الصعوبات في تجسيد ذلك والتي في رأينا تتمثل في أزمة تشكل الثقافة السياسية الكفيلة بالإقرار بالتنوع والتعدد و التخلي عن الإقصاء و رفض الآخر،بالرغم من أن الباحث أدرك هذه المسألة حينما أكد على أن المجتمع الجزائري في ضوء التجارب الانتخابية قد أبقى على القطبية الثنائية(جبهة التحرير،السلطة،و التيار الإسلامي المتمثل في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ).

وأكتفي في تناوله للأحزاب"غير الدينية" أو ما تعرف بالديمقراطية،أن عدم مقدرتها على طرح نفسها كبدائل سياسية سواء للنظام القائم التسلطي أو للقطبية الثنائية التي تقوم على أساس الصراع القائم بين الإبقاء للشرعية التاريخية في حزب جبهة التحرير الوطني،و التيار الديني المتمثل في إضفاء الرؤية السياسية الطوباوية المتمثلة في الحركة الإسلامية،مرده أن النظام السياسي عاجز لخلق الأجواء الضرورية واللازمة لبناء نظام سياسي مفتوح يقوم على التعددية الحزبية كتعبير عن الحقيقة السوسيولوجية التي تميز التشكيلة الاجتماعية والمنظومة الثقافية للمجتمع الجزائري، ونجاح هذه الأخيرة أي السلطة،على خلق التشرذم داخل التيارات السياسية في ضوء ما اسماه الباحث بالزبونية

السياسية، واستقطاب النخب و ذلك بهدف خلق توازنات بين مختلف التيارات تقيد السلطة والنظام إلى حالته،و ذلك بفعل الإقدام على إصلاحات صحيح أنها تمتاز بالظرفية ولا تسعى لإحداث تنمية مستدامة،إضافة إلى استمرارها في التعامل مع حاجات المجتمع وفق منطق الزبونية الاجتماعية،و توزيع الريوع دون تحريك يذكر للاقتصاد يثمن من قيمة العمل كمعطى اجتماعي في ضوء توفره، يمكن ردم التفاوت الاجتماعي والتخفيف من اتساع رقعة الفقر و التهميش التي دون التخفيف من حدتهما، لا يمكن خلق الانسجام الاجتماعي وتحقيق "الاندماجية الاجتماعية".

إن طبيعة النظم السياسية الذي ينتمي إليها النظام السياسي الجزائري، فعلا أثبتت تراجعها وتآكلها بفعل التحولات الاقتصادية العالمية وما تطرحه العولمة من ضرورة ضمان للحريات السياسية وحقوق الإنسان والتكفل بالمسالة الاجتماعية.

هذه التحديات الصعبة لازالت بعيدة عن إدراك الأنظمة السياسية لرهاناتها كأخطار تحدق باستقرارها، سيما وأن هذه الأنظمة تحمل في طياتها معوقات تحول دون إصلاحها و إقلاعها عن الممارسات السياسية التقليدية التي تتناقض والتحولات التي تشترطها العصرنة والتحديث اللتان أصبحتا كمعالم مشتركة تتطلع لها كل المجتمعات.

وعليه تصبح الأحزاب السياسية مطالبة بدورها في ضوء ما سبق إذا أرادت أن تشكل بدائل لهذه النظم السياسية، العمل وفق رؤية مغايرة للمنطق السياسي الذي نجحت هذه الأنظمة في تكريسه،و ذلك بإعادة النظر في البرامج السياسية البديلة وفي قراءتها للواقع الاجتماعي والاقتصادي اعتمادا على الرأسمال الاجتماعي،والطاقات البشرية والمادية التي تزخر بها المجتمعات، والتي إن أحسن استغلالها استطاعت الخروج من أزماتها الحزبية،والمتمثلة في إبقاء تبعية المجتمع للسلطة ضمن منطق الاقتصاد التوزيعي والزبونية الاجتماعية،و إقامة التوازنات داخل السلطة ضمن منطق الجهوية والقرابة والولاء على حساب المقومات العصرية القائمة على الكفاءات كمعيار كفيل بتدعيم مؤسسات الدولة المختلفة لبناء دولة عصرية سواء أكان ذلك في المجال السياسي أو الاقتصادي.

إن مثل هذه الطروحات تجعل من تحليل واقع المجتمع الجزائري لدى الباحثين على اختلاف انتماءاتهم الإيديولوجية و السياسية تطرح مسألة الواقعية و الموضوعية كشروط منهجية أكاديمية من الواجب توفرها عند دراسة واقع اجتماعي يمتاز بالتعقيد والتداخل، لان تفسير الأزمة في ضوء رؤية أن الطرف الآخر هو المسئول أي السلطة دون محاولة مسألة الأطراف الاجتماعية الأخرى كالمجتمع المدني بمختلف مؤسساته.

في ضوء أنشطتها وقراءتها للواقع و أساليب تعاملها معه، وعليه فإن نجاح السلطة في الجزائر إلى حد الوقت الراهن في التحكم في الحياة السياسية وفق ما تريده من توازنات بين مختلف القوى السياسية على اختلاف توجهاتها الإيديولوجية وانتماءاتها السياسية والبقاء في ظل التطلعات الاجتماعية المتنامية لمجتمع تعرف مختلف بنياته حالة غليان بفعل الحاجة للتغيير والإصلاح.

أن عدم بروز أفاق سياسية لإيجاد حلول لمشكلات الإفقار والاغتراب والتهميش هي عملية تستلزم بروز قوى سياسية تسعى لإحداث بدائل،وهذا فعلا ما تتقاطع معه الدراسة الراهنة"المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية"،بمعنى تطرح كيف يمكن للأحزاب السياسية في الجزائر إحداث قطيعة مع الأساليب السياسية التي نجحت السلطة في فرضها على الأحزاب؟،كالاهتمام بالنقاشات الثانوية الإيديولوجية على حساب النقاشات السياسية التي تفكر في إيجاد حلول للازمة،بناء أحزاب سياسية تمارس في داخلها الديمقراطية تقيها الانقسامات،و تمكنها من تجسيد الاستقلالية والتخلص من الاستتباع السياسي للسلطة لتمكنها من بناء معارضة حقيقية منغرسة في أوساط المجتمع.

هذا الانغراس الذي لا يمكن أيضا، تجسيده إلا بتبني منظومة الحاجات والتطلعات الجماهيرية لأن النقاشات الإيديولوجية هي نقاشات نخبوية، باتت لا تنصب في صميم انشغالات الأفراد.

وعليه فإن دور الأحزاب السياسية بات ذو أهمية بالغة في رصد انشغالات اجتماعية ماانفكت تتزايد بفعل المشكلات التي طالت مختلف البني الاقتصادية والاجتماعية منها كالبطالة والفقر والتهميش وأزمة السكن و غيرها.

إن الفشل السياسي الذي أصبح سببا في تردي الأوضاع، كيف يمكن للأحزاب في تصوراتها وتنظيمها وعلاقتها مع المجتمع بوصفها وسائط بين الدولة والمجتمع، أن تتعامل معه؟؛ وذلك لتعبئة المجتمع حتى يسهم فعليا في إحداث القطائع اللازمة لتجسيد التنمية المنشودة.

ثالثا : فشل عملية التحديث وآثارها على التكفل بالمسألة الاجتماعية.

1- المسألة الاجتماعية: الأبعاد التاريخية والسوسيولوجية:

في إطار اهتمامات مخبر"معهد الأبحاث والدراسات حول العالم العربي الإسلامي...." أنجزت دراسة من قبل ثلاثة من الباحثين " اليزابات لونقوناس و آخرون " تناولت "العمل والمسألة الاجتماعية في المغرب والمشرق العربي"[1]

جاءت مبررات اختيار الموضوع وأهمية الدراسة،في كونها تسعي استكشاف التحولات التي عرفتها مختلف بلدان الضفة الجنوبية من العالم خلال الثمانينات و التسعينات. لا سيما وأنها جاءت في سياق تعميم برامج التعديل الهيكلي التي فرضتها المؤسسات المالية العالمية، الرامية إلى تقليص من النفقات العمومية والعمل على سن سياسات تدمج القطاع الخاص ضمن المنظومة الاقتصادية لهذه البلدان،وبالموازاة مع هذه التوجهات،برزت مسألة اجتماعية حادة تجلت ملامحها في ارتفاع نسب البطالة واتساع جيوب الفقر.

وعليه فالدراسة حاولت في ضوء هذه التبدلات والتحولات التي باتت تنذر بوجود أزمات اهتزت لها البني السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدان المغرب العربي و المشرق.

[1] -Elisaabeth Longuenesse et Myriam catuse, blandine destreau, le travail et la question sociale au Maghreb et au M oyient orient,edisud , France , 2005.

طرحت جملة من التساؤلات حاولت الإجابة عنها في ضوء رؤية شاملة منطلقة من فكرة أساسية مفادها أن، ما يعرف"بالمسالة الاجتماعية" راهنا ظلت مقاربته تتم بوصفها كمشكلات اجتماعية. وان فهمها وإدراكها ووضع سياسيات لإيجاد حلول لها،يتم في ضوء المقاربات العلمية لتخصصات عديدة، كالسياسة والاقتصاد، علم الاجتماع،و التاريخ ودون القيام بدراسات مشتركة تضم كل هذه الفروع الأكاديمية تتناول "المسالة الاجتماعية" سترهن قضايا بحثية تمكن من فهم شامل للموضوع .

وضمن هذا المنظور، أثارت الدراسة جملة من التساؤلات اعتبرت هي ذاتها اشكاليتها الأساسية : كيف يمكن في الوقت الراهن إعادة طرح مسالة"الأمن و اللأمن" الاجتماعي في هذه المنطقة من العالم؟ كيف؟ وما هي الإجراءات المتبعة من قبل السياسات الحكومية ومختلف الفاعلين الاجتماعيين الفاعلين(المجتمع المدني،النقابات) لمواجهة مسائل الشغل والعمل،الفقر،البؤس، ما هي مختلف أشكال التضامن المعدة لمواجهة هذه التحديات؟ما هي الاستراتيجيات المتبعة عمليا؟.

وانطلقت الدراسة في صياغة الفرضيات استنادا لتجارب العديد من الدول و ما تمده الشواهد الواقعية من معطيات،التي تعتقد أن إيجاد الحلول الاجتماعية يرتبط بتوفر الإمكانيات المالية في حين ترى الدراسة أن:

– كلما تم معالجة المشكلات الاجتماعية في ضوء رؤية جزئية ستتفاقم "المسألة الاجتماعية".

– إن اشتداد المسألة الاجتماعية مردها فشل الدولة في البلدان العربية سواء في المشرق أو في المغرب في تحديد مفاهيم للسياسات العمومية.

وفي هذا الصدد، تشير مجموعة البحث إلى مسألة عدم الأخذ في الدراسة بفكرة التماثل المطلق للمسألة الاجتماعية في العالم العربي أو الإسلامي، وذلك على اعتبار أن الخصوصية التاريخية للمجتمعات كطبيعة الاستعمار،والموروث التاريخي وكذا التناقضات الجيو– سياسية، وحجم الثروات الطبيعية وظروف استغلالها و توظيفها في التنمية تعد عوامل هامة، أثرت في مسارات التنمية وأبرزت بعض التباينات ليس في اختلاف طبيعة المشكلات بل من حيث حدتها من مجتمع لآخر.

وعليه فان اللجوء إلى المنهج المقارن يسمح بالوقوف على حجم الاختلافات وفي ذات الوقت يمكن من فتح ورشات بحثية أخرى حول المسألة الاجتماعية في العالم العربي على غرار ما يعرفه في العالم الغربي من اهتمامات متزايدة ، سيما بعد نشر أعمال هامة حولها في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

أما حول مفهوم المسألة الاجتماعية، فتنطلق مجموعة البحث من أفكار دراسات غربية سابقة، التي تؤكد أنها في الأصل ظلت مرتبطة بتطور"العمالة"،حيث قبل النظام الرأسمالي، عرفت الفقر والتهميش، لكن في ضوء النظام الرأسمالي فالعلاقات الاجتماعية التي ظهرت قد تشكلت علي أساس الحصول على "الملكية الاجتماعية"،إن تراجع نسب التشغيل والتحولات في علاقات العمل إلى جانب

البطالة، أصبحت عوامل تهدد ما تم بناءه اجتماعيا حيث الفقر ما انفك أن يعمم،إضافة إلى بروز "أللأمن الاجتماعي".

وبالرغم من أن المجتمعات الغربية في نهاية القرن التاسع عشر، قد سعت لمعالجة هذه المشكلات بسن أولى القوانين الاجتماعية، فاسحة المجال لبروز الدولة الاجتماعية التي لا يمكن فصلها عن الدولة الوطنية. لكن هل يمكن تصور بناء دولة اجتماعية دون نمو اقتصادي،ونمو اقتصادي دون استغلال الدولة الكولونيالية للمجتمعات المستعمرة و ذلك في ضوء ما يثيره عالم الشغل من علاقات جديدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، كما عبر عنها بيارزوزنفلان ببروز المسألة الاجتماعية الجديدة.

وتقر الدراسة، بان الإنجازات الاجتماعية التي عرفها الغرب ابتداء من القرن التاسع عشر كان الجزء الأكبر منها جراء استغلال شعوب المستعمرات والبروليتاريا من المهاجرين.....الخ

أما في الوقت الراهن،فانه أصبح من الواضح أن تفكك علاقات العمل ونظم الحماية الاجتماعية القائمة على إيرادات العمل حاليا في البلدان المتطورة، مرده عدم صمودها أمام التحولات الحاصلة على مستوى السوق العالمي وزوال الحدود والحركة التي تشهدها رؤوس الأموال،أما فيما يتعلق بالدول التي كانت مستعمرة فتشهد حالة تبعية للدول المتقدمة.

لذا فالمناقشات التي ظلت بارزة في القرن التاسع عشر في العالم العربي والعالم الغربي هي مسالة"الإصلاح"،غير انه بالنظر لتأخر العالم العربي فان مفهوم"الإصلاح" تمحور حول فكرة الاستقلال،واسترجاع الثروات الوطنية كشرط للتطور الاجتماعي و الاقتصادي بمعنى ما كانت المجتمعات الغربية المصنعة تنعته" بالمسألة الاجتماعية "حمل مفهوم " المسالة الوطنية " في المجتمعات التي تعرضت للاستعمار.

وترى الدراسة أن الدولة الوطنية الغربية تظهر تاريخيا كشرط مسبق للعقد الاجتماعي الذي تقدم بوضع سياسات اجتماعية و تشكيل"الملكية الاجتماعية" المستندة على العمل،على عكس الدول العربية التي راهنت على "المسألة الوطنية" أي الاستقلال الشيء الذي اجل طرح المسالة الاجتماعية بمفهومها الغربي وأفرزت تسويات اجتماعية داخل المجتمعات لتجميع القوى الاجتماعية لتحقيق الاستقلال.

2- المسألة الاجتماعية رهان لدولة ما بعد الاستقلال.

بعد الاستقلال عرفت المجتمعات العربية مشاريع تنموية، حاولت الدولة القيام بها إلا أنها فشلت بداء من بداية الثمانينات، و تبين هشاشتها حيث أسهمت في خلق فوارق اجتماعية داخل المجتمع .

الذي أضحى عرضة لجملة من الاهتزازات و الأزمات مست كل البني الاجتماعية جراء سياسات إعادة الهيكلة، وبات من الصعب على الدولة بناء نظم للحماية الاجتماعية لفائدة الجماعات

الفقيرة،حيث أصبح البحث عن الحماية والمساعدة يتم داخل المساجد أو الجمعيات الخيرية،أو العائلة و القرابة الشيء الذي يطرح مسائل ترتبط بـــ:

– مكانة العمل في الحياة الاجتماعية في المجتمعات العربية و الإسلامية.

– أشكال ونظم الحماية الاجتماعية والتضامن ومن ثم البحث عن الدولة و مختلف التفاعلات القائمة بين الفاعلون الاجتماعيون وطبيعة التشكيلة الاجتماعية داخل هذه المجتمعات.

أ– العمالة والمسألة الاجتماعية:

تشير الدراسة أن انتشار الطبقة العاملة تزامن مع التطور الصناعي و الاقتصادي الرأسمالي،الذي أدى إلى انتشار الفقر و الحرمان لكن هذه الظروف ساهمت في بروز وعي لدى الحكام و المحكومين و طرح المسالة الاجتماعية التي أدت إلى ظهور أولى القوانين الاجتماعية في نهاية القرن التاسع عشر،تشكل الدولة الاجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين جاءت كمحصلة لتسوية ضرورية للحفاظ على السلم الاجتماعي.

حيث بات توسع و تعاظم الطبقة العاملة يصاحبه تطور في نظم الحماية الاجتماعية حتى عممت لتمس الفئات غير العاملة، لذا فان كل أزمة تعرفها نظم الحماية الاجتماعية هي في الأصل أزمة عمل،و بالتأكيد أزمة الطبقة العاملة كشكل للعمل الدائم الضامن للحماية بمفهومها الواسع.

سيما بعد أن أصبح العمل كسلعة،و يشكل مصدرا لكل ملكية اجتماعية حيث يسمح في ضوئه الاستفادة من الحماية الاجتماعية .

إلا انه في السنوات الأخيرة تفكك مجتمع العمالة وانتشار الفقر باتا يشكلان أصل الأزمة التي تعرفها المجتمعات الغربية والتي طالت نظم الحماية الاجتماعية و كل القيم المرتبطة بالعمل.

أما في العالم العربي فان أول ظهور للعمالة جسد مع دولة محمد علي في مصر حين برزت محاولة التصنيع لكنها لم تعمم،و كانت تهدف في الأساس لدعم الصناعات الحربية و إنتاج كل ما تحتاجه الجيوش،صحيح أنها أخرجت العمالة من مفهوم "الأجير" التي ظلت قائمة على أعمال التجارة لكنها أبقت الصناعة حكر بعض القطاعات دون أن تعمم.

إلى غاية التحولات التي عرفتها هذه المجتمعات خلال الستينات و السبعينات أين ظهرت التأميمات هذه الأخيرة التي سمحت بتمكين الدولة في هذه المجتمعات حيازة مداخيل بترولية"الريوع" و سعت في ضوئها توسيع العمالة غير أنها مناصب عمل اتخذت شكل الوظائف في الادراة الحكومية ، عوض أن توجه للعمالة المنتجة،

خلال هذه الفترة، في الجزائر و مصر أصبح تقريبا ثلث العمال تابعين للقطاع العمومي والوظائف الحكومية ،هذه الوضعية جعلت من الوظيف العمومي شكل من أشكال توزيع الخيرات،و

لكن من جهة أخرى أفرزت عمالة خارج اطر التنافس و سوق العمل على غرار ما عرفته المجتمعات الغربية بفعل حركة التصنيع و العمالة غير الرسمية.

وعرف على إثرها تراجع القيم الاجتماعية التقليدية كالتضامن العائلي و المهني،و حلت محله مؤسسات الحماية التابعة للدولة و التي تمس موظفيها بالأساس و عائلاتهم كحقوق اجتماعية،تم تعميم الاستفادة من الحماية الصحية نظرا لتطور الخدمات العمومية.

فخلال التسعينات شهدت هذه المجتمعات وصول الأجيال المتعلمة التي استفادت من تعميم التعليم، والتي ظلت تعتقد أن العمل مضمون لحاملي الشهادة التعليمية الجامعيةلكن الضائقات المالية وضغوط المؤسسات المالية الدولية، وبدايات تطبيق سياسات التعديل الهيكلي [1] توقفت الدولة عن التوظيف ،فالمؤسسات العمومية تعرف أزمات خانقة، كما يعرف كل عمال القطاع العمومي تراجع كبير في القدرة الشرائية. طالت الأزمة بدرجات متفاوتة كل هذه المجتمعات، فالبطالة أصبحت الظاهرة الأكثر شيوعا وتداخلت أيضا مع سوء تفعيل العمل(العمل الهش) l'emploi précaire و انتشار تعدد المهن، وذلك في ظل غياب قوانين تنظيم سوق العمل،و ضعف نظم الحماية الاجتماعية.

الشيء الذي أدى إلى انتشار جملة من الظواهر تؤكد حدة الأزمة الاجتماعية التي تعرفها هذه المجتمعات:

- البطالة المتفشية لدى الشباب المتعلم.
- انتشار القطاع الغير الرسمي.
- تراجع قيمة العمل في الحياة الاجتماعية بالنسبة لهذه المجتمعات.

ب- المسألة الاجتماعية وأشكال التضامن و الحماية الاجتماعية:

استنادا لنظم الحماية و التضامن المعمول بهما في كل المجتمعات، و التي تستمد من النظام الألماني الذي سنته حكومة بسمارك 8112 و القائم على أساس "التضامن المهني"....، والشكل الثاني و هو نظام بيفردج والذي تأسس عام 8882 في بريطانيا كان يهدف لحماية كل أفراد المجتمع ضد الأخطار الاجتماعية.

أن نظم الحماية الاجتماعية في الدول العربية بالرغم من محاولاتها العمل بموجب هذه النظم العالمية المعروفة، إلا أنها لازالت تمتاز بطغيان التأطير السياسي لها عوض إخضاعها للتشاور

8- سياسات التعديل الهيكلي ،تتمثل في جملة من الشروط أملتها المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة لقروض للجزائر وبلدان أخري وتمثلت في ضرورة تخفيف النفقات الاجتماعية للدولة ،وفتح الأسواق أمام الاقتصاد العالمي ،والقيام بإصلاحات اقتصادية تكمن في تشجيع القطاع الخاص ،وحمل الدولة علي أداء دورها كدولة ضابطة بعد إن كانت دولة مقاول .

الاجتماعي و إلى مساهمات فعلية للعمال حيث يبقى التعليم،و الصحة، والسكن الاجتماعي،حاضرة في اهتمامات الدولة على مستوى الخطاب الرسمي وتؤكد حضور الدولة لكن تعبر في ذات الوقت عن عجزها في تعميم الاستفادة من هذه المكاسب الاجتماعية.

كما تعتمد الدولة احتكار توزيع الريوع في شكل خدمات اجتماعية، كمرجعية لشرعنة سلطتها علي المجتمع ، و تشهد هذه المجتمعات ابتداء من 8888 تطبيق السياسات الهيكلية تحت وطأة الضغوط الممارسة من قبل المؤسسات المالية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، تراجعا واضحا في مجال الحماية الاجتماعية سيما بعد تراجع مداخيلها، وعجزها في إحداث التنمية و انتشار الفقر،و البطالة الشئ الذي أدي إلى بروز الأشكال التضامنية التقليدية من جديد (العائلة،الجمعيات الخيرية،الجيرة،....)

ورغم محاولات الإصلاح التي سعت لتوسيع نظم الحماية الاجتماعية لفائدة باقي الفئات الاجتماعية الاخري،إلا أنها تبقى ضعيفة حيث لا تتعدى استفادة السكان سوى، الثلث في العديد من المجتمعات (كإيران،و المغرب و تونس)

وتبقى الفئات الأكثر استفادة من هذه الأشكال التضامنية و بعض الخدمات العمومية (كالصحة،و التعليم، وإمكانية الحصول على سكن) فئات العمال وعائلاتهم.

أما العمال في القطاع الزراعي، وسكان الأرياف وعمال القطاع الخاص لا يستفيدون من كل أشكال الحماية الاجتماعية،و تبقى الدولة عاجزة على تعميم النظام العام للحماية الاجتماعية في العديد من الدول العربية و الإسلامية لاسيما الفقيرة منها ما عدا دول الخليج العربي التي تتمكن بفعل"الريوع البترولية" أن تعمم الاستفادة لمواطنيها من الحماية الاجتماعية.

لذا تشهد هذه المجتمعات مساعدات عمومية عوض تطبيق نظم للحماية الاجتماعية[1]،حيث ابتداء من 8812 انتشار الفقر و المبالغة في تصويره من قبل الخطاب السياسي والرسمي الذي جعل منه مشكلة حقيقية،و التي هي بالفعل مفتعلة بالنظر لما تزخر به هذه المجتمعات من إمكانات مادية و مالية.

غير أن هذا التضخيم للمسالة الاجتماعية ، في الخطاب السياسي هو تبرير سياسي لعجز الحكومات العربية في إحداث إصلاحات هيكلية لتوزيع المداخيل لفائدة الفقراء و تحسين الإجراءات العملية في مجال حماية الفئات الضعيفة اجتماعيا،كما تشهد هذه المجتمعات بالتزامن مع عودة الفقر أشكال أخرى للتضامن المبني على الأساس الديني التقليدي سمحت بتغذية"شرعية للنظم السياسية" في المجتمعات العربية.

8في هذا الصدد يفرق البعض بين الوسائل التي تعتمدها الدولة في إطار السياسات الاجتماعية وذلك بين الوسائل التي تبقى من اختصاص الدولة والتي تتكفل بها أساسا المؤسسات الاجتماعية وتلك التي تعتمدها الدولة إطلاقا في إطار السياسات الاجتماعية

وتتساءل الدراسة في هذا الصدد حول العلاقة بين المشاريع الاجتماعية و توزيع الريوع ومسالة تعزيز شرعية الدولة، فلكي لا تصطدم مع الطبقة المسيطرة اقتصاديا، وكذا دون الإقدام على إحداث إصلاحات حقيقية في نظام الضرائب و بالتالي التقليل من الفوارق الاجتماعية، تلجأ الدولة إلي تقديم مساعدات اجتماعية عوض إقامة نظام للحقوق الاجتماعية، وهي خاصية الاقتصاديات التي تقوم على الريوع.

وبالتالي عززت من سلطة الدولة الأبوية التي تخضع المجتمع لمنطق الزبونية السياسية دون السماح باستقلاليته.

3- المجتمع المدني والمسألة الاجتماعية:

أن استمرار أشكال التضامن"غير الرسمي" كالتضامن العائلي و الديني و ألاثني يستمران في الوجود في المجتمعات العربية طالما أن الدولة عاجزة على بناء نظم اجتماعية عصرية تعمل على إشراك المجتمع المدني، و ذلك بفعل تحريره و ترك المبادرة للتعاقد الاجتماعي في إطار ما تفرزه الديناميات الاقتصادية كخلق صناديق للتعاضد ما بين العمال من خلال النقابات المهنية و السماح لهذه الأخيرة تسير ما هو اجتماعي بل تتعداه إلى المطلبية.لإصلاح ما هو محقق من مكاسب في مجال التأمينات و الحماية على اعتبار أن بروز العمل غير المصرح به وعمال القطاع غير الرسمي الذي أنهك ماليا المؤسسات الاجتماعية الرسمية(كالضمان الاجتماعي،و صناديق الأخطار الصناعية،و حوادث العمل، و التقاعد و غيرها).

وعليه فان العشوائية والظرفية التي تعمل بموجبها هذه الحكومات و استغلالها للعلاقات التضامنية التقليدية ومؤسستها حتى تحفظ الاستقرار الاجتماعي، وتعطل الإصلاحات الفعلية التي تنظم الانتماء الرسمي لمؤسسات الحماية الاجتماعية تشكل مصدرا للأخطار التي تهدد الاندماجية الاجتماعية والسياسية للأفراد.

بعد إظهار أهم مميزات المجتمعات العربية والإسلامية في مجال الحماية الاجتماعية و أشكالها والتي تؤكد عدم تمكنها من بناء نظم عصرية كفيلة بردم التناقضات الصريحة المتمثلة في كونها "دول غنية وشعوبها فقيرة ".

سعت الدراسة للبحث في دور مختلف الفاعلين الاجتماعيين وتمظهرات المستويات التي تعرفها المجتمعات العربية حيال ما تطرحه المسالة الاجتماعية وعلى العموم فقد أكدت الدراسة أن:

– النظم السياسية في هذه المجتمعات في علاقاتها مع المجتمعات عملت دوما على إقامة حوار وعقد اجتماعي مفاده ،القليل من الحريات السياسية مقابل ضمان بعض المساعدات الاجتماعية،ليست من الثروة المنتجة من قبل السوق و الاقتصاد بل بفضل عائدات الريوع.

– أمام ما يعرفه العالم من تطورات اقتصادية"العولمة" أصبحت الإصلاحات و العمل على تنظيم العمل و إقامة نظم تكفل الحماية الاجتماعية في الدول العربية تطرح على نظم سياسية غير قادرة على توفير مناصب عمل، بفعل غياب الاستثمار المنتج و استمرار الدولة الأبوية في علاقاتها مع المجتمع و ذلك بفعل خوف الزمر الحاكمة من إزاحتها من الحكم و عليه فمفهوم الدولة الاجتماعية يبقى بعيد المنال في هذه المنطقة.

بالإضافة إلى أن الإصلاحات التي أقدمت عليها الدول العربية في ظل غياب إرادة سياسية جعلتها تعرف تناقضات عديدة تعبر عن اللاتجانس لسياسات الدولة،حيث لازال العمل كقيمة اقتصادية واجتماعية لا يحظى بالعناية الكافية وتكتفي هذه الحكومات بتعزيز نفوذها من خلال الإبقاء على الاقتصاد الريعي.

كما أثارت الدراسة جملة من القضايا والتناقضات السوسيو–اقتصادية و سياسية تعرقل القيام بإصلاحات جادة تعمل على تحريك المجتمعات وتنظيمها سياسيا واجتماعيا،و قد جاءت في شكل تساؤلات حول دور ما سمته مجموعة البحث من هم الفاعلون الاجتماعيون القادرين علي التكفل بالمسالة الاجتماعية وذلك بحمل الدولة والسلطة في هذه المجتمعات للتكفل بها.

وهي في الأساس فكرة مستنبطة من رحم المجتمعات الصناعية الغربية أين تعرف التعبئة الاجتماعية تفعيلا واضحا سمح بإحداث تطور في كل المجالات في ضوء بروز هويات سياسية واجتماعية استطاعت تعبئة الحركة الجماعية لدى فئات المجتمع.

أن الإبقاء على أشكال التضامن التقليدي،و تكريس العمل غير الرسمي، جعل البروليتارية التي تعرفها هذه المجتمعات في المدن،و المزارعون دون تنظيم مهني يذكر، لم يساعدا على تعبئة جماعية،حيث لا تزال النقابات المهنية غير قادرة على تنظيم نفسها وتعرف أزمة تمثيل سيما بعد ما عرفت اقتصاديات هذه المجتمعات نوع من الليبرالية، التي تعرض على إثرها عددا هائل من العمال للتسريح بالإضافة إلى سيطرة السلطة السياسية على النقابات العمالية ومراقبتها خوفا من انتشار الحركات الاحتجاجية التي تشكل خطرا عليها.

إن الحكومات العربية بفعل سياستها الرقابية على الحريات السياسية والنقابية تعد معوق أمام التعبئة لمختلف القوى الاجتماعية.

وتسعى الحكومات إلى ما سنته من الإجراءات، سواء أكانت عمومية أو خاصة للتكفل بالمشكلات الاجتماعية المطروحة أمام استمرار تراجع الدولة للتكفل بالمسائل الاجتماعية وسعيها لأداء دور تحكيمي،و ذلك سعيا منها لإحداث الانتقال من اقتصاد"مدو لن" étatisé نحو اقتصاد حر قادر على تحريك الاقتصاد.

بالضرورة هذه المحاولات تؤدي إلى خصخصة علاقات العمل حيث تصبح علاقات العمل فردية" العامل مع رب العمل" عوض الاتفاقات الجماعية التي تحكمت في علاقات العمل في المؤسسات العمومية.

وأمام غياب دولة القانون تبرز أشكال جديدة للحماية الاجتماعية تقوم على المبادرة القطاعية والمهنية، تحكمها عادة "التعاضديات المهنية و الجمعيات" الشيء الذي يضعف ما يعرف بالمواطنة الاجتماعية،حيث لم تعد الحماية الاجتماعية حق من الحقوق السياسية والمدنية يستفاد منها كل فرد في المجتمع .

4- تقييم، نقد وتعقيب

إن الدراسة توخت الكشف عن الفوارق بين البلدان الصناعية والبلدان العربية في مجال الطروحات المرتبطة بالمسالة الاجتماعية معتمدة في ذلك على قراءة الواقع الاجتماعي، وجاءت المقارنة في الكثير من المسائل حول بناء الدولة الاجتماعية،توحي بان الدولة الاجتماعية في البلدان الغربية قد تمكنت من ذلك حيث ساد هذه البلدان مجتمع العمال في حين في البلدان رغم الخطوات الجريئة في السنوات الأولى من استقلالها، أين تمكنت من توظيف عدد هائل من السكان إلا أنها لم تشمل القطاعات الإنتاجية، الشيء الذي ارهن كل آليات الحماية الاجتماعية عند تراجع أسعار البترول ودخول هذه البلدان أزمات هيكلية وتنظيمية لم تتمكن أنظمة الحكم من تجاوزها والاستجابة والتكفل للمطالب والحاجات الاجتماعية المتنامية ولأجيال وصلت لسوق العمل في فترة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تزامنت في التسعينات ، مع ما أملته المؤسسات المالية المانحة للقروض والمساعدات والتي عرفت بإعادة الهيكلة..... التي كما تطلعنا الدراسات جاءت نتائجها وخيمة بالنسبة للعديد من المجتمعات العربية،حيث ارتفعت نسبة البطالة و توسعت رقعة الفقر وتزايد عدد اللامنتمين اجتماعياles désaffiliés، وذلك بفعل غلق المؤسسات الاجتماعية وتسريح العمال،الشيء الذي أكد مسالة فشل الدولة التي ظلت في الخطاب السياسي الرسمي حاضرة و تضطلع بادوار عديدة غير أنها فاشلة عمليا في بناء آليات الحماية الاجتماعية ، جرا ء تراجع عدد العاملين الذي ارهن كل المؤسسات التضامنية والاجتماعية كصناديق الضمان الاجتماعي،و التقاعد،و التضامن المهني.

أن غياب سياسات للحماية الجماعية نظرا للعجز المالي الكبير المسجل لدى العديد من الدول العربية،التي لم تستطع أداء احد أدوارها الرئيسية و المتمثل في التوزيع العادل للخيرات من مختلف

الفئات الاجتماعية، سيما و أن العلاقة بين المجتمع و الدولة في هذه المنطقة الجغرافية في العالم لم تتحدد وفق منظور عصري قوامه تفعيل المشاركة السياسية،و النظام السياسي و تحريك الاقتصاد، بل أبقت علي منطق الحفاظ على السلطة، وبالتالي فإنها تفعل آليات بديلة تكمن في اعتماد الزبونية السياسية والاجتماعية، كآليات للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي الذي يظل هش في غالبية المجتمعات العربية والإسلامية.

مما سبق تتجلي أهمية الدراسة الراهنة ، في كونها أفادت في توضيح مسائل نظرية هامة:

8- المسألة الاجتماعية في المجتمعات الغربية الصناعية وجدت الحلول لكونها مجتمعات تعتمد العمل كقيمة اقتصادية و اجتماعية كفيلة بتحقيق الملكية الاجتماعية للفرد و بالتالي المواطنة الاجتماعية و من ثم المواطنة السياسية.

1- ساعدت الدراسة الراهنة في إثارة الإشكالية الأساسية المتمثلة في استحالة وجود حلول للمسالة الاجتماعية في المجتمعات التي لم يتحرر فيها المجتمع المدني والسياسي في علاقته مع السلطة السياسية،أين يسمح بالمشاركة السياسية الفاعلة و ليست الشكلية والسماح بإحداث ما يعرف في الأدبيات السياسية بالتعبئة الجماعية لمختلف القوى الاجتماعية لمواجهة التحديات الاقتصادية و الاجتماعية في ظل عالم متغير.

8- كما أن هذه الدراسة قد أفادت في الوقوف على مسالة الإبقاء على مسالة التضامن التقليدي(الجيرة،و العائلة،و القرابة) فعوض الارتكاز عليها كقاعدة لبناء آليات تضامن عصري وحديث أصبحت الحكومة في الكثير من المجتمعات العربية تعمل على "مأسستها" وتفعيلها كما هو الحال بالنسبة للجمعيات الخيرية التي أصبحت تشرف عليها وزارات التضامن و الرعاية الاجتماعية.

أن مثل هذه الممارسات تعطل كل الإصلاحات الهيكلية الكفيلة بمحاربة ظواهر العمل غير الرسمي الذي يعد الميزة الغالبة في اقتصاديات الدول العربية والإسلامية الشيء الذي لا يضمن مداخيل حسابية تسمح بتفعيل مؤسسات التضامن والحماية الاجتماعية الرسمية .

ففي الجزائر مثلا العديد من الدراسات تشير إلى أن السيولة النقدية في الاقتصاد غير الرسمي هي أكثر من المستعملة في التعاملات الاقتصادية الرسمية،كما تشير دراسات أخرى و لعل أهمها هي دراسة "إسماعيل قيرة" حول الباعة المتجولين و التي تؤكد على أن ممارسة المهن غير الرسمية أدى إلى بروز ما اسماه "بالبرجوازية الرثة"، هذه الأخيرة التي اجتماعيا ترهن كل المحاولات التنظيمية في مجال الحماية و التضامن ،حيث تعيش كفئات طفيلية تستفاد من أشكال عديدة المساعدات الاجتماعية (منح التمدرس، والسكن الاجتماعي، الصحة) دون مشاركة رسمية في الصناديق الممولة لمثل هذه الخدمات العمومية رغم امتلاكها مداخيل أكثر من العاملين في المؤسسات الرسمية العمومية أو الخاصة.

وفي الأخير يمكن التأكد أن "المسالة الاجتماعية" في المجتمعات العربية والإسلامية تبقى مطروحة بحدة طالما أن التكفل بها يبقى صعب المنال نظرا لغياب تنظيم سياسي ديمقراطي يكفل المشاركة من خلال بناء نظام سياسي مفتوح تتكفل في ضوئه الأحزاب السياسية بالدرجة الأولى بالقضايا الاجتماعية وذلك بالضغط على الحكومات لرسم سياسات اجتماعية تكفل توزيع عادل للخيرات وبناء نظم اجتماعية تقوم على التكفل بالفئات المهمشة وتعمل على التخفيف من الفوارق الاجتماعية.

تمهيد:

خلال هذا الفصل وحتى يتم تتبع طبيعة المطالب الاجتماعية والسياسية لأحزاب الحركة الوطنية لاحقا،يصبح من الأهمية بمكان تسليط الضوء على السياسة الكولونيالية في ضوء ما حملته من مكونات للنظام الرأسمالي،على اعتبار أنها أدت إلى حركة واسعة في الأموال و السلع. وفي ذات الوقت بوصفها (الرأسمالية) نظام لتعبئة العمل و الأرض.

إن هاتين العمليتين هي خاصية كل استعمار استيطاني، إذ تعمل علي تفكيك البنيات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المستعمر، بل أكثر من ذلك تحول الأفراد ذاتهم إلى سلع في ضوء حاجات الاقتصاد التجاري، الذي يعتمد دوما كأساس لتطوير النظام الرأسمالي بأشكاله المالية في مراحله المتطورة.

ففي هذا الصدد، تطلعنا الدراسات التاريخية والاقتصادية أن التهجير و الهجرة هما أمارتين ونتيجتين في ذات الوقت، لطبيعة الرأسمالية الاستعمارية جراء سياسات خطط لها. وبالرغم من عزو المدرسة التاريخية الكولونيالية لهذه الحقائق بل للقوانين التاريخية إلا أن هذه السياسات جعلت من المسألة الاجتماعية،التي تمت معالجتها في أوروبا بمحاربة النظام الإقطاعي والقضاء على ترسباته، حولت المستعمرات إلي آليات يتم في ضوئها إيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية للدولة الكولونيالية في بلدانها الأصلية.

ضمن هذا المنظور، يصبح بحث المسألة الاجتماعية مثلما تمت الإشارة إليه في الفصل الأول خلال تحديد المفاهيم بوصفها ذات أبعاد تاريخية، سيما وأن تراكماتها التاريخية جعلتها أكثر تجذرا في المجتمعات التي تعرضت للاستعمار على عكس المجتمعات المستعمرة التي تعرفها ولكن بكيفيات متقطعة، بمعنى تتمكن من تجاوزها نظرا للإمكانيات المتاحة وكذا لكون بنياتها الاقتصادية والاجتماعية شكلت في ضوء تفاعل داخلي للمجتمع .

إن هذا الطرح لا يعني، اعتبار الاستعمار المبرر الوحيد لتجذر المسألة الاجتماعية بل الهدف هو إبراز أن ترسباته لازالت تساهم كمعوقات في وجه التنمية في مثل هذه المجتمعات وذلك على كم من مستوى.

لذا، للتمكن من فهم المسألة الاجتماعية،مكوناتها والمعوقات التي حالت دون إيجاد حلول لها، يصبح تتبع السياسة الكولونيالية وما عمدته من تفكيك للبنيات الاجتماعية و الاقتصادية التي أدت إلي خلخلة اجتماعية لازالت آثارها ماثلة إلى حد اللحظة في المجتمع الجزائري.

ولعل من أهم إفرازاتها الهجرة، التي تعد كأحد نتائج السياسة الاستعمارية وما طرحته لاحقا من تهديدات أمام الدولة المستقلة، فداخليا أدت إلى بروز مدن تحاذيها مدن قصديرية غداة الاستقلال، بالرغم من المجهودات التي بذلت في مجال السكن، أصبح العجز من الصعب ردمه. وعلى المستوى الخارجي حيث بدت في ظل عقدة المستعمر بالاستعمار كحل بديل لدى العديد من الشباب لتجاوز الظروف الاجتماعية الصعبة المعروفة(كالبطالة والسكن،و الفقر،...) طالت هذه الهجرة حتى الفئات المثقفة التي تشكل رأسمال اجتماعي كان بإمكانه أن يساهم في خدمة المجتمع الأصلي.

أولا : تفكيك بنيات الاقتصادية للمجتمع الجزائري.

المتتبع للتراث التاريخي يستشف بأن توصيف المؤرخين لوضعية الاقتصاد الجزائري قبل دخول الاستعمار،ووفق الرؤية الأنثروبولوجية التاريخية حول طبيعة الأبنية والتركيبات الاجتماعية للمجتمع الجزائري أنه ظل متوازنا وعناصره متماسكة.

حيث أكد "ايف لاكوست" Yves lacoste على" أن الفرق تؤلف واجهة منيعة وذلك لأن الدين الإسلامي وصلات القرابة كانت تفرض عند المجاعة أو الجفاف، أن يساعد القوي الضعيف كما أنه كان من الصعب تحديد نسبة الأغنياء "[1]

واستنادا للتحقيق الاجتماعي الذي أجراه "Andre Nouschi "حول منطقة قسنطينة، فإن المداخيل الاقتصادية للجزائريين كانت مقبولة ، حيث تحوز70 خيمة ما قيمته 400000 فرنك ذهبا 58 مليون فرنك و4000 خيمة تحقق كل واحدة 50000 فرنك (حوالي 8 ملايين فرنك).

وتتيح هذه الدراسة ملاحظةهامة مفادها ، بالرغم أن الاقتصاد ظل شكله الغالب شبه إقطاعي بالنظر لطبيعة التقسيم الاجتماعي للعمل، حيث عائلات يقدر معدل ثرائها نسبة 50% من السكان الجزائريين كما قدر الدخل الفردي العام بحوالي 60 فرنك ذهبا . هذا إلى جانب وجود غير الملاكين الرباعة و الخماسة (*) الذين لا يتجاوز دخلهم 450 أو 470 فرنك ذهبا (وشكل هؤلاء الربع أو الثلث من مجموع السكان الجزائريين).[2]

ولما كان الاقتصاد شبه إقطاعي، لم تسجل الدراسات التاريخية مسألة العمل اليومي كظاهرة ترتبط بالاقتصاد الرأسمالي في القطاع الفلاحي.[3]

فالمجتمع الجزائري غداة الاحتلال لم يعرف عصر الصناعة ولا الرأسمالية و استعمال الآلة في المجال الزراعي و طرقها العصرية، لكن بتعبير سوسيولوجي كانت التركيبة الاجتماعية منسجمة من حيث البناء الاقتصادي ويبقي التنظيم الاجتماعي آنذاك لا يختلف عن بعض البلدان الأوروبية خلال نفس الفترة التاريخية.

إن بدايات نزع الملكية لم تكن لها آثار اقتصادية، وهذا لكون أن الاقتصاد الفرنسي في تلك الفترة كان هدفه الاستيلاء على الأقاليم والجغرافيا، لأجل استخراج المواد الأولية بل كانت في مخاض وتفاوض.

هذا الشكل البدائي للاستيطان، كان هدفه التحكم الفيزيقي في المجال المستعمر بمعنى كانت بدايات المغازلة لرأس المال الفرنسي و للبرجوازية، من أجل الاستثمار في الجزائر و قد تمت فعلا بنجاح، حيث

---

[1] - ايف لاكوست وآخرون الجزائريي الماضي والحاضر ترجمت ربيحة طهري ومهيبل فغاش ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1974 ، ص 68.

[2] - André Nouschi, enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête à 1919 , Tunis,1960,p 74.

[3] - Ahmed Henni, la colonisation agraire et le sous –développement en Algérie, P 17.

بعد قرار ;5 أفريل 74 ;4 الصادر من قبل الجنرال بيجو بعض المهاجرين والأثرياء من الملاك في فرنسا دخلوا في مفاوضات مع الإدارة من أجل السيطرة على القرى.

وللإشارة أنه، لا يمكن تتبع السياسات الكولونيالية ومراحلها المختلفة في الجزائر إلا في خضم تطورات الأوضاع السياسية في فرنسا ذاتها حيث ، يؤكد" عبدالله العروي ": إن دراسة الكولونيالية يتم بالعودة إلى طبيعة النظام القديم وبنية الرأسمالية الحديثة، فرغم الاختلاف المشروعين، أديا إلى كولونيالية استيطانية حيث في الأقاليم الخاضعة للحكم المدني طبق الفرنسيون بنيات الشريعة الإسلامية والتي مع تطور الرأسمالية تم تفكيكها وفي الأقاليم الخاضعة للحكم العسكري والتي ماانفكت تتوسع يوما بعد يوم في واحات الجنوب عمدت الاحتفاظ بالبنيات التقليدية الاجتماعية و الإدارية بالاعتماد على الأرستقراطية المحلية التي خدمت الأتراك.[1]

في ضوء هذا الاحتراز المنهجي التاريخي السالف الذكر، تستشف أهميته عند تناول الدراسات التاريخية التي تجمع على أن السياسات الكولونيالية قد عرفت مرحلتين أساسيتين في بسط نفوذها و نزع الملكية :

ـ **الفترة الأولى من 0381 الى0381** :وهي الفترة التي عبر عنها بتقويض ملكية الجزائريين أو على حد مقولات الجغرافيين المؤرخين ،هي فترة التأطير الفيزيقي للمجال.

ـ **الفترة الثانية (0381-0591)**:و هي فترة تطور الرأسمالية التجارية و المالية و الصناعية ليس في الجزائر بل في فرنسا وحاجة هذه الأخيرة للمستعمرات.

[1] -Abdallah laroui, op.cit 241.

0- نزع الملكية وتعبئة الأرض لتجسيد الاستيطان:

الاستعمار الفرنسي في الجزائر شكل تمايزا عالميا في تاريخ الاستعمارعموما و نموذجا متفردا في تعبئة الأرض والإنسان لخدمة لمصالحه.

فخلال الفترة الممتدة من 60 ;4- 0 : ;4،امتازت باستعمال القوة،المراسيم والقوانين المدنية للدولة الكولونيالية،لأجل نسف الملكية الجماعية وتفكيك التنظيم الاجتماعي للمجتمع الجزائري.حيث الممارسة الكولونيالية بدت واضحة منذ بداية الاستعمار،لم تعتمد نشر الصناعة والبنوك بل بدت تعتمد القوة في القضاء على الطبقة الفلاحية الجزائرية.

وتجلت في إخماد كل المقاومات، وتطبيق التشريعات العقارية التي تم سنها خصيصا لدعم " Les transactions" عمليات الشراء و البيع الخاصة أو التي كانت تتم بدعم من قبل الدولة الكولونيالية.

ففي هذا الصدد، تجمع المصادر التاريخية، أن عملية الاحتلال العسكري صادرت في البداية أملاك الدولة التركية وحولتها إلى أرض للمعمرين وصادرت أملاك الوقف التي كانت تزود المدارس والمساجد والمؤسسات الخيرية.[1]

كما تشير ذات الدراسات، إلي بروز ظاهرة ظلت غريبة عن الفرد الجزائري وعلاقاته الاجتماعو – اقتصادية ، تمثلت في انتشار المضاربات في الأرض و المنازل، خاصة مع تشجيع الإدارة الكولونيالية لذلك وقد تمت هذه العملية بتحالف رجال الأعمال والتجار وقادة الجيش.

وهو ما يؤكده تصريح أحد قادته :"إذا أردنا، يمكن أن نحصل على أراضيكم لكننا نطلب منكم أن تسلموها لنا، فلن تصمدوا أمامنا وحكومتنا لا تريد استعمال جميع قوتها، وإنما تريد أن تحصل منكم على ذلك بالإقناع و هو ما لا رد لكم فيه لمطالبنا وغاياتنا ا(....) يبدو من اليقين أنه من الممكن أن نحصل من البدوي على أرضه و تهجيره والحصول على ما نحتاجه مقابل شروط لا تكلف كثيرا من المال، وإن لزم الأمر فان مثل هذه التكاليف تحتمل ".2

في سياق آخر، صدر في سبتمبر–نوفمبر 66 ;4 تقريرا عن لجنة تحقيق للإدارة الكولونيالية "لقد شرعنا في استعمال قوتنا من خلال تقديم قروض إجبارية تقدر ب:400000 فرنك، وتم في مناطق أخرى مصادرة ملكيات خاصة دون تعويض يذكر.....و يخلص التقرير إلى أننا مقتنعون بأنه لا وسيلة لمنح الأرض لمزارعينا إلا بنزعها من الجزائريين".3

إن عرض هذه المعطيات والإجراءات المتخذة من قبل السلطة العسكرية الكولونيالية حول الاستيلاء على عقارات الجزائريين والتي طالت أيضا ممتلكات سكان المدن والتي سوف يتم الإشارة لها وتقديم إحصاءات حولها تؤكد بشاعة الاستعمار ليس في تفكيك بنيات المجتمع بل في سعيه تصفية المجتمع الجزائري.

[1] - Addi la houari de l'Algérie pré-coloniale à l'Algérie coloniale, SNED,Alger, 1985,p 54.

[2] -بليفاك ىس ج وآخرون ،مرجع سبق ، ص 566-..

[3] وفس ال مرجع ، 568.

و لعل ما يؤكد هذه الممارسات، هو عدم اكتراث السلطة الكولونيالية للخاصية الفلاحية للمجتمع الجزائري بمعنى القضاء على مورده المعيشي الأساسي، هذا من جهة ومن جهة ثانية تصفية كل آليات التضامن من خلال القضاء على ميثاق المؤسسات الخيرية و أراضي الحبوس في مرسوم 60 ;4.

وبغرض نزع ملكية الجزائريين، تواصلت الإجراءات الإدارية للدولة الكولونيالية،حيث كلفت لجنة إدارية ثانية في عام 4;66 للمراقبة والتحقق من عقود الملكية التي كانت بحوزة الجزائريين قبل 60 ;4,صاحبتها عمليات إرسال تحذيرات، تنص على ضرورة تقديم كل من له عقد ملكية في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام و إلا سيتم مصادرتها.[1]

هذا الإجراء في الحقيقة لم يكن له الأثر البالغ طالما أن عملية نزع الملكية تتم بالقوة، لكن ما يؤكده هو مسألة إجماع التقرير وخلا صات الدراسات الاقتصادية والتاريخية حول أن كل الإجراءات كانت تهدف إلى نزع الملكية بكل الأشكال والطرق.

إلى غاية :6 ;4 الأراضي المحاذية للمدن تم مصادرتها بشكل مكثف، أكثر من تلك التي تمت في المناطق الداخلية للوطن، على اعتبار أن الاستعمار كان في سنواته الأولى يسعي للتمكن من المدن، وقدرت الأراضي التي تم انتزاعها في الجزائر و المتيجة وعنابة ووهران من قبل الإدارة الفرنسية في المجموع ب :400 ألف هكتار . و تبدو الحصص المنتزعة ضعيفة مقارنة بقوة الإدارة الكولونيالية المدعمة عسكريا و هذا في الأساس مرده مقاومة الأمير عبد القادر في المنطقة الغربية وبعض الأجزاء من المناطق الوسطي سنة >6 ;4 و التي أثارت تراجعا كبيرا لدى المعمرين الأوائل في الاستقرار بالجزائر.

2- إرتفاع الضرائب وانتزاع الملكيات في المناطق الداخلية من الوطن 0383-0319:

مع اشتداد البعثات العسكرية التي قادها بيجو والمدعمة بقانون ; أفريل 74 ;4، التي منحت للحاكم صلاحية تحديد الأراضي المقرر نزعها وكذا الأملاك وحق إصدار لوائح المصادرة للمنفعة العامة (ملكيات الجزائريين التي يرونها ضرورية للإدارة الكولونيالية).

كما أن هذا القانون يسمح بتشغيل واستغلال السجناء العسكريين الذين تم استغلالهم في شق 4800 كلم من الطرقات التي تسمح بالتوغل أكثر نحو المناطق الداخلية من الجزائر. وعمدا أيضا على تسهيل بناء القرى الاستعمارية و تسهيل تنقل المعمرين و تسويق منتجاتهم.

في ضوء ما تم تقديمه يمكن الاتفاق مع الاقتصاديين على أن الكولونيالية قد باتت القاعدة السائدة حيث عمدت السلطات إلى تقديم تسهيلات كبيرة للمعمرين الراغبين الاستقرار في الجزائر

- منح ملكيات تتراوح ما بين 7 إلى 45 هكتار .
- التنازل عنها يتم مجانا .
- الدولة تتكفل بتكاليف النقل مابين (فرنسا و الجزائر).
- تكاليف السكن والإقامة و حتى الزواج تتكفل بها الدولة.

[1] -جرجع سبيلق ،ص :56..

– يمنح عند وصول المعمرين عقد ملكية مؤقت، لكن بعد التأكد من استقراره يمنح له بصفته المالك. الشيء الذي سمح في عام 76 ;4 من إنشاء 47 قرية كولونيالية و :4 أخرى في 77 ;4م.

إن عملية إنشاء القرى تهدف إلى تنظيم المعمرين اقتصاديا و كذا امنيا حيث يتم تسليحهم ، وقد حددت عدد العائلات التي تسكن هذه القرى ما بين 70 إلى 90 قرية.[1]

في خضم هذه الإجراءات، التي ما انفكت تتعاظم معها ملكيات المعمرين، شهد في الجهة المقابلة فقدان أراضي "العروش"التي ألحقت بالدولة الكولونالية وتم ترحيل الأهالي منها ، نظرا لإثقال كاهلهم بالضرائب و صعوبة تربية المواشي للتقلص الفيزيقي للأراضي المخصصة لهذا الغرض؛الشيء الذي أحدث تدهورا في مستوى المعيشة بالنسبة للفلاح الجزائري،إستنادا لمحطات تاريخية معينة ومقارنة الأحداث التاريخية التي عرفتها، يمكن الوقوف وتفسير حدة المصادرة وانتزاع الملكية التي تمت. بعد القضاء على مقاومة عبد القادر سنة ;7 ;4 التي تأكدت بفعلها نهاية المقاومة المسلحة في كل من منطقتي وهران والجزائر سمحا للإدارة التصرف المطلق في الأراضي، ومن ثمة الاستيطان للمعمرين.

ترتب عنها اجتماعيا واقتصاديا، ارتفاع في الأسعار و تقلص الأسواق أمام الفلاح الجزائري مما أثر على بيع منتوجه،و تراجعت قيمة العملة،مما أدي إلى بروز وضعيات اجتماعية خطيرة، كتفشي الأمراض ، كما تلاحقت مواسم الجفاف و الكساد و الهجرة جراء الضرائب و الغرامات التي فرضت على القبائل .فجراء تراجع ثورة المقراني في كل جهات الوطن لجأت الإدارة الكولونالية إلى فرض الغرامات على السكان فارتفعت الضرائب عما كانت عليه أثناء فترة حكم الأتراك، حيث ارتفعت بنسبة400% ما بين 74 ;4 و 78 ;4 هذا إلى إضافة بعض "المكوس" .[2]

و أجبرت السلطات الفلاحين على دفع الضرائب نقدا لا عينيا مما دفع بهم للاقتراض وعادة ما تتم من قبل المعمرين، الشيء الذي أدي إلى فقدانهم لاراضيهم بسب عدم تمكنهم تسديد قروضهم في الآجال، إلى غاية 84 ;4 يمكن تقديم الحوصلة التالية حول انتزاع الملكية و إعادة توزيعها من قبل الإدارة الكولونالية.

أ– جدول رقم (04): يوضح الأملاك التي انتزعت وتم تمليكها للمعمرين.

المناطق	المساحة
الجزائر	46.6; ;
وهران	6.0; 0
قسنطينة	6.678
المجموع	4<.; 46

ب: جدول رقم (05): يوضح الأملاك التي انتزعت وتم الحصول عليها وإعادة توزيعها بصفة مؤقتة.

[1] -Addi la houari, L'Algérie pré-coloniale société et economie , p 49.
[2] - Djilali Sari, LA dépossesion des fellahs, Alger, 1975, pp, 21.27.

المنا	المساحة
الجز	60.<: :
وهر	75.47:
قسن	60.840
المج	480.4: 4

ــ مجموع الهكتارات المعنية بالعملية (التوزيع و إعادة التوزيع) هي : ;676.6 هكتار، حيث وزعت منها 5.057 ;5 هكتار على 49 قبيلة وتم مصادرة 94.696 من قبل أملاك الدولة الكولونالية؛ بحيث بلغ مجموع الأملاك التي تمت مصادرتها، الغابات:000. ;9; هكتار وعقارات مختلفة:807.000 .[1]

بالإضافة إلي قانون الاستشارة البرلمانية الأولي (Senatus consulte) 96 ;4م والثانية في عام : ; ;4، اللذان كان الهدف منهما، تصفية ملكية الجزائريين وتفكيك البني الاجتماعية الذي أعتمد بدءا من عام84 ;4م، تغيرات أساليب نزع الملكية ومصادرة الأراضي بالخصوص، حيث لأول مرة قانون 49 جوان 84 ;4 يفرق في النصوص القانونية والتشريعية بين الملكية الفردية الخاصة و أراضي العرش .[2]

ففي هذا الصدد، يشير أحمد هني أن مفهوم أرض العرش كانت غريبة على التنظيم الاقتصادي القبلي لكون الأرض لم تكن إطلاقا ملكية جماعية لقبيلة معينة و لكن هي أرض للاستغلال أو الانتفاع (Une terre de jouissance) للجماعة و ظلت تحكمها علاقات الدفاع عنها ضد قبائل أخرى . في حين الملكية الفردية الخاصة كانت موجودة في الشيوع، سوسيولوجيا هذا الشكل من التنظيم مثلما أكده إميل دوركايم استنادا للدراسات الانثروبولوجية التي قام بها كل من "هانوتو" و"ما سكويري " حول العلاقات الاجتماعية في الجزائر في منطقة القبائل و بنى ميزاب .و التي خلصت إلى أن الأبنية تصهر الفرد لصالح الجماعة و العلاقات التضامنية الآلية. [3]

[1]- ibid, p 29.
[2]- Addi lahouari, de L'Algérie pré- coloniale à l'algerie coloniale ,op.cit , p 51.
[3]- Hugh Roberts,op.cit ,p 46.

لكن الاستشارة البرلمانية (Senatus consulte) لعام 96 ;4 والقانون المعروف بقانون Warnier لعام 6 : ;4 هي في الأصل شكلت استجابة للآلة الاستعمارية ولاحقا لتطور الرأسمالية التجارية والمالية ضد ملكيات الفلاحين الجزائريين.

إن هذه الإجراءات شكلت سياسات مبيتة لتصد يع الأبنية الاجتماعية وكذا التنظيم الاجتماعي الجزائري، لذا آثارها لم تكن اقتصادية فحسب وهذا ما بينته الدراسات من آثار مختلفة على المستوى المعيشي و تراجع عائدات الجزائريين .

في حين سياسيا فإنها قد وضعت حد للمقاومات التي تستلزم شروط موضوعية كالمال و التضامن و إستمرار مؤسسات التعبئة الاجتماعية التقليدية.

ولقد تخلى العديد من الفلاحين عن أراضيهم الخصبة للمعمرين، سيما وأن قانون الاستشارة أكد علي أنه"لا يحق للجزائريين اللجوء للمحاكم حول الأراضي المنتزعة كل الأحكام للتجزئة وكل العقود هي مؤكدة ."[1]

بعد إصدار هذه الإجراءات وتواصل العمل بنفس القانون، تمت في خضمهما تحديد أراضي القبائل والتي كانت هدفها بالأحرى تحديد الأراضي التي يمكن من خلالها للإدارة الكولونالية من استقدام معمرين جدد.

واللافت للنظر،أن مبدأ نزع الملكية أعتمد القانون الفرنسي كمرجعية، الذي يؤكد على أن كل الأملاك التي ليس لها مالك هي ملك للدولة، مما أدى إلى انقلاب الموازين حيث لم تعد الإدارة في حاجة لإثبات ملكيتها بل الجزائريين هم المجبرين على إثبات ذلك .

وللإشارة، فإن في >4 ديسمبر 0 : ;4 وفي غضون سنة،فقد الفلاحين الجزائريين ما يفوق 5.840.000 هكتار في حين اللجان المكلفة من قبل الإدارة الكولونالية حددت الأراضي المنزوعة ب 6.000 ; ;.9 والتي تم تصنيفها على النحو التالي:

4- الأملاك التي ألحقت بالدولة الكولونيالة:5 :4.006.0 هكتار

أملاك الدولة :..... 0.976 ;4 هكتار

-الأملاك المشتركة....5>4.669.7 هكتار .

5 - الأملاك التي تعرف تحت تسمية "أملاك العروش" 4.856.046 هكتار

الملكيات الخاصة:4>70.8 ;.5 هكتار .[2]

- رغم توقيف عملية نزع الملكيات أثناء هذه الفترة، لكن عرف المشهد السياسي تسجيل بدايات العمل بالحكم المدني، وبرزت ثورة المقراني 4 : ;4 و المفارقة أنه تزايدت هجرات الأوروبيين بعد إصدار قانون كريميو Crémieux.

[1]- F.Dulont ,les terres arch ou sabga, en algerie, alger, 1923, p35.

5-Ahmed henni, op.cit p32.

ثانيا: الحكم المدني في الجزائر:

الصراع حول طبيعة النظام السياسي الواجب إتباعه ظل محتدما بين العسكريين و المدنيين، ولعب المعمرون دورا حاسما في قلب الموازين، ففي ربيع سنة 0 : ;4 صادق الجهاز التشريعي بأغلبية مطلقة على برنامج، يؤكد أن النظام المدني يوفق بين مصالح الأوروبيين والجزائريين.

على إثر هذا القرار عمدت الحكومة في 57 ديسمبر 0 : ;4، توزيع الأراضي المدنية ووزعت الأموال على الجهات الكبرى والولايات ولم تستفد منها المناطق التي تم إعادة دمجها وهي المناطق التي لازالت تعرف كثافة سكانية معتبرة للجزائريين .[1]

أما بالنسبة للفلاحين الجزائريين فجراء هذا الحكم، انقطعت البنوك على مساعدتهم، بل أكثر من ذلك عمدت استرجاع أرباحها.الشيء الذي أثر على نظام المعاملات الاقتصادية ومعاشهم.

وحسب شهادات ووثائق أكدتها عدة دراسات ظلت الأسواق الأسبوعية تتسم بالشجار، وبرزت ثورات ضد الحكم الاستعماري،تحت ما عرف"بالشرطية" وهي بمثابة لجان ثورية تجمع بين 40 و45 شخص تتكون من الفلاحين والعامة لتتحول إلى ثورة لاحقا بقيادة المقراني،"التي دامت سنة كاملة و رغم وفاة القائد في ماي 4 : ;4 فان الجيوش الاستعمارية واصلت تخريب الحقول و القضاء على قطعان الحيوان و المواشي. تحت مبرر معاقبة الأهالي بسب مشاركتهم إلي جانب المقراني،كما لجأت السلطات إلي فرض غرامات،والمصادرة الشخصية للأملاك العقارية والأثاث، بل أكثر من ذلك لجأت إلى فرض المصادرة الجماعية على أراضي القبائل الثائرة.

ففي قسنطينة مثلا دفع الأهالي أكثر من >5مليون فرنك ذهبا وهجروا :4 ; ;89هكتارا وزالت عدة تجمعات سكانية بفضل المصادرة وتمت عمليات للتهجير من السواحل نحو الجنوب.[2]

ومن الآثار التي لا يختلف حولها المؤرخون،أنها عرضت البنيات الاجتماعية كالقبائل والعروش والفرق إلى تفتيت،سنتعرض لها بتحليل حينما سيتم تتناول الآثار الاجتماعية للكولونيالية العقارية.

أما قانون 6 : ;4أومايعرف بقانونWarnierفقد أفرز في إطار استمرار المصادرات جملة من النتائج تمثلت فيما يلي :

ـــ مكن القانون المعمرون منذ الحصول على الأراضي بأثمان زهيدة.

ـــ بروز مسألة تسيير الأرض والاستحواذ عليها بالتوكيل حيث تم نقل سكان "الألزاس واللورين" Alsace et la Louraineالذين اختاروا فرنسا بعد إتمام الوحدة الألمانية .

ـــ أسست مراكز سكانية بوهران بلغ عددها 87مركزا و90بالجزائر و 477 بقسنطينة .

---

[1] - شارل اندري جوليان ، تاريخ الجزائر المعاصرة ،ترجمة عيسي عصفور ،منشورات عويدات ، ط4 ، 5;>4.ص 459-45: .

[2] عطيف الأخضر وآخرون ،مرجع سبق ذكره ،577.

ــ ظهرت مسالة التأجير والزرع "بالتوكيل" طالما أن أراضيهم الأصلية قد تمت مصادرتها وذلك لعودة المعمرين لفرنسا أحيانا وترك الفلاحين الجزائريين في ممتلكاتهم .[1]

بعدما تم التطرق لأهم الممارسات الاستعمارية،التي تم في خضمها نزع ملكية الأرض للسكان الأصليين ،وما عانته هذه الطبقات من استغلال فان آثارها الاجتماعية والاقتصادية من الصعب تحديدها بدقة طالما أن التاريخ الاجتماعي للدولة الكولونيالية، لازال بحاجة إلى تعمق أكثر، لكن بالنظر لما أتاحته بعض الدراسات التاريخية يمكن تلخيص النتائج الاقتصادية والاجتماعية للفترة الممتدة من(60 ;4−0 : ;4) وما آلت إليها الأبنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فيما يلي

0- على المستوى الاقتصادي:

لعل أهم الملاحظات التي يمكن التأكيد عليها، أنه إلى غاية هذه الفترة لا يمكن الجزم بأن الاستعمار الفرنسي بدت ممارسته رأسمالية،وهذا راجع إلى ما تؤكده الدراسات حول الاقتصاد،إذ تبين أنه ظل المجتمع الفرنسي مجتمعا ريفيا والصناعة على عكس بريطانيا وألمانيا لم تتطور بعد.

هذا ما يفسر أنه عند استعمار الجزائر استعملت السياسة العقارية والاستحواذ على الأراضي الشيء الذي منحها صفة الاستعمار الاستيطاني،ولم تكن على الإطلاق مرحلة للتوسع الرأسمالي، الذي يعتمد طرق إنتاج فائض القيمة وانتشار المبادلات التجارية والنقدية،حيث بعد تطور الرأسمالية الصناعية في فرنسا بدت تتوغل في الجزائر وبالتحديد منذ 0 ; ;4وسنعود لها لاحقا في أجزاء أخرى من هذا الفصل.

* إن ما خلفته هذه الفترة على المستوى الاقتصادي هو بدايات تشكل العمالة أوما يعرف "بالبلترة " la prolétarisationبعدما تم نزع ملكيات الأهالي وتحولهم إلى مهجرين في حالة البحث عن العمل المأجور.

* إن تهديم الاقتصاد الجزائري مرده تعميم المبادلات التجارية والنقدية جراء إلحاق الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي بعد تطور الزراعة .الشيء الذي أحدث تضخما في الأسعار بات من الصعب على الأهالي اقتنائها وهذا نظرا لتحويلها للتصدير أكثر من الاهتمام بالاستهلاك المحلي .

* أثر تطور المبادلات التجارية والتي مكنت السلع الفرنسية المستوردة إلي السوق الجزائري إلي تحطيم الحرف.

* بدت أيضا قوة العمل كسلعة،حيث انتزاع الملكية جعلت من الفلاح دون أرض مجبرا علي بيع قوة عمله، مثلما تم الإشارة إليه سابقا فبفضل القروض الإجبارية و عدم قدرته على التسديد يضطر إلى بيع أرضه ولاحقا عند بقاءه دون عمل يتحول إلى بائع لقوة عمله لتصبح بذلك سلعة. ورغم بقائها في إطار ما يعرف بنظام الخماسة إلا أنها تطورت بعد تطور زراعة الكروم والخضر والفواكه وبفعل دخول الزراعة الكولونيالية

[1] جرجع سبابق ، ص 579.

وانضمامها إلي شبكات المبادلات الاقتصادية الرأسمالية العالمية، برزت العمالة كقاعدة و كخاصية و نتيجة للتطورات الاقتصادية والسياسات الاستعمارية.[1]

وجراء التفكيك المستدام للبنية الإقتصادية للمجتمع الجزائري تتأكد نتيجة مفادها أن الرأسمالية أخذت بعدين أساسيين:

0- الرأسمالية، إعادة إنتاج التخلف وتجذر المسألة الاجتماعية:

رغم صمود اقتصاد الاستهلاك الذاتي (المعاشي) الذي كان يعتمد المقايضة كقاعدة له، غير أنه بعد فرض النظام الغربي النقدي،أدي هذا الإجراء دفع القبائل التي ظلت صامدة إلى غاية 0 : ;4 إلى ضرورة الحصول على النقد،و هو ما أشارت إليه تقارير في هذا الشأن، حيث كانت الضرائب تدفع وقت جني المحصول، يدفع بالفلاحين إلي بيع محصولهم بأسعار متدينة لا تسمح للفلاحين بتحقيق عائدات تؤمن مدا خيل تضمن تغطية موسم كامل، وبالنظر لانفتاح التجارة الخارجية و تطور في تلك الفترة، شكل هذا الإجراء "احتكاكا بالاقتصاد الفرنسي، كانت من نتائجه ارتفاع في الأسعار لم يستفد منها الفلاح الجزائري، بمعني أن تغير نمط الاقتصاد لم يسمح له من الاستفادة ماديا.[2]

إن إقحام الجزائريين في الاقتصاد النقدي لم يكن دخولا في الاقتصاد الرأسمالي المتطور، بل الهدف من ذلك هو إدراجه ضمن الاقتصاد الكولونيالي. فالاستعمار في الواقع هو الذي ابتكر السياق التدميري للمجتمعات الفلاحية والتشكيلات الاجتماعية التابعة، هذا السياق نفسه الذي كان في أوروبا وراء التطور الصناعي والتراكم الرأسمالي للمراكز وجعل الأطراف تابعة له. [3]

لكن الطاقات المحرزة كان قد جرى التقاطها بواسطة الصناعة الناشئة وإعادة تنظيمها بواسطة علاقة اجتماعية جديدة ألا وهي علاقة الأجر.فلم يعمم التراكم الأولى للرأسمال علاقة الأجر على غرار ما بدأت في أوروبا عبر تفكيك المجتمعات الإقطاعية.

* تراجع المجتمع الريفي في الحقبة الكولونيالية إلى الزراعة المعاشية، لأن التفكيك الاجتماعي لم يكن له نفس الآثار علي غرار أوروبا، أي علاقات الآجر الصناعية أدت إلي تفكيك علاقات الإنتاج القديمة وأستبدلها بعلاقات اجتماعية جديدة،كتلك التي أدت في أوروبا إلي بروز العمالة، هذه الأخيرة بتطورها سمحت بتوفير الإنتاج والثروة التي مكنت من التكفل بالمسألة الاجتماعية .

تطورت الرأسمالية الشكلية،وهي رأسمالية تجارية أكثر منها صناعية وأدت إلي بروز "البلترة"، في ظل تفكيك علاقات الإنتاج القديمة دون أن تستبدل بعلاقات اجتماعية أخرى .

4-عدي الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 0 4;6–90>4،ترجمة جوزيف عبد الله،،لبنان، د.ت، 6:.

[4]- Abdelatif benachenhou, formation du sous-développement en Algérie ,opu, Alger,1976, pp 89.91.

5- س ي ر أ ي ه، ال ط ق ت و الأ م ت ف ي ال خ ا ر ي خ ف ي ال م ر ح ل ت الإ ب ر ي ا ل ي ة ح ر ج م ت ه ى ر ي ر ج ي ع ى د ي ، دار ال ط ل ي ع ة ب ي ر و ث ،ط4، 0;>4ص 154.485 .

وطالما أن الرأسمالية التجارية لا تنتج العمل،مما يؤدي إلى صمود الزراعة المعاشية أثناء الفقر.فالرأسمالية الكولونيالية إن صح التعبير، أرست تقسيما اجتماعيا للعمل يصون البقايا التقليدية للمجتمع وللاقتصاد المعاشي من جهة، وشجعت من جهة أخرى جهازا اقتصاديا حديثا متخصصا لاستغلال المصادر الطبيعية ". [1]

هذه الوضعيات، أضفت على المجتمع الكولونيالي خاصية إنتاج عناصر متناقضة للاقتصاد، أفرزت تراتبية اجتماعية hérarchisation sociale" جعلت داخل المجتمع المستعمر، سكان رغم فقرهم وتردي أوضاعهم الاجتماعية نماذج من السكان يتباينون، من حيث الفقر والبؤس، وهو ما يفسر اشتداد المقاومات في مناطق دون أخرى، وكذا حدة انتزاع الملكيات من منطقة إلى أخرى .

فالرأسمالية التجارية قضت على التوازن الاقتصادي للأهالي الذي يؤمن الحاجات الغذائية بفعل تعميم التراكم الأولي للعمل، حيث صارت الطاقات الكثيرة من اليد العاملة المعوزة والتي شهدت في أوروبا احتوائها بفعل التطور الصناعي، في المجتمع الجزائري تفكيك علاقات الإنتاج القديمة لم يتم استبدالها بعلاقات اجتماعية أخرى .[2]

إنها حالة شبيهة بتفكيك بنيات المجتمع الإقطاعي في أوروبا و التي ترتب عنها "التشرد و الفقر والبؤس " لكن بفعل الثورة الصناعية تم تشغيل اليد العاملة المحررة في المانيفاكتورات الأولى للثورة الصناعية .[3]

إن نتيجة تفكيك بنيات المجتمعات الزراعية في أوروبا قد صاحبها مسار آخر وهو تشكل البنية الاجتماعية الرأسمالية، هل تمت بنفس الكيفية في المجتمع الجزائري وإذا كانت الدراسات تتحدث عن الرأسمالية الكولونيالية فهل هي تشبه الرأسمالية التي تم بناءها في الميتروبول؟أم أن المستعمرة (الجزائر) شكلت أرضية وآلية لإرساء الرأسمالية الصناعية في فرنسا .

2- الرأسمالية التجارية وتشكل البروليتاريا:

إن انتزاع الملكيات أدي إلى وجود فلاحين بدون أرض في الجزائر، وتفككت العلاقات الإنتاجية القديمة دون أن تستبدل بعلاقات اجتماعية أخرى تحتوي تعاظم السكان الذين تحولوا إلى مزارعين دائمين وموسميين ،الشيء الذي أدى إلى عدم اكتمال مسار العلاقة الرأسمالية في إطار ما يسمى بالرأسمالية الشكلية.

ولما كانت رأسمالية شكلية، فإنها لم تسمح على غرار ما تم في أوروبا إلي تشكل العمالة (Le Salariat.) بل أدت إلى ظهور الخماسة التي كانت لا تغادر الأراضي التي انتزعت منها بل تتحول إلى خدمة المعمر على عكس ما عرفته أوروبا حيث بدت الصناعة والمانيفاكتورة سببا في حراك اجتماعي وتنقلات نحو المدن ذات النشاط الصناعي .[4]

[1]- عدي الهواري ، الاشتراكيون الفوضويون في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ،ص 7;- 8; .
[2]- نفس المرجع ، :; ..
[3]- robert castel , op.cit, pp 122-123
[4]- ibid, p 126..

هذا إلى جانب تضخم الضرائب، وانتشار الآلة التي زادت من عدد الفلاحين دون أرض إلى حد أن البروليتاريا الفلاحية أصبحت تشكل تهديد، حيث كتب(Leroy Beaulieu)"أنهم بترك الأهالي في وضع البروليتاريا تصبح خطرا حقيقيا على المعمرين.

وهو ما يمكن تأكيده فعلا ،حيث أن المعاناة والفقر والبؤس التي ،أفرزت مسالة اجتماعية خطيرة ، ساهمت لاحقا في إدراك الجزائري لوضعه الاجتماعي المزري مقارنة بالمعمر،ومثلما سوف يتم تناوله بالتحليل إثناء ردود الأفعال المشكلة إزاء هذه الممارسات ،كلها عوامل أدت إلي الانضمام إلي أحزاب الحركة الوطنية،والالتحاق بالثورة التحريرية عام 87>4م.

8- على المستوى الاجتماعي:

- إن تحطيم الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة لم يتم وفق إدخال ما تناولته الدراسات الاقتصادية لبدايات تجسد علاقات الإنتاج الرأسمالي،بل يمكن توظيف ما تم في الجزائر من تفكيك للملكية ونزعها والانفلاق الذي مس البني الاجتماعية،إنها كمرحلة نهاية المجتمع الإقطاعي.حيث صور ماركس هذه المظاهر بوصفها تراكم للرأسمال فقال: " إن خلق بروليتاريا بدون مأوى و لا مسكن، أفراد مصرفون من قبل كبار الأسياد الإقطاعيين و مزارعون ضحايا عنف نزع الملكيات المتكرر،كان يتم بالضرورة بشكل أسرع من استيعاب المانيفكتورة الناشئة لهم،من جهة أخرى لا يستطيع هؤلاء البشر الذين اقتلعوا و بشكل مفاجئ من شروط حياتهم الطبيعية التعود بسرعة على مسلك النظام الاجتماعي الجديد.أنتج ذلك عدد كبير من الفقراء، من السارقين والمشردين. من هنا سن تشريع دموي لمواجهة التشرد في نهاية القرن الخامس عشر وخلال القرن السادس عشر في غرب أوروبا،...عاملهم التشريع كمجرمين بإرادتهم مفترضا أنهم مازالوا أحرار بأن يتابعوا عملهم كما في الماضي و كأنه لم يطرأ أي تغيير على شروط حياتهم".[1]

في ضوء ما تم توضيحه إن التراكم الأولي للرأسمال الذي مورس من قبل الكولونيالية، خلف آثار اجتماعية، أدت إلى تفتيت البناء الاجتماعي بفعل انتزاع الملكيات العقارية وبالتالي بات البناء الاجتماعي يتمفصل كمعطى جديد إلى المستويات و الحالات التالية:

-بعدما كانت القبيلة الخلية الاجتماعية،السياسية الأساسية يعرف ويعيش أفرادها في خضم التآزر والتلاحم تربطهم صلات وثيقة ترجع الانتماء إلى جد يحمل إسمها، و غالبا ما تكون روابط القرابة داخل القبيلة روابط وهمية على أعتبار أنها لا تنحدر من نفس الأصول بمعنى أنها تزايدت طبيعيا،بل القبيلة في الأصل هي مجموع العائلات الموسعة التي التحمت من اجل الدفاع عن مصالح مشتركة.

كما أن القبيلة قوية كلما ازداد عدد العائلات و العشائر المنظمة إليها ثم بعد ذلك تتعزز الروابط بفعل المصاهرة داخل هذه المجموعة.

في ضوء ما تم الإشارة، إليه تتبدى القبيلة قرابة اجتماعية أكثر منها قرابة دموية.

[1]-Robert castel, op.cit, p87.

–أنها متحد اجتماعي ذلك أن دوركايم Durkheim في تناوله لنظام القرابة والتضامن الميكانيكي أكد على أنها"تتكون بفعل التزامات حقوقية وأخلاقية يفرضها المجتمع على الأفراد، ينتمي هؤلاء الأفراد إلى مجموعات يكون أعضاؤها عامة منحدرين من أصل مشترك،أو يعتقدون ذلك..."[1]

فالقبيلة تتبدى درعا متماسكا ،كما أن تنظيم العلاقات السائد يسمح بالوقوف ضد المخاطر و لا سيما ضد أطماع المعمرين الذين بقوا لفترة طويلة حائرين أمام كيفيات تفكيكها.

كما تشير الدراسات الانثروبولوجية التي تناولت البنيات الاجتماعية للمجتمع الجزائري لما قبل – الكولونيالية– إن" الفرق" تهيكل على أساس نسب دموي حيث أفرادها يكونون من أبناء العمومة ويشترك معهم فرق أخرى،تستعمل أراضي الشيوع في التجوال و المسرح،مع وجود ارض ملك تعود لفرق داخل القبيلة الواحدة دون أن تشاركهم فرق أخرى.

بعد هذا التقديم المختصر لطبيعة العلاقات الاجتماعية داخل النظام القبلي الذي يظهر كتنظيم يكفل استمرار حياة العديد من الجزائريين و يؤكد علي شكله التضامني أمام تحرشات المعمرين حتى يضمن عدم تبعيتهم اقتصاديا لهم.

ضمن هذا المنظور، فان عملية التفتيت تتم عن إدراك سياسي لمدلولها من قبل الاستعمار، لذا لجأ إلى توزيع الفرق بعد انتزاع الملكيات وتوزيع الأراضي على المعمرين في "دواوير"،كما أن الهدف من ذلك هو القضاء على القاعدة المادية التي أرست التحالفات الاجتماعية الطبيعية و تبديلها بتجميع عناصر شديدة الاختلاف يصعب في ضوئها إقامة علاقات اجتماعية متينة تعتمد كآلية للدفاع و الوقوف ضد المستعمر.

ويؤكد في ذات السياق ‘‘عدي الهوا ري ’’في معرض تناوله لتبدل نمط الحياة كمفهوم سوسيولوجي ينتج أو يتطابق مع بني اجتماعية معينة أن التفكيك للعلاقات الاجتماعية لم تتأثر له المناطق الجبلية "لا انساق الإنتاج الزراعي ولا أنماط الإنتاج الزراعي تغيرت، علي العكس ما حصل في السهول، أين تم تقويض أراضي التجوال،و تفتيت الفرق،وعلى العكس ما حصل في السهول والهضاب استمرت الفرق في التواجد في الجبال.....[2]

وهي ذات الخلاصة، التي توصل إليها بيار بورديو P.Bourdieu فسكان الجبال تعرضت بنياتهم التقليدية إلي تغير بسيط إثر احتكاكهم بالمجتمع الرأسمالي،بينما تعرضت البنيات الاجتماعية في المناطق الاخري إلى تدمير عنيف.

تجلت أمارات التفكيك للبنى الاجتماعية للمجتمع الجزائري، في تأثر تقاليده و قيمه،التي أخذت في التراجع في ظل ما يسميه المؤرخين بالاحتكاك أو التثاقف.

إلأ أن ما حدث من منظور انتروبولوجي،وبالنظر لما ترصده لنا الوثائق والدراسات التاريخية والسوسيولوجية، يمكن توصيفها بأنها اصطدام لنمطين معيشيين لا يحوزان نفس آليات الحوار و التفاوض.

[1]- hug Roberts, op.cit 49.

[2] - عدي الهواري ، الانثروبولوجيا الفرنسية في الجزائر ، ص 9>..

لذا فان النظام الاجتماعي في مثل هذه الظروف يلجأ إلى عملية التكيف و الحفاظ على ما أمكن انقاذه، كون تدمير الأسس الاقتصادية قد أدى إلى تفتيت المجموعات الاجتماعية.وتعتبر العائلة الموسعة امتدادا بنائيا وظيفيا للبنى الاجتماعية السالفة الذكر، القبيلة والفرق وذلك لأنها ظلت متماسكة بل ازدادت تماسكا أثناء الفترة الاستعمارية وتعاظمت وظائفها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، و لعل قوتها وصمودها أكثر، مرده بالأساس أنها على عكس القبيلة القرابة فيها دموية،مما جعلا تضطلع بوظائف سياسية ممثلة في زعيمها أو رئيسها ووحدة اقتصادية تصهر على استقلال ارض الملك المتوارثة في ضوء ما يعرف بالذرية، كما أنها أيضا وحدة دينية تترسخ بواسطتها موروثات دينية وثقافية تملى الواجبات والحقوق وكذا ترسخ قيم التآزر و التضامن.[1]

فالعائلة قوتها رسخت أكثر، بعد إنهيار القرابة الاجتماعية المتجلية في تفكيك القبيلة،لذا أصبحت في ضوئها تتحدد الهوية الاجتماعية. ففي داخل القبيلة كان الفرد ينتمي إلى فرق محددة،...لكن تفتيت القبيلة والفرقة دفع بالعائلة إلى القيام بوظيفة تحديد الانتماء.

لكن بالنظر لعمليات التفقير وسياسات تعويض الأراضي، وتحديد الملكيات للعائلات الموسعة لم تصمد، حيث كانت عرضة لقوتين "تعمل الأولى باتجاه وحدة العائلة وتماسكها،والأخرى باتجاه تفكيكها و انشطارها إلى عائلات صغيرة.[2]

بمعنى أن الفرد يصبح أسير العائلة والعمل في إطار اقتصادها والذي أصبح محدود وضئيل مثلما أوضحته سياسات انتزاع الملكية الأرض أو الخروج للبحث عن العمل خارج العائلة،وبالتالي تبرز جهود الفرد ي الذي يرسخ النزعة الفردية حيث يشير ج تيلون "...بفعل الشرعيات الجديدة وتيار التبادل النقدي معا،والشرعة الفردية والزيادة السكانية ، هذه النتائج الأساسية لاحتكاك أفريقيا الصغرى بأوروبا قد حددت سلسلة من ردود الأفعال أدت إلى انهيار البني الاجتماعية ".

لذا رغم صلابة الروابط الاجتماعي داخل العائلة الموسعة ومقوماتها السوسيو–ثقافية ثقافية،إلا إنها لم تستطيع الصمود، وبالتالي تفككت أخر مؤسسات الصمود في وجه الاستيطان .

ثالثا: الهجرة والتهجير كآلية من آليات التفكيك للبنيات الاجتماعية للمجتمع المستعمر

يفسر علماء الديموغرافيا الهجرة على أساس أنها، نتيجة ارتفاع عدد السكان في البلد المهاجر منه، غير أن هذه الفكرة تفند في حالة الهجرة الاستيطانية الأوروبية نحو الجزائر،حيث لم تكن فرنسا في تلك الفترة سيما (بعد90 ;4)تعرف تزايدا سكانيا كبيرا بل ركودا ديموغرافيا حيث قدرت الزيادة السنوية ب 0.6 %.

إن دراسة الهجرة كآثار للاستعمار سواء ما تعلق بالهجرة الاستيطانية أو التهجير (مغادرة سكان المستعمرات بلدانهم قصرا) تختلف اختلافا جذريا عن الدراسات العلمية التي ترتبط تفسيراتها باعتماد الأبعاد الديموغرافية والحالة الاقتصادية والظروف السياسية في المجتمع المهاجر منه أو المهاجر إليه.

5 -p.bourdieu et A.Sayad, le déracinement , la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie, paris, minuit, 1964, p25.

4- عديالهىاري ،هجع سبق ذكري ، ص .. ;>

مما سبق، إن الهجرة الاستيطانية تفلت لمثل هذه التفسيرات، إذ تتحكم فيها السياسات التاريخية التي تمت فيها، لذا سوف تسعى الدراسة خلال هذا الجزء توضيحها.

فالهجرة بكل أبعادها تعد أحد مكونات الصيرورة التاريخية الكولونالية، حيث تعد عملية تعبوية كبيرة جعلت من النظام الكولونالي يوصف بأنه نظام للهجرة والتعبئة البدائية لقوى العمل.

وفي هذا الصدد فإن الدراسات، التي تناولت موضوع الهجرة والتهجير، لا تؤكد فحسب على الهجرة الخارجية بل تتناول الهجرة الداخلية كمعطى كولونيالي، سيما في المغرب العربي حيث رغم وجودها بين البلدان الثلاثة (تونس،الجزائر،المغرب) وهي هجرة الحدود. لكن بعد دخول الاستعمار اتخذت هذه الهجرة أشكال تعبئة (قوى العمل، تفكيك الرابط الاجتماعي القبلي و الأسري،و كذا تحقيق تراكمات لرأس المال).

0- هجرة الجزائريين نحو تونس و المغرب:

ارتبطت ظاهرة الهجرة بصفة قوية بعاملي الاحتلال الكولونيالي والعنف العسكري وكذا نزع الملكية الفلاحية، الشيء الذي جعلها أحد آليات تراكم راس المال وتشير الدراسات إلى أن الهجرة إلى تونس و المغرب عرفت ثلاثة محطات أساسية و كانت على شكل هجرة جماعية.

* بعد الاحتلال و القضاء على ثورة الأمير عبد القادر، شهدت الجزائر هجرة واسعة نحو المغرب.

* وفي عام ;4 ;7 بعد احتلال الجهة الشرقية واحتلال تونس في 4 ; ;4 سجلت هجرات مماثلة إلى هذه المنطقة.

* بعد عام 4 : ;4 مارست السلطات الاستعمارية (التهجير كعقوبة ضد الأهالي المشاركين في ثورة المقراني لا كأفراد بل كجماعات بعد ما تم نزع ملكياتهم الفلاحية.[1]

أ- هجرة الجزائريين نحو تونس:

إن أولى حركات الهجرة نحو تونس وحتى نحو سوريا وبعض المناطق من شبه الجزيرة العربية تعد هجرات للمنفي واللجوء السياسي للعائلات والقبائل التي غادرت الجزائر، حيث كانت هجرات سرية و جلها تهدف للاستقرار. و هذا ما يؤكده استمرار إقامة بعض الجاليات والعائلات حتى بعد الاستقلال في هذه البلدان.

وعلى عكس، ما حاولت بعض الدراسات الترويج له على أنها هجرات دينية نظرا للسياسة الثقافة الاستعمارية فان هجرة الجزائريين نحو هذه المناطق هي هجرة سياسية جراء الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات نزع الملكية.

و هذا ما يفسر معارضه السلطات الكولونالية لمثل هذه الهجرات ومعاقبة كل الذين يهاجرون دون تصريح مسبق من قبلها .

و تشير بعض الإحصاءات المتوفرة إلى أن عدد المهاجرين غير الرسمين بلغ عددهم 00 : مهاجر من الجهة الشرقية بعد إخماد المقاومات و العقوبات المسلطة.

[1]- Larbi Talha, l'immagration du peuplement, in, Réné gallissot, (dir) , immigration coloniale,émigrationdes coloniaux, editions ,CNRS , 1981,p 25-26.

مما جعل ن هذه الهجرة تتوسع لتصبح هجرة ذات بعد وطني.حيث هاجر 00 ; شخص من واحات ورقلة،و 5000 من الوادي و4000مهاجرمن الاوراس النمامشة ومن 800شخص من القبائل الصغرى و900تخص من منطقة الجزائر و4500من وادي ميزاب و900 من وهران ليصل مجموع المهاجرين إلى 49000مهاجر إلى تونس عام 9 : ;4.[1]

أما بعد احتلال تونس في عام 4 ; ;4 و سيطرة إدارة الحماية على الاقتصاد التونسي أصبحت هجرة الجزائريين هجرة اقتصادية تتم بالتخطيط مع السلطات الكولونيالية في الجزائر واستمرت إلى غاية الحرب العالمية الأولى، اتسمت بكونها هجرة فردية سمحت بتشكل عمالة في تونس لا سيما في مجال المناجم،و تشير الدراسات التاريخية أنه باستقدام الجزائريين شرعت إدارة الحماية بدايات استغلال المناجم صفاقس،و قفصة.

و قد استمرت الهجرة ما بين الحربين العالميتين حيث تؤكد الأرقام المقدمة من قبل Claude Liauzu أن الهجرة تطورت على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (06): يوضح تطور عدد المهاجرين ما بين الحربين العالميتين.

السنوات	عدد المهاجرين
4<54	6: .40: مهاجر
4<59	6<.789 مهاجر
4<64	70.6: 7 مهاجر
4<69	70.; 49 مهاجر

يلاحظ أن عدد المهاجرين ماانفك يتزايد خلال هذه الفترة وذلك لحاجة فرنسا لتنشيط الاقتصاديات الاستخراجية لمستعمراتها ،بغرض إعادة بناء ما حطمته الحرب العالمية الأولى في الميتروبول.

وفي ذات الفترة كانت الهجرة قد طالت أيضا المغاربة إلى جانب الجزائريين، كانت السياسة الكولونيالية تهدف إلى التنويع في التركيبة البشرية للهجرة،بل ذهبت إلى التنويع في الاثنيات المهجرة من حيث أصولها وكذا طبيعة فئاتها العمرية، هذا الإجراء يقضي على إمكانية تشكل طبقة عمالية متجانسة حيث يشير gallissotفي أن التراتبية بدت واضحة كما برزت علاقة واضحة بين الانتماء الإثني وطبيعة العمل وكذا في حجم الاستفادة من الأجور".[2]

وقد تم تطبيق تقسيما للعمل، حيث أوكل للجزائريين المهاجرين مهمة سد العجز الحاصل في الأيدي العاملة في سوق العمل، سيما في المهن التي لا تحتاج إلى كفاءة، بل إلى الجهد العضلي في حين مقارنة مع الأوروبيين المهاجرين إلى تونس والمغرب(إيطاليين،فرنسيين،و مالطيين) فيعملون في مجالات أقل شقاء وتحتاج إلى نوع من الكفاءة و التخصص.[3]

[1] - ibid, p 27.
[2]- René Gallissot, l'économie du Maghreb,coll.que sais-je, puf, 1964, p.40.-41.
[3] -idem, p 42.

ب- هجرة الجزائريين نحو المغرب:

هجرة الجزائريين نحو المغرب لم تبلغ حجم الهجرة نحو تونس غير انه تحكمت فيها نفس السيرورة التاريخية،فقد بدأت مع دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر و كانت حسب Rager مؤقتة في اعتقاد الجزائريين.

مست هذه الهجرة سكان الجهة الغربية كتلمسان ووهران، وبدأت تتوسع إلى مهاجرين من الجهة الوسطى(الجزائر).

وقبل الحماية الفرنسية على المغرب عدد هائل من الجزائريين(دون إحصائيات رسمية) شارك في الحملات العسكرية الفرنسية في المغرب. بعد الانتهاء من تثبيت الحماية بقي عدد كبير منهم في المغرب و ذلك قصد اعتماد المغرب كنقطة عبور نحو الهجرة إلى المشرق العربي و ذلك هروبا من سياسة التجنيد الإجباري التي بدأت عام 45>4.[1]

و يشير إحصاء عام،69>4 نقلا عن Y.Talha لمقطع من كتاب Lespesالذي يشير أن عدد المهاجرين الجزائريين للمغرب بلغ 48000 ليصل هذا العدد في عام :7>4الى 66000 مهاجر.[2]

في ضوء ما تم تناوله حول تاريخ الهجرة في المغرب الغربي، تتبدى حقيقة تاريخية هوأن الهجرة تزامنت والاستحواذ على الأرض، حيث في ضوئها الإدارة الكولونيالية قامت بتعبئة البشر لملاء هذه المناطق المكتشفة حديثا ،سيما وأنها تهدف لتسخيرها بغرض استغلال المواد الأولوية وزيادة الإنتاج الزراعي دعما لصناعاتها في الميتروبول .

-كما أن حجمها من بلد لآخر ومن منطقة لآخر قد تحكمت فيها طبيعة الاستعمار،فالاستعمار الاستيطاني في الجزائر جعل من الجزائريين الأكثر عرضة للتهجير والهجرة أكثر من أقرانهم من التونسيين والمغاربة حيث لم تسجل هجرات عكسية تذكر أي من تونس والمغرب نحو الجزائر.

كما أن المصادر التاريخية أيضا تؤكد حقائق مفادها أن الهجرة نحو فرنسا بالرغم من أنها طالت البلدان الثلاثة (المغرب،تونس،الجزائر) نحو فرنسا إلا أن الهجرة الجزائرية كانت أكثر حجما، وفي ذات الوقت فإن عملية التعمير للمناطق المستعمرة تؤكد على أن المعمرين الوافدين للجزائر أيضا كان عددهم كبيرا مقارنة بتونس والمغرب. و للوقوف أكثر على هذه الحقائق سوف نتناول الهجرة نحو فرنسا وكذا عدد المعمرين الوافدين إلى الجزائر، لأنها حقائق تسمح بالوقوف على حجم المسألة الاجتماعية.

* توافد المعمرين إلى الجزائر كان يندرج في إطار تصدير تدفقات بشرية قادمة من أوربا من حالات الفقر والتشرد والبطالة أي الهروب من وقع مسألة اجتماعية كانت تهدد الميتروبول جراء الحروب،سواء تلك التي تمت في سنوات 0 : ;4-4 : ;4،التي ارتبطت بالوحدة الإيطالية و الألمانية أو تلك التي عرفتها أوروبا عام 4; 7; و لاحقا الحرب العالمية الأولى و تحطم الاقتصاد الفرنسي.

[1]-Jean jacques Rager, les musulmans en France et dans les pays islamiques, paris , société d'editions « les belles lettres », 1950.p 14.

[2] - L. TALHA op.cit, p28.

* هجرة الجزائريين نحو فرنسا التي تمت إراديا وفرديا نجدها أيضا في ضوء ما أتاحته المصادر، قد تمت تحت وقع تجذر الفقر والبؤس في أوساط الجزائريين وعائلاتهم، وبالتالي أصبحت الهجرة كنتيجة للمسألة الاجتماعية وفي ذات الوقت علاجا لها،حيث تشكل الهجرة مصدرا للرزق والإعالة الاجتماعية بعد فقدان الجزائريين لإمكانات ذلك في الجزائر المستعمرة.

8- الهجرة نحو فرنسا:

في ضوء الأفكار السابقة،حول علاقة الهجرة بالمسألة الاجتماعية، تتبدي الهجرة كمفهوم وحقيقة تاريخية إجتماعية، كونها ارتبطت بالبحث عن العمل وتحسين الظروف الاجتماعية لعائلات المهاجرين،بمعنى أنها تمت تحت ظروف موضوعية قاهرة بالنسبة للجزائريين وذلك جراء ما تم توضيحه حول التفكيك الذي تعرضت له بنيات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

و تجمع الدراسات التاريخية التي حاولت تتبع الهجرة نحو فرنسا، إلى حقيقة علمية تاريخية مفادها، أنه يستحيل تحديد فترة انطلاقها لكن يمكن الوقوف على فترات اشتدادها،كما يبرز في ضوء ما توفر حول موضوع الهجرة نحو فرنسا، أنه لا يمكن عزلها عن الهجرة العكسية للمعمرين نحو الجزائر ولعل المفارقة تكمن في كون أنه في الوقت الذي اشتد فيه استقدام المعمرين للجزائر، زادت فيه حدة الهجرة إلي فرنسا.الشيء الذي يطرح مسألة العلاقة القوية بين الاستيطان والهجرة من جهة و كذا ارتباطها بالواقع الاقتصادي والاجتماعي المتردي بوصفه دافعا حاسما في اشتدادها و تحديد طبيعتها .لذا سنحاول إبراز هذه العلاقة متناولين بعض دوافع الهجرة كتجلي للمسألة الاجتماعية.

إن ما يتأكد كحقيقة سوسيولوجية،أن هجرة الجزائريين نحو فرنسا هجرة ارتبطت باشتداد المسألة الاجتماعية، بمعني عدم تطابقها مع المفاهيم التي صيغت حول الهجرة ،التي تعرفها بأنها الوصول إلى بلد ما طلبا للعمل، بقصد الإقامة الدائمة. غير أن الجزائري كانت هجرته دوما مؤقتة.

أ- الهجرة خلال الحرب العالمية الأولى :

على اثر قانون ;4 يوليو 46>4 وتزامنا مع الحرب العالمية الأولى، ظهرت أولى حركات الهجرة وتزايد حجمها وكان هذا القانون عامل مشجع للهجرة الطوعية :هذا إلى جانب تأسيس عام 49>4 مصلحة تشرف على تنظيم عمال المستعمرات والتي كانت تحت إشراف عسكري،وبذلك ارتفع عدد المهاجرين كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (07): يوضح تطور الهجرة نحو فرنسا ومدى الاستقرار فيها.

السنة	المهاجرون إلى فرنسا	العائدون إلى الجزائر	الباقي
47>4	777 :	9000	4777
48>4	500<5	7: <0	48455
49>4	60: 88	<077	54: 44

4969	4; ; 7<	67<; 8	4<4:
5; 84	507; <	56670	4<4;

إن اشتداد الهجرة خلال هذه الفترة رغم الظروف الاقتصادية والاجتماعية القاسية التي كان يعرفها الجزائريون حيث لم تتوقف عملية نزع ملكية الأراضي وانتشار الفقر الذي طال كل أبناء المجتمع الجزائري إلا أن الهجرة كانت إجبارية لا سيما و أنها تمت بعد قانون التجنيد الإجباري لعام 45>4 واعتزاز العمل به طوال الحرب العالمية الأولى".[1]

إلا أن الجدول يوضح، أنه مع اشتداد الهجرة وارتفاع حجمها بدأ عدد العائدون للجزائر يتقلص و هذا ما رده توفر العمل آنذاك بفعل حاجة الاقتصاد الفرنسي لليد العاملة جراء الحرب لا سيما الصناعة الحربية.

ب- الهجرة نحو فرنسا 0581-0519:

غداة انتهاء الحرب العالمية الأولى وبالتحديد في عام 57>4 شكلت الهجرة أحد نقاط الاختلاف بين المعمرين والسياسيين الجزائريين آنذاك،و تمثلت هذه الاختلافات بالأساس في كون أن السياسيين الجزائريين بدءوا يرون في الهجرة عاملا للتعبئة السياسية معتقدين أن الاحتكاك بالمجتمع الفرنسي، بالنقابات والأحزاب وبالفكر التحرري للعمال سينمي مفاهيم الحرية والتضامن العمالي.

في حين المعمرين، فالهجرة شكلت بالنسبة لهم إجراء يحد من إمكانية تطوير أعمالهم واقتصادهم في الجزائر بفعل نقص اليد العاملة،و من جهة أخرى أن الاحتكاك الذي تم مع المجتمع الفرنسي أبدى في ضوئه الجزائريون بدايات الحس المطلبي الاقتصادي والسياسي، لذا في عام 57>4 صدرت تعليمات تنظم الهجرة وهي إجراءات تقييديه، ترتب عنها تراجع عدد المهاجرين إلى 86 :57 خلال 58>4 بعد أن كان عددهم ;405 : عام 57>4.[2]

لكن أمام المطالبة بضرورة تخفيف قيود الهجرة من قبل نجم شمال افريقيا، و فرحات عباس الذي اعتبر هذا الإجراء قرار تعسفي، تواصلت الهجرة إلى غاية 5<>4 أين عرفت تراجعا بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية، التي مست الاقتصاد الفرنسي على غرار اقتصاديات الدول الصناعية الأوروبية.

وتشير الدراسات التاريخية والإحصائيات حول مناطق الهجرة من الجزائر، أن المناطق أشد فقرا والتي عرفت أكثر انتزاع للملكيات، كانت أكثر المناطق التي عرفت الهجرة ،حيث أكبر مراكز الهجرة وأهمها كانت من ولاية قسنطينة،بجاية وسطيف. أما من الناحية الغربية فشملت وهران وندرومة ومغنية ، أما المدن الساحلية فالهجرة لم تتخذ فيها شكلا جماعيا بل تمت بصفة فردية فمن خلال مقارنة الأرقام المتوفرة حول الهجرة من المناطق والتي توزعت على النحو التالي:

1- Charles robert Ageron, histoire de l'Algérie contemporaine, paris, 1966, pp 53-55.

2- عبد الحميد زوزو ،دور المهاجرين في فوسفة الحركة الوطنية الجزائرية ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر د.ط ، د.ث ، ص 9 .

منطقة الجزائر: 6 :509 مهاجرا وكان معظمهم من تيزي وزو وبلاد القبائل الكبرى أي السكان التابعون للبلديات المختلطة، أما مثلا المدية والجزائر وملیانة ولم يسجل فيها سوى : :58 مهاجرا .في حين قسنطينة فبلغ عدد المهاجرين 48770،إلى غاية>6>4 هو تاريخ اندلاع الحرب العالمية الثانية كان يتراوح عدد المهاجرين بين 6000 :و7000 : مهاجر.[1]

وتشير الدراسات التي تناولت وضعية وتوزع المهاجرين في فرنسا، أن مناطق الاستقطاب هي المناطق الصناعية كحوض باريس والمناطق المنجمية والمدن الصناعية.

أما من حيث تكتل أصول المهاجرين في المناطق المهاجر إليها، فظلت تتحكم فيه علاقات القرابة والانتماء إلى نفس القرية أو القيام بنفس الحرفة.فمنطقة سطيف جل مها جيرها هم في مدينة ليون، القبائل الكبرى في باريس وحتى داخل الحي الواحد الذي يستقرون فيه أبناء القرية الواحدة أو الأسرة .

هذه المعطيات على عكس ما تم توصيفه بانتقال الفكر القبلي مع الجزائري خارج فضائه الطبيعي، يعد تفسيرا سوسولوجيا مغلطا وإنما هذه التكتلات ترتبط بالظروف الصعبة للهجرة ومعاناة المهاجر في البحث عن العمل ،وعدم حيازته اللغة الفرنسية للاندماج و التعاطي مع المجتمع الفرنسي .

وهو ما تؤكده الدراسات ذاتها، حيث ظلت الهجرة التي عاشتها هذه الأجيال مؤقتة حيث مدة الإقامة لا تتعدى ;4 شهرا ومنهم من لا تتعدى مدة إقامتهم ثمانية اشهر.[2]

إن التفسير لهذه الظاهرة يوحي، بأن مدة الإقامة تتحكم فيها استمرار قوة الرابط الاجتماعي للجيل الأول والثاني من المهاجرين مع الوطن ،أما التفسير الثاني هو أن المهاجرين الذين بقت عائلاتهم تحوز الأرض أو الزيتون يعودون في مواسم الحصاد أو الجني لمثل هذه المحاصيل. وبالرغم أن معدل أعمار المهاجرين تتراوح ما بين 50و70 سنة، فان الراغبين في الاستقرار الدائم لم تتعدى 58%، وفي ذات الفترة أي إلى غاية >6>4، لم تسجل الهجرة العائلية عددا يذكر ماعدا المئات من العائلات فقط.

الشيء الذي يؤكد أن الهجرة كانت تتم تحت وطأة العوز والفقر بغرض العمل، طرحتها وتحكمت فيها الظروف الاجتماعية والاقتصادية أكثر منها رغبات شخصية إرادية.

– الدراسات التي تناولت أسباب الهجرة نحو فرنسا، تعزو ذلك إلى توفر العمل بها وارتفاع الأجور، بمعنى أنها تركز على عوامل الجذب وتهمل عوامل الطرد. والمفارقة أن التراث النظري الذي تناول التطور التاريخي للمسألة الاجتماعية في فرنسا والتي شكلت مرجعيات تاريخية للعديد من الدراسات حول العوامل التي ساعدتها على تجاوز المسالة الاجتماعية التي ظلت قائمة منذ القرن >4 عشر وطوال القرن العشرين هو إهمال عامل الهجرة واستغلال المستعمرات .

مما سبق ،إن الهجرة في اعتقادنا تعد أحد المكونات للمسألة الاجتماعية في الجزائر حينما يتم تناول عوامل الطرد وفي ذات الوقت نجدها قد شكلت احد الأسباب في طرحها جراء تطور المطالب الاجتماعية والسياسية

[1] وفس المرجع ص 9:.
[2] -وفس المرجع، ص ;:.

وذلك جراء حيازة المهاجرين آليات العمل السياسي و النقابي في فرنسا ونقلها لاحقا للجزائر ،لتشكل بذلك قاعدة لعمل سياسي تحريري ودعما ماديا للثورة التحريرية لاحقا .

دون العودة إلى عمليات استغلال الأرض وتعميرها والتي تم توضيحها سابقا، بلغ عدد الفرنسيين خلال الفترة الممتدة 00>4-<5>4 أي الفترة ذاتها التي اشتدت فيها هجرة الجزائريين نحو فرنسا 974 :98 معمر، وتبين إحصائيات التي نقلها "Ageron" أنه قد تم بناء ;5> قرية إيطالية، ووزع على المعمرين 556 ;>47 هكتارا هذا إلى جانب أن 480000معمر تحصلوا على 4980000 هكتار بالتحايل والشراء أمام هذه الوضعيات وبالنظر للعامل الديمغرافي الذي يشير إلى أن الزيادة الطبيعية خلال سنة 69>4 بلغت 455590 نسمة بدا العامل الديمغرافي طرد للهجرة لان الإنتاج الزراعي للجزائريين أصبح عاجزا على تلبية حاجات السكان .[1]

علما بأن التجارة الداخلية والخارجية وقطاع الخدمات سيطر عليه المعمرين وهذا ما يتأكد من خلال الإحصائيات، التي تناولت سكان المدن حيث بلغ عددهم في عام 59>4 4.7 :% إلى أن شكلوا ثلثي الأوروبيين في كل من الجزائر ،وهران قسنطينة،عنابة .

أما فيما يخص عدم تطور العمالة الجزائرية فمرده انعدام صناعة قادرة على استيعاب البلوريتاريا التي تشكلت بفعل فقدانها للأراضي الفلاحية، كما أن طبيعة الصناعة التي بقيت غذائية تخدم الزراعة الأوروبية فلم تتطور،حيث تفيد بعض المصادر أنه خلال 57>4 بلغ عدد المؤسسات 50870مؤسسة تشغل 440560عاملا جلهم أوروبيين يتمتعون بكفاءة أكبر من الجزائريين .[2]

وظلت اليد العاملة الأجنبية في الجزائر تشكل منافسا لليد العاملة الجزائرية ،ففي سنة 64>4 كانت تشغل الصناعة كل من الاسبان والمغاربة في ولاية وهران في الميدان الزراعي ..والإيطاليين و المالطيين في قسنطينة الشيء الذي دفع بالجزائريين للهجرة لكنهم عاشوا طبقة كبروليتاريا سوء التشغيل بمعنى انه نظرا لتوفر الصناعة الثقيلة بفرنسا فان مدة العمل كانت أطول حيث يعمل العامل في فرنسا 646 يوم بأجر قدره 700 فرنك يوميا في حين يعمل في الجزائر مابين 0> و470 يوم باجر قدره 500 فرنك الشيء الذي يجعل من الدخل السنوي في فرنسا 45850 فرنك في حين في الجزائر لا يتجاوز 6000 فرنك.

في ضوء ما سبق يتضح أن النظام الاقتصادي الكولونيالي لم يسمح بتطور العمالة وبالتالي شكلت الهجرة أحد نتائجه كما يتضح أن المسألة الاجتماعية ظلت ترتبط ارتباطا وثيقا بالعمالة أي بتوفر العمل من عدمه.

خامسا: المسألة الاجتماعية والثورة التحريرية:

تعددت التأويلات الكولونالية لاندلاع الحرب التحريرية، معتقدة انه يمكن إخمادها في وقت وجيز على غرار ما تم مع المقومات السابقة، كتلك التي قادها الأمير عبد القادر و المقراني. بمعنى إنها فئوية ومحدودة في المكان،إلا أن الثورة التحريرية لعام 87>4 و استمرارها ما هي إلا تعبير عند تذمر اجتماعي مرده مسألة اجتماعية تجذرت تاريخيا بفعل سياسات التدمير العنيف الذي عرفه المجتمع الجزائري، جراء نسف بنياته الاجتماعية والاقتصادية .

[1] - charles Ageron, op.cit, pp 58-60
[2]-.ibid, p 63.

وقد تجلت مظاهرها في انتشار الفقر والمجاعة والأوبئة والبطالة إلى حد ظهور هجرات واسعة للسكان في الداخل و الخارج، وأصبحت المدن تحيط بها أحزمة من البيوت القصديرية، وكمحاولة لاحتواء الثورة سعت السلطات الكولونالية كعادتها حينما تظهر مقاومات أو احتجاجات أو مظاهرات ومجازر على غرار ما تم في سطيف ،قالمة وخراطة ،اللجوء بإحصائيات ودراسات حول وضعية الأهالي الاجتماعية والاقتصادية قصد سن إجراءات لاحتواء هذه الأوضاع التي تأكد أنه يستحل ردمها، وان إجراءات التصدي لها جاءت متأخرة، لكون المسألة الاجتماعية مسألة تاريخية من حيث أنها تراكمات ومحصلة لممارسة كولونالية تسبب فيها مسار تاريخي طويل، وبات من الخطأ الاعتقاد أنه بمجرد القيام بسياسات كتدارك ما خلفته سياسات نزع الملكية والتفكيك والهدم لمقومات المجتمع الجزائري يمكن تحول وإقلاع المجتمع بفئاته المختلفة عن الالتفاف وراء الثورة .

لكن بفعل العمل السياسي للحركة الوطنية تكرس في أوساط المجتمع على اختلاف انتماءاته وأصوله الاجتماعية،بأن تجاوز المسألة الاجتماعية والخروج من الوضعية المزرية التي يعرفها المجتمع الجزائر غير ممكنة إلا بتحقيق الاستقلال.

وهذا ما يتأكد بفعل ما تم الإشارة إليه حينما تم تناول المسالة الاجتماعية كمسالة تاريخية سواء من حيث الأسباب التي تحكمت فيها وتجذرها في المجتمعات التي استعمرت،أو في البلدان المستعمرة (الأوروبية) حيث يطلعنا التاريخ الاجتماعي أن تمكنها من تجاوز المسألة الاجتماعية قد حل في ضوء التطور الاقتصادي، والأدوار التي اضطلعت بها الدولة كفاعل اقتصادي، منظم وموزع للخيرات بين فئات المجتمع.

والغريب أن هذه الدراسات، رغم ما كتبته حول تفكيك البنيات الاجتماعية والاستقلال الاقتصادي للدول المستعمرة، لا يجزم إلا القليل منها بأن استنزاف خيرات هذه المستعمرات واستغلال شعوبها كان من بين العوامل التي مكنتها من أحداث تراكم لرأسمال وتطوير صناعاتها وبالتالي مكنتها من معالجة المسالة الاجتماعية إلى حد بلوغها الرفاه الاجتماعي .[1]

وفي هذا الصدد، وبالرغم أن الإحصائيات كان مصدرها السلطة الكولونالية، إلا أنها أكدت علي خطورة آثارها الاجتماعية . لذا يمكن اعتبار المسألة الاجتماعية عامل تعبوي وتوعوي ساعدت قيادة الثورة التحريرية في تعبئة المجتمع، بالإضافة إلى أنها مثلت تحديا قويا في المخيال الجماعي للمجتمع عموما، وهو جعل الاستقلال وبناء الدولة الحديثة السبيلين الوحيدين لتجاوزها.

ولما كانت الدراسة تتناول بالتحليل والنقاش المسألة الاجتماعية تحديدا، فقد ركزت على مكونات المسألة الاجتماعية كالقضايا المرتبطة بالظروف المعيشية للسكان في تلك الفترة. واستنادا لمعطيات ميكرو

4- في المؤلفات والبحوث الرئيسية وكذا الدراسات التي تناولت بالبحث المسالة الاجتماعية في أوروبا، روبرت كاستيل ،جاك كوماي ، بيار روزنفلان ، وحتي المؤرخين الذين تناولوا الوضع الاجتماعي الاقتصادي في الجزائر ، لا يبروزون دور المستعمرات واستنزاف خيراتهم ،في تمكين أوروبا من تجاوز المسالة الاجتماعية،بل تناولتها دراساتهم في خضم تطور الرأسمالية والثورة الصناعية وبناء الدولة ،وهي رؤى طبيعية كونها تبرز موقف المدرسة التاريخية الكولونيالية.

سوسيولوجية أو ميكرو –اقتصادية، جلها أكدت عمق المسألة الاجتماعية وحدتها، التي بلغت درجات لا يحتويها مفهوم المسالة الاجتماعية ذاته بالنظر لخطورتها ووقعها على الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الجزائري.

وللإشارة فقد تم التركيز على المعطيات و الدراسات التي تمت في الخمسينات و ذلك اعتقادا منا بأنها آخر الفترات التاريخية المعبرة عن أرقى أشكال التحالف"السياسي،العسكري و الرأسمالية الكولونيالية لإخماد الثورة.

0– تدني المستوى المعيشي:

تشير الإحصاءات انه بدءا من الخمسينات مجموع المداخيل للأفراد و المجتمع بلغت في عام 87>4 ما قيمته 905 مليار لمجموع السكان يقدر ب 8.> مليون و ذلك بمعدل دخل فردي يقدر ب 87000 فرنك فرنسي مع العلم انه في نفس الفترة في فرنسا هذا المعدل بلغ 600.000 فرنك فرنسي سنويا بمعنى خمس مرات أكثر من الدخل في الجزائر.

وهذه المعطيات لا تأخذ بعين الاعتبار التفاوت الحاصل بين مداخيل مختلف الفئات الاجتماعية في الجزائر،حيث يشيرMercel Egetaud أن الفرق بين مداخيل المعمرين و الأهالي ظل فارقا كبيرا.

فدخل الأوروبي حدد ب: 690000 فرنك إما بالنسبة للفرد الجزائري فقدر ب: 58000 فرنك فرنسي .

إن هذه الإحصائيات لا تروي القصة كاملة. حيث تبدو مبالغ فيها بالنظر للإحصائيات اللاحقة التي تمت في 87>4 وتبدو قيمة المداخيل متضاربة، كما أنها تعكس فعلا الوضعية الاجتماعية التي كان يعرفها الجزائريون، مع الإشارة إلا إنها لم تتناول مساهمة المهاجرين الجزائريين ودور عائداتهم في إعالة عائلاتهم حيث يشير في هذا الصدد الحاكم العام للجزائر Roger léonard في تقرير قدمه يوم 49فيفري 87>4 أوضح أن المداخيل بعدما بدت الحرب التحريرية واقعا وجهت جل هذه المداخيل للحاجات العسكرية ولم توجه فعلا للأهالي من اجل تحسين وضعيتهم الاجتماعية.

علما بأن إحصائيات أخرى تمت في عام 87>4 تشير إلى انه ما يقارب 8 ملايين جزائري في الأرياف وأكثر من مليون تخص في المدن مدا خيلهم لا تتجاوز 000 ;4 فرنك و تتحدث العديد من التقارير على أن الفلاحين الجزائريين هم أكثر الفلاحين فقرا في العالم. [1]

أما فيما يتعلق بالأجور وفي حدود ما توفر من إحصائيات حول العمال الدائمين في المجال الزراعي عام 89>4 والذين قدر عددهم ب: 490000 عالم بلغ الأجر حدود : 8000 : فرنك تعيش منه عائلات معدل أفرادها ; أفراد.

لكن تبقي هذه المعطيات غير معبرة،إذا ما علمنا بان هؤلاء العمال لا يشتغلون سوى 0> يوما من السنة الشيء الذي يجعل من الداخل لا يتعدى الأجر:000 ;4 فرنك سنويا لنفس عدد أفراد العائلة.

[1] -Roger Léonard, cité par, Radouane Ainad Tabet, LE 8 MAI 1945, office des publications universitaires- Alger, 85.

أما في مجال الصناعة فتشير المعطيات إلى أن الفارق بين الأجر في فرنسا والجزائر كان فارقا معتبرا، ففي فرنسا قدرت قيمة الساعة الواحدة من العمل ب:490 فرنك في حين في الجزائر لم تتعدى في احسن الظروف عند اشتداد مطالب النقابات والاضرابات حدود 400 فرنك.

مع الإشارة إلى أن هذه المعطيات،تناست المكانة التي يحتلها العمال الجزائريين داخل العمالة ككل (أوروبيين و جزائريين)،حيث لا يشكل العمال الجزائريين كما يوضحه الجدول التالي فئة واسعة من العمال المؤهلين مما يؤكد تميز اجتماعي صارخ بين العمال الجزائريين و الأوروبيين . وتؤكد مسالة أخرى هي " التشغيل الهش "L'emploi précaire الذي عادة هو سبب في فقر الطبقة العاملة في النظام الرأسمالي عامة .

جدول رقم (19) يوضح الفرق بين التاهيلات المهنية بين الجزائريين والأوروبيين.

التأهيل المهني م الم	الأوروبيين	الجزائريين
إطار تقني	895; <	<: 58
عمال	89497	48507
عمال ذوي تأهيل	8095<	6<776
عمال متخصصين	5; 405	90; 44
عمال عاد يون	: 54:	4746<8

في ضوء المعطيات السابقة الأجراء الأوروبيين الذين حدد عددهم ب:586000 عامل يستفيدون مابين 478 إلى 480 مليار أي 5/6 من الكتلة النقدية الموجهة للأجور في حين الجزائريين يستفاد ون من 4/6 لذات القيمة أي مابين 98 و 0: مليار فرنك فرنسي.

في ضوء ما سبق صار متوسط الأجر بالنسبة للأوروبيين 900 ألف فرنك سنويا وبالنسبة للجزائريين لا يتجاوز 4; 000 فرنك فرنسي. [1]هذا الفارق في الأجور يصبح من السهل تفسيره بالنظر للكفاءات المهنية في اقتصاد بدت تتطور فيه عوامل المنافسة القائم على كل حسب قدرته وإسهامه في الإنتاج (النظام الرأسمالي).

وتطلعنا بعض الإحصاءات أيضا أن هذا التوزيع للأجور سجل في عام4<87 أين تراجع عدد العاملين من 49000 : إلى 5 ;>775 عامل (جزائريين و أوروبيين مجتمعين).

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن الأوروبيين يشكلون أكبر الأعداد من الإطارات والتقنيين والعمال المتخصصين بلغ عددهم 496000 في حين من مجموع الجزائريين الذين قدر عددهم ب: :56 ألف عامل، نجد 505 ألف عامل بسيط وجزء بسيط منهم يدرجون ضمن العمال المتخصصون.

أما الوضعية الاجتماعية والمهنية للعمال فقد أكدت دراسات نقلها (Marcel Egetaud) أن 4000عامل كانوا يتكفلون بإعالة ;868 فرد.

4-شارل اودري ، حاريخ لك ئرال مع صرة ، حريخ مع يس ي عفي ، ع يي داشملى ان ، 5;>4. ص :45-45>.

أما فيما يتعلق بمجال الحقوق المهنية فأنها كانت تمس العمال الأوروبيين دون أقرانهم من الجزائريين، مما دفع بالعمال الجزائريين الانضمام للنقابات العمالية بدءا من عام 47>4 وتشكيل للنقابة منفصلة عن النقابات العمالية الفرنسية لاحقا بالتحديد منذ عام 84>4 لتكلل بتشكيل الاتحاد العام للعمال الجزائريين عام 89>4 وذلك لبقاء النقابات الرئيسية متحفظة إزاء فكرة الاستقلال .

2- البطالة:

في ضوء سياسات نزع الملكية التي تعرض لها المجتمع الجزائري باتت البطالة الظاهرة المحصلة، لممارسات كولونالية مست الجزائريين الذين بقوا في الأرياف بعد فقدانهم ملكياتهم حيث أثارت التقارير والإحصاءات أن البطالة مست حوالي مليون ونصف مليون من الأفراد القادرين عن العمل وبالإضافة إلى هذا العدد تم إحصاء 790 ألف عامل غير دائمين في اغلب الفترات يعيشون البطالة وسوء التشغيل (التشغيل الهش). وبلغت البطالة في عام 89>4 مليون و 900 ألف بطال و 880000 بطال في الارياف ، بمعنى مليونين و400الف من مجموع 6ملايين و480 ألف فرد من مجتمع العمالة و البروليتاريا وذلك في الوسط الريفي والحضري.

8- النزوح الريفي والهجرة للخارج:

إن تدنى المستوى المعيشي في الأرياف وانتشار الأوبئة والأمراض،أدت بهجرة آلاف من السكان نحو الموانىء والمدن، حيث عرفت الهجرة تطورا واسعا بعد اندلاع الحرب التحريرية صوب الخارج سواء نحو المغرب وتونس أو فرنسا وقد شكلت هذه الهجرة أوضاعا وخيمة على المهاجرين جراء تفكك العائلات إلا أنها كانت ايجابية بالنسبة للثورة التحريرية على اعتبار أنها مثلت تمويلات مادية ساندت على استمرار الثورة سيما وانه محليا سياسات الأرض المحروقة قضت على إمكانية مساعدة الفلاحين وسكان المدن في الاستمرار لدعم الثورة جراء الفقر والبطالة.

أما داخليا فالنزوح الريفي أدى في عام 89>4 إلى إحصاء 586000 بيت قصديري على حواف المدن وهذا في دراسة أجريت في المنطقة الوسطى (الجزائر).

وتؤكد أن جل العائلات نظرا للبطالة،جل عائداتها و مداخيلها تأتي من الأعمال الهامشية للأطفال والنساء لدى المعمرين، وتؤكد الدراسات أن ظاهرة البيوت القصديرية هي ظاهرة استعمارية إذ لم تكن منتشرة ومتفشية من قبل في الجزائر أولا لطبيعة المجتمع ذو النشاط الزراعي ،ولكن بعد انتزاع الملكيات و اشتداد الحرب التحريرية، برزت هذه الظاهرة لتمس جل المدن كقسنطينة وهران وعنابة طارحة بذالك أزمة إسكان خطيرة حيث في عام 87>4نجد نسبة 5;% من العائلات الجزائرية التي تعيش على أطراف المدن لاتملك سوى غرفة واحدة لعائلات يقدر عددها بين 7 و 9 أفراد .أما في الأرياف فنجد نسبة >>% يحتلون سكان من غرفة واحدة لمعدل 8 أفراد في الغرفة الواحدة.

خلاصة:

أهم النتائج التي يمكن استخلاصها في ضوء ماتم تناوله حول تفكيك البنيات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري يمكن حصرها في النتائج التالية :

4- أدت الممارسة الكولونيالية إلى طرح وتأكيد، أن المسالة الاجتماعية مسالة تاريخية ،بمعنى ترسباتها أنتجت مجتمعا متخلفا فهي بكل مكوناتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية تحكمت فيها عوامل تاريخية بات من الصعب تناولها كموضوع سوسيولوجي دون تناول آليات الهدم والتدمير التي تعرض لها المجتمع الجزائري ابان فترة الاحتلال .

5- بدت العلاقة واضحة بين المطالب السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية للأحزاب السياسية و الحركة النقابية في الجزائر و التي تعكس حجم المسالة الاجتماعية سواء ما بين الفترة الممتدة من >4>4-78>4 أو تلك التي تمت ما بين 78>4-87>4

6- إن التفاف الشعب الجزائري بالثورة التحريرية يؤكد من جهة حدة المسالة الاجتماعية التي شكلت، عاملا تعبويا لمختلف فئات المجتمع الجزائري.

7- توحي بعض المؤشرات الاقتصادية في ضوء ما تم تناوله حول الهجرة انه لولا عائداتهم التي قدرت ب 68 مليار فرنك فرنسي،التي ساهمت بها العمالة الجزائرية المهاجرة لتعرض المجتمع الجزائري لمجاعات و أوبئة هددت استمراره و تواجده حيث مثلت هذه الأموال التي كانت تبعث للأهالي في الجزائر7/4 الاجور،للقطاعات غير الفلاحية و عائدات المبلغ الإجمالي للأجور التي يتلقاها العمال الجزائريين في القطاع الفلاحي.

الشيء الذي يؤكد أن مواجهة المسالة الاجتماعية في الجزائر خلال هذه الفترة قد تم بفعل آليات التضامن العائلي رغم تعرضها للتفتيت و الهدم،أي أنها تشبه الآليات التي استعملتها المجتمعات الأوروبية خلال القرنين 4- ;4، حينما كانت تشدد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية،حيث تصبح الكنيسة و القرابة وعلاقات الجيرة هي المآل لتجاوز هذه الأزمات.

إن هذا التشبيه الهدف منه هو التأكيد على انه في الوقت الذي تمكنت فيه المجتمعات الأوروبية عموما و فرنسا على وجه الخصوص تجاوز المسالة الاجتماعية بفعل الصناعة و حضور الدولة كمقاول اقتصادي و اجتماعي، كانت المسالة الاجتماعية في الجزائر تعالج في ضوء آليات العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية البدائية و المتخلفة.

8- أن الهجرة بوصفها نتيجة للمسالة الاجتماعية شكلت في ذات الوقت عاملا مساعدا في حيازة آليات العمل السياسي و النقابي ألمطلبي للتعبئة السياسية و كذا للثورة ضد الاستعمار، لذا يمكن القول أن الثورة هي محصلة لمعاناة الشعب و تجذر المسالة الاجتماعية التي تفاقمت إبان الفترة الممتدة (مابين 87>4-95>4) و لعل ما يؤكد هذا الطرح هو محاولة تدارك السلطات الاستعمارية للوضع و تأكدها من أن المسالة الاجتماعية هي أصل تطور المسار المطلبي السياسي التحرري حيث حاولت احتواء الوضع بدءا من نهاية الحرب العالمية الثانية اثر دستور :7>4 ومشروع قسنطينة لعام ;8>4.

إن هذه المعطيات إلي جانب كونها تسمح بالوقوف على تجذر المسألة الاجتماعية فإنها أيضا تؤكد اهمية سوسيولوجيا التاريخ والاقتصاد كتخصصات يمكن في ضوئها تفسير التشكيلة الاجتماعية في تطوراتها التاريخية.

تمهيد:

استنادا إلي إشكالية البحث والأبعاد التي منحت لمفهوم المسألة الاجتماعية، مثلما تم إبرازه خلال عرض اتجاهات التنظير المختلفة،التي أجمعت علي أنها ذات أبعاد تاريخية وسوسيولوجية وسياسية.

يصبح من الأهمية بمكان تناول موضوع الدراسة في سياقاته التاريخية والتجارب السياسية التي مر بها المجتمع الجزائري، بدءا بأحزاب الحركة الوطنية ولاحقا ضمن المشروع السياسي لبناء الدولة الجزائرية، مع تتبع مختلف التجارب التنموية التي قادتها السلطة بدءا من 73 :2الى غاية 99 :2، فترة بداية حدوث قطائع وتحولات مابين فترتين تاريخيتين امتازت الأولى: بغياب التعددية وسيطرة الحزب الواحد وبتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية أجلت طرح المسألة الاجتماعية، أما الفترة الثانية التي دشنت بدءا من 9: 2وهي فترة بداية الأزمة التي أدت إلي طرح مسألة اجتماعية حادة أضحت تهدد المجتمع الجزائري على جميع الأصعدة.

ولغرض احتوائها برزت محاولات إصلاحية و تحول نحو الديمقراطية، تجلت في تعددية حزبية مازالت تعترضها جملة من المعوقات منها ما هو متعلق بطبيعة السلطة ومنها ما هو مرتبط بأزمة علاقة المجتمع والقوي السياسية المشكلة له معها.

إن عرض مختلف التشكيلات الاجتماعية التي ميزت المشهد السياسي الجزائري أثناء الفترة الاستعمارية تسمح بالوقوف على مختلف أشكال التغير في العلاقة السياسية الفرنسية الجزائرية أثناء الفترة الكولونيالية.

– كما أن تناولها بالدراسة والتحليل، يسمح بالوقوف والإجابة عن سبب تعدد الاتجاهات السياسية، بالرغم من أن الهدف واحد،ألا وهو تحقيق الاستقلال.

ولعل ما يثير الفضول العلمي إن الدراسات التاريخية تجمع علي أن الاختلاف بين هذه التيارات التي حملتها أحزاب سياسية، ظلت اختلافاتها سواء بنائيا أو وظيفيا و علي مستوي الطرح السياسي اختلافات بسيطة.

الشيء الذي يؤدي إلي طرح التساؤل التالي، لماذا أرادت طرحت هذه الأحزاب برامج سياسية مختلفة، بالرغم أنها تعرضت لنفس الاستغلال وعاملتها السلطة الكولونيالية نفس المعاملة؟.

أولا: ظروف التعبئة السياسية لأحزاب الحركة الوطنية.

إذا ما سلمنا، بأن الأحزاب هي تنظيمات تهدف إلي تعبئة الأفراد،في إطار نشاط جماعي يقومون به لغرض تحسين أوضاعهم سواء، لأجل الحصول علي السلطة أو تحقيق الاستقلال أو غاية أخري بصفة أحادية أو عن طريق التحالفات.

فإن التعبئة السياسية، نجدها كما أوضحته جل الدراسات في العلوم السياسية تحكمها ثلاثة مشروطيات منطقية أثبتتها تجارب المجتمعات،تتجلي في ثلاثة مسارات منطقية ومتداخلة :

ا) ضرورة امتلاك مشروع وهدف سياسي،يقوم علي الانضمام الإرادي للإفراد أو الجماعات إليه.

ب) سيادة منطق للتنظيم يتوخي منه، انضمام الأفراد بصفة إرادية، ليحددوا آليات نشاطهم وأشكال تنظيمهم.

ج) بروز منطق للتعبئة السياسية، الذي يسمح بالانتقال بالأفراد من حالة الانتظار والترقب إلي وضعية اجتماعية سياسية، تجعل منهم "فاعلون اجتماعيون وسياسيون"[1]

إن التعبئة السياسية كهدف ووسيلة، ظلت الأحزاب في مختلف المجتمعات تسعي جاهدة لبلوغها، لذا تظل تاريخيا تحكمها جملة من الظروف والسياقات الاجتماعية والاقتصادية، بمعني أن درجاتها وأشكالها تتغير وفق السياق التاريخي وخطورة وحدة المسألة الاجتماعية.

من هذا المنطلق، بات تتبع السياقات المختلفة التي ظهرت فيها أحزاب الحركة الوطنية،والمكانة التي احتلتها المسألة الاجتماعية في برامجها، حتمية منهجية تمليها غاية الدراسة الراهنة التي تود الإجابة عن أحد جوانب الإشكالية هل الحزب الأكثر تكفلا بالمسألة الاجتماعية هو الحزب الأكثر قدرة علي التعبئة السياسية ؟ وما هي الظروف التي تساعد علي تجسيدها، ولماذا هنالك أحزاب تتمكن من التعبئة أكثر من أحزاب أخري تنشط لتحقيق نفس الأغراض السياسية ؟.

قبل تناول برامج أحزاب الحركة الوطنية بالتحليل، وإقامة مقارنة بينها سنعرض أهم الظروف والسياقات التي أسهمت في ولوجها كأحزاب سياسية، والتي يمكن حصرها في الظروف التاريخية التالية:

1- الظروف الاقتصادية:

تطلعنا الدراسات التاريخية، أن الاقتصاد عرف جراء الحرب العالمية الأولي أزمة في المبادلات نظرا إلى ندرة الإنتاج، حيث تعرضت الخمور الجزائرية إلى تكدس وسجلت ندرة ونقص في الكثير من السلع،هذا إلي جانب ارتفاع سعر المنتوجات والسلع الضرورية، أما اليد العاملة فقد تعرضت لبطالة واسعة سيما المؤقتين منهم.

كما بينت الإحصاءات، أن ما بين 31 :2-34 :2، ونظرا للجفاف الكبير تعرضت المحاصيل الزراعية لائتلاف ونقص في الإنتاج، مما أدى إلى مجاعات وهجرة واسعة داخلية،فعلي سبيل المثال عرفت المحاصيل الزراعية تراجعا بنسبة71%، كما شهدت الماشية تقلصا بثلاث أرباع في غضون سنتين ،وسجل ارتفاع كبير في أسعار المواد الاستهلاكية،انعكست سلبا علي المستوي المعيشي للأهالي بما في ذلك العمال الدائمين وهو الشئ الذي أدي إلي بروز إضرابات عمال الموانئ وفي قطاعات عديدة بصفة متقطعة خلال الفترة الممتدة مابين 38 :2- :3 :2 .[2]

---

[1]- daniel loius seiler, les partis politiques, op.cit, p221..

2-هيلموت نيموشوفسكي، العوامل والآليات الموضوعية لتشكل الطبقة العاملة في الجزائر خلال فترة السيطرة الاستعمارية ،دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية ،منظمة العمل العربية ، ،الجزائر،عدد 14 ، :2:8، ص377 .

أما سكان الأرياف فاضطروا لتخلي عن عائلتهم وممتلكاتهم، للهجرة نحو المدن بحثا عن العمل،مما أدى إلى بروز بروليتاريا واسعة، أضيفت إلى تلك التي كانت موجودة من قبل علي حواف المدن.

واللافت للنظر،أنها نفس الفترة التي لجأ فيها العديد من الجزائريين للهجرة نحو الخارج (هجرة اقتصادية) وهذا رغم تمسك المعمرين بهم كيد عاملة.

إن الدولة الكولونيالية التي باتت بحاجة إلى رؤوس أموال وتبحث عن حلول سياسية لمشكلاتها الاقتصادية، عمدت إلى دعم المعمرين. حيث عاودت فتح ملف أراضي العرش في 5أوت 35 :2،الذي انتهي بإصدار المرسوم المعروف تاريخيا بمرسوم سبتمبر 35 :2 الذي ظل الاعتقاد بأنه ملف طوي نهائيا لاسيما بعد إصدار قانون " الاندجينا".الذي حمل في طياته إجراءات إدارية دعمت المعمرين، لتجاوز أزماتهم المالية والاقتصادية، أما الجزائريين قد زادت معاناتهم وتضاعف عدد ضحاياه،جراء إعادة نزع الأراضي وتقلص ممتلكات العروش.

- انخفاض الأسعار العالمية للحبوب من 341الى 211فرنك للقنطار الواحد من القمح الصلب .
- تراجع الزراعة في الجبال.

وتزامنت هذه الوضعيات مع الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدت تلوح ملامحها في الأفق بداء من عام 37 :2 واشتدت عام :3 :2، انعكست سلبا على الاقتصاد الفرنسي، وبالتالي لم تجد السلطات الاستعمارية حلولا إلا في ضوء تسليط الاستغلال على الأهالي (وهذا خلال الاحتفال على مرور قرن على دخول فرنسا الجزائر واحتلالها) عام 2941. مما جعل الفلاحين والأهالي ضحايا اقتصاد ومبادلات تجارية واقتصادية مغلقة عاجزة عن تلبية حاجياتهم .

إن الجزائريين خلال الحربين جراء هذه الوضعيات أصبحوا عرضة للتشرد وتم اقتلاعهم من أراضيهم، في حين المعمرين وفي ضوء محاربة مخلفات الأزمة الاقتصادية، فإلى جانب امتلاكهم لما يزيد عن 3456111 هكتار من أجود الأراضي تلقوا مساعدات مالية وعتاد فلاحي ساعدهم على تجاوز مخلفات الأزمة الاقتصادية و ما ميز هذه الفترة هو تكريس الاستعمار الاستيطاني أو ما يعرف في الكتابات التاريخية باستعمار الاستحواذ على الأراضي واقتلاع الأهالي من جذورهم .[1]

كمحصلة،هذه الوضعية أدت إلى بروز المبادلات التجارية وجعلت من الملكية العقارية عامل مساعد إلى بروز أشكال جديدة من الاستثمار لرؤوس الأموال المشتركة، حيث أصبحت الوضعية الاقتصادية تبرز في ضوء المعادلة التالية توسع الأراضي و ارتفاع في رؤوس الأموال بالنسبة للمعمرين و تقلص المعمرين العاملين في الفلاحة من (45932سنة 41 :2الى 6 :368عام 49 :2)،في حين 84%من المستثمرات الفلاحية للأهالي مساحاتها لا تتعدى 21هكتارات،مع العلم أنه يجب أن يحوز الفلاح على 23هكتار للتمكن من تلبية حاجاته الضرورية .[2]

[1] - djilali sari ,op, cit , p164.
[2] -ibid, 167.

أما بعد الحرب العالمية الثانية فان النظام الكولونيالي، سمح بتطوير الملكية العقارية التي ارتبطت بالسوق العالمي في ضوء العلاقة الاقتصادية من جهة وبتسليط سيطرة اجتماعية لا تتماشى ونمط الإنتاج الرأسمالي تشكلت على إثرها برجوازية فلاحية.

– أما الحدث التاريخي الآخر الذي أثر في علاقة المعمرين بالجزائريين أو بالأحرى بين الدولة الكولونيالية والمستعمرة ، فهو رغم محاولات تغيير التوجه الجديد القاضي بمحاولة إقامة اقتصاديات في المستعمرات خوفا من تحطيمها مثلما حدث جراء الحرب العالمية الأولي، لم تسمح هذه السياسات ببروز إلا بعض الصناعات الخفيفة الضرورية للاقتصاد الكولونيالي،أدت إلى استمرار نفس حالات العوز وضعف الإنتاج .

وكانت الآثار الاجتماعية المزرية علي الجزائريين واضحة، حيث 711111 من اليد العاملة الفلاحية أصبحت تعرف البطالة وترتب عن ذلك أيضا ارتفاع في الأسعار و تضخم، صاحبه انخفاض في كتلة الأجور تأثر لها الأهالي بشكل كبير [1].

أما من وجهة النظر السوسيولوجية وبالنظر للمعاناة الاجتماعية، برزت تسميات توصف الأهالي والسكان الجزائريين " بالمسكين " بفعل نزع الملكية المتواصل جراء عملية الرهن لأراضي الأهالي و استمرار فقدانهم لها و التحاقهم بنظام الخماسة.[2]

2–الظروف الاجتماعية والتعبئة السياسية:

من أجل أن تتجسد أية تعبئة سياسية بغرض تحسين الأوضاع الاجتماعية ومواجهة المتسببين فيها، تؤكد الدراسات في مجال العلوم السياسية والسوسيولوجية وصول التناقضات الاجتماعية،وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية درجات لا تطاق تسمح ببروز حد أدنى من الوعي يؤدي إلى محاولات للتغيير، تتجلي دوما في محاولات تشكيل هياكل وتنظيمات ووسائل تعبوية تساهم في تحقيق اندماج وطني وتأطير سياسي للمجتمع.

أمام الاستعمار وقوته التهديمية وسياسته المختلفة،أدت إلي بروز ردود للأفعال السياسية، متخذة نظام زمني متقطع أسهمت في بروز قناعات ووعي، أن السياسة الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية أثبتت فشلها في إدماج الجزائريين سياسيا لذا أصبح المجتمع الجزائري على اختلاف قواه الاجتماعي في حالة انتظار لتأطير سياسي. إلا أن هذه الغاية بدت صعبة المنال ،بالنظر لجملة من العوامل يمكن ايجازها في العوامل التالية:

– غياب التجانس في الوضعيات الاجتماعية (ريف ممزق– هجرة داخلية وخارجية).

3- ايف لاكوست ، مرجع سابق ، ص 347.

الخماسة تحيل إلي ما يحصل عليه الفلاح الجزائري ، المستغل من قبل المعمر ، أي يحصل علي خمس المنتوج الإجمالي .

– صعوبة لم شمل مجتمع تعرض لأبشع صور التمزيق والتشريد من قبل القوة الاستعمارية.

وبالتالي انقسمت أحزاب الحركة الوطنية ألي تيارين الأول ركز على الحريات وحقوق الإنسان ،والحفاظ علي الهوية الوطنية ، وتيار ثاني ينطلق من فكرة تحرير البروليتاريا من قبضة الاستغلال والمعاناة .

هذا الاختلاف السياسي، أدى على مدار ربع قرن من العمل السياسي المختلف من حيث الأهداف والمشاريع السياسية إلى بروز تيارات عبرت أحيانا عن وجود مجتمعات داخل مجتمع واحد.

تيارات سياسية منفصلة عن بعضها البعض مستقلة طوال هذه المدة، لتلتقي لاحقا في ضوء مشروع سياسي،غير واضح المعالم لم يحضى بالإجماع، لكن استراتيجيا وضرفيا، التقت حوله التيارات السياسية لأجل تحقيق التحرر والاستقلال.

أما فيما يخص باقي فئات المجتمع التي تم استغلالها من قبل الاستعمار، كقوى محاربة لفائدته في الحرب العالمية الأولى والثانية، الحقوا بفرنسا لبنائها جراء ما تعرضت له من تحطيم خلال الحروب الأوروبية المختلفة والحربين العالمتين الأولي والثانية.

إن ما تعرضت له القوي التقليدية الريفية، الجماعة والعروش ومختلف البنيات الاخري للمجتمع، بفعل عمليتي الهدم والتفكيك، أدت إلي بروز قناعات للتحرك للحد من الاستغلال،غير أن إعادة تشكيل مختلف القوى الاجتماعية ظلت تحتاج إلى وقت، لبروز أطر للتغيير السياسي التي تعطلت تاريخيا، واختلفت الصور حيالها بين النخب السياسية الجزائرية.

3– درجات وأشكال الوعي السياسي الوطني:

إن تعدد الوضعيات الاجتماعية واختلافها في علاقاتها مع الاستعمار، لم تسهل من بروز وعي وطني سريع لمجموع السكان الجزائريين، فالقوى الاجتماعية الريفية أو الحضرية ظلت ضحايا نظام لم يساعد على بروز ملامح طبقية بالمعنى الكلاسيكي للمفهوم، بل أنتج وضعيات اجتماعية متباينة نسبيا من حيث الاستفادة ماديا، لكن متشابهة في العلاقة السياسية مع المستعمر.

بمعنى أن المجتمع ظل موضوعيا ضحية تبعية ضيقة وفق آليات يصعب فهمها من قبل فئات المجتمع، بمعنى أنهم جماعيا لا يشكلان قوة سياسية موحدة رغم بروز ملامح إمكانيات تهديداتهم للنظام السياسي الاستعماري عامة، بالنظر للهوة الكبيرة بين السلطة الاستعمارية والوضعية المزرية للمجتمع كما عبر عنها "جون كلود فاتن" jean claude vatin لم تكن تسمح الوضعيات الاجتماعية والظروف القاسية لمختلف الفئات الاجتماعية من إدراك المضمون الاجتماعي للاضطهاد ومنحها معنى متسق وديناميكية عمل جماعي لتجسيد الوطنية .....الخ[1]

[1] -jean claude vatin, l'Algérie politique ,histoire et société ,presses de la fondation nationale des sciences politiques,paris, 1974, p65.

إذا كانت الظروف داخل الجزائر لا تسمح ببروز أشكال التعبير السياسي ولم تساعد على بروز وعي وطني بشكل مطلق وواضح، فإنه في المهجر أصبح ممكنا، حيث الاحتكاك بالخارج أضحي فرصة وعامل مساعد لبروز أهمية العمل السياسي.

فخروج الجزائري عن الحيز الجغرافي الذي بات عقيما، ساعده في إكسابه إدراك وضعيته كونه " فرد مستغل استغلالا متميزا عن الاستغلال الذي يعرفه العامل في فرنسا ذاتها (الميتروبول)"[1]

هذا الوعي سمح ببروز نواة للتأطير السياسي، في بيئة تنافسية تحكمها إيديولوجية جديدة، لم تمكن الجزائريين في المهجر من إدراك وضعيتهم كأفراد داخل النظام الرأسمالي فحسب بل ساعدتهم على فهم وضعيتهم كمستعمرين.

إن مثل هذه الظروف تجعل العلاقة واضحة بين الدور الذي قدمته الأممية العالمية المناهضة للاستعمار (25 :2-41 :2) في نشر النزعة الوطنية،الشئ الذي يفسر اتخاذ نجم شمال إفريقيا والحركة المصالية،المهجر كفضاء سياسي لبدايات النضال السياسي.

هذه الفترة الممتدة مابين (25 :2-56 :2) كتب حوله جون كلود فاتن قائلا" إنها الفترة التي مكنت الجزائري من الانفتاح على حقائق جديدة تختلف سوسيولوجيا عن وضعية الدوار و الدشرة أو عن حيه في المدينة الجزائرية،حيث شكلت المحن والاحتكاكات مرجعيات وترسبات ساعدت على بروز وعي سياسي، أفضي الي بروز النزعة الوطنية" [2]

وهي تلك العوامل التي يمكن حصرها في مايلي :

* المشاركة للآلاف في النزاعات العالمية على الأراضي الأوربية .

* حاجة الاقتصاد الفرنسي إلى اليد العاملة بعد الحرب العالمية الأولى سمحت باستقرار أكثر من 211ألف عامل جزائري في فرنسا عام 36 :2 ،ليرتفع العدد بمرور الوقت .

الجزائر المستعمرة برمتها تأثرت بفعل عاملي الحروب العالمية والظروف الاقتصادية كل المداشر والقرى والجبال شهدت هجرة واسعة. سمح هذا الاحتكاك بالوقوف على حقائق سياسية تمثلت في ملاحظة حق العمال في الانتخاب السياسي والنشاط النقابي وحرية التعبيرفي حين في الجزائر لا يسجل التاريخ سوي حقوق الجزئية كالانتخاب الانتقائي.[3]

بالنظر لهذه الحقائق حول الظاهرة الكولونيالية في تعاملها مع الجزائريين ،و أمام حجم التناقضات التي أفرزها النظام الرأسمالي كوضعيات اجتماعية متباينة بين السكان في الميتروبول وفي الجزائر المستعمرة .

---

[1]-ibid , p68.

3- انظر: عمار بوحوش العمال الجزائريون في فرنسا ، دراسة تحليلية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 2:86 ،ص ص 248 – :24.

[3] –jean claude vatin, op.cit, p145.

إن ظاهرة "البلترة" التي تمت خارج الجزائر، سمحت بتشكل وعي غير مباشر ساعد في نقله للجزائر لاحقا، إن مجموع العمال الجزائريين تشكلت لديهم- عامل الوحدة بفضل الشعور بوضعية المجتمع الجزائري ووضعها كطبقة عاملة ساعدت إلى بروز فكرة الاستقلال التي بقيت لوقت، غائبة لدى العمال والفلاحين والبلور تياريا في الجزائر التي تطلبت وقت طويلا لنضجها. و الحقيقة التاريخية التي تبرز في هذا الصدد، هو أن الطبقة العاملة شكلت النواة الأولى لحمل فكرة الاستقلال والوطنية.

إن نواة الطبقة العاملة في الجزائر تشكلت اثر احتكاكها مع نظيرتها في فرنسا وظلت تتفرد بامتداداتها وأصولها الريفية والفلاحية واستمرار إفرازاتها العلائقية بفعل التضامن الآلي .المتمثلة في استمرار العلاقات الاجتماعية مع القرية والعائلة والتفاعل مع التقاليد والدين، الحفاظ علي مثل هذه الأشكال التنظيمية السوسو- ثقافية، ترجع إلى كونها ميكيزمات دفاعية ضد عمليتي الانصهار والتفكيك الممارسة من قبل الاستعماروفي ذات الوقت شكلت مصدر سياسي ورأسمالي رمزي – سياسي للأحزاب وتيارات الحركة الوطنية التي انطلقت في معظمها من هذه الموروثات والحقائق والتجليات السوسو –سياسية والثقافية .[1]

ثانيا: أشكال التأطير السياسي وبروز التيارات السياسية داخل الحركة الوطنية :

تعددت الصور والأشكال التصنيفية للأحزاب كتيارات سياسية لدى المؤرخين والباحثين، وذلك طبقا لطبيعة الدراسات والمنطلقات الفكرية والإيديولوجية للباحثين كما تحكمت فيها أيضا المصادر التاريخية ،التي اعتمدت الكتابات الفرنسية والمواثيق الرسمية للدولة الكولونيالية وتقاريرها أو الدراسات الجزائرية التي اعتمدت شهادات للذين عاشوا أجزاء متقطعة من الفترات التاريخية لمسار الحركة الوطنية، لذا أول ما يلفت الانتباه هو أن البعض لا يعتبرها أحزابا سياسية ويستند في ذلك على التسميات التي اتخذتها الأحزاب ذاتها "جمعية" "حركة " "اتحاد" وهذه الملاحظة تندرج في ضوء الرؤية – الاثنومركزية بمعنى تنطلق من الواقع الذي عرفته الأحزاب في المجتمعات الغربية،حيث سعت إلي دراستها انطلاقا من التوصيفات والتصنيفات التي عرفتها الاحزاب في أوروبا ،وهي مغالطة تاريخية علي اعتبار ان هذه الدراسات تتعاطي مع الأحزاب التي ظهرت خلال هذه الفترة وكأنها برزت في مجتمع يعيش نفس" تاريخانية" المجتمعات الغربية .

في حين سجلت رؤى أخرى ضمن الاتجاهات الثقافوية السياسية كامتداد لرؤي

المستشرقين ففي مقال كتب عام 48 :2 تحت عنوان الأحزاب السياسية في الجزائر، وبالرغم من أن العنوان يتحدث عن أحزاب سياسية، إلا أنه عند التحليل ذهب كاتب المقال إلى تصنيف ثقافوي أكثر منه

دار الحداثة ،لبنان، الطبعة 2- عبد القادر جغلول ،تاريخ الجزائر الحديث –دراسة سوسيولوجية – ترجمة فيصل عباس الأولي، 2:92.ص 264-266.

سياسي، حيث صنفت أحزاب الحركة الوطنية إلى ثلاثة اتجاهات سياسية : الأوفياء للحضارة الإسلامية، والمتمثلة في جمعية العلماء المسلمين والتيار الثاني عبر عنه بالمتقدمين وهو الاتجاه الذي تجلي في فيدرالية المنتخبين الجزائريين، أما التيار الثالث فهو التيار البروليتياري والذي برز مع نجم شمال أفريقيا والاتجاه المصالي.[1]

هذا التصنيف اعتمد المنطلقات الانتروبولوجية، أكثر من المرجعيات السياسية حيث ركز على التركيبة البشرية للأحزاب وقيادتها .

وعلي العموم، فان الدراسات التي تناولت أحزاب الحركة الوطنية، فقد انطلقت من متغيرات كالمشروع السياسي والبرامج وطبيعة المطالب السياسية والاجتماعية التي تبنتها الأحزاب.

– و رغم بروز ثلاثة تيارات إلا أنها عملت كلها وفق مبدأ سياسي تمثل في السعي نحو تنشئة سياسية وتعبوية للمجموعة الجزائرية أي يمكن للنخب وضع مشروع وحدوي لجمع شمل كل الجزائريين.

ثالثا: أحزاب الحركة الوطنية والمسألة الاجتماعية.

تتيح القراءات المتعددة للمواثيق التاريخية الرسمية وغير الرسمية حول الاتجاهات السياسية والمشاريع التي تبنتها أحزاب الحركة الوطنية، انه علي العكس ما تؤكده النظرية السياسية التي تجمع ،علي أن الاختلاف يكون دوما انعكاس للتمايز حول الأهداف والسبل السياسية المتبعة، كما انها تعكس التركيبات الاجتماعية والتناقضات الطبقية او الوضعيات، وهي ذات الفكرة التي تؤكدها النظرية الماركسية،أي أن "الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد طبيعة الأفكار الأيديولوجية والسياسية".[2]

إن إسقاط هذه الأفكار علي واقع أحزاب الحركة الوطنية، يوحي بان الأهداف التي أسست لاجلها هذه الأحزاب كانت مختلفة فعلا، سيما وأنها عرفت تيارات نادت بالاندماجية المشروطة والمجسدة في جمعية علماء المسلمين والمنتخبين الجزائريين والتيار الثاني والمتمثل في نجم شمال إفريقيا – حزب الشعب، حركة انتصار الديمقراطيات بعد الحرب العالمية الثانية.

مما سبق، يصبح بحث تعدد هذه الاتجاهات غاية علمية تستوقف المؤرخ والسيوسيولوجي وعالم السياسة، لماذا هذا التعدد في الاتجاهات رغم أن الوضعية الاجتماعية ظلت متشابهة ؟ هل هذا الاختلاف هو استراتيجي، شمل الوسائل وظلت الاهداف واحدة ؟ هل حملت أحزاب الحركة الوطنية مواصفات الأحزاب الحقيقة بالنظر للفاصل التاريخي الذي يميزها عن تجارب المجتمعات الاخري ؟ .

ضمن سياق هذه التساؤلات، ذهب الهواري عدي إلي أن أحزاب الحركة الوطنية لا يمكن اعتبارها كذلك، وذلك لكونهم ينطلقون من فكرة تمثيل كل الجزائريين ... ، لكن الحزب مثلما هو متعارف عليه هو تعبير سياسي لجماعة اجتماعية معينة تعبر عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية وطنيا وفق تصورات

[1] - la fermentation des partis politiques en Algérie,cité par Abdelmalek Sayad, les trois age de l'immigration algérienne en France, actes de la revherche en sciences sociales,année, 1977,volume15,no, 1, p61.

[2] - karl Marx fredierich Engels,le syndicalisme, contenu et signification des revendications,Maspero,paris,1972,p,32.

مختلفة ... و ينظم الحياة الاجتماعية والتنافس حول المشاريع السياسية المختلفة من أجل الوصول إلي السلطة. [1]

إسقاط المفهوم السابق علي أحزاب الحركة الوطنية، يفقد معناه لكونه لا يتماثل ومشروطيات الحزب الحداثي، لكنه يجد مبرراته التفسيرية في سعيهم لتمثيل كل الجزائريين انذاك،والتي يمكن حصرها في المسائل التالية :

2- طبيعة النظام الكولونيالي الذي عمق من التفاوت الاجتماعي بين الجزائريين والفرنسيين (قانون الأهالي)، عدم السماح لكل الجزائريين بالانتخاب وغيرها من الممارسات التميزية الاخري. كلها عوامل صعبت من وجود مجموعة سياسية ذات طابع وحدوي تتنافس حول المشاريع السياسية .

3- كل الأحزاب طالبت بالاستقلال،أو شاركت في تجسيده،كونها حملت وتقاسمت الايديولوجية الوطنية والسياسية المستمدة من المعاناة التي أملتها طبيعة وممارسات الاستعمار الكولونيالي.

ضمن هذا المنظور، يستلزم التقيد بجملة من الاحترازات المنهجية التنظيرية عند التعاطي مع أحزاب الحركة الوطنية، تتجلي بالأساس في ضرورة الابتعاد عن التعميمات والتعامل معها كأحزاب نشطت في ظروف عادية، بمعني في نظام سياسي قائم ومكتمل، فالخصوصية التاريخية لأحزاب الحركة الوطنية تجد مبرراتها في تمايزها مع الحركات السياسية الأخرى في العالم العربي كتونس والمغرب، أين الاستعمار لم يكن أكثر حدة وتأثيرا على التركيبة الاجتماعية في حين في الجزائر لجوء كل التيارات وسعيها لوضع مشروع سياسي يمثل كل المجتمع الجزائري يرجع بالأساس لطبيعة النظام الكولونيالي في الجزائر.

لذا تجلى بوضوح تقاسم المصادر السياسية أوما يعبر عنها أيضا بالمرجعيات الإيديولوجية السياسية .

2- التشارك في الهدف، سواء أعبروا عنه ضمنيا أو علنا وهو الاستقلال.

3- التشارك في جعل الدين كمقوم سوسيولوجي تعبوي لكل فئات المجتمع مهما اختلفت وضعياتهم الاجتماعية، رغم التباين من حيث الوضع الاجتماعي بين سكان الأرياف والمدن بين المتعلمين والأميين الحاملين للثقافة الغربية أو للثقافة العربية الإسلامية ، سواء الذين تقربوا من السلطة الكولونيالية أو الذين قاطعوها .

4- إتضح بأن كل الفئات الاجتماعية هي خارج الدولة الكولونيالية ونظامها السياسي،إنها تعرضت لنفس الممارسات وتتقاسم كل المعاناة الاعتقالات، المتابعات القضائية، نزع الملكيات.

كلها عوامل جعلت الهدف السياسي واحد أي (الاستقلال)، لذا فالاختلاف بين أحزاب الحركة الوطنية يكمن في الوسائل والتي يمكن أن تعتمد كمتغيرات لتصنيف الأحزاب لتيارات تسعى للإصلاح والعمل وفق مقترحات السلطة الكولونيالية وتيارات تبحث عن قطيعة مع الاستعمار بفعل البحث عن تجسيد حركة ثورية.

[1]-ADDI Lhouari, l'impasse du populisme ; l'Algérie collecthvité politique et état en construction,SNED , 1990 ,p 25.

وبغرض التحقق من ذلك، تم عرض برامج الأحزاب، مناقشتها وتحليلها ومن ثم الوقوف علي أهم المميزات ونقاط الالتقاء فيما بينها سواء داخل التيار الواحد أو ما بين التيارات المختلفة وقد تم ذلك وفق التسلسل "الكرونولوجي" لظهورها كتيارات وأحزاب على الساحة السياسية خلال تلك الفترة.

مع التركيز أكثر على المطالب الاجتماعية لكل حركة وذلك في علاقتها بموضوع الدراسة الراهنة " المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر" ، دون إهمال المطالب السياسية والاقتصادية، حيث بات عمليا من الصعب إهمالها، نظرا أحيانا لتداخل المطالب وعدم تصنيفها من قبل الأحزاب في برامج واضحة محددة على غرار ما نشهده حاليا لدى الأحزاب العصرية، حيث اتخذت البرامج في الكثير من المواضع طابعا تقنيا صرفا، وذلك بالتدقيق في الكثير من القضايا وهذا راجع بالطبع لطبيعة المرحلة والظروف التي تحكمت فيها.

كما تم الاخذ بعين الاعتبارالظروف الدولية وتأثيرها على الدولة الكولونيالية وبالتالي علي سياسة هذه الأخيرة في تعاطيها مع مطالب الأحزاب في الجزائر المستعمرة.

– الظروف الاقتصادية والاجتماعية كالأزمات والمشكلات المرتبطة بظروف المجتمع الجزائري آنذاك .

– التأثير المتبادل بين التيارات السياسية المختلفة .

اللافت للانتباه،أنه من الصعب القيام بفصل واضح بين مطالب كل الأحزاب والتي في الغالب تكون على شكل ردود أفعال ومواقف لحزب اتجاه مواقف تبناها حزب آخر، ورغم أن النصوص المتبعة كانت طريقة عرضها كرونولوجيا، إلا أنه وبالنظر للتداخل والامتداد والتطور الذي اتخذه كل الحزب لم تعتمد هذه المسألة كأساس للدراسة طالما أن الهدف لم يكن تناولها كحركة واحدة ضمن رؤية ماكرو–تحليلية بل عمدت الدراسة التعاطي معها كوحدات ميكرو–سياسية .

أما فيما يتعلق بالفترات التاريخية التي تم التركيز عليها فهي:

من 36 :2– :4 :2بعد الحرب العالمية الأولى(ميلاد الحركة الوطنية الجزائرية)

من :4 :2–56 :2مابين الحربين العالمية الأولى والثانية

من56 :2–65 :2نهاية الحرب العالمية الثانية (ظهور حزب جبهة التحرير الوطني واندلاع الثورة التحريرية).

1– المسألة الاجتماعية في برنامج نجم شمال إفريقيا

ظهر حزب الشعب عام 48 :2، الا أنه سياسيا وتاريخيا تعود نشأته ومرجعياته السياسية والإيديولوجية إلى عام 36 :2 الفترة التاريخية التي عرفت ميلاد حركة نجم شمال إفريقيا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، حيث شارك 28611جزائري.[1]

[1] - Mahfoud khadache et Mohamed Guenaneche ? L'Etoile du nord – africaine 1926-1937,OPU, Alger,1984, pp 42-44.

أعلنت السلطات الفرنسية في 5فيفري :2 :2علي بعض الإصلاحات المتعلقة بمطالب حركة الشباب الجزائري التي ظهرت سنة23 :2.

ومن جملة االمطالب التي أعلنتها ،شملت:

المطالبة بالتخفيف من مدة الخدمة الوطنية للجزائريين علي غرار الفرنسيين وكذلك التعويض المادي للمنخرطين في الجيش الفرنسي.

- تطبيق عادل للضرائب.
- توزيع عادل للميزانية على مختلف مكونات سكان الجزائر (المعمرين والجزائريين).

إلا أن رفض الاستعمار لهذه المطالب، أدت إلى بروز حركة سياسية عرفت تحت تسمية الأخوية الجزائرية في جانفي من عام 33 :2 تحت قيادة الأمير خالد ،ومن جملة مطالبها:

تطبيق كل قوانين الدولة الكولونيالية المتبعة في الميتروبول على كافة الجزائريين كالتمثيل البرلماني ، وإشراك الجزائريين في الإدارة العمومية .

وقد دعمت هذه المطالب بإصدار جريدة الإقدام التي صدرت في 5أوت 33 :2، ورسالة وجهت للرئيس الفرنسي" هيرو " في 4جويلية 35 :2 تدعم نفس المطالب

- السماح بممارسة الدين الإسلامي.
- العفو الشامل لكل الجزائريين .
- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية لتشمل العمال الجزائريين.
- السماح للعمال الجزائريين للذهاب إلى فرنسا .
- إجبارية التعليم وحريته.

كما دعمت هذه المطالب وتم التأكيد عليها في المؤتمر العمالي لشمال إفريقيا الذي انعقد في باريس في 8ديسمبر35 :2 كمبادرة من الأممية العالمية الاشتراكية بهدف تنظيم صفوف العمال المغتربين، ثم عقد المؤتمر الذي خرج ببرنامج ومطالب أكدت في عمومها علي المطالب المقدمة من قبل الأمير خالد مع اضافة مطلب جديد يقضي بحق المشاركة في الانتخابات.[1]

التأكيد على هذا المطلب برز على اثر إعلان ويلسن رئيس الولايات المتحدة الامريكية في المبادئ الأربعة عشر (28 :2)، التي تضمنت حق تقرير مصير الشعوب.

وتلي هذه المطالب عقد اجتماعات تحضيرية في 3مارس37 :2بحضور ممثلين عن النقابة الكونفدرالية العامة للعمال المتحدين ومناضلين من الحزب الشيوعي، تم على إثرها انتخاب الحاج علي عبد القادر رئيسا، مصالي الحاج كاتبا عاما .

[1]- ibid, 50-51.

في 42جانفي 38 :2بعد الجمعية العامة، حضر مصالي الحاج المؤتمر الذي ضم الرابطات المعادية للاضطهاد الاستعماري الذي انعقد في بروكسيل من 21الي 25فيفري 38 :2، الذي تم خلاله تقديم المطالب الجزائرية والتي شملت المسائل التالية :

ا) المطالب السياسية:

* طالب بإستقلال الجزائر وأكد علي حرية الصحافة والحق في تشكيل جيش وطني.

* انسحاب الجيش الفرنسي من الجزائر .

* العفو الشامل لكل السجناء المعارضين السياسيين .

ب) المطالب الاقتصادية والاجتماعية:

* استرجاع الأراضي الفلاحية التي استحوذ عليها الإقطاعيين وعملاء الاستعمار والكولون والشركات الرأسمالية.

* إعادة الأراضي للفلاحين الفقراء.

* الحفاظ علي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* اعادة كل الأراضي والغابات إلى الدولة الجزائرية، التي تم الاستحواذ عليها من قبل الدولة الكولونيالية.

* السماح لاستفادة الفلاحين الجزائريين من القروض الفلاحية.

* منح نفس الحقوق النقابية للعمال الجزائريين .

* تطبيق القوانين الاجتماعية.

* تعميم التعليم المجاني على كل المستويات للجزائريين، مع خلق مدارس لتعليم اللغة العربية(2).

هذا البرنامج عند تقديمه تم التأكيد على نقطتين أساسية :

– هذه المطالب هي ذاتها مطالب التونسيين والمغاربة.

– تناولت فكرة الاستقلال التام، هذا إلي جانب حث المناضلين علي القسم الديني للعمل من أجل تجسيد هذه المطالب.

وإدراكا من مؤسسي الجمعية (نجم شمال إفريقيا) لأهمية الإعلام تم إصدار جريدة "الأمة " لدعم مسعى جمعية نجم شمال إفريقيا، ففي أول عدد ،تم التعريف بدور هذه الجريدة " أنها تدافع عنكم تعلمكم وتربيكم ، تقوم بكشف كل الخونة، كل الذين باعوا ذمتهم للاستعمار، كل أعداء الأمة و تعرف بقضيتنا لذا شاركوا على نشرها وحث الناس على قراءتها ....."[1]

تجنب برنامج المطالب المقدمة للسلطات الفرنسية ،ولو بصفة علنية ورسمية الإشارة إلى ما هو ثقافي ماعدا التأكيد على تدريس اللغة العربية ولم يتضمن إطلاقا إشارة إلى الدين، ماعدا عند تقديمه في جريدة

[1]- ibid, 46.

الأمة وجاء القسم الديني كعامل محفز للمناضلين والشعب للالتفاف وراء هذه الجمعية ومطالب الشعب الجزائري .

ويفسر عدم الإشارة إلى المسألة الثقافية والدينية ، لانضمام فرنسيين نقابيين وكذا لانضمام الشيوعيين الفرنسيين والجزائريين، لذا كان هاجس الحفاظ سياسيا على وحدة الجمعية من قبل مؤسسيها، أما السبب الأساسي لعدم تضمين مسألة الدين في البرنامج يعود لكون أن هذه الجمعية جاءت بمبادرة من الأممية العالمية الشيوعية وبدعم منها، إن عدم الإفصاح عن موقفها من الدين كان استراتيجيا لجلب دعم الأحزاب اليسارية المناهضة للاستعمار في البلدان الأوربية .

لذا كانت المطالب المقدمة يغلب عليها الطابع الاجتماعي والتي تضمنت مكونات المسألة الاجتماعية كالتعليم والشغل وتطبيق القوانين الاجتماعية،وتعد هذه مرجعية أساسية لهذا الاتجاه السياسي منذ بروزه، أي انطلاقا من نجم شمال إفريقيا إلى حزب الشعب إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية،أكدت علي العموم أن التكفل بالمسألة الاجتماعية وإيجاد الحلول لها مرهون بتحقيق الاستقلال.

2- المطالب الاجتماعية السياسية لحزب الشعب .

قبل التطرق إلى محتويات مطالب حزب الشعب وبرنامج عمله وبغرض عدم الوقوع في أحداث شرخ في التسلسل التاريخي لمسار هذا التيار السياسي والتي من دون شك تسمح بالوقوف على الأسباب التي أدت إلى حل نجم شمال إفريقيا وإصرار مناضليه مواصلة العمل السياسي في كنف تسميات أخري للأحزاب .

وكما تمت الإشارة إليه،فان الأحزاب السياسية كانت لها نقاشات واتصالات تمت إما بصفة رسمية أو على شكل ردود أفعال تضمنتها بياناتها وصحفها، إن حركة نجم شمال إفريقيا وعلى اثر مبادرة سياسية من قبل ابن باديس رئيس جمعية العلماء دون مختلف القوى السياسية الجزائرية (جمعية العلماء المسلمين التي عقدت مؤتمرها التأسيسي في سبتمبر46 :2 وفيدرالية المنتخبين المسلمين لقسنطينة، وأخير ا الفيدرالية الجزائرية للحزب الشيوعي التي تؤكد على تنظيم اتحاد شعبي في جريدتها <<النضال الاجتماعي>> عبرت عن رغبتها في القيام بحركة جماعية موحدة قائمة على برنامج حد أدنى .

تم عقد المؤتمر الإسلامي الذي يعود الفضل في انعقاده إلى ابن باديس اثر المقال الذي نشره في الجريدة الصادرة باللغة الفرنسية " الدفاع " والتي أكدت علي فكرة عقد <<مؤتمر إسلامي>> يتكفل بتقديم ميثاق سياسي للمسلمين الجزائريين .[1]

و لم تكن عملية عقد المؤتمر بالمسألة السهلة، نظرا لجملة الاختلافات بين فرحات عباس وجمعية العلماء المسلمين على اعتبار أن الأول في مقال له في جريدة <<الوفاق الفرنسي الإسلامي >> أكد على

[1]-claude collot et jeanrobert henry, le mouvement national algérien, textes 1912- 1954. Sned , p 36.

مطلبه الاندماجي مما أثار تحفظا لدي جمعية العلماء.بعد فوز الجبهة الشعبية في الانتخابات عام 47 :2، والتي فتحت آمالا في تغيير السياسة الاستعمارية في الجزائر.

قبل أن يتشكل حزب الشعب،شهدت جمعية نجم شمال إفريقيا إعادة تنظيم وهيكلة انفصلت من خلاله عن الإطار المغاربي وتحولت إلى تجمع شعبي ذات بعد جزائري فقط تأسست في 25جويلية 46 :2 .

وعلى اثر تشكل حكومة الجبهة الشعبية "لبلوم فيولت" ، تقدم نجم شمال إفريقيا الذي تمت جزأرته، بلائحة مطالب في 31جوان 47 :2،ومقارنة مع التي تضمنها برنامجه التأسيسي لعام 38 :2،اتسمت بدقة أكبر مع الاحتفاظ بنفس الهيكلة للمطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي شملت مايلي:

- منحة بطالة لكل جزائري دون عمل أو فقد منصب عمله.
- منح عائلية للبطالين أو لكل مسئول عن عائلة.
- خلق مطاعم شعبية للمعوزين في المدن والقرى .
- فتح مشاريع وطنية للمعوزين من أجل امتصاص اليد العاملة البطالة .
- تطبيق نظام الأربعون ساعة عمل أسبوعيا.
- العمل بمبدأ عمل متساوي أجر متساوي Travail égal salaire égal .

أما في الميدان الصحي :

فركز البرنامج على فتح المؤسسات الصحية : المستشفيات ، والمصحات ، والقرى ، والمصحات المتنقلة للمداشر والقرى، مع التأكيد على التوزيع المجاني للأدوية للعائلات الفقيرة ، حماية الطفولة ، كم تم المطالبة بمحاربة فعلية للسكنات غير لائقة.

إن هذه المطالب تؤكد حرص جمعية نجم شمال إفريقيا على المسألة الاجتماعية وهو ما تقتضيه طبيعة السلطة التي وصلت للحكم في فرنسا الممثلة في حكومة الجبهة الشعبية اليسارية،كما تؤكد قدرة التجمع الشعبي أو نجم شمال إفريقيا المجزأر وإدراكه لأهمية التكيف كفعل سياسي مع المستجدات السياسية التي كانت تحصل في فرنسا وكذا مع طبيعة الحكومات المتعاقبة إيديولوجيا وسياسيا وكأنه يضع الحكومات تحت محكات سياسية، وكشفها أمام الجزائريين، أن الحكومات المتعاقبة تتشابه ولن تستجيب إلي تطلعات الجزائريين، هذه الاستراتيجيات السياسية كانت مقصودة لتبرز، للتيارات السياسية كجمعية العلماء المسلمين وفيدرالية المنتخبين والحزب الشيوعي، بأن المطالب المقدمة والقناعات التي يحملونها لن تتحقق ومن جهة أخرى إن تأكيده على المسألة الاجتماعية أمام شعب يعيش أشد حالات الاستغلال والفقر والحرمان تسمح له بتعبئة المجتمع.

ما يلاحظ على غرار البرنامج المقدم في عام 38 :2 لم تقدم مطالب ترتبط بالمسألة الدينية ويعود ذلك للأسباب نفسها التي تم الإشارة إليها عند مناقشة البرنامج التأسيسي لنجم شمال إفريقيا .[1]

كما تم تقديم نفس المطالب من قبل نجم شمال إفريقيا يوم 31جوان 47 :2أطلق عليه (مخطط المطالب الاستعجالية) لوزير الداخلية الفرنسية باسم الدول الثلاثة (الجزائر – تونس –المغرب) وهي نفس المطالب التي تضمنها البرنامج المقدم من قبل التجمع الشعبي المؤسس في الجزائر من قبل مصالي الحاج التي اعتبرها في خطابه الذي ألقي في التجمع الذي نظم من قبل المؤتمر الإسلامي يوم 3أوت 2:47 بالجزائر العاصمة، ذكر في مجمل كلمته دور الحركة في دورها السياسي للدفاع عن حقوق ومصالح الشعب الجزائري و مناضلي الحركة من محاكمات والزج بهم في السجون ، حتى في عهد حكم الجبهة الشعبية،وأكد في ذات الكلمة على ترحيبه بعقد المؤتمر السياسي لكن انتقد الطريقة والسرعة التي تم في خضمها التحضير له مصرحا :<< إننا نحن منظمي هذا المؤتمر الذي يعد حدث هام في تاريخ الجزائر، واذ نساند المطالب الاستعجالية والتي تعد ضرورية وسنعمل من أجل تجسيدها ...لتخفيف المعاناة والبؤس المسلط في حق الشعب ...لكن يجب التأكيد باسم المنظمة التي أمثلها وأمام الشيخ المحترم ابن باديس أننا نرفض المشاركة في الميثاق المطلبي في جزءه المتضمن إلحاق بلدنا بفرنسا والمشاركة في البرلمان الفرنسي ...>> [2]

تعتبر هذه الحركة السياسية الوحيدة المعارضة لمسألة الاندماج وكذلك كونها الحركة أكثر راديكالية من حيث المطالب لذا عمدت السلطات الفرنسية على حلها بمرسوم يوم 37جانفي 48 :2.

بعد القرار، سارع مصالي الحاج إلى تأسيس لجان أحباب الأمة في 22مارس 48 :2، بهدف تأسيس حزب جديد يعرف بحزب الشعب،تم الإعلان عن برنامجه والنشاطات السياسية التي سيقوم بها على إثر التجمع الذي نظم في باريس وفي بيان صادر عن المكتب السياسي حدد جملة من الأهداف للحزب :

– الدفاع من أجل تحسين الظروف المادية المعنوية للجزائريين، كما أكد على ترحيبه بانضمام كل الجزائريين دون استثناء مع التأكيد على رفض الحزب لفكرة الاندماج السياسي ، مبرزا خصوصية المجتمع الجزائري لغويا ودينيا وتاريخيا وكذا الرفض الاستعماري للمساواة بين الجزائريين والفرنسيين ،هذه المقومات لا تسمح بفكرة الاندماج لذا يرفضها حزب الشعب و سيعمل من أجل تحرر الجزائر.

كما أكد على ضرورة إخراج المسألة الجزائرية من التعتيم السياسي الذي تمارسه الحركات السياسية الأخرى في حق التطلعات الحقيقية للشعب الجزائري وعلى اثر القرارات المقدمة في المؤتمر الإسلامي

2- البرنامج الكامل تم عرضه في مؤلف محفوظ قداش ، مرجع سبق ذكره ،إلا إن البرنامج الكامل والمفصل فيمكن العودة إلي :

Bulletin du comité de l'Afrique française , no, 6, 1935, pp 575- 576.

[2]– مقطع من الكلمة التي القاها ،مصالي الحاج في المؤتمر الإسلامي ، يوم 3اوت 2:47، جريدة" الأمة" ، سبتمبر –أكتوبر 2:47 .

الثاني الذي انعقد بالجزائر في :-21-22جويلية 2:47 والذي بقي حزب الشعب الحركة السياسية الوحيدة التي لم تشارك فيه استنادا لفشل الحركات (جمعية العلماء المسلمين ، فيدرالية المنتخبين ..) وإقرارهم بانسحاب المنتخبين وتقديم استقالتهم للسلطة الفرنسية احتجاجا على عدم تلبية مطالبهم من قبل حكومة الجبهة الشعبية.[1]

أصدر حزب الشعب بيان على إثر تقديم أربعة مرشحين في ولاية الجزائر وثلاثة مرشحين في قسنطينة واثنان في وهران وذلك في الانتخابات البلدية التي نظمت يوم 26و33أكتوبر 48 :2 ، وجاء هذا البيان على شكل برنامج سياسيي انتخابي تضمن المسائل المدرجة في برنامج حزب الشعب .

التطورات والمواقف السياسية لحزب الشعب بعد رفض مشروع بلوم فيوليت: (1331-1333)

بعد الانتخابات البلدية لعام 48 :2 وعلى اثر النتائج التي حققها الحزب والتي بلغت 511ألف صوت، تعرض مصالي الحاج رفقة أعضاء من الحزب للمتابعة وتمت محاكمتهم، أمام هذا التعسف السياسي تم إعادة تنظيم الحزب،كما شرع حزب الشعب بعد رفض مشروع بلوم فيوليت، في اقتراح تقدم به في مارس 49 :2 للعلماء وشباب المؤتمر الإسلامي ، تشكيل "لجنة وفاق" بغرض مناقشة و وضع برنامج مشترك حول نشاط سياسي مشترك .

في أوت 49 :2 تم نشر مقترحات حزب الشعب والتي ركزت علي المطالب السياسية أكثر من تركيزها علي المطالب الاجتماعية والاقتصادية على العكس ما تقدم به في البرامج السابقة.

هذه المقترحات التي كانت تهدف، إلي لم شمل المسلمين الجزائريين حول برنامج مشترك تضمنت المطالب التالية:

2- منح الحريات الديمقراطية (تأسس الجمعيات – حرية التعبير – وحرية الصحافة – والحق في الانتخابات البلدية – والمجالس العامة والتمثيليات المالية).

2- السماح للأهالي تحمل مناصب عليا مدنية أو عسكرية في الشق الاجتماعي والاقتصادي ضمنت المطالب السابقة كمحاربة الفقر والأجور.

3- القضاء على ظاهرة الخماسة بمنح أراضي للفلاحين الفقراء ومحاربة الجهل والأمية .

4- قبل إندلاع الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في نوفمبر 49 :2 تم نقل مقر الحزب من باريس إلى الجزائر فقدمت إدارة الحزب في 29ماي :4 :2 جريدة جديدة عرفت بجريدة " البرلمان الجزائري" ، أصدرت مقالا تحت عنوان "حزب الشعب من أجل حرية الشعب الجزائري" احتوت مقترحات وحلول للمأزق السياسي الذي تتخبط فيه التيارات السياسية الجزائرية وكذا مقترحات للسلطات الكولونيالية إزاء مطالب الشعب الجزائري .

[1] - claude collot et jean robert henry, op.cit, p 54 .

ومن جملة النقاط الهامة التي طالب بها وجاءت تحت عنوان "التحرر"، ندد بسياسة الاندماج "إنها لن تزيد إلا من تعميق المشكلة الجزائرية ولذا التخلي عنها بات شيء مفروض" ويستطرد قائلا تحت نفس المحور مخاطبا السلطات الاستعمارية" إن استعمال القوة والاضطهاد ضد حركة ديمقراطية ما هو ببساطة إلا التحضير لمستقبل مثقل بالتهديدات"[1]

قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية بأقل من شهر تم حضر حزب الشعب من النشاط السياسي واعتقال مصالي الحاج طوال الفترة الممتدة مابين :4 :2-56 :2.

هذا التيار السياسي بحكم منعه من النشاط، لم يكن له خلال هذا الفترة مقترحات كبيرة تذكر، لكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عاد الحزب لممارسة نشاطه السياسي في ضوء سياسات التهدئة والسماح للأحزاب والجمعيات بممارسة النشاط السياسي كما عرفت إصلاحات سياسية للجمهورية الخامسة،سعت من خلالها استعادة شرعية الجمهورية،تمخضت عنها سن قانون عضوي ينظم انتخابات في الجزائر عام 58 :2، سمح لحركة انتصار الحريات الديمقراطية المشاركة في عدة مواعيد انتخابية[2]

أما ما تعلق بالمسألة الاجتماعية :

- أكد علي مطالب عملية، كالوقوف ضد التخفيض في الأجور ومنح التقاعد .
- طالب بيوم عمل ب9ساعات و منحة البطالة تدفع من قبل الدولة.
- تطبيق تشريعات العمل بالنسبة للأهالي في المدن والقرى والمداشر وذلك باحصاء البطالين وخلق صندوق للبطالة .
- أما في المجال الفلاحي:
- أكد على توقيف عملية نزع الملكية وحجز الأراضي التي هي حق الفلاحين والخماسين والعمال، كما أكد على الحد من الضرائب المطبقة في حق الحرفيين والتجار الصغار.

فيحين المجال الصحي والتربوي، طالب ببناء مدارس والتكفل المجاني بالتعليم و

تحسين ظروف الأمومة والاعتناء بوضع المرأة.

3- الحزب الشيوعي الجزائري:

بقي الحزب الشيوعي الجزائري منذ 45 :2 امتداد للحزب الشيوعي الفرنسي الذي سعى إلى تنظيم فيدرالية الجزائر، لذات الغرض تم إرسال مبعوث، تزامنت زيارته مع تنظيم الانتخابات البلدية بالجزائر في 28سبتمبر 45 :2.

وفي مراسلة لمسئولي الدوائر وخليا الحزب، طلب فيها الانضمام إلى النضال ضد الإمبريالية والفاشية، الشيء الذي إعتبرته السلطات الفرنسية تحريضا للأهالي ضد أمن الدولة في الجزائر.

2- ibid, 76.

2- Ahmed mehsas, le mouvement révolutionnaire en Algérie, de la1er guerre mondiale à 1954, paris l'harmattan, 1979, p114.

وقد مر برنامج الحزب الشيوعي بنفس المراحل التي عاشها حزب الشعب، أي تأثر بفعل الأحداث الدولية ولاسيما التطورات السياسية العالمية المرتبطة بانتشار الشيوعية في أوربا وفرنسا على وجه التحديد ، وكذا لمختلف النقاشات السياسية التي كانت تثيرها التيارات السياسية الأخرى (كحزب الشعب ، فيدرالية المنتخبين ، وجمعية العلماء المسلمين).

و تجدر الإشارة أن برنامج الحزب الشيوعي، كان عبارة عن لوائح أو برامج انتخابية مقدمة اثناء مشاركته في بعض المواعيد الانتخابية المحلية أو الانتخابات البرلمانية.

نص البرنامج المقدم، عام 45 :2 من قبل مرشحي الحزب الشيوعي للانتخابات علي العديد من المسائل السياسية:

- محاربة الإمبريالية والمساواة في الحقوق السياسية والنقابية .
- الفصل بين الكنيسة والدولة .

حرية الصحافة والهجرة

إن المطالب المقدمة من قبل الحزب الشيوعي الجزائري هي ذاتها المطالب المقدمة في فرنسا، ففي تعليمة أصدرها الأمين العام للحزب "بارتال" في 28سبتمبر46 :2 والتي وجهت لكل المناضلين وخلايا الحزب في الجزائر .

"لاحظت انه لا يمكن تجسيد مطالب الحزب، إلا إذا عمل الحزب على خلق ظروف سياسية وعمل وفق جملة من الاستراتيجيات السياسية للتمكن من الانغراس في أوساط المجتمع الجزائري".[1]

كما صرح أنه " إذا كان في فرنسا النضال موجه ضد الفاشية، فان النضال في الجزائر يجب أن ينصب ضد الإمبريالية (الاستعمار) هذا النظام الذي هو أخطر وشبيه بنظام هتلر، لذا فان انخراط الأهالي في الجبهة الشعبية مرهون بمحاربة الإمبريالية.[2]

انصب اهتمام الحزب الشيوعي خلال هذه الفترة، على ضرورة خلق جبهة شعبية لمحاربة قانون الأهالي على غرار الجبهة المشكلة لمحاربة الفاشية والنازية وقد تفطن إلى مسألة التحالف حيث أكد في هذه الرسالة رغم الاختلاف الإيديولوجي الكبير بين جمعية العلماء وفيدرالية المنتخبين ونجم شمال إفريقيا، أنه من الضروري الالتقاء حول المطالب المتعلقة بالوقوف ضد قانون الأهالي، والعمل لأجل تجسيد المطالب الاجتماعية المرتبطة بتحسين الظروف الاجتماعية للأهالي عموما وللعمال والفلاحين .

"إننا في الواقع لا ندافع عن أي برنامج ولا عن مطالب الأهالي، وفي بعض الأحيان نساند أعداء الأهالي مثلما حدث في قسنطينة، إن انضمام البرجوازية اليهودية إلى القوائم الانتخابية ... جعلت من الجبهة الشعبية تتخذ صبغة الجبهة الفرنكو– يهودية الموجهة ضد الشعب العربي وضد الأهالي ..." [3]

---

[1]- claude collot ,op.cit, p 124.

[2]-André Nouschi, naissance du nationalisme algérien, paris,éditions, de minuit 1962,pp72-73.

[3]- ملخص لوسائل اتصال BARTHEL بالشعب هي الحزب الشيوعي الجزائري ودوائر الحزب في 28سبتمبر 2:46 انظر ; Claude Collot ,op, cit pp56-57 .

وفي سياق آخر أكد، على أن انضمام الأهالي للحزب الشيوعي مرهون بقول الحقائق أن الأمة الفرنسية تختلف عن الأمة الجزائرية في كونها أمة إمبريالية بالنظر للاستغلال والاستعباد المسلط في حق الجزائريين.لذا فان عدم القيام بالقطيعة مع الإمبريالية ستؤدي حتما إلى الانفصال عن الحركة الوطنية.

في ضوء الأفكار المستمدة من هذه التعليمة، المقدمة من طرف الامين العام يتضح أن الحزب كان بالنظر للمطالب المقدمة، يؤكد على المسألة الاجتماعية المرتبطة بضرورة تحسين الظروف الاجتماعية للأهالي، لكن طريقة العمل تطرح إشكالا سياسيا،حيث أوضحت الانتقادات المقدمة تباعد أفكار الحزب عن واقع الأهالي وعدم تمكن الحزب من إحداث قطيعة مع الاستعمار وذلك راجع إلى أن الظروف الاجتماعية للأوربيين الشيوعيين في الجزائر لم تكن هي ذاتها الظروف التي يعرفها الأهالي .

هذا إلى جانب عدم تمكن الحزب إقامة قطيعة مع سياسة الجبهة الشعبية، والتي أكدت حقيقة تاريخية بارزة في البرنامج المقدم والذي سوف نتطرق له لاحقا،اذ بقي متجاهلا للمطالب الوطنية وبالتالي السؤال الذي يطرح هل يمكن التكفل بالمطالب الاجتماعية للجزائريين دون التأكيد علي مطلب الحق في تقرير المصير؟.

و تطلعنا المواثيق التاريخية،انه بعد تحول فيدرالية الجزائر التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي الى حزب شيوعي جزائري على اثر المؤتمر التأسيس الذي انعقد في 28و29 أكتوبر 47 :2، سجل ارتفاع في عدد المنخرطين، بعدما كان 71جزائري بلغ عددهم 811منخرط من مجموع 4611منخرط في عام 47 :2(أوربيين وجزائريين)

كما عرفت جريدة الحزب" النضال الاجتماعي " انتعاشا حيث وصلت عدد نسخها 9 آلاف نسخة، ومن جملة القضايا السياسية والمطالب الاجتماعية التي ناضل من أجلها الحزب الشيوعي الجزائري والتي تأكدت كبرنامج سياسي قائم بذاته تجلت في بيان مؤتمره التأسيسي:

– تضمن شعارا سياسيا من "أجل خلاص الشعب الجزائري".

– تم تقديم عرض للوضعية الاقتصادية والاجتماعية لحالة الشعب الجزائري المزرية والتي أكدت في مجملها على الدور السياسي للإمبريالية في نهب خيرات الجزائر الغنية بخيراتها وثرواتها الطبيعية.

– ندد بغياب المساواة بين العمال الجزائريين والفرنسيين في المدن من حيث الأجور والحقوق وظروف العمل القاسية.

– أكد على حدة الضرائب المسلطة في حق الجزائريين الفقراء.

– يرجع برنامج الحزب، هذه الأوضاع المتردية إلى قانون الأهالي والقوانين الخاصة التي يجب التخلي عنها. [1]

[1] - ibid,p 59 .

غير أن الحزب يرجع استمرار هذه الوضعية إلى العراقيل التي تعترض الجبهة الشعبية وعرقلتها من قبل أطراف داخل السلطة الفرنسية في باريس لتجسيد الإصلاحات التي ركزت على تعميم القوانين الاجتماعية والاتفاقات حول الأجور.

وكأن الجبهة الشعبية كانت تملك نية تحسين الظروف الاجتماعية للجزائريين ،وقد أرجع في سياق تعرضه للأوضاع الدولية، كالتحرش النازي والفاشي، ضرورة التلاحم للحد من خطورتهما ومن ثم البحث عن حلول لاحقة للمسألة الاجتماعية التي أصبحت تزداد تجذرا وتتأكد بفعل الفقر والبؤس.

ويؤكد على انضمامه للمؤتمر الإسلامي وعمله مع التيارات السياسية للأحزاب الهدف منه السعي لتوحيد القوة السياسية من أجل تحقيق المطالب الاجتماعية والاقتصادية .

أما فيما يتعلق بالشروط الواجب توفرها لمساعدة الحزب في تحقيق مشروعه السياسي هو الحد من الاعتقاد بأن الحزب الشيوعي أفكاره وتحالفاته مع القوى الشيوعية العالمية، تتنافى والتقاليد الإسلامية، مذكرا بأن احترام المعتقد والدفاع عن الثقافة واللغة ،هي من صميم اهتماماته وذلك في إطار القيم الثورية للشعب الفرنسي كالحرية وكذا مطالب الوطنيين الجزائريين عبد القادر و المقراني وخالد وغيرهم .

* جمعية العلماء بتأكيدها على التعليم والعلم أكدت على قضية أساسية مفادها عدم تعارض الدين مع الحداثة.

4- المطالب السياسية الاجتماعية لجمعية العلماء.

أكدت جمعية العلماء في قانونها التأسيسي على طابعها اللا- سياسي لكن بالنظر لمواثيقها وجملة المواقف التي اتخذتها الجمعية عبر مسار الحركة الوطنية تؤكد على أن السياسة كانت حاضرة ضمنيا أو علنيا بصفة إرادية أو لاإرادية ويتجلى ذلك في كون نقدها للزوايا في انتشار لامبالاة الفرد المسلم للمسائل الاجتماعية والسياسية وذلك بجعله في موقف المتفرج أمام العالم ...[1]

- رغم تعاطيها مع الدولة الكولونيالية التي حصلت منها على الاعتماد استنادا للقانون المنظم للجمعيات لعام 17 :2، وعدم إعلانها على غرار التيار الراديكالي لمواقف سياسية معادية للاستعمار فان جمعية العلماء طعمت وشكلت القاعدة الثقافية والإيديولوجية وذلك ما تؤكده الأحزاب وتقر وتعترف بالاعتماد للحضارة العربية الإسلامية.

- أما المؤشر القوى على ممارستهم للسياسة ،هي تلك التصريحات لا بن باديس ضد الفكرة التي هيمنت علي المشهد السياسي انذاك ، والمتمثلة في أن كل الأحزاب تتكلم باسم الدين وظهورهم كمدافعين عن الأمة الإسلامية ..."

ففي هذا الصدد، حاولت التفريق بين الشريعة الدينية و السلطة الاستعمارية على اعتبار أن هذه الأخيرة غير مسلمة.

1- Addi la houari, l'impasse du populisme, op.cit, p6-34.

غير ان هذا الاختلاف بين جمعية العلماء والاحزاب الاخري، لا يعبر عن تحول سوسيولوجي في العلاقات الاجتماعية في المجتمع الجزائري،ومحاولة ايجاد دور للدين ،بل تؤكد مسالة انتقال الوطنية من الريف إلى المدينة، حيث تؤكد المصادر التاريخية على أن المرابطين

بعد مقاومتهم للاستعمار في البداية ،لكن بالنظر لقوته وتمكنه من تفكيك النظام الاجتماعي الذي تستند عليه الزوايا ، أصبحت هذه الأخيرة منذ نهاية القرن :2 اداة في يد الاستعمار، لحث وجر فئات المجتمع على قبول الاستعمار، حيث يصور"مراد " واقعها مؤكدا << انها كنظام لمجتمع ديني إقطاعي ،يمكن تفسيرها في ضوء مجموعة من العوامل التاريخية والاقتصادية ،وحتى سياسية منها ... ،كل الزوايا تستمد مشروعيتها من الانتماء إلى الشرفاء وذلك بالاستناد للدور الذي لعبته في الحروب والمقاومات ضد الاستعمار....[1]

بعد ما تم تفكيك بنيات المجتمع الجزائري وهي ذات الرؤية التي خلص إليها غالنير Ernest Gellner،برزت جمعية العلماء لتحمل البعد الوطني لحركتها الدينية، على عكس الزوايا التي انحصر دورها في محاربتها ومعاداتها للاستعمار، الا انه لم يتعدى حدود القبيلة وتحكمت فيه معاملات الاستعمار للقبائل وذلك حسب قوتها أو ولائها لها....>>[2].

أ ــ ظروف تأسيس جمعية العلماء المسلمين:

منذ35 :2 بدأ عبد الحميد بن باديس اتصالات مع مجموعة من رجال الدين والعلماء لتشكيل آخوية ثقافية تهدف إلي التنسيق في مجال التعليم والعقيدة الدينية، وقد تفاعل عدد كبير من العلماء على اثر النداء الذي تقدم به ابن باديس في العدد الثالث من جريدة الشهاب عام 36 :2.

بعد خمس سنوات من النقاشات بين العلماء، تجسدت في ضرورة الإعلان عن ميلاد جمعية العلماء المسلمين، تزامنا مع الاحتفال بمرور مئة عام عن استعمار الجزائر، الذي قررت السلطات الفرنسية تنظيمه، وذلك في عام 41 :2، كما شكل الإعلان عن تاسيس الجمعية هو الاقتداء ،بجمعية المنتخبين المسلمين الذين أسسوا جمعيتهم في عام 41 :2.

– برزت فكرة الإصلاح كهدف سياسي وثقابي وديني، منذ البدايات الأولى لميلاد الجمعية، فالإصلاح كان في رأي الجمعية هو الوقوف أو تصحيح الاتجاه السياسي الذي برز آنذاك ويعمل وفق الرؤية السياسية الاندماجية للجزائر بفرنسا، المسعى الذي لم تستسغه جمعية العلماء وتعاملت معها استراتيجيا وفق رؤية سياسية مغايرة عن تلك التي حملها المنتخبين المسلمين .

[1]- Merad, op.cit, p276.
[2]- Geertz , observer l'islam, op.cit , p69-70.

أما الهدف الثاني من الإصلاح فكان مرده الدور السلبي الذي لعبت بعضه الزوايا المسيطرة عليها من قبل الاستعمار، في تشويه الإسلام.

والتي تجلت في نشر الشعوذة والخرافات وكذا تعامل الزوايا مع الاستعمار،حيث يؤكد في هذا الشأن الهواري عدي"إن التعارض بين العلماء والمرابطين يعبر عن صراع دائم في الإسلام المغاربي ، مابين تصورين للدين يرتبطان بالأساس بالظروف والحياة الاجتماعية الاتجاه الأول منغرس في الوسط الحضري والقائم على بحث الدين الخالي من الشعوذة والخرافات، في حين الاتجاه الثاني منتشر في الريف يقوم على ممارسات تبتعد عن الدين.[1]

ناضلت جمعية العلماء من أجل الفصل بين الدولة(الكولونيالية) والدين الإسلامي أما الخطاب السياسي الذي تبنته ،فكان استراتيجي حيث عمدت الي التفريق بين الجنسية السياسية والجنسية القومية.

هذه الرؤى السياسية تستشف في ضوء ردود أفعال الحركة سياسيا والمواقف ضد تيارات سياسية التي حملت قناعات سياسية أو مواقف إستراتيجية ،حينما شككت في تواجد أمة جزائرية ولاسيما التيار الاندماجي .

كما تعبر عن ممارسة للسياسة في ضوء عمل ديني تدعم اجتماعي، بفضل انتشار التعليم والمدارس في الجزائر، ففي بيان لجمعية العلماء مقدم من قبل ابن باديس (أفريل 47 :2)، الصادر في مجلة الشهاب ،الذي حمل موقفا سياسيا إزاء سياسة الإدماج مؤكدا :

ان الخطباء " كان بامكانهم أن يتكلموا باسم أحزابهم، أوعلي الأقل باسم الذين يقاسمونهم الرأي ولكن ليس من الطبيعي التحدث باسم الأمة الجزائرية" .

ويخاطب الاندماجيين ونجم شمال إفريقيا قائلا<< إنكم لا تمثلوننا إطلاقا لأنكم تتكلمون باسمنا ، إنكم لا تعبرون عن عواطفنا ولاعن أ فكرنا...>>[2]

إن البيان الصادر عام 47 :2 أفريل، أكد علي طابع الحركة الوطنية الإسلامية ،خاصة بعد فشل المؤتمر الإسلامي الأول ومشروع بلوم فيوليت.

حيث تم في 26ماي 2:48 إصدار القاعدة الأساسية للعقيدة في مجلة الشهاب.

وبالرغم من غياب برنامج اجتماعي مطلبي ،على غرار ما تقدم به الحزب الشيوعي الجزائري ونجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، إلا أنه تضمن توضيح دور الإسلام في محاربة البدع ودوره في التعليم وكذا طابعه ألتسامحي فان تصور الجمعية للوضع الاجتماعي آنذاك تجلى في توجهين أساسيين :

[1]- Addi la houari, sur le nationalisme relegieux, in, l'impasse du populisme , l'Algérie collectivité politique , op.cit, p90-93.

[2] - Claude collot, op.cit, p 57..

فالتوجه الأول تمثل في التذكير برفضها لاستغلال الإنسان للإنسان و"الحقرة"،وان المصلحة العامة تجد مفهومها وتعبيرها في ما يحتاجه الإنسان في حياة كريمة وذلك بتسوية كل القضايا وتطوير نشاطه في كل المجالات .

في حين التوجه الثاني ،حاول إبراز أهمية التضامن الاجتماعي بين فئات كل المجتمع، حيث تم توضيح دور الأغنياء في مساعدة الفقراء ودور رجال الدين في تصحيح الإسلام ،و ذلك بمحاربة كل أشكال البدع، التي تجعل من الإنسان يستغل من قبل الإنسان ، كما تجدر الإشارة وأنه بالنظر للدور الكبير الذي أدته جمعية العلماء المسلمين في عقد المؤتمر الإسلامي وجمع القوى السياسية حوله ،والذي تمخضت عنه جملة من المطالب الاجتماعية وسياسية ، جاء علي شكل برنامج –مطالب حول القضايا الاجتماعية و السياسية لجمعية العلماء المسلمين وهي ذات المطالب التي تضمنها الميثاق المطلبي "للشعب المسلم" .

والتي تعد قاسما مشتركا وأرضية وفاق بين كل القوى السياسية بغض النظر عن توجهاتها ومرجعياتها الإيديولوجية والسياسية ..

وقد تجلت في المطالب التالية:

- التخلي عن القوانين الاستثنائية .
- الاحتفاظ بقانون الأحوال الشخصية مع تكييفه بعقلانية، تتماشى وروح الشريعة الإسلامية والقضاء على القانون الذي يعتبر اللغة العربية كلغة أجنبية

أما في المجال الاجتماعي :

- التأكيد على التعليم الإجباري للإناث والذكور .
- بناء المدارس.
- تطوير الخدمات الاجتماعية وبناء المستشفيات.
- خلق صندوق للبطالة.
- التوقف عن مصادرة أراضي الفلاحين وإرجاع أراضي الحبس.
- مع التأكيد على إطلاق سراح كل المعتقلين والسماح بحق الانتخاب لكل الجزائريين .[1]

إن برنامج المطالب المقدمة، قد استطاع حمل المنتخبين المسلمين للانضمام والالتفاف حول البرنامج، وبدرجة أقل الحزب الشيوعي الذي رغم الاختلاف الإيديولوجي، وعدم تأكيده على مكونات الشخصية الجزائرية ولاسيما الدين منها فان الحزب الوحيد الذي اتخذ موقفا رافضا للمطالب المقدمة ،والتي وافق عليها كمطالب "استعجاليه" ، إلا أن نقطة الاختلاف الجوهرية تكمن في عدم إدراج الاستقلال ضمن مطالب جمعية العلماء المسلمين.

[1]- Claude collot , op.cit , p 60.

الشيء الذي أدى إلى بروز توجهين سياسيين في الحركة الوطنية ،التوجه الأول التيار الراديكالي المطالب بالاستقلال، والتيار الثاني إصلاحي يؤكد على إمكانية البقاء مع فرنسا شريطة تجسيد المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين.

ولتوضيح أكثر للاتجاه الإصلاحي والمتضمن لتيار ثان يضم فيدرالية المنتخبين المسلمين بقيادة بن جلول وكذا أحباب البيان والحرية بزعامة فرحات عباس ، سيتم عرض مختلف التطورات السياسية التي عرفها هذا التيار مع محاولة الخروج بأهم النقاط المطلبية التي تضمنها برنامجه السياسي الاجتماعي

إن استعمال مصطلح التيار السياسي يستعمله الكثير من المؤرخين والسياسيين ،وهو فعلا ما ينطبق ويتماثل مع واقع الجمعيات السياسية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة الكولونيالية، سيما التي قادها الأمير خالد ،و بن جلول وفرحات عباس وحتي جمعية العلماء، إذ تتأكد حقيقة تاريخية مفادها رغبة كل جمعية تمثيل كل المجتمع الجزائري، وليس فئاته، كما تؤكد حقيقة تاريخية ان الاختلافات السياسية برزت حول طبيعة الاندماج المطالب به، والذي شكل نقطة الالتقاء بين هذه النخبة،وهي ذاتها الإستراتيجية المتبعة من قبل فرحات عباس إذ اوضح ان هذه الاستراتيجية قد تمكن "...تكتيكيا في مساعدة الشعب الجزائري وتحسين ظروف النضال وترقيته، حتى اليوم الذي تمكنه أن يختار ويقرر مصيره"[1]

مما سبق،إن فكرة الاندماج يمكن اعتبارها إستراتيجية سياسية، الغاية منها تعرية السلطة الاستعمارية،وكذا العمل على توعية الشعب الجزائري آنذاك، أما رؤية الأمير خالد فكانت ذاتها مغايرة فلاندماجية كانت مشروطة بالاحتفاظ بالهوية الجزائرية،وهذا ما يفسر أن أعضاء "بيان الشباب الجزائري" هي التي أمدت لاحقا نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، بذات الأفكار وجسدت التواصل السياسي، الذي برز في التيار الراديكالي المطالب بالاستقلال.

في حين التيار الثالث الذي شكله بن جلول فقد كان يطالب بالاندماجية كحل لكل المشكلات الاجتماعية والسياسية للدولة الكولونيالية وكذا للشعب الجزائري، اذ بقت أفكاره مطالب نخبوية، كونه كان حزب للإطارات بالنظر للأصول الاجتماعية والثقافية للمنخرطين فيه ،وكذا لنوعية المطالب التي تقدم بها هذا التيار السياسي .

و لعل ما يؤكده هذه الاختلافات، هو مناداة بن جلول إلى تجمع فرنكو- إسلامي الذي كان يهدف من خلاله إلى طرح برنامج واسع، يهدف إلى لم أكبر عدد من المناضلين الذين عبروا عن خيبة أملهم في فشل المؤتمر الإسلامي بعد 2:47.

[1]- Ibid , p 82.

في حين تجربة فرحات عباس جعلته يسعى إلى تغيير طبيعة فيدرالية المنتخبين المسلمين من فيدرالية نخبوية إلى حركة جماهيرية، وهي مسالة تفطن لها المؤرخ "جون كلود فاتن" حينما أكد علي أن فرحات عباس "عمد خلق إطار للتغيير السياسي، حيث تمكن من إخراج مقررات المؤتمر من كونها مسألة تاريخية تخص المنتخبين والنخب، ليجعل منها قضية شعب بأكمله .[1]

أما المؤتمر الثالث الذي يؤكد الاختلاف الحاصل بين أعضاء الجمعية في الاستراتيجية السياسية المختلفة وليس حول الهدف ،هو عدم تمكنها من التحول إلى جمعية وطنية على غرار جمعية العلماء المسلمين وحزب الشعب الجزائري وذلك لعدم تجاوب المجتمع مع مطالبها السياسية، لكن بعد تغير مواقفها نسبيا والتي ارتبطت بقنا عات قيادتها التي ايقنت، انه بالرغم من مشروعية مطالبها، فلاستعمار لازال مصرا على معاملتها على غرار كل الشعب الجزائري،كما تأكد لها كتيار سياسي، أنه بالرغم من تعاقب الحكومات الفرنسية سواء أكانت يمينية أو يسارية، كلها تنكرت للحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية للشعب الجزائري.

ب ــ المطالب السياسية والاجتماعية:

إن فيدرالية المنتخبين هي امتداد للمبادرة السياسية التي جسدت في ما يعرف ببيان الشعب الجزائري، حيث في 37 جوان 23 :2 تقدم مجموعة من المنتخبين في البلديات والمجالس الاستشارية بمجموعة مطالب إلى البرلمان الفرنسي، وقد تزامنت مع التجنيد الإجباري الذي عملت السلطات الفرنسية على تحضيره تحسسبا للتوترات التي كانت تعرفها أوربا آنذاك والتي أدت إلى الحرب العالمية الأولى ومن أهم المطالب هي:

- الرفع من عدد الممثلين للأهالي في المجالس الجزائرية .
- السماح للمشاركين في المجالس البلدية، انتخاب رؤساء البلديات ونوابهم.
- الرفع من سن التجنيد إلى 32سنة عوض 29 سنة بالنسبة للجزائريين على غرار الفرنسيين.

هذه الحركة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى التي شارك فيها أكثر من 28611جزائري ،و بعد مبادرة السلطات الاستعمارية إلى إصدار قانون 7 فيفري :2 :2 والقاضي بمنح الجنسية الفرنسية الشيء الذي أدى بجناح الأمير خالد رفض هذه المقترحات والتجنس بالجنسية الفرنسية.

لهذا الغرض الأمير خالد أسس عام 33 :2 ما يعرف" بالأخوية الجزائرية" وتقدم في عام 2:35 ببرنامج مطلبي باسم المسلمين الجزائريين.

فبعد عرض المشاركة الايجابية للجزائريين في الحرب العالمي الأولى طالب السلطات برفع القوانين الاستثنائية.

[1]- claude collot , op.cit, pp87-90

كما طالب بالمشاركة في إدارة الشؤون العمومية، وتسير المصالح الخاصة للجزائريين التي لا تنفصل عن مصالح فرنسا.[1]

كما تم التأكيد على نفس المطالب في جويلية 35 :2 مع توسعها إلى تطبيق قانون 16 :2 المتضمن للائكيه، أي الفصل بين الدين والدولة ، وكذا تطبيق القوانين الاجتماعية المطبقة في الميتروبول ، والسماح للجزائريين بالهجرة للعمل في فرنسا لكن هذه الأخوية لم تعمر طويلا نظرا لاختلافها مع الأمير خالد حول رفضه حمل الجنسينة الفرنسية ،الشيء الذي أدى ببعض منا ضليها إلى تأسيس فيدرالية المنتخبين المسلمين للجزائر.

في جوان38 :2 تم تأسيس هذه الفيدرالية، وعقدت في سبتمبر38 :2 أول مؤتمر لها، الذي عرف اختلافات سياسية، لم تسمح بتشكيل فيدرالية وطنية للمنتخبين المسلمين الشيء الذي جعلها أكثر انغراسا في قسنطينة متمثلة في شخصين بارزين : الدكتور بن جلول وفرحات عباس وبعد مساعي طويلة مع السلطة الفرنسية لتحقيق مطالبها عرفت هذه الحركة تطورات يمكن إيجازها فيما يلي :

-تم تقديم القوانين الخاصة لفيدرالية المنتخبين بقسنطينة في 31جوان 41 :2محددة أهدافها وسبيل سيرها.

– تم تقديم برنامج مطالب في عام 46 :2 وذلك بعد فشل الفيدرالية لعام 44:2والتي تمخض عنها قرار تقديم استقالة المنتخبين من عام 44 :2الى عام 45 :2.

وبعد المشاركة في الانتخابات لعام 45 :2عادت الفيدرالية مجددا للنشاط السياسي متقدمة ببرنامج تضمن علي الخصوص المسائل التالية :

-الأهالي يطالبون بتمثيل في البرلمان وتوسيع تمثيل الجزائريين في المجالس المحلية

– التخلي عن العمل في البلديات المزدوجة وتحويلها إلى بلديات ممثلة لكل المواطنين مسيرة من قبل رئيس ونائب منتخبين.

المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في مجال الخدمة العسكرية (المدة-العلاوات-والترقيات).

– المطالبة بالقضاء نهائيا على القوانين الاستثنائية السارية .

اما فيما يخص المطالب الاجتماعية فقد تضمنت :

التخلي عن التعليم الخاص للأهالي وذلك بخلق مدارس فرنسية والاحتفاظ بها وخلق مدارس لتعليم اللغة العربية.

– قبول مشاركة الجزائريين في كل الوظائف والمساواة في الأجور والتعويضات والترقيات.

- تقديم مساعدات للفلاحين والعمل بالقوانين الاجتماعية العمالية ،وبالخصوص العمل بمبدأ حرية تنقل العمالة .

– فصل الدين عن الدولة تطبيقا للقانون المتضمن اللائكية لعام 16 :2 .

[1]- Mahfoud khadache et Mohamed Guenaneche ? L'etoile du nord – africaine 1926- op.cit, p46. .

– كون الجزائر جزء من فرنسا إن الأهالي المسلمين الفرنسيين، يطالبون ببساطة تطبيق وسحب القوانين الخاصة التي تتعارض ومصالح الأهالي.

غير أمام تعنت السلطات الفرنسية ورفضها تحقيق وتجسيد هذه المطالب أدت بفيدرالية المنتخبين إعادة النظر في سياستها وتعاملها مع الدولة الكولونيالية،في سياق الاحتفاظ بنفس التوجه السياسي، أي عدم الخروج عن مسألة الاندماجية.

في خضم هذه التطورات السياسية ،طرح فرحات عباس في جوان من عام 49 :2 مبررات سياسية حول ضرورة تشكيل حزب سياسي حقيقي، الذي بدونه لا يمكن تجسيد المطالب والحصول علي اصلاحات فعلية، أطلق عليه اسم "اتحاد الشعب الجزائري" .

هذه القناعة ترسخت بعد فشل مشروع " بلوم فيوليت" وتأكد على مدار سنتين من انعقاد المؤتمر الإسلامي والى غاية 49 :2 عدم تحقق أي مطلب سياسي واجتماعي يذكر ماعدا استمرار السلطة الكولونيالية تقديم وعودها الكاذبة، الشيء الذي طرح وجهات نظر شبابية داخل فيدرالية المنتخبين الأولى وتمثلت في فرحات عباس وهي تشكيل حزب سياسي والثانية في فكرة بن جلول والمتمثلة في خلق تجمع فرنكو– إسلامي جزائري .[1]

لكن أمام تسارع الأحداث واندلاع الحرب العالمية الثانية لم يتمكن أي طرف من تجسيد المشروع الحزبي أو السياسي، اذ بقيت الأوضاع على حالها إلى غاية 21فيفري 54 :2، تاريخ تقديم البيان الجزائري للحلفاء وللسلطة الفرنسية التي عرفت ضعفا كبيرا بفعل وجود حكومتين،حكومة الماريشال بيتان وحكومة شارل ديغول .

هذا البيان الذي مكن فيدرالية جمعية المسلمين من العودة مجددا إلى الالتقاء السياسي بعد الاختلاف الذي بدأ قبل نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تم عرض البيان من قبل الفيدراليات (الجزائر و قسنطينة ووهران..)

إلي أن تم تشكيل أحباب البيان والحرية في عام 55 :2،وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وفي ضوء الإصلاحات التي قامت بها السلطات الفرنسية بعد اصدار دستور 58 :2 ،تم تاسيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري .

مما سبق ،تتجلي أهمية العمل السياسي الذي قام به فرحات عباس خلال هذه الفترة حيث شكل البيان المقدم ، نقطة تحول في تاريخ فيدرالية جمعية المنتخبين الفرنسيين حيث بعد إبراز تناقضات السلطة الفرنسية وفي ذات الوقت نقد السياسة الاستعمارية التي حولت المجتمع الجزائري إلى مجتمع للعبودية. مذكرا أن الملايين من الجزائريين هم عرضة لابشع الاستغلال من قبل 241ألف يهودي تم إدماجهم بفعل

[1] -julien charle André, l'Afrique du nord en marche, éditions, l'harmattan, paris, 1972, p 122..

قانون الأهالي 2981 و811ألف جنسوا بفعل قانون 37جوان :299 ومذكرا بأخطاء وحماقات الجمهورية الثالثة (انتزاع الملكية، والتفقير والتجهيل) .

مستغلا في ذلك التصريح الذي تقدم به روزفلت رئيس الولايات المتحدة الامريكية باسم الحلفاء، الذي تمحور حول تصوره للعلاقات الدولية التي يجب أن تسود العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية " إن حقوق الشعوب الكبيرة والصغيرة ستحتترم " [1]

4-أحباب البيان والحرية (الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري):

إن الفشل السياسي لكل التيارات السياسية سواء التي اتخذت الطرق القانونية السلمية أو التي حاولت بصفة راديكالية تحقيق المطالب السياسية الاجتماعية، وبعد الرد المحتشم على بيان فيفري 54 :2، تم الإعلان عن تأسيس أحباب البيان والحرية في عام 55 :2 وقد ضم مشاركة جمعية فيدرالية المنتخبين، وبعض ممثلي حزب الشعب الذي ضمنيا دعم هذا المسعى، الي جانب جمعية العلماء المسلمين مع تأكيدها على مطالبها التقليدية في مجال الدين والتعليم .

شكل أحباب البيان والحرية لقاءا سياسيا حول الحد الادنى من المطالب على غرار ما حدث في المؤتمر الإسلامي لعام 47 :2.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحدوث مجازر 19 ماي 56 :2 في العديد من المدن الجزائرية ،لم تسمح هذه الاوضاع من بروز أي عمل سياسي يذكر.

لكن بعد صدور قانون العفو المقدم في عام 57 :2، الذي كان هدفه احتواء التطورات السياسية التي قد تكون كرد فعل قوي جراء ارتكاب الإدارة الاستعمارية لمجازر في حق الأهالي، عادت الحركة الوطنية بتياراتها السياسية للواجهة وذلك بغرض المشاركة في الانتخابات التي تعتزم الادارة الكولونيالية تنظيمها في 59 :2.

غير أن حزب الشعب هو الوحيد الذي لم يشارك لكونه كان محضورا من العمل السياسي، لكن بعد إطلاق سراح مصالي الحاج تقرر المشاركة تحت اسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، و مكنته مشاركته من الحصول على 6 مقاعد برلمانية ويعود ذلك، إلى كون برنامجه السياسي يؤكد دوما علي الاستقلال وإقامة القطيعة مع الاستعمار وكذا تأكيده على المصادرالسياسية التاريخية مع نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب وتاكيده على المسألة الاجتماعية.

هذا إلي جانب كونه يعد الحزب الوحيد، الذي عرف بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد بدءا من نهاية الربعينات للقرن العشرين (58 :2)، التأكيد على ضرورة التفكير في العمل المزدوج (أي الاستمرار في العمل السياسي كحزب مطلبي وفي ذات الوقت التفكير في التحضير لعمل مسلح) وهوما تم تجسيده ميدانيا

[1]- AINAT-thabet Radouane, le 08mai 1945 en Algérie, OPU, Alger, 1986, p37.

في ظهور المنظمة السرية عام 58 :2من قبل النشاطيينles activistes ، جسدت في اللجنة الثورية للوحدة والعمل ولاحقا في جبهة التحرير الوطني في عام1954 [1] .

تعقيب واستنتاجات.

بعدما تم عرض برامج الأحزاب السياسية للحركة الوطنية وذلك بقصد الوقوف على مطالبها الاجتماعية والاقتصادية وكذا حتى السياسية منها، على اعتبار أنها ذات علاقة وطيدة بطبيعة المطالب الاجتماعية، والتي تحكمت فيها المرجعية الإيديولوجية لكل حزب أو اتجاه سياسي.

ان أحزاب الحركة الوطنية حملت مشاريع وتصورات اختلفت في العديد من المسائل المرتبطة بطبيعة المشروع السياسي، ليس من حيث الهدف الذي ظل ضمنيا واحدا وهو الحد من معاناة الشعب الجزائري والحفاظ على وحدته ومكوناته الثقافية إلى حد المطالبة بالاستقلال .

وهوالشئ الذي يفسر انصهار هذه الأحزاب في حزب جبهة التحرير الوطني عام 65 :2، بيد أن الاختلاف ظل قائما حول استراتيجية العمل السياسي، لتجسيد المشروع السياسي لكل حزب ، حيث برزت استراتيجيين أساسيين أدت إلى بروز تيارين أساسين :التيار الإصلاحي والمتمثل في جمعية العلماء المسلمين ، وفيدرالية المنتخبين المسلمين ، والتيار الراديكالي الذي تجسد في حركة انتصار الحريات الديمقراطية كوريث لنجم شمال إفريقيا وحزب الشعب.

أما الالتقاء والتشابه، فتستشف في المصادر السياسية التي استعملت للتعبيئة المجتمعية، وهي مصادر ثقافية (الدين،اللغة،والهوية) ،كما أن برامجها لم تكن تحمل مشاريع مستقبلية، بل انطلقت جلها في بناء برامجها من تناقضات النظام الكولونيالي ذاته (الاستغلال، التفقير، الجهل، غياب المساواة...).

أما ما تعلق بتسميتها وبنيتها كأحزاب، فقد تحكمت فيها شكل وطبيعة المطالب الاجتماعية والسياسية، التي أثرت في درجة انغراسها وتعبئتها، بالرغم من كونها ظلت تخاطب نفس الفئات الاجتماعية، ويسعى كل حزب لتعبئتها لصالحه، إلا أنها لم يكن لها نفس التأثير والانغراس الاجتماعي.

الشيء الذي يؤكد أن الأحزاب السياسية آنذاك عرفت، الشكل الذي حددته النظرية السياسية في تصنيف الأحزاب، أحزاب إيديولوجية جماهيرية (حزب الشعب،جمعية العلماء) وذلك لكونها تعاطت وركزت علي أحد المرجعيات القوية للثقافة الجزائرية(الدين) .

في حين ظلت فيدرالية المنتخبين المسلمين كحزب للاطارات والنخب، بمعنى أن أراء الأفراد ومواقفهم كانت أقوى من الحزب ذاته، فهو حزب يهتم بالانتخابات كوسيلة سياسية تهدف إلى دخول النظام الكولونيالي وتغييره من الداخل عوض مقاومته ورفضه وإقامة قطيعة نهائية معه.

اللافت للانتباه، إن الأحزاب رغم اختلافها ظلت تعتمد الحوار السياسي فيما بينها وتتأثر ببعضها البعض، بمعنى أنها وصلت إلى درجة من التحكم في آليات العمل السياسي، أي عدم تفويت أية فرصة

[1] -Mohamed Harbi, LE FLN mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir, 1945-1962,ENAL, 1993.

لتمرير مشاريعها والحفاظ على صورتها التمثيلية أمام المجتمع، وذلك رغم اختلافاتها العميقة حول مسألتي التعامل مع الاستعمار (كالاندماجية والاستقلال).

شاركت الأحزاب في المؤتمر الإسلامي لعام 47 :2، المقترح من قبل جمعية العلماء المسلمين بحضور الحزب الشيوعي الجزائري والتقت أيضا حول فكرة فرحات عباس في عام 49 :2 المقترحة لتشكيل اتحاد "الشعب الجزائري" وفي عام 55 :2 حول فكرة أحباب البيان والحرية ،بمعنى أن إمكانية الوصول إلى عقد سياسي ظلت قائمة كأسلوب للعمل السياسي، يعرف في الظروف السياسية العادية للمجتمعات بدور الأحزاب في تأدية دور وتحقيق الاندماجية للمجتمع مع الفعل السياسي .

بعد عرض الملامح العامة لمسارات أحزاب الحركة الوطنية وفي ضوء ما تم تناوله من برامج سياسية، وطالما أن هدف الدراسة هو الوقوف على المطالب الاجتماعية والسياسية.

وطالما أن السياسة هي دوما مجال للصراع والتنافس واصطدام الفاعلين الاجتماعيين،أين يحاول كل طرف فرض وجهة نظره وتصوراته التنظيميه للمجتمعات أين يتجلى تاريخيا طابعها الصراعي، لذا السياسية تتبدى كفضاء للتغييروللتفاوض ما بين التعارضات الاجتماعية ... هذا الإطار الذي أدى تاريخيا إلى تفعيل السياسة بوصفها حاجة اجتماعية.[1]

في ضوء هذا التوصيف للممارسة السياسية، يتضح أنه على مدار أربعون سنة من العمل السياسي لأحزاب وتيارات مختلفة لم يكتمل المشروع السياسي من قبل هذه الأحزاب بل جسد عل يد حزب جديد (الأفلان) صحيح له امتدادات ومرجعيات في عمق أحزاب الحركة الوطنية، لكنه جسد من قبل جيل سياسي آخر (نشاطيو حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، إلا أنه بالنظر لمسار الحركة الوطنية) و نضالها مهما كانت طبيعة المشروعات السياسية المطروحة، قد ساهمت في بروز وعي وطني.

فالإيديولوجية الوطنية، وتفاديا للقراءات المغلطة التي تحاول وفق رؤية إقصائية حصرها لصالح طرف دون أطراف أخرى، هذه الرؤى أثرت لاحقا على طبيعة العلاقات السياسية داخل النظام السياسي في الدولة الجزائرية المستقلة وفي علاقة هذه الأخيرة مع المجتمع، سواء بين التيارات السياسية ذاتها أو داخل الحزب–الدولة– حول ما يعرف بصراع المشروعية السياسية التاريخية.

هي تراث مشترك لمسيرة سياسية لأحزاب، ناضلت وفق عوامل التلاقي والتكامل وأخرى ظلت عالقة لم تحسم إلى حد اللحظة، وتبقي ذات تأثير على الواقع السياسي الراهن للمجتمع الجزائري وعلي النظام السياسي، بالنظر للصراعات الداخلية بين مختلف الأطراف المشكلة للنظام السياسي في الجزائر.

التيار الإصلاحي: ضم فيدرالية المنتخبين المسلمين، حركة نخبوية ضمت في صفوفها المتعلمين (الأطباء، المحامين،والمعلمين،وبعض التجار الصغار)،أي برجوازية صغيرة حاولت استعمال آليات

[1] - Pierre Rosanvallon, op.cit, p 122.

الخطاب السياسي الاستعماري في محاربته ، فالاندماجية مثل ما عبر عنها فرحات عباس بأنها "اختصار الطريق أو في مقام آخر تهيئة الظروف للنضال لليوم الذي سيتم فيه الشعب تقرير مصيره[1].

بمعنى يجب دفع فرنسا لتجسيد ما تتدعي به حكوماتها وإدماج الأهالي وتحريرهم بالقضاء على القوانين الاستثنائية، ظل هذا التيار أكثر انغراسا من الناحية الجغرافية في الجهة الشرقية من الجزائر .

إن التعبئة السياسية لفيدرالية المنتخبين المسلمين تحكمت فيها طبيعة العلاقة التي بنيت مع الاستعمار إلى غاية 54 :2 بعد تقديم بيان الشعب الجزائري الذي شكل تحولا حاسما بالنسبة لكل الحركة الوطنية.[2]

كما يميز هذا التيار اعتماد الانتخابات كوسيلة سياسية للتعبئة وفي ذات الوقت تعرية تناقضات السياسة الاستعمارية.

أما بخصوص المطالب الاجتماعية فهي لم تكن من أوليات هذا التيار أولا لكونه امتداد لبرجوازية صغيرة، اجتماعيا لم تكن تعرف نفس معاناة الشعب في الأرياف والقرى ثانيا لكونها محتواة في المطالب السياسية (المساواة وتطبيق القوانين وتعميمها على الشعب الجزائري.

في حين جمعية العلماء المسلمين ظل هدفها، يكمن في تشكيل وحدة عمل تحافظ على مقومات المجتمع المسلم، هذه الرؤية مستقاة من تأثير الحركة الإصلاحية العربية الاسلامية ،وزعمائها كمحمد عبدو وجمال الدين الأفغاني ..وفي ذات الوقت فهي عبرت عن اتجاه للمساواة من حيث الحقوق السياسية مع التاكيد علي الاختلاف من حيث الانتماء القومي،المطالبة بالمساواة وتطبيق نفس الحقوق التي تمتع بها الفئات الأخرى (كاليهود والفرنسيين) وهي ما عبر عنها بالجنسية السياسية مع احترام وإعطاء حرية ممارسة المعتقد والاحتفاظ بمكونات الهوية الجزائرية (الجنسية القومية والتي تتمثل في الدين ، اللغة...).

بعد المؤتمر الإسلامي لعام 47 :2 تأكد بأن الحركة رغم مناداتها بأنها حركة اصلاحية غير سياسية سياسية، غير انها بالنظر لدرجة تأثيرها وتعاطيها مع الفعل السياسي في المجتمع الجزائري آنذاك،هي حركة سياسية بل هي السياسة ذاتها بالنظر لمواقفها من سياسة الإدماج من جهة، وكذا موقفها ازاء التيار الراديكالي الذي يسعى إلى التعجيل بالمطالبة بالاستقلال، والتي كانت الجمعية ترى فيها تهورا سياسيا على اعتبار أن المسألة السياسية لم تتضح والشعب الجزائري غير مستعد بعد، وذلك عكس ما الصق بها من انتقادات وأحكام تجعلها أنها كانت ضد فكرة الاستقلال.

بعد اندلاع الثورة، سجل التحاق اعضاء جمعية علماء المسلمين بها، في ضوء تتبع العديد من المواقف السياسية للجمعية ،يمكن الجزم بانها ساعدت على بروز الوطنية الثقافية والدينية، ففي رده على فرحات عباس <<فرنسا هي أنا>> ،او في الرد علي هذا الاخير الذي تسأل عن وجود الامة الجزائرية، جاء رد

[1]- jean claude vatin, op.cit, p60.

[2] -بيان 14فيفري 2:54 الذي تقدم به فرحات عباس اثر نزول الحلفاء بالجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية .

الشيخ ابن باديس "ان الامة الجزائرية موجودة و تشكلت مثلما تشكلت كل الأمم وتواجدت على وجه الأرض"[1]

ان مثل هذا التصريح ، يعبر عن الالتزام السياسي لجمعية العلماء المسلمين ازاء القضية الوطنية.

أما دورها المطلبي السياسي والاجتماعي، فقد تجلى في تعزيز التكفل بأحد مكونات المسألة الاجتماعية وهي محاربة الجهل والتأكيد على التعليم ونشر المدارس، فهي بذلك ساعدت على إمداد الثورة بإطارات متعلمة وحتى بعد الاستقلال مدت الدولة بإطارات لقطاعات التعليم ووزارة الشؤون الدينية...كلها مسائل أكدها ميثاق طرابلس كوثيقة إيديولوجية دورها الرائد في الحفاظ علي الشخصية والهوية الوطنية.[2]

أما التيار الراديكالي: الذي تجسد عبر مسار تاريخي طويل انطلقت بدايته من نجم شمال إفريقيا إلى حزب الشعب وأخيرا حركة انتصار الحريات الديمقراطية ثم جبهة التحرير الوطني فقد تميز بالملامح التالية:

- اختلاف جوهري مع جمعية العلماء المسلمين وفيدرالية المنتخبين المسلمين (على الطابع الاندماجي الذي ميز هاتين الحركتين)، حيث أكد منذ بدايته على الطابع المطلبي الاجتماعي ويفسر ذلك بالرجوع لقواعده النضالية التي هي في جلها عمالية و بروليتارية سواء في فترة نجم شمال إفريقيا حيث شكل العمال الجزائريون في فرنسا دعما وقاعدة نضالية له، و حتى خلال انتقاله إلى الجزائر في نهاية الثلاثينات من القرن الماضي تحت اسم حزب الشعب .

أن الطابع المطلبي والاسلوب التنظيمي، استمد من واقع تأثير انتشار الشيوعية آنذاك في أوربا وحتى في فرنسا ذاتها .

لكن ما يميز هذا التيار عن غيره من التيارات الأخرى اعتماد ايديولوجيا هجينية من جهة انفصالي يرفض الاحتجاج اللائكي(فيدرالية المنتخبين)وكذا الحركة الإصلاحية الدينية التي تؤجل فكرة الاستقلال، ورافض لإيديولوجية وسياسة الحزب الشيوعي، الذي ركز في اهتماماته علي تعزيز موقع الأممية العالمية البرولتارية على حساب النضال ضد الكولونيالية.

لم يحضر المؤتمر الإسلامي الأول ولكنه عبر عن تمسكه بوحدة الحركة الوطنية عند حضوره لقاء أحباب البيان والحرية.

تصريح للشيخ ابن باديس ،في رده علي فرحات عباس ، الذي تسأل عن وجود الأمة الجزائرية .انظر:

[1] -Claude collot, op.cit, p 60.

2- انظر: برنامج طرابلس 73 :2 ،حيث اكد علي دور العلماء المسلمين أثناء الحركة الوطنية وبالخصوص في الحفاظ علي الهوية الوطنية .

مما جعل هذا التيار أكثر انغراسا في أوساط الشعب الجزائري الشيء الذي جعله اكبر التيارات، التي مدت قيادة جبهة التحرير الوطني في الخمسينات باطارات الثورة .

ساعدت الدولة الكولونيالية من خلال سياساتها الاستغلالية في حق الشعب الجزائري،منحه مصداقية سياسية تاريخية، تعززت بفعل رفضها المساواة والاندماجية، إلى جانب تفطنه لعامل سياسي هام والمتمثل في المقومات الثقافية، لاسيما الدين كعامل تعبوي ساعد في ترسيخ الالتزام السياسي للمناضلين وللشعب الجزائري خلال الثورة التحريرية.

إن عوامل التلاقي والتكامل بين احزاب الحركة الوطنية، جسدت بفعل التراكم التاريخي السياسي وكذا التجارب الشخصية لزعماء الحركة الوطنية ذاتها .

فالحق في تقرير مصير الشعوب المعبر عنه في مبادئ "ولسن" و الوعود المقدمة من قبل فرنسا لإشراك الجزائريين في الحرب العالمية الثانية،لم تترجم علي ارض الواقع في تغيير الظروف الاجتماعية والسياسية للجزائريين، كما أنها في ذات الوقت أثبتت محدودية الاستراتيجيات السياسية المتبعة منذ :2 :2الي غاية 56 :2.

الشئ الذي أدي إلي تغير ملامح الحركة السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تراجع دور النبلاء التقليدين لصالح المثقفين وتراجع دور هؤلاء أمام التيار الراديكالي الذي أصبح أكثرا تأثيرا، مما مكنه من الفوز بدعم قوي وواسع من قبل المجتمع ككل و لاسيما العمال والنقابيين، أدت إلى بروز حزب سياسي جديد ترسخت لديه قناعات، بدءا من 2:56 مفادها، عوض المطالبة بمزيد من الحريات إلي المطالبة بالحرية ذاتها(الاستقلال)، وتأكدت ضرورة اقامة قطيعة مع الاستعمار.

رغم تعدد المرجعيات السياسية حول ماهو اجتماعي وسياسي فان الإجماع بدى واضحا حول مسألة التأكيد على الهوية الوطنية ومقوماتها كالدين واللغة، وهذا رغم السجال السياسي الطويل بين تيارات الحركة الوطنية سواء داخل التيار الواحد كالإصلاحيين ، أو مع الاتجاه الراديكالي .

في الأخير ما يتأكد في ضوء التراث التاريخي والسياسي المتاح،ورغم الاختلاف في البرامج والتوجهات السياسية، إلا أن الأحزاب السياسية خلال تلك الفترة، مارست تأثيرات متبادلة على بعضها البعض وقد تجلى في العديد من بياناتها السياسية وبرامجها، وردود الأفعال اتجاه بعضها البعض.

تمهيد

في إطار البحث الدائم للنظام السياسي في الجزائر عن الإجماع السياسي، جاءت جملة من المواثيق تحدد شكل الإجماع السياسي وطرق تجسيده وشكلت هذه النصوص في مجملها منطلقات تصورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأفكار سياسية إيديولوجية.

وللإشارة، ظلت المسألة الاجتماعية حاضرة بدورها كهدف أساسي للدولة المقاول أو لدولة عناية الحق الإلهي من خلال ما أكدته معظم النصوص الإيديولوجية السياسية للدولة.

لذا سنحاول في ضوء تتبع النصوص والمواثيق الرسمية للدولة استقصاء محتوياتها وبحث المكانة التي احتلتها بمكوناتها، علما أن النصوص المراد دراستها لم تشر صراحة لها، إلا أنها ظلت حاضرة في كل النصوص تقريبا في ميثاق طرابلس 2691 وميثاق الجزائر 2691 ولاحقا في كل من دستور وميثاق 2699 وكذا في ميثاق 2699.

أولا: المسألة الاجتماعية في النصوص الأيديولوجية والمواثيق الرسمية للدولة الجزائرية.

طرحت المسألة الاجتماعية في النصوص الإيديولوجية في الجزائر في ضوء جملة من الانشغالات يمكن حصرها في المسائل التالية:

2 –في ضوء الاختيارات الاقتصادية وأهدافها الاجتماعية.

1–إبراز أدور الدولة في مجالات الحماية الاجتماعية والتكفل بالتعليم والتربية والصحة والسكن.

3– كما حملتها استراتيجيات وسبل مواجهة الطلب والحاجات الاجتماعية وذلك في ضوء الطروحات السياسية، سيما وأن هذه النصوص اعتبرت كدساتير برامج "دستور 2699".

دون إغفال الأهداف السياسية لهذه النصوص التي سعت لتحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع، أين بدت المسألة الاجتماعية مسألة سياسية، بمعني التكفل بها وإيجاد الحلول لها يعزز من شرعية السلطة ويحقق الاستقرار السياسي، الذي ظل هاجسا للنظام السياسي في الجزائر منذ الاستقلال.

كما يعد التكفل بها فرصة للقضاء علي مصدرا سياسيا يمكن أن تستغله المعارضة السياسية آنذاك، وذلك بالنظر للفترة الاستثنائية التي كان يعرفها المجتمع الجزائري من فقر ومعاناة، تسببت فيها حرب تحريرية طويلة، يصبح من السهل الاستثمار فيها سياسيا لتعبئة المجتمع في صراعها حول السلطة.

وإذا كان حضور المسألة الاجتماعية في المواثيق الرسمية للدولة يندرج ضمن هذا الانشغال السياسي علي المستوي الداخلي، فهي اختيارات سياسية أملتها ظروف دولية تمثلت في انتشار التوجه "الارادوي" le volontarisme للدولة في مجال التنمية والتكتل بين الدول الحديثة الاستقلال في إطار الرؤية العالم – ثالثية، بمعني سعي الدول الحديثة الاستقلال تحقيق الإجماع الداخلي كشرط لمواجهة الرأسمالية والتقليل من التبعية للخارج.

وللتأكيد عن أهمية وأهداف النصوص الإيديولوجية– السياسية بالنسبة للدولة الجزائرية لاحظ سعدي مقران جمينة "أن مسألة النصوص المرجعية تسمح بفهم الاستراتيجيات السياسية للدولة والعلاقة بين الخطاب السياسي ومشروعية السلطة وكذا توضيح مكانة البعد الإيديولوجي و أشكال الاتصال بين الحكام والمواطنين " [1]

2– برنامج طرابلس والمسألة الاجتماعية (التشخيص واليات التكفل):

يعد برنامج طرابلس من المواثيق الإيديولوجية الهامة التي تزامنت مع وقف إطلاق النار بين الجزائر وفرنسا في 26مارس 2691 اثر اتفاقيات إيفيان، وبالتالي فهو نص إيديولوجي سياسي تضمن التشخيص السياسي – الاجتماعي لحالة المجتمع الجزائري. حيث تضمن الشق السياسي الوضعية الداخلية لحزب جبهة التحرير الوطني والوضعية الاجتماعية والاقتصادية، وأخيرا حدد جملة المهام التي يتعين أن تقوم بها الدولة الجزائرية المستقلة.

أ– المحتوي السياسي للمسألة الاجتماعية في برنامج طرابلس:

تضمن نص البرنامج ديباجة مطولة، جاءت علي شكل احترزات ناجمة عن مقرؤية مجلس الثورة للأوضاع السياسية ومضمون الاتفاقيات بين الجزائر وفرنسا ،والتي حذر في خضمها

من أن الاستعمار في تلك الظروف يشهد حالات من التغير الشكلي بالنظر لجملة من الأحداث كبقاء الامتيازات، وبالتالي هو تحول للاستعمار من حالة كلاسيكية إلي حالة جديدة ستبقي علي تبعية الجزائر لفرنسا، موضحا بان الابقاء علي امتيازات الفرنسيين في الجزائر سترهن الاستقلال.

كما منح مفهوما للتعاون بين فرنسا والجزائر، حيث أوضح بأن الاستعمار سيستعمل هؤلاء للحفاظ علي مصالحه الشئ الذي يفرض توضيح مكانتهم،حتى لا يتحولون إلي مواطنين فوق العادة مقارنة بالجزائريين. وفي ذات السياق أستدل بالأعمال التي تقوم بها المنظمة السرية الإرهابية التي لم تقبل بفحوي الاتفاقيات ورفضت الاستقلال والمفارقة تكمن في غموض مواقف السلطة الفرنسية الرسمية من أعمالها الإرهابية المعادية للجزائريين.

وعليه يتعين علي جبهة التحرير إعادة هيكلة استراتيجة تعاملها مع الفرنسيين، كما تناول البرنامج جملة الاثار المادية والمعنوية المترتبة عن الاستعمار، والتي تتجلي مظاهرها في وجود مئات الالاف من الايتام ،والمعطوبين،"أن العائلة تغيرت ملامحها، إذ أصبحت عائلات تضم إلا الاطفال والنساء مشردة تنتظر من السلطة الوطنية الاجراءات اللازمة للتكفل بها ".[2]

إذ بقي مليونيين من الجزائريين في أغلبهم من النساء والأطفال يغادرون المحتشدات والآلاف من اللاجئين يعودون للوطن من تونس والمغرب.

---

[1] - Saadi Mokrane .djamina, la charte nationale .analyse de discours ,OPU, Alger ; 1985.p3

2-وهيروبيجم طرابلس 2691 .

ويري نص البرنامج أن المشكلات الناجمة عن الاستعمار هي مشكلات اقتصادية واجتماعية، إلا أن حلها والتكفل بها مرتبط بالتصور السياسي والتنظيم ، إذ لايكفي الإعلان عن برامج وطنية ودولية لجمع التبرعات والمساعدات الدولية للتكفل بمشكل السكن والغذاء والوقاية من الامراض وعليه يقترح، حلولا سياسية للمسألة الاجتماعية.

و بالرغم من أن توصيفه لها جاء محملا بالظروف التاريخية والاستعمار والأوضاع الاجتماعية المزرية إذ يؤكد " هذه الوضعيات لاتحتاج للارتجال ولسياسات ظرفية بل تحتاج لحلول عميقة وإجراءات ذات بعد اجتماعي حقيقي تندرج في إطار مخطط شامل، وأن الثورة الاقتصادية والاجتماعية تنطلق من هذه الرؤية،وإلا سيكون مآلها الفشل."

وعليه يتعين محاربة البيوت القصديرية التي تحيط بالمدن، وتوفير مناصب الشغل بالنظر للبطالة الجماهيرية المتفشية، ومحاربة المجاعات والأمراض.

وضمن هذا التوصيف الذي يصور بشاعة المسألة الاجتماعية، يري البرنامج أن الحلول لن تكون إلا بمنح معني حقيقي للاستقلال والسيادة وذلك بالإقرار بالعيوب التي تشوب قيادة الثورة ونخب جبهة التحرير الوطني، والتي جاءت بمثابة تقييم ونقد ذاتي.

إذ لا يمكن تجاوز حدة المسألة الاجتماعية التي تبقي معالجتها والتكفل بها مرهون بتصحيح الخط السياسي لقيادة جبهة التحرير الوطني، التي حسب نص الميثاق عبر عنها في كونها، أصبحت في السنوات الأخيرة تمتلك رؤية ضيقة لمفهوم الثورة، حيث في ضوء الحركية التي عرفها المجتمع ومخلفات الثورة، فإنها لم تهتم بمرحلة مابعد الاستقلال، وتجاوز الهدف الأول المتمثل في تحقيق الاستقلال الذي ميزه الاستكانة لوطنية تقليدية، حيث أماراتها باتت جلية وتتمثل في التباين الحاصل بين تطلعات المجتمع، التي أصبحت مرجعياتها حركات تحررية أخري وتجاهلت خصوصية الحركة التحررية الجزائرية وهي تمارس صمت إيديولوجي أدي بها إلي تشكيل صورا لا تمت بصلة للواقع الاجتماعي الجزائري.

ب- برنامج طرابلس وتصنيفاته للتشكيلة الاجتماعية غداة الاستقلال:

ارتأى معدي البرنامج قبل تقديم التصورات العملية لتكفل بالمسألة الاجتماعية تقديم قراءة حول الوضع الطبقي حرصا منهم،علي أن قيادة جبهة التحرير الوطني التي سوف تتمخض عنها السلطة الوطنية لإدارة شؤون الوطن، يجب أن تحوز صورة دقيقة حول الطبقات الاجتماعية التي يتعين التكفل بها، وفي ذات الوقت التأكيد علي أن ملامح المجتمع الجزائري والصور التي تحملها قيادة الثورة حول المجتمع قد تغيرت.

إن الالتزام الجماعي الشعبي أثناء حركة التحرر أدي إلي إفرازات بنيوية وتغيرات اجتماعية، تجلت ملامحها في ولوج مجتمع جديد رافضا للقيم القديمة، والدليل أن التشكيلات الاجتماعية التي رصدت تتجلي في ولوج الفئات الاجتماعية التالية :

2- الفلاحون الذين انتزعت ملكياتهم العقارية وهم فقراء تحولوا إلي عمال في الزراعة دائمون أو مؤقتين،إلي جانب فئة الخماسة.

1- كما ظهرت فئة اجتماعية أخري وهي قليلة العدد تتمثل في البروليتاريا وحثالة البروليتاريا،التي تتمركز علي أطراف المدن وهما المجردون من ملكياتهم هاجروا اتجاه فرنسا، للبحث عن العمل حيث تنتظرهم أعمال صعبة وأجور زهيدة.

3- أما الفئة الثالثة فهي التي تتشكل من الحرفيين، وقلة من الموظفين والتجار الصغار والمهن الحرة وهي الفئات التي تنعت بالبرجوازية الصغيرة وقد أمدت الثورة بإطارات.

وضمن هذا المنظور، يري البرنامج أنه في التحليل للمضمون الاجتماعي للثورة التحريرية، نقف علي حقيقة مفادها أن الفلاحين والعمال هم الذين شكلوا القاعدة النشطة للثورة .

د- مقترحات وحلول البرنامج للتكفل بالمسالة الاجتماعية:

جاءت المقترحات والحلول المقدمة تحت عنوان " من أجل تجسيد المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية "

وحدد معالم هذه المهام في ثلاثة محاور رئيسية:

- بناء اقتصاد وطني

- سن سياسة اجتماعية لفائدة المجتمع، بغرض الرفع من المستوي المعيشي للعمال والقضاء علي الأمية، تحسين وضعية السكن والوضعية الصحية وتحرير المرأة.

- وضع سياسة خارجية مبناه علي مبدأ تكريس الاستقلال الوطني ومحاربة الامبريالية .

إن الأهداف المعلن عنها وضرورة تجسيدها لدحض المخلفات الكارثية للمسألة الاجتماعية مردها الوضعية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، الذي تحكمه سمتين أساسيتين غداة الاستقلال: تجلت الأولي في وجود اقتصاد حديث وديناميكي، يشكل قاطرة الاقتصاد الفرنسي يضم الزراعة الموجهة نحو الأسواق الاستهلاكية الحضرية والتصدير هذا إلي جانب الصناعة والتجارة وقطاع قوي من الخدمات، ولا يشارك الجزائريين في هذا النوع من الاقتصاد إلا من خلال الأيدي العاملة التي تشغل فيه.

في حين السمة الثانية من الاقتصاد، فتجلت في الاقتصاد المعاشي والذي يساهم في إعالة أكثر من خمسة ملايين جزائري،ويعرف هيكلة اقتصادية لما قبل- الرأسمالية.

هذا الشكل من التنظيم الاقتصادي أفرز علي المستوي الاجتماعي فوارق كبيرة من حيث المداخيل، إذ يشكل دخل الفرنسي الذين يعيش في الجزائر 30333فرنك فرنسي في حين دخل الجزائري لا يتعدي 13333 فرنك فرنسي سنويا وهي جلها مداخيل الأفراد الذين يعملون في الاقتصاد التقليدي .

ضمن هذا المنظور، المسألة الاجتماعية تبرز دلالاتها في عدم اندماج مليونيين من ونصف من الجزائريين، 663 ألف بطال في المدن، ومليون ونصف في الأرياف، بالإضافة إلي النزوح الريفي،

والهجرة نحو الخارج التي قدرت أعدادها ب133 ألف مهاجر، أما فيما يتعلق بالأمية فإنها تمس 0/1 أشخاص الذين فاقت أعمارهم 39 سنوات للتمدرس وهو السن القانوني،أما في المجال الصحي فيتجلي في عدم توفره جراء انتشار المدن القصديرية وانعدام المرافق الصحية في الأرياف .[1]

إن هذه الصور المقتضبة، حول الآثار التاريخية للاستعمار، والتي تؤكد أن المسألة الاجتماعية في الجزائر شكلت تحد كبير في وجه السلطة الوطنية، جعلت من البرنامج يركز علي أن طبيعة الدولة يتعين عليها أن تكون **دولة اجتماعية**، لأنه لا يمكن خلق ديناميكية البناء إلا في ضوء التكفل بالمسألة الاجتماعية.

وذلك بالتكفل التدريجي لظروف المعيشة للشعب والقضاء علي البطالة،إذ يؤكد نص البرنامج في الشق المرتبط بتجسيد التطلعات الاجتماعية للجماهير " لأجل تعبئة الجماهير ولكي تتحول الي شئ ثابت في حياة البلد، يتعين محاربة البذخ،والتبذير للمال العام للدولة، وتفادي المصاريف التي لا طائل منها. لأنه في حالة تواجدها فإنها ستمد الجماهير بقناعات أنهم لوحدهم، وأن المعدمين هم الذين يتحملون أعباء التقشف وبناء الوطن".

*** محاربة الأمية وتطوير الثقافة الوطنية:**

بعد ما أشاد البرنامج بالمجهود المبذول،خلال الحرب التحريرية، إذ بالرغم من المنع الممارس من لدن السلطة الكولونيالية، إلا أن المدارس الحرة ساهمت في التأكيد علي تمسك الشعب بقيمه الوطنية في إطار المبادئ العربية الإسلامية .

وقد جاءت مقترحات البرنامج في الشأن الثقافي التعليمي علي النحو التالي:

أ- تثبيت الثقافة الوطنية والتعريب التدريجي في مجال التعليم علي أساس القواعد العلمية، "ضمن كل المهام الثورية هذه المهمة، تبدو الأهم علي الإطلاق، كونها تمنح الوسائل الثقافية الحديثة، ولا يمكن لها أن تتحقق في ظل التسرع الذي قدج يؤدي بالتضحية بأجيال كاملة.

ب- توسيع النظام التعليمي بالسماح للجميع الالتحاق بكل مستويات التعليم .

ج- جزأرة البرامج وجعلها تتماشي و واقع البلد.

د- تعزيز وسائل التعليم الجماهيري وتعبئة كل المنظمات الوطنية لأجل محاربة الأمية وتعليم كل المواطنين القراءة والكتابة في اقصر الآجال.

لأنه بدون التعليم المكثف وتكوين الإطارات، سيكون من الصعب التحكم في الاقتصاد الوطني.

*** التكفل بمشكلة السكن:**

إن الركود الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الريفي، منذ بداية الاحتلال أدي إلي بروز الأحياء القصديرية في المدن الكبرى والمراكز الحضرية، كما أن الحرب قد ساهمت بشكل كبير في اشتداد هذه

[1]- انظر نص البرنامج في شقه المتعلق بتشخيص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية غداة الإعلان عن وقف النار.

الظاهرة، لذا يتعين علي السلطة اخذ التدابير المستعجلة لإسكانهم في ظروف مقبولة، والأنجع أن يتم ذلك وفق مخطط يندرج في إطار البحث عن إدماجهم في الاقتصاد. أما في المدن فمن الأهمية التعجيل بسن قوانين للإيجار واستغلال السكنات الشاغرة .

*** الصحة العمومية:**

إن المرافق الصحية يجب التعجيل بتأميمها لغرض تعميم الطب المجاني للجميع في اقرب الآجال، وذلك وفق الخطة التالية:

أ- تطوير منظومة صحية وطنية تشرف علي كل المستشفيات والمرافق الصحية.

ب- تنظيم حملات استعجاليه بالتنسيق بين الجيش والمنظمات لأجل محاربة الأوبئة والأمراض المعدية وترقية الوقاية وتحسين الظروف الصحية.

ج- التكوين السريع للعمال في ذات المجال في اطار مخطط للصحة .

إن المتتبع لبرنامج طرابلس، في شقه السياسي والاقتصادي والاجتماعي يقف علي جملة من الملاحظات والنقائص بالرغم من كونه أول تصور سياسي لسبل بناء الدولة بعد الاستقلال، وتشير الدراسات التاريخية أن البرنامج أعد في ظروف استثنائية ميزتها انشقاقات وصراعات حول السيطرة علي الحزب وعلي السلطة الوطنية [1]

ففي المجال السياسي استبعد تعايش الاختلاف الأيديولوجي،وتم اختيار نمط الحزب الجماهيري، ويشير أيضا في ذات السياق المؤرخ محمد حربي إن البرنامج لم يوضح دور الجيش وترك مسالة إقامة الديمقراطية كأسلوب للحكم عالقة.[2]

وأكد البرنامج في شقه الاجتماعي علي دور الدولة المستقلة في التكفل بالمسألة الاجتماعية في الكثير من الجوانب، كالتعليم الذي حدده كأولوية، والتكفل بالبطالة الجماهيرية، والقضاء علي مشكلة السكن.

وهي ذات القضية، التي حاول لاحقا ميثاق الجزائر لعام 2691 التكفل بها وطرحها للمجتمع.

يمكن القول، أن البرنامج في سياق تناوله للمسألة الثقافية قد أسقط أحد أهم عوامل التعبئة المجتمعية،حينما أعاد التذكير بالمبادئ والأطر المشكلة للمكونات الثقافية للمجتمع الجزائري التي احتواها بيان أول نوفمبر2601 وهي العروبة والاسلام والأمازيغية، حيث تم استبعاد الامازيغية كمكون من مكونات الثقافة الوطنية،وهو الشئ الذي أفضي إلي استمرار هذه المشكلة منذ قيام الحركة الوطنية وغداة الاستقلال، حيث كادت أن تؤدي إلي حرب أهلية ولزالت قائمة إلي حد اللحظة كمشكلة ثقافية سياسية.

[1] - Mohamed Harbi, LE FLN mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir, 1945-1962, ENAL, 1993, p327-330.

[2] -idem,p 281.282.

وهو ما يؤكد أن البرنامج قد تمت صياغته في ظروف للمساومات السياسية،وهو ما تضمنه البرنماج ذاته، حينما أشار للبؤس الأيديولوجي الذي عرفته جبهة التحرير الوطني في علاقتها مع المجتمع، وانتشار الإقطاعية السياسية بداخلها كحزب قاد حركة تحررية.[1]

1- المسألة الاجتماعية في ميثاق الجزائر 2691م: (تحديات الدولة في مواجهة الإرث الاجتماعي – الاقتصادي للثورة التحريرية)

المتتبع للأحداث السياسية والظرف الاقتصادي الاجتماعي الذي عرفته الجزائر يدرك فحوي ميثاق الجزائر لعام 2691،علي المستوي السياسي ميزت هذه الفترة صراعات سياسية داخل جبهة التحرير الوطني وسلطة الرئس بن بلة، فبعد استقالة فرحات عباس من البرلمان وتشكيل بوضياف وايت احمد لأحزاب سياسية معارضة.

أما علي المستوي الاقتصادي الاجتماعي ففي ملاحق الميثاق التي تضمنت تشخيص الوضعية الاقتصادية الاجتماعية والتي قد اعتمدت كمبررات للأهداف التي تضمنها الميثاق والتي راهنت السلطة علي تجسيدها والتي سيتم التعرض لها بصفة مفصلة.

إن التخلف الذي تعرفه الجزائر مرده الاستعمار وتتجلي ملامح هذا التخلف واشتداد المسألة الاجتماعية في الخصائص التالية :

– ضعف التصنيع،سوء التشغيل و تدني مستوي الدخل الفردي للسكان لاسيما في الارياف والانتشار الضعيف للتقنيات.

– ان الزراعة التي تشغل ما بين 90و 93 **%**من الأيدي العاملة لا تمثل، سوي 13**%**من الإنتاج الوطني ولا تساهم الا ب11**%** من الدخل الوطني ، هذه الوضعية تترجم ضعف المر دودية للقطاع.

رغم الإمكانيات التي تستحوذ عليها الجزائر، إلا أنها صناعيا بقيت ضعيفة، قبل الاستقلال لم تكن الصناعة توفر سوي 133ألف منصب عمل لسكان يقدر عددهم ب22مليون نسمة أي بمعدل منصبين لكل 233مواطن في حين في البلدان المتقدمة بلغ المعدل منصب عمل لكل 9 مواطنين .

أما الميزة الغالبة لعالم الشغل خلال هذه الفترة والتي شكلت أحد الخصائص الرئيسية التي لا تجعل من التشغيل مشكلة اجتماعية فحسب، بل مسألة اجتماعية تحول دون الاندماجية الاجتماعية واستقرار المجتمع فتتلخص في" سوء التشغيل " الذي يمتاز بالديمومة، حيث في الارياف الفلاح لا يعمل سوي 233يوم سنويا من العمل في حين المعدل الدولي هو 103يوم

مثل ما أكدته الدراسات التاريخية حول علاقة المجتمع بالثورة والتي تجمع علي علاقة التلاحم والدعم المطلقين، سواء أكان علي المستوي البشري أو المادي ولمحاربة هذه العلاقة لجأت السلطات الكولونيالية إلي محاولات عزل الثورة عن المجتمع. مخلفة بذلك وضعيات بشرية متأزمة مشكلة

[1] - ibid ,p 328.-

تحديات أمام الدولة المستقلة حيث يشير نص الميثاق في هذا الشأن إلي أن الوضعيات التي وجب التكفل بهاو تتلخص في " 333الف مجاهد و 3ملايين فرد مشرد يعيشون في مراكز ومحتشدات تنذر بكوارث صحية ة و133الف سجين هذا إلي جانب ما يربو عن 333الف نازح من الارياف نحو المدن "[1]

الشيء الذي يؤكد علي أنه تقريبا لا توجد عائلة أو قرية لم تتعرض إلي هجرة اضطرارية، مثل هذه الوضعيات تؤكد من جهة حدة المسألة الاجتماعية وضرورة التكفل بها نظرا لارتفاع عدد الأرامل والأيتام والمعطوبين، بمعني ألاف من المواطنين هم بحاجة لتوفير حدود دنيا من شروط الحياة الكريمة .

هذا إلى جانب عدد هائل من المحاربين الذين يطرحون مشكلة ادماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ففي هذا الشان يؤكد نص ميثاق الجزائر 2691ان " 932333 فرد وتحت ضغط الثورة اضطروا لمغادرة الأرياف نحو المدن مابين الفترة الممتدة من 2601و 2693 وزادت حدتها مابين 2693و2693 ليصل عدد النازحين إلي 933 ألف"[2]

هذه الظروف عجلت بخلق بروليتاريا حضرية ضاغطة أدت إلي اشتداد البطالة، كما ساهمت في الرفع من التكاليف الاجتماعية والتجهيزات والتوزيع علي حساب الاستثمار في المجال الزراعي والصناعي،أما في مجال السكن فيشير نص الميثاق صراحة إلي كون "السكنات الشاغرة لاتفي الغرض لذا للتخفيف من أثار الأزمة في هذا القطاع وجب علي الدولة توفير 90333 سكن سنويا في المدن و 09333 سكن في الارياف ".[3]

مما سبق يتبدي أن المسألة الاجتماعية شكلت تحد فعليا في وجه الدولة الجزائرية المستقلة لذا راهنت في ميثاق الجزائر علي التكفل بهاو و علي غرار ماأقره ميثاق طرابلس 2691 مع فارق يكمن في التفصيل أكثر حول تطلعات المجتمع وقدد حدد الميثاق الجهود الواجب القيام بهاو وقد حددت في المهام التالية:

– إضفاء الدينامية اللازمة علي المؤسسات الانتاجية و تجاوز صعوبات التأطير والتمويل المالي للمشاريع .

– تكوين الإطارات بالتعاون مع الكفاءات الاجنبية.

– المحاربة التدريجية للتفاوت الجهوي لمحاربة النزوح الريفي.

2-- ميثاق الجزائر 2691 الجزء المتضمن التخلف وازدواجية الاقتصاد ص 9.

[2] نفس المرجع . 23

[3] نفس المرجع .ص23 .

للإشارة إن نص الميثاق أكد علي أن تجسيد هذه الأهداف التنموية تستلزم سنوات طويلة أن إدراك الدولة لحدة المسالة الاجتماعية خلال هذه الفترة جعلها تحدد الأولويات في التكفل بالمسالة الاجتماعية علي النحو التالي

يتضح من خلال نص الميثاق في جزءه الذي حمل عنوان" تجسيد تطلعات الجماهير الشعبية واستنادا لمقولة " كل حسب طاقته وكل حسب عمله إن مشكلة العمل والمستوي المعيشي يشكلان اهتماما محوريا في بناء المجتمع الاشتراكي ".[1]

أمام البطالة الجماهيرية أكد الميثاق علي أن محاربتها هو الحل الأنجع لرفع المستوي المعيشي للمواطن، كما أن العمل هو العامل الوحيد لإحداث التنمية و بناء المجتمع الاشتراكي.

المتمعن في مثل هاته الفقرات من الميثاق يتفق مع التحاليل السياسية التي نعتت الخطاب الساسي آنذاك بالخطاب الشعبوي، علي اعتبار أن معدلات البطالة كانت جد ومرتفعة مثل ما أكدته ملاحق نص الميثاق نفسه، في حين الإمكانات المادية لاسيما المالية منها أو البناءات التحتية والتجهيزات الصناعية القادرة علي إحداث إقلاع اقتصادي ظلت ضعيفة لأسباب تاريخية معروفة تمثلت في ضعف الاستثمار في الصناعة من قبل الاستعمار وتوقفها نهائيا مع انطلاق الثورة التحريرية، وهذا رغم شروع السلطات الكولونيالية في تطبيق مشروع قسنطينة لعام 2609 الذي كما يوضحه ميثاق الجزائر لعام 2691 " إن السلطات الكولونيالية بادرت في تجسيده، انطلاقا من فكرة مفادها، أن الثورة ما هي إلا تعبير عنيف عن تطلعات اجتماعية واقتصادية والتي كان يكفي التكفل بها، النجاح في عزل السكان عن جبهة التحرير الوطني "[2]

ما يستشف كتناقض في مجال محاربة البطالة، أن الهجرة نحو الخارج التي شكلت أثناء الثورة التحريرية سندا ماديا هاما للثورة مثل ما تؤكده الدراسات التاريخية كما أنها في ذات الوقت ساهمت في التكفل بالمسالة الاجتماعية في إطار ما يعرف سوسيولوجيا بالتآزر والتكافل الاجتماعي للعمال المهاجرين مع العائلة الممتدة في الجزائر مثل مايؤكده تقرير الحاكم العام في الجزائر عام 2601.

وعوض أن الدولة خلال فترة مابعد الاستقلال تعمل علي تنظيم الهجرة وربط عائداتها بالتنمية وكذا استغلالها علي الأقل ضرفيا للحد من البطالة، راحت تؤكد مثل ما يوضحه نص ميثاق الجزائر لعام 2691" انه من الضروري تجنيد الوسائل الذاتية للحد من الهجرة التي تشكل انحرافا مميز لبلد ملتزم بنهج الثورة وبالتالي هو في حاجة ماسة لاستعمال اليد العاملة المؤهلة كعامل أساسي للتنمية الاقتصادية "[3]

[1] ونفس المرجع ص 22-21.
[2] ونفس المرجع ص30
[3] ونفس المرجع ص 39-39.

ويؤكد الميثاق في مجال الحماية الاجتماعية علي ضرورة التكفل علي الفور بتوحيد الجهات في الاستفادة من الضمان الاجتماعي وتوسيعه للقطاع ألفلاحي المسير ذاتيا وكذا اتجاه الفلاحين الصغار والحرفيين كما يجب تطبيق نفس الحقوق فيما يتعلق بالمنح العائلية لتمس كل الفئات العمالية عمال كانوا أو موظفين.

– المسألة الاجتماعية في ميثاق و دستور2699م:

عرفت السياقات السياسية والاقتصادية الذي ظهر فيها ميثاق2699 بعد التوقف عن العمل بميثاق الجزائر لعام 2691وبقاء الدولة الجزائرية لمدة 22سنة دون ميثاق ولا دستور إلي أن تم فتح نقاش شعبي حوله وتم اثرءه، جاءت المشاركة الشعبية واسعة لكون الدولة خلال هذه الفترة قد أطلقت مقترحات تنموية عرفت باسم الثورات الثلاثة الثورة الصناعية والثقافية والفلاحة وقد راهنت السلطة السياسية آنذاك علي تجسيدها انطلاقا من الاعتقاد السائد أن بناء المجتمع الاشتراكي لن يتحقق إلا في ظل الحفاظ علي المكاسب التي تحققت خلال عقد من الزمن من حكم هواري بومدين

ومثل مآتم الإشارة إليه في المقدمة " فان هذا الميثاق يعبر عن تجربة ويعرض إستراتيجية كما أنه يشكل استمرار لعملية توضيح سياسي " [1]

في ضوء ماسبق من تحديد لهوية وغاية ميثاق 2699، هذا الأخير راهن علي التصحيح لمسار التنمية الذي شرع فيه خلال فترة حكم بن بله (2691 –2690) ، حيث في كم من موطن من ، ظل التأكيد علي عبارات توحي ضمنا وكأن فترة الحكم السابقة لم تصون المكتسبات ولم تستجب لروح ومبادئ الثورة كما ظلت تؤكد علي" أن انتقاء أفضل الإطارات التزاما هي الطريقة المثلي التي تزيد من سرعة التحولات الضرورية التي انطلقت في العشر سنوات الأخيرة "[2]

في المقدمة التي خصت الميثاق أو في الشق الذي تناول حيثيات بناء المجتمع الاشتراكي لم يشر إلي فترة الحكم السابقة وكأن تاريخ التنمية وبناء الدولة قد بداء مع" التصحيح الثوري" لعام 2690 وظلت الإشارة إلي هذه الفترة تحمل عبارات نقدية كبيرة" كالانحرافات الإيديولوجية " وبذور الإيديولوجية البرجوازية الجديدة " كما تجدر الإشارة أن عبارة التصحيح لوجهة العمل قد وردت مرارا سواء في الفصل المخصص لبناء المجتمع الاشتراكي أوالفصول الاخري المتضمنة، الاتجاهات الرئيسية لسياسية التنمية وأهدافها الكبرى،لذا فان بحث المسألة الاجتماعية في ميثاق2699 يمر عبر استقصاء و بحث المحتويات التالية

2– في الباب الأول والمخصص لبناء المجتمع الاشتراكي وبالتحديد للمبادئ الأساسية لبناء الاشتراكية والذي تناول مسائل عديدة هي من صميم مكونات المسالة الاجتماعية كالعمل وتلبية الحاجات الأساسية ة وترقية الفرد.

1-وصيغ الميثاق 2699 ،ص 23 .

2-نفس المرجع ،ص 29.

1– في الباب الثاني والذي تناول الحزب والدولة ويمكن هذا المدخل من الوقوف علي دور الدولة طالما أن المسألة الاجتماعية، مسالة تقع في صميم اهتماماتها ويعد حضورها من عدمه في التكفل بها مرجعية أيضا لتحديد طبيعتها

3–أما الباب الثالث والذي تندرج ضمنه أحد المكونات الأساسية للمسألة الاجتماعية من تربية وتعليم وتكوين والتي تم إدراجها تحت الثورة الثقافية،أما بخصوص إيجاد التوازن بين الريف والمدينة فقد تمت الإجابة عنه في الغايات المتوخاة من الثورة الزراعية في حين الشق المتعلق بالعمالة وظروفها كقوي للإنتاج ومستوي معيشتها والتصورات المعدة لتحسينها جاءت في خضم استراتيجيات الثورة الصناعية ،التي رافقها النص بالحديث عن الحماية الاجتماعية وتوفير السكن وتقديم المساعدات والتكفل الصحي ورعاية المعاقين والطفولة فقد تضمنتها الأهداف الكبرى للتنمية بوصف هذه المسائل ستتحقق حينما يتم
تجسيد الإقلاع الاقتصادي.

إن حضور المسألة الاجتماعية في ميثاق ودستور 2699 نابع من التوجه السياسي العام للدولة، التي أريد لها أن تكون دولة حاضنة وحاضرة في كل مجالات الحياة الاجتماعية حيث يؤكد صراحة الميثاق أن " الدولة الاشتراكية خلافا للدولة البورجوازية لا تقتصر علي التدخلات المحدودة في الحياة الاقتصادية ....بل تحرص ألا يكون الاقتصاد الوطني محتكرا لصالح فئات محظوظة وتضمن لكل مواطن قسطه كل حسب عمله، كما أن الدولة الاشتراكية تنظم الإنتاج وتوزع الدخل القومي، مؤكدة بذلك دورها كعامل أساسي في تحويل الاقتصاد ومجموع العلاقات الاجتماعية "[1]

بدت الدولة حسب براديغما تحديد طابعها الاجتماعي،أنها تندرج في إطار دولة عناية الحق الإلهي، سيما حينما يؤكد نص الميثاق علي تدخلها في كل المجالات، لتتجلي بوضوح مقولة" الكثير من الدولة والقليل من المجتمع " ولعل ما يؤكد هذا الطرح هو الاعتقاد الجازم بان الإقلاع الاقتصادي سيؤدي لا محالة إلي التكفل بالمسالة الاجتماعية اذ يشيرالميثاق صراحة في ذات الشأن انه " ... وفي هذا الإطار فان الدولة إذ تضاعف باستمرار إنتاج المواد المادية ، تؤمن الرقي الاجتماعي والثقافي، وتعمم التعليم، وتضمن الصحة لكل المواطنين وتسهر علي رفاهية المجتمع.."[2]

[1] نفس المرجع ،ص 26.
[2] دستور الجزائر 2699 ، ص 11 .

أ- استراتيجيات وسبل توفير الحاجات الاجتماعية للمجتمع العمالة والتشغيل:

بعدما تم تحديد طبيعة الدولة والأدوار الموكلة لها تحددت مجالات تدخلها في مجال المسالة الاجتماعية والتي جاءت علي النحو التالي

2- انطلاقا من كون المسالة الاجتماعية هي تلك الحاجات المعبر عنها من قبل المجتمع ، أكد ميثاق علي ضرورة توفير العمل بوصفه ليس "حقا فحسب بل واجبا وشرف" كما أن التصور الذي ساقه الميثاق للعمل جعلت من مهام الدولة الاجتماعية ضرورة "القضاء التام علي البطالة الذي هو احدي الغايات العاجلة للاشتراكية في الجزائر "

كما أكد في ذات السياق علي أن مفهوم العمل" يرتبط بمفهوم الكرامة. لان العمل هو الذي يعطي الإنسان كرامته ...فبدون العمل يصبح المواطن عالة علي المجتمع "

اما فيما يتعلق بالتكفل بالحاجات الأساسية للجماهير فيلاحظ إن ميثاق قد ركز علي ضرورة تلبية الدولة هذه الحاجات حتى يتم القضاء علي الظلم والاستغلال ورفع شان العمل كقيمة اجتماعية وبالتالي جاء التأكيد علي تامين علي الأقل " لكل مواطن في مرحلة أولي نمط معين من الاستهلاك يتجاوب ومقاييس العيش الكريم من مسكن وغذاء ولباس ة وصحة وثقافة وترفيه وتعليم للأطفال "[1]

إن التشغيل احتل حيزا هاما في ميثاق وذلك لحمل المجتمع علي المشاركة السياسية وكذا الغاية منها هو تكريس مبدأ العدالة التوزيعية التي هي من صميم دولة عناية الحق الإلهي لذا فان نص الميثاق في الباب المخصص للاتجاهات الرئيسية للتنمية يعيد التأكيد علي أهمية التشغيل وعلي العمل كفكرة فلسفية هي من صميم الفكر الاشتراكي لما لها من تأثير علي تجانس واستمرار المجتمع ففي هذا الصدد نلحظ إن الدولة أخذت علي عاتقها " ضمان العمل للجميع ومنح كل إنسان فرصة لتحسين طاقاته ومؤهلاته إلي أقصي حد " وقد حددت السبل لتوفير العمل في انتهاج سياسة مكثفة في لأحداث مناصب الشغل علي النحو التالي

- القضاء علي البطالة ة والعمل الجزئي
- إعداد منفذ للعمال الوافدين من الأرياف
- تطبيق إلزامية العمل والتكوين المستمر

أما الشق المخصص للحماية الاجتماعية للعمال والتي لم يفصل فيها الكثير علي اعتبار إن النصوص التطبيقية للتسيير الاشتراكي والتشريعات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية للعمال قد فصلت فيها أكثر إلا أننا نجدها قد تناولت مسائل ترتبط بسياسة الأجور وضرورة تطابقه مع توفير حياة كريمة والحق في ضمان تقاعد محترم و تغطية كاملة ضد حوادث العمل

1- يتقاطع الدستور والميثاق حول أهمية التشغيل بوصفه أحد المكونات الأساسية للمسالة الاجتماعية،انظر نص الميثاق ص 10 .

ب- سبل التكفل بمشكلة السكن:

علي غرار العمل الذي اعتبره ميثاق 2699حقا فان السكن في الدولة الاشتراكية الاجتماعية اقترن توفيره من الناحية السياسية في إطار استكمال محاربة مخلفات الاستعمار لذا راهنت الدولة علي ضرورة محاربة "السكن الحقير التي برزت في شكل أكواخ وأحياء قصديرية... فزوال الأكواخ وهذه الأحياء سيكون من علامات التي تدل علي انتصار الثورة ضد البؤس "ص190[1]

ولمعالجة أزمة السكن جاءت جملة من الاجراءت مست الأرياف والمدن علي حد السواء جسدت في القرى الاشتراكية التي تضمنتها الثورة الزراعية التي " ستسمح بتغطية الأرياف الجزائرية بشبكة حقيقية من هذه القرى وبذلك فان الأكواخ التي كانت لمدة طويلة ترمز لفقر أريافنا ، تختفي إلي الأبد في الجزائر "[2]

كما راهنت الدولة في تلك الفترة بلوغ وتيرة انجاز تكون في حدود ألف سكن في حدود بداية عشرية 2693يسمح أيضا بالقضاء علي الأحياء القصديرية في المدن ولهذا الغرض تأكد " تشجيع كل مواطن يرغب في بناء سكنه الخاص" إلا أن ما يشد الانتباه حيال مشكلة السكن ورغم إن الدولة التي اعتبر خطابها ومجالات تداخلها بالشعبوية ظلت تؤكد علي حدة مشكلة السكن بوصفها مشكلة مستعصية ففي هذا الصدد ناشدت الدولة المجتمع للتعاون والمشاركة في إيجاد حلول لمشكلة السكن "... إن مشكل السكن، نظرا لموضوعيته، ولما يكتسي من أبعاد يبقي بقطع النظر عن الأعمال التي تتعهد بها الدولة هو قضية جميع المواطنين.. وبهذا الصدد ينبغي إن ينضم كل مجهود فردي وجماعي إلي الجهد الذي تبذله الدولة ومؤسساتها "[3]

لذا بادرت الدولة في تخصيص قطع أرضية معدة للبناء منذ تلك الفترة والي غاية السنوات الأولي من الثمانينيات، إلا أن هذه العملية توقفت اثر مرسوم 10/63حيث تم إنشاء الوكالات العقارية كمؤسسات مختصة في بيع العقار الصناعي والمعد بغرض البناء، ولكون هذه المؤسسة قد ظهرت في فترة ميزتها الصراعات السياسية ووصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ، تم الاستحواذ عليها من قبل السماسرة وتحولت مصدرا لثراء بعض الإداريين والمسوؤلين، تحولت المدن علي إثرها إلي مراقد ،أحياءها تفتقد إلي المرافق العمومية كالمدارس ودور الحضانة والمصحات لان الاراضى المعدة لهذا الغرض تم تحويلها جراء الإجراء الإداري الذي تم استحداثه وعرف تحت اسم" تكثيف التجزيئات السكنية" بعد إصدار الدولة تعليمات تخص وقف بيع العقار.

كما أن الميثاق ركز علي ضرورة التكفل بالتقدم الاجتماعي والثقافي،حيث حددت آليات العمل الرامية لتحقيق ذلك في نص الميثاق " إن تعميم التعليم ، وديموقراطييته وإفساح المجال لأكبر عدد من

---

1 لمس تي ر 2699 ،ص.199
2 و ف س ال م ر ج ع ،ص 199
3 و ف س ال م ر ج ع ،ص 199- 196. .

الشبان في مرحلة التعليم التقني والعالي والتكوين المهني للعمال ،وتوفير الظروف والمنشات اللازمة لتطبيق مبدأ مجانية العلاج الطبي وكذلك تنمية أسباب الترقية والأنشطة الرياضية ..."

ولعل ما يستشف من نص الميثاق الذي اعد في ظروف استثنائية بالنظر للحاجات المتنامية في كل المجالات بالنسبة للمجتمع، ولما كانت مكافحة الأمية هاجسا فعليا، أقدمت السلطة السياسية آنذاك علي تعميم التعليم والزاميته مع التأكيد علي مجانيته.

في حين في مجال الصحة كانت الدولة حاضرة من خلال التأكيد علي أنها "تتكفل بحماية وصيانة وتحسين مستوي صحة السكان "[1]

واضطلعت الدولة باعتبار الطب المجاني قاعدة نشاط الصحة العمومية في الجزائر متكفلة بالضرورة التكوين للأطباء وبناء المستشفيات.

كما أن ميثاق لم بهمل الفئات المعاقة والمسنين من ضرورة التكفل بهم حيث في عبارة مقتضبة تناول الميثاق هذه الفئات مؤكدا علي ان الدولة في "نطاق سياسة البلاد الاجتماعية تمنح عناية خاصة الي الأشخاص المسنين و المعوقين، الذين ليست لهم مداخيل بصورة تجعلهم في مأمن من البؤس والتشرد ..."[2]

في ضوء ما تم تقديمه من مكونات المسألة الاجتماعية التي تناولها ميثاق 1976 يتضح أن الدولة الاجتماعية التي راهنت عليها النصوص الإيديولوجية التي سبقته سواء ميثاق طرابلس أو ميثاق الجزائر بدت أكثر تدقيقا في العديد من المسائل، سيما ما تعلق بالشغل علي اعتباره هو الحل لكل المشكلات الاجتماعية من بؤس ومعاناة للفئات الاجتماعية، أما فيما يتعلق بمشكل السكن فيستشف جليا إدراك السلطة السياسية لخطورته وحدته واستحالة الدولة التكفل به لمفردها لذا جاء ت الفقرات التي تناولته من الميثاق علي شكل نداء تطلب مشاركة المجتمع والعمل علي التكفل الذاتي بهذا المشكل مساندة لمجهود الدولة في ذات المجال

أما التعليم فقد بدي التركيز عليه واضحا، كعملية مجتمعية تدخل في إطار مسألتي الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، اللتان راهنت عليهما السلطة السياسية مع الحرص علي تكوين إطارات في كل المجالات أمام النقص الذي شهد ته الجزائر بعد الاستقلال.

علي العموم إن نص ميثاق 2699من الزاوية السياسية نجده حمل خطابا معياريا بمعني المجتمع المراد بلوغه وتجسيده ، إذ يدي في الكثير من المواقع طوبويا ولعل أهمها هو التكفل بكل النواحي الاجتماعية الشئ الذي جعل منه نصا يمتاز بالشعبوية وشكل استمرارا لخطاب الحماسة السياسية والإيثار اللذان شكلا استمرارية لمواثيق الثورة التحريرية وهي نقطة التشابه بين النصوص الأيديولوجية والمواثيق الرسمية للسلطة المتعاقبة علي السلطة في الجزائر إلي غاية دستور 2696م.

---

[1] دستور الجزائر ، مرجع سبق ، ص 192.
[2] نفس المرجع ، ص 192.

ميثاق 2689.

تقدم نص الميثاق في التمهيد بجملة المبررات التي حملت القيادة السياسية، إصدار ميثاق 2699، حيث علي غرار ما هو متعارف عليه في الجزائر أن كل فترة حكم، عرفت تغييرا في الدستور والميثاق وذلك منذ الاستقلال ،جزئيا أو كليا.

صدور ميثاق 2699 يندرج ضمن هذا المنحى ففي المقدمة استند إلي نص الميثاق لعام ،2699 حيث يؤكد أن المؤتمر بإمكانه تعميق مفاهيمه،كما يستطيع إدخال التسويات والتصليحات الضرورية "[1]

لذا عمد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، علي حد تصريحاته "إثراء" ميثاق 2699، بمعني الاحتفاظ بالبعد الأيديولوجي الذي يكمن في الاشتراكية، والقطاع العام. لكن هنالك فقرة من نص الميثاق تستوقفنا في هذا السياق " إن الاستمرارية يهددها خطر الجمود، لذا وجب إثراء الميثاق، الذي حمل شعار" الاستمرارية والتجديد".[2]

غير أن المتتبع لمحتوي النص ومقارنته بنص الميثاق السابق لعام 2699 حول مجمل القضايا التي تهم موضوع الدراسة الراهنة " المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر" فقد ظل التأكيد علي حضور الدولة الاجتماعية ،من خلال التكفل بالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية، والتأكيد علي الشغل، وتحمل التكفل كأولوية تلبية الحاجات الأساسية للجماهير الشعبية.

إذا، ما هو الجديد الذي أراد ميثاق 2699، تبليغه علي المستوي السياسي للمجتمع؟ للإجابة علي هذا السؤال يمكن العودة للسياقات التي تزامنت مع عقد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير، وكذا التحديات الاقتصادية والاجتماعية، التي أفرزتها فترة الثمانينيات،والتي يمكن رصدها فيمايلي:

– لم يتمكن الحزب الإعلان عن الإصلاحات الحقيقة التي تريد السلطة القيام بها، لأنه احتفظ بنفس الهندسة الأيديولوجية والإجراءات السياسية علي مستوي النص ،لكن واقعيا تزامنت مع إصلاحات، مست القطاع الاقتصادي بالتحديد الصناعة ،حيث أقدمت السلطة علي إصدار قانون إعادة الهيكلة عام 2691 ،تحت مبرر التحكم أكثر في تسييرها ودعم فعاليتها، غير أن المتتبعين يرون في هذا الإجراء تمهيدا لسياسة الانفتاح الاقتصادي والتحضير لتغيير موقف السلطة السياسية من القطاع الخاص الرامي إقحامه في العملية التنموية إلي حانب القطاع العام.

– كما تزامن نص الميثاق علي المستوي الاجتماعي بروز الإسلام السياسي،الذي أكدت بدايات ظهوره جماعة بويعلي عام 2691، وبالجهة المقابلة ظهور المطلب الثقافي الامازيغي.وعليه حاولت السلطة تحديد دور الدين مجددا، كمقوم للهوية الوطنية، لكن لم يحدد موقفا صارما إزاء استعماله كمصدر سياسي من قبل القوي والأطياف المتنافسة في المجتمع.

---

[1]– حزب جبهة التحرير الوطني ،نص الميثاق 2699 ص .23

[2]وفس المرجع ،ص 21 .

و يمكن القول أن ميثاق 2699،أعتمد كمبرر للقيام بإصلاحات اقتصادية ،تمثلت في استقلالية المؤسسات عام 2696، والتخلي عن الثورة الزراعية ،كون في عام 2696 تم تفكيك التعاونيات الفلاحية إلي مجموعات تعاونية صغيرة.

1- دستور 2686 والمسألة الاجتماعية: "من الدولة الإيديولوجية الحاضنة إلي الدولة الضابطة".

ظهر دستور 2696 في سياق اجتماعي وسياسي صعب، كما يعد احد النتائج المباشرة لأحداث ،2699 تضمن عدة إصلاحات، برزت فيه جملة من القطائع علي المستوي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أهمها:

- التخلي عن نظام الحزب الواحد .
- توزيع متزن للسلطات.
- ضمان أكبر للحريات.

في ضوء هذه الأهداف، دستور 2696 دشن قطائع مع الدساتير السابقة لعام 2693 و2699 ، إذ تم الانتقال من الدساتير –البرامج الحاملة لرسائل أيديولوجية للتغيير الثوري للمجتمع إلي دستور –قانون همه تنظيم القواعد الوظيفية لمؤسسات الدولة [1]

كما سجل تقلص في حدد المواد حيث بعدما كانت266 مادة في دستور عام 2699، أصبحت 299. تم حذف الفصل الثاني من المادة (23الي المادة 11) الحامل لعنوان "الاشتراكية".

5- المخططات التنموية والتكفل بالمسألة الاجتماعية.

يمكن تتبع تطور المسالة الاجتماعية في التجربة التنموية الجزائرية التي نظمت في شكل مخططات تنموية ،تقسيمها الي مرحلتين كبيريتين اثنتين :

اولا: منذ الاستقلال الي نهاية السبعينيات.

ثانيا : من التسعينات الي الان وهي الفترة التي تم التخلي فيها عن المخططات الطويلة والقصيرة المدي وشرع العمل بالبرمجة السنوية.

غداة الاستقلال واجهت السلطة الوطنية مسألة اجتماعية حادة ،تم الاشارة الي اهم مكوناتها في كل من برنامج طرابلس وميثاق الجزائر، وبالرغم من احتوائهما لتصورات سياسية واقتصادية لمعالجتمها فان السلطة انذاك ، عمدت سياسة التخطيط الذي يتماشي واختيارات الدولة الاشتراكية التي راهنت عليها .

وعليه فان بدايات العمل بالتخطيط كاسلوب للتسير لم يشرع في تطبيقه الا مع المخطط الثلاثي الاول (2699- 2696) حيث كان التحضير له طويلا نسبيا ، فقد عمدت الدولة تحضير استراتيجية للتنمية تم

[1]- Ahmed mahiou, la constitution algérienne et le droit international, paris,AFDI , pp 421-422.

تبنيها في فيفري 2699 وانجاز اول احصاء عام للسكان في افريل 2699 الذي كان الغرض منه امداد الاجهزة المكلفة بالتخطيط بالمعطيات اللازمة.

ففي هذا الصدد، من خلال تتبع حجم الاستثمارات الاجمالي، والكيفية التي وزعت بها على القطاعات الانتاجية ،وبالنظر لما حازته المسالة الاجتماعية التي بالرغم من أن النصوص الإيديولوجية والمواثيق الرسمية التي تعرضنا لها بالتحليل سابقا ،والتي اكدت جلها علي خطورة المسالة الاجتماعية جراء الارث الكولونيالي الثقيل، والتي أجمعت علي ضرورة التكفل بهاو وجعلها أولوية وطنية ،لان التكفل بها سيؤدي للتعبيئة المجتمعية حول الدولة وقيادتها وكذا لإحداث التنمية المنشودة ، ةتصحيح الانحرفات التي عرفتها القيادة السابقة (فترة حكم بن بلة) ، إلا إننا نقف علي تناقض صريح بين ماحتوته هذه المواثيق وما حملته المخططات التنموية خلال الفترة الممتدة من 2699– 2693 في مجال الاستثمار الاجتماعي.

تميزت الوضعية الاجتماعية في الجزائر حسب احصاء 2699 ،اي سنة قبل الشروع في العمل بالمخططات التنموية ،التي كانت تهدف الي تجسيد اختيار السلطة للاشتراكية ،وكذا تحديد الاهداف ،والاولويات ،والمراحل والشروط والوسائل.

ففي مجال البطالة بلغت 33.9 بالمائة ، مع العلم انه خلال هذا الاحصاء لم يشمل الفئات التي تبحث عن عمل لاول مرة ،والذين قارب عددهم 193الف في المجال الزراعي،كما لم يشمل الاحصاء العدد الهائل من النساء العاطلات عن العمل سواء في الريف أو المدينة.

مع العلم أن من ضمن المستخدمين ،شكل الذين ليس لهم عمل دائم 033ألف عامل في الزراعة ،حيث يعملون كموسميين. و يرجع بن اشنهو هذه الوضعية ، لعدم اتساع حركة التشغيل في التسيير الذاتي سواء الصناعي أو الزراعي ،وذلك لسبب تناقص المفهوم الاجتماعي لمبدأ التسيير الذاتي مع استراتيجتها .

وركزت جل المخططات التنموية على الصناعة، مثلما توضحه حجم الاستثمارات في هذا القطاع.

أن بحث الحيز الذي احتلته المسالة الاجتماعية في المخططات التنموية ،تم تناوله من خلال تتبع المسائل التالية :

- حصة الاستثمارات التي خصصت لمكونات المسالة الاجتماعية بالنظر لحجم الاستثمارات الكلية المنفذة.
- الرجوع إلي النفقات المقيدة والمسموح بها والنفقات التي نفذت فعلا .
- العودة لبعض الوثائق والتقارير المكملة للمخططات التنموية حول الحصيلة الاجتماعية للتنمية البشرية،والتي شملت البطالة والتشغيل و التعليم، والاستهلاك والقدرة الشرائية والادخار، والصحة

والملاحظ أن المسيرة التنموية في ظل عملية التخطيط، يمكن تقسيمها إلي فترتين أساسيتين

أولا : من الاستقلال إلي نهاية السبعينات.

ثانيا : من الثمانينات إلي غاية أزمة 2699.

أ ــ الفترة الانتقالية: المخطط الثلاثي الأول والمسألة الاجتماعية.

لم يشرع بالعمل بالتخطيط كأسلوب للتسيير الاشتراكي، إلي مع المخطط الثلاثي الأول (2699– 2696) حيث كان تحضيره طويلا نسبيا ، أولا بالنظر للصراعات السياسية التي ميزت الفترة التي سبقته حول السلطة ،والتي توجت بانقلاب جوان عام 2690 ، هذا إلي جانب التحضير للحصول علي المعطيات اللازمة حول الوضع العام ،حتى يتسنى وضع إستراتيجية للتنمية ،حيث انتهت هذه الفترة بانجاز أول إحصاء عام للسكان عام 2699 ،أي سنة قبل الانطلاق في تطبيق المخطط الثلاثي الأول .

ولعل من أهم التحديات التي واجهها المخطط الثلاثي الأول، تكمن في الضغط الديموغرافي ، الذي كان ينظر له من قبل السلطة السياسية آنذاك انه يلازم التخلف ، الشئ الذي لم يجعله مشكلا يتكفل به حتى لا يشكل عائقا أمام عملية التخطيط .2

أما من حيث الاختيارات التنموية التي سعت السلطات العمومية بلوغها من خلال هذه المخطط، التأكيد علي تحقق تصنيع يسمح بمضاعفة مناصب الشغل، وزراعة تلبي حاجيات السكان.

و للإشارة وبالنظر لما إتاحته القراءات المختلفة لاقتصاديين جزائريين واجانب ، نستشف كملاحظة عامة أن المخطط الثلاثي الأول لا يمكن اعتباره كذلك ، حيث استخلص محمد الحسين بن يسعد أنه " عبارة عن برنامج للاستثمارات قطاعية " ، وبالرجوع إلي حجم الاستثمارات وتوزيعها حسب القطاعات ،نستشف أن الصناعة حازت علي اكبر النسب حيث من مجموع 23006مليون دينار التي رصدت حازت الصناعة علي 0296 مليار أي بنسبة 19بالمئية .وبالتالي يتضح أن هذه التعبئة لرؤوس الأموال قد تمت علي حساب القطاعات التي ترتبط بالتكفل بالمسالة الاجتماعية ، كالتعليم والتكوين ، والبناءات الثقافية .; التحتية الاجتماعية كالسكن ، والنقل ، والتجهيزات الاجتماعية

وقد بدي التركيز علي الصناعة كاختيار استراتيجي، لمحاربة البطالة التي بلغت خلال نفس الفترة 33بالمئية ، 19 بالميئة في المناطق الحضرية و33بالمئية في المناطق الريفية.

وبالنظر لتوزيع الاستثمارات علي المستوي الوطني فقد عرفت فروقات هائلة أثرت علي معدلات التشغيل من منطقة إلي أخري ،حيث ظلت المناطق الداخلية مقارنة بالمناطق الساحلية أين أقيمت بعض الصناعات اقل حظا من حيث فرص التشغيل.[1]

[1] -عبد اللطيف بن اشنهوا ، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 2691– 2693 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2691 ،ص 399 .

المسألة الاجتماعية في المخططين الرباعيين الأول والثاني:

من الأهداف التي راهن عليها المخططيين الرباعي الأول والثاني، تحددت في جملة من الأهداف يمكن حصرها في المسائل التالية :

– الرفع من القدرات الانتاجية وذلك بتوسيع القاعدة الصناعية التي دونها حسب السلطات العمومية آنذاك لا يمكن التكفل بمشكلة البطالة وبلوغ معدلات تشغيل مرتفعة.

– تحسين قدرات تلبية الحاجات الاستراتيجية للاستهلاك من خلال الإنتاج الوطني

– تحسين الظروف المعيشية.

جدول رقم (69): يوضح حجم الاستثمارات الكلية خلال المخططين الرباعي الأول والثاني.

حجم الاستثمارات الكلية	2693 -2693	2699-2691
2- الاستثمارات الكلية المنفذة في الاقتصاد	39933	213133
1 - الاستثمارات المتوقعة الاستثمارات المنفذة	2391 199.1	2939 021.1

الوحدة : مليون د.ج

أما من حيث وضعية الإسكان خلال نفس المخططات فإننا نقف على جملة من الحقائق توضحها المعطيات الإحصائية التالية:

جدول رقم (69): يوضح وضعية النفقات المعتمدة لفائدة قطاع السكن

النفقات / البرامج	النفقات المسموح بها	النفقات المنفذة		الباقي	النسبة المئوية
برامج قررت قبل 2691	3239	1913	90	199	**25**
برامج قررت بين 2691 و2699	29933	9039	39.0	22319	**9. 35**
المجموع	13613	6291	11.9	22993	**5931**

اما تعلق بوضعية وفرة السكن الحضري خلال الفترة الممتدة مابين 2693- 2699 ، فقد أفرزت الإحصائيات المرتبطة بمدي التكفل بوضعية السكن خلال نهاية السنة من عام 2699 مع العلم انه كان

دوما بين المخططات فاصل تاريخي يمنح لمصالح التخطيط كفترة تقييمية لما تم انجازه وتتبع ما يطرحه القطاع من طلب ،ومن ثمة تحدد المبالغ المالية الممنوحة له خلال المخطط المقبل.

ففي هذا الصدد أن السكنات المنجزة خلال الفترة الممتدة من 2693الي غاية 2691، ثم خلال الفترة الممتدة بين 26من خلال المعطيات السابقة يتضح أن حجم استفادة قطاع الصحة مقارنة بإجمالي الاستثمارات الوطنية ظلت ضعيفة خلال المخططين الرباعيين الأول والثاني .

كما يسجل أيضا ، أن حجم المشاريع المنفذة تبقي ضعيفة مما يؤكد أن الإشكالية في التكفل باحد مكونات المسالة الاجتماعية الهامة ، ليست مشكلة أموال بل هي مشكلة سياسية بالأساس بمعني أن الدولة لم تكن قادرة علي تنفيذ مخططاتها ،ناهيك علي أن المفارقة واضحة بين ما تضمنه مثلا ميثاق الجزائر من ضرورة الاهتمام بالصحة والاهتمام الفعلي بها .

كما يشير عبد الطيف بن اشنهو انه مع بداية تطبيق الطب المجاني طرح إشكالية الفرق بين المنشات الصحية التي كانت تسلم ونقص التكوين للأطباء .

من خلال المعطيات السابقة يتضح أن حجم استفادة قطاع الصحة مقارنة بإجمالي

الاستثمارات الوطنية ظلت ضعيفة خلال المخططين الرباعيين الأول والثاني.

كما يسجل أيضا ، أن حجم المشاريع المنفذة تبقي ضعيفة مما يؤكد أن الإشكالية في التكفل بأحد مكونات المسالة الاجتماعية الهامة ، ليست مشكلة أموال بل هي مشكلة سياسية بالأساس بمعني أن الدولة لم تكن قادرة علي تنفيذ مخططاتها ،ناهيك علي أن المفارقة واضحة بين ما تضمنه مثلا ميثاق الجزائر من ضرورة الاهتمام بالصحة والاهتمام الفعلي بها .

كما يشير عبد الطيف بن اشنهو انه مع بداية تطبيق الطب المجاني طرحت إشكالية الفرق بين المنشات الصحية التي كانت تسلم ونقص التكوين للأطباء .

إما من حيث وضعية الإسكان خلال نفس المخططات فإننا نقف علي جملة من الحقائق توضحها المعطيات الإحصائية التالية:

ب – المخطط الخماسي الأول 2686–2681 ومواجهة الأزمة الاجتماعية:

أن السياق التاريخي الذي تم فيه الشروع في تطبيق البرنامج تزامن مع مرور سنتين من وفاة هواري بومدين واعتلاء شاذلي بن جديد السلطة ، كما تم تطبيقه استنادا للتوجيهات التي اقرها المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني الذي انعقد في جانفي 2696 ،حيث توقع حجما للاستثمارات قدرت ب133 مليار دينار جزائري ، فالي جانب التوصيات الاقتصادية التي حددت اولوياتها في الفلاحة والري ، والعمران والبناء ،والتكوين المهني .

وبالنظر للشعار الذي رفعه المؤتمر الاستثنائي السالف الذكر والذي حمل " من اجل حياة افصل " ، شكلت آنذاك قراءات متباينة لفحوي التوجه السياسي المعتمد ، فمنها من تناولها علي أساس إنها بدايات

للانفتاح علي راس المال الخاص والدخول التدريجي **لاقتصاد** السوق ،صيما بعدما تفكيك المؤسسات الكبرى إلي وحدات ، والتي شرع في تطبيقها بداء من عام 2691 عرفت بإعادة هيكلة المؤسسات .

وفي ذات السياق،فان القيادة السياسية قد روجت لمسألة النمو الديموغرافي كعائق أمام أحداث توازن بين النمو الاقتصادي والحاجات الاجتماعية المتنامية . كما انه من ضمن الاختيارات التي اعتمدتها السلطة هو الشروع في العمل بمبدأ اللامركزية في التسيير ، ولهذا الغرض تم وضع تقسيم اداري جديد ، حيث أصبح عدد الولايات 10 ولاية وعدد البلديات 2012 بلدية .

وفي التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، اشار إلي جملة من الصعوبات وجب تجاوزها خلال هذا المخطط تمحورت بالأساس في النقاط التالية :

– القضاء علي جملة الضغوطات الاجتماعية والعراقيل الاقتصادية التي تحول دون إيجاد الدينامية اللازمة للتطور الاقتصادي والاجتماعي .

– أن تكلفة الانجاز أصبحت ثقيلة بالنظر للنتائج المحققة امبريقيا علي جميع الأصعدة .

– كما أكد علي ضرورة إيجاد التمفصلات بين مختلف مؤسسات الدولة ،حيث بات سوء التنسيق يؤثر علي تجسيد المشاريع والاهداف المتوخاة .

– أن الاقتصاد بحاجة لتاطير فعلي ومتمكن ،لذا وجب التفكير في تكوين المكونين وتعبيئة الكفاءات الوطنية .

كما تضمن المخطط في شقه المتعلق بالمسالة الاجتماعية ، دراسة التطور السكاني وحاجاته الاجتماعية ، وسياسة التشغيل ، وتطور الدخل الفردي والاستهلاك، واخيرا سياسات التكوين والتعليم، والحاجات الاجتماعية الجماعية ، ومخطط للصحة ، وتطوير السكن . [1]

المخطط ظل مدركا سواء للحاجات المتزايدة اجتماعيا ،سيما وان التقديرات في مجال النمو السكاني قدرت انتقال عدد السكان من 26.0 مليون نسمة إلي 19 مليةن نسمة بحلول عام 2663 . علما بان التقرير الذي رافق المخطط اقر بحقيقة سياسية في غاية الأهمية مفادها أن جاجات وتطلعات المجتمع لم تعد ذاتها ،"ففي السنوات الاولي من الاستقلال كان بمجرد تسجيل الاطفال في المدارس ، والحصول علي منصب عمل ،اوالاستفادة من الخدمة الصحية يعد مكسبا ،لكن مع تغير الادراكات للمعيشة أصبح المجتمع أكثر مطلبية وينتظر استقرار للقدرة الشرائية وتحسين ظروف العمل وتعليم نوعي "[2] .

في سياق هذا الاعتراف يطرح سؤال مفاده هل شكلت المسالة الاجتماعية أولوية ، وماهي الاستراتيجية التي تم اعتمادها ،بمعني هل ابقي النظام السياسي علي فلسفته الكلاسيكية علي أن المسالة الاجتماعية حلها مرتبط بالاقلاع الاقتصادي عموما وبالصناعة علي وجه الخصوص أم أن معالجتها قد

2ع ب ذال طي ف ب ه اشر ه ى ال ت ج ر ب ات ج ر ب ات س ا ى ر ي ت ف ي ال ت ه ي ي ت و ال ت خ ط ي ط 2691-2693 ،ي ى ي ان ال م ط ب ع ب ن ل ج ب م ع ه ن ل ج س ا ى ر ، ص 91 .

[2]- ال م ر ج ع ن ف س ه ،ص 90.

بدت قطاعية أي يتم التكفل بهاو علي غرار ما نشهده حاليا ، كالتكفل بها كفئات هشة من قبل وزارة اعدت لذا الغرص(وزارة التضامن) .

ضمن هذا المنظور ، أن حصة المسالة الاجتماعية من المبلغ الاجمالي الذي رصده المخطط هي مؤشر لمعرفة مدي تكفل السلطة بالمسالة الاجتماعية .

وبالنظر لبعض المؤشرات في مجال العائدات بالملايين من الدينارات مقارنة بالتوقعات في مجال الاستهلاك الاسري ،يتضح أن المسالة الاجتماعية بدات تطرح بحدة خلال هذه الفترة ،وهي فترة لاتفصل كثيرا عن أحداث أكتوبر 2699 .

ففي هذا الصدد توقع المخطط أن العائدات ستزيد بنسبة 9.0**%** ، إذ بعدما بلغت 99.3 مليون دينار ستصل 230.6 مليون دينار، أما مؤشرات الاستهلاك فبعما بلغت عام 2696، 09.3 مليون دينار ستبلغ 91.9 مليون دينار أي بنسبة 9.9**%** ، إلا أن الواقع عند انتهاء فترة المخطط ومثل ما توضحه الدراسات الاقتصادية فان هذه النسب ظلت صعبة البلوغ بالنظر لما عرفه الاقتصاد من معوقات تنظيمية ،وتؤكد أن المخطط لم يبلغ هذه الأهداف ،صيما وانه كان يراهن علي تطوير العائدات خارج مجال المحروقات .

إما فيما يخص التشغيل فقد توقع المخطط تطوره بنسبة 1.9**%**، وان حوالي 9 **%** من الأيدي العاملة التي تلتحق بسوق العمل تتراوح اعمارهم مابين الفترة العمرية 29سنة– 06.[1]

وأشارت التقارير في ذات الفترة أن ما ميز الفترات السابقة حول العمالة في الجزائر أنها ذات تأهيل مهني ضعيف بمعني أن التحدي الاكبر الذي واجه المخطط هو التحاق اعداد هائلة من الايدي العاملة غير مؤهلة لسوق العمل الشئ الذي صعب من عملية ادماجهم المهني،والفئات التي تم تشغيلها مثلما أكده التقرير الصادر عن وزارة التخطيط الذي اقر بأنه بالنظر لطبيعة الايدي العاملة الغير مؤهلة فان انعكاساتها ستكون كبيرة علي حساب النجاعة الاقتصادية والاربحية .

وعليه فان مثل هذه الاعترافات فان ما اقره المخطط من زيادات في الأجور وما كان يتوقعه من ارتفاع في نسب الايدي العاملة لايخرج عن إطار الاستمرا في منح اجور سياسية وتقسيم الريع . علما بان نسبة التشغيل حتى وان حاول المخطط الخماسي الثاني التكفل بهاو فإنها علي الاطلاق وعلي مر 23 سنوات لم تتجاوز 1**%**[2]

أما في مجال التعليم والتكوين، فبالنظر لمعدل النمو الديموغرافي المسجل والذي بلغ نسبة 1.9 %،فقد قدر المخطط الزيادة في عدد المتمدرسين ب 41% وبالتالي فان الرهان الحقيقي يتمثل في بناء الهيكل التعليمية ،والتاطير الذي بالرغم من الجهود المبذولة فقد قدر بالانتقال من معدل معلم بالنسبة لكل 39 تلميذ إلي معلم لكل 31 تلميذ وهي نسبة ضعيفة تؤكد جسامة المشكلة التعليمية وعدم الاهتمام من قبل الدولة بعملية التكوين التي كان يوضحي بها لصالح البناءات والهياكل .

[1] نفس المرجع ، ص 99 .
[2] نفس المرجع ،ص129.

وهوما تؤكده نسب التصرب المدرسي الذي بلغت سنويا خلال نفس الفترة 9% في الابتدائي ،99 %منهم تلاميذ في السنوات الأخيرة من المرحلة التعليمية ،فعلي سبيل المثال قدر مابين 2699– 2696 عدد التالميذ المطرودين والذين تتراوح اعمارهم من 9–إلي 23 سنة 133 الف تلميذ .في حين بلغت نسبة المتصربين مدرسيا في الطور الثاني ب22 %، وبلغت نفس الظاهرة في التعليم الثانوي 26% .[1]

إن هذه الأعداد الهائلة من المتسربين طرحت أشكالا في مجال التكوين حيث القطاع لم يكن مهيكل بالكيفية التي يتعين بها التكفل بهم، سيما وان العجز كبير في هذا المجال، الشئ الذي جعل المخطط يضع من بين اولوياته التكوين المهني ، فامكانيات إلاستيعاب قدرت ب63الف متكون عام 2696 وستصل إلي 293الف عام 2691 ، إلا أن العجز سيظل قائما بالنظر لاستمرار ظاهرة التسرب المدرسي .

في حين في مجال السياسة الصحية فقد راهن البرنامج علي الرفع من الهياكل الصحية التي أكد أن حالات العجز كبيرة بالنظر لطبيعة التوزيع السكاني من جهة وكذا للنمو الديموغرافي، ومن دلالا ت العجز هو بقاء نسب وفيات الاطفال عالية، وكذا عجز كبير في مجال الوقاية من الامراض ،وغياب التكفل بالمعاقين .

وعليه يتعين خلال هذا المخطط مواجهة العجز الحاصل في الهياكل لاسيما توفير المصحات الجوارية لتخفيف الضغط علي المستشفيات الكبرى، والتكفل بالتكوين للاطباء واسلاك الشبه الطبية لمحاربة العجز الحاصل .

وقد وضع المخطط بلوغ معدل طبيب بالنسبة لكل 1333 مواطن وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالمقاييس العالمية مما يؤكد أن الصحة كأحد مكونات المسألة الاجتماعية أصبح من الصعب التكفل بها .

أما فيما يتعلق بمشكلة السكن، فقد أكد التقرير الذي تزامن اعداده مع صدور المخطط نجده يتناول مشكلة السكن "كحاجة اجتماعية أساسية ،وفي ذات الوقت ينظر إلي توفره كدعم وشرط اساسي لكل تطور اقتصادي واجتماعي "[2]

ويشير ذات التقرير ، أن مشكلة السكن خلال هذه الفترة '(2696– 2691) باتت تشكل مسألة اجتماعية لوحدها بالنظر للتدهور الحاصل في مجال السكن حيث يتضح انه مع مرور سنوات الاستقلال تزداد حدة المشكلة، فبمقارنة إحصائيات عام 2699 انتقل معدل الافراد في السكن الواحد من 9الشخاص الي 9.3 في عام 2699 والي اكثر من 9.3 في بعض المدن الكبري .[3]

كما يظل الفرق شاسع بين تزايد السكان المقيميين الذي ارتفع ليصل الي 0.0 مليون(2699– 2699) ،في حين معدل الزيادة في انجاز السكن ظل ضعيفا اذ قدر ب10333 الف سكن، وللإشارة حددت التوقعات ان التحكم في ازمة السكن تتطلب بلوغ انجاز 233الف سكن سنويا .

---

[1] وفس المرجع ،ص 126.
[2] وفس المرجع ،ص 126-112.
[3] - وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير حول الوضع العمراني الوطني ، 91-96.

مما سبق يتضح بان مشكلة السكن بقيت من مكونات المسالة الاجتماعية الاكثر تاثيرا علي حياة المواطنين في الجزائر منذ الاستقلال.

ثانيا: أكتوبر 2688م: القطيعة والتحولات:

1- سوسيولوجيا تفسير الانتفاضات الشعبية:

قبل تناول وتحليل جملة القطائع والتحولات التي افرزتها احداث اكتوبر 4811 علي المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ،سنحاول تسليط الضوء علي بعض الاتجاهات التنظيرية التي تناولت الانتفاضات الشعبية من منظور سوسيو–سياسي.

ضمن هذا المنظور، لعل أول سؤال يطرح في هذا الصدد، هل أحداث أكتوبر هي أحداث شغب أم انتفاضة؟ ،بمعني تتعدي الاولي في كونها تنم عن أزمة مجتمعية مست المجتمع في العمق فمثلما اوضح قاليسو rené Gallissot في بحثه "الانتفاضات والحركات الاجتماعية في المغرب " أن الأحداث التي عرفتها الجزائر، لو كانت فعلا احدث شغب فحسب ،لما استدعت تدخل الجيش بل كان يكفي للشرطة من تفريق الشباب المتسبب فيها، كما انه كذلك بالنظر لعدد القتلي الذي بلغ 451قتيل. و امتداد مظاهرها منذ عام 4811 الي غاية 4811 تدل علي انها حملت بوادر الانتفاضات، كونها قد مست مدن كثيرة داخلية،كان أهمها تلك التي عرفتها كل من قسنطينة وسطيف عام 4811.

للإشارة،أكدت دراسة سوسيولوجية اخري أجراها "جيرارموجي" خصت جماعة الشباب المشاغب، خلص الي نتيجة مفادها ان احداث الشغب مرنة الشئ الذي يجعل من تفسيراتها تبني اما علي الذاتية وبالتالي تمنح تفسيرات للنوايا ،تحمل بعد تفسيري سياسي تستغل من قبل المعارضة في نقد السلطة القائمة حتى وان كانت محدودة في المكان والزمان وتنعت علي انها انتفاضات شعبية.

و تفسر أحيانا ضمن رؤية موضوعية وذالك باستحضار وحصر الظروف المتحكمة فيها بمعني، لماذا العنف اصبح يشكل احد اليات التعبير لدي فئات من المجتمع؟ ،ويذهب الي ان هذه الظاهرة تتزامن مع ازمات اجتماعية واقتصادية وتتخذ علي المستوي السيكولوجي ملامح فقدان الأمل.

وهنا تتخذ الانتفاضات بعدا للتأويل السياسي تقلل من حدتها، بوصفها عوارض لحالات من التردي الاجتماعي،حيث المعني الأعمق لحدوثها يفلت حتي لدي المشاركين فيها.[1]

بالنظر للرؤى السابقة، ففي الجزائر اختلفت التاويلات والتفسيرات لاحداث اكتوبر 4811 والحكم بشأ نها ،حيث تصور علي انها " طيش" او غرور للشباب،ودوما تلصق مثل هذه الاحداث بفئة عمرية معينة

[1]- Gerard mauget, la politique des bandes , question de méthode,in, currap,la politique ailleurs, puf, 1988, pp30-40..
كما يؤكد انه من الخطأ الذي ترتكبه الطبقة السياسية ،سيما تلك التي هي في السلطة أن الانتفاضة الشعبية تفسر كبدايات بروز الانحراف الاجتماعي لدي الشباب، وكذا بوصفها ممارسات غياب الثقافة المدنية " l'incivilité .

وهي فئة الشباب، وتسعي وسائل الاعلام والسلطة الرسمية التقليل من اثارها السياسية واخفاء الاسباب الحقيقية لوقوعها بتحديد سن المشاركين استنادا للتقارير الامنية .

هذا إلي جانب أنها دوما ينظر اليها انها ظاهرة ترتبط بمشكلات الوسط الحضري،هي التفسيرات التي تسعي، إلي التملص من التفسيرات السياسية وكأنها ظاهرة يمكن ان تحدث خارج هذا الفضاء،علما بان الوسط الحضري هو المكان الذي يلتقي فيه افراد المجتمع المحلي سواء اكانوا من القاطنين فيه او المتنقلين اليه بغرض التمدرس والعمل اوقضاء حاجاتهم.

وهي في الواقع دراسات لاتضيف شيئا طالما انها تتغاضي عن السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحدث فيها .

ولعل ما يدحض سطحية هذه التفسيرات هوبقاء احداث 1ماي 4815 التي حدثت في الجزائر تسعي تفسيرات المدرسة الكولونيالية التاريخية جعلها خاصية مست مدن محدودة (سطيف، قالمة، وخراطة)، ويسعي المؤرخين الجزائريين نعتها بانها احداث مست الا الجزائر، إلا أنها انتفاضات مست العديد من مناطق العالم والعديد من المستعمرات ،وبدت من الناحية التاريخية احداث شهر ماي وليست احداث ليوم واحد، كما تسعي بعض التاويلات ،نظرا لعجزها في تحديد اسباب وقوعها سياسيا ،وتحديد الحزب الذي دعي إليها، لم تجد الدراسات حلا الا في الاشارة الي انها تمت خلال يوم للتسوق الاسبوعي لسكان المدن والقري ليتشكل مجال عام استثنائي تجعل من ان الانتفاضات هي ظواهر مجتمعية من الصعب الوقوف علي الجهات التي تقف ورائها او تحديد الاصول الاجتماعية بالدقة اللازمة للمشاركين فيها.

مما سبق ،تعتبر الانتفاضات اواحداث الشغب شكل من اشكال التعبير الغير تعاقدي للحركة السياسية أو الفعل السياسي،ولما هي كذلك فهذا النوع من الاحداث يتسم بالعفوية،لتصبح بالنظر لعدد المشاركيين فيها حركة جماعية عفوية غير شرعية[1]

تبقي الجهات التي تبنتها مجهولة الهوية، وان برزت محاولات تحديد المتسببين فيها كالصاقها بتيار سياسي معين أو للنقابات اولبعض تنظيمات المجتمع المدني، فهي لاتعدو الا مضاربات تفسيرية .

ففي دراسة اجراها " ديدي لصوت" didier le saout تحت عنوان "الانتفاضات بين التهميش والشعور باللاعدالة"،خلص إلي أن المجتمعات الغربية وبالاخص الولايات الامريكية وبريطانيا وفرنسا ،ان الانتفاضات تفسر فيها علي انها تراجع في القيم في نظر السياسين والاعلاميين وذلك انطلاقا من ان المشاركين في المظاهرات والانتفاضات هم افراد حاملين للعنف ويسعون لجعله كخاصية لفئات محددة في المجتمعات .و في دراسة اخري اجراها " جون بانيون " تتبع من خلالها التفسيرات السياسية للانتفاضات الشعبية فخلص الي ثلاثة نماذج تفسيرية تسيطر علي منطق التفسيرات لحدوث الانتفاضات .

[1] - Gallissot réné les émeutes, phénomènes cyclique au Maghreb : rupture ou reconduction du système politique, annuaire de l'afrique du nord- 1989 , vol 28, éditions CNRS. 1992,pp 32-35.

النموذج الأول، وهو النموذج المحافظ لأنه يري في هذه الحركات، افتقادها للعقلانية باستعمالها العنف وبالتالي يضفي علي التفسيرات الاحكام القيمية حيالها كنعتها بالأخطاء الجسيمة وتجريمها.،بإسقاط هذه الأفكار علي واقع المجتمع الجزائري نجدها تتقاطع مع التفسيرات التي تنتجها السلطة حيال الانتفاضات او احداث الشغب التي تحدث بالمجتمع الجزائري،وبالعودة للخطاب السياسي الرسمي سنقف علي الكثير من المدلولات التي تؤكد هذا الطرح " طيش الشباب " ، ممارسات لا مسئولة، أو المغرر بهم،وهي جلها أوصاف تؤكد انه في النظر السلطة ان المشاركيين يحركون بايعاز من قوي خفية وليس تحت طائلة ظروف موضوعية كاشتداد البؤس والفقر وغياب ملامح الاندماجية السياسية للإفراد كان تبقي القرارات والسياسات المتبعة غريبة عن المجتمع فبالتالي يقاومها بالعنف .

اما النموذج التفسيري الثاني، فيندرج ضمن التفسيرات ذات المرجعية الفكرية الايديولوجية الليبرالية، فالانتفاضات ينظر إليها كظاهرة طبيعية متوقعة سيما بالنظر للسياقات الخاصة التي تحدث في خضمها،كارتفاع نسب البطالة وتزايد حدة التفاوت الاجتماعي،وتفسر أيضا في ضوء العنف الممارس من قبل الدولة واجهزتها الامنية ،وكذا غياب التمثيل السياسي،التي هي ممارسات تؤدي الي تفشي العنف الجماعي .[1]

في حين النموذج التفسيري الثالث ،فهو تفسير راديكالي حيث ينظر للانتفاضة كوسيلة شرعية للاحتجاج من قبل جماعات لم تتح لها فرص وامكانية التعبير والاندماجية الاجتماعية

من خلال العمل،والحماية الاجتماعية أي انها لم تتلمس في معيشها اليومي تكفلا بحاجاتها من قبل الانظمة السياسية.

التفسيرات السالفة الذكر، تنطلق في تفسيرها للانتفاضة الاجتماعية، من المواقف السياسية التي يشكلها حيالها الافراد والجماعات. الا ان ما يستشف في ضوء الخصائص التي تحملها هذه الانتفاضات انه يمكن ادراجها ضمن الحركات الاجتماعية الجديدة ،بمعني انها تخرج عن الاطر الكلاسيكسية للحركات والانتفاضات التي ظلت تسيطر غلي المشهد السياسي سواء في المجتمعات المتقدمة ،كتلك الانتفاضات العمالية ،والشبانية التي عرفتها المجتمعات الاوروبية خلال مسار بناء الدولة ومؤسساتها أو خلال الأزمات الاقتصادية الهيكلية التي عرفتها .

أما في المجتمعات النامية فالانتفاضات انتقلت من تلك الصور التي ظلت تحملها بأنها صراع بين البني التقاليدية لما قبل السياسية كصراع العروش ،أو الصراع بين المعرب والفرنكوفوني وهي نوع من الصراعات التي ادت الي العديد من احداث الشغب خلال السبعينات ،في حين بداءا من الثمانينات بدت

[1] - Didier le saout, les émeutes, entre exclusion et sentimentsd'injustice , *une approche comparée maghreb-europe* ,in, Gallissot rené , émeutes et mouvements sociaux au maghreb, perspective compareé,(dir) réne gallissot khartala, institut maghreb –europe , 1999, pp 35- 37.

الانتفاضات تتجاوز المحلي والمطلب الثقافي الاثني للتعداها للمطالب الاجتماعية ،وهو مايؤكده السياق الاجتماعي الاقتصادي والسياسي الذي ظهرت فيه احداث اكتوبر 4811 .

ولعل ما يهمنا في هذا الصدد ،طالما اننا نسعي للوقوف علي تحديد الاسباب التي ادت الي احداث اكتوبر 4811 في الجزائر ،ومن ثم رصد اهم القطائع والتحولات التي أفرزتها، الذي ينظر للانتفاضات الشعبية بوصفها ظواهر متوقعة بالنظر للسياقات التي تظهر فيها،كارتفاع نسب البطالة،وتدهور القدرة الشرائية، وبروز معالجات امنية للمسالة الاجتماعية كمنع الاضرابات والمسيرات والتجمهر ....)،هذا إلي جانب إفلاس التأطير السياسي للمجتمع من قبل النظام السياسي .ومما سبق يمكن رد أسباب حدوث انتفاضة اكتوبر 4811 إلى الأسباب والعوامل التالية :

بالعودة للتاريخ الاجتماعي للدولة مابعد الاستقلال والاختيارات التنموية التي عرفها المجتمع الجزائري نقف علي جملة من الحقائق تجلت في بروز أزمة في النموذج التنموي الذي راهنت عليه الدولة – الافلان لما يربوا عن ثلاثة عقود.

حيث ظلت الاهداف المعلنة تراهن علي بناء اقتصاد انتاجي قادر علي تحقيق الحاجات الاستهلاكية للمواطنين،وتأمين الشغل للجميع،وتحسين المستوي المعيشي للمجتمع .

الا ان هذه الاهداف ظلت متناقضة مع الاختيارات الاقتصادية والاولويات في المجال الاقتصادي.

– كغيرها من البلدان التي سعت الي تطبيق الاشتراكية، الاقتصاد الجزائري ركز علي الصناعة علي حساب الزراعة التي تتماشي وطبيعة المجتمع الجزائري الذي هو في الاصل مجتمع زراعي، في حين الصناعة وان يتفق العديد من المتتبعين ان الجزائر تعد من البلدان التي تمكنت من امتلاك قاعدة صناعية مقبولة ، الاانها لم تتمكن التخلص من التبعية في مجال التجهيز والتكنولوجيا ، ورغم المراهنة عليها في القضاء علي البطالة الاانها لم تتمكن من التخفيف منها، بل يمكن القول انها تتحمل جزء كبير من المسؤولية في اشتداد هذه الظاهرة سيما وان المجتمع عرف درجة عالية من الحضرية بفعل التخلي عن العمل الزراعي .

كما أن الشواهد التاريخية تطلعنا انه بالرغم من ارتفاع عائدات البترول ،التي امدت المخطط الرباعي الاول (4891– 4891) ، 11بالمائة من العائدات العمومية ،وخلال المخطط الرباعي الثاني (4891– 4899) ،51 بالمائة من العائدات ،الي ان بلغت عام 4811 14يالمئة .[1]

من خلال هذه المعطيات تتاكد مسالة تراجع الصناعة وفشلها،ومن ثمة المساهمة في الدخل الوطني بدليل ان نسب مساهمة العائدات البترولية مانفكت تتزايد من سنة الي اخري الي ان اصبحت تشكل 81 بالمائة .

[1] عبدالطيف هاشيمي ،مرجع سبق ، ص 126.

هذه الوضعية تتستر عن ازمة حقيقية حيث حسب تقرير للبنك العالمي ،ازمة الاقتصاد الجزائري تكمن في عدم تمكن السلطات من توسيع القطاع العمومي .

مع حلول الثمانينات، اكتشف أن الجزائر 4811 لم تحقق الاهداف التي سطرت، بل أكثر من ذلك ان مراهنتها علي الصناعات المصنعة (الصناعة الثقيلة) قد اثر سلبا علي الاقتصاد ولم يمكن من تطوير الصناعات الخفيفة ووطالما ان الزراعة تعرف تاخرا فان الصناعات الغذائية بدورها تكاد تكون منعدمة .[1]

إن عملية " شراء التنمية "، هي التي ميزت المجهود الوطني خلال ثلاثة عقود من الزمن،بمعني أن الاختيارات لم تكن وليدة تفاعلات مجتمعية داخلية بل اسقاطات لتجارب مستوردة جاءات نتائجها مخيبة علي المستوي الاقتصادي أفضت، إلي أزمة اجتماعية خطيرة بدت ملامحها بداءا من تراجع اسعار البترول عام 4811 ادت الي بروز مسالة اجتماعية حادة ادت انتفاضة اكتوبر 4811 .[2]

بعيدا عن تقديم مظاهر حدة المسالة الاجتماعية كسبب في احداث اكتوبر 4811 ،كون انه قدم التطرق لها في فصل كامل خصص لهذا الغرض ،الي ان ملامحها العامة تجلت في بروز غضب عام تجلي في ارتفاع نسب الاضربات العمالية ، وتذمر لدي الشباب بدت تظهر ملامحها في احدث للشغب مست الاحياء والجامعات ،وبروز حركة نسوية مطلبية ،الي جانب بروز الاسلام السياسي .

اللافت للنظر،أن الإحصاءات الرسمية للدولة تؤكد أن الشباب الذي تتروا ح أعمارهم مابين 41سنوات الي 41 سنة، سيشكلون في حدود 4111 51بالمائة من مجموع سكان الجزائر،هذه التنبؤات الإحصائية تؤكد انه يجب توفير ثلاثة ملايين منصب شغل، ومئات الآلاف من الوحدات السكنية، والظاهرة السوسيولجية الأخطر تكمن في حالة الضياع التي تجعل من غالبية كبري من الشباب،سوق العمل يرفضهم لكونهم لم يصلوا الي السن القانوني للعمل،فان مناصب التكوين المهني غير كافية لاحتوائهم،وهو ما تؤكده تقارير التنمية للمخطط الخماسي الاول والثاني 4811– 4818 .[3]

كما أن الإحصائيات أكدت تراجع فضيع في نسب مناصب العمل المحققة حيث بعد ما تم توفير 411الف منصب مابين 4811– 4811 ،تراجع هذا العدد الي 11 الف عام 4819 ،والي 51الف منصب عام 4881، مما أفضى إلى ارتفاع كبير في معدلات البطالة ، اذا كان معدلها 41 % عام 4811 ،فقد ارتفعت الي 48% عام 4819، وقدرت مع حلول 4881 ب44% ، 45% عام 4888 .

4

[1]-l'Algérie face au contre choc pétrolier, dossier préparé par N. Grimaud et jean leca (machrek-Maghreb) , no 112 guin 1986.

[2]- Ali el kenz, au fil de la crise, 4études sur l'Algérie et le monde arabe , bouchène, Alger , 1989.pp 69-71.

2- Mohamed harbi ,économies du tiers monde : entre le volontarisme économique et l'ajustement structurel, revue ,révolution africaine ,no, 1213, 1989, pp 25-28.

1- abderahim lamchichi, l'Algérie en crise économique et changements politiques, l'harmattan, paris, 1991, pp 46-48..

ومن بين المظاهر الجديدة للبطالة انها خلال السبعينات بعد ان كانت تمس الفئات الغير متعلمة طالت الفئات الجامعية والاطارات المكونة خلال الثمانينات .

أما من حيث السكن فبلغ العجز المسجل مليون وحدة سكنية، وذلك راجع لعدم اهتمام السلطات العمومية به، لم يلقي العناية اللازمة لاعتبارات سوسيولوجية كسيطرة نمط الاسرة الابوية خلال العقود الاولي من الاستقلال ،لكن عملية الهجرة الداخلية وارتفاع سكان الحضر ادي الي بروز العائلة النووية وبالتالي ارتفع الطلب علي السكن. [1]

مما سبق، وبالنظر للمعطيات التي اكدت بروز مسالة اجتماعية حادة تفاقمت تاثيراتها علي المجتمع بداءا من الثمانينات، كلها معطيات تؤكد ان احداث اكتوبر 4811 كانت نتيجة طبيعية ومتوقعة،وهوما تؤكده العديد من الاتجاهات التنظيرية حول طبيعة واشكال الانتفاضات الشعبية ،التي تؤدي الي ردود افعال سياسية حيالها تتخذها القوي الاجتماعية المختلفة بما في ذلك السلطة التي تسعي دوما الي تدارك الاوضاع ومحاولة سن اجراءات اصلاحية استجابة للاوضاع ،وهوما يسعي هذا الجزء من الدراسة التعرض له بالتحليل .

2- إفرازات أحداث أكتوبر 1811م:

تعتبر أحداث أكتوبر 4811،نتيجة منطقية للإفلاس الاقتصادي والتردي الاجتماعي وتغييب المشاركة المجتمعية الكفيلة بتنشيئة المجتمع سياسا واستعداده للتعاطي مع الممارسة الديمقراطية. وقد كان لهذه الأحداث جملة من الاثار أفرزت العديد من القطائع مع النظام السياسي للحزب الواحد،من حيث توجهاته الإيديولوجية واختياراته الاقتصادية التنموية،وكذا جملة من التحولات السياسية تجلت بالخصوص في بروز التعددية السياسية.

وفيما يلي سنقدم بإيجاز مظاهر التحول التي عرفها المجتمع الجزائري منذ 4818 اثر التعديل الدستوري ،إلي جانب جملة الاصلاحات التي اقدمت عليها السلطة في المجال الاقتصادي والاجتماعي،والتي أدت إلي تمظهرات جديدة للمسالة الاجتماعية،تجلت في أشكال تعبيرية لعل اهمها علي الاطلاق بروز الإسلام السياسي،و العنف السياسي.

حظيت القطائع والتحولات التي أفرزتها أحداث أكتوبر 4811،اهتمامات الكثير من الباحثين ،تناولها كل حسب مجال اهتمامه البحثي، والمتتبع للكتابات يقف علي حقيقة مفادها،انه بالرغم من أن الفترة رغم قصرها إلا إنها ساهمت في إنتاج كم هائل من البحوث والدراسات، الشئ الذي يجعل من تتبع كل هذه الأحداث وتحليلها في هذا الجزء من الدراسة عملية صعبة المنال نظرا لتداخل الأحداث وكثرتها،وثانيا لأن الدراسة الراهنة في الكثيرمن المواقع والفصول اثارت البعض من هذه التحولات،وبناء علي ذلك سنكتفي بابراز أهمها والتي جاءت علي النحو التالي :

-1

أ ــ على المستوي السياسي:

أفرزت هذه الأحداث تنصل الدولة من الأيديولوجية، التي هيمنت علي كل المواثيق والدساتير التي عرفتها الجزائر ،ففي هذا السياق يشير الهادي شلبي "ان دستور 4818 تخلي نهائيا عن الميثاق كمرجعية ايديولوجية للدستور علي غرار ما كان معمول به في دستور 4891" ، اما القطيعة الجوهرية فيما يتعلق بالجيش، فقد أعاد دستور 4818 النظر في مهمة الجيش علي الساحة السياسية حيث بعدما كانت المواثيق السابقة تؤكد علي دوره في بناء الاشتراكية ،اصبح مطالب في دستور 4818 باداء مهمة تقنية وكلاسيكية علي غرار ماهو موجود في المجتمعات الديموقراطية حيث تؤكد المادة 41 من الدستور ان الجيش يقوم بحماية الاستقلال ،والدفاع عن الوحدة الوطنية ،وسيادة الترا ب الوطني .[1]

اما فيما يتعلق بحقوق وواجبات المواطن ،لاول مرة في دستور 4818 يقر بالحق والدفاع عن حقوق الانسان ،ففي المادة 14 يعترف صراحة ان الدفاع الفردي او من خلال الجمعيات للحقوق الاساسية والحريات الفردية والجماعية فهي مضمونة .[2]

هذا إلي جانب أن أحداث أكتوبر 4811، قد وضعت حدا للهيمنة الايديولوجية للحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني)، الذي لم يتصدي للمشكلات الاجتماعية والسياسية التي عرفها المجتمع الجزائري بداء من الثمانينات جعل المجتمع يحمله اسباب الأزمة، حيث أصبحت الانتفاضات هي الشكل الوحيد للتعبير،ان الآفلان بعبارة أخري يتحمل تبعات بروز عدائية المجتمع للدولة. [3]

ضمن هذا المنظور، إن مصادرة الآفلان للممارسة السياسية أرهن بروز مجتمع مدني وتشكل معارضة سياسية تصحح اخطاء النظام السياسي .

ان الاصلاحات التي دشنت بداءا من عام 4818 قد وضعت حدا لسيطرة الحزب الواحد وشعبويته التي شكلت اساس مرجعي للحكم لاكثر من ثلاثين سنة حيث ظل يخفي كل ما يؤدي للاختلاف ويركز علي العوامل التي توحد، الشيء الذي أدي إلي غياب اندماجية فئات كثيرة من المجتمع مع النظام السياسي ومع الخطاب الايديولوجي والسياسي ،وهو مايفسر ولوج المطالب الثقافية واللغوية ،وبروز الاسلام السياسي بعد 4811،بمعني أن الشعبوية قد أدت إلي احتقانات برزت فور ضعف الدولة التي هيمن عليها الحزب الواحد .وبالعودة لميثاق طرابلس واسقاطه علي واقع الاقلان الي غاية احداث اكتوبر 4811، بقي البؤس الايديولوجي وهيمنة الاقطاعية السياسية سائدة،وهدا ما يفسر المأزق السياسي الذي عرفه النظام السياسي خلال هذه الفترة حيث عرف فترات ضعف لم يعرفها أي نظام سياسي منذ استقلال الجزائر.

1-. Ahmed Mahiou, la constitution algérienne et le droit international, paris, AFDI , 1990 ,PP 421-422

[2]-.,idem, p 424..

2- Mohamed Harbi, Etat et systèmes sociaux dans le monde arabe, in, revue sou'al, no, 6, paris, avril, 1986, p05.

من أهم التحولات والقطائع التي تركت بصماتها علي المشهد السياسي في الجزائر الي حد اللحظة ،هوبروز نواة مجتمع مدني وشكل جديد من اشكال التنشيئة السياسية،افرزتها التعددية الحزبية، وتشكل العديد من الجمعيات فاقت حسب عبد القادر جغلول عدد الجمعيات التي تشكلت منذ الاستقلال.[1]

وهو ما يؤكد، مدي كبح الحريات السياسية خلال الفترة السابقة وتطلع الجزائريين لاسيما الشباب منهم للديموقراطية وحرية التعبير وكذا الرغبة في تغيير علاقة الحاكم بالمحكوم .

ب- على المستوي الاجتماعي الاقتصادي:

في حين علي المستوي الاجتماعي الاقتصادي فقد ادت هذه الاحداث الي جملة من الانعكاسات ،يمكن القول انها تجلت في بروز مسالة اجتماعية حادة ،افرزت جملة من المعطيات السوسيولوجية ،ظهور حركات اجتماعية جديدة ،واستقلالية للنقابات ونمط اقتصادي جديد ،انها افرازات واجهها المجتمع دون ان يكون محضر سياسيا ومؤطر حزبيا ،ليواجه هذه التحديات .وقد تجلت اثار المسالة الاجتماعية في التحولات التي افرزتها احداث اكتوبر علي المستويين الاقتصادي والاجتماعي فيمايلي :

2- أزمة اقتصادية حادة، اثر تراجع أسعار البترول وتراجع مداخيل الدولة ،ادت الي تدهور في القدرة الشرائية ،وغلق المصانع، وأمام تراجع الدولة عن التكفل بهذه المشكلة تحت مبرر ان الجزائر قد تخلت عن الاقتصاد "المدولن" لصالح اقتصاد السوق،لكن هذا الانتقال تم في فوضي و دون التحضير لمكينزمات تنظمه ،وهو مايؤكده نورالدين قريم في مؤلفه "الاقتصاد الجزائري رهينة السياسية "،الذي تتبع انعكاسات هذا التغير المفاجئ والسريع من جهة ،ومن جهة اخري ابرز كيف ان الدولة تبقي من خلال صمتها تساعد الاقتصاد الموازي الذي لا يمكن أبدا من بناء اقتصاد سوق بمعني الكلمة يسمح بتحريك الاقتصاد وربح رهان الأريحية الإنتاجية، بل بالعكس سيقضي علي ماتبقي من المؤسسات الانتاجية بفعل عدم صمودها امام الاستيراد والمضاربة والتهريب ... .[2]

1- اما مايؤكد حدة المسالة الاجتماعية ،هوجزم المتتبعين ان اكتوبر 2699 ،هو "اكتوبر الاجتماعي السياسي" كما انه ايضا عمالي ،حيث في الدراسة التي اجراها عبد الناصر جابي تتاكد مسالة في غاية الاهمية ، وهي بروز موجة من الاضربات احصائيا تؤكد ارتفاع عددها من 991 اضراب عام 2699 الي 2633 اضراب حيث تضاعفت ثلاث مرات وهو مايؤكد اقترانها بالحركة الاجتماعية السياسية

[1] - Ramdane babadji, le phénomène associatif en Algérie : gènese et perspectives, in, annuaire de l'Afrique du nord,paris CNRS , 1989.

[2]

،وهو ما لايضع مجالا للشك ان القطيغة التي احدثها العمال بدت في عدم انتظار قيادات الاتحاد العام للعمال الجزائريين بل دشنت" اضرابات متوحشة ".[1]

وتؤكد الدراسات النقابية في هذا الصدد ان لجوء العمال الي هذا الشكل من التعبير تؤكد مسألتيين :ضعف الشريك الاجتماعي وثانيا حدة المسالة الاجتماعية التي تجعل من مطالب العمال كفئات تلتقي مع مطالب المجتمع . وهومايتاكد خلال هذه الفترة ،حيث برزت حركات تضامنية قام بها العمال جراء ضعف الانتاج وتوقف المصانع والتسريح الجماعي لهم ، كما ان المطالب اتخذت شكل المطالب النوعية رغم الازمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي كانت تتعرض لها هذه الفئات الاجتماعية ،ممايؤدي الي التاكيد علي ادراك العمال الي ان المسالة الاجتماعية هي مسالة سياسية، أي إيجاد الحلول لمشكلاتهم الاجتماعية يمر حتما عبر التكفل سياسي بها، وهو ما يتضح في ولوج نقابات تتدعي الاستقلالية عن الاحزاب، غير انها في الواقع شكلت امتدادا لها ،بل حملت صورا وامتددا للصراع السياسي بين هذه الاحزاب ،ولعل اهمها يتجلي في بروز النقابة الاسلامية للعمل عام 2662 كبديل وفي ذات الوقت كاجراء للحد من هيمنة الاتحاد العام علي الطبقة العاملة ،علي اعتبار انه تابع للسلطة. هذه الصراعات ارهنت بروز اتحاد نقابي قوي يتكفل بالمسالة الاجتماعية اثناء تلك الفترة،مما سمح بتسييس المطالب الاجتماعية ،وهومايفسرمفارقة السلطة في إصلاحاتها التي جاء ت في شكل استجابات سياسية لمطالب اجتماعية اقتصادية زادت من تعميق المسألة الاجتماعية عوض التصدي لها .

2- عبد الناصر جابي ، الجزائر تتحرك – دراسة سوسيوسياسية للاضربات العمالية في الجزائر ،دار الحكمة، الجزائر مارس 2660، ص199 -196.

قبل التطرق لفحوي برامج الأحزاب الإسلامية في الجزائر التي ظهرت إثر التعددية السياسية التي أقرها دستور 9767وقياس مدي تكفلها بالمسألة الاجتماعية، يستوجب العودة إلي بحث أصول الحركة الإسلامية وذلك بغرض الوقوف علي خصوصيتها ومختلف التقاطعات فيما بينها كحركات، اشتدت أنشطتها السياسية في سياقات ومحطات تاريخية محددة.

فالدراسات المختلفة، سواء التاريخية، السوسيولوجية أوالسياسية، تؤكد بأنها ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر واشتدت طوال النضال السياسي التحرري للشعوب العربية الإسلامية، تراجعت نسبيا أثناء بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال لتعود بداء من الثمانينيات وطوال التسعينات كحركات سياسية أثرت على التطورات السياسية والاجتماعية للمحتمعات العربية في المشرق والمغرب ولازالت تثير سجالات فكرية وسياسية، تناولت تأثيراتها علي استقرار الأنظمة السياسية وكذا مختلف الآثار التي انجرت عنها كحركات سياسية ودينية علي المستويين الاجتماعي والثقافي.

ولما كان الدين سواء في المجتمعات الغربية المتطورة أو المجتمعات الإسلامية المتخلفة يشكل مرجعية مجتمعية ثقافية يتقاسمها الأفراد، ويتبدى كذلك كأحد العوامل الأساسية المستعملة، في البحث عن الشرعية للحكم أوفي التعبئة الشعبية لمعارضته، بمعني أن الدين أستعمل تاريخيا للاستثمار في إنتاج وإعادة إنتاج السياسة، لذا سوف نحاول تتبع مدونات التراث النظري في تحديدها لمفهوم الإسلام السياسي وذلك طبعا في سياق التطور الذي تحوزه المفاهيم في ضوء عمليتي التفسير والتأويل.

وبالنظر لما تم تحديده من قضايا بحثية، أخرى تسمح بإقامة مقارنات بين مختلف الأحزاب السياسية داخل الحركة الإسلامية الواحدة، التي تنطلق من مرجعية مشتركة لكنها تختلف من حيث آليات العمل السياسي، ولتوضيح ذلك تم تناول المسائل التالية بالبحث والتحليل:

- مفهوم الإسلام السياسي.
- اتجاهات التنظير لسوسيولوجيا الإسلام السياسي.
- نشأة وتطور الإسلام السياسي في الجزائر.
- التماثل الإيديولوجي والاختلاف السياسي داخل الحركة الإسلامية في الجزائر.

أولا- حول مفهوم الإسلام السياسي:

منذ الثمانينات من القرن الماضي، حركات الإسلام السياسي لم تؤثر فحسب علي المستوي السياسي والاجتماعي في المجتمعات التي تنشط فيها وإنما أيضا في الساحة الفكرية بالنظر لما أنتجته من مفاهيم متناقضة ومتعارضة، مع مدونات الخطاب السياسي الغربي الذي ظل سائد إلي غاية فترة اشتدادها بداء

من الثمانينيات. برز المفهوم في بيئة اتسمت بالحاجة إلي التغير الاقتصادي والاجتماعي، وما يعرف بالتحول نحو الديمقراطية وانكماش الأنظمة السياسية الشمولية.

هذا إلي جانب، كونه لدي الكثير من الأكاديميين والمتتبعين لظاهرة الإسلام السياسي يعتبرونه مفهوم للحظة التاريخية بالنظر للظروف التي ظهرت فيها بعض الحركات الإسلامية في العالم الاسلامي كالثورة الايرانية وحركة النهضة في تونس، بمعني أنها حركات لم تعرف من قبل، لذا مفهوم الإسلام السياسي تناولته الدراسات لإقامة الفرق بينه وبين الإسلام كدين عرفته هذه المجتمعات منذ أكثر من خمسة عشر قرنا.

وفي ذات الوقت، أعتمد لإبراز مسألة جوهرية مفادها أن الفرد يمكن أن يكون مسلما دون أن يكون إسلاميا، أي هنالك فرق بين المؤمن المعتنق للدين والمناضل باسمه في حركات سياسية، تعتمد الدين الاسلامي كمرجعية لمدونات خطاب سياسي تتبناها لإقامة التمايز بينها وبين الحركات السياسية الأخرى التي تنشط في مجتمعات تدين بالإسلام.

كما أن الإسلام كمقوم ومرجع تعتمده مواثيق ودساتير الدول العربية الإسلامية بمعني،إذا كان الإسلام يشكل مرجعية ومنظومة فكرية تسعي وسعت العديد من التيارات السياسية سواء التي ظلت في الحكم أو التي هي في المعارضة مع استثناء البعض منها، التي اعتمدت مرجعيات سياسية تحديثية، كالأيديولوجية الاشتراكية والليبرالية وغيرها من الأيديولوجيات الهجينة، تسمح بطرح سؤال مفاده، ما ذا يميز الحركات الإسلامية عن باقي القوي السياسية الأخرى؟ وماذا يوحي به مفهوم الإسلام السياسي؟ وهل يمكن إقامة فاصل مطلق بين الإسلام كدين والإسلام السياسي كمفهوم يحمل دلالات أيديولوجية وسياسية؟.

علما أن الإسلام السياسي كما تؤكده العديد من الدراسات يتمتع كظاهرة بخصائص متشابهة في كل المجتمعات الإسلامية العربية، الشيء الذي يجعل من البحث في الخصوصيات الجزئية للظاهرة، مسألة في غاية الأهمية علي اعتبار أن الخصوصيات السياسية والاقتصادو-اجتماعية لها تأثير علي فهم فاعلية الحركات السياسية الاجتماعية، حيث يبدو دون عناء أن الإسلام السياسي في المغرب يختلف في كم من موضع عن الإسلام السياسي في المشرق ولعل أولي وأهم هذه الفرو قات تكمن في كون الحركات الإسلامية في المغرب وبصفة أكثر قد ارتبطت بموجة من العنف السياسي أكثر من مثيلاتها في المشرق.

إن هذه الخصوصيات لا يمكن فهمها، إلا في ضوء العودة لتاريخ المجتمعات وصيرورة الاصطدام بالاستعمار وأشكال نضالها بكل الحساسيات السياسية ضد الاستعمار، ثم نشأة الدولة الوطنية والمشاريع التنموية التي راهنت علي تجسيدها والتي جاءت مخيبة لفئات واسعة من المجتمع سيما الشباب منهم، مما أدى بالإسلام السياسي للولوج كبديل سياسي في نظر الكثيرين من أفراد هذه المجتمعات.

مما سبق وقبل عرض جملة من المفاهيم للإسلام السياسي يبدو أن الجزم بأن ظاهرة الإسلام السياسي كمعطي طارئ وأني، لا تعدو إلا تحاليل مغلطة، فالإسلام السياسي بوصفه حركة اجتماعية سياسية هي

محصلة جملة تراكمات تاريخية من الصعب الإلمام بها إلي في ضوء تبني منهج يفكك الظاهرة إلي جزئيات لفهم تنوعها وتعددها داخل التيار الواحد تفاديا للتعميمات المغلطة التي تصورها كحركات متجانسة.

إن مثل هذا الإجراء المنهجي، يمكن من رصد الصراعات والتناقضات التي هي في الأصل خاصية كل الحركات الاجتماعية، سيما وأنها تمتاز بالتعقيد والتشابك لدي حركات الإسلام السياسي،مثلما تؤكده جملة المدونات التي صاغها منظري هذه الحركات ذاتها أو تلك التي جسدت في أعمال أكاديمية من قبل باحثين من الغرب ومن الوطن العربي والإسلامي.

ففي هذا الصدد تحديد مفهوم الإسلام السياسي نجده يرتبط بل يتوقف علي مفاهيم أخرى كالأصولية والصوفية والتشدد والتقليدية.

في سياق هذه الاحترازات المنهجية سنناقش مفهوم الإسلام السياسي الذي أنتجت ديناميته المختلفة ردود أفعال حياله، سواء لدي أتباعه ومعتنقيه أو لدي المعارضين له جملة من المفاهيم الأخرى كالأصولية، الاعتدال،التطرف والتشدد والعنف الديني و طوباوية الحركات الإسلامية، وكذا الفرق بين الجماعة الإسلامية والحزب الإسلامي وكثير من التوصيفات التي انجرت عنها، مشكلة بذلك "مدونة مفاهيم نظرية حول الإسلام السياسي.

ضمن هذا المنظور، يشير في مؤلفه "الإسلام السياسي في المغرب صوت الجنوب "فرنسوا Francois burgatإلي أن الإسلام السياسي يحيل إلي كون أن الفرد "يمكن أن يكون مسلما دون أن يكون إسلاميا، بمعني دون الانتماء إلي تيار الإسلام السياسي ". [1]

في حين يري "برهان غليون" أن مفهوم الإسلام السياسي مصطلح يستخدمه المنتمون للأحزاب الإسلامية كونه يسمح بإقامة التمايز بينهم وبين الأفراد الذين لا يتقاسمون معهم نفس القناعات السياسية ولكن ينتمون للدين الإسلامي. "[2]

إن المفهومين السابقين يحيلا، إلي الفرق البديهي بين الإسلام والإسلام السياسي، لكن لا يؤكدا ما إذا كان فعلا هذا التمايز تنظيريا وعمليا مدرك ويتماثل بنفس الرؤية لدي نشطاء ومنظري الحركات الإسلامية، لاسيما إذا ما علمنا بأن بعض الأحزاب الإسلامية لاتقر بهذا الفرق وتري بان الإسلام هو" قانون للمجتمع" بمعني أنها لاتستيغ مثل هذه الفوارق، وإن وجدت حركات أو جماعات أخرى تقبل بمثل هذا الطرح، فهذا لكونها متطرفة بمعني أن المسلم يفترض أن ينخرط في هذه الحركات باسم التجديد في فهم الإسلام أو في

9-فنسوا بورجا، الإسلام السياسي في الوعي الغربي "صوت الجنوب" ترجمة وتعليق زكي نجيب محمود، دار العالم الثالث، القاهرة ، 1009، ص 00.

[2] -Burhan Gallioun, islamet politique , la modernité trahie , editions la découverte , paris ,1997, 35_37.

إطار المقاطعة وعدم التعاطي مع أحزاب ونظم سياسية تنظر إليها كأنظمة بعيدة كل البعد عن الإسلام الذي يقتضي تجديده.

ففي السياق ذاته و نقلا عن "فرنسوا بيرجا" في حديث أجراه مع "راشد الغنوشي" منظر التيار إلاسلامي في تونس يري هذا الأخير، أن الفرق بين التيار الإسلامي الحديث و الإسلام القديم يكمن في كون الحركة الإسلامية السياسية تهدف إلي " العمل علي تجديد فهم الإسلام الذي بدأ في السبعينات والذي كان ينادي بالعودة إلي أصول الإسلام بعيدا عن الأساطير الموروثة وعن التمسك بالتقاليد "[1]

يتأكد من خلال هذا التعريف، أن الإسلام السياسي غايته ليس النشر لدين جديد آو إعادة قراءة الإسلام من منظور "تيولوجي" théologique بحت بقدرما هو تعبير علي إرادة مسايرة المجتمعات في رغبتها لتغيير ظروفها بصفة شاملة ثقافيا سياسيا واجتماعيا، بمعني أن الجماعات ذات الرأي الاسلاموي تسعي لإيجاد جسور بين الدين والسياسة، كما أنها لا توجد خارج ظروف سياسية واجتماعية أدت بها لتوظيف الإسلام ومدوناته الروحية إلي بحث تغيير وتبديل النظام السياسي والاجتماعي.

هذا المعطي الجديد الذي أرادت حركات الإسلام السياسي منحه لحركاتها في ظروف وسياقات سياسية محددة، تزامن مع ظروف التغيير والتحول التي طالت الكثير من المجتمعات التي اعتقدت نخبها التي قادت محاولات التحديث بعد الاستقلال، أن الاقتصادوية و العالم ثالثية هي المخارج والحلول للنهوض وإحداث التنمية، إلا أنها وجدت ذاتها في كنف أزمات هيكلية إثر تراجع عائداتها من الريوع البترولية وتراجع إيديولوجياتها التي سعت من خلالها شرعنة سلطها، مما جعلها لا تصمد أمام حاجات التغيير لنمط الحكم، سيما وأن الواقع المعيش أضحي متناقضا مع خطابها السياسي وغريبا عنه، الشيء الذي يؤدي علي حد تعبير

الهوا ري عدي "إلي إحياء المصادر السياسية التي هي متعددة سواء للاحتفاظ بالسلطة آو تستعمل في التنافس السياسي وهي عديدة ومتنوعة وتشمل القوة، الثروة، الوفاء، الكاريزما والمعتقدات ... الشرعية هي تماثل يبني على أساس مصادر ثقافية "[2]

لكن، ما يمكن الوقوف عليه في ضوء المصادر السياسية التي تستعمل من قبل الأنظمة آو الأحزاب أو الحركات في علاقاتها مع السياسية سواء البقاء في السلطة أو السعي لبلوغها،أن الحركات السياسية الاحتجاجية أو المعارضة، تسعي دوما استرجاع المصادر التي تستعملها الأحزاب التي عمرت في السلطة، أو تسعي للمزج بين جملة من المصادر تستعملها عن – وعي أو عن لاوعي – لبناء مخيال اجتماعي وسياسي لدي المنخرطين والأتباع تجعل من هذه الحركات ذات أوجه متعددة، تتأرجح بين

[1] فـرنسوابيرجا ، مرجع سبق ص 21 .

[2] -Addi lahouari,, Relegion et culture politique dans le monde Arabe, in, making civil societies work, université de Potsdam, 2007, pp 47-49..

السياسي والثقافي، بين كونها حركات حداثية من حيث مطالبها كالحرية والعدالة الاجتماعية وتقليدية من حيث المصادر السياسية التي تعتمدها كمرجعيات إيديولوجية وسياسية كالوطنية والدين، بعبارة أخري البحث عن مصادر الشرعية التاريخية والدينية.

إن هذه الخصوصية تؤكد قضية أساسية مفادها، أن الإسلام السياسي، ليس له اهتمامات بالديني وبالمقدس فحسب، بل أكثر من ذالك إنها أحيانا جماعات لا تحمل صفات الحزب حسب المشروطيات والمحددات التي تمنحها العلوم السياسية بل هي حركة دينية.[1]

لكن طالما أنها تبدي رغبة تنظيم حياة المؤمن وفق أسس العدالة والمساواة والحريات، أي وفق مقتضيات باقي الحركات الساسية الأخرى التي لا تستعمل الدين كعامل تعبوي تصبح أحزاب غايتها المعارضة أو الوصول للسلطة.

من هنا يمكن القول أنها جماعات دينية حينما يكون همها تحضير المجتمع وإرشاده وتكوينه لدخول العمل السياسي، وتحمل صفات الحزب حينما تعتقد أن المجتمع يمكن تغييره فوقيا واختصار المسافات، بمجرد وصولها للسلطة واسترجعها من أنظمة سياسية أثبتت محدوديتها السياسية في التكفل بشؤونه بسبب ابتعادها عن تعاليم الإسلام، الذي بمجرد العمل بمبادئه ستنهض هذه المجتمعات؟.

إنها تصورات إيديولوجية وفكرية تحملها حركات الإسلام السياسي، حول آليات العمل السياسي وطرق الاستثمار فيه، كما أنها تؤكد أشكال التدين الذي أثر علي التعاطي مع السياسة بشكل عام وعلي سبل المشاركة السياسية، فالحركات التي تعمل علي الاستثمار في قاع المجتمع بتربية الأجيال و التأكيد علي الوعظ والإرشاد أي أخلقة الحياة الاجتماعية تعرف بحركات الإسلام السياسي التقليدية علي أساس أنها تعرقل تطور فكر الاسلام السياسي وهي المسئولة عن سبات المجتمع، بل أنها تعطل دينامية المجتمعات في تغيير ظروفها والأنظمة التي ابتعدت عن الإسلام، وتنعت هذه الحركات بالصوفية، ويشير "فرانسوا بيرجا" في هذا الصدد استنادا لشهادات بعض منظري الاسلام السياسي أن مسؤولية الحركات الصوفية في عرقلة الاسلام السياسي تكمن في كونها تعتقد أن:

-الزهد هو المثل الأعلى في التربية.

-الجماعة التي تم الانتماء اليها هي الوحيدة التي توصل إلي الحق، وما عداها من الأفراد والجماعات هي في ضلال مبين.

-الطاعة المطلقة للقائد الشيخ .[2]

[1] -Burhan Gallioun , op.cit , p 91.

[2] فرنسوا بيرجا ، مرجع سبق ذكره ، ص . 09-01 .

إن هذا الشكل من التنظيم وكذا من الوظيفية التي تلتزم بها بعض جماعات الإسلام السياسي " التقليدي" أدت بحركات الإسلام السياسي الاخري التي لا تقاسمها نفس القناعات، علي اعتبار أنها محافظة تريد الإبقاء علي صور المجتمع القديم، وبالتالي نجدها تتمسك وتراهن علي المطالب الأخلاقية التي يمليها الدين كاحترام التمرتب الاجتماعي hiérarchie sociale و تربية الأبناء ،والتأكيد علي حجاب المرأة .... .

إن مثل هذا التيار لا يمكن أن يكون مناضلا سياسيا لحركات الإسلام السياسي، بل يمكن أن تدرج مطالبه ضمن عمل الجماعة الإسلامية التي تريد إحياء الدين جراء ما الحق به من تغييرات بفعل الاحتكاك واعتناق القيم الغربية إنها تريد العودة لأصالة المجتمع الإسلامي.

إن مثل هذه الصور التي تميز بعض حركات الإسلام، لا يعني أنها حركات لا سياسية بل كونها تعتقد أنه دون حيازة المجتمع للقيم الطبيعية التي يمليها الدين، لا تتمكن هذه المجتمعات من إدراك رهانات الفعل السياسي، بعبارة أخري إنها حركات سياسية لا تستعجل الدخول للمعترك السياسي والمواجهة دون التحضير لذالك.

هذه الاختلافات بين أشكال التدين ومقاربة الفعل السياسي بين حركات الإسلام السياسي تؤكد مسالتين جوهريتين: الأولي وتكمن في إحياء الموروث الديني أو ما أصطلح عليه" بعودة الدين" كايدولوجيا للصراع السياسي، في حين المسألة الثانية فتتجلي في بروز شكلين للخطاب السياسي بداخلها كحركة، الأول راديكالي رافض لتبني قيم الديمقراطية ولا للقيم الدينية التي سعت إليها حركة النهضة التي قادها محمد عبده والأفغاني في النصف الثاني من القرن 97 عشر ولاحقا إبن باديس في الجزائر منذ الثلاثينيات من القرن 10، لكن المفارقة أنها شكلت قوة سياسية فعلية، أما التيار الثاني فهو حامل لخطاب سياسي معتدل يقر ببعض آليات العمل السياسي الحداثي كالتداول علي السلطة والإقرار بالانتخابات كأسلوب عمل ونبذ العنف .[1]

في ضوء ما سبق، يمكن تعريف الإسلام السياسي بأنها حركات سياسية- ثقافية أحيت المخيال الاجتماعي مستعملة مقولات الماضي لبناء الحاضر وباستعمال مدونات الإرث الثقافي كالشورى مقابل الديمقراطية والحاكمية مقابل سلطة الشعب والشيخ مقابل القائد لتعبئة المجتمع ضد أنظمة سياسية فشلت في تحديث مجتمعاتها.

ثانيا- اتجاهات التنظير وسوسيولوجيا حركات الإسلام السياسي:

إن الغاية من تتبع اتجاهات التنظير حول الإسلام السياسي تهدف بلوغ تفسير سوسيولوجي للإسلام السياسي، لاسيما وأن الاتجاهات كثيرة وخصبة في هذا المجال تحكمت فيها رؤى من زاوية أملتها طبيعة

[1] - ALI Merad, le réformisme musulman en Algérie de 1925 à1940,essai d'histoire relegieuse et sociale,la haye, mouton 1967.pp 58-59.

التخصصات التي تناولت الإسلام السياسي بالدراسة والتحليل، حيث تناولت الدراسات التاريخية الإسلام السياسي، كامتداد لحركة النهضة والإصلاح التي ظهرت في المجتمعات العربية الإسلامية منذ النصف الثاني من القرن97 عشر.

في حين الدراسات الانتروبولوجية تعاملت معه في ضوء الخصوصيات الثقافية وتأثيراتها علي طبيعة هذه المجتمعات في علاقتها مع السياسية، التي تتعاطي معها بأشكال مختلفة داخل المجتمعات الإسلامية .

وفي هذا الصدد، كتابات "غيرتز Geertz" عن الإسلام في المغرب وأندونيسيا توحي بأنها مجتمعات ما قبل- سياسية، الشئ الذي جعل من الإسلام كمعطي ثقافي يظل محوريا في تحديد أشكال السلطة وفي مرجعياتها وتعزيز شرعيتها، أما الدراسات السياسية وبالنظر لبراديغما الحداثة التي تسوقها والتي في الغالب لا تأخذ في الحسبان الفاصل التاريخي بينها وبين المجتمعات الإسلامية والسياقات التاريخية التي ظهرت فيها حركات الإسلام السياسي فهي تنظر إليها كحركات ناجمة عن حتمية اعتناق هذه المجتمعات للحداثة التي ترتبط بضرورة التغير والتكيف مع مقتضيات التحول الديمقراطي أو تلك الدراسات التي تنظر للإسلام السياسي بأنه محصلة أزمة المجتمعات الإسلامية مع الحداثة[1] .

أما الغاية الثانية، فقد أملتها طبيعة الدراسة التي نحن بصدد إنجازها حيث بحث المسألة الاجتماعية التي ماانفكت تتزايد تأثيراتها منذ الثمانينيات جراء تراجع الدولة الوطنية عن المهام الاجتماعية والاقتصادية التي راهنت علي التكفل بها، وأمام اشتداد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حتى، سميت هذه المجتمعات بـــ"المجتمعات المتأزمة" تؤدي بتناول حركات الإسلام السياسي وتفسير تجلياتها كحركات اجتماعية، أي أن ولوجها تزامن مع تزايد انتشار" اللامنتمين" اجتماعيا وسياسيا.

1- الإسلام السياسي حركة اجتماعية جديدة:

إن الحركات الاجتماعية ومظاهرها جعلت من حركات الإسلام السياسي " تظم سلوك جمعي أولي يعبر عن أساليب جديدة في الفكر والعمل الاجتماعي للبحث عن أنماط للتكيف مع التغيرات الاجتماعية بما يتجاوز الأنماط القديمة، وتتميز بالنمو التلقائي للمعايير وأشكال التنظيم لإعادة تنظيم المجتمع "[2]

1-Clifford Geertz , observer l'islam , changements relegieux au Maroc et en Indonésie, traduit de l'anglais par Jean-Baptiste grasset,la découverte, paris, 1992. p 29-31

[2]- محمد فؤاد حجازي ة التغير الاجتماعي، مكتبة وهبة،القاهرة، 9765. ص ص 107- 120 .

في ضوء المفهوم السابق، تتبدي الحركات الاجتماعية أنها نتاج ومحصلة للخلخلة التي تصيب البني الاجتماعية جراء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يترتب عنها قلق اجتماعي وعدم استقرار سياسي وتدهور في الحياة الاجتماعية وانتشار تذمر يتجاوز التفسيرات الفردية مما يؤدي إلي تلقائية لدي الأفراد في البحث عن جماعات تصوغ معاني وقيما جديدة لحياتها الاجتماعية وعلاقتها مع الدولة .

غير أن هذا الشعور بالتذمر والقلق الاجتماعي رغم بروزه في مرحلة تاريخية معينة تشتدد فيها مطالب الحركات الاجتماعية، فهي في الواقع أصل تراكمات لاحباطات عدة تمكنت من نفسية الفرد ثم الجماعات.

حيث تري ثناء فؤاد عبدا لله في الشروط التي ترتبط بالحركات الاجتماعية وتحدد طبيعتها انه عند" نشأتها وتبلورها تنطوي علي ما هو أكثر من الشعور بعدم الرضا لأنها تصل بأعضائها إلى الإدراك بوجود سلبيات وجب تغييرها بإحداث تشريعات اجتماعية و تغيير النظام القائم وبالتالي فهي ليست مجرد حركة احتجاج ولكنها محاولة جماعية لتغيير المجتمع " [1].

إن هذا المفهوم للحركة الاجتماعية نجده يتماثل في الكثير من الخصائص مع الظروف والسياقات التي برزت فيها حركات الإسلام السياسي في الجزائر، علي الأقل علي مستوي القاعدة الشعبية بالنظر لما امتازت به فترة الثمانينيات من تردي للأوضاع الاجتماعية وعدم استقرار سياسي أدت باشتداد الحركة الاجتماعية بأوجهها المختلفة إضرابات سياسية باسم مطالب ثقافية وإضرابات عمالية باسم مطالب اجتماعية جراء الإصلاحات التي أقدمت عليها الدولة وما خلفته من غلق للمؤسسات وتسريح للعمال وحركات الإسلام السياسي التي عمدت نقد السلطة وفق خطاب اجتماعي ثقافي وديني مستغلة فقدان المجتمع ثقته في الدولة التي ظل الخطاب السياسي الرسمي الشعبوي يراهن علي أنها دولة اجتماعية و حاضنة تكفلت بكل شيء علي مستوي الخطاب، لكنها عمليا ظلت عاجزة علي تجسيد المواطنة الاجتماعية، إذ تجلي طلاق صريح بين التأكيد علي الحقوق السياسية والحقوق الاجتماعية.الشيء الذي أدي إلي اشتداد آليات الرفض لرموزها وكل مجهوداتها، والمفارقة أن الجماعات الاجتماعية أو القوي التي رفعت تحدي الرفض لها رغم اختلافاتها الإيديولوجية ومطالبها كانت تتفق جلها حول ضرورة تغيير السلطة وسبل الحكم وتأكيدها علي حق المجتمع في المشاركة السياسية والعدالة التوزيعية. [2]

هذه المطالب أضفت علي الحركة الاجتماعية في الجزائر خاصية التفرد والتميز عن الحركات الاجتماعية الكلاسيكية التي تلتقي في المطالب ومصادر التعبئة المجتمعية حولها.

9-ثناء فؤاد عبد الله ، الدولة والقوي الاجتماعية في الوطن العربي -علاقات التفاعل والصراع - مركز دراسات الوحدة العربية، ط1009 ص906-

[2]- olivier roy , l'échec de l'islam politique , collection esprit/ seuil, paris , 1992, p 57-59.

ففي الجزائر الحركة الاجتماعية تتفق في تشخيصها للأوضاع وللأزمة وتختلف حول آليات التعبئة فالحركة البربرية في الثمانينيات استعملت المطالب الثقافية لإزكاء المعارضة السياسية أما الحركة الإسلامية فاستعملت الخطاب الديني، الشيء الذي يجعل من الحركة الاجتماعية تحمل صفات جديدة أي التماثل من حيث الجماهير المشكلة لها طبقيا واجتماعيا والتباعد من حيث الايديولوجييات المتبعة في التعبئية حول المطالب علي عكس ما عرفته الحركات الاجتماعية الكلاسيكية، لكن لماذا الحركات الاسلامية تمكنت أكثر من غيرها في استقطاب واسع لإفراد المجتمع مقارنة بالحركات السياسية الاخري؟.

2- الإسلام السياسي استثمار في الهامشية الاجتماعية:

إن التجربة التنموية بدت فاشلة ومخيبة حيث الدولة الوطنية لم تكن حاملة لقيم حداثية ساعدت علي احداث قطيعة مع البني التقليدية، بل بالعكس راهنت عليها بمزجها وخلق قيم سياسية هجينة "الاشتراكية الخاصة" ومحاولة إيجاد جسور في ضوء قراءات للواقع السياسي انذاك وتحت مبررات محاربة الامبريالية وتجسيد العدالة الاجتماعية، أكدت في دستور 9754 والميثاق الذي صدر في نفس السنة، بعدم التنافي بين الاسلام و الاشتراكية، إلا انه من جهة أخري بقي النظام السياسي ومؤسسات الدولة تحكمها علاقات العشيرة والجهوية والزبونية السياسية، مما جعلها توظف الدين لاستمرارها في السلطة.

في حين علي المستوى الاجتماعي ورغم انتشار الحضرية وتشكل العمالة خلال السبعينات والتي شهدت مؤشرات اقتصادية مقبولة وتحسن ملموس للمستوي المعيشي للأفراد، لكن علي إثر الأزمة البترولية التي بدت ملامحها تظهر في السنوات الاولي من الثمانينات شهد المجتمع تهميش واسع لفئات عريضة من المجتمع جراء تراجع مستويات التشغيل وتوقف الاستثمار في المجال الصناعي والزراعي وما شهدته هذه القطاعات من تفتيت للمؤسسات علي اثر قانون 9761القاضي بإعادة هيكلتها آو قانون 9767في المجال الزراعي الذي تم علي إثره تفكيك المستثمرات العمومية لمستثمرات فلاحية فردية[1] .

هذه الإصلاحات التي فشلت ودون تقييم يذكر لها، يبدو أنها كانت متأخرة وارتجالية لم يستسغها العمال والفلاحين ولم يتجاوب المجتمع معها، عززت من الشك حيال مقدرة الدولة في الاصلاح كمفهوم شامل.

إن الهامشية الاجتماعية تمحورت تمظهراتها في البطالة والبقاء خارج مجتمع الاستهلاك رغم الشعار الذي رفعه حزب جبهة التحرير في مؤتمره التاسع عام9762

"من أجل حياة أفضل"، كلها عوامل حعلت من المهمشين، جيوش لحركات مختلفة المرجعيات الإيديولوجية والسياسية تنتظر من يؤطرها، ففي هذا الإطار يصورها علي الكنز علي أنها" حركة تحولت من مقاومة غير ملموسة إلي حركة شمولية،فقد تجاوزت الثقافي والروحي لتشمل كل المجتمع بما فيه الاوساط

9- غازي حيدوسي، الجزائر التحرير الناقص ، ترجمة خليل احمد خليل ،دار الطليعة ،بيروت ، ط9 ، مارس 9777، ص 65.-621

العريقة، كونها اخترقت الطبقات بتوجهها إلي جميع الفئات الاجتماعية، لقد فاجأت السلطة والمعارضة الكلاسيكية وتموضعت كحركة اجتماعية جديدة مهيمنة علي الساحة التي تشكل فيها الممثل الأساسي".[1]

إن المنطق التنموي للدولة، الذي قادته بعد الاستقلال لم يشفع لها رغم الجهود المحققة، من بروز ردود أفعال أستثمر فيها من قبل معارضة جديدة وجدت في المهمشين مجالا خصبا، حيث استغلت الإحباطات والشكوك السياسية حول ما يحمله الخطاب الرسمي، وفي الغد الأفضل الذي طال انتظاره، إنها نهاية "الطوباوية" utopie التي حملتها الدولة الوطنية لما يربو من ثلاثة عقود، استغلتها الجماعات الإسلامية التي تحولت إلي هياكل روحية لاستقبال المهمشين مستعملة الخطاب الديني في مساعدة هؤلاء علي إثبات الذات داخل هذه الجماعات، أمام غياب أطر واليات التعبير داخل مؤسسات الدولة الوطنية التي أفلست في تحقيق آليات الإدماج الاجتماعي والسياسي اللذان هما شرطان أساسيان لبناء الدولة العصرية، الشئ الذي مكن جماعات وأحزاب الإسلام السياسي من إيجاد تقاطع بين مشروع الفرد في تحقيق ذاته ومشروع الجماعة ومطالبها الاجتماعية المشروعة من عمل ومسكن وحماية اجتماعية بعبارة أشمل البحث عن العيش بكرامة .[2]

إن هذه الحركات طرحت المسألة الاجتماعية وتبنت تمثيل كل ضحاياها من مهمشين وبطالين وفقراء، وهي ذات الملاحظة التي خلص إليها محمد أركون حيث يري أن سعي حركات الإسلام السياسي يندرج في " صيرورة أدلجة الإسلام، حيث انتقلت هذه الحركات من المواقف الروحية و الأخلاقية حول المجتمع إلي "تسييس" الخطاب الديني وإلي نقد الدولة الوطنية "[3]

بمعني أن الأحزاب الإسلامية قد استعملت آليات النضال والعمل السياسي الحديث مع إضفاء الاحتجاج الإيديولوجي السياسي، اتجاه كل أشكال الهامشية وأبعاد الأزمة والمتسببين فيها ونقد رموز الدولة، طبيعة الاقتصاد، وكل مظاهر الفساد من رشوة وزبونيه سياسية والمراهنة علي ضرورة توفير العمل بوصفه حلا لكل المشكلات الاجتماعية الاخري، مع التأكيد علي التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع المسلم .

ولعل ما ساعد علي تمكن خطابها من نفوس الأفراد وتجذرها كحركات في النسيج الاجتماعي للمجتمع هو حملها "لطوباوية" جديدة ولحلول لم تفصح عن آليات تجسيدها من تصورات سياسية وبرامج اقتصادية واجتماعية بل باتت علي حد تعبير كليفورد غيرتزا " ارتدادات لليطوبويات" بمعني أن يطوبياl'utopie الغد الأفضل للأفلان، لا يمكن القضاء عليها إلا "بيطوبيا" جديدة هي "ايطوبيا" الخطاب الاسلاموي [4]

1- علي الكنز ، المجتمع المدني في البلدان المغاربية بعض التساؤلات ، في مؤلف: وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي ، اشراف حمودي عبدالله ة دار طوبقال للنشر ،9776 ،ص 03

2- Mohamed arkoun, repris par, Jean francois clément &une compréhension des mouvements islamistes, in, esprit, janvier 1989, n 37, pp.46-47.

3 -balta paul , le grand Magreb, .de l' indépendance à l'an 2000, paris , la découverte , 1990, p 54.

4- Clifford Geertz, observer l'islam, op.cit, 26.

إن مبررات توصيف حركات الإسلام السياسي بالطوباوية، كونها تتماثل في سيكولوجيا جماهيرية جمعية احتضنت في ضوئها الجماهير خطابها السياسي عن لاوعي و دون إدراك عما إذا كانت قادرة علي تجسيد وعودها علي غرار الدولة الافلان التي راهنت وفق صورة "الكثير من الدولة والقليل من المجتمع" آو ما يعرف في العلوم السياسية بالإرادوية في التحديث وتجسيد التنمية والتي أثبتت أنها سياسيات تؤدي حتما لخلق مجتمعات راكدة inerte بفعل عدم إشراكها في الحياة السياسية جراء تضييق الفضاء العام وانعدام الحريات السياسية.

في الأخير يمكن القول، إن التهميش لا تكمن خطورته في بقاء فئات واسعة فحسب خارج إطار الحياة الاجتماعية الإنتاجية بل في كونه يؤدي إلي تشويه المخيال الجمعي سياسيا فالمقاومة تنتظم في شكلها الرافض للعديد من القيم حتى وإن كانت حداثية تخدم مصالحها وهي في الأصل نتيجة الهامشية السياسية التي أزكتها أزمة التحديث التي قادتها النخب السياسية للدولة الوطنية والأحزاب المنبثقة عن حركات التحرر في الكثير من البلدان العربية والإسلامية علي غرار ما عرفته الجزائر مع الدولة –الافلان.

3- أزمة التحديث وبروز الإسلام السياسي في الجزائر:

يرجع العديد من الباحثين في تحديدهم لمفهوم أزمة التحديث، لمفهوم الحداثة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وبكيفية أقل في بعدها الثقافي علي اعتبار أن ثقافة الحداثة يمكن لها أن تتعايش مع ثقافات فرعية أو أن تحتمل الخصوصيات الثقافية والسياقات وكذا التاريخانية .ومن بين المتغيرات التي اعتمدت في تحديد درجة حداثة المجتمعات تمت بالقياس مع ما عرفته المجتمعات من تحولات ديمقراطية والسماح بتشكل معارضة حزبية ومن حريات للتعبير واستقلال الفضاء العام عن السلطة واعتماد شرعية الانتخابات كبديل لمصادر رؤوس الأموال الرمزية والشرعيات والمصادر السياسية الأخرى كالوطنية و التاريخية والدينية علي المستوي السياسي،في حين علي الصعيد الاقتصادي، فالتحديث يشمل متغيرات استقلالية الفرد عن الدولة في تأمين مصادر رزقه التي تكفل عدم تبعيته لها وبالتالي إمكانية معارضتها ونقدها و مطالبتها بتقديم حصيلتها أمام المجتمع [1]

إن التحديث أيضا هو مقدرة الدولة علي"مأسسة"institutionnalisation الصراعات وإدماجها في النظام السياسي،حتى يتسنى تفادي الاحتقانات والخمول والمقاومات الكامنة التي من الممكن أن تظهر للسطح في شكل مقاومات أثناء ضعف السلطة.

إن إدارة التحديث هي خلق تفاعل بين الدولة ومواطنيها، كالإقرار المبدئي بتباين وتناقض المصالح بين فئات المجتمع وإدارتها ومراعاة مصالح كل الفئات التي من الممكن إدماجها في الحياة السياسية، من خلا ل توزيع السلطة وتقاسمها بين الجماعات المختلفة.

[1] - jurgen habermas, l'espace public, traduit par, Marc B.de Launay, payot, paris,France,1997.p 202-204.

في ضوء ما سبق تتبدي كعملية مجتمعية، من غير الممكن أن تتجسد في ضوء الإقصاء الاجتماعي والتهميش السياسي، لذا يمكن القول أن كل شريحة من شرائح المجتمع إن وجدت خارج هذا التصور لمفهوم التحديث تتحول حتما كمقاومة للسلطة الحاكمة بل أكثر من ذالك تصبح حاملة لعدائية ضد قيم التحديث ذاتها طالما أنها لم تتلمسها ولم تتحقق علي أرض الواقع.

مما سبق يمكن التساؤل، عما إذا كانت أزمات التحديث بأبعادها المختلفة السبب في ولوج الإسلام السياسي، هذا لا يعني الجزم مسبقا بأنها حركات وجدت خارج الحداثة ومقتضياتها بل الهدف من هذا التساؤل يندرج في إطار بحث مدي صدق الرؤى الجازمة بان أزمة المجتمعات العربية في علاقتها مع الحداثة هي السبب الرئيس في ولوجها كحركات سياسية أم أن الأمر يتعلق بتلك التغيرات التي أفرزنها الحداثة من ضرورة الدخول في تفاعل مع الدولة كمعطي حداثي، والمجتمعات العربية الإسلامية لم تنضج بعد لتقبل هذا المعطي.

ظهر الإسلام السياسي كجماعات وكأحزاب مستغلة إخفاق الدولة في عدم تمكنها من صهر وإحداث اندماجية اجتماعية لمختلف الفئات الاجتماعية الحاملة لقيم ثقافية ولغوية مختلفة في ظل الدولة الوطنية، إن الإسلام السياسي من الخطأ إرجاع ظهوره للتفسيرات الاقتصاديوية والإخفاق السياسي فحسب، بل أن البعد الرمزي والثقافي ظل حاضرا في المخيال الاجتماعي وسعت الجماعات الإسلامية إحياءه تحت مبررات عديدة كإعادة بعث الهوية والأصالة ومحاربة التغريب الذي مورس في حق المجتمع باسم الحداثة من قبل الأنظمة السياسية، ففي هذا الصدد نجد أن الجماعات الإسلامية ترفض كل ما هو منافي للحياة الإسلامية الحقيقية، حيث كتبت مريم جميلة في أحد صفحات جريدة الجبهة الإسلامية للإنقاذ (المنقذ) قائلة "إن الحداثة تتمظهر في صورمتفرقة، الشيوعية،والرأسمالية النفعية والوضعية والفاشية، الاشتراكية والقومية العربية ،والبربرية .... . إن التمعن بعمق في هذه الإيديولوجيات يتبين بالرغم من تعارضها أنها مستمدة من نفس الوجود الاجتماعي، فإن الدوغمائية الأساسية للحداثة تكمن في رفضها للآخرة.

وهذا الرفض يؤدي حتما إلي أن الثراء المادي والنجاح في الحياة الدنيوية، يشكلان أهداف الوجود، إنها ضرب للأخلاق وأن مسؤولية الإنسان تم نفيها ببساطة، وإيمانه في اليوم الأخر والعدالة قد تم ضربهما في العمق "[1]

مثل هذه التصريحات نجدها تحمل الكثير من الرمزية والدلالات، تطرح إشكاليات سياسية واجتماعية، يسعي من خلالها الإسلام السياسي تحميل النخب السياسية الاخري الغير حاملة لذات القناعات السياسية والإيديولوجية مسؤولية ما ألم بالأمة من وهن كونهما يريدان طمس ثقافة وهوية المجتمع،بمحاكاتهم واعتناقهم قيم الغرب المتسبب في التخلف ومعادة القيم الدينية والثقافية لمجتمعاتهم .

[1]- Meryem djamila , in el – monquid ; no12.

ضمن هذا المنظور، يتبدي سؤال جوهري لماذا الإسلام الراديكالي يرفض الحداثة جملة وتفصيلا في حين نجد أن الإسلام السياسي سواء ذلك الذي حملته حركة النهضة في العالم العربي،أو ذلك الذي تأثر بها أثناء الحركات التحررية فرق بين الحداثة التغريبية والحداثة المدمجة التي يمكن بلوغها، ودافع عن فكرة أنها لا تتنافي مع قيم الدين أو ثقافة المجتمعات العربية الإسلامية؟ .

في ضوء التراث النظري والتاريخي المتاح،نجد أن التباين الحاصل يتجلي في كون أن العنف الرمزي علي حد تعبير بيار بورديو هو السبب في تملك هذا الشعور من نفسية غالبية الأفراد في المجتمع .لأن الإيديولوجية الوطنية الشعبوية هي المسؤولة عن تشويه المخيال الاجتماعي والذاكرة لغالبية الفئات،في ضوء تنشئتها السياسية لواحدية الفكر، وإقصاء العلماء العارفين في مجال الدين، هذا إلي جانب التوظيف المستمر للرمز الثقافي والذاكرة الجماعية لخلق الشقاق والصراع بين الفئات المختلفة الشيوعية،والوطنية، والإسلامية بغرض السيطرة والبقاء والهيمنة إيديولوجيا، هذا النفي المطلق للحداثة للكثير من فئات المجتمع بما فيها تيارات الإسلام السياسي المعتدلة مردها احتقانات انتظرت الوقت المناسب، والمتمثل في ضعف السلطة وطرح المسألة الثقافية مجددا لأنها لم تعرف تكفلا موضوعيا يتماشي وواقع المجتمع بل ظلت رهينة المساومات والتسويات .

وهذا مايؤكده فرنسوا بيرغا حينما صرح بأنه بالنسبة للأسلاميين " الاستقلال لم يفي بوعوده السياسية والاقتصادية،و بكيفية أكبر بوعوده الثقافية، إن تطورالفرنكوفونية واستمرار نماذج

المؤسسات وقواعد القانون الغربي ... ظل ينظر إليهم كتنازلات للغرب (الاستعمار)، الذي هو السبب في كل المشكلات التي تعرفها المجتمعات المسلمة "[1]

مما سبق، إن الإسلام السياسي إلي جانب كونه تعبير عن أزمة الهامشية والاخفاق الاقتصادي وتجذر المسألة الاجتماعية، هو كذلك ظاهرة احتجاجية ثقافية، وحالة من البحث عن هوية مفقودة، وبتالي فهي تسعي لاعادة قراءاة موروث معقد فشلت السلطة المتعاقبة من مواجهته و أرجأته إلي حين اشتداد أزمة متعددة الأبعاد والجوانب.

ثالثا- من الارهصات الأولي للإسلام السياسي غداة الاستقلال إلى الأحزاب الإسلامية: .

عرف الاسلام السياسي في الجزائر تطورات وتمظهرات عديدة تجلت علي العموم في مسايرته للحركة الوطنية وقد تم توضيحها سابقا، ولازم بناء الدولة الوطنية غداة الاستقلال وتحول إلي جماعات نشطة

1- مايكل ويليس ،التحدي الإسلامي في الجزائر ، الجذور التاريخية والسياسية لصعود الحركة الإسلامية، ترجمة عادل خير الله ،شركة المطبوعات والتوزيع ، بيروت ،لبنان ، ط9 ، 9777 ص 40 -43.

اتخذت الوعظ والإرشاد وامتازت بالعنف أحيانا وهي ذاتها الجماعات التي مكنت الاسلام الراديكالي من الولوج علي الساحة السياسية في نهاية الثمانينات.

1- الدولة والإسلام السياسي خلال الفترة الممتدة من 1692- 1696م:

إن التيار السياسي الديني لم يتواري غداة الاستقلال من الظهور وتشكيل طروحات سياسية بديلة للاختيارات التنموية والثقافية للدولة – الافلان ،حيث شكلت الية ضغط سياسي لإعادة " أسلمة " الجزائر التي في نظرهما فقدت شخصيتها العربية الإسلامية، والنظام السياسي في المقابل وأمام هاجس مراقبة الحقل الديني (أماكن العبادة ،المؤسسات التعليمية الدينية ،ووزارة الشؤون الدينية) راهنت علي محورية الدين في كل الدساتير والمواثيق المعتمدة، ميثاق طرابلس لعام 9741 وميثاق الجزائر 9742 ولاحقا ميثاق ودستور 9754 اللذان صدر في نفس الفترة.

والمتتبع للإجراءات التي اعتمدتها الدولة في هذا السياق لاحتواء الإسلام السياسي والخوف من تجذره في أوساط المجتمع،جلها كانت إجراءات رقابية تمت تحت مبررعدم السماح بتسيس الدين، وقد عمدت الدولة التدخل في الحقل الديني كلما شعرت بأن الجماعات الإسلامية ترغب في الاستحواذ عليه واستعمال مدوناته لنقدها.[1]

فقد لجأت الدولة في كل مرة تقديم الكثير من التنازلات أمام تصاعد المطلب الديني معتقدة أن الاستجابة لهذا المطلب سيفقد الجماعات الإسلامية أحد آليات عملها السياسي،وأنها ستحد من مصداقيتها أمام المجتمع،لذا حاولت إبراز أن الدولة هي حامية للدين وتعمل لأجل تطويره،وقد شكلت هذه العملية مسألة أيديولوجية في يد السلطة لأجل امتلاك أحد مقومات التعبئة وفي ذات الوقت آلية لرقابة التيار الديني الإسلامي،وعلي سبيل المثال نجد أن جملة الإجراءات التي ما انفكت الدولة تتخذها تؤكد الاستعمالاتية السياسية للدين .

إن الأدوات التي تؤكد هذا الطرح تتجلي في إقدام السلطة علي استعمال الدين كمفهوم للإصلاح وعدم تعارضه مع التحديث وبالأخص مع الاشتراكية حتى برز مفهوم جديد " الاشتراكية الإسلامية " وقد لقت الدولة الدعم من قبل التيار السلفي الممثل في شخصيات انتمت للتيار الإصلاحي ونخص بالذكر كل من شيبان وزير الشؤون الدينية خلال تلك الفترة، "ومولود نايت بلقاسم"،كما حمل لواء التعريب للحد من المطلبية الدينية السياسية.

خلال هذه الفترة برزت شخصيات عارضت ما أقدمت عليه الدولة من إصلاحات،كتأميم الأراضي،ومعارضة الميثاق الوطني.

[1] نفس المرجع ، ص 52- 56 .

كما أن للثورة الايرانية تأثير بالغ في ولوج الإسلام السياسي في الجزائر والتي حسب الكثير من المتتبعين للإسلام السياسي كانت ذات أثر واضح في جعل الجماعات الإسلامية أكثر راديكالية علي اعتبار أنها أكدت إمكانية قيام دولة اسلامية .[1]

بعد وفاة بومدين ووصول الشاذلي بن جديد للسلطة،لم تتخلي الجماعات الإسلامية عن مطالبها حيث خلال أحداث الربيع الامازيغي عام 9761 بدت تتاكد قوتهم التعبوية، وخلال مطلبهم للتعريب الفعلي في التعليم ولمؤسسات الدولة . ولم تتجلي مظاهر ولوجها كجماعات سياسية علي هذا المستوي بل سعت استعمال الجهاد،إذ أقدم "بويعلي" في الثمانينيات علي تشكيل جماعة مسلحة كانت تخطط للعديد من العمليات علي مستوي العاصمة مستهدفة عدة شخصيات سياسية ومقرات حكومية وغير حكومية .

للإشارة أنه خلال الثمانينات عرفت الجزائر جملة من الأحداث المتزامنة المطالب الثقافية البربرية، الإضرابات العمالية ،الانتفاضات الشبابية في الأحياء والمدن علي غرار ما حدث في سطيف وقسنطينة سنة 9764، وبروز جماعات تحضر للعمل المسلح، هذا الغليان الاجتماعي،السياسي والثقافي، توج بانتفاضة أكتوبر9766،استغلها الإسلام السياسي للمطالبة باصلاح النظام السياسي وهي نقطة تقاطع مع العديد من التيارات السياسية الاخري العلمانية والديمقراطية .

إن أحداث أكتوبر 9766، شكلت منعرجا حاسما في التاريخ السياسي للمجتمع الجزائري، إذ أجبرت السلطة علي القيام باصلاحات سياسية تجلت في الاقرار بالتعددية السياسية التي حملها دستور 9767.[2]

وتجمع الدراسات في مجال علم الاجتماع السياسي، أن الإصلاح شكل حتمية سياسية،بالنظر لتغير الأجيال وكذا لكون أن الاحتجاجات الاجتماعية باتت تؤكد ضرورة اعادة النظر في علاقة السياسي مع الدولة، كما أن المسألة الاجتماعية أضحت عاملا تعبويا بعد الاخفاقات التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية وتراجع عائدات البترول خلال تلك الفترة.

2- التوظيف السياسي للدين؛ سبب في ولوج الإسلام السياسي:

تجمع المصادر سواء الجزائرية منها أو الغربية أن الدين ظل عاملا محوريا في التاريخ السياسي للجزائر، من جهة الدولة تستعمله لأجل تمكين شرعيتها ومن جهة أخري بعض التيارات السياسية – الدينية تستغله للاحتجاج والقضاء علي شرعية الأنظمة السياسية التي تعارضها.

في الجزائر الدولة عمدت علي مر تشكلها منذ الاستقلال الي لحظة كتابة هذا البحث استعمال الدين،وذلك تحت ما يمكن تسميته بالسياسة الدينية علي غرار السياسة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ..،إنها سياسات معبر عنها في كل المواثيق والنصوص الايديولوجية الرسمية للدولة، التي تؤكد في عمومها علي

1- Olivier Roy, op.cit, p122.

2- Michel Camau, changements politiques et problématiques du changements, in, annuaire de l'Afrique du nord ,paris , CNRS , 1989 , p11.

ان الاسلام دين الدولة، وتشكل هذه الرؤية استمرارية لما عرفه الدين خلال الحرب التحريرية حيث تم القضاء علي الدين الشعبي الذي مارسته الزواياعلي إثر مركزة التعليم والوعض من قبل جمعية العلماء المسلمين، ففي تصريح نقلا عن لمشيشي صرح رئيس المجلس الإسلامي الأعلى عام 9757 الشيخ حماني قائلا " إننا لم نجعل من الإسلام دين للدولة في الميثاق وفي الدستور شكليا، بل لكونه يجب أن يكون محتوي في ذواتنا (...) إن المعاهد الإسلامية قد أدت مهامها كاملة في أحلك الظروف ،حتى أثناء الحرب التحريرية،بحماية من الجيش الشعبي الوطني وبدعم من جبهة التحرير الوطني "[1]

إن احتكار الدولة للممارسة الدينية،ولتسيير ظروفه ومجابهة كل الممارسات التي تخرج عن الأطر الرسمية والتي دامت أكثر من عقدين من الزمن أدت إلي استفحال ظاهرة المقاومة السرية للسلطة من قبل جماعات مارست الدعوة ونقد رموز الدولة التي أمزجت بين الدين والاشتراكية في ايديولوجية هجينية لم تستسغها الجماعات الإسلامية.

وأن هذا الرفض لم يرافقه عمل فكري ديني أو تجديد في قراءة الموروث الديني وإبراز مواطن تعارضه أو تماشيه مع الحداثة وسبل التغيير علي غرار ماكان يعرفه الاسلام السياسي في المشرق العربي.

ويشيرفي هذا الصدد عبد الله الحمودي، في مؤلفه الشيخ والمريد أن الإسلام في الجزائر حمل استثناءات مقارنة مع المغرب أين السلطة سمحت باستمرار الدين الشعبي علي العكس من الجزائر التي قاومته بل أرادت "مأسسته" في أطر رسمية، وهو ما يفسر اشتداد الحركة الاسلامية في الجزائروتميزها بالعنف علي العكس من مثيلتها في المغرب[2]

3- دستور 1696م وبروز الأحزاب الإسلامية:

إثر أحداث أكتوبر 9766استعانت السلطة ببعض الشخصيات الإسلامية حينما دعتهم للقيام بدور المحاور في الاضطرابات الشعبية، وهو ما زاد من قناعة الإسلاميين، أن دورهم السياسي بات مهما وأن الانفتاح المعلن عنه في تدخلات الرئيس والتزاماته أمام الشعب بالقيام باصلاحات سياسية، جعلتهم في البداية يلتفون وراء جمعية رابطة الدعوة بقيادة أحمد سحنون لاحتواء ردود الأفعال السريعة للشخصيات الإسلامية الفاعلة، والتخوف الكبير كان مرده أن دخول المعترك السياسي سيؤدي إلي انقسام الحركة الإسلامية.[3].

لكن برزت انشقاقات، كون بعض الشخصيات كعلي بلحاج، وعباسي مدني وحشاني،والشيخ الهاشمي سحنوني كانوا يرغبون في تشكيل جبهة سياسية تضم كل الحركات الإسلامية والشخصيات الاخري.

---

[1]- Lemchichi Aderahim, L'Algérie en crise , Paris, L'armattan, 1991, p .63.

[2]- Abdallah el hamoudi, Maitres etDisciple *, Gènese et fondements des pouvoirs autoritaires dans les sociétés arabes , essai d'anthropologie politique,toubkal, maroc,2001,pp219-222.*

[3]- هيكل وليس ،مرجع سبابق ، ص 932 .

وفي هذا الصدد تختلف المصادر، في تبيان حيثيات نشأة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث تشير المصادر أن كل من جاب الله وأحمد سحنون، ومحمد السعيد عارضوا فكرة تشكيل حزب سياسي، استنادا لمرجعية عبد اللطيف سلطاني الذي كان يري بأن المهمة الأساسية للحركة الإسلامية " كانت دوما تهدف لإعادة أسلمة الدولة الجزائرية والمجتمع تدريجيا ،من خلال الوعظ والتعليم ،وليس بالعمل السياسي ،وينبغي أن تبقي كذلك .."[1]

وهي ذات القناعات التي دافع عنها محفوظ نحناح بشدة، مصرحا أن " الحركة واسعة لإحتواء كل المجموعات، وأنه يخشي من أن حزبا كهذا يمكن أن يصبح بقيادة " أولاد " بدلا من يقوده علماء الدين قيادة ملائمة" .

وبالرغم من هذه الاعتراضات العلنية لشخصيات فاعلة في الحركة الإسلامية منذ السبعينات ،إلا إنها لم تتمكن من الوقوف في وجه الفكرة الداعية لانشاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ،التي تمت بسرعة كبيرة حيث السلطة عمدت إلي منحها الاعتماد في فترة وجيزة ، وهو ما يفسر في محاولتها التخلص من الضغط الممارس إزاءها من قبل الجماعات الإسلامية. والملاحظة الثانية هو أن الشخصيات الراغبة في دخول المعترك السياسي، لم تنتظر حسم النقاش السياسي داخل الرابطة للفصل في المسألة، وهو ما أكده أحمد سحنوني قائلا" لم ينتظروننا ".[2]

إن هذه المسألة الخلافية داخل الحركة الإسلامية تبقي أسبابها مجهولة تحتاج لبحوث قائمة بذاتها، إلا أن الشئ المؤكد هو تأثيرها علي وحدة الحركة، مما دفع بشخصيات أخري تشكيل أحزاب إسلامية،علي غرار حركة حماس بقيادة محفوظ نحناح، وحركة النهضة بقيادة عبد الله جاب الله.

أ- الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

تشكلت الجبهة الإسلامية للانقاذ إثر الاجتماع الذي أنعقد في مسجد السنة بباب الوادي بالجزائر العاصمة،بخمسة أيام قبل الاستفتاء 10 فيفري 9767 حول الدستور الجديد،وقد حضر الاجتماع العديد من الائمة والشخصيات التي تم اعتقالها خلال الثمانينات.

تم الإفصاح عن مشروع البرنامج السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ يوم 05 مارس 9767 وهو البرنامج الوحيد الذي سنه الحزب منذ نشأته وإلي غاية حله في عام 9771، وهو ذات البرنامج الذي تقدم به الحزب للانتخابات المحلية جوان 9770، وفي الدور الأول للانتخابات التشريعية لعام9779 وقد عبر عنه أحد المتتبعين قائلا إنه شحيح من حيث الاقتراحات الدقيقة، بل جاء حاملا لنقد للاقتصاديوية التي يري فيها، سببا في قتل المبادرات وتهميش القوي القادرة لصالح القوي الفاشلة وعديمة الكفاءة، كما تضمن

[1]- هيكل مجلس ،مرجع سبق ذكره ،ص 933 .
[2] نفس المرجع السابق ،ص 930 .

البرنامج التشديد علي ضرورة منح القطاع الخاص المكانة اللازمة للمشاركة في اقتصاد الوطن،ونادي بالحد من تدخل الدولة في مجال الصناعة.[1]

وبالرغم من أن مشروع البرنامج لم يتطرق صراحة لنفي الديمقراطية ومعارضته لها، غير أنه بالنظر لبعض تصريحات قياديين في الحزب علي غرار بلحاج الذي انتقد كثيرا الديمقراطية التي ربطها بالجاهلية والكفر.

أما الهاشمي سحنوني ففي تصريح أخر أدلي بأنه بعد الفوز بالانتخابات التشريعية المقبلة سنعلن التوقف عن العمل بالدستور، ومنع الأحزاب اللائكية والاشتراكية،سنطبق فورا الشريعة وسنطرد مباشرة الرئيس.[2]

مما سبق يتضح، أن الجبهة الإسلامية للانقاذ قد حملت صفة الحزب من منظور رسمي بغرض تفادي الحضر الذي قد ترفعه السلطة ضدها، لكن في الممارسة ولاسيما من الناحية التنظيمية والوظيفية فقد أظهرت الكثير من هذه التصريحات، أنه بعيد عن حمله صفات الحزب من منظور البراد يغما المتعارف عليها في الأحزاب، كامتلاك ناطق رسمي للحزب، والبحث عن تجانس في الخطاب بين البرنامج الرسمي والتصريحات التي امتازت بتصريحات مغرضة وعدائية للسلطة والاحزاب التي لا تتقاسمها القناعات، بل أكثر من ذلك إنها في مواقف أخري رفضت تمثيل الأحزاب الإسلامية الاخري لفئات الإسلام السياسي وهو ما يفسره العداء المستمر بينها وبين حركة حمس وبدرجة اقل بينها وبين حركة النهضة(الإصلاح لاحقا).

وبتالي نجدها قد حملت صفة الحزب الشمولي الذي أراد تمثيل كل الجزائريين من الناحية السياسية، لكونه حامل لإيديولوجية الهيمنة ونفي الآخر، لا تقر بالتعدد والاختلاف السياسي داخل المجتمع، وللإشارة أنها شكلت منذ9767 الحزب السياسي الأقوي، مثلما تؤكده نتائج الانتخابات، إذ تمكن من تحقيق 33بالمائة من الأصوات حسب المصادر الرسمية للسلطة:634 بلدية من مجموع 9329 بلدية و فاز ب09 مجلس ولائي من مجموع 26 مجلس، و تؤكد نتائج الانتخابات أنه ممثل وطنيا، وعلي العكس مما تناولته الدراسات السوسيولجية أن هذا التجذر والانغراس يشكل ظاهرة حضرية، بل تمكن من الفوز في كل التجمعات السكانية التي يتروح عدد سكانها بين 90ال 10ألف ساكن.[3]

حيث تمكن هذا الحزب من تجاوز نتائج جبهة التحرير الوطني بشكل واضح وجلي، وهو ما فسره الكثير من المتتبعين بأنه انتخاب عقابي، بمعني أن الغالبية الساحقة التي تحصل عليها مردها التدهور الاقتصادي

---

[1]-Arun Kapil, les partis islamiste en Algérie, éléments de présentation , Machrek- Maghreb, n133 – juillet –sept 1991 ,p104-105.

[2]-. [illegible] ، مرجع سبق ذكره،ص 121 .

- انظر نتائج الانتخابات البلدية لعام 9770 ،والدور الاول من النتخابات التشريعية اعام9779 ،اين تحصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ علي غالبية الاصوات.

1- Francois Burgat et jean leca , la mobilisation islamiste et les élections algériennes du 12 juin1990, Machrek- Maghreb, deuxième trimestre , 1990. PP 126.

الاجتماعي لظروف العيش التي تسبب فيها التسيير المفلس لجبهة التحرير ولم تكن علي الاطلاق مردها انضمام الشعب واقتناعه بفحوي برنامجه.

وبالعودة لبعض الرؤى التي أكدت أن البرنامج الاقتصادي للجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي ضمنه الانفتاح علي القطاع الخاص وضرورة تفعيله، كان من بين الأسباب التي أدت إلي التحاق عدد هائل من التجار والصناعيين به، وهو ما سمح للحزب من الحصول علي دعم مادي كبير استغل في محاولة تكفله بالمسألة الاجتماعية ولو شكليا حينما نضم ما يعرف بالاسواق الإسلامية، وهي فكرة لاقت إقبال كبير من قبل المواطنيين كونها تزامنت مع سياقات وظروف اقتصادية واجتماعية صعبة عاني منها الكثير من الجزائريين، عرفت ندرة في السلع وتدني القدرة الشرائية وارتفاع نسب البطالة لدي الشباب. و بالرغم من كونها تندرج ضمن سياسة شعبوية لاتختلف كثيرا عن تلك التي مثلتها فترة حكم الافلان حينما سعت لتنظيم اسواق الخضر والفواكه التي تزامنت مع تطبيق الثورة الزراعية، إلا إنها استطاعت أن تجذب وتستعطف الكثير من المستضعفين والفقراء.

أما من حيث بحث الأصول الاجتماعية للشرائح الاجتماعية التي التحقت بالجبهة الإسلامية للإنقاذ، سواء كمناضلين أو متعاطفين، فأغلبهم الفئات التي تقل أعمارهم عن أقل من 00سنةوهي الفئات التي أضفت علي الجبهة الإسلامية طابع الحركة الاجتماعية المطلبية حيث يوضح في هذا الشأن علي الكنز " إنها الفئات التي بلغت السن القانوني للعمل، وضمت الفئات التي تخرجت من الجامعات، لكنها اصطدمت بأزمة خانقة أكدت أن التعليم لم يعد الية من آليات الاندماجية الاجتماعية، وأثبتت عجز الدولة من ناحية أخري[1].

وبالتالي أن المطلبية الاجتماعية قد أخذت الشكل الديني، لأنه الفضاء الوحيد الذي لايمكن للدولة في خضمه منع الأفراد عن التعبير عن قناعاتهم، بمعني أن الحركة الإسلامية قد التقت مع إرادة شعبية تود الافلات من سلطة أفلست سياسيا وأخفقت اقتصاديا وصارت غير قادرة علي توفير الحاجات الملحة للمجتمع .

إن القوة والمكانة التي حازها الحزب خلال هذه الفترة، أصبحت تهديدا له أيضا إذ بات من الصعب الحفاظ علي وحدة صفوفه وبالأخص قيادته والتي زادت من حدتها الإعلان المتضمن حالة الطوارئ بعد توقيف كل من عباسي مدني وعلي بلحاج، عاي إثر هذه الأحداث أضحي الحزب عرضة لانقسامات داخلية لقيادته أفضت إلي بروز تيارات داخل الحزب، حيث عارض البعض العصيان المدني وإضراب جوان9779 ووافق البعض علي المشاركة في الانتخابات التشريعية التي كانت السلطة ترغب تنظيمها في ديسمبر من نفس السنة، ففي الاجتماع الذي ضم مجلس الشوري في باتنة مابين 13- 14 جويلية بدت

[1]- علي الكنز ،عبد الناصر جابي ، الجزائر : البحث عن كتلة اجتماعية جديدة ،في مؤلف : المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 9776 ،ص 26-30.

الاختلافات تظهر للسطح، وسمحت ببروز عبد القادر حشاني الذي لم يكن معروف كثيرا من قبل غالبية المتعاطفين والمناضلين .[1]

علي العموم، إن الاختلاف الحاصل داخل قيادة الحزب يري فيها الكثير من المتتبعين بأنها بعيدة علي كونها صراعات مذهبية "تيولوجية" صرفة، بقدر ما هي صراعات سياسية حول الآليات الواجب تبنيها كخيار المشاركة أو المقاطعة للتعاطي مع الانتخابات والايمان بمبدأ الديمقراطية أو نفيها وللإشارة أن الكفة مالت لاصحاب اختيار المشاركة وهوماتم فعلا الامتثال له من قبل غالبية الاعضاء بالرغم من سجن كل من عباس وعلي بلحاج .

في الانتخابات التشريعية التي نظمت في ديسمبر 9779، تمكن الحزب من الفوز في الدور الأول من الانتخابات، إذ تحصل علي 966 مقعد ب25.14 بالمائة من الأصوات، إلا أن الدور الثاني لم يجري وتم توقيف المسار الانتخابي عام 9771 وحل الحزب رسميا ، لم يعد مجالا للنقاش السياسي، ليحتل العمل المسلح الذي تمخض عن أجنحة سياسية تابعة لذات الحزب، والتي أدخلت الجزائر دوامة من العنف لم يشهدها تاريخها السياسي علي الاطلاق من قبل حتى أثناء الأيام الأولي من الاستقلال، أين عرفت صراعا حول السلطة.

ب- حركة مجتمع السلم:

تم الإعلان عن تأسيسها رسميا يوم 99ديسمبر 9770، ولم يتم اعتمادها رسميا إلا يوم 17افريل 9770، كونه لم يقدم أوراق اعتماده رسميا إلا يوم 14مارس 9770، وبالرغم من معارضة فكرة تاسيس حزب سياسي من قبل نحناح الشخصية الأكثر تأثيرا في الحزب آنذاك لكن بعد ظهور الجبهة الإسلامية للانقاذ تراجع عن الفكرة وشكل حزبا سياسيا شارك في كل الاستحقاقات منذ بداية التعددية السياسية .[2]

شكلت حركة حمس امتدادا لجمعية الإصلاح والإرشاد، أما فيما يخص العلاقة بين حماس (حمس) لاحقا والجبهة الإسلامية للانقاذ فظلت دوما علاقة يشوبها الصراع وعدم الالتقاء حول الحد الادني رغم رغبة حمس في توحيد الحركة الإسلامية، إذ تشير الشهادات أن حمس اقترحت إقامة تحالف إسلامي بين مكونات الحركة لكن هذا الاقتراح تم رفضه من قبل الجبهة الإسلامية للانقاذ، سيما بعد فوز الجبهة الإسلامية للانقاذ بالاغلبية في البلديات إثر انتخابات 9770 ، وثانيا بالنظر للمواقف اللينة التي اتخذتها حركة حمس، كقبول الحوار مع الأحزاب الغير الإسلامية وكذا بالنظر لموقفه حول مكانة المرأة الذي هو أقل تعصبا من موقف الجبهة الإسلامية التي ترفض خروج المرأة للعمل وضد الاختلاط في الجامعات والمدارس ، و يعود هذا الصراع كون نحناح في كم من مرة انتقد الخطاب الظلامي لبعض قادة الجبهة الإسلامية .

[1]- مايكل ويليس ،مرجع سابق ، ص 125.

[2]- jean jacques lavenue, Algérie la démocratie interdite , l'harmattan, paris, 1993, p72-73.

ولعل من بين نقاط الاختلاف الجوهرية بين حماس والجبهة الإسلامية للانقاذ تكمن في كون حمس تمنح أولوية لتربية المجتمع وتحضيره كشرط مسبق لبناء الدولة الإسلامية.

علي العكس من الجبهة الإسلامية للانقاذ التي تري أنه من الأهمية بمكان دخول المعترك السياسي لتطبيق الشريعة والتي لن تتم إلا بالوصول للسلطة .

ويشير أحد المختصين في الحركات الإسلامية في الجزائر أن تراجع حمس عن فكرته ودخول السياسة الهدف منها هومحاولة الوقوف أمام هيمنة الجبهة الإسلامية علي الحركة الإسلامية أما من حيث مشاركته وامتلاك خطاب سياسي اقل نقدا للسلطة مقارنة بالجبهة الإسلامية للانقاذ فهو يلتقي مع استراتيجية السلطة القاضية بتقديم تسهيلات لحمس مقابل اداء دورها المنتظر في التقليل من هيمنة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهو ما يفسر مشاركتها في كل مبادرات السلطة، كالاستحقاقات الانتخابية، والحوار الوطني لعام 9774والمشاركة في الحكومة، الشيء الذي أضفي علي الحركة خاصية الاسلاموية المعتدلة اليعقوبية، لكن في تحاليل أخري لاسيما بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أصبحت الحركة تصنف ضمن أحزاب الإدارة كونها شاركت إلي جانب التجمع الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني في مشروعات السلطة .[1]

ففي مقال بعنوان " ظهور النخبة في نظام شمولي :حالة حزب حركة مجتمع السلم " الذي كتب من قبل "نورة حملاجي"، التي تعرضت لمفهوم النخبة في حركة مجتمع السلم وكيف بدأت عملية استقطابها من قبل السلطة ،حيث تري أن الاستقطاب مورس لدخول أعضاء من الحركة في الحكومة وهو ماحدث مع حكومة سيد احمد غزالي التي تشكلت يوم 11فيفري 9771 ،التي منح علي اثرها وزارة الشؤون الدينية للساسي لعموري ، أما في حكومة رضا مالك التي تشكلت عام 9770، فلم يحصل الحزب علي أية حقيبة وزارية، أما أثناء الحكومة التي قادها مقداد سيفي عام 9772 فقد تم منح منصب وزارة الشؤون الدينية .

ولقد تطورت عدد المناصب التي منحت للحزب بداء من عام 9774 التي عرفت وصول احمد اويحي لتشكيل أول حكومة له،حيث منحت الحركة وزارتين) وزارة الصيد ،ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) أما في الحكومة الثانية التي تاسست عام 12جوان 9775 إلي غاية 9776 فقد تحصل الحزب علي 5 وزارات من مجموع 07 منصب وزاري .

ومنذ تلك الفترة بقيت حمس تشارك في الحكومة ،الان عدد المناصب الممنوحة لها قد تقلص حيث لم تتحصل إلا علي ثلاثة حقائب وزارية في حكومة بن بيتور لعام 9777، وهو ذات العدد الذي احتفظت به في حكومة بن فليس عام 1000 .[2]

[1] -Addi la houari, les partis politiques en algérie , op.cit, p 147 .

[2]- Noura Hamladji, L'émergence d'une nouvelle élite dans un régime autoritaire 8le cas du parti islamiste MSP- Hamas en Algérie, Annuaire de l'Afrique du nord, tome,XXXIX , 2000- 2001 . CNRS éditions,pp , 150-151.

ضمن هذا المنظور، تتبدي حمس كحزب تمكنت السلطة من السيطرة عليه وبالتالي لا يمكن إدراجه ضمن أحزاب المعارضة بل أحزاب الإدارة التي تدور في كنف السلطة، أما المحتوي الثاني من التحليل لعملية الاستقطاب فقد ترجع إلي كون السلطة قد تاكدت علي الاقل سياسيا من أن الإسلام السياسي بات واقعيا قوة سياسية لايمكن نكرانها، وبالتالي لجأت إلي عملية الادماج السياسي للأحزاب وللقاعدة الاجتماعية للاسلام السياسي علي وجه الخصوص من خلال حركة حمس .

في ضوء ما تم الإشارة إليه حول المواقف والخيارات السياسية لحركة مجتمع السلم ، يتبدي أن خيار المشاركة ونبذ العنف، والدفاع عن إسلام سياسي معتدل كلها أمارات شكلت ميزة هذا الحزب، إلا أنه مقارنة بباقي الأحزاب الإسلامية الأخرى فقد أثرت علي استمراره كقوة سياسية فاعلة ، سيما بعد موت نحناح حيث بدي الحزب يعرف نوع من الصراعات الداخلية بين قادته.

ويمكن تلخيص، أثار اختيار المشاركة في المسائل التالية:

- حاول إقناع الرأي العام الدولي والوطني بان الإسلام السياسي، علي العكس لما يروج له ليست كل جماعاته تتبني خيار العنف.
- أن حركة مجتمع السلم تعرض العديد من اطاراتها للاغتيال علي غرار ما حدث مع رئيس جمعية الإرشاد الذي تم اختطافه يوم 13نوفمبر 9770 واغتياله .وكذا رئيس جريدة الإصلاح لحسن بن صالح الذي تم اغتياله عام 9774،إلي جانب قتل احد المرشحين للانتخابات المحلية عام 9775 في قسنطينة ... .
- كما أن خيار المشاركة لحمس لم يسمح لها علي الاطلاق تبوء مكانة تمثيل الإسلام السياسي المعارض، وهو ما تبينه النتائج المحققة في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة ،حيث في الانتخابات التشريعية لعام 9779 لم يتحصل علي أي مقعد في البرلمان ، ليعود في النتائج عام 9775،إذ تمكن من الحصول علي 47 مقعد، مع العلم أن هذه الانتخابات لم تشارك فيها الجبهة الإسلامية للانقاذ كونها كانت محضورة من النشاط السياسي ، أما في الانتخابات الرئاسية التي نظمت عام 9773 فنجد أن مرشح الحزب قد تحصل علي نسبة 13.36 بالمائة مقارنة بمرشح السلطة اليمين زروال الذي تحصل علي 49.09 بالمائة أما في عام 9777 فالحزب لم يشارك بل فضل تأييد المرشح الحر عبد العزيز بوتفليقة .في حين في الانتخابات التشريعية نجده قد تراجعت نتائجه إذ لم يتمكن من الحصول الاعلي 06 مقعد.[1]

إن خيار المشاركة أفقد الحزب وزنه السياسي وأدي إلي تراجع نتائجه من استحقاق لأخر رغم أن الحزب لايزال يعمل علي المستوي القاعدي ويتكفل بالعديد من المهام ترتبط بمكونات المسالة الاجتماعية كالقيام بتوفير دور حضانة ومدارس للتعليم التحضيري عبر الوطن، وكذا تنظيم حملات خيرية في المواسم والاعياد الدينية لفائدة المعوزين والمحرومين،والتكفل بالمرضي علي مستوي المستشفيات من خلال تنظيم حملات جمع الدم والتبرعات،هذا إلي جانب حضوره في جمعيات أخري بيئية، وتواجده علي مستوي

[1]– انظر : الملاحق المتعلقة بنتائج الانتخابات والمقاعد المحصل عليها في الانتخابات التشريعية المتعاقبة .

الأحياء، الشئ الذي يجعلنا نتسأل عما إذا كان هذا الحزب في المستقبل سيتمكن من استعطاف المجتمع باسلوبه واستراتيجيات عمله السياسي، سيما وانه يتفادى الاصطدام بالسلطة ويسعي إلي استمالة الناخب والمواطن لصالحه، أنه من السابق للأوان الإجابة علي هذا التساؤل الذي يبقي مؤجل إلي حين انتظار ماتفرزه التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من حقائق.

د- حركة الإصلاح (النهضة سابقا):

حركة الإصلاح ترتبط ارتباطا وثيقا بشخصية رئيسها عبد الله جاب الله، الذي أسس في البداية حركة النهضة كحركة غير سياسية، لكن مع دستور 9767 تم اعتمادها في صيف 9770علي غرار التيارات الإسلامية الأخرى، وبعد الصراع الذي تخللها خلال عام 1009 ظهرت الحركة تحت تسمية جديدة، عرفت بـــ " حركة الإصلاح الوطني " وتم اعتمادها رسميا من قبل السلطات العمومية، وبقيت حركة النهضة في النشاط الحزبي لكن بقيادة شخصية سياسية أخري. من منظور الامتداد الأيديولوجي للحركة، فهي كذلك تستمد أصولها من الاسلاموية العالمية وبالأخص من الاخوان المسلمين في مصر، رغم نفي زعيمها لكل علاقة بها، كما تقر الحركة بأحقية التعدد والاختلاف داخل الحركة الإسلامية بالرغم من كونه ظل معارضا لوجود أحزاب اسلامية في الجزائر قبل التعددية السياسية التي أقرها دستور 9767 وهي نقطة تقاطع يتقاسمها مع حركة حمس، ساندت الحركة الجبهة الإسلامية للانقاذ في الانتخابات المحلية لعام 9770.[1]

من بين نقاط الاختلاف مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، نبذه للعنف،وإمكانية تعاطيه مع السلطة ومؤسساتها، الشيء الذي سمح له بامتلاك مكانة الشخصية السياسية المعتدلة، وفي رأي الكثيرين أن الاختلاف الحاصل بين الإصلاح والجبهة الإسلامية للانقاذ ما هو إلا مجرد اختلاف تكتيكي سياسي بحت بحثا عن التموقع في الساحة السياسية.

أما من حيث الاصول الاجتماعية لقواعدها، فمن الصعب تحديدها، بل يمكن القول أنها ليست حزبا نخبويا علي غرار حركة مجتمع السلم، بل هي متغيرة نظرا للاختلافات والصراعات التي عرفتها الحركة.

أما من حيث مشاركاته في الاستحقاقات الانتخابية، فقد أكدت أن الحركة تعد حزبا من الناحية السياسية " مشخصنة " بمعني نتائجه المحصل عليها ترتبط بقوة رئيس الحزب وهذا ما تبينه نتائج الانتخابات، حينما كان رئيسا لحركة النهضة تمكنت هذه الخيرة من الحصول علي 02 مقعد في الانتخابات التشريعية لعام 9775، وبعد مغادرته لها في انتخابات 1001 لم تتمكن الحركة من الفوز ولو بمقعد واحد، في حين

[1]-Arun kapil , op.cit , 110.111 .

تمكنت حركة الإصلاح التي انبثقت اثر الانشقاق الذي حصل بداخلها الفوز ب 20 مقعد وهي نتائج مقبولة بالنظر للظروف التي تمت فيها حيث تمت في ضوء أزمة داخلية كبيرة .[1]

وتبقي حركة الإصلاح التي بالرغم من الأزمة التي تعرفها حاليا جراء الحركة التصحيحية التي تعرفها القوة السياسية الثالثة ضمن التيار الاسلاموي بالنظر لنتائج الاستحقاقات السياسية

في ضوء هذا التوصيف المختصر لواقع الأحزاب الإسلامية الثلاثة، يتبدي أنها شكلت من خلال حضورها، منذ 9779 حقيقة سياسية أدركتها السلطة والمجتمع معا، وبالنظر لتطورات السياسية التي مرت بها تتضح جملة من الحقائق والاستنتاجات يمكن حصرها فيمايلي :

-إن الأحزاب الإسلامية من الناحية التنظيمية لا تحمل صفات الاحزاب المهيكلة والممأسسة علي غرار ما تعرفه الاحزاب من منظور نظري ولا واقعيا علي غرار ما تمدنا به تجارب الكثير من المجتمعات حتي العربية منها، والدليل علي ذلك انها أحزاب بدت قوية عندما كانت الشخصيات التي أسستها علي قيد الحياة أو تستمر في قيادتها، فالجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد اعتقال عباسي المدني وعلي بلحاج عرفت صراعات جمة، ولم تتمكن القيادة الجديدة أن تتحكم في زمام الأمور مما عرض الحزب لانقسامات تمخضت عنها جماعات تؤمن بشرعية الانتخابات وأخري تستعمل العنف، أما فيما يخص حركة مجتمع السلم فهي كذلك بعد موت نحناح رئيس الحركة فقدت وضوح الخط السياسي حيث باتت مسألة المشاركة اليعقوبية الهادفة المدروسة تختلط مع الاستتباع السياسي Le Suivisme politique للسلطة، وهو ما عرض الحزب لانقسامات داخلية وتراجعت نتائجه في الاستحقاقات، أما حركة النهضة سابقا(حركة الاصلاح) حاليا فان قوتها واستمرارها يرتبط بشخصية عبد الله جاب الله ،الذي اثبت انسحابه من النهضة تراجع هذه الاخيرة الي ان اصبحت مهددة بالانقراض والدليل انها لم تتحصل علي أي مقعد برلماني في الانتخابات التشريعية لعام 1001 في حين تمكن الاصلاح في نفس الاستحقاق من الفوز ب20مقعد متقدم حركة مجتمع السلم .

- أما فيما يخص تماثل مصادرها فتتأكد من خلال خطابها السياسي الذي يستمد مرجعياته من الاسلام السياسي للاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية الاخري الموجودة في العالم الإسلامي، في حين في ممارساتها في الساحة السياسية لم تتمكن من بلورة مشروع سياسي موحد وهو ما يؤكده عدم تمسكها علي الأقل بما أملته الرابطة الجزائرية للدعوة التي طالبت بارجاء تشكيل أحزاب سياسية إسلامية، هذا إلي جانب العداء لبعضها البعض وعدم مقدرة بلورة تحالف سياسي لمعارضة السلطة ،التي تمكنت بداءا من سنة 9775 تسييرها وادماجها في العملية السياسية بمنحها بعض المناصب في الحكومة لكن في كل مرة يلاحظ ان حزب يعوض حزب أخر من حيث درجة تواجده وقوته علي الساحة السياسية.[2]

---

1 – انظر الملاحق ، الجدول الموضح لنتائج الأحزاب ، حيث يتضح ان حركة النهضة لم تتحصل علي أي مقعد في انتخابات 1001 ،بعدما غادرها عبد اله جاب الله ،وأسس حركة الإصلاح التي تحصلت علي 20 مقعد، مما يؤكد أن نتائجها ترتبط بشخصية الرئيس ،وليس لبرنامجه او لمنخر طيه ومناضليه

2- Abed charef, le grand dérapage,op.cit, pp 113-114.

– ولعل ما يؤكد تجذرها كحركة في السنوات الاولي من ولوجها ،هوطابع الخطاب السياسي الذي انتجته اذ بالنظر لمحتواه والذي سنتعرض له باسهاب حينما نحلل برامجها في علاقتها بالمسالة الاجتماعية ،يستشف انها حملت خطابا اجتماعيا هوالذي مكنها من الانغراس في اوساط المجتمع، حيث مثلما تؤكده دراسة برهان غليون لم يحملوا "خطابا دينيا متجدد ،يضمن الجنة للافراد" ،بل طالبوا بالعمل، بالسكن، بوسائل النقل، بالتكفل الصحي، ونقدهم للسلطة التي لم تحارب الرشوة، ولم تكرس العدالة الاجتماعية، إنها تحمل خطابا سياسيا حول المسألة الاجتماعية. غير أن بدايات تراجعها يمكن الوقوف عليه بداء من بدايات استعمال العنف، ودخولها في أزمة تنظيرية لم تفصح عن علاقتها بالحداثة السياسية التي تستعمل مدونات خطابها، وبتالي برزت الإيديولوجية والسياسية، صورها عدي الهواري مبرزا " أن الإسلام السياسي ظل في قطيعة مع الحداثة حينما أسقط أهم مكوناتها وهي التنافس من أجل السلطة دون اللجوء للعنف ".[1]

وهو ما يتأكد في ظل تصريحات قيادات الاحزاب كالتهديد للفئات الاجتماعية التي لاتقاسمها الرأي ،ورفض الديمقراطية كأسلوب سياسي ونمط للحكم وعدم الإقرار بالتداول علي السلطة، والتخلي عن العمل بالدستور الذي يشكل أمثل الضمانات السياسية لتجسيد التعاقد السياسي الاجتماعي لتجسيد الاستقرار في أي مجتمع.

تراجع الأحزاب الإسلامية مرده عدم وضوح خطابها السياسي الذي ظل يتراوح بين اليطوبيا تارة، وبين خطاب سياسي لما قبل السياسية، الشئ الذي أزكي الشك والخوف في نفسية أفراد المجتمع الذي بدأ يتنصل من ايديولجياتها، غير أنه لا يمكن الجزم بتخليه نهائيا التعاطي مع مصادر الإسلام السياسي المحلية والدولية .

4– الأحزاب الإسلامية في الجزائر؛ التماثل الإيديولوجي والتباين السياسي:

إثر دستور 9767، تشكلت العديد من الاحزاب الاسلامية وهوما كان غير متوقع بالنظر لسعيها كحركة دينية الحفاظ علي وحدتها، سيما وأن مصادرها الإيديولوجية تاريخيا واحدة ومدونات خطابها الديني أيضا واحدة ، إلا أن هذا التماثل الايديولوجي كان ملحوظ حينما لم تكن هذه الحركات تحوز إمكانية دخول المعترك السياسي، لكن بداء من نهاية السبعينات وطوال الثمانيات وبالرغم من المساعي الكبيرة للعديد من الشخصيات المنضوية تحت الحركة لتوحيد الحركة الإسلامية، والتحذير من دخول السياسية، لم تصمد أمام صعود جيل جديد أقحم الحركة عنوة في المعركة السياسية، مما أضفي عليها اختلافات سياسية ،تمثلت في الوسائل، أين العنف ولا عنف ظل يشكلان فارقا جوهريا بينهما، وفي ذات الوقت علي مستوي المحتوي السياسي للخطاب كقبول الديموقراطية من عدمها كأسلوب سياسي لإدارة المجتمع والتداول علي السلطة، كما أن أهم أمارات التماثل هو سعيها تمثيل كل المجتمع والتحدث باسم كل طبقاته الاجتماعية ،وهي تشكل ظاهرة سياسية تاريخية في المجتمع الجزائري، إذ منذ الحركة الوطنية، الاتجاه الراديكالي

2- Addi la houari, l’Algérie et la démocratie, pouvoir et crise du politique dans l’Algérie contemporaine edition l’harmattan, paris , 1995. p218

التحرري، والاتجاه الإصلاحي لم يكن اختلافهما في المرجعيات بل أن اختلافهما كان في الوسائل السياسية، وحمل تماثلا جسد في محاولة كل تيار تمثيل المجتمع الجزائري برمته هي ذات الخاصية التي استمرت مع الاحزاب الاسلامية في الجزائر، فهي إذا هي أحزاب شمولية حاملة لإيديولوجيات الهيمنة.

وبالرغم من كون التماثل الأيديولوجي من عدمه يمكن تناوله كبحث مستقل وقائم بذاته بالنسبة للحركة الإسلامية عموما وللحركة الإسلامية في الجزائر علي وجه الخصوص، إلا أنه يمكن الاستشهاد بجملة من الحقائق والمحطات التاريخية التي أكدت هذا الطرح قبل أن تعرف الحركة انقسامات أدت إلي بروزها كتيارات و أحزاب اسلامية .

يؤكد مايكل ويليس اثر تتبعه لجدول أعمال الحركة الإسلامية علي المستوي الأيديولوجي في مؤلفه التحدي الإسلامي في الجزائر تقاطعها مع الحركة الإسلامية التي سبقتها كمنظمة القيم وجمعية العلماء المسلمين، إذ أبقت علي نفس المطالب الاجتماعية والثقافية والتربوية، كما كانت تلتقي جلها حول تحليل أوسع لطبيعة الحكم حيث " لم تعد الدروس تعالج كيفية الصلاة والصوم وكل ماله من علاقة بذلك بل تعدتها ،للبحث عن طرق تمكن من العيش في دولة اسلامية "[1]

وأضحي الخطاب الإسلامي يلتقي حول نقد مؤسسات الدولة، واختياراتها الإيديولوجية والسياسية كالاشتراكية، وكبديل سياسي تقترح مدونات الخطاب الإسلامي علي اختلاف إيديولوجياتها الدينية تلتقي حول ضرورة إقامة الحل الإسلامي، أي الدولة الإسلامية.

وعلي الرغم من ولوج طروحات أكثر راديكالية في الإسلام السياسي الذي ظل قائما خلال السبعينات، فإن التسييس المفرط وتأثير المناحي الإيديولوجية في الحركات الإسلامية في المشرق وحتى العالم الإسلامي غير العربي، أفضيا إلي اختلاف إيديولوجي داخل الحركة الإسلامية في الجزائر، حيث يشير في هذا الصدد مايكل ويلس" أن الحركة الإسلامية في الجزائر لم تكن تمتلك برنامجا متماسكا ولا إلي ما سماه بالمنبر الشامل المشترك ،الذي تقوده شخصيات فكرية رفيعة المستوي،وهو الشئ الذي يفسر تعدد مرجعياتها الدينية، والأخذ من الحركات الإسلامية الاجنبية لما يناسبها "[2]

وعلي العموم فان الحركة الإسلامية في الجزائر من منظور التصنيفات، انبثقت عنها التيارات السياسية التالية:

9- التيار الأول: يتشكل من جماعات أو جمعيات، تنشط في الأرياف كما في الاوساط الحضرية، يلتقي حولها الأفراد للقيام بحلقات للذكر تسعي لأخلقه حياة الفرد والممارسة الاجتماعية ويمكن إدراجهما ضمن الإسلام السياسي لكونه يرجع أسباب تردي الحياة الاجتماعية لطبيعة السلطة التي لم تقم بترقية العمل بالشريعة وتعاليم الدين، بمعني أنها الجماعات التي سعت إلي تكوين أولي لمناضلي الإسلام السياسي .

[1]- مايكل ويلس، مرجع سبق ذكره ،ص 132.

[2] - مايكل ويليس ، مرجع سبق ، 910.

1- أما التيار الثاني: فهو النوع الذي حملته الجماعات التي تدعي بجماعات التبليغ والدعوة وهي تتقاطع مع التيار الثاني، في كونه أمدت الإسلام السياسي بمناضلين أكثر نشاط من الناحية السياسية وشمل تواجدها (الجامعات ،المساجد ،النقابات المهنية ،وفي الاحياء الشعبية ..) ،ومن بين آليات انشطتها الترويج للخطاب الديني عبر الاشرطة السمعية ،المشاركة في التجمعات الشعبية واستعمال العنف في المساجد ضد السلفية، لأجل تعبيئة الشباب للقيام بعمليات تضامنية اجتماعية اتجاه الفئات المحرومة. ويمتاز خطابها الديني بنقد سياسي ضد الحداثة التي تصورها علي أنها (الجاهلية) كما أنها تروج لمفهوم الجهاد ضد الطغاة الذين خانوا الشرعية الإسلامية ،لذا وجب إقامة حاكمية الله وتقوية الايمان .

0- في حين التيار الثالث: فهو التيار الذي تمثله النخب المتعلمة، من جامعيين وإطارات ومهندسين، ينتظمون في جمعيات ترتبط إيديولوجيا بالاسلام السياسي في المشرق وبالأخص (جماعة الاخوان المسلميين) .

وضمن هذا التيار يمكن الوقوف على وجود عائلتين سياسيتين:

* **العائلة الأولى:** وتتشكل من الحركات التي ترغب علنا في تشكيل أحزاب سياسية شرعية وتري أن العصيان أو التمرد المسلح لا يشكلان أبدا الوسائل المثلي للوصول للسلطة وهو ما يقدم علي مستوي الخطاب، إلا أنها في الواقع هي حركات تضم في صفوفها مناضلين يستعملون العنف والاصطدام أحيانا كشكل من أشكال التعبير عن تواجدها كقوة سياسية، أما مرجعياتها الإيديولوجية فتتمثل في حركة الاخوان المسلمين، و الثورة الإيرانية، وهي تتميز عن الحركات السالفة الذكر في سعيها إقامة مشروع مجتمع، وقراءة متجددة للسياسة والرغبة في إقامة دولة إسلامية استنادا لمقومات الشريعة الإسلامية .

ومن بين الأحزاب التي تندرج ضمن هذا التيار هي الجبهة الإسلامية للانقاذ ،وكذا حركة مجتمع السلم والنهضة ،والاصلاح ،مع فارق من حيث آليات العمل السياسي حيث جبهة الانقاذ ترفض التعامل مع السلطة في حين الأحزاب الأخرى، فهي لا تري مانعا في التعامل مع كل الحساسيات السياسية المتواجدة في المجتمع، وهودليل مشاركتها في البرلمان، ودخول الحكومة علي غرار ما تعرفه حركة مجتمع السلم .

* أما **العائلة الثانية:** فهي التي ضمت كل الحركات التي تري في استعمال العنف مسألة مشروعة (القتل والارهاب لاقامة الدولة الإسلامية) ،وتعود بدايات ظهورها عام 9761 مع جماعة بويعلي ،وجماعات التكفير والهجرة، والافغان الذين شاركوا في العمليات الارهابية المسلحة منذ 9771 .

مما سبق، يتضح جليا مسألة تماثل حركات الإسلام السياسي في الجزائر من حيث المصادر وتقاطعها مع حركات الإسلام السياسي في العالم العربي والاسلامية التي شكلت مصادرقوية لها إيديولوجيا ،لكنها تختلف من حيث أساليب التعاطي مع الفعل السياسي، ولم تشكل وحدة متجانسة، بل ميزتها صراعات كبيرة رغم بعض شخصيات الإسلام السياسي الحفاظ علي وحدتها، وهو الشئ الذي أدي بعد أحداث أكتوبر 9766والانفتاح السياسي الذي كرسه دستور 9767 إلي ولوج الكثير من الجمعيات السياسية ،التي قاربت حسب المتتبعيين 90أحزاب سياسية ،غير أنها لم تعرف نفس درجات الانغراس والتجذر السياسي،

حيث بالنظر للنتائج الانتخابية وعدد المقاعد المحصل عليها منذ الشروع في تنظيم الانتخابات التعددية برزت ثلاثة تشكيلات رئيسية وهي الجبهة الإسلامية للانقاذ ،وحركة مجتمع السلم ،وحركة النهضة التي إنقسمت في 1001 سامحة لظهور حزب الإصلاح بزعامة عبد الله جاب الله .[1]

خلاصة

مما سبق ، تبرز مبررات اعتماد الأحزاب الإسلامية كعينات بحثية في الدراسة الراهنة، التي تم تناول برامجها بالتحليل ، كونها تجلي للاشتداد المسألة الاجتماعية من جهة أخري.

وقبل الشروع في تحليل برامجها حيال درجة تكفلها بالمسألة الاجتماعية، وإقامة مقارنة بينها، سنقوم بعرض ظروف نشأة كل حزب وتقديم أهم النتائج المحصل عليها في الاستحقاقات البرلمانية المختلفة ،وهو ذات الانشغال الذي حملتها إشكاليات دراسات الإسلام السياسي: طالما أنها تسعي لتكون بديلا سياسيا للنظام السياسي القائم، لماذا إذا، لم تتمكن من بناء تحالف سياسي سيما و أنها تلتقي من حيث المصادر الإيديولوجية؟.

[1]- arun kapil , op.cit , p 110- 111.

تمهيد

في ضوء ما تمت الإشارة إليه خلال تحديد مفهوم المسالة الاجتماعية و بالخصوص في التعريف الإجرائي، الذي أكد علي أن المسالة الاجتماعية ليست هي تلك المشكلات التي تعانيها الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا، بل تتجاوزها لتشكل تلك التهديدات التي تطال المجتمع لتجعل منه "مجتمعا متأزما "، حيث تصبح البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة معطلة، غير قادرة علي إحداث الديناميات اللازمة للحد من تدهور الوضعية الاجتماعية.

سنتناول بالدراسة خلال هذا الفصل، مكونات المسألة الاجتماعية الأكثر تأثيرا في جعل المشكلات الاجتماعية تتطور إلى حد تحولها لمسألة اجتماعية تهدد الاستقرار الاجتماعي.

ورغم تعدد أبعاد ومتغيرات المسالة الاجتماعية، إلا أن من بين مكوناتها الأكثر تأثيرا علي الإطلاق في كل المجتمعات وعبر التاريخ كما تطلعنا بذلك الدراسات، تعد مسألة العمالة وما يرتبط بها، من بطالة، وسوء التشغيل، وفقر الطبقة العاملة، وأزمة السكن و تدهور القدرة الشرائية وضعف المنظومة الصحية وسوء تنظيمها، وغياب الحماية الاجتماعية وضعف المنظومة التعليمية.

لذا تسعي الدراسة الراهنة تتبع مختلف الإجراءات والسياسات التي اعتمدها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال الي غاية اللحظة الراهنة، للحد من البطالة، وكذا الوقوف علي مفهوم الشغل، مع تناول مختلف الأجهزة التي استحدثت من أجل الإبقاء علي البطالة في الحدود المعقولة ، لأنه نظرا لتطوراتها يصبح الجزم بالقضاء عليها تغليط وطرح غير واقعي، هذا إلي جانب مختلف تأثيرات سوء التشغيل، بوصفه مظهرا للمسألة الاجتماعية يؤثر علي المستوي المعيشي للفرد .

فضلا عن ذلك، إن الاهتمام بمسألة التشغيل في مثل هذا النوع من الدراسات كونه أحد المؤشرات الرئيسية في تحديد حدة المسألة الاجتماعية في كل المجتمعات، نظرا لما يخلفه من أثار واضحة وجلية علي البطالة، و انتشار الفقر الذي تظل نسبه ومعدلاته تتوقف علي مدي توفر الشغل من عدمه.

كما أن التشغيل يعد أحد الآليات الرئيسية الضامنة لعملية الادخار بالنسبة للدولة والمجتمع علي حد السواء الكفيل بمواجهة الأزمات والاختلالات الظرفية والهيكلية للاقتصاد، ومن ثمة ضمان آليات التضامن الحداثية التي توفرها مؤسسات الحماية الاجتماعية وتمويل مختلف القطاعات الاخري التي ترتبط بحاجات الفرد من صحة وتعليم ومنظومة للتقاعد ومنح علي البطالة وحماية صحية وغيرها من آليات تحقيق الاندماجية الاجتماعية .

كما أن الدراسة الراهنة ركزت علي مشكلة السكن والعجز الرهيب الذي لم تتمكن الدولة من القضاء عليه، إذ تبقي معدلات العجز كبيرة حيث قدرت بمليون وحدة سكنية نظرا للأزمة وضعف الاستثمار في هدا المجال.

أولا: مسألة العمالة والتشغيل في الجزائر:

1- العمالة والتشغيل في الجزائر غداة الاستقلال:

في ضوء النصوص الإيديولوجية والسياسية للدولة الجزائرية، يتأكد أن معالجة مشكلات التشغيل تمت وفق محصلة اختيارات سياسية فوقية تحكمت فيها رؤى سياسية خالصة لم تصاحبها سياسات اقتصادية، دعمها خطاب شعبوي يؤكد علي أن مشكلات البطالة يمكن تجاوزها إذا ما تم استرجاع الخيرات الوطنية، لذا فالتأميمات التي أقدمت عليها السلطات راهنت عليها كثيرا في تجاوز مشكلة البطالة وبناء سوق للعمالة كفيل بإحداث تنمية حقيقية وردم مخلفات الوضعية الاجتماعية المزرية التي خلفتها أثار الاستعمار والحرب التحريرية .

ركزت السلطات السياسية في تصورها لحل الأزمة علي فرضية مؤدها أن نمو العمالة ووفرة التشغيل حلهم مرتبط بالريوع، بمعني أن الشغل يتم تمويله بالمداخيل البترولية دون الاعتماد علي الإنتاجية الداخلية، مما جعل من أزمة التشغيل أزمة تمويلات خارجية عن العملية الاقتصادية الإنتاجية [1].

لمعالجة البطالة والحد من الفقر تم استحداث مناصب عمل كثيرة خلال العشر سنوات الأولي من الاستقلال، إلا أن هذه العملية لم تستمر بنفس الوتيرة حيث تراجعت بعد الأزمة البترولية لعام 1891، التي أكدت هشاشة الاقتصاد الجزائري وفشل السياسات التنموية وتبعية الاقتصاد الوطني للخارج. ففي السنوات الأولي من الاستقلال قدرت حصيلة البروليتاريا من مجموع السكان القادرين علي العمل بنسبة16 **%**بلغ عدد العاملين في القطاعات غير الزراعية 655 ألف عامل أما في القطاع الفلاحي فقدر عددهم ب065 ألف أي بمعدل فرد بالنسبة لأربعة أفراد.

ما يقارب855 ألف أوربي، نسبة كبيرة منهم عمال وإطارات مؤهلة غادرت الجزائر، الشئ الذي أدي إلي غلق العديد من المؤسسات الإنتاجية، والتي بقيت منها حيزالنشاط تقلص إنتاجها. إلا أن هذه الهجرة الجماعية للأوربين سمحت من توفير005الف منصب عمل في القطاعات غير الزراعية بفعل شغورها ، لكن قطاع البناء سجل فقدان15ألف منصب عمل، بفعل انخفاض الاستثمار وتوقف مشروع قسنطينة .لكن مع مجهودات الدولة المسجلة في تلك الفترة والرامية لبناء مؤسساتها، تم توظيف 165 ألف موظف في الإدارة ، التعليم ،الشرطة وإقحام 165الف مقاوم ومجاهد في صفوف الجيش الشعبي الوطني.[2]

[1] -Lakhal Mokhtar, emploi et développement en Algérie, in, dynamiques de la pauvreté en Afrique du nord et au moyen orient,khartala, paris,2004, ,pp 124-126.

[2] - idem, pp 127-128.

للإشارة إن الترقيات الاجتماعية التي تمت في الإدارة والاستقطاب الذي تم للفئات المؤهلة سياسيا وإداريا جعل المؤسسات والمزارع تعاني عجز كبير في مجال التأطير للعملية الاقتصادية، وبالرغم من تمكن الدولة توفير مناصب عمل في كل من الإدارة، والخدمات، والإدارة والجيش، لكن أمام النزوح الريفي وعودة اللاجئين من كل من تونس والمغرب جعلت من معدلات البطالة في الأرياف والمدن عالية.

في ضوء ما تم تحقيقه من توفير مناصب العمل والتي تم استحداثها في القطاعات الخدمية والوظيف العمومي، أدت إلي ارتفاع التكاليف والمصاريف العمومية صعبت من رصد رؤوس أموال للاستثمار وتمويل المؤسسات القائمة، سيما بعد توقف الدعم المالي الفرنسي اثر الشكوك التي انتابتها إزاء احترام اتفاقيات ايفيان بفعل الصراعات السياسية الداخلية.

إن الدولة الحديثة ورثت اقتصاد متخلف تجلت ملامحه مثلما تم توصيفها من قبل ميثاق طرابلس في الشق المتعلق بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر" اثناء وقف إطلاق النار والإعلان عن الاستقلال إن الاقتصاد المعاشي وفر حاجات ما يربو عن 6،1مليون فرد، أما سوء التشغيل والبطالة الجماهيرية فهي من العوامل التي وجب التكفل بها إذا أرادت الثورة إثبات مشروعيتها"[1].

إضافة إلي هذه الوضعية الصعبة شكلت العوامل البنائية للمجتمع الجزائري اثر الهدم والخلخلة التي عرفها المجتمع أثناء حرب تحريرية طويلة وسياسة استعمارية استغلالية، زادت من الفئات المحرومة والتي تحتاج الي إعانات عاجلة وتكفل دائم كالأيتام والأرامل والمعطوبين واللاجئين ، ساهم الضغط الديموغرافي في ارتفاع معدلات البطالة، ففي غضون 06 تضاعف عدد السكان من 15ملايين غداة الاستقلال الي02 مليون عام1891.[2]

إن التركيبة السكانية للمجتمع أين شكل الشباب نسبة 15بالمئة علي مدار اكثر من 15سنوات لم تسمح من تحقيق سوي معدل54%، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالارتفاع الديموغراقي الذي صاحبه نزوح ريفي كبير حيث قدر عدد سكان الحضر ب65 بالمائة عام1891 ليضيف للبطالة والفقر المنتشرين في الأرياف البطالة الحضرية، التي أسهمت لاحقا بعد اشتدادها في ولوج العديد من الانتفاضات في المدن من أبرزها انتفاضة أكتوبر 1899 .

في ضوء ما سبق، هل السياسات الاقتصادية عموما وسياسات التشغيل التي عمدتها الدولة لامتصاص البطالة نجحت ؟ وقبل الإجابة عن هذا التساؤل وجب التذكير ببعض المعطيات حول طرق حساب البطالة وكذا كيف أن الإحصاء ظل محل صراع دائم بين الدولة وبعض الأجهزة كالديوان الوطني للإحصاء و كذا المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي.

[1] - أنظر ميثاق طرابلس ،وميثاق الجزائر 1814.

[2] -

- الإحصائيات المتوفرة شملت الفئات مابين (19 و68 سنة) القادرين علي العمل.
- الإحصاءات شملت مجموع الذين شغلوا مناصب في كل من القطاع الفلاحي والقطاعات الخدمية (التعليم، الصحة) وكذا القطاع الصناعي لكنها لم تتناول الفئات البطالة التي تعمل في القطاع الهامشي. كما أن الأرقام والإحصائيات لم تكن جراء بحوث وتحقيقات ميدانية بل تقوم علي تقديرات معيارية.

بقيت الأرقام حول سوق العمالة، البطالة والتشغيل تثير دوما الشكوك حولها ،سيما وأن النساء الماكثات في البيوت إلي وقت قريب كانتا لا تدرج ضمن الفئات البطالة .

هذا إلي جانب أن الإحصائيات تدرج ضمن أرقامها من هم ليسوا بعمال دائمين بالقطاع الفلاحي فعلا، إذ تقييم معدلات عمل تقدر ب155يوم ويتم إحصاءهم كعمال دائمون .

إن عملية حساب البطالة تتم من خلال العملية التالية (عدد السكان – عدد العاملين = عدد البطالين) بمعني أنها لا تأخذ في العملية الحسابية الأفراد الذين هم في السن القانونية ويتقدمون بطلبات للعمل، سيما إذا ما علمنا، أن هذه العملية لم تطبق في الجزائر إلا بعد إنشاء الوكالة الوطنية للشغل.

علي العموم مسألة الإحصائيات في الجزائر ظلت تثير اختلاف كبير بين السلطة وكل الأجهزة المكلفة بذلك (المجلس الاقتصادي الاجتماعي، والديوان الوطني للإحصاء)، إضافة لما سبق وحسب صندوق النقد الدولي، نظرا لغياب منحة البطالة في بلدان العالم الثالث فان حساب مدتها وأشكالها عملية غير معروفة، أي أنها تفلت للمقاييس المعروفة كاعتبارها بطالة دائمة او نهائية وتظل دوما مشكلة تخرج عن اطر الحلول الاقتصادية البحتة، بل تعالج في سياق الشبكات الاجتماعية غير الرسمية (كالعمل العائلي، العمل الغير رسمي والأعمال الهامشية).[1]

2- تطور معدلات التشغيل في الجزائر:

تحكمت في التشغيل جملة من القضايا السياسية والاقتصادية تمثلت في المخططات التنموية التي مثل ما تناولته الدراسة الراهنة بالتحليل راهنت علي التكفل بمشكلة البطالة والمسالة الاجتماعية، إلي جانب أن سياسة التأميمات للثروات البترولية والمنجمية قد أثرت إيجابا علي الحد من البطالة، حيث سمحت للدولة من رصد أموال استثمرت في الصناعة بنسبة65بالمئةوكذا في القطاعات الاخري مثل ما هو مبين في مختلف المخططات التنموية سيما خلال السبعينيات . إذ مابين1812و 1811 عرفت وتيرة التشغيل توفير 60الف منصب عمل .[2]

أما خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1810و 1894 ارتفعت معدلات التشغيل لتصل الي120الف،في حين خلال الفترة الممتدة مابين1896و 1898تراجعت مناصب التشغيل، جراء

[1] Office national des statistiques -, activité , emploi et chômage , no, 308, au 1-er trimèstre, 2000.
[2]- mokhtar lakhel , l'Algérie de l'indépendance à l'etat d'urgence, l'harmattan, paris, 1992, pp 74-75..

الأزمة البترولية لعام 1891، والسياسات التي أقدمت عليها الدولة قصد تنظيم المؤسسات الاقتصادية(إعادة هيكلة المؤسسات عام 1890و استقلالية المؤسسات عام 1899) التي تمخضت عنها فقدان مناصب عمل كبيرة .[1]

حسب دراسة مختار لكحل "الجزائر من الاستقلال الي حالة الطوارئ " إن الفترة الممتدة مابين 1812و1811 تميزت بهجرة واسعة نحو فرنسا، هذا إلي جانب مغادرة المعمرين قد سمحتا بالتخفيف من حدة البطالة وتوفر الدولة علي إمكانات التكفل ضرفيا بالعاطلين عن العمل وبالتالي التخفيف من حدة المسالة الاجتماعية .

وتشير المصادر التاريخية إن الهيكل الوطني الجزائري الذي أوكلت له مهمة الإشراف علي تنظيم ومراقبة الهجرة الخارجية خلال نفس الفترة منح06ألف ترخيص حيث مابين ثلاثة جزائريين يتحصلون علي عمل يكون ضمنهم مهاجر.[2]

وتجدر الإشارة، أن سياسة التشغيل خلال هذه الفترة راهنت القضاء نهائيا علي الأسباب الهيكلية والبنائية للبطالة، بمعني أنها سعت الابتعاد عن الحلول المؤقتة وحددت الدولة أخر اجل للقضاء نهائيا علي البطالة عام 1895. وبلوغ توازن بين نمو القوي العاملة ومناصب العمل الواجب توفيرها، هذا ما يفسر الاهتمام والاستثمار أكثر بالصناعة عموما وبالصناعات المصنعة أوما تعرف بالصناعة الثقيلة، لذا عرف المخطط الثلاثي توفير ما قيمته بالمئة سنويا (0/2 المناصب التي تم توفيرها كانت في القطاعات العمومية)، كما ساهمت البرامج الخاصة التي تمت آنذاك، كالتشجير، واستصلاح الأراضي والاستثمار في قطاع البناء والأشغال العامة، من استقطاب اليد العاملة سيما تلك النازحة من الأرياف لكون الأجور محفزة ومناصب العمل المتاحة لا تحتاج لتأهيل مهني.

على العموم خلال هذه الفترة، ساعدت الهجرة لفرنسا التي كانت بحاجة ماسة لليد العاملة البسيطة، والانتعاش المسجل في مجال الاستثمار من التكفل بالأيدي العاملة النشطة لتسجل البطالة اضعف نسب لها إذ تقلصت لتشمل فرد واحد من مجموع أربعة أفراد يعرفون البطالة.[3]

[1]- hdem, pp 78-79.

[2] René Gallissot, émigration coloniale, immigration post coloniale, annuaire de l'Afrique du nord, CNRS, 1981, pp32.35.

[3]- ظلت البطالة ذات تصور تراكمي ، بمعني غياب العلاقة في الإحصاء بين متغير الأفراد النشيطين، وطلب العمل حيث تؤكد الدراسات في هذا الشأن انه كلما عرف سوق العمالة تطورا من حيث توفر مناصب العمل زاد عدد الطالبين له والعكس كلما تقلصت فرص التشغيل تشتد ظاهرة "البطالة الدائمة " وكذا فقدان الأمل في البحث عن العمل وبالتالي يحجم الأفراد عن تقديم طلبات للعمل ومن ثمة يفلت للعملية الإحصائية

3- البترول، التصنيع ونمو معدلات التشغيل في الجزائر:

تميزت هذه الفترة التي امتدت من عام 1815-1812 بارتفاع معدلات التشغيل نظرا لاسترجاع وتأميم المحروقات عام1811، سمحت بارتفاع عائدات الدولة مما أدي إلي تسجيل نمو معتبر في مجال الاستثمار، إذ بلغت12مليون دولار عام 1814.[1]

عرفت هذه الفترة تسجيل نسبة 25بالمئية كاستثمار في المجال الصناعي من إجمالي الدخل الخام، إلا أنه رغم استحواذها علي هذا الحجم الكبير من الاستثمار، ولكون أنها تحتاج إلي يد عاملة مؤهلة، ونظرا لانتشار استعمال التكنولوجية فانها كانت اقل إسهاما مقارنة بالقطاعات التي لم تفز بنفس الحصص الاستثمارية كالوظيف العمومي والقطاع الفلاحي.

للإشارة بقيت حاجة الاقتصاد الوطني في كل المجالات بحاجة ليد عاملة مؤهلة وتم الاستعانة لردم العجز المسجل علي التعاون التقني للأجانب في كل القطاعات، إلي جانب أن الفرو قات في مجال الأجور وندرة اليد العاملة المؤهلة أضفت طابع أللاستقرار لليد العاملة، وبالتالي عدم تشكل يد عاملة متخصصة يسمح بتوظيفها بسهولة وفي القطاعات التي تم توظيفها لم تتمكن من التحكم في التكنولوجيا وتحسين مردودية الإنتاج .

خلال الفترة الممتدة من 1815 - 1895تراجعت البطالة من 04بالمئة الي16بالمئة، حيث بلغت المناصب التي تم توفيرها120الف منصب سنويا، يعني أن البطالة بقيت في حدود معقولة تقدر سنويا ب16555 بطال سنويا.

أما خلال الفترة الممتدة1811 -1895، أين تغيرت المقاربة السياسية الفرنسية للهجرة وبدأ التفكير في الحد منها رغم اتفاقيات ايفيان التي أقرت السماح للجزائريين البقاء والسماح لهم بالعمل في فرنسا ، شهدت توقيف هجرة اليد العاملة غير المؤهلة وشجعت عودة المهاجرين للجزائر بتخصيص بمنح وعلاوات مالية .[2]

وفي ذات الوقت تدخلت عوامل خارجية بدءا من عام 1891 أدت إلي تراجع أسعار البترول، عرف التشغيل انهيارا كبيرا مقارنة بالمعدلات التي حققت في السبعينات، حيث سجلت عائدات الجزائر من العملة الصعبة تراجعا بلغت قيمته 45بالمئة، و نظرا لانخفاض أسعار البترول من جهة، وكذا تراجع قيمة الدولار، تأثر الاقتصاد وتراجعت نسب الاستثمار بشكل، وادي العجز المالي إلي توقف العديد من المصانع، لكون عائدات الجزائر جلها أصبحت توجه نحو خدمة المديونية وتسييرها . كما امتازت هذه الفترة بغلق العديد من المصانع وتسريح العمال مثلما توضحه التقارير الرسمية للمجلس الوطني

[1] - mokhtar lakhel, L'Algérie de L'indépendance à l'etat d'urgence , op.cit, p 89.
[2] -René Gallissot, émigration coloniale, immigration post coloniale, op.cit , 38-39.

الاقتصادي، التي تشير إلا أن مناصب العمل المحققة سنويا أصبحت لاتتجاوز16 ألف منصب بعدما كانت 120الف منصب مابين 1810 و1894.

وتؤكد ذات المصادر أن الارتفاع السريع لمعدلات البطالة جعل من عدد البطالين الإضافيين يشكلون ضعف مناصب العمل المحققة، من بين155 فرد نشط21 يتحصلون علي منصب عمل و18منهم يدخلون عداد البطالين .[1]

في ضوء ما سبق ، اشتدت أزمة البطالة إلي أن بلغت أوجها في الثمانينات حيث سجلات معدلات تاريخية لم يعرفها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال، بلغ عدد البطالين الطالبين للعمل أكثر من مليون ونصف، أي أكثر من 16 **%**من مجموع السكان القادرين قانونا علي العمل، إلي جانب بروز ظاهرة جديدة تمثلت في التحاق عدد هائل من الشباب الحامل لمؤهلات علمية وشهادات جامعية، مما جعل من البطالة عوض إن تكون أسبابها مشكلة تأهيل تحولت إلي بطالة عددية (جماهيرية) طالت الحامل للمؤهل العلمي

والمهني.[2]

ويتأكد أن مناصب الشغل في الجزائر التي تم انجازها في غضون العقود الثلاث الماضية تحكمت فيها

- القدرة علي التسديد الخارجي بفعل ارتفاع العائدات البترولية أكثر من العوامل الداخلية للإنتاجية الصناعية والزراعية.
- بدءا من الثمانينيات البطالة أصبحت مسألة اجتماعية استعصي حلها وتوقفت السلطة من المراهنة عليها كمشكلة اجتماعية ، بمعني أنها مشكلة ظرفية ستحل بمجرد تحسن المداخيل بفعل ارتفاع عائدات المحروقات، سيما بعد أكتوبر1899،أين الانتفاضات والعنف كمظهر سياسي اجتماعي أصبحت منتشرة في عدد كبير من جهات الوطن.

4- تناقضات الإصلاحات الاقتصادية واشتداد أزمة البطالة 2002-9191م:

بالرغم من أن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها السلطة في السنوات الأولي من الثمانينيات، وتجلت في الإقدام علي إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية ، والبدء في السماح لرأس المال الخاص من الدخول مجال الاستثمار، مشكلة بذلك تحولا تاريخيا في التوجه الاقتصادي السابق، والمتمثل في

[1]- L'Algérie de L'indépendance à l'etat d'urgence, op.cit, p91.

[2]0- علي الكنز ،عبد الناصر جابي، الجزائر : البحث عن كتلة جديدة ،في مؤلف : المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1889.

التخلي عن الاقتصاد "المدولن" الذي ظل يحتكر كل الأنشطة التجارية،الخدمية والصناعية. الحاجة للإصلاح باتت أمر واقع أملته الصدمة البترولية لعام 1891 التي أحدثت أزمة مالية حادة جعلت الدولة عاجزة عن تمويل المؤسسات العمومية المفلسة واستيراد المواد الضرورية الواسعة الاستهلاك، كلها عوامل وأسباب عجلت من اشتداد المسالة الاجتماعية التي تمخضت عنها انتفاضة أكتوبر 1899.[1]

رغم الأزمة وضرورة القيام بالإصلاح، إلا أن هذه الأخيرة واجهتها مقاومة من داخل أجهزة السلطة والحزب علي حد السواء.. ميزت هذه الحقبة غياب إرادة سياسية واضحة ، رغم إن السلطة وعبر مختلف الحكومات المتعاقبة راهنت علي التعبئة السياسية وضرورة التحول من الاقتصاد المدولن إلي اقتصاد السوق ، لكن الخطاب السياسي بقي غير واضح فيما يخص آليات المشاركة لمختلف القوي الاجتماعية وافتقدت البرامج السياسية والاقتصادية للوضوح من حيث الأفاق التي سوف تخلفها اقتصاديا ، مما أدي لمقاومة الإصلاحات في مهدها ، سيما و ان الإصلاحات، مهما كانت طبيعتها وغاياتها تبقي دوما متوقفة علي نجاعة الإصلاحات السياسية التي ترافقها .[2]

الشئ الذي جعل من المسألة الاجتماعية مسألة سياسية بالأساس، طالما أن الإصلاحات الاقتصادية لم تنجح في الحد من حدة المسألة الاجتماعية، التي ما انفكت تتزايد آثارها منذ 1898 الي حد اللحظة، بسب غياب إرادة سياسية فعلية وبروز معوقات تجلت في عدم السماح لحكومة حمروش أو ما يعرف بحكومة الإصلاحات والحكومات التي تلتها من مواصلة عملها ، رغم ما حققته ففي فترة وجيزة من إصلاحات بدت ملامحها تنعكس إيجابا علي الحياة الاجتماعية والاقتصادية اذ يؤكد جورج كوروم إن " الإصلاحات التي شرع في تطبيقها مست كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، تغير نمط التخطيط و إعطاء حرية أكثر للمؤسسات، وتحرير عالم الشغل وعلاقات العمل ، الصحة ، الضمان الاجتماعي و أخيرا القطاع الزراعي[3]

خلال هذه الفترة اتسمت الإصلاحات بكونها إصلاحات تشريعية علي العكس ما كان يعتقد أنها سوف تؤدي لتفكيك المؤسسات العمومية، كونها حاولت إدماج وتكييف القطاع العام الإنتاجي ضمن آليات اقتصاد السوق، وكذا وضع حد نهائي للتداخل الذي ميز الحياة الاقتصادية، بوضع كل الفاعلين الاقتصاديين أمام المسؤوليات ،و يمكن استشفافها بدعم كل هذه الإجراءات بتحرير التجارة الخارجية التي ظلت محتكرة ، مشكلة بذلك أحد الأسباب في انتشار الرشوة داخل مؤسسات الدولة وبروز برجوازية كمبرادورية تقوم علي الاحتكار والمضاربة . اما أخر الإصلاحات والتي لم تكتمل فتمثلت

1- Charef Abed, Algérie,le grand dérapage, la tour d'aigues,éditionsde l'aube, France , 1994, pp 8-10..

2- ibid, pp 17-20.

0- غازي حيدوسي، مرجع سابق.04-46.

في قانون القرض والنقد التي كانت تهدف منح البنك المركزي دور ممارسة السلطة والرقابة المالية بعيدا عن وصاية وزارة المالية لتامين المال العام .

رغم جدية الإصلاحات السالفة الذكر، إلا أنها فشلت بسب التناقض الصريح بين الخطاب السياسي الرسمي والممارسة وذلك بسب جملة من المعوقات يمكن حصرها في القضايا التالية:

- الظرف السياسي عموما الذي ميزته الصراعات السياسية ومحدودية المعارضة السياسية التي نشطت في جو سياسي تحكمت فيه ترسبات وتراكمات سياسية حالت دون قراءة واقعية سياسية للإصلاحات وأهميتها في إحداث الانتقال المنشود نحو الديمقراطية السياسية والتكفل بالمسالة الاجتماعية، وبالتالي افقدها الثقة في الإصلاحات وجديتها سيما وأنها تتم من قبل نفس الشخصيات التي شكلت رموز النظام السياسي المتسبب في الأزمة.
- بعد تنظيم أول انتخابات محلية وتشريعية تعددية، والتي أدت إلي فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتنازلات التي قدمتها السلطة بفعل تعاملات إستراتيجية او نوايا ديمقراطية نجهلها حد اللحظة، عززت من الشكوك لدي التيار غير الإسلامي في وجود تحالفات تحاك لاحتفاظ السلطة بالحكم جعلها لم تساند الإصلاحات، بل أكثر من ذلك لم تكن تري فيها الأولوية رغم أهميتها وضرورتها بالنظر للركود الاقتصادي والتحديات الكبرى للمسالة الاجتماعية التي باتت تهدد الاندماجية الاجتماعية للإفراد والمجتمع.
- شرع في الإصلاحات بالاستناد علي حزب مهتري سياسيا،راهنت السلطة علي تحديثه، إلا أن المجتمع لاسيما الشباب منه يري فيه سبب الأزمة ومصدر كل المشكلات الاجتماعية والتدهور الأخلاقي من انتشار للرشوة ، والمحسوبية والزبونية السياسية .

كما تم تجاهل الأحزاب الأخرى من قبل السلطة، مما طرح مشكلة التواصل الضرورية لنجاح أي إصلاحات، كتحديد اطر بيداغوجية للحوار الاجتماعي مع النقابات والأحزاب، الشئ الذي عمق الهوة بين طروحات الإصلاحيين والمجتمع.[1]

إن تجربة الجزائر في مجال الإصلاحات تؤكد مسألة في غاية الأهمية، مفادها أن التحول نحو اقتصاد السوق واحتواء الأزمة الاجتماعية لم يتم إدراكها أنها بالأساس بناء سياسي،كان يتوقع منه توفير الأطر القانونية للنشاط الاقتصادي الذي تحكمه بديهيا مصالح متناقضة . و كان يتعين تنظيم العلاقات المختلفة داخل المجتمع من قبل السلطات العمومية التي تضمن، استقلالية العدالة والحريات النقابية تفاديا للانسداد أو لانسحاب القوي الفاعلة والضرورية من عمال وإطارات ونخب.

[1] Abed charef,- op.cit, p 75.

لأنه لا يمكن دوما البحث عن تعبئتها حول مشاريع السلطة وعدم السماح لها من جهة أخري من المشاركة في التصورات والخطط السياسية، كما أن الإقصاء والتهميش ساهما في إنتاج مقاومة اتخذت أشكال مختلفة من قبل المجتمع، لكل تغيير أو صلاح حتى وان كان لصالحه.

كما تأكدت قضية ثانية مفادها،أن الإصلاحات لا تنجح بمجرد توفير رؤوس الأموال وسن إجراءات للتخفيف من حدة المسالة الاجتماعية ومكوناتها من بطالة وأزمة السكن وتسرب مدرسي، والتخفيف من حدة الفقر الذي طال فئات واسعة من المجتمع بل تحتاج إلي بيداغوجية سياسية قوامها الوضوح في الأهداف وتوفر إرادة سياسية تستشف من قبل المواطن علي ارض الواقع.

إضافة للعوامل السالفة الذكر، زاد من حدة الازمة برنامج التعديل الهيكلي الذي شرع في تطبيقه عام 1884، إلي بروز أثار شكلت تكلفة اجتماعية باهظة أدت إلي استفحال أللاستقرار الاجتماعي وانتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة ،والتي يمكن حصر نتائجها فيما يلي:

تحرير الأسعار ودعم المواد الأساسية دون تقديم تعويضات للفئات الأكثر حرمانا والتراجع عن تقديم بعض الخدمات المجانية في القطاع التربوي والصحي.

إلي جانب إعادة هيكلة المؤسسات العمومية مهدت الي حل الوحدات وتسريح العمال مما زاد من ظاهرة مساومة اليد العاملة وانتشار تشغيل الأطفال، الظاهرة التي ظلت غريبة عن مجتمعنا إلي غاية بداية الإصلاحات والسماح للقطاع الخاص من الاستثمار، كل هذه المشكلات، أثبتت هشاشة مؤسسات الحماية الاجتماعية والدولة علي حد السواء، مما سجل ارتفاع معدلات الفقر سيما أمام تفكك الروابط التقليدية للتضامن واستفحال ظاهرة الفقر التي شجعتها النزعة الفردية . [1]

إذ يشير في هذا الصدد مشروع التقرير حول الإقصاء الاجتماعي للمجلس الاقتصادي الاجتماعي إن عدد الفقراء عام 0551 بلغ 4، 1مليون جزائري.

أي ما يعادل نسبة10 **%**من حيث العدد الإجمالي للسكان ومن بين هؤلاء الفقراء يوجد 1.611.000شخص06 **%** يعيشون تحت حد الفقر الغذائي

في ضوء الأرقام التي المتوفرة خلال عام 1898 والتي تشير إلي توزيع معدلات التشغيل حسب القطاعات، والتي جاءت علي النحو التالي:

نسب معدلات التشغيل(بالنسبة المئوية) [2]

الإدارة ..... 06 .6

الزراعة ..... 04 .1

[1]- انّجمس لوطُي للاقتصادي الاجتماعي ،لدورة لعامتونس ابعت عشرة، : َظرة حول الإقصا ء ا.جتماعي : 1888 .ص ، 04-06.
- [2]فَس انّرجغ ،ص01 .

الخدمات 0. 05

الأشغال العمومية 1. 11

الصناعة 12

من خلال المعطيات السابقة، يتضح أن القطاع الثالث كان يستحوذ لوحده علي نصف مناصب الشغل الموفرة، مع الإشارة لوجود مفارقة بين تأكيد الدولة وإعطائها الأولوية للصناعة خلال عقدين من الزمن، لكن واقعيا لم تحقق سوي12 **%**، محتلة بذلك المرتبة الأخيرة من حيث القطاعات في مجال استحداث مناصب الشغل، في حين الزراعة فقد تراجع دورها خلال نفس الفترة فمن نسبة تشغيل تقدر ب 61 **%**بعد الاستقلال إلي غاية نهاية السبعينات أصبحت لا تستقطب سوي06**%**.[1]

تراجعت نسب التشغيل سنة بعد سنة لتبلغ عام 0555، حسب الإحصاءات المقدمة من قبل الديوان الوطني للإحصاء نسبة25 **%**، والتي كما تم الإشارة إليها سابقا كانت تعتمد معايير قياس معيارية لا تستند للدقة اللازمة بالنظر لصعوبة الميدان من جهة وكذا لغياب مؤسسات مختصة في شان التشغيل ، هذا الي جانب ضعف الدوائر الوزارية في مجال تتبع العملية الإحصائية .[2]

و يتأكد استنادا لمنهجية الإحصاء المعتمدة من قبل المكتب الدولي للعمل، والتي حددت في جملة من المعايير، تم اعتمادها من قبل الديوان الوطني للإحصاء وتتلخص في الطرق التالية:

أولا: السكان الذين هم في حالة النشاط:

تشمل مجموع الأفراد الذين مارسوا نشاط اقتصادي تجاري، حتى وإن أدلوا بأنهم دون شغل، أو هم في حالة البحث عن شغل.

ثانيا: السكان المشتغلون:

تشمل مجموع الأفراد الذين صرحوا مزاولتهم لنشاط اقتصادي تجاري خلال فترة القيام بالإحصاء، بالإضافة للإفراد الذين صرحوا بأنهم في حالة بطالة، والنساء الماكثات في البيوت، وكذا الذين هم في حالة تأدية الخدمة الوطنية.

ثالثا: السكان البطالين:

وتضم مجموع الأشخاص القادرين علي العمل، الذين صرحوا أنهم دون عمل (أي دون نشاط يذكر خلال فترة إجراء الإحصاء)، وهم في حالة البحث عن عمل (سواء أقاموا ببحث فعلي عن العمل أولم يقوموا به). بالنسبة للبلدان أين تسجل حماية ضعيفة من قبل المصالح العمومية للشغل ،

[1] - فَس انزرجغ 08.

0- انظر تقارير الديوان الوطني للإحصاء، أين ظل عملها تكتنفه صعوبات لعدم تعاون القطاعات المختلفة وبعض مؤسسات الدولة للحصول علي المعلومة في مجال التشغيل والاستثمار وغيرها من المعطيات المرتبطة بالحياة الاقتصادية.

شروط البحث الفعلي عن العمل لا تأخذ بعين الاعتبار في مفهوم البطالة من قبل المكتب الدولي للعمل [1]

في ضوء المنهجية الإحصائية والمعايير السالفة الذكر التي اعتمدت، بلغ مجموع السكان النشطين0، 9 مليون وذلك بنسبة 01بالميئة من المجموع الإجمالي للسكان بلغت نسبة15 **%**في المناطق الحضرية وشملت الفئات التي تقل أعمارهم عن 25سنة .

في حين السكان المنشغلين فقدر عددها ب 5،9مليون شخص يتمركزون في المناطق الحضرية. اما السكان المنشغلون خارج الانتماء للمستخدم وكذا الذين يزاولون نشاط حر، أو الذين يتلقون مساعدات عائلية شكلوا خلال نفس الفترة0/2، أما نسبة الإناث من مجموع هذه الفئة فقد بلغت نسبتهم8. 12**%**.[2]

كما أن الضائقة المالية التي عرفتها الجزائر خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات إضافة للسياسة النقدية التي تم الإشارة إليها، زادت من مصاعب المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي أجبرت علي تسريح العمال نظرا لارتفاع أسعار المواد والتجهيزات في الأسواق العالمية، فحسب دليل الجزائر للإحصائيات إن نسبة البطالة التي بلغت 41. 01**%** سنة 1881 تجاوزت 91. 09**%** في عام0555 و25. 01 **%** سنة 0551.

أما عام 0556 فسجلت تراجعا حيث قدرت ب 00**%**، لكن بقيت من المعدلات المرتفعة في الحوض المتوسط ، كما إن بطالة الشباب المتراوحة أعمارهم مابين05و01سنة، بقيت عالية في بعض المناطق من الوطن اذ بلغت نسبة45**%**.[3]

5- تحليل نقدي لسياسات وأجهزة مكافحة البطالة في الجزائر:

بغرض مواجهة حدة أزمة البطالة، أقدمت الدولة علي اتخاذ جملة من الإجراءات وكذا استحداث العديد من الأجهزة ، سيما وان الدولة قد تخلت عن دورها كمقاول لتضطلع بمهمة الرقابة والإشراف، لذا برزت عدة أجهزة أوكلت لها مهمة التكفل بمشكلة البطالة والتشغيل مشكلة بذلك وسائط تنسق بين أجهزة الدولة المالية والقانونية مركزيا،، والتكفل بالتنسيق محليا كأجهزة للدولة، لمراقبة ومتابعة حاجات مختلف شرائح المجتمع في مجال سوق العمالة والتشغيل والبطالة.

بالعودة للخطاب الرسمي وكذا مختلف تقارير المجلس الاقتصادي الاجتماعي والديوان الوطني للإحصاء، وكذا للنصوص التشريعية والقانونية نجدها تصنف السياسات والتدابير المعدة للتكفل بالتشغيل ومكافحة البطالة، بالتدابير الفعلية والتدابير غير الفعلية.

[1] -office national des statistiques, op.cit .
[2]- Mohamed sab musette, la situation sociale en Algérie, revue monde ararabe , machrek-maghreb , no 167, janv- mars 2000, p93.
[3] - idem, p pp 95-96.

وشملت **التدابير الفعلية** تلك الإجراءات التي استحدثت بغرض إنشاء المؤسسات المصغرة والقروض المصغرة ، كما تم التفكير في تمويلها استنادا لأحكام وقوانين خاصة.

في حين **التدابير غير الفعلية**، فقد شملت سنة 0555 عددا إجماليا من الأفراد قدروا ب 116555(المنحة الجزافية للتضامن405.55،التأمين علي البطالة116.555التقاعد المسبق 11ألف، قدرت التكلفة الاجماليةب15مليار دج.[1]

مع تراجع الدولة عن التدخل المباشر في صياغة وتطبيق الاتفاقيات التي تتم بين المستخدم والعمال والتي عرفت بالاتفاقيات الجماعية، واحتفاظها بالتدخل فقط في تحديد قواعد تنظيمية، كالحرص علي حماية الأطفال من العمل وذلك بتحديد السن القانوني للعمل والساعات الإضافية ومدة العمل والعطل والراحة الأسبوعية أو العطل بسب المرض أو التسريح ، سمحت قوانين العمل لعام 1885 التفاوض حول العديد من القضايا التي ترتبط بعلاقات العمل .[2]

في خضم هذه التطورات تم استحداث العديد من الإجراءات العملية للتكفل بالبطالة والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- الأجهزة الجديدة للتشغيل والإدماج المهني للشباب:

تم الشروع في إنشاء هذه الأجهزة بداء من عام 1891 وقد أولت عنايتها بالشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم من11 إلي 25سنة، لا سيما وأن الإحصائيات قد بينت أن نسبة البطالة تقارب 00 **%**، يحتل ضمنها الشباب الطالب لأول مرة للعمل والذين تقل أعمارهم عن 25سنة 16 **%**.

وشملت هذه الإجراءات، أشغال المنفعة العامة التي وجهت للذين لا يتمتعون بتأهيل مهني خاص ، وعقود ما قبل التشغيل والقروض المصغرة ، التي تم إنشاءها أثناء برامج التعديل الهيكلي، والتي أوكلت مهمة تسييرها لوكالة التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلي نشاطات "البحث عن العمل" (القرض

---

[1]-المجلس الاقتصادي الاجتماعي، الدورة العامة العشرون مشروع تقرير حول تقويم أجهزة الشغل، جوان0555، ص9

[2] 0 ــ انظر الاحصايئات والتقارير التي أعدها المجلس الاقتصادي الاجتماعي في مختلف جلساته التي تزامنت مع اشتداد الأزمة الاقتصادية رغم تحسن المداخيل المالية بداء من عام 0555

لكن المتتبع للتقارير التي أعدت خلال عام0551 و0550 وبالخصوص، تلك التي تناولت الإقصاء الاجتماعي (حالة الأشخاص المسنين والأسرة والطفولة ، والتقرير المتعلق بتقويم أجهزة الشغل ، والتقرير الأخير خصص لتطور أنظمة الحماية الاجتماعية وآفاق وشروط وكيفيات ضمان توازنها المالي ، مع العلم إن هذا التقرير جاء تحت عنوان "إخطارات" ، الشئ الذي يؤكد خطورة المسالة الاجتماعية وتهديداتها المختلفة علي كل الفئات الاجتماعية ، عمال، الأطفال والمسنين، والتفكك الأسري، جراء الإصلاحات التي باتت سوسولوجيا تطرح مشكلات جديدة كالنزعة الذاتية وقلة التضامن الآلي دون إن تتمكن مؤسسات التضامن العضوي من مسايرة تلك التطورات وتشكل بدائل للازمة التي تفاقمت بفعل ما خلفته الإصلاحات الاقتصادية.

للبحث عن العمل) وإعانة العمل الحر والتكوين وإعادة التأهيل الذي يسير من قبل الصندوق الوطني للتامين من البطالة لضمان التامين للأفراد الذين فقدوا مناصب عملهم لأسباب اقتصادية، إلي جانب المؤسسات المصغرة التي تسيرها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

أ-9- برامج تشغيل الشباب التابعة لوزارة العمل:

تضم كل الأجهزة التابعة من حيث الإشراف والتسيير لوزارة العمل، التي أسست " ورشات المنفعة العامة "، هذه الأخيرة التي يتم استحداثها محليا بعد الطلبات التي تقدمها الجماعات المحلية والمديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة، والري والغابات والبناء والأشغال العمومية، إلا أن هذه البرامج كشفت عن نقائص جمة تمثلت في عدم إقدام الشباب عليها من ناحية ، وسوء توزيعها علي المناطق من الوطن مما جعل بعض المشاريع لا تنطلق إطلاقا رغم تسجيلها ، ويعود السبب الجوهري في فشلها لمركزية نظام تسييرها وتخصيص موارد صندوق دعم الشباب[1]، لذا تقرر إنشاء جهاز بديل بداء من 1885 عرف بـــ:

- جهاز الإدماج المهني للشباب:

يندرج هذا الإجراء ضمن تصحيح الاختلالات التي عرفتها برامج تشغيل الشباب ، اذ كان يهدف إلي تشجيع الشباب عوض العمل في قطاعات ونشاطات تحددها الدولة عبر أجهزتها إلى خلق نشاطات ذاتية، وقد شمل هذا الإجراء المحاور التالية:

ـــ مناصب عمل مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية ، مدتها من سنة موجهة للشباب الذي لا يحوز مؤهلات مهنية .

ـــ تقديم إعانات قصد إنشاء نشاطات علي شكل مشاريع يقترحها الشباب وتتمثل في تعاونيات فردية وجماعية

ـــ يتكفل بتكوين المستثمرين للتعاونيات لمدة 1 أشهر، خلال الفترة الممتدة من 1885- 1884، حسب تقرير للمجلس الاقتصادي الاجتماعي استفاد قرابة 220.555 شاب من منصب عمل لمدة متوسطة لا تتجاوز 1 أشهر موزعة علي القطاعات علي النحو التالي:

- الإدارة والقطاعات الاجتماعية والتربوية 46 %
- البناء والاشغال العمومية 1. 24 %
- الفلاحة وقطاع الغابات بالأساس 1. 11 %
- المؤسسات المحلية 1. 50 %

[1]- انّجمس لاوطُي للاقتصادي، ص 118.

ساهم هذا الإجراء في توفير 115.555 منصب عمل مؤقت، في حين المناصب الدائمة لم تتجاوز 11.555 أي 2.2 **%**من إجمالي ما تم تحقيقه من مناصب عمل خلال الفترة الممتدة من 1885الي 1884.[1]

أما خلال الفترة الممتدة من 1881 و0555، فقد عرفت استحداث إجراء جديد تمثل في برنامج الوظائف المؤجرة، وهو إجراء يتم بمبادرة محلية علي مستوي الولايات، إذ تتقدم ببرامج وتصادق علي احتياجاتها بغرض السماح للوزارة تحديد سقف التخصيصات المالية لكل ولاية علي أساس درجة التنمية، وتشير الإحصاءات المقدمة من قبل وزارة العمل إن الحصص المخصصة ظلت تتروح مابين 1555و1655 منصب عمل لكل ولاية .

هذا البرنامج لم يعمر طويلا، نظرا لتقلص النفقات المالية، وبالتالي أصبحت الحصص غير كافية لامتصاص البطالة التي ما انفكت تتزايد في الكثير من الولايات لا سيما الفقيرة منها، مع العلم أن هذه البرامج حسب التقرير التقيمي لأجهزة التشغيل المقدم من قبل المجلس الاقتصادي الاجتماعي قد كشف عن الوضعية التالية

- انخفاض عمليات الإدماج المهني بنسبة 9. 8 **%**سنويا.
- ارتفاع حصة العنصر النسوي في إجمالي عمليات الإدماج التي انتقلت من 8. 08 **%**سنة 1881 إلي 14بالميئة سنة 0551 .
- انخفاض مستوي التمويل من 1. 0 مليار سنة 1881 الي مليار دينار سنة 0555 .

إلا أن التقرير لا يناقش الأسباب الفعلية التي أدت إلي مثل هذه النتائج، والتي تعود بالأساس إلي كون المناصب الموجهة لورشات المنفعة العامة وبعد إحجام الشباب الإقبال عليها، ولكي يتم صرف الأموال محليا وإيهام السلطات المركزية بتطبيق الإجراءات المسطرة يتم توجيهها نحو الخدمات والإدارة، هذا ما يفسر ارتفاع نسب الإدماج المهني لدي العنصر النسوي.

الذي لا ينم عن التفكير في البطالة النسوية بل هو إجراء حتمي، أما حول تقلص الاعتمادات المالية فمرده انشغال الدولة في تلك الفترة بمحاربة الإرهاب و مخلفات المسالة الأمنية التي خلفت خسائر مالية معتبرة، انعكست سلبا علي التشغيل عموما وأدت إلي التراجع عن التمويل لهذه البرامج.

- الإدماج بالتكوين:

طالما أن البرامج السالفة الذكر، بقيت إسهاماتها ضعيفة من حيث الحد من البطالة من جهة وكذا التكفل بتشغيل الشباب، لجأت السلطة إلي إجراء جديد تمثل في الإدماج بالتكوين، الذي يعد إجراءا تلجا إليه الحكومات والدول عند حدوث ديناميات اقتصادية ، حيث تصبح مناصب العمل المعروضة في سوق العمل تحتاج إلي مؤهلات يفتقدها طالبي العمل، لكن أمام الركود الاقتصادي والأزمة الخانقة

[1] نفس المرجع ،ص 101.

التي تمر بها الجزائر ، هل الإدماج بالتكوين جاء لتأجيل طلبات التشغيل و الاحتراز من ولوج انتفاضات مثل التي حدثت في أكتوبر 1899 ؟ أم انه إجراء كان يهدف التحضير لأيدي عاملة تواكب الإقلاع الاقتصادي المزمع تجسيده ريثما يتم الانتهاء من الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات والاقتصاد ؟

وحسب الوكالة الوطنية لتطوير التشغيل في تقريرها الصادر عام 1886 استفاد حوالي 459.555 شاب من عملية الإدماج المهني للشباب، أي 90الف شاب سنويا (1885- 1884) وحسب الجنس ، تغطي النساء نسبة 9. 1 **%** وهي نسبة ضعيفة جدا.

أما من حيث تكلفة التشغيل فقد بلغت تكلفة 015.555 دينار جزائري، وقد تبين أن تكلفة إنشاء منصب شغل في إطار جهاز الإدماج المهني للشباب فاقت تكلفة التشغيل "التقليدي". [1]

أمام حدة البطالة التي قاربت حدود 08 **%**، تزايدت الطلبات علي هذا الشكل المحلي للإدماج المهني مما جعل الدولة تلجأ إلي التخفيف لمدة العقد حتى يرتفع عدد المستفيدين، مما جعل من هذا الإجراء ليس إلا إجراء تضامني، في ظل أزمة اجتماعية متعددة الأبعاد والجوانب ، ولعل ما يؤكد هذا الطرح هو ضعف الأجر الذي حدد بـــ 0655 دج .

مما يسمح بالتأكيد إن منطق الإصلاحات الاقتصادية لم يفوز علي حساب المنطق الاجتماعي والقاضي التكفل بنسبة معينة من الشباب خوفا من ألا استقرار الاجتماعي لان الوظائف التي تم خلقها اقتصرت علي الوظائف غير المنتجة، و جاءت علي شكل تقديم إعانات ،وهي إجراءات دون فعالية اقتصـــادية تذكر، بل معالجات سياسية ظرفية للمسألة الاجتماعية، حيث استعملت كوسيلة للتخفيف مـــن ضـــغط مطالب الزيادة في الأجور و تحسينها، سيما وان معدلات التضخم قد بلغت أرقامـــا قياســـية بـــالنظر للتخفيضات المتتالية للعملة الوطنية . [2]

أ-2- الأجهزة المسيرة من قبل الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية:

- إعانات مقابل نشاطات ذات منفعة عامة:

يتعاطى هذا الشكل من الشبكة الاجتماعية مع الأفراد العاطلين عن العمل الذين بلغوا السن القانونية للعمل، ويتم تشغيل هؤلاء الأفراد في ورشات عمل ذات منفعة عامة ، في البلديات وفق نفس الشروط التنظيمية والقانونية للعمل ، فضلا عن ذلك فهو شكلا من أشكال الاستفادة من الحماية الاجتماعية . ولا يحمل صفة عقد عمل بل هو إجراء مؤقت وشكل من أشكال التضامن الوطني.[3]

1

2

[3]-وزارة الحماية الاجتماعية، النصوص التنظيمية للأنشطة ذات المنفعة العامة، عام 0551، ص 56.

وتقضي النصوص المعمول بها في ذات المجال ، استفادة شخص لكل عائلة والمشاركة في مثل هذا النشاط تمنح حق الاستفادة من اجر قدره 2555 دج / شهريا مع الاستفادة من التعويض من خدمات الضمان الاجتماعي .

بالرغم من الأجور الزهيدة التي يتقاضاها المستفيدين من هذا البرنامج فقد عرف إقبالا في بداياته ، لكن من 1881 عرف تراجعا بسب انخفاض عدد الو رشات المفتوحة ، وكذا بسب تطهير القوائم بعدما اتضح إن البرنامج أصبح يضم العديد من الأفراد غير الشرعيين بسب غياب المتابعة اللازمة ، وبالتالي ، اعتبر برنامجا لمكافحة بطالة الشباب دون الامتثال للشروط المحددة له، بل أكثر من ذلك استعملته البلديات كأداة للتضامن المحلي مع العائلات المعوزة نظرا للظروف الاجتماعية الصعبة التي عرفها المجتمع الجزائري خلال تلك الفترة.[1]

جدول رقم (59): يوضح تطور عدد المستفيدين من التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة.[2]

السنة	عدد المستفيدين	عدد الورشات	المبالغ المجندة بالدينارات
1886	699.055	21.655	غير متوفرة
1881	092155	11055	غير متوفرة
1881	114.55	غ–م	2.905206.555
1889	108195	غ–م	4.210.945.555
1888	124555	غ–م	4.601.184.555
0555	125.501	غ–م	4.294.224.555
0551	121.555	غ–م	4.804.555.555
المجموع	011408	–	00.508.028.555

أما من حيث الخصائص التي تميز المستفيدين من التعويض مقابل النشاطات ذات المنفعة العامة فقد تميزت بالدلالات التالية

سجلت مشاركة العنصر النسوي 69%،في حين المشاركة حسب الفئات العمرية فقد توزعت كمايلي :

19–06سنة ..... 65. 02 %

[1]- نفس المرجع ،ص 9.

[2]- المجلس الوطني الاجتماعي الاقتصادي، تقويم أجهزة الشغل، مرجع سابق ص 91.

01- 25سنة ..... 15. 00 %ة

21- 45سنة ..... 25. 04 %

61- 15سنة..... 51.11 %

15فمافوق ..... 51.85 %

في حين المستوي التعليمي للمستفيدين فيتوزع علي الشكل التالي:

أمي وذوي المستوي الابتدائي..... 42 %

إكمالي وثانوي..... 64 %

تعليم عالي..... 52 % ([1])

مما سبق يتضح، رغم إن البرنامج كان موجها للحد من البطالة لدي الشباب كما هو موضح في الأهداف ، إلا أننا نسجل استفادة فئات بلغت السن القانوني للتقاعد، سيما بعد تطبيق التقاعد المسبق، وبلغت في المجموع 05%، الشئ الذي يؤكد حدة البطالة لدي كل الفئات العمرية، وان لجوء هذه الفئات لهذه البرامج يعود للفقر وكذا للبحث عن حماية اجتماعية .

فضلا عن ذلك، إن مثل هذه الأنشطة المقترحة لم تكن برامج واضحة من حيث طبيعة العمل طالما أنها " أنشطة ذات منفعة عامة " ، في مثل هذه الحالات إن العمل في إطار هذا الجهاز لا تحكمها علاقات عمل واضحة ، وبالتالي لا يمكن اعتبارها مناصب شغل بل هي منح للتضامن سيما وان الأجر قد حدد ب2555 دج وهو اجر زهيد لا يغطي حتى الاحتياجات الغذائية.

- عقود ماقبل التشغيل:

في إطار البحث الدائم عن الحلول لمشكلة البطالة لدي فئة الشباب،تم في عام 1889 بموجب اتفاق بين الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

إبرام اتفاق في 01 جوان 1889، يقضي بسن برنامج يخص مكافحة بطالة الشباب الحائزين علي شهادات جامعية وذلك طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 89/ 450 المؤرخ في 1889/10/50 [2]

حددت مدة الاستفادة للشاب البطال الجامعي بسنة ونصف علي الأكثر مقابل اجر يقدر ب1555دج شهريا ، وللشاب الحائز علي شهادة تقني سامي ب4655دج .

[1]-

[2]- تقرير الوكالة الوطنية للتنمية ،فيفري 0550، ص 10

أما فيما يخص أهداف هذا البرنامج، فتتمثل في معالجة مشكلة البطالة للشباب المقصي قانونا من البرامج السابقة حيث لا يتناسب والمؤهلات العلمية، كما يهدف السماح للشباب من اكتساب خبرة مهنية، تحضيرا للإدماج المهني الدائم بعد انقضاء فترة ما قبل التشغيل. اما من الناحية الاقتصادية فقد يسمح بالنسبة للمستخدم من تحسين التأطير، كون أن البرنامج يمس فئات بطالة مؤهلة، ويسمح في ذات الوقت من التخفيف من الأعباء علي تكلفة الأجور بالنظر لمزايا الجباية، طالما أن الدولة هي التي تتكفل بتسديدها .

إن الميزة الايجابية لهذا البرنامج تكمن علي المستوي النظري، إلي ترقية التشغيل وبعث الطلب لدي المؤسسات علي المؤهل العلمي، وبالتالي تصحيح الاختلالات التي عرفتها عمليات التشغيل في المؤسسة الجزائرية التي كانت لا تحتكم لاعتبارات النجاعة والفعالية الاقتصادية بل لعتبارات ومنطق اجتماعي صرف، وهي حالة تمس الاقتصاديات المشوهة التي تعتمد الريوع كحل للمسألة الاجتماعية، مما يجعل من هذه الأخيرة مستعصية الحل، نظرا لارتباطها بحلول خارجية أكثر من اعتمادها علي العوامل الداخلية للعملية الاقتصادية .[1]

حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منذ انطلاق العملية من سنة 1889الي 0551 ، سجلت الوكالات المحلية لدعم التشغيل 186. 142 طلبا، تم التكفل ب596. 21 بنسبة 01 **%** حسب الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، تتوزع حسب القطاعات كما يلي :

الإدارة..... 591. 11 منصب أي 66 **%**

القطاع الاقتصادي..... 581. 19 منصب أي 46 **%**

المستوى الجامعي..... 118. 01 منصب أي 19 **%**

مستوي تقنى سامي ..... 811. 58 منصب أي 20**%**

ويشير ذات المصدر، أنه من بين 596. 21منصب توظيف، تم تثبيت 605. 2 شاب أي ما يعادل 2. 11**%**. تعتبر هذه النسبة ضعيفة بالنظر للضعف المسجل في الإدارة الجزائرية ، وحاجتها للكفاءات ،كما يستشف الإقبال الضعيف للقطاع الاقتصادي سواء العمومي أو الخاص، رغم تكفل الدولة بالأعباء الاجتماعية وجزء معتبر من قيمة الأجور ، وهي الملاحظة التي تؤكد صعوبة التوظيف نظرا لضعف الاقتصاد عموما ، بالإضافة للطابع البيروقراطي الذي يميز العملية ،جراء تداخل الصلاحيات بين الهيئات المختلفة المشرفة علي عملية التشغيل دون تنسيق كفيل بتنظيم العملية ، وامتلاك حتى المعطيات الإحصائية حولها .في حين يتضح من خلال التمركز الشديد للمستفيدين في قطاع الإدارة نظرا للانكماش والتراجع الذي يعرفه الاقتصاد سيما القطاع المنتج، أما نسبة التثبيت في مناصب العمل

[1]-جورج غرايبك ، ص 108 .[1]

بالنسبة للمستفيدين والتي لا تتجاوز نسبة 15 %تجعل من هذا الشكل من التشغيل هو مجرد فترة تأجيل دون التمكن واقعيا من تجسيد الإدماج المهني .

كما أن الأجر بقي ضعيف مقارنة بارتفاع تكلفة المستوي المعيشي، الشيء الذي يجعل من هذا الشكل من التوظيف يندرج ضمن منطق السلطة القاضي بالسماح لأكبر قدر ممكن من الشباب الاستفادة من تعويضات، وبالتالي هو شكل من أشكال الإبقاء للمسألة الاجتماعية في حدود معقولة بدل التفكير فعليا في القضاء علي مخلفاتها وذلك بخلق مناصب عمل فعلية.

- القروض المصغرة:

دخل سنة1888هذا الجهاز حيز التنفيذ، كإجراء لمحاربة البطالة والفقر علي حد السواء، حسب الخطاب السياسي الرسمي، ويمس هذا الجهاز كل الأفراد الذين يرغبون في إنشاء نشاطات اقتصادية.

كما يهدف بالنظر لهيكلته وأهدافه، لترقية التشغيل الذاتي الذي يندرج كأسلوب جديد أقدمت عليه الدولة بعد التملص تدريجيا عن الأدوار التي كانت تضطلع بها خلال السنوات الأولي من الاستقلال إلي غاية البدء في تطبيق سياسيات التعديل الهيكلي، فترة زوال الدولة الحاضنة المتكفلة بكل الحاجيات الاجتماعية للفرد .

فضلا عن ذلك، جاء جهاز القروض المصغرة لتجسيد بعض الأهداف التي فرضتها السياقات السوسيو– اقتصادية، بعد فشل التطهير المالي للمؤسسات، وركود الاستثمارات الكبرى علي غرار ما شهدته الجزائر خلال السبعينيات، لجأت الدولة لتشجيع مثل هذا الإجراء الذي يشكل أيضا استجابة لمقتضيات المؤسسات المالية الدولية سيما بعد الإقرار عن التخلي رسميا عن الاقتصاد الموجه .

أما اجتماعيا فان العقد الأخير من التسعينيات من القرن العشرين عرف المجتمع الجزائري مستويات عالية من الفقر جراء الهجرة الإجبارية الداخلية بفعل الظرف الأمني الخطير الذي طال الأرياف الجزائرية، تم استحداث هذا الإجراء كأسلوب لتشجيع السكان للعودة إلي مناطقهم الأصلية.

وفق هذا السياق ، يخضع المستفيدون إلي إلزامية دفع مساهمة شخصية تقدر ب15بالميئة من التكلفة الإجمالية للمشروع، ودفع 1 %من ذات التكلفة كحق وإلزام في أن واحد إلي صندوق التامين من الأخطار الناجمة عن القروض المصغر لدى الوكالة الوطنية للتامين من البطالة [1]

وفي تقييم أولي لهذا الجهاز من قبل المجلس الاقتصادي الاجتماعي تأكد أن هذا البرنامج لازالت تعترضه جملة من المعوقات تكمن بالأساس، في ضعف مشاركة النظام المصرفي، وضعف المتابعة التأطير، وعدم سيولة المعلومة سيما في مثل هذه الظروف السياسية التي تتسم بفقدان الثقة في الخطاب السياسي الرسمي.

[1] -فَس انرَجغ ، ص 120.

- **الصندوق الوطني للتامين علي البطالة:**

استحدث هذا الصندوق في سياق اجتماعي اقتصادي صعب ، عرف غلق العديد من المؤسسات ، الذي تمخضت عنه تسريحات كبيرة للعمال، كما انه استحدث لاحتواء البطالين الذين عرفت مؤسساتهم غلق مؤقت جراء أسباب ترتبط بصعوبة مزاولة النشاط بفعل الأزمة الخانقة التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري .

الجدول رقم (01) يوضح وضعية المستفيدين من التأمين ضد البطالة.[1]

طبيعة الملفات	الوضعية في 1888/10/21	الوضعية في 0555/10/21	الوضعية في 0551/10/21
عددالملفات المصادق عليها	011.198	011.895	011.594
عدد الملفات المودعة	180.669	186.018	181.192
عدد الملفات المقبولة	118.101	192.224	194.211
عدد الملفات الممولة	112.215	119.559	195.164
عدد الملفات التي بلغ أجالها	91.128	101.112	166.150
عدد العمال المعاد إدماجهم	----------	194	2156
عدد العمال في مرحلة التكوين	----------	2921	11.106
متوسط مبلغ الخدمة بالدينار	1555	1555	1555

المصدر وزارة العمل والضمان الاجتماعي 1002

من خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه، تتضح قضيتين أساسيتين وذلك رغم قدم الإحصاءات نسبيا والتي لم نتمكن من تتبع تطوراتها خلال السنوات الموالية ، نظرا لعدم وفرتها رغم الاتصالات العديدة التي قمنا بها مع الوزارة المعنية والمجلس الاقتصادي الاجتماعي ، إن الغرض الأساسي الذي استحدث لأجله الصندوق وهو إدماج العمال المسرحين قد فشل في تجسيده ، كون إن عدد العمال

[1]- المصدر وزارة العمل والضمان الاجتماعي 0551 .

المسرحين الذين تمت إعادة إدماجهم لم يتجاوز 2156 عامل، مع العلم إن عدد العمال المسرحين خلال نفس الفترة بلغ عددهم 614555 ، أما المنحة التعويضية التي تمنح للبطال والتي قدرت ب1555دج فهي ضعيفة، مما يبعث بالعديد من هؤلاء الأفراد لمزاولة أنشطة غير رسمية لتحسين مداخليهم.

في ضوء المعطيات السابقة ومختلف التطورات التي مر بها التشغيل في الجزائر تتضح جملة من المسائل السياسية ،الاقتصادية والاجتماعية ، التي لازالت تشكل معوقات تحول دون إيجاد حل لمشكلة البطالة المزمنة، التي بقت تشكل احد الأسباب الرئيسة في تجذر المسالة الاجتماعية ، وذلك رغم الجهود المبذولة

منذ نهاية الثمانينيات ، تراجعت نسب التشغيل مثلما تم توضيحها سابقا ، مما أدي إلي تدهور الوضعية الاجتماعية، وتجلت في اتساع رقع الفقر، تدهور المستوي المعيشي، و ضعف منظومة الحماية الاجتماعية ،التي تفسر من منظور اقتصادي بسب تقلص سوق العمل وانتشار البطالة .كما أن نسب النمو المنجزة والتي لم تتجاوز 2بالميئة في أحسن الأحوال، لم تسمح بالإقلاع الاقتصادي المستقطب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية ، بسب خطورة محيط الاستثمار حسب المؤسسات المالية والدولية والشركاء الأجانب . [1]

كما تشير جل المعطيات الاقتصادية الي استحالة الحفاظ علي مناصب الشغل أو خلق مناصب جديدة مثلما راهنت السلطة علي ذلك بالنظر للأسباب التالية

تبعية كبيرة لأسعار البترول، نمو ضعيف للقطاعات خارج المحروقات لا يساعد المحافظة علي التوازنات الاقتصادية، بالإضافة إلي تراجع إنتاجية القطاع الفلاحي الذي أصبح لا يساهم سوي بنسبة 11**%**من الناتج الخام و 06**%** من الشغل . فضلا عن ذلك ظل التطبيق بوتيرة بطيئة للإصلاحات والموقف السياسي المتردد إزاء القطاع الخاص لم يساعد علي الإقلاع الاقتصادي مما جعل من السياسات المتبعة في التشغيل جلها تفشل ولا تحقق النتائج المتوخاة.[2]

أما علي المستوي الاجتماعي،ارتفع عدد افراد المجتمع القادرين علي العمل ب2 ملايين، 08**%** منهم في حالة بطالة تتميز بالخصائص التالية

- 15 **%**من العاطلين عن العمل لا تتجاوز أعمارهم 25 سنة

[1] - Georges corm, « la réforme économique algérienne: une réforme malaimée », in Maghreb-Machrek, janvier- mars1993

1- حسب البنك العالمي في تقريره لعام 0554، القطاع الخاص لا يتلقي الدعم الكاف من قبل السلطات العمومية ، التي لازالت تسمح بهيمنة القطاع العام المفلس ، وتكمن هذه الصعوبات في انعدام العقار الصناعي ، ونظام مصرفي تقليدي لا يساير منظومات الاستثمار في اقتصاد السوق ، وأخيرا غياب مرونة حول المعلومة الاقتصادية

كما يسجل صعوبة تحقيق الاندماجية الاجتماعية ، اذ بلغت نسبة 41 **%** من البطالين، الذين يبحثون عن عمل لأول مرة ولا تزيد أعمارهم عن 06 سنة.

تغيرت سمات البطالين ، فبعد إن بلغت نسبة العاطلين غير المؤهلين 16 **%** ، طالت الحاملين للشهادات العلمية، حيث تطور عددهم من 95الف عاطل عام 1881 إلي أزيد من 155 ألف سنة 0555.

أما البطالة المزمنة ، أي الذين هم في حالة البحث عن عمل لمدة تفوق السنة تقدر نسبتهم ب66 **%** ، في حين الذين هم في حالة بحث عن عمل لمدة تفوق سنة فقدرت نسبتهم ب26 **%** ، ويرجع انخفاض نسبة الذين يبحثون عن عمل لمدة سنتين مقارنة بالذين هم في حالة البحث عن شغل لمدة سنة، لفقدان الأمل في الحصول عن الشغل وذلك لعدم مقدرة وغياب الفعالية الميدانية لأجهزة التشغيل من احتوائهم .

أما الشق المتعلق ببطالة إعادة الإدماج ،التي تخص العمال المسرحين جراء أسباب اقتصادية الناجمة عن إعادة هيكلة المؤسسات وبرنامج التعديل الهيكلي ، والتي كان من المفروض إن يتكفل بإعادة إدماجهم ، بعد ما كانت تمثل هذه الشريحة ثلث العاطلين عام 1881 ، بلغ عددهم عام 0555 ، 156555 عامل استنفذوا مدة التكفل بهم من قبل الصندوق الوطني للتأمين علي البطالة ولم يعلن في الأفق عن أي إجراء لاستكمال عملية إعادة إدماجهم، في مثل هذه الظروف حيث سوق العمل غير قادرة علي استقطاب البطالين، أدت بالعاملين من التنازل عن المطالب فيما يخص الأجور رغم تدهور القدرة الشرائية باستمرار التي نجم عنها ما يعرف بفقر الطبقة العامل، كما أن المنافسة الحادة التي انجرت عن شح سوق العمل أدت إلي بروز غياب التثبيت في العمل رغم انه ظل هدف مسطر جراء تطبيق القانون الخاص للعمل منذ عام 1891.

ب- واقع التشغيل ومكافحة البطالة خلال الفترة الممتدة من 2002- 2002

في ضوء ما سبق، تتأكد حقيقة نظرية امبريقية مفادها إن البطالة المزمنة و سوء التشغيل ، فقر الطبقة العاملة، شح سوق العمل بفعل الركود الاقتصادي واعتماد الريوع كعامل تتحكم فيه ظروف اقتصادية خارجية دولية ترتبط بالأسواق العالمية ، كلها عوامل تجعل من مشكلة البطالة مشكلة مستعصية الحل يمكن الجزم بان المسالة اجتماعية حدتها وحلولها ترتبط بالعمل ، سيما وان الدراسات الاقتصادية تؤكد علي إن الجزائر لامتصاص العدد المتزايد للسكان العاملين وتخفيض مستوي البطالة ، من الضروري تحقيق مستوي نمو اقتصادي علي مدار عشر سنوات متتالية تقدر نسبه ب1 **%**، إن مثل هذا الرهان و رغم توفر الأموال اللازمة يبقي صعب المنال بالنظر لفشل السياسات الاقتصادية المتبعة .

ثانيا: مسألة السكن والإسكان في الجزائر:

من غير المجدي تناول المسألة الاجتماعية في الجزائر دون التطرق لمشكلة السكن، نظرا للحيز الذي تحتله في الخطاب السياسي الرسمي للدولة وكذا في برامج الأحزاب السياسية المعارضة أو لأحزاب السلطة.، وكذا لكونه المطلب الاجتماعي الأساسي لكل الفئات الاجتماعية علي اختلاف تارتبيتهم الاجتماعية.

2- أسباب ومظاهر أزمة السكن في الجزائر:

ترتبط أزمة السكن في الجزائر بالعديد من العوامل، كالإرث الثقيل المسجل جراء سياسات التفقير التي مورست في حق الشعب الجزائري ، هذا إلي جانب الرؤية السياسية – الاقتصادية المشكلة إزاء المسالة غداة الاستغلال، أين ارتأت السلطة السياسية آنذاك ضرورة إدماج قطاع السكن والبناء ضمن التخطيط الاقتصادي وسياسة تهيئة المجال التي تفرض ذاتها، وذلك لشاسعة الوطن، وسوء توزيع السكان لأسباب تاريخية تعود لفترة الاستعمار و للظروف المناخية والطبيعية .

في ضوء هذه الخلفية، تجدر الإشارة أن أزمة السكن في الجزائر تعد من الموضوعات الصعبة المنال بالنظر لتعقدها وارتباطها بمتغيرات عديدة كالنمو الديموغرافي، الاختيارات والسياسات التنموية، الهجرة الداخلية، وكذا السياسات المختلفة التي أقدمت عليها السلطة بعد التأكد من إن السكن في الجزائر انتقل من موضع المشكلة إلي إن أصبح أزمة مستعصية الحل .

وللاعتبارات السالفة الذكر، سنسلط الضوء علي أهم التطورات الاجتماعية التي لها تأثير مباشر علي مشكلة السكن (الهجرة الريفية والتحضر، النمو الديموغرافي)، وضعية السكن من حيث العرض والطلب مع التركيز علي أهم السياسات التي اعتمدت من قبل الدولة لمكافحة أزمة السكن .

دون إهمال الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه المشكلة، التي جعلت منها أحد المكونات الأساسية للمسألة الاجتماعية، بل إنه ليس من المبالغة اعتبار هذه المشكلة، مسالة اجتماعية قائمة بذاتها .

عند تفحص التراث النظري للبحوث والدراسات علي اختلاف تخصصاتها، نجدها تجمع علي أن أزمة السكن أسبابها الأساسية تتلخص في النمو الديموغرافي الكبير وارتفاع درجة التحضر، وللضعف الكبير المسجل في ميدان إنتاج السكن ، وكذا لعدم اعتبار السكن كأحد عوامل التنمية ، هذا إلى جانب غياب سياسات للإسكان التي تأخذ بعين الاعتبار التحولات السوسيولوجية للمجتمعات .

حيث من المنظور سوسيولوجي، إن الحاجة للسكن،حتى عند تراجع النمو الديموغرافي تبقي مرتفعة نظرا لبروز النزعة الذاتية للأفراد لتجسيد الاستقلالية والعيش في اسر نووية ، لان العولمة ووسائل الاتصال أدت بالإفراد للبحث عن نمط معيشة يشبه النمط السائد في البلدان الأوروبية .

.مما سبق ، تصبح أزمة السكن تتجلي في مواجهة النقص العددي للسكنات الذي هو في تزايد مستمر، و الاستجابة لمطالب النوعية، التي بدت تظهر بفعل ارتفاع درجة التحضر ، ونقص نوعية السكنات المنجزة، وتدهور إطار المعيشة في المدن التي تحولت إلي مراقد تفتقد إلي المرافق الحياتية الضرورية. والمتتبع لمسار التنمية عموما في الجزائر ومجل الاختيارات التي سنت في المجال الاقتصادي ، كما توضحها المخططات التنموية المتعاقبة (المخطط الثلاثي 1811- 1818) والمخططين الرباعيين (1815-1812 و 1814-1811)، يستشف إن الاختيارات والأولويات قد خصصت في المقام الأول لإحداث تراكم لرأس المال مقارنة بالاستهلاك من جهة، وللصناعة مقارنة بالقطاعات الاخري.[1]

مما سبق ، يتضح إن الأولوية منحت للصناعة علي حساب الاستثمار الاجتماعي ، والتي أثبتت بعد سنوات أنها سياسة متناقضة بالنظر للعجز المسجل في المجال الاجتماعي، فحصة السكن بقيت ضعيفة من حيث الاستثمار.

2- الآثار الناجمة عن أزمة السكن:

رغم المجهودات الكبيرة في مجال الانجازات والبرامج السكنية، كما تؤكدها الميزانيات الاجتماعية المختلفة للدولة ، والمخططات التنموية منذ الاستقلال ، الا إن مشكلة السكن لازالت عالقة ويتبدي ذلك في الآثار التي تخلفها من منظور اقتصادي واجتماعي، بالإضافة للأثر السياسي في علاقته بالاستقرار الاجتماعي واندماجية الأفراد اللذان يظلان مسعى مجتمعي تضطلع الدولة لتجسيده إن الآثار الاجتماعية تبدو بديهية، لان العلاقة بين أزمة السكن والمشكلات الاجتماعية أنجزت حولها الكثير من الدراسات في المجتمع الجزائري إلي درجة ، أن أصبح موضوع مشكلات الإسكان والسكن تلخص المسألة الاجتماعية.

حيث تشير بعض الدراسات إلي أن اكتظاظ السكنات جعل من الحياة الاجتماعية تتم في الشوارع أكثر من البيوت وهذا ما يفسر اكتظاظ المدن والشوارع سائر الأيام وفي كل الأوقات كما أكدت دراسات أخري وجود علاقة قوية بين وضعية السكن والحالة الصحية والنفسية للأفراد ، حيث نقص المرافق وضعف الإشراف التربوي تؤدي للانحراف في حين الدراسات الاقتصادية في توصيفها للآثار الناجمة عن أزمة السكن فتتلخص في الحالتين التاليتين :

- أزمة السكن تشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية.

[1] - N.A BENMATI , l'habitat du tiers monde « cas de l'Algérie » sned, Alger, 1982, p 60-63.

- اللاتوازن بين الطلب و العرض في مجال السكن، تؤدي إلي أزمات أخري ترتبط بإمكانية الحصول علي سكن من قبل المواطن المحدود الدخل بفعل ارتفاع أسعار السكن،والمضاربة ، وسوء التوزيع وغيرها من المظاهر التي تنجر عنها .

ثالثا: مسألة الفقر في المجتمع الجزائري:

إن تناول الفقر في علاقته مع الهامشية الاجتماعية يعد تصورا نظريا وإجراءا منهجيا تسعي الدراسة الراهنة قي ضوئه تجنب التفسيرات الجزئية للواقع الاجتماعي التي تتم في الكثير من الدراسات بطريقة تعسفية ، سيما وان العلاقة بين الفقر والهامشية الاجتماعية بكل أبعادها ، السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية ، باتت تحكمها علاقة جدلية مع الفقر حيث يعد كليهما سببا ونتيجة في إن واحد.

يتناول في ضوء النظريات المفسرة له والدراسات المهتمة بقياس درجاته، وأسباب انتشاره، ظل الفقر سيما الكلاسيكية منها تناولته من منظور اقتصادي صرف لاتقي الغرض، إذ تؤكد علي إن الفقر هو نتيجة لازمة العمالة ،سوء التشغيل والبطالة، وعجز سياسيات مكافحتها ، متناسية البعد السوسيولوجي في تفسير الفقر والهامشية الاجتماعية كمعوقات تحول إلي تحقيق الاندماجية الاجتماعية وتهدد الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات .

والأكثر من ذلك تتجاهل البعد النفسي للفقر، الذي تأكد مؤخرا كمعطي وجب عدم إغفاله ، بعد اشتداد معدلاته في الكثير من المجتمعات ، في تلك المفارقة الصريحة ، كون يبدو إن الأفراد أصبحوا يقبلونه كوضعية اجتماعية وكقدر محتوم، في ظل غياب آليات سياسية تعبوية للأفراد لأجل مقاومته ومن ثمة تجاوزه وكذا لفقدان فئات عريضة من المجتمع الأمل في إمكانية تجاوزه[1] حيث أصبح الأفراد أيضا لا ينسجمون والسياسات المعدة من قبل الحكومات في العديد من المجتمعات، و الغريب أنهم أحيانا يرفضونها ويقومونها –عن وعي أو عن لاوعي . بناء علي ما تقدم ، تتبين الحاجة لمقاربات نظرية تفسيرية جديدة لمسالة الفقر في الجزائر ، وبالخصوص ما تعلق بمظاهره واليات وأدوات قياسه ، تصنيف الفقراء ، أشكاله المختلفة، أثاره علي الاندماجية الاجتماعية للأفراد ، و مكانته في الخطاب السياسي.

أ – حول مفهوم الفقر في التراث النظري:

حظي مفهوم الفقر بمعالجة متميزة من قبل الباحثين علي اختلاف تخصصاتهم، وظل من بين المفاهيم التي لم تحظي بالإجماع نظرا لاختلاف" براديغما " التصنيفات للفقر سواء بالنسبة للأفراد

[1] - Bruno lautier et pierre salama , de la pauvreté en europe à la pauvreté dans le tiers monde in pauvretés (dir) lautier , puf , paris , no 142, avril – juin , 1995 pp 250-252

داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات؛ كما يعود هذا الاختلاف حول مفهوم الفقر لكونه مفهوم للحظة التاريخية ، بمعني انه كمفهوم يتطور ويتبدل بتبدل السياقات التاريخية ودرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي.

ففي أوربا القرون الوسطي ، انتشار الفقر وتفشيه لم يكن مجال بحوث تسعي لتحديد أسبابه وبحث سبل معالجته ، بل اقتصرت الدراسات تناوله كقدر محتوم تحكمت فيه تفسيرا دينية ، ففي إطار البحث عن السلم الاجتماعي الذي بات يهدد المجتمعات بفعل الصراع القائم بين الأغنياء والفقراء . صاغ رجال الدين تصورا للفقر لا يخرج عن إطار التسليم به وتمت معالجته ضمن تصور مسواماتي آنذاك " علي الأغنياء تقديم المساعدات والصدقات للفقراء قصد الفوز بالآخرة ، وعلي الفقراء قبول وضعياتهم لأنها اختبار الهي "[1].

غير انه بعد الثورة الصناعية ورغم زيادة الإنتاج، بقيت فئات اجتماعية كبيرة خارج الاستهلاك بل ازدادت وضعيتها الاجتماعية تدهورا ، حينها بدت مقاربة انطلاقا من مقاربة واقعية، بمعني إن الفقر كواقع تتحكم فيه طبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة لنظام الرأسمالي مما دفع بتدخل الدولة للتكفل بالفقراء خوفا منهم علي النظام العام ككل وعلي النظام الرأسمالي خصوصا، سيما بعد بروز حركات عمالية واجتماعية قوية تطالب بتحسين ظروفها الاجتماعية وبدت اولي الاستراتيجيات لمحاربة الفقر والتشرد والتهميش بداء من نهاية القرن 18 عشر وطوال القرن العشرين غير أنها بقيت محدودة وغير كافية، كونها سعت للإبقاء علي الفقر لكن في حدوده المعقولة.

لكن مع اندلاع الحرب العالمية الثانية واشتداد المسالة الاجتماعية، تدخلت الدولة التي نعتت بدولة "الحق الإلهي " أو ما تعرف أيضا بالدولة الاجتماعية لسن إجراءات للحماية الاجتماعية لمختلف الفئات، و"للفقر الجديد" الذي ما انفك يتزايد رغم الخيرات والثروة التي تعاظمت بفعل ارتفاع معدلات الإنتاج جراء الانتشار للتكنولوجيا، لكنها لم تعالج الآثار الاجتماعية المزرية للشغيلة وعائلاتهم وللمهمشين والمشردين حينها برز علي حد تعبير عالم الاجتماع الفرنسي "بيار روزنفلان" المقاربة السياسية للفقر التي دحضت كل الأفكار السابقة سيما الاقتصادية منها التي تعتقد انه بمجرد الزيادة في الإنتاج وكثرة العرض ستحل المسالة الاجتماعية ويتراجع الفقر وبالفعل باتت الحلول الفعلية والناجعة لمحاربة الفقر تمر عبر تدخل الدولة بإقامة تسويات بين "الاجتماعي والاقتصادي "، وهذا ما تأكد لان أية محاولة أو جهد لعزل الاقتصاد عن المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ، سيحطم المجتمع البشري ، كما تأكدت مسالة ضرورة إدماج الاقتصاد داخل الجماعات البشرية كضمان للاحتفاظ بدرجة تطوره وتقدمه.[2]

[1]- robert castel , op.cit, 285-287.

[2]- جرترا بُادي وبياربيربَوو، سوسيولوجيا الفقر، ترجمة سيلك ، ص 118.

مما سبق يتجلي دور الدولة كمنظم للاقتصاد وفي ذات الوقت التكفل بما هو اجتماعي،وهما العمليتين الكفيلتين للحد من أثار المسالة الاجتماعية وتتحدد نجاعة تجسيدهما حين يتم تحقيق التوازن بين الاقتصاد وسبل تطويره و التكفل بالمطالب الاجتماعية .في ضوء هذا التصور، تجدر الإشارة إلي أن الفقر ظل مسالة سياسية بالأساس في تصور العديد من المجتمعات ،وعولجت ضمن هذا المنظور بالحضور القوي للدولة الاجتماعية.

ب – فشل المشروع التنموي و عودة الفقر في الجزائر:

دون العودة للإحصائيات حول عدد الفقراء والمتشردين والأيتام والمعطوبين والبطالين، يبدوان الفقر في الجزائر كان غداة الاستقلال نتيجة طبيعية، بالنظر لما آلت إليه البنيات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ، جراء السياسة الاستعمارية ومخلفات حرب تحررية طويلة، سعت الدولة – الوطنية ، عبر المسارات التنموية المختلفة والتي تم التعرض لها في الفصول السابقة، التكفل ببناء الاقتصاد ومعالجة المسالة الاجتماعية ، وبدت النتائج مرضية خلال نهاية الستينات وطوال السبعينات جراء تراجع معدلات البطالة ، الأمية، وتحسن الظروف الصحية جراء تعميم الصحة المجانية، كما تراجعت نسب الفقر بفعل سن قوانين للحماية الاجتماعية وخلق العديد من نظم التعاضد والتكافل الاجتماعيين.

لكن بداء من نهاية الثمانينات وبفعل تراجع عائدات البترول ، الذي تمخض عنه توقف الاستثمار وارتفاع معدلات البطالة وإفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية وتراجع الإنتاج الفلاحي أدت، إلي تردي الظروف الاجتماعية وانتشار الفقر بمعدلات مذهلة.

إن موضوع الفقر بعدما ظل لفترة طويلة، أسبابه تفسر كنتيجة للاستعمار ومخلفاته تغيرت الرؤى حوله وبرزت دراسات ترجع أسبابه لإفلاس المشروع التنموي ، وغياب سياسات اقتصادية واضحة ، أدت إلى تبديد المجهود الوطني في مواجهة التخلف عموما والتكفل بالمسالة الاجتماعية.

حيث أصبح الفقر حقيقة اجتماعية، بعد إن ظل الفقر خلال عشريتين من الزمن لا يشار له إطلاقا في الخطاب السياسي الرسمي، ولا يندرج ضمن مدوناته، من دساتير ومخططات تنموية ، وإنما يفضل استعمال ،مفهوم المحتاجين وذوي الدخول المحدودة بدل الفقراء ،لكن بداء من التسعينات أصبح حقيقة اجتماعية ، وبتالي انتهت " الأسطورة السياسية" القاضية باستحالة تفشي الفقر والبطالة واشتداد المسالة الاجتماعية في بلد يزخر بالثروات المعدنية والبترولية . وفي هذا الصدد وبعد ما تفاقمت الأزمة ، وفشل الإصلاحات التي التمستها السلطة والتي تبدو علي حد تعبير "ثنيونورالدين" أنها ليست من "جنس الأزمة ولا من صلب المرحلة".1

[1] ثنيو نورالدين ، انتهت انجازيات المشروع العصري، لكن تحديات العصري العدد رقم 4، 1888 .

لم يصبح الإقرار بالفقر في الخطاب الرسمي لنظام السياسي ككل و منظمات المجتمع المدني، فحسب بل تم استحضار مفاهيم جديدة ظلت مغيبة و محرمة من حيث الاستعمال السياسي ، كالهامشية الاجتماعية، والتفقير، والإقصاء الاجتماعي وغياب العدالة التوزيعية للثروات الوطنية. مع بداية التسعينات ، اخذ السياسيون يعيدون النظر في مواقفهم اتجاه المسالة الاجتماعية، حيث سجل لأول مرة الإقرار بها دون استعمالها كمفهوم قائم بذاته بل يفضل استعمال المشكلات الاجتماعية، التي ستلزم معالجات قطاعية وهو في الواقع هروب سياسي لعدم الإقرار بالمسالة الاجتماعية التي بدت ملامحها تهدد الاستقرار الاجتماعي ةو النظام السياسي ذاته.

وروجت السلطة عبر وسائل الإعلام والأحزاب التي تدور في كنفها الاعتراف بثقل المديونية وتفشي البطالة، وانتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وكذا اشتداد معدلات الفقر واتساع رقعه في أوساط المجتمع لتطال العمال والفلاحين بفعل تدني المستوي المعيشي غير إن الملفت للانتباه إن هذا الإقرار الغير مسبوق بحدة المسالة الاجتماعية عموما والفقر علي وجه التحديد بقيت أسبابهما، ترجعها السلطة لعوامل وأسباب خارجية، كثقل خدمات المديونية الخارجية، والعلاقات الاقتصادية مع التكتلات الإقليمية والدولية كالمنظمة العالمية للتجارة ، السوق الأوربية، وأخيرا السياسات المملاة من قبل المؤسسات المالية الدولية ، في حين المعارضة السياسية فترجع الفقر لأسباب داخلية تتجلي في الإفلاس سياسي للدولة – الأفلان. [1]

إن اشتداد ظواهر الفقر التي تجلت في ملامح وأمارات عديدة ، جعلت من الخطاب السياسي الرسمي في حلوله المقترحة والتي هي موجهة لإرضاء المؤسسات المالية أكثر من المعالجة الفعلية للمسالة الاجتماعية ، ترتكز علي شكل جديد للإدماج الاجتماعي يقوم علي المساعدات بدل الإدماج عن طريق العمل . ليتأكد من، أن مفهوم الفقر، قد تم استبداله بمفهوم "التهميش بمعني إن المجتمع أصبح بإمكانه العيش بأعداد هائلة من الفقراء ينعتون" بالمهمشون"[2]

[1] - Jean pierre lachaud , op.cit, p 281.

[2] ــ البيئته الأصلية لمفهوم الهامشية الاجتماعية هي المجتمعات الصناعية ، ظهر علي اثر ماترتب عن سوق العمل من تخصص وفوارق اجتماعية في أوساط العمال والبروليتاريا ، كما تشير الدراسات الي انه مفهوم لا يحظي بالإجماع، كونه يكتسي بعدا إيديولوجيا ، بسب عدم الاتفاق حول معايير تحديد أشكال الهامشية ، تم استحضاره من قبل الباحثين في دول العالم الثالث ولاقي رواجا واسعا لدي الإعلاميين والسياسيين ،أما من الناحية الأكاديمية أصبح من المفاهيم التي تسمح بتقديم تصورات نظرية ومنهجية لدراسة جملة من المشكلات الاجتماعية ورصد آثارها علي الاندماجية الاجتماعية للأفراد ، ولعل من اهم الوضعيات التي أدرجت ضمن هذا المفهوم هو القطاع غير الرسمي للعمل ، والبطالة المزمنة ، والفقر. في كل المجتمعات ولدي كل الباحثين المفهوم يحيل الي فكرة أساسية مفادها أن مفهوم الهامشية الاجتماعية ترمز للوضعيات الاجتماعية غير المقبولة، وكذا الشعور بغياب العدالة الاجتماعية .

ــ انظر أيضا: مؤلف اسماعيل قيرة ، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية ؟ ، مخبر الإنسان والمدينة ، جامعة منتوري قسنطينة ، دار الهدي عين مليلة، الجزائر ، حيث يؤكد أن مثل هذه الوضعيات تؤدي الي بروز تشكيلات

ج – أمارات الفقر والسياسات المعتمدة لمحاربته في الجزائر:

جاءت التصنيفات المعدة من قبل السلطة للفقراء في الجزائر، لتشمل الفئات التالية (الأشخاص المسنين ذوي الدخل الضعيف أو عديمي الدخل والمهملين) الأطفال اليتامى والمهملين الذين فقدوا – الأشخاص بدون مأوي – النساء الذين طردن من قبل عائلاتهم أو اللائي تخلوا عنهن أزواجهم – المتأخرين عقليا أو حركيا بدون دعم اقتصادي واجتماعي إن مثل هذا التصنيف لا يأخذ بعين الاعتبار الفئات الاخري من المجتمع بما فيهم العمال المسرحون بفعل ما تعرضت له المؤسسات الاقتصادية من غلق جراء سياسات التعديل الهيكلي التي شرعت السلطة في تطبيقها بداء من عام 1885، وكذا سياسات تحرير أسعار المواد الواسعة الاستهلاك.

يبدو أن مثل هذه التصنيفات لا تتحدث عن الفقراء و لا عن المهمشون بل عن فئات معدمة اجتماعيا ، لان التهميش مثلما تناولته مختلف التعريفات السوسيولوجية والتي تري أن "الفرد المهمش هو الذي ينتمي الي ثقافتين أو مجتمعين دون إن يندمج في إحداهما اندماجا كاملا من الزاوية الاقتصادية، الهامشية ترتبط بضعف المشاركة في الاقتصاد الرسمي ، بفعل إخفاق الفرد بالالتحاق بالأعمال الرسمية التي تسمح له الاستفادة من المنظومات المختلفة للحماية الاجتماعية في حين من الناحية الاجتماعية فيعشون عزلة وغربة عن ثقافة المجتمع من حيث نمط الاستهلاك وطرق التفكير ... ، أما سياسيا فتتجسد في غياب المشاركة في الحياة السياسية كالانتخابات أو الانضمام إلي حزب سياسي.

إن العلاقة تبدو وطيدة بين الفقر والهامشية لكن في ظل المفهوم الذي تسوقة السلطة عن مفهوم الفقر يبدو الإهمال واضحا، لبعد هام يشكل أحد المحاور الأساسية التي تريد الدراسة الراهنة الكشف عنه ،وذلك كون أن الفقر في الجزائر بات يمس الطبقات المتوسطة، والعمال ، والأسر ذات الدخل الواحد بفعل تراجع قدراتها الشرائية وتدهور الإطار الحياتي ككل في مجال الصحة والتعليم، السكن والإسكان ، وعجز منظومات الحماية الاجتماعية كصندوق الضمان الاجتماعي، والتامين عن البطالة، وصندوق التقاعد بفعل تراجع إيراداتها وارتفاع نفقاتها ،جراء إصلاحات التعديل الهيكلي الذي تمخضت عنه جملة من الإجراءات كالتقاعد المسبق، والتأمينات للعمال البطالين ، والإدماج المهني من خلال التكوين ....

.وعلي العموم ، إن الفقر في الجزائر مظاهره كثيرة ومتنوعة،لذا سنركز علي الجوانب المستترة منها ، أو ما تعرف بحالات "التفقير" ، بمعني الانتقال من حالة الفقر الي حالات أسوء والتي مردها أزمات التضخم ، والتخفيف من قيمة العملة ، وتقلص الميزانية الاجتماعية للدولة ، وانسحابها

اجتماعية يتغير موقعها وتتخذ مراتب وسطية بين الفقر والهامشية . إن هذا الاستنتاج العلمي يستشفه أي باحث في الجزائر ، حيث لازال الاختلاف والتشكيك في المعطيات إن الرسمية للسلطة حول وضعية الفقر في الجزائر ، والأشخاص الذين يستفيدون من الحماية الاجتماعية وعدد البطالين وغيرها من مكونات المسألة الاجتماعية.

من دورها كدولة اجتماعية ،جلها عوامل أدت الي ارتفاع عدد الفقراء ،حيث يتدهور مستوي الطبقة المتوسطة ليحتلوا مكانة الفقراء الأصليين ، أما الفقراء الأصليين فيتحولون الي طبقة معدومة.[1]

إن السياسة النقدية المتبعة في الجزائر والتي عمدت تخفيض قيمة العملة الوطنية كانت لها أثار كارثية علي القدرة الشرائية وبالتالي انتشار الفقر التي بعد أن كانت عام 1899 تقدر بنسبة 11% من مجموع سكان المناطق الريفيةو2. 10 %من سكان المدن ، بلغت عام 1886علي التوالي2. 25بالميئة و1. 14 % حسب إحصائيات البنك العالمي، ارتفعت الأسعار الاستهلاكية بشكل مذهل فعل سبيل المثال شهدت أسعار الغاز والكهرباء التابعين للدولة ارتفاع الاسعار بعشرة مرات ، في حين سعر الماء تضاعف ب8مرات.

أما أسعار الأدوية فارتفعت بمؤشر 1124هذه الأرقام تؤكد حقيقة اجتماعية واقتصادية مفادها اتساع جيوب الفقر في المجتمع علي اعتبار إن مثل هذه الزيادات في الأسعار تنعكس مباشرة علي الاستهلاك الذي تراجعت نسبه ب 25% مقارنة مع سنة 1889.

كما عرف التطور الاقتصادي خلال العشرية الممتدة من1896-1886 تدهورا خطيرا لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال الذي صاحبته تردي للوضعية الاجتماعية و الاقتصادية وانتشار"التفقير"، جراء تطبيق سياسات التعديل الهيكلي ،و تتلخص خطورة الوضعية الاجتماعية في الدلالات التالية:

- تراجع الدخل الخام بنسبة 6. 11 %من 1896الي 1884م.
- انخفضت مداخيل العائلات بنسبة 1. 21 %خلال نفس الفترة.
- تراجع الاستهلاك الوطني بنسبة 6. 01 %
- قدرت نسبة التضخم ب 06% منذ 1885
- كما عرف الدينار تخفيضات ،(6الي 66 دينار مقابل 1دولار أمريكي) مابين الفترة 1896-1886 م.

إلى جانب هذه المعطيات المعبرة عن حدة المسألة الاجتماعية، التي تلخص تدهور الإطار المعيشي للمجتمع، قدر عدد الفقراء في السنوات التالية 0551-0550 بحوالي 4. 1مليون. أي ما يعادل 01% من حيث العدد الإجمالي للسكان ومن بين هؤلاء الفقراء، 555. 111 . 1 شخص (02%) يعيشون تحت حد الفقر الغذائي[2]

كما يشير ذات التقارير أن أغلبية الفقراء والذين قدرت نسبتهم ب 15% يعيشون في الوسط الريفي ، والجديد هو حيازة مدخول لا يعني أن صاحبه بمنأى عن الفقر حيث بالنظر لضعف

[1] - Jean pierre lachaud , marché du travail et exclusion sociale , in revue tiers monde , pauvretés , tome 142 , avril – juin 1995, p 281

[2] المجلس الاقتصادي الاجتماعي ، مشروع التقرير حول نظرة للإقصاء الاجتماعي ، حالة الأشخاص المسنين والطفولة المحرومة من الاسرة ، الدورة العامة السابعة عشرة ، 0551، ص 18.

هذه المداخيل جراء سياسة تجميد الأجور والمنح التي لم تأخذ تدهور الوضعية الاجتماعية في الاعتبار، قدر عدد العمال الفقراء بنسبة 42 %.[1]

أما التقرير الذي أجراه الديوان الوطني للإحصاء حول الشغل والمداخيل فقد بين أن 22 % من العمال خلال الثلاثي الأول من عام 1881 يتقاضون أجورا لا تتجاوز 1555 دج، وفي دراسة أخري أجريت حول المستويات المعيشية أكدت إن القدرة الشرائية للاجور تراجعت بنسبة 46 %من 1891الي غاية 1881، أما نسبة المتقاعدين الفقراء فبلغت نسبتهم 10% ، ففي عام 1889،6. 19 %من أرباب الأسر هم متقاعدون أو مستفيدون من منحة.[2]

هذه النسبة اذا ما قورنت بالنسبة المتوسطة للأسر (69. 1 شخص في كل أسرة) وبالنظر لمستوي الدخل الموفر من قبل سياسات التقاعد تجعل من الأسر التي تعتمد هذه المداخيل تعيش وضعية مع الأزمة التي اشتدت بفعل التدهور المستمر للعائدات ، وترسخ قناعة ضرورة إصلاح الاقتصاد . المكاسب الاجتماعية التي ظل يروج لها الخطاب الشعبوي تعرضت لانكماش وزوال مفضوح، سيما بعد التقرير الذي نشره الديوان الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط والذي أكدته تقارير البنك العالمي وفق المعايير المعدة من قبل السلطة السياسية في الجزائر ، تراجع الناتج الوطني الخام / للفرد من 0215 عام 1899 الي 1155 عام 1886 ، أما الاستهلاك سجل تراجع كارثي، اذ مابين 1880– 1882 سجل انخفاض قدره – 2. 12 %بالنسبة للعديد من المواد الاستهلاكية.

أمام هذا التدهور الخطير للمسالة الاجتماعية بفعل الأزمة الاقتصادية ، زاد العنف والإرهاب الذي عرفه المجتمع الجزائري من حدتها الشئ الذي دفع بالسلطة الشروع باتخاذ جملة من الإجراءات الاستعجالية. عرفت ب"إجراءات المساعدات الاجتماعية " منذ عام 1880 شرع في سن العديد من القوانين الموجهة لمحاربة الفقر، ففي المرسوم التشريعي المحدد لكيفيات خلق وتنظيم صندوق لمساعدة ودعم الفقراء والمحتاجين ، تلاه بعد ذلك مرسوم تنفيذي يحدد العلاوات والمساعدات وقد جاءت علي النحو التالي.[3]

- منحة شهرية مقابل أنشطة ذات منفعة عامة تقدر ب0955 دج مقابل 9 ساعات عمل يوميا. كما تم سن قانون المنحة الجزافية والمقدر ب855 دينار، والتي لازالت قيد التطبيق إلي حد اللحظة، والتي توجه الي أرباب الأسر الذين هم دون دخل أو في حالة عدم قدرة عن العمل. إن هذه الإجراءات مثل ما تؤكده العديد من الدراسات جاءت كإجراءات وشروط أولية يجب اعتمادها قبل تحرير الأسعار جراء التعديل الهيكلي الذي شرع في تطبيقه عام 1884وتندرج

[1]– تقرير البنك العالمي ، لعام 1881م.

[2]-انظر الديوان الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نظرة حول الإقصاء الاجتماعي،مرجع سبق ذكره، ص 01-08.

[3]-نفس المرجع ، ص 25.

أيضا ضمن المحاولات السياسية لضمان دخل للفرد قصد الحد من تدهور القدرة الشرائية غير أن مثل هذه المساعدات تؤكد تفشي ما يعرف ب "الفقر النقدي " الذي يمس الأفراد الذين يتحصلون علي مداخيل دنيا مقارنة بالدخل المتوسط، مما يجعلهم من المهمشين من النمط المعيشي نظرا لضعف وتدني مصادر الحياتية على الصعيد المادي والثقافي والاجتماعي، استنادا لمؤشرات المصاريف اليومية.

إن التجربة الجزائرية في محاربة الفقر التي بدأت منذ الاستقلال السياسي للوطن تتلخص في طريقتين مختلفتين، أملتهما سياقات تاريخية وظروف اقتصادية وسياسية: الأولي وامتدت منذ عام 1810 إلي غاية 1891، خلال هذه الفترة اعتبر الفقر كنتيجة للتخلف والاستعمار، وبالتالي معالجته تمت في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بمحاربة مخلفات الاستعمار وأحداث تنمية علي كل المستويات.

سمحت فعلا من تحسن المستوي المعيشي للجزائريين والتخفيف من حدة الفقر بفعل التأميمات للمحروقات واعتماد سياسات التصنيع التي سمحت بتعميم التشغيل الدائم، هذا إلي جانب السياسة الاجتماعية التي اعتمدها الدولة، كالدعم للمواد الاستهلاكية وتعميم التعليم المجاني والصحة .لكن محدودية هذه السياسة ظهرت فجأة علي اثر الصدمة البترولية الأولي لعام 1891، التي زادت من حدة انعكاساتها النمو الديموغرافي الكبير وسوء التسيير وفشل استراتيجيات التنمية كلها عوامل أدت إلي اندثار الرقي المحصل بتكلفة عالية.

- أما الإجراء الثاني الذي اعتمدته السلطة السياسية بعد هذا الفشل الصريح للاقتصاد والتنمية الاجتماعية، والذي أملته ظروف اللجوء لإعادة جدولة المديونية وتطبيق مخطط التنظيم الهيكلي في بداية التسعينات، أدي إلي تدهور الوضعية الاجتماعية بشكل خطير، معتبرا الفقر كمسألة اجتماعية يمكن التكفل بها إنسانيا ولا تندرج ضمن انشغالات الدولة، هذه الأخيرة التي انسحبت من الساحة الاجتماعية والدفاع عن ما اعتبرته فترة التسيير الاشتراكي ب"المكاسب الاجتماعية" ، وباتالي أصبح الفقر أمرا طبيعيا، ولكن بالمقابل الخطاب السياسي سواء للسلطة أو لبعض الأحزاب نجده يتسئال، عن أسباب انتشار الكثير من الظواهر المرتبطة بالمسألة الاجتماعية والتي هي في الواقع نتيجة لها، كالانتحار والهجرة السرية (الحراقة)، وانتشار الدعارة ، والتسول والعديد من المظاهر السلبية الاخري، التي لم تكن منتشرة في المجتمع الجزائري وبات تفسيرها أخلاقي أكثر منه سياسي، إذ يرجعونها لتبدل الممارسة الاجتماعية بفعل العولمة الثقافية أو طيش الشباب وغيرها من التفسيرات التي تخفي الحقائق الاجتماعية والإفلاس السياسي في التكفل بحاجات المجتمع.

وعوض اللجوء لإجراءات محاربة البطالة بشكل جلي وواضح فضلت السلطة السماح بانتشار الاقتصاد الموازي " السوق السوداء " عساها تسمح للحد من الانتفاضات الشعبية والاحتجاجات، علما

أن مثل هذه الأنشطة تعرقل العملية الاقتصادية وترهن مؤسسات الحماية الاجتماعية، كون أن هذا النوع من الاقتصاد لا يساهم في دعم إيراداتها التي أصبحت غير كافية أمام تفشي الفقر وارتفاع عدد المحتاجين للتكفل الصحي والحاجة للسكن وحتى للاستهلاك اليومي.[1]

إن مثل هذه السياسات لم تأتي بالنتائج المرجوة، رغم الأموال التي رصدت لمحاربة الفقر منذ الاستقلال، إذ بقيت فئات واسعة من المجتمع رغم عيشها في بلد يمتلك خيرات طبيعية معتبرة أضحت أكثر عرضة للفقر، مقارنة بالعديد من المجتمعات الاخري العربية وغير العربية التي لا تتوفر علي نفس الثروات الطبيعية.

وللإشارة انه رغم غياب دراسات مباشرة تناولت الفقر، إلا انه بالاستناد للدراسات الماكرو – اقتصادية، فان الفقر في الجزائر لازال ينخر النسيج الاجتماعي رغم تحسن العائدات البترولية والإعلان عن جيل جديد للإصلاحات يعرف "بالإنعاش الاقتصادي"عام 1888، نجد جزائري من بين ثلاثة جزائريين يعيش تحت حد الفقر حسب الإحصائيات المقدمة من قبل الديوان الوطني للإحصاء في دراسته المشتركة مع البنك العالمي.[2]

مفهوم الحماية الاجتماعية لازم تاريخ الصراعات والتسويات الاجتماعية وهو يختلف من مجتمع لآخر، كأن نتحدث عن النموذج الأنجلو– ساكسوني، الألماني أو الفرنسي، علي اعتبار أنهما تاريخيا تشكلا في خضم طبيعة العلاقات التي أملتها الفئات الاجتماعية المسيطرة والنضال العمالي ، التي انتزعت حقوقا للحماية الاجتماعية، وهو ما تم تناوله في الإطار النظري حينما تم تناول الدولة والمسألة الاجتماعية. [3]

و تعتبر الحماية الاجتماعية، عملا اجتماعيا تاريخيا يتطور استجابة لتبدل العلاقات الاجتماعية، حيث بعد تفسخ علاقات التضامن الآلي وبروز الطبقة العاملة برزت أشكال جديدة للحماية الاجتماعية، حملتها قوانين للتضامن المهني إرادية ولا إرادية. جسدت فيما يعرف بالضمان الاجتماعي القائم علي مجهود الفرد ومشاركته ليجسد لاحقا علي المستوي المجتمعي، ليشمل الفئات الاجتماعية الخاصة التي تتوسع جراء الضعف الاقتصادي والاجتماعي الناجمة عن صعوبة الحصول عن العمل وانتشار الفقر

[1] -Ahmed henni , qui a légalisé le trabendo ?, peuples méditerranéens, no, 52-53,juillet- décembre 1990, pp 234-235.

[2] - انّ جس للاص ادي الاجتّاعي تطور أ َظّ ناح لكيت الاجتّاعيت ، ص 10-14.

1– هنالك نموذجين عالميين ، لنظلم الحماية الاجتماعية ، الأول يقوم علي الانخراط الإرادي للأفراد والعمال وهو النموذج

الانجلو–ساكسوني ،مستمد من نظام بيفريدج الذي صاغه في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية ،و هو المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية. ام النموذج الثاني فهو نظام يقوم علي الانخراط الإجباري ، اول من طبقه بسمارك عام 1999 ثم انتشر في فرنسا وايطاليا وغيرها من البلدان. وهو مؤشر لتحديد طبيعة الدولة (الاجتماعية ،ودولة عناية الحق الإلهي)،كونه يكرس التضامن المجتمعي.

وحرمانها من آليات الضمان المهني والتضامن العضوي الذي تسهرعليه مؤسسات رسمية للدولة، والي جانب هؤلاء تضاف فئات المسنين والشباب والمعاقين الذين يفتقرون للإعالة الأسرية.

والمتتبع للمواثيق الرسمية الدولية حول الحماية الاجتماعية وبالتحديد للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يري" أنه لكل شخص الحق في مستوي معيشي كاف لضمان صحته ورفاهيته وصحة ورفاهية أسرته،لاسيما فيما يخص الغذاء والسكن والعلاج الطبي والخدمات الاجتماعية اللازمة: وله الحق في الضمان الاجتماعي في حالة البطالة والمرض والعطب والترمل والشيخوخة،أو في الحالات الاخري عند فقدانه وسائل العيش إثر ظروف خارجة عن إرادته .. لكل شخص الحق في التعليم"[1] .

في ضوء المبادئ المشار إليها، يتضح أن مفهوم الحماية الاجتماعية يحيل إلي أشكال تطبيقها وكذا المجالات التي تمسها. و تؤكد تجارب المجتمعات في هذا الشأن، أن نظم الحماية الاجتماعية تبقي فعاليتها مرهونة بمدي توافق السياسات الاجتماعية المتبعة من قبل الدولة في أي مجتمع مع الغايات والوسائل ومتطلبات السياسة الاقتصادية وما يتوفر من إمكانات مالية.

وعلي العموم فان الحماية الاجتماعية تتم وفق جملة من الإجراءات لرصد الأموال لتجسيدها، إما من خلال الضرائب أو الاشتراك الإجباري أو التأمين الذي تكفله الدولة قانونا أو ما يعرف بالتأمين الإداري.

واللجوء إلي مثل هذه الإجراءات تؤكد من جهة حدة الفوارق الاجتماعية في المجتمع ومن جهة آخري تنم علي المجهود السياسي لتصحيح الاختلالات الحاصلة في مجال اللاعدالة التوزيعية للثروات في المجتمع.[2]

منظومة الحماية الاجتماعية في الجزائر

وبالعودة لواقع الحماية الاجتماعية في الجزائر، فإنها بالرغم من المجهودات المبذولة من قبل مختلف الفاعلين الدولة من خلال نشاطها الاجتماعي، والأجراء من خلال اشتراكاتهم ، والمؤسسات العمومية والخاصة ، تبقي صناديق الحماية الاجتماعية تعرف ضغوطات كبيرة أرهنت فعاليتها.

ومن بين أهداف الحماية الاجتماعية في الجزائر التكفل بالمجالات التالية :

1- السعي لتجسيد خدمة جماعية للتنمية البشرية .

0- تحقيق حماية اجتماعية تخفف من الأخطار الاجتماعية .

2 – سن إجراءات عملية لحماية الفئات الضعيفة.

وعلي العموم فان الحماية الاجتماعية تقريبا في المجتمعات التي تعمل بموجب التضامن الوطني الإجباري المستمد من نظام الحماية الاجتماعية الأوروبية (نموذج بسمارك) القائم علي الاشتراك الإجباري

[1] - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لاسيما في مادته 06و 01 .

1- jean Paul jacquier, le paysage social francais, acteurs, enjeux et fonctionnement de la régulation sociale, édition Carlos Descamps, mai 1995, p 90-91.

والحضور القوي للدولة من خلال نشاطها الاجتماعي، فإنها تنتظم وفق آليتين: الأولي ترتبط بالمستفيدين جراء اشتراكاتهم في مختلف صناديق الموكلة إليها تسيير أشكال الحماية الاجتماعية، أما الآلية الثانية فتتمثل في النشاط الاجتماعي للدولة للحد من الأخطار الاجتماعية ويمس الفئات التي تفلت لنظام الاشتراكات، ويقوم علي الانتقائية في تحديد الفئات التي يمسها هذا النشاط والتي تتطور وفق السياقات السياسية والاجتماعية، فمثلا إلي جانب ضحايا حرب التحرير من أرامل وأبناء الشهداء والمجاهدين، طال هذا الشكل حماية ضحايا الإرهاب أو ما يعرف بالمأساة الوطنية.

وبالنظر لاتساع مجالات الحماية الاجتماعية واختلافها من مجتمع لآخر وتطورها من فترة لآخري داخل المجتمع الواحد، فان هذا الجزء لا يمكنه التطرق لكل أشكال الحماية الاجتماعية لذا تم التركيز علي عناصرها الأساسية التي تضمنتها الدراسة التطبيقية، والتي شملت الضمان الاجتماعي، والحماية الصحية، والتعليم والتكوين طالما أنهما مجالات تسمح العناية بهم، التخفيف من الأخطار الاجتماعية التي تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمع،وذلك مثلما توضحه مختلف مواثيق المؤسسات الدولية المتخصصة كالجمعية الدولية للضمان الاجتماعي **AISS**، مكتب العمل الدولي**BIT** التي خلصت إلي" أن فعالية أي نظام للحماية الاجتماعية يتوقف علي نسبة التضامن التي قد يوفرها كل مجتمع للحفاظ علي توازن سوي بين مختلف مكوناته الاجتماعية وبين مختلف أفراده"[1]

المتتبع لمنظومة الحماية الاجتماعية في الجزائر، التي كانت تهدف لتوسيع التضامن فقد عرفت خلال الأزمة الاقتصادية التي عرفتها بداء من نهاية الثمانينات إنشاء صناديق جديدة للضمان الاجتماعي (البطالة – البناء) والتكفل بفئات جديدة من الأشخاص الغير المشتركين في الضمان الاجتماعي.

أ-مهام مؤسسات الضمان الاجتماعي:

تقوم مؤسسات الضمان الاجتماعي علي الاشتراك الاستقلالية والتسيير الذاتي الذي يتولاه ممثلو العمال مع تولي الدولة تحديد نسب الاشتراك والزيادات في المنح وفق التطورات الاجتماعية الراهنة.[2]

ومن أهم الصناديق التي تتولي مهمة الإشراف الحماية الاجتماعية، نجد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS و الصندوق الوطني للتقاعد CNR، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الإجراء CASNOSوتم مؤخرا استحداث الصندوق الوطني للتأمين علي البطالة CNAC وصندوق تأمين عمال قطاع البناء والأشغال العمومية والريCACOBATPH.

1

1- المجلس الاقتصادي الاجتماعي ، تطور أنظمة الحماية الاجتماعية ، وآفاق وشروط وكيفيات ضمان توازنها المالي، جويلية 0551.

-0 المرسوم التنفيذي رقم 80- 51 المؤرخ في 54 جانفي المتضمن القانون الأساسي لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي.

- **الحماية الصحية:**

في ضوء تكريس الاختيارات السياسية التي حملتها المواثيق والدساتير المتعاقبة منذ الاستقلال ، فان منظومة الحماية الاجتماعية من بين أولي انشغالاتها في الجزائر هو تعميم حق الاستفادة من العلاج للجميع،لذا فالضمان الاجتماعي يساهم بقسط كبير في تمويل المرافق العمومية ونفقات وتجهيز الهياكل الصحية، وللإشارة فان الدولة تسعي للتخفيف من شروط الاستفادة في إطار تعميم الحماية الاجتماعية الشاملة ، التي ترمي إلي تقديم ادني المساعدات للفئات المحرومة في مجال العلاج الطبي، وكذا البحث عن ترقية العلاج النوعي باللجوء إلي التأمينات الاقتصادية بالنسبة للفئات الاخري.

وفي ضوء السهر للتخفيف من أعباء التكاليف المالية للدولة في التكفل بالحماية الصحية الشاملة،تم السماح بخوصصة العلاج في القطاع الصحي، إلا إن هذا الإجراء لم يحقق النتائج المرجوة بل قلصت من فرص العلاج للفئات التي لا تستطيع الالتحاق بالمصحات الخاصة نظرا لارتفاع تكاليفها ، وكذا لتقلص التكفل الصحي بالمستشفيات نظرا لهجرة الأطباء والأسلاك الشبه الطبية للمصحات الخاصة كونها تعرف أجور مرتفعة مقارنة بالأجور التي تدفعها الدولة.

وفي تقييم أولي للمجلس الاقتصادي الاجتماعي، تأكدا إن إجراءات الخوصصة التي كانت ترمي إلي جعل المنظومة الصحية أكثر تطورا من حيث نوعية التكفل وكذا البحث عن التخفيف من أعباء العلاج بالخارج لم تحقق النتائج المرجوة ، طالما إن فئات كبيرة لازالت خارج الاستفادة من الأنظمة التعويضية للعلاج .

ويحذر ذات التقرير منطلقا من تجارب العديد من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية أين تتلقي المنظومة الصحية 16**%** من الناتج الداخلي الخام إلا أن 45مليون شخص محرومون من الرعاية الصحية، وهي ذات الوضعية التي يعرفها المغرب.لذا فالخوصصة لا تعني بالضرورة، ضمان فعالية المنظومة الصحية،بل يجب إعادة النظر في نفقات التسيير التي تعرف ارتفاعا نسبيا في الجزائر، حيث قدرت ب 05**%** من الميزانية المخصصة للصحة وهي في ارتفاع متزايد،ناهيك عن تراجع نسب التمويل نظرا لتقلص الاشتراكات نظرا لتسريح العمال وانخفاض نسب التوظيف،وكذا التخفيف من أعباء اشتراكات المتعاملين من أرباب العمل الخواص بغرض تحفيز الاستثمار.

ومن الحقوق المكفولة قانونا مثلما هي موضحة في أحكا م قانون رقم 92-11 المؤرخ في 0جويلية 1892 والمعدل بالأمر رقم 81-11 .

- تمنح تعويضات في حالة المرض بنسبة 65**% من الأجر** خلال 51 يوما الأولي و511 % ابتداء من اليوم 51 إلي غاية 11 أشهر.
- يمنح التعويض اليومي في حالة، وقوع حادث عمل بنسبة 511% من الأجر.
- بالنسبة للتقاعد، حدد المبلغ الأقصى للمنحة بسبة01**%** من الأجر من مدة عمل لا تقل عن 23 سنة.

والي جانب كل هذه الأشكال من الحقوق المكفولة للعمالة المصرح بها ، تستفيد أيضا من المنح العائلية بالنسبة لكل طفل تحت الكفالة لم يصل للسن القانوني للعمل .

وللإشارة، توجد أشكال أخري للحماية الاجتماعية،تندرج ضمن ما يعرف بالنشاطات الاجتماعية للدولة ،كالتكفل بدعم المطاعم المدرسية، ومنحة للمكفوفين والأطفال المسعفين ،وكذا الشبكة الاجتماعية.

وتسعي الدولة إنشاء أجهزة اجتماعية جديدة لحماية الفئات الاجتماعية الضعيفة، إلا إن هذه الأهداف تظل صعبة المنال بالنظر لجملة من المعوقات لازالت تعترض ما يعرف في الأدبيات السياسية، ضمان التناسق الاجتماعي.

- فقدان التوازنات المالية اللازمة لارتفاع عدد الفئات الضعيفة ، كون صناديق التضامن الاجتماعي لا يتم تمويلها من قبل مساهمات العمالة وأرباب العمل بل علي حساب خزينة الدولة .
- في ظل اقتصاد راكد غير قادر علي استيعاب البروليتاريا وتشكل عمالة، تنامي عدد المؤمنين غير المشتغلين،مما أدي إلي بروز ظاهرة التضامن بين المشتغلين وغير المشتغلين، هؤلاء بالنظر للدراسات الأكاديمية يشكل جزء كبير منها فئة طفيلية تستفيد من الضمان الاجتماعي،وهي لا تسهم في الاقتصاد وتمويل صناديق التضامن،كونها تبقي تنشط في الاقتصاد الموازي.

– يشير المجلس الاقتصادي الاجتماعي، إن من بين المشكلات التي تحول دون وجود التوازنات المالية لصناديق التضامن ، وتعد أيضا عملية غير عادلة بالنظر لاختلاف المساهمات وسنين الخدمة، إن التقاعد التناسبي، والمزايا الممنوحة لفئة "ذوي الحقوق" من مجاهدين وأبناء الشهداء زادت من تأثيراتها علي منظومة الحماية الاجتماعية .

- عدد الصناديق ذاتها التي تم استحداثها ، أدت إلي زيادات من ميزانية التسيير علي حساب التكفل الموجه مباشرة للفئات الضعيفة.
- ويشير المجلس الاقتصادي، أن أسباب ضعف الأداء الوظيفي لمنظومة الحماية الاجتماعية مردها ، ضعف كفاءة الموظفين :10 **%**دون مستوي تعليمي،و 05.6**%** مستوي تعليمهم ابتدائي، و 24.6**%** مستواهم ثانوي، وفقط 6**%**من الموظفين تخرجوا من الجامعات،أغلبيتهم أطباء.

مشكلات التربية والتعليم

راهنت الدولة الجزائرية منذ السنوات الأولي من الاستقلال علي ضرورة بناء منظومة تعليمية قادرة علي مواكبة تحديات التنمية ومحاربة الأمية والجهل ، حيث سجلت نسب لا تطاق،جراء سياسة التجهيل التي مورست في حق المجتمع الجزائري أثناء الحقبة الكولونيالية.

وبالرغم من المجهودات المبذولة للنهوض بالنظام التعليمي،مثلما توضحه المعطيات الإحصائية، سواء من حيث ارتفاع عدد المتمدرسين وعدد المؤسسات والهياكل في كل الأطوار التعليمية (ابتدائي،اكمالي ،ثانوي ،جامعي ،ومراكز للتكوين)،وتعميم مجانية العملية التعليمية، وديمقراطيته.

إلا إن النظام التعليمي لا زل يعرف العديد من المشكلات يمكن حصرها في شقيين:

- مشكلات ترتبط بالسياسات التعليمية والصراعات التي انجرت عنها مابين شركاء العملية ذاتها والسلطة.
- مشكلات هيكلية ترتبط بأداء المنظومة التعليمية ذاتها.

أولا: **الإصلاحات الفوقية وأثرها علي فعالية المنظومة التعليمية.**

إثر أمرية 11أفريل عام 1811، التي أقرت تعريب التعليم وجزارته، تأثرت المنظومة التعليمية بشكل كبير علي المدى المتوسط من حيث الفعالية ، إذ تبين أن الكف عن الاعتماد علي الكفاءات الأجنبية المساعدة ،لم يحضر لها جديا، وتم الاستعانة بمكونين ومعلمين جزائريين لا يتوفرون علي المؤهلات العلمية اللازمة ،حيث شغل منصب معلم الراسب في امتحان شهادة الباكلوريا وبالتالي تحول النظام التعليمي إلي وسيلة للقضاء علي البطالة دون التفكير جليا فيما سيخلفه هذا الوضع، علي تكوين أجيال بأكملها علي المجتمع.

وحتى حاملي الشهادات الجامعية مثلما تؤكده البحوث في علوم التربية لم يكونوا في المستوي االبيداغوجي، وما تستلزمه العملية التعليمية كعملية معقدة، تقنية تحتاج إلي إدراك مضامين المنهاج والوسائل.وهي ذات الملاحظات التي أكدتها مختلف التقارير الرسمية للسلطة ، والهيئات التي أوكلت لها مهمة تقييم أداء المنظومة التربوية، وقد جاء في هذا الشأن في وثيقة للمجلس الأعلى للتربية أن 95 **%** من 206 ألف مدرس الذين توظفهم وزارة التربية مستواهم التعليمي لا يتعدي تعليم أساسي وثانوي و11 **%** منهم فقط يحمل سهادات جامعية، ويحتاج 65**%** منهم إلي تكوين وتحسين المستوي. وتقدر الحاجيات إلي المدرسين مابين 1888- 0551 إلي 01455 مدرس منهم 05155 للتعليم الأساسي و6955 للتعليم الثانوي. وبالنظر للمعدل العالمي لسنوات التعلم كشرط للالتحاق بمهنة التعليم الذي يقدر ب11 سنة، فإن هذا الشرط لا يتوفر في الجزائر إلا في حدود 14- 11 سنة . وبالرغم من الحاجة لتكوين المكونين والمعلمين، إلا أن المفارقة تكمن في غلق وتقليص معاهد التكوين، حيث تشير المعطيات أن عددها بلغ 51 معاهد عام 1810 ،ليرتفع إلي 11 معهد عام 1896 ، وأثناء فترة الإقدام علي الإصلاحات العميقة من إعادة النظر في البرامج ،وإدخال مواد جديدة تحتاج إلي تكوين بيداغوجي كبير تم التقليص من هذه المعاهد لتصبح 08 عام 1889 .[1]

أما الجامعة فهي كذلك لازالت عرضة للعديد من المشكلات يمكن حصرها في ثلاثة نقاط أساسية:

1- نقص التأطير كما ونوعا ،نظرا لعدم اعتماد المقاييس العالمية في مجال التسيير والأجور للأساتذة ،مما أدي إلي هجرة كبيرة للإطارات ،إلي جانب سوء التسيير والتراجع عن الديمقراطية في الجامعة واللجوء إلي التعيينات بعد بداية العمل بنظام الكليات، مما أرهن الحياة العلمية ، وادي مثلما

[1] Synthèse du rapport de l'Algérie sur l'état de mise en ouvre d'action en matière de gouvernance, Algérie, 1999-2002, une décennie de réalisation, novembre 2008.

خلصت آلية تقارير النقابات والهيئات الرسمية منها، إلي طغيان الإداري علي البيداغوجي العلمي، ونقص الإمكانات المخصصة للبحث العلمي والارتفاع المستمر في ميزانيات التسيير. ناهيك عن ارتفاع عدد الملتحقين بالجامعة، إذ أصبحت الآن 61 مؤسسة جامعية وأكثر من مليون طالب.

إن طغيان الكم أثر علي التكوين النوعي، وفي ظل غياب دراسات تناولت هذه المسائل نكتفي بالملاحظات التالية:

– فجوة كبيرة بين عدد الطلبة والأساتذة المؤطرين،وتبقي الجامعة الجزائرية بعيدة عن المقاييس العالمية .

– أسبقية السياسي والإداري علي العلمي والبيداغوجي، الشئ الذي لا يكرس استقلالية الجامعة والجامعي ، كونها شرط لتفعيلها في المجتمع ومرافقته في كل المجالات بما فيها الحقل السياسي.

– الاستعمال اللاعقلاني للموارد المالية: حيث يسجل سنويا ارتفاع في الإنفاق المخصص للمؤسسات الجامعية، لكن عد ترشيده خاصة في مجال الخدمات الجامعية التي أكدت الوصاية بشأنها وجود اختلاسات وتجاوزات.[1]

تنفق الدولة يوميا علي الطالب الواحد ما قيمته 255 دج مابين النقل والأكل ، لكن الاستفادة الفعلية هي اقل من 6/1 هذا المبلغ المخصص،مما ينعكس سلبا علي ظروف التمدرس ومستوي تكوينهم .

البحث العلمي: لا تستفيد ميزانية البحث العلمي، إلا ب نسبة 5.0% من الناتج الخام، وهو بعيد عن المعدلات العالمية التي تصل في بعض البلدان إلي 5.1 %. وبالتالي يؤثر علي فعاليتها الإنتاجية للبحوث وكذا في علاقتها مع المحيط الاقتصادي.[2]

بالنظر لما سبق، يمكن القول أن النظام التعليمي،باتت مشكلاته مؤشرات لمسألة اجتماعية عميقة، فلم يسلم منها كنظام اجتماعي رسمي كان يفترض أن يساعد علي التخفيف من حدتها، إلا أن ما نقف عليه هو العكس، فقد ساهمت عدم فعاليته في إمداد المجتمع بالعديد من المظاهر الدالة علي عمق المسألة الاجتماعية.

– إرتفاع معدلات التسرب المدرسي، التي طالت كل الأطوار مثلما توضحه إحصائيات وزارة التربية والتعليم.

إذ بلغت نسبة الطرد و التسرب نهائيا، عن الدراسة في الطور الأول والثاني علي المستوي الوطن خلال الموسم الدراسي 3112–3112، 0..0%، وفي الطور الثالث، 52.01 %، في حين في

1– يمكن العودة للصحافة الوطنية اليومية، للوقوف علي حجم الفساد الذي طال تسيير الجامعة في الجزائر في ظل غياب آليات رقابية ،من قبل الدولة، وكذا بالنظر للتهميش الممارس في حق الطلبة والأساتذة للمشاركة الفعلية في عملية التسيير لهذه الأموال بسب غياب الشفافية و عدم الإفصاح عن الاعتمادات المالية المخصصة في كل مجال علي مستوي الجامعات،مثلما تؤكده بينات،المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي(CNES)

2 - Annuaire statistique no34, Algérie 2004-2005 p24.

الثانوي 51.12% ، والملاحظ انه هذه النسب ترتفع لدي الذكور أكثر منها لدي الإناث، وهي مستويات مرتفعة بالنظر لحجم المتمدرسين، الذي بلغ
في المستوي الابتدائي 355.212تلميذ ،وفي الطور الثالث بلغ عدد المتمدرسين ، 552032. تلميذ ، أما في المرحلة الثانوية فقد قدر عددهم ب 213152 تلميذ ، ليبلغ مجموع المتمدرسين في المجموع أكثر من أربعة ملايين إذ ما تم إضافة السنوات التحضيرية.[1]

خلاصة:

بالنظر للمعطيات التي قدمها هذا الفصل حول مكونات المسالة الاجتماعيـــة، والتـــي تبـــرز أن كـــل القطاعات الموكلة لها التكفل بحاجات المجتمع، نجدها عاجزة، بالرغم من أن المشكلات المطروحة لا ترتبط بنقص المكانيات المالية ، بل لغياب سياسات ولضحة تتكفل بالسكن،وتحدد أهدافا واضحة للنظام التعليمي،وتفكر في كيفية تجسيد نظام للحماية الاجتماعية . وعليه فإن المسألة الاجتماعية في الجزائر تتبدي مسألة ترتبط بضعف ألاداء السياسي وهو ما حاولت الدراسة الراهنة ابرازه.

1– وزارة التربية الوطنية، المديرية الفرعية للإحصائيات، مؤشرات إحصائية 0552–0554 ، رقم 40 ، 0552–0554 .

تمهيد

منذ مناقشة رسالة الماجستير التي تناولت دراسة الحركة النقابية ومختلف التطورات التي عرفتها منذ الاستقلال، ولاحقا بروز التعددية النقابية ، شكلت الظاهرة الحزبية هاجس علمي بالنظر لما طرحته من افرازات علي الواقع الاجتماعي –السياسي ،سيما في شقه المرتبط بالوضعية الاجتماعية التي تشكل نقطة تقاطع مع موضوع النقابة من حيث الاهتمام بها ،وكذا كونهما يشتركان في مرافقة المطالب الاجتماعية ومختلف تمظهراتهما في الحقل السياسي ،و في خضم الأزمة الاجتماعية، أين تغيرت الكثير من القيم السياسية التي سادت عهد الحز ب الواحد ،فاسحة المجال امام خطاب سياسي حملت مدونته مفاهيم جديدة، فعلي المستوي السياسي تم استحضار مفاهيم عديدة كالديمقراطية، وحقوق الإنسان وحرية التعبير،أما علي المستوي الاجتماعي برزت مطالب وتطلعات اجتماعية جديدة، سعت برامج قوي سياسية وأحزاب، تختلف من حيث مرجعياتها الإيديولوجية والسياسية تضمينها في برامجها، حاولت التكفل بها، منتظرة التفاف الفئات الاجتماعية حولها للوصول بها للسلطة. كما أصبح حتى الخطاب الرسمي يتناولها بعد أن ظلت لوقت طويل من المفاهيم المحظورة.

وقبل الشروع في عرض مختلف نتائج الدراسة التطبيقية، خصص هذا البحث لتبيان الاتجاه المنهجي والتصوري الذي تبنته الدراسة والذي تضمن مجال الدراسة الفروض والتساؤلات، المناهج والادوات المستخدمة، عينات الدراسة وأساليب التحليل.

أولا: مجال الدراسة:

إن المجال الجغرافي الذي أجريت فيه الدراسة هو المجتمع الجزائري، حيث تم تناول المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية، وللتوضيح أكثر تم التركيز علي البعد الزمني للدراسة لما له من أهمية في تتبع الموضوع، مع الاهتمام لإبراز مسألتين : الأولي تناولت نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في الجزائرو تتضمن الثانية حيثيات ظهور التعددية الحزبية .

وذلك لتسهل لاحقا، من توضيح الإجراءات المنهجية التي اعتمدت في تحديد مجتمع البحث ، وطبيعة العينة، و وحداتها المختلفة، والأسلوب المنهجي الذي اعتمدته الدراسة.

1- نشأة وتطور الظاهرة الحزبية بالجزائر:

منذ مطلع القرن العشرين، وبالتحديد عام 6291 احتك الجزائريون مع الفعل السياسي، حيث بعد الانضمام في نجم شمال إفريقيا، الذي أسس من قبل العمال المغاربة في المهجر.

وكان الاستمرار في العمل تحت لواء هذا التنظيم شيء صعب ،بالنظر لاختلاف طبيعة الاستعمار من جهة الذي كان استيطانيا في الجزائر، واتخذ شكل الحماية في كل من تونس والمغرب ،مما أدي

لاحقا إلي سعي الجزائريين الانفصال عن نجم شمال افريقيا وبالتالي تم انشاء حزب الشعب عام 6291 في مدينة نانتير الفرنسية تحت زعامة مصالي الحاج.

وبالنظر لغياب الحريات والتعسف الممارس ضد الجزائريين، من قبل الاستعمار تم منع الحزب من النشاط السياسي في أوت 6292، أي أسبوع قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية .

وفي إطار مزاولة العمل السياسي وتأثير الظروف الدولية انذاك، كبروز فكرة حق الشعوب في تقرير مصيرها والحق في الاستقلال، برزت تيارات سياسية أخري تجلت في أحباب البيان والحرية الذي تأسس عام 6211 تحت زعامة فرحات عباس، وليس بعيدا عن هذه الفترة وبالتحديد في عام 6296 أسس إبن باديس جمعية العلماء المسلمين،والتي بالرغم من أنها كانت قد أعلنت في قانونها التأسيسي عن كونها جمعية ذات طابع تربوي إصلاحي، إلا أن تاثيراتها علي المسار السياسي للأحزاب عموما وعلي الحركة الوطنية كان جليا.

كما تعاطي الكثير من الجزائريين مع الفكر الشيوعي، قبل أن يؤسس الحزب الشيوعي الجزائري عام 6291.

ولعل ما يميز هذه الفترة، هو التعددية الحزبية، والتي تطرح إشكالية بحثيةحاولت الدراسة الاجابة عنها، تتلخص في كون أنه بالرغم من أن نقاط التلاقي أكثر من الاختلاف، بمعني أن الهدف كان واحدا، أي التخلص من الاستعمار، إلا أن البرامج لتلك الفترة كانت تختلف إيديولوجيا وسياسيا، اختلفت حول كيفية التعاطي مع الاستعمار مشكلة بذلك في ضوء اعتماد التكسونوميا الإيديولوجية ثلاثة تيارات سياسية (التيار الإصلاحي، والتيار الاستقلالي، والاندماجي) .

أما المرحلة الثانية للظاهرة الحزبية في الجزائر، أثناء فترة الاحتلال (6211 – 6219)

فقد عرفت استمرارية في العمل السياسي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وفي محاولة احتواء الوعود المقدمة للجزائريين أثناء الحرب قصد تجنب أي عمل تحرري للجزائريين، وكذا إعتماد التواجد الحزبي كآلية سياسية من قبل الاستعمار لمواصلة عمليتي التأطير والهيكلة للفعل السياسي عموما وللشعب الجزائري، أي مراقبته عبر آليات سياسية تجلت في الأحزاب .

ففي هذا الصدد، تغيرت تسمية حزب الشعب إلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية وأحباب البيان والحرية حملت تسمية جديدة عرفت باسم الاتحاد الديمقراطي، وواصل هذين الحزبين نشاطهما تحت زعامة نفس الشخصيات، حتى خلال فترات اعتقالهم اوابعادهم عن الجزائر مثل ما كان الحال مع مصالي الحاج .

أما فيما يتعلق بجمعية العلماء المسلمين، والحزب الشيوعي فقد واصل نشاطهما تحت نفس التسميات. والجدير بالذكر، هو أن هذه الأحزاب بالرغم من محولات تفريب وجهات النظر فيما بينها في العديد من المناسبات، كعقد المؤتمرات ومحاولة تبادل الاراء والمواقف السياسية مثلما توضحه مختلف الرسائل المتبادلة واللقاءات المختلفة بقيت مواقفها متباينة حول الموقف من العمل المسلح

كأسلوب تحرري، وفي الوقت المناسب لذلك، وبين الاتجاه الذي يري في العمل المسلح مخاطرة علي أعتبار أن المجتمع غير مهئ بعد لذلك .

في خضم تلك الطروحات السياسية المتباينة، عرفت الأحزاب تباعدا سياسيا كبيرا فيما بينها، كما أن الأحزاب قد عرفت انقسامات سياسية علي غرار حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذي شكل الاتجاه السياسي التحرري، حيث انبثقت عنه اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتي راهنت علي مناضلي الحزب وباقي الأحزاب الاخري للاتحاق بالمسعي الذي جسد في جبهة التحرير الوطني التي قا دت الثورة التحررية عام 6211 وتوجت بالاستقلال الوطني عام 6219 .

أما الفترة الممتدة منذ الاستقلال إلي غاية اجراء الدراسة الراهنة فهي تنقسم إلي قسمين: الأولي وتمتد من 6219– 6211 والفترة الثانية تمتد من عام 6212 إلي غاية الوقت الراهن.

ومن اللافت للنظر خلال هذه المرحلة هو تدشين بناء دولة ما بعد الاستقلال السياسي دون تعددية حزبية، حيث تميزت بصراع كبير حول السلطة وصلت في فترات تاريخية إلي حد الاقتتال بين طوائف شاركت جنب إلي جنب أثناء الحركة الوطنية، والثورة التحريرية، هذا إلي جانب بروز أحزاب سياسية نشطت في السرية علي غرار جبهة القوي الاشتراكية تحت قيادة حسين ايت أحمد، والحزب الثوري الاشتراكي بزعامة محمد بوضياف .[1]

كما شهدت هذه الفترة انقلاب جوان 6211، أو ماأصطلح عليه بـــ"التصحيح الثوري" هذه الأحداث وضعت نهاية لإمكانية الاستمرار علي نهج التعددية السياسية الذي عرفته الحركة الوطنية، قد عرفت هذه الفترة بسيطرة الدولة – الافلان علي المشهد السياسي إلي غاية 6211 .

لكن بعد الأحداث الدامية في الجزائر العاصمة، والانتفاضات شعبية الأخرى التي تلتها في المدن الكبر ي من الوطن، شكلت تحولا فعلي في التاريخ السياسي للجزائر المستقلة أعلنت على المستوي السياسي والاجتماعي والاقتصادي افلاس فترة الدولة–الأفلان التي هيمنت لما يربو علي ثلاثون سنة فاسحة المجال لبروز تعددية سياسية كرسها قانونا دستور 6212.

2– دستور 1989م وبروز التعددية السياسية:

أحدث دستور 6212 قطيعة وتحولات سياسية، لم يشهدها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال تجلت نتائجها وأثارها علي المستوي السياسي في النقاط التالية .

6– انهيار الحزب الواحد

9– افلاس الشعبوية والاشتراكية الاستثنائية.

9– بروز ارهاصات اولية لتشكل المجتمع المدني.

1– صعود المد الاسلاموي .

---

[1] - Mohamed boudiaf, ou va l'Algérie, edition, communication,publicité,Alger, 1992.

5- بروز التعددية الحزبية .

تعددت التوصيفات للآثار السياسية لأحداث أكتوبر وما أفرزته من نتائج علي المستوي السياسي، وتراوحت التوصيفات حسب الرؤية السياسية لاصحابها والقراءات المشكلة للوضع الداخلي للمجتمع الجزائري ، ففي هذا الشان وصف بول بالطا ما يحدث خلال هذه الفترة ب" الكارثة السياسية "[1]

ومن بين ما أثار اهتمام المتتبعين هو التخلي عن البعد الأيديولوجي حيث " انتقلت الجزائر من دستور- البرنامج (6211) الحامل لتوجهات تهدف إلي أحداث ثورات لأجل بناء مجتمع جديد، إلي دستور- قانوني (6212) الذي تنصب اهتماماته إلي إيجاد الآليات والقواعد التنظيمية للمؤسسات العمومية.[2]

ولعل أهم تغيير علي المستوي التشريعي القانوني، هو ما حملته المادة الأربعون من النص الدستوري والمتمثل في: " الانتقال من الحزب الواحد إلي" الحق في تشكيل جمعيات ذات طابع سياسي ".[3]

من هذا المنطلق، عرفت الجزائر انفجار "جمعياتي" سواء علي مستوي المجتمع المدني أو علي مستوي المحتمع السياسي، حيث ما تشكل من جمعيات مدنية مثل ما أوضحه عبد القادر جغلول، يعادل عدد الجمعيات التي تأسست منذ الاستقلال إلي غاية الاعلان عن دستور 6212[4].

شكلت موافقة الشعب الجزائري بنسبة 19 .11 **%**علي الدستور، حافزا غير مسبوق لولوج 16 جمعية سياسية.

تتوزع وفق التصنيفات المتاحة حول التيارات السياسية التالية :

أ ــ الأحزاب الدينية

ب ــ الأحزاب الوطنية

ج ــ الأحزاب الغير الدينية، ويصنفها البعض بالاحزاب الديمقراطية.[5]

---

[1] - Paul balta , réflexion sur un séisme , in , les cahiers de l'orient , avril- juin 1989.

[2]. Ahmed Mahiou, la constitution algérienne et le droit international, paris, AFDI , 1990

[3] دستور 6212 مرجع سبق .

1- abdelkadeur djeghloul, les risques de la société enà deux vitesse- fin du populisme an Algérie-, le monde diplomatique , janvier, 1989.

[*] ــ العديد من الدراسات والبحوث تشير صراحة ، إلي الصعوبات التي يجدها الباحث في اثبات صدق نتائج بحثه، ففي هذا الصدد يشير عدي الهواري إلي أن تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر، يطرح إشكالات كبيرة في تصنيفها من منظور الانمذجة التي تعتدد بها الدراسات الغربية، كونها بعيدة عن واقع المجتمع الجزائري ، غير أن التصنيف حينما يتم من قبل الجزائريين انفسهم فانه يطرح مسالة التحيز أو التضليل ، وهوما يستشف حينما صنفت احزاب التيار الوطني كونها احزاب الإدارة فبالرغم ما يحمله هذا التصنيف من واقعية ، الاانه حينما نتعا طي معه امبريقيا نجد ضعوبة في استعماله ، أما التصنيفات التي تسعي إلي اضفاء الرؤية الاكاديمية فتصنف مثلا بعض

والجدير بالذكر أنه من الصعوبة بمكان، تصنيف ستون حزبا سياسيا ودراستها كاملة، لذا عمدت الدراسة تناول الأحزاب بالنظر للمعطي السياسي التالي:

ركزت الدراسة اهتمامها علي الأحزاب التي حازت نتائج كبيرة، نسبيا في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة.

والأحزاب التي تمكنت علي مدار التجربة التعددية إلي حد اللحظة، من البقاء في الخارطة السياسية، علي غرار الامتثال لقانون 6221، القاضي بإعادة عقد مؤتمرات استثنائية للأحزاب ،وقد تم اعتمادها مجددا استنادا لهذا الإجراء.[1]

– إن اعتماد هذا التصنيف دون غيره، الغرض منه الاعتياد بالموضوعية وعدم الانسياق وراء التصنيفات الجاهزة ،والتخلص من إمكانية اقحام احزاب ضمن الدراسة نظرا للتعاطف معها أوالتحيز لها، لأن التصنيف هوعملية نظرية ومنهجية صعبة في شكلها النهائي، وإنما يمكن اعتمادها كإجراء منهجي فقط، يسمح للدراسة المقارنة بين الأحزاب بالنظر لما تحمله برامجها ومشاريعها السياسية من اهتمام للمسألة الاجتماعية، والتي من الممكن أن تصل بالدراسة الراهنة إلي تصنيفات تبرر بالادلة بعد الانتهاء من تحليل مضمون برامجها.

3– مجتمع البحث:

هو المجتمع الأكبر أو مجموع المفردات التي يهدف الباحث دراستها لتحقيق نتائج الدراسة، ويمثل هذا المجتمع الكل، أو المجموع الأكبر للمجتمع المستهدف ذ، الذي يهدف الباحث إلي دراسته ومن ثمة تعميم نتائج الدراسة علي كل مفرداته.

وفي مجال دراستنا هذه، يعد مجتمع البحث الأحزاب السياسية في الجزائر، على اختلاف مرجعياتها الإيديولوجية والسياسية، سواء تلك التي شاركت في كل الاستحقاقات، أو في البعض منها، مع الإشارة إلي أن عددها بلغ 16 حزبا سياسيا.

وتتجلي أهمية دراسة برامج الأحزا ب في كونها تحمل من الوظائف في تقاليد العمل الحزبي، ما يجعلها مواقفا رسمية موثقة، حيال القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تهم النظم الرسمية وغير رسمية و المجتمع .

الأحزاب إلي احزا ب التيار الديمقراطي وهوما يعترض عليه بعض الاكاديميين وبالتالي يتم تصنيفهم كاحزاب لا دينية فقط " لمعارضتهم لاحزاب التيار الديني وكذا لغياب الديمقراطية داخلها كتنظيمات سياسية . انظر:

-Addi Lahouari , les partis politiques en algerie ; op.cit , pp 102-125

ب عذاتع في لاذستوري ل عام 6221 ، لمذرت لاول قوق جذي.ح ساب .

كما أن البرامج وفق ما أثارته النظرية السياسية، ونظريات علم الاجتماع السياسي، أنها تبني استنادا لمقرؤية الواقع وافرازاته المختلفة سيما في مجال الحاجات الملحة للمواطن مهما كانت درجة تراتبيتهم الاجتماعية، بهدف نيل ثقته وبالتالي تعبيئته قصد التصويت لصالحها.

إلى جانب هذه الأهداف، والتي تعتبر في ذات الوقت وظائف، هي من صميم القواسم المشتركة لكل الأحزاب، فإن هذه الأخيرة تمكننا من إيجاد العلاقة بين التيار السياسي الذي تنتمي إليه أو تصنف ضمنه ومواقفها السياسية، وبالخصوص الوقوف علي الأهمية التي توليها للمسألة الاجتماعية وحاجات المجتمع الملحة، من سكن وشغل وقدرة شرائية، وتكوين، والتكفل الصحي والحماية الاجتماعية .

دون إغفال حلولها المقترحة لاحتواء مسألة " اللاإنتمائية الاجتماعية "، التي تتخذ البعد الكيفي للمسألة الاجتماعية. وتتجلي في تكريس العدالة التوزيعية وتنمية الشعور بالانتماء للمجتمع، ولقيمه الاجتماعية، ولاسيما للقيم السياسية الجديدة التي استحضرت منذ التعددية كالحرية في التعبير ،وحقوق الإنسان ،وغيرها من القيم التي تشكل أسس عالمية للاندماجية الاجتماعية للأفراد في أي مجتمع مهما كانت درجة تقدمه .

فالبرامج السياسية من هذا المنظور، أضحت جزءا من التفاعلات السياسية بين الأحزاب والفئات الاجتماعية المختلفة، سواء أكانوا منخرطين أم متعاطفين.

ومن ثمة هي من المفروض مرشد لاختياراته السياسية وتفاعلاته مع حزب معين دون حزب أخر، وذلك حتى داخل التيار السياسي الواحد.

ولما كانت هي كذلك، فالبرامج من خلال غرض تجسيدها، حينما يصل الحزب للسلطة، فهي حاملة لبدائل سياسية وتصورات عملية لما هو قائم من اختيارات وبرامج تعمل بموجبها الأحزاب التي هي في السلطة. فالبرامج ضمن هذا السياق تشكل منفذا للمواطن في اقتحام السياسة والمتابعة لتداعياتها، وبالتالي المشاركة كمتعاطف، مناضل أو منخرط ، إنها تشكل في المحصلة أحد آليات التجسيد للمواطنة.

ثانيا : الفروض والتساؤلات:

استنادا لأهداف الدراسة، تم صياغة فرضيات، حاول الباحث التحقق منها في ضوء التراث النظري والشواهد الإمبريقية وكذا في ضوء تحليل المعطيات التي أمدنا بها مضمون برامج الأحزاب السياسية، مجال الدراسة .

وقد تمت صياغتها علي النحو الآتي:

الفرض الأول:

تؤثر السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية علي محتوي برامج الأحزاب السياسية، بحيث تجعلها برامج مرنة تتغير من استحقاق انتخابي لأخر.

الفرض الثاني:

يؤدي طرح المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية إلي حصولها علي نتائج ايجابية في الانتخابات، تمكنها من الاستمرار و التواجد في المشهد السياسي .

الفرض الثالث:

إن التأكيد علي المسألة الاجتماعية، كأولوية سياسية في برامج الأحزاب تتحكم فيها طبيعة الإيديولوجية السياسية للأحزاب.

الفرض الرابع:

غياب التحالف بين أحزاب المعارضة للعائلة السياسية الواحدة- يؤدي إلي الاختلاف من حيث الإدراك لأهمية التكفل بالمسألة الاجتماعية.

وأثارت الدراسة الراهنة العديد من التساؤلات:

1- هل إختلاف الإيديولوجية السياسية بين الأحزاب، حتى تلك التي تنتمي للعائلة السياسية الواحدة تعيق تبني إستراتيجية موحدة لطرح بدائل سياسية في التكفل بالمسألة الاجتماعية؟.

2- هل ثمة مقرؤية سياسية واقعية للواقع الاجتماعي ولافرازات الأزمة المتعددة الأبعاد والجوانب، التي يعرفها المجتمع الجزائري من قبل الأحزاب السياسية، تجعل من المسالة الاجتماعية أولوية سياسية تدافع عنها في برامجها الانتخابية؟.

3- هل تعتمد الأحزاب السياسية المسألة الاجتماعية كعامل تعبوي سياسي في برامجها عموما وفي برامجها الانتخابية علي وجه التحديد ، للفئات العريضة من المجتمع التي تعرف التهميش المتجلي في انتشار الفقر،البطالة وغياب الحماية الاجتماعية وانعدم فرص الاستفادة من السكن ،والتكفل الصحي؟.

4- هل تحوز الأحزاب السياسية في الجزائر الآليات التنظيمية التي، تجعلها تعرف الاستقرار كمؤسسات تسعي لتحقيق الاندماجية السياسية في النظام السياسي؟.

5- وهل تضطلع بوظائفها كوسائط بين السلطة والمجتمع لترقية العمل السياسي؟.

كما يمكن بالاستناد إلي جملة، المنطلقات التالية بحث علاقة فرضيات الدراسة مع أهمية البرنامج السياسي:

1- البرامج كأداة اتصال بين الحزب والمناضلين والمنخرطون والمتعاطفين تساعد علي التعبئة السياسية.

2- البرنامج السياسي وسيلة من وسائل إثبات مقدرة الحزب علي تشكيل بديل سياسي للسلطة وكذا للتمايز عن الأحزاب الاخري .

3- البرنامج السياسي يساعد الحزب من إنماء المشاركة السياسية من خلال تشجيع المواطنين لمساندة الحزب، كونه يحتوى أرائهم وأفكارهم وتطلعاتهم .

4- البرنامج السياسي يساهم في ترقية النقاش السياسي وطريقة عرضه علي المجتمع وتوجيه السلطة والتجاوب مع حاجات المجتمع (المسألة الاجتماعية) .

ثالثا: المناهج والأدوات المستخدمة:

وفق ما تشترطه الدراسات في علم الاجتماع، ولاسيما تلك، التي تتناول الكشف عن العلاقة بين متغيرين يشغلان اهتماما علميا مغايرا، وهو ما ينطبق علي الدراسة الراهنة التي تتناول المسألة الاجتماعية بوصفها ذات بعد سوسيولوجي في علاقتها مع موضوع الأحزاب الذي شغل حيزا هاما في العلوم السياسية مقارنة بالعلوم الاجتماعية والانسانية الأخري .

مما سبق، وانطلاقا من الأهداف المعلنة للدراسة، والسعي في الاجابة علي الفروض والتساؤلات التي اثارتها الدراسة، أعتمد اتجاه منهجي متعدد الأبعاد والأوجه .

لتتبع المسألة الاجتماعية وأثارها علي ما هو سياسي في الجزائر في ضوء البرامج المقترحة من قبل الأحزاب السياسية التي طرحت في الاستحقاقات الانتخابية المتعاقبة.

وبالنظر لما يطرحه موضوع المسألة الاجتماعية من صعوبات علي المستوي النظري في كونه موضوع يبني، وبالتالي تختلف التفسيرات والتأويلات السياسية حياله باختلاف المرجعيات الإيديولوجية والسياسية للأحزاب، هذا إلي جانب الاختلاف والتغير في السياقات التاريخية والاقتصادية التي تعرفها المجتمعات، جعلت من المقاربات لها موضوعا متعدد الأبعاد والمتغيرات .

كلها مبررات نظرية وواقعية، فرضت استخدام المنهج التاريخي، والمنهج المقارن، ومنهج تحليل المضمون، مع الاعتماد علي الوثائق والمستندات كأداة منهجية لجمع البيانات.

ضمن هذا المنظور، سيتم توضيح كيف تم استخدام هذه المناهج والأدوات في تحليل وتفسير أبعاد الموضوع، ومكونات المسألة الاجتماعية، ومحاولة الكشف عن مدي اهتمام الأحزاب سواء تلك التي هي في السلطة أو أحزاب المعارضة، في ضوء البرامج المختلفة التي طرحتها أثناء الاستحقاقات الانتخابية التشريعيةعلي مدار الفترة الممتدة من 6226الي غاية انتخابات 9661.

وللإشارة، إن الدراسة الراهنة استبعدت برامج الأحزاب في الاستحقاقات الانتخابية المحلية وذلك كونها برامج تعد محليا حسب خصوصية كل مقاطعة أو بلدية، كما أن الأحزاب لم تكن تمركز عملية إعداد البرامج مثلما حدث، كسابقة أولي في الانتخابات المحلية التي أجريت في عام 9661، بالإضافة إلي ذلك، فإن الدراسة لم تهتم بالبرامج التي قدمت في الانتخابات الرئاسية، لكون أن الأحزاب كانت قليلة المشاركة فيها،إما لاعتقادها، وحسب مبرراتها أن النتائج محسومة مسبقا لصالح المرشح الذي

كان ولازال يقدم حرا من قبل السلطة مدعوما بالادارة. وكما توضحه التجربة في ذات الشكل من الانتخابات، ففي عام 6221 ماعدا مشاركة نحناح مرشح حركة حماس ،وسعيد سعدي عن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، فإن باقي الأحزاب لم تقدم مرشحا بالرغم من أن عددها في الساحة السياسية كبير جدا مقارنة بالمجتمعات الاخري التي دخلت مرحلة التعددية السياسية. في حين خلال انتخابات 6222 فقد شهدت انسحاب كل المرشحين من السباق للانتخابات الرئاسية وتم ذلك في اعلان مشترك تم خلاله الإعلان، أن الانتخابات محسومة مسبقا لصالح مرشح السلطة" المرشح الحر" عبد العزيز بوتفليقة .

في حين انتخابات 9661 فقد عرفت فتورا سياسيا لترشح شخصيات سياسية وأحزاب لم يكن لها من الانغراس السياسي ما يجعلها تنافس مرشح الاجماع آنذاك مثلما أكدته تصريحات العديد من الأحزاب بما فيها، تلك التي كانت تنعت ذاتها بأنها احزاب معارضة

1- المناهج:

تكمن أهمية المنهج في مساعدة الباحث في الإجابة علي سؤال يرواد كل باحث ، والمتمثل في إيجاد النهج الذي يتبعه في الكشف عن جوهر الحقيقة، للوصول إلي قضايا يقينية .

وانطلاقا من الاجماع الحاصل لدي الدارسيين في حقل العلوم الاجتماعية والانسانية وبالتحديد في علم الاجتماع ، والذي مؤداه أن طبيعة الموضوع تحدد وتفرض المناهج والادوات المستخدمة .

اعتمدت الدراسة الراهنة نسقا منهجيا،عبر مختلف مراحلها النظرية والعملية، والتي سعت إلي الكشف عن المكانة التي أولتها الأحزاب السياسية في الجزائر للمسألة الاجتماعية، مع التركيز علي التباين والاختلاف ودرجات التلاقي فيما بينها، وذلك من حزب الي أخر ضمن نفس التيار السياسي أو بين التيارات السياسية المختلفة.

أ- المنهج التاريخي:

يبدو من عدم الجدية دراسة الظواهر الاجتماعية، سواء تلك التي تصنف ضمن اهتمامات علم الاجتماع السياسي،أو ضمن الفروع والتخصصات الاخري لعلم الاجتماع .

دون البحث في تطورها التاريخي، فبمجرد التساؤل ما هو مفهوم المسألة الاجتماعية ؟ إن الإجابة عنه والبحث في تطوراتها تستلزم الاستعانة بالتاريخ، ليس في عموميته بل ضمن ما يقدمه كبناء علمي.

لماذا ما أسماه الغرب بالمسألة الاجتماعية لازلنا نحن في كتباتنا نسميها بالمشكلات الاجتماعية؟.

إن التطور للمشكلات الاجتماعية المتعددة وتهديداتها المستمرة في المجتمعات الغربية هي التي أدت إلي نعتها بالمسألة الاجتماعية، وتشير الدراسات التاريخية إن المفهوم غاب أثناء فترات الرخاء

الاجتماعي ،وتم استحضاره مجددا بعد الانكماش الاقتصادي الذي ظهر بداء من نهاية السبعينيات، وفقدان مفهوم الدولة الرازقة لمحوريتها في الخطاب السياسي .

كلها أسباب وعوامل لا يتم كشفها بالمناهج الكمية، بل تحتاج إلي استعمال الباحث إلي المناهج الكيفية، والتي يندرج ضمنها المنهج التاريخي ،سيما وأن " السياق " أضحي مفهوما في ضوئه يفسر حدوث الظواهر وتطورها، ففي هذا الصدد يري كل الباحثين تقريبا استحالة دراسة أي موضوع بمعزل عن سياقاته التاريخية .

إن الباحث مثلما يؤكد رايت ميلز نقلا عن اسماعيل قيرة " من الضروري أن تكون لديه معرفة منظمة بتاريخ المجتمع وبنوعية البناء الاجتماعي لكي يستطيع أن يصوغ تساؤلات أكثر دقة ودلالة تسهم في حل مشكلاته،ولكي يحلل نتائج بحثه تحليلا دقيقا من جهة أخري"[1]

مما سبق، تتضح أهمية المنهج التاريخي الذي تم توظيفه من قبل الدراسة الراهنة في الزوايا البحثية التالية:

6- العودة إلي الكتب والسجلات التاريخية بقصد اكتشاف برامج أحزاب الحركة الوطنية وتتبع مختلف تجلياتها خلال الثورة التحريرية، وغداة السنوات الأولي منذ الاستقلال .

كما أسهمت السجلات التاريخية والوثائق المختلفة ،بدءا من ميثاق طرابلس 6219، وميثاق الجزائر عام 6211، ولاحقا ميثاق ودستور 6211، وأخيرا دستور 6212 وما حمله من تغيرات علي مستوي وظائف الدولة، التي أكدت علي طابعها الاجتماعي، ودورها كدولة مقاول ودولة اجتماعية في ذات الوقت منذ الاستقلال وتأكيدها علي التكفل بالمسألة الاجتماعية .

9 – الوقوف علي تطور مظاهر المسألة الاجتماعية من خلال المخططات التنموية وذلك قصد الوقوف علي الحيزالذي أحتله التكفل بها.

9- العودة للتراث النظري للعلوم الاجتماعية، الذي مكن الدراسة الراهنة من ربط الموضوع ومختلف المفاهيم المرتبطة به ضمن السياقات التاريخية، وهو ما يمكن من الابتعاد قدر الإمكان عن الإسقاط المغلط، بالنظر للفارق التاريخاني(historicité) بين المجتمعات الغربية التي تمكنت ولو نسبيا من التكفل بالمسألة الاجتماعية والبلدان المتخلفة أين المسألة الاجتماعية تم طرحها كمسألة وطنية .

1- كما شكلت السجلات التاريخية الإحصائية أحد الأدوات الرئيسية التي تناولت توصيف الحالة الاجتماعية، وحدة المسألة الاجتماعية، أثناء الاستعمار وبعد الاستقلال، أثناء فترة حكم الحزب الواحد ، وبعد ظهور التعددية الحزبية وتأزم الوضع الأمني وتدهور عائدات الدولة الجزائرية بسب انخفاض اسعار البترول .

---

[1] اسماعيل قيرة ،الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر في العشرية الحمراء ، رسالة دكتوراة مرجع سبق ذكره .691.

إن المنهج التاريخي، سمح بتقديم تفسيرات كيفية وذلك بغرض موضعة التحليلات للبرامج والمكانة التي احتلتها المسألة الاجتماعية وفق السياقات التاريخية المتعاقبة التي عرفها المجتمع الجزائري، سيما وان الأرقام لا تروي القصة كاملة " علي حد تعبير بونكاري وهو ما تم الوقوف عليه عمليا، حيث المسألة الاجتماعية إذا اقتصر تفسيرها علي بيانات إحصائية، ستجعل منها فعلا مشكلات اجتماعية، وطالما أنها ليست كذلك مثلما تم توضيحه أثناء تحديد المفهوم، وعرض الاتجاهات التنظيرية حولها، التي أثبتت تعدد أبعادها تاريخيا،سياسيا وانتروبولوجيا، الشيء الذي يؤكد أن تتبعها وتحليلها وإدراكها لا يتم إلا في ضوء رؤية تاريخية شاملة.

ب- المنهج المقارن:

يعتبر المنهج المقارن أحد المناهج الرئيسية في دراسات علم الاجتماع السياسي، وفي باقي العلوم الاجتماعية الاخري كالتاريخ وعلم النفس وغيرها، إذ أستخدم في دراسات الأحزاب السياسية ، كبحث الاختلافات بينها من حيث البعد الأيديولوجي والسياسي ، وكذا بالنظر لمحتويات برامجها،ومواقفها اتجاه قضايا محددة تتعلق مثلا بالاقتصاد، والشباب والمسألة الاجتماعية .

من هذا المنظور، يسمح بعد ذلك تصنيف الأحزاب إلي عائلات سياسية، وكذا الوقوف علي طبيعة علاقاتها مع السلطة عما إذا كانت معارضة أو مؤيدة، أو أن مواقفها متغيرة وفق السياقات.

ففي هذا الصدد، استفادت الدراسة الراهنة من المنهج المقارن في بحث رؤية الأحزاب سواء كعائلة سياسية أو منفردة، وكشف محتوي برامجها وذلك من خلال الأبعاد التالية:

6- مقارنة أحزاب الحركة الوطنية التي كانت تنشط في سياق تاريخي مغاير(الاستعمار) تماما عن الذي تنشط فيه الأحزاب الحالية(الاستقلال).

9- إجراء مقارنة بين مفهوم المسألة الاجتماعية في المجتمعات الغربية ومفهومها في المجتمعات النامية، والتي تشكل الجزائر مجال الدراسة جزءا منها.

9- القيام بمقارنة بين محتوي برامج الأحزاب بوصفها عائلات سياسية، حاملة لتصورات ومنطلقات ايديولوجية وسياسية مختلفة،تجعلها تختلف معياريا من حيث توصيفها للمسألة الاجتماعية.

ج- تحليل المحتوي؛ منهج أم أداة؟:

حينما تم الشروع في الدراسة الراهنة وبدت خطواتها المنهجية تتضح بالنظر لطبيعة الموضوع ، اتضح أن استخدام تحليل المضمون تمليه طبيعة الموضوع ، باعتباره يساعد في الوصف للظواهر والوضعيات الاجتماعية، وعليه فان تحليل المحتوي يهدف إلي الكشف عن الظواهر التي تبدو في مادة من مواد الاتصال، ولما كانت البرامج السياسية عبارة عن مادة اتصالية موجهة من قبل الأحزاب اتجاه المجتمع بات بالامكان استخدام تحليل المحتوي .

وبالرغم من أن الدراسات السياسية لاتستخدمه بالمنحي الذي تعرفه البحوث التربوية، وعلوم الاتصال، لكونها تمتاز في عمومها بالشمولية أوكما يعبر عنها بأنها ذات توجه ماكرو –سياسي، إلا أنه في سياق تطور الدراسات في علم الاجتماع السياسي، في إطار الأبحاث المشتركة للفرق البحثية التي تضم مختصين من علم النفس وعلم الاجتماع السياسي، وعلوم الاتصال، باتت استعمالاته تبرز في العديد من الموضوعات كدراسة السلوك الانتخابي، وبالتحديد في دراسة المواقف إزاء البرامج السياسية، وكذا عمليات سبر الآراء للوقوف علي مدي تتبع الأفراد للظاهرة السياسية عموما ، وللمادة الاتصالية للأحزاب والنقابات (للبرامج ، والبيانات ، ولصحفها ...) .

وعليه فان الدراسة الراهنة استعملت تحليل المضمون، أولا لكونه قليل الاستعمال من قبل في الدراسات السوسيو – سياسية علي حسب ما نحوزه من معلومات في الجزائر كما أن من أهمية استعمالاته، هو إضفاء البرهنة الامبريقية التطبيقية علي المادة السياسية وهوما يعاب علي العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، التي بالرغم من أهمية الأفكار التي تنتجها حول الموضوعات التي تختص بدراستها ، لكن ما يعاب عليها هو فقدانها لمقدرة البرهنة عنها امبريقيا .[1]

من هذا، نخلص إلي أهمية تحليل المضمون في مثل هذا النوع من الدراسات التي تسعي إيجاد العلاقة بين متغييرين، الأول اجتماعي ويكمن في المسألة الاجتماعية والثاني متغير سياسي، يتمثل في الأحزاب السياسية، إلا أن من الإشكاليات التي يطرحها العديد من الباحثين مفادها، أن تحليل المحتوي أداة ،ولا يرقي إلي أن يكون منهجا .

الخلاف القائم بين الباحثين لم يحسم بعد وذلك لكون تحليل المحتوي بالنظر للتعريفات المختلفة له في مؤلفات عديدة، نجدها متباينة فمنهم من يعتبره أداة لجمع البيانات كغيرها من الأدوات الأخرى، كالاستمارة والمقابلة، والإحصائيات، والوثائق، ومنهم من يعتبره منهج من مناهج البحث العلمي

1- Daniel louis-seiler, de la comparaison des partis politiques,op.cit, p 96.

ففي هذا الصدد يعلل "رشدي احمد طعيمة " عند مناقشته موقع تحليل المحتوي ضمن مناهج البحث العلمي مبرزا " أنه منهج وأداة في نفس الوقت "[1]

إذ يتضح في سياق الاستعمالات المختلفة له أن تحليل المحتوي يحمل خصائص المنهج وذلك للاعتبارات التالية

إذ يمكن في ضوء تحليل المادة المتاحة وربطها أثناء التحليل الكيفي، الوصول إلي إعطاء صورة أو وصف عن واقع الظاهرة محل الدراسة كالأحزاب، أو حول الوضع الاجتماعي.

ففي هذا الشأن يري زيدان عبد الباقي " أن تحليل المضمون إن كان أداة من أدوات البحث في مجال الدراسات المسحية، فإنه لم يعد يقتصر علي استقصاء الظواهر ورصد معدلات التكرارات ، وإنما يتعدي هذا الوصف الكمي إلي التحليل الكيفي الذي يبرز ما في (النصوص) من قيم واتجاهات أو مواطن اهتمام " 9

كما تعرفه دائرة المعارف نقلا عن رشدي احمد طعيمة " أن تحليل المحتوي هو احد المناهج المستخدمة في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة، وذلك باختيار عينة من المادة موضع التحليل وتقسيمها وتحليلها كميا وكيفيا علي أساس خطة منهجية منظمة " 9.

وعليه يمكن التأكيد من زاوية أخري بأن تحليل المحتوي منهجا، طالما أنه يختلف عن الأدوات الاخري .ولعل أهم ما يميزه، يكمن في ملازمة الباحث منذ أن كان البحث فكرة، وطيلة مساره ،بدءا من التأسيس للإشكالية و تحديدها مرورا بصياغة الفروض ، وتصميم العينة وتحديد سماتها، بينما الأدوات الاخري كالمقابلة والاستمارة فإنها تأتي في مراحل متأخرة من البحث .

ضمن هذا المنظور، وفي سياق مجالات استعمالاته، تتعدد سبل تطبيقاته علي المادة مجال التحليل، و التي بدورها تخضع لطبيعة العينة المختارة ومجتمع البحث الأصلي، وكذا الأهداف المعلنة و المحددة مسبقا من قبل الباحث.

لذا يري الباحثون أن تطبيق منهج في دراسة معينة يمكن اعتبارها ذاتها جزاءا من البحث، لما قد يثيره من إضافات أو ما يتلقي من انتقادات، تثير تساؤلات ونقاشات، قد تمنح التفكير العلمي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية عموما والبحث السوسيولوجي علي وجه الخصوص فرصا بحثية جديدة في مجال استخدامات منهج تحليل المحتوي و في ترسيخ البحث الامبريقي الصرف الذي نحن بحاجة إليه في الجزائر .

مما سبق، الدراسة الراهنة سعت استخدام منهج تحليل المحتوي من الزاوية البحثية التالية:

1- رشدي احمد طعيمة ، تحليل المحتوي في العلوم الإنسانية ،مفهومه – أسسه – استخداماته ، دار الفكر العربي ،القاهرة ،9661 ، ص ص 661- 661

9- زيدان عبد الباقي ، قواعد البحث الاجتماعي ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ط9 ، 6211 ، ص 911 .

– **تحليل المفاهيم:** إذا كانت المسألة الاجتماعية مفهوم أشمل من المشكلات الاجتماعية، فهل ما تتضمنه برامج الأحزاب من مفردات وتعابير في توصيفها للأوضاع الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية، ترتبط بإمكانية إدراكها للمسألة الاجتماعية كمعوق لاندماجية الأفراد في المجتمع، وكذا لإمكانية اعتمادها من خلال تضمينها في برامجها في الاستحقاقات الانتخابية، مستغلة لها كوضعية توظفها لتعبئة مختلف الفئات الاجتماعية للتصويت لصالحها بغرض الوصول للسلطة .

– **تحليل الأطر المرجعية** :ويقوم هذا الإجراء في حصر وكشف المرجعيات التي تعتمدها الأحزاب في برامجها، وذلك طبعا في علاقتها مع المسألة الاجتماعية .

– **تحليل المحتوي الدلالي** وتتضمن الفئات وعدد التكرارات، والمساحة التي تحتلها من حيث الترتيب وكذا بالنسبة للنصوص (البرامج كاملة).

بعدما تم توضيح العينة الأولي التي تم في ضوئها تحديد عينة من الأحزاب، والتي تم اختيارها بطريقة قصديه ، سنلجأ في مجال تطبيق تحليل المضمون تحديد طبيعة العينة التي اعتمدت في التحليل .

وتم إتباع الخطوات التي حددها روجر وآخرون "[1] وضمت تحديد الخطوات التالية:

2- الأدوات المستخدمة في الدراسة:

أعتمدت الدراسة على السجلات والوثائق المتوفرة حول برامج الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية الجزائرية لتحليل محتواها قصد تحديد مدى طرحها وتكفلها بالمسألة الاجتماعية، وكذا للوقوف على نتائجها في هذه الانتخابات، وبصفة عامة استخدمت الوثائق والسجلات الإدارية في:

– تحديد حجم الحيز الذي شغلته المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب.

– تحديد عدد التكرارات (العبارات) المتضمنة لكل مكون من مكونات المسألة الاجتماعية.

– استخراج النتائج (عدد المقاعد) التي تحصلت عليها الأحزاب السياسية في هذه الإنتخابات.

وتستخدم هذه الوثائق للحصول على بعض البيانات الكيفية وتحويلها إلى بيانات كمية، حتى يتسنى إعطاء البعد الكمي للدراسة وإجراء بعض المقارنات التي تسمح بتحديد درجة طرح وتكفل الأحزاب السياسية (منفردة وكتيارات) بالمسألة الاجتماعية ومكوناتها، وكذا درجة إرتباط نتائجها (عدد المقاعد) في الإنتخابات التشريعية مع الحيز الذي خصصته لطرح المسألة الاجتماعية والتكفل بها.

رابعا: عينات الدراسة:

لتحديد إطار العينة ، قمنا بمحاولات لاختيار الاطار الأمثل للوقوف علي السمات التي يجب أن تتوفر عليها العينة الأكثر تمثيل لمجتمع البحث، التي تتماشي مع أهداف الدراسة وإشكاليتها.

6- أنظر ترتيب و شرح تلك الخطوات في : روجر ويمر و جوزيف دومينيك، **مناهج البحث الإعلامي**، (ترجمة : صالح أبو أصبع) دبي : صبرا للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، 6212، ص 966

وفي نهاية المطاف تم الاعتماد علي براديغما التصنيفات السياسية التي تنظر للأحزاب كعائلات سياسية، أي تمتاز بحدود دنيا من التجانس؛ مع العلم أن المتغيرات التي اعتمدها الباحثون، هي كثيرة ومتعددة في مجال البحوث السوسيولوجية أو السياسية، كالإيديولوجية والتوجه السياسي، وطبيعة التنظيم، والوظائف، وهي التي تم توضيحها باسهاب في الفصل الأول وبالتحديد في الجزء المخصص لتحديد مفاهيم الأحزاب.

وعليه اعتمدنا "براديغما"، الاتجاه السياسي العام والذي سبقت الإشارة إليه ، ويكمن في الطرح الأيديولوجي المتجانس نسبيا ، وكذا الأهداف والأولويات المعلنة في برامجها سواء أكانت سياسية ،اقتصادية أو اجتماعية .

ضمن هذا المسعى، حدد عدد الأحزاب التي تدخل ضمن العينة، عن طريق اللجوء إلى الأحزاب المشاركة في الانتخابات التشريعية الجزائرية لسنوات: 6226، 6221، 9669، 9661م، من خلال برامجها، سبيلا إلى تحديد جدول للمسألة الاجتماعية، والكيفية التي رتبت بها في محتوياتها أثناء الاستحقاقات الانتخابية التشريعية المتعاقبة.

ونظرا لصعوبة دراسة هذا العدد الهائل من مفردات مجتمع الدراسة عمدنا استخدام مجتمع أصغر فوقع اختيارنا على ثمانية أحزاب فقط وذلك لعدة اعتبارات:

– لكون هذه الأحزاب حققت نتائج انتخابية مقبولة نسبيا مقارنة بالوحدات التي تم استبعادها.

– شكلت المفردات المختارة (الأحزاب) اختلافا إيديولوجيا وسياسيا من خلال برامجها المختلفة ، الشئ الذي أضفي عليها طابع الاختلاف الإيديولوجي كعائلات سياسية وعليه بات من الأهمية بمكان كشفه وتحديد مجالاته في البرامج وفي الممارسة السياسية.

– وكذا نتائجها في الانتخابات التشريعية (النيابية) خلال نفس الفترات لأنها في الجزائر تنظم دوما أو غالبا في نفس الفترة.

وهي **عينة غرضيه**، حيث في ضوء تقسيم مجتمع البحث إلي تيارات سياسية، تم اختيار من كل تيار سياسي ثلاثة أحزاب إلا التيار الوطني الذي لا يضم سوى حزبين فقط وكان اخترنا كما يلي:

1– التيار الوطني: وتمثله الأحزاب التالية:

أ– جبهة التحرير الوطني:

دستور 6212م أدى إلى تحول جبهة التحرير الوطني إلي حزب جبهة التحرير الوطني، والفرق بين هاتين السمتين شاسع، حيث بعدما كان دستور 6211 في الكثير من المواد يؤكد علي محوريته في الحياة السياسية، وعلي سبيل المثال لا الحصر نجد أن المادة 21 و21 تؤكدان علي انه "الحزب الوحيد للوطن" .[1]

6- أنظر دستور 6211 .

في حين في دستور 6212 وفي المقدمة العامة يشير لجبهة التحرير التاريخية بوصفها أصل للدولة الحديثة ، إلا أن علاقته بالدولة ، والأهمية التي كان يؤكدها كل من دستور وميثاق الجزائر لعام 6211 تم التخلي عنها في دستور 6212م.

ب- التجمع الوطني الديمقراطي:

بالرغم من تأسيسه أيام قليلة فقط قبل الانتخابات التشريعية لجوان 6221 ،هذا الحزب شكل مفاجأة لدي الرأي العام والمتتبعين علي حد السواء، ويعد بالنظر لسياقات الاستثنائية التي ظهر فيها، انه حزب جاء للاحتفاظ بالوعاء الانتخابي للتيار الوطني الذي يمثله بالخصوص جبهة التحرير الوطني، كما انه تأسس لدعم الرئيس الأمين زروال بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية لعام 6221 .

أولي مشاركاته السياسية كانت في أكتوبر 6221، ومنذ تلك الفترة لازال يشارك في كل الاستحقاقات ، ويصنف ضمن أحزاب السلطة علي غرار جبهة التحرير الوطني.

2- التيار الإسلامي: وتمثله الأحزاب التالية:

أ- الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

تم الإعلان عن تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ رسميا في 61 فيفري 6212 في مسجد السنة في باب ألواد ، تم طلب الاعتماد يوم 99 أوت، اعتمدت رسميا من قبل الدولة في يوم 61 سبتمبر 6212 .

تم الإفصاح عن برنامجه السياسي لأول مرة في جانفي 6226، أعلن علي أن عدد منخرطيه يقدرون بثلاثة ملايين، وهو الرقم الذي لم تقلل من شانه وسائل الإعلام بالنظر لحجم المسيرات التي كانت تنظم في السنوات الأولي من نشاطها، إلا أن تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ في خضم التصريحات المختلفة، جاء مفاجئ بالنسبة لبعض التيارات الإسلامية الاخري، حيث كانت تنصب مساعيها بالخروج بحزب واحد .[1]

ب- حركة الإصلاح:

حركة الإصلاح الحالية ، اعتمدت باسم حركة النهضة في ديسمبر 6226رئيس الحركة عبد الله جاب الله، الوعاء الانتخابي علي اختلاف الأحزاب الإسلامية الاخري يتركز بالخصوص في الجهة الشرقية من الوطن ، يعد من المناضلين من اجل توحيد صفوف الحركة الإسلامية.

1- jean jacques Lavenue, Algérie la démocratie interdite, l'harmattan, paris, 1993, p45.

ج- حركة حماس – حمس (حركة مجتمع السلم) حاليا:

حركة حماس هي في الأصل امتداد، لجمعية الإصلاح والإرشاد الخيرية التي تأسست في نهاية 6211، من قبل محفوظ نحناح، تم اعتمادها كحزب سياسي في 66سبتمبر 6212، من سماته الرئيسية علي اختلاف الأحزاب الإسلامية الاخري يتخذ أسلوب المشاركة في الاستحقاقات السياسية والمشاركة في تشكيل الحكومات.

3- التيار الديمقراطي: وتمثله الأحزاب التالية:

أ- التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية .

يعتبر في نظر المتتبعين أول حزب سياسي في الجزائر بعد أحداث أكتوبر 6211 ، إذ تم الإعلان عن تاسسيسه قبل أن يتم الاستفتاء علي دستور 6212 الذي كرس التعددية السياسية ، تم تأسيسه في منطقة القبائل في 66 فبراير 6212 من قبل مناضلين من الحركة الثقافية البربرية وكذا مناضلين من جبهة القوي الاشتراكية ، تم تقديم طلب اعتماده في 61اوت 6212 ، وتحصل علي الاعتماد في 61 سبتمبر 6212 ، عقد مؤتمره التأسيسي في 61 ديسمبر 6212م.[1]

ب- جبهة القوى الاشتراكية:

يرتبط اسم الافافاس باسم احد زعماء الحركة الوطنية واحد قادة الثورة التحريرية ، حسين أين احمد ، حيث تأسس هذا الحزب علي أنقاض الاختلاف السياسي الحاد الذي ظهر عام 6219 مع السلطة ، بعد الاستقالة من المجلس الوطني في 62 سبتمبر 6219

وعلي أعقاب التمرد عن السلطة والتدبير للكفاح المسلح في منطقة القبائل، ألقي عليه القبض عام 6211 و تمكن بعد سنتين الفرار في مايو عام 6211.

بعد أحداث أكتوبر 6211، والإعلان عن دستور 6212 عاد للجزائر بعد منفي دام ثلاثون سنة.أعيد اعتماد حزب جبهة القوي الاشتراكية من قبل وزارة الداخلية في 96 نوفمبر 6212، بعدما قدم ملف الاعتماد في شهر سبتمبر من نفس السنة.[2]

ج- حزب العمال.

تاسس من قبل مناضلين عملوا في السرية، أصولهم الإيديولوجية تعود للأممية الشيوعية العالمية،علي غرار باقي الأحزاب فور الإعلان عن الحق في تأسيس حزب سياسي ،باشرت

[1] - ibid, p 46.
[2] -Ibid, p46-47.

لويزة حنون رئيس الحزب إيداع ملف الاعتماد،الذي تحصلت عليه في الثلاثي الأخير من عام 6212 ، كما ان الحزب أعاد الامتثال لقانون الأحزاب لعام 6221 ،حيث عقد الحزب وتحصلت علي الاعتماد مجددا يوم 66 أكتوبر 6221. ما يميز الحزب انه لم يشارك علي الإطلاق في المجالس المحلية، إلا مؤخرا في انتخابات 9661، ليس من دعاة المقاطعة السياسية، لكن رافض المشاركة مع السلطة في التشكيلات الحكومية.

إن هذا الاختيار القصدي يجد مبرراته في كون مفردات العينة هي الأحزاب التي شغلت الساحة السياسية لما يربو عن 61 سنة ، كما أنه بالنظر للقانون الذي حددته السلطة ويشترط أن يحقق الحزب **1%** من الأصوات المعبر عنها، كانت دوما تتجاوزه حتي أثناء تراجع المشاركة الشعبية في الانتخابات، وهو ما تؤكده نتائجها المحققة خلال الانتخابات التشريعية المختلفة .

ناهيك علي أن تباعدها الأيديولوجي كتيارات من جهة ، وتنافسها كاحزاب ضمن التيار الواحد، جعلها تحمل رؤي مختلفة وأسباب أحيانا غير ظاهرة تحتاج التركيز عليها لتشخيص وفهم الواقع السيا سي عموما، وأسباب هذه الاختلافات، بالرغم من اعلانها منذ تاسيسها علي الانتماء لذات التيار الذي تنشط فيه، وبتالي يفترض أنها تشكل تحالفات سياسية كبري حول البرامج وحول قضايا مصيرية بالنسبة للمجتمع ، كالمسالة الاجتماعية التي تسعي الدراسة تناولها بالتحليل في برامجها السياسية الانتخابية .

من خلال تواريخ تنظيم الانتخابات يتضح أن كل حزب سياسي من المفروض تكون له أربعة مشاركات و بالتالي يصبح في المجموع 61 برامج لكل حزب

و لكون أن عدد الأحزاب مجال العينة 61 أحزاب.

يصبح عدد البرامج التي من المفروض سيتم تناولها هي: 1 x 1 = 99 برنامج.

لكن هذا العدد تقلص عمليا إلى 91 برنامجا بسبب عدم مشاركة بعض الأحزاب في الاستحقاقات التشريعية، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم ( ): يوضح مشاركات أحزاب عينة الدراسة في الانتخابات التشريعية

التيارات السياسية / السنوات / الأحزاب		1991	1997	2002	2007	المجموع
الوطنية	FLN	+	+	+	+	04
	RND	−	+	+	+	03
الإسلامية	FIS	+	−	−	−	01
	MSP	+	+	+	+	04
	ISLAH	+	+	+	+	04
الديمقراطية	RCD	+	+	−	+	03
	FFS	+	+	−	−	02
	PT	−	+	+	+	03
المجموع		06	07	05	06	24

ملاحظة: علامة(+) يرمز للمشاركة، (−) يرمز لعدم المشاركة.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن كل من حزب جبهة التحرير الوطني وحزب حركة مجتمع السلم شاركا في كل الإستحقاقات، في حين ما تعلق بحزب حركة الإصلاح فإنها قد شاركت في الاستحقاقات الأولي والثانية تحت اسم حركة النهضة الإسلامية وبعد الإنشقاق الذي حدث عام 9666م تأسس حزب حركة الإصلاح كحزب مستقل عن حركة النهضة.

أما باقي الأحزاب فلم تشارك في كل الاستحقاقات نظرا للاعتبارات التالية:

– التجمع الوطني الديمقراطي لم يعتمد بعد كحزب في عام 6226 إذ تم اعتماده إلا في عام 6221 وشارك في كل الإستحقاقات الموالية.

– الجبهة الإسلامية للإنقاذ عرضت برنامجا واحدا ، كان في عام 6226 و هو ذاته الذي شاركت به في الدور الأول من تشريعيات عام 6226 و على إثر قرار حلها، حضرت من النشاط السياسي لذلك تم تحليل برنامجها الوحيد لعام 6226م.

– أما حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فقد شارك في كل الإستحقاقات ماعدا عام 9669م نظرا لتوتر الأوضاع في منطقة القبائل (أحداث العروش) التي تشكل منطقة إنغراسه وتجذره السياسي.

– أما حزب جبهة القوى الاشتراكية فشارك فقط في استحقاقين الأول كان عام 6226 والثاني كان عام 6221 بسبب الإختلافات السياسية الجوهرية مع السلطة والطبقة السياسية حيث يرى أنه من الأجدر تشكيل مجلس تأسيسي يضم مختلف التشكيلات السياسية يعاد من خلاله تنظيم الحياة السياسية وبناء مؤسسات الدولة، هذا إلى جانب كون الحزب ينظر إلى أنه من غير المجدي المشاركة في البرلمان طالما أن حالة الطوارئ قائمة.

– حزب العمال: ففي ضوء إستراتيجيته السياسية إزاء الاستحقاقات، فانه كان يصرح دوما بعدم انتشار حزبه بعد على المستوى الوطني، فكان لا يفضل المشاركة في المحليات بل يشارك في التشريعيات بدءا من عام 6221م.

خامسا: أساليب التحليل:

مما سبق، البحث تناول البرامج التي اعتمدت في الاستحقاقات الوطنية الرسمية، حتي يتم أيضا بحث العلاقة بين طبيعة الاستحقاق والبرنامج ، تم دراسة البرامج التي قدمت في الانتخابات التشريعية (النيابية).

وكانت الفئات الرئيسية على النحو التالي:

- الشغل والبطالة
- سياسة الإسكان والسكن
- الصحة والحماية الاجتماعية
- التربية والتعليم
- الفقر والهامشية الاجتماعية

أما فيما يخص مضامين البرامج فكانت على النحو التالي: **مضامين البرامج**

أ ــ الفكرة.

ب ــ المضمون السياسي للمسألة الاجتماعية.

ج ــ درجات حدتها وخطورتها بالنسبة للبرامج .

** **أما عن الأدوات (المقاييس) الإحصائية** المستعملة في هذه الدراسة فهي:

$$X^2 = \Sigma \frac{(fo - fe)^2}{fo}$$

1- مقياس الكيدوا: يعطى بالعلاقة التالية:

Fo = التكرارات المشاهدة (عدد القفرات أو الكلمات الموجودة في برنامج الحزب)

Fe = التكرارات المتوقعة (عدد القفرات أو الكلمات التي من المفروض أن تكون موجودة في برنامج الحزب)

DDF=(C-1)(R-1) بمعنى درجات الحرية = (عدد الأعمدة – 6) (عدد الأسطر – 6)

مستوى الخطأ = 0005 بمعنى نقبل خمسة أخطاء من 666، لأن الدراسة في العلوم الاجتماعية.

2- معامل الإرتباط بيرسون البسيط : $$R = \frac{n\Sigma \times y - (\Sigma x)(\Sigma y)}{\sqrt{\left[n\Sigma x^2 - (\Sigma x)^2 \left[n\Sigma y^2 - (\Sigma y)^2\right]\right]}} \quad (1)$$

x = حيز المسألة الاجتماعية في برنامج الحزب

Y = عدد المقاعد التي تحصلت عليها الحزاب

n = عدد المشاركات في الإنتخابات التشريعية

[1] **عبد الكريم بو حفص: الإحصاء المطبق في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص292.**

ثانيا: مكونات المسألة الاجتماعية في ضوء البرامج الانتخابية التشريعية للأحزاب السياسية في الجزائر:

جدول رقم (09): يوضح مدى تكفل الأحزاب السياسية بمكونات المسألة الاجتماعية في برامجها خلال تشريعات عام 1991م.

مكونات المسألة الاجتماعية / الأحزاب السياسية		البطالة والتوظيف		السكن والإسكان		الفقر		التعليم والتكوين		الصحة والحماية الاجتماعية		التضامن الوطني		المجموع	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الوطنية	FLN	26	27.66	09	09.57	11	11.7	23	24.47	25	26.6	00	00	94	000
	RND	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
	المجموع	26	27.66	09	09.57	11	11.7	23	24.47	25	26.6	00	00	94	000
الإسلامية	FIS	90	16.98	04	07.55	00	00	17	32.08	18	33.96	50	9.430	53	000
	MSP	05	08.47	10	16.95	04	06.78	20	33.9	16	27.12	04	06.78	59	000
	ISLAH	04	13.33	06	20	02	06.67	80	26.67	08	26.67	02	06.67	30	000
	المجموع	18	06.21	20	00.01	06	00.66	45	00.10	42	65.91	11	01.19	142	000
الديمقراطية	RCD	30	007.5	08	20	05	12.50	11	27.5	12	30	10	2.500	40	000
	FFS	12	20.34	14	23.73	80	13.56	09	15.25	10	16.95	06	10.17	59	000
	PT	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
	المجموع	09	09,09	66	66,66	00	00,00	60	60.60	66	66.66	01	01,01	55	000
المجموع		95	01,20	90	09,66	00	01,59	11	62,62	15	62,91	01	09,01	009	000

جدول رقم (11): يوضح مدى تكفل الأحزاب السياسية بمكونات المسألة الاجتماعية في برامجها خلال تشريعات عام 1991م.

مكونات المسألة الاجتماعية / تشريعات الأحزاب السياسية		التوظيف والبطالة		السكن والإسكان		الفقر		الصحة والحماية الاجتماعية		التضامن الوطني		المجموع	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الوطنية	FLN	20	28.99	07	10.14	10	14.49	17	24.64	15	21.74	00	00	69	100
	RND	15	32.61	10	21.74	08	17.39	07	15.22	06	13.04	00	00	46	100
	المجموع	35	00.00	17	00.11	18	09.29	24	60.11	21	01.61	00	00	115	100
الإسلامية	FIS	.	.	.	.			.	.	.	.	.	.	.	.
	MSP	06	12.5	6	12.50	03	6.25	18	37.50	13	27.08	02	04.17	48	100
	ISLAH	04	7.84	7	13.73	06	11.76	17	33.33	14	27.45	03	05.88	51	100
	المجموع	10	00.00	13	00.00	09	05.50	35	09.09	27	61.01	05	09.90	99	100
الديمقراطية	RCD	04	10.26	10	25.64	04	10.26	10	25.64	11	28.21	00	00	39	100
	FFS	08	16.33	10	20.41	06	12.24	10	20.41	10	20.41	05	10.2	49	100
	PT	12	15	18	22.5	20	25	10	12.50	12	15	08	10	80	100
	المجموع	24	00.61	38	66.20	30	01.19	30	01.19	33	05.20	13	01.10	168	100
المجموع		25	01.02	61	01.10	51	00.56	15	60.65	10	60.60	01	00.10	016	100

جدول رقم (13): يوضح مدى تكفل الأحزاب السياسية بمكونات المسألة الاجتماعية في برامجها خلال تشريعات عام 2002م.

مكونات المسألة الاجتماعية / التشريعات السياسية	الأحزاب	البطالة والتهميش		السكن والإسكان		الفقر		التعليم والتكوين		الصحة والحماية الاجتماعية		التضامن الوطني		المجموع	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الوطنية	FLN	12	16.22	12	16.22	11	14.86	18	24.32	16	21.62	05	06.76	74	100
	RND	11	29.73	07	18.92	00	00	05	13.51	10	27.03	04	10.81	37	100
	المجموع	23	60.16	19	01.00	11	05.50	23	60.16	26	60.06	09	01.00	111	100
الإسلامية	FIS	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	100
	MSP	05	07.46	6	08.96	04	05.97	23	34.33	25	37.31	04	05.97	67	100
	ISLAH	07	09.72	10	13.89	11	15.28	20	27.78	21	29.17	03	04.17	72	100
	المجموع	12	01.20	16	00.90	15	00.15	43	00.50	46	00.05	07	09.00	139	100
الديمقراطية	RCD	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
	FFS	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
	PT	16	16.33	20	20.41	18	18.37	16	16.33	19	19.39	09	09.18	98	100
	المجموع	16	16.33	20	20.41	18	18.37	16	16.33	19	19.39	09	09.18	98	100
المجموع		90	14.66	99	15.80	00	12.64	16	23.57	50	26.15	69	07.18	001	100

جدول رقم (15): يوضح مدى تكفل الأحزاب السياسية بمكونات المسألة الاجتماعية في برامجها خلال تشريعات عام 2001م.

التيارات السياسية / مكونات المسألة الاجتماعية	الأحزاب	البطالة وانتشار الفقر		السكن والإسكان		الفقر		التعليم والتكوين المهني		الصحة والرعاية الاجتماعية		التضامن الوطني		المجموع	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الوطنية	FLN	21	20.39	09	08.74	10	9.71	23	22.33	35	33.98	05	04.85	103	100
	RND	18	26.47	22	32.35	00	00	18	26.47	07	10.29	03	04.41	68	100
	المجموع	39	66.10	31	01.00	10	09.19	41	60.51	42	60.91	08	00.21	171	100
الإسلامية	FIS	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
	MSP	01	14.29	01	11.76	11	16.18	01	26.47	20	29.41	03	04.41	68	100
	ISLAH	08	7.84	07	13.73	06	11.76	17	33.33	14	27.45	04	07.84	56	100
	المجموع	12	12.90	15	12.10	17	13.71	39	28.23	34	27.42	07	05.65	124	100
الديمقراطية	RCD	06	10.53	12	21.05	13	22.81	13	22.81	10	17.54	03	05.26	57	100
	FFS	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.
	PT	20	17.7	21	18.58	16	14.16	23	20.35	30	26.55	03	02.65	113	100
	المجموع	26	09.65	33	05.00	29	01.02	36	60.01	40	60.90	06	00.90	170	100
المجموع		80	17.42	79	16.99	56	12.04	116	24.09	116	24.95	21	04.51	465	100

جدول رقم (01): يوضح ترتيب مكونات المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية (حسب مدى طرحها) خلال تشريعات عام 1991م.

ي ك ى َ اث ان َس رأت / الأحزاب		ن ب ط ال ن و ت ش غ ي م	ن اس ك ٍ و الإسك ً أ	ن ف ق ر	ت ع ه ي ى ا ر و ت ك ي ٍ	ص ح ت و ل ا ح ً ا ي ت الاجتماعية	التضامن الوطني
ان ى ط ُ ي ت	FLN	10	10	10	10	10	10
	RND	.	.	.	.	.	.
	المجموع	10	10	10	10	10	10
الإسلاي ت	FIS	10	10	10	10	10	10
	MSP	10	10	10	10	10	10
	MNRI	10	10	10	10	10	10
	المجموع	10	10	10	10	10	10
ان د ي ق ر اط ي ت	RCD	10	10	10	10	10	10
	FFS	10	10	10	10	10	10
	PT	.	.	.	.	.	.
	المجموع	10	10	10	10	10	10
المجموع		10	10	10	10	10	06

جدول رقم (02): يوضح ترتيب مكونات المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية (حسب مدى طرحها) خلال تشريعات عام 1991م.

التوجهات السياسية	الأحزاب / المكونات الاجتماعية	الطابع الاشتراكي	السكن والإسكان	الفقر	التعليم والتكوين	الصحة والحماية الاجتماعية	التضامن الوطني
الوطنية	FLN	10	05	04	02	03	06
	RND	10	02	03	04	05	06
	المجموع	10	05	04	02	03	06
الإسلامية	FIS	-	-	-	-	-	-
	MSP	03	03	05	10	02	06
	MNRI	05	03	04	10	02	06
	المجموع	04	03	05	10	02	06
الديمقراطية	RCD	04	02	04	02	10	06
	FFS	04	01	05	01	10	06
	PT	03	02	10	05	03	06
	المجموع	05	03	03	03	02	06
المجموع		03	04	05	10	02	06

جدول رقم (03): يوضح ترتيب مكونات المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية (حسب مدى طرحها) خلال تشريعات عام 2002م.

التوجهات السياسية / الأحزاب		الحريات العامة	الاستقرار والأمن	الفقر	التنمية البشرية	الحريات الاجتماعية	التضامن الوطني
الوطنية	FLN	03	03	05	01	02	06
	RND	01	03	06	04	02	05
	المجموع	02	04	05	02	01	06
الإسلامية	FIS	.	.	.	.	.	.
	MSP	04	03	05	02	01	06
	ISLAH	05	04	03	01	01	06
	المجموع	05	03	04	02	01	06
الديمقراطية	RCD						
	FFS	.	.	.	.	.	.
	PT	04	01	03	04	02	06
	المجموع	04	01	03	04	02	06
المجموع		04	03	05	02	01	06

جدول رقم (04): يوضح ترتيب مكونات المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية (حسب مدى طرحها) خلال تشريعات عام 2001م.

التوجهات السياسية	الأحزاب / المكونات الاجتماعية	الطابع الاشتراكي	السكن والإسكان	الفقر	الطابع الديني	الصحة الاجتماعية	التضامن الوطني
الوطنية	FLN	03	05	04	02	01	06
	RND	02	01	06	02	04	05
	الإجمالي	03	04	05	02	01	06
الإسلامية	FIS						
	MSP	04	05	03	02	01	06
	ISLAH	05	03	04	01	02	06
	الإجمالي	05	04	03	01	02	06
الديمقراطية	RCD	05	03	01	01	04	06
	FFS						
	PT	04	03	05	02	01	06
	الإجمالي	05	03	04	02	01	06
الإجمالي		04	03	05	02	01	06

جدول رقم (05): يوضح عدد المقاعد التي تحصلت عليها الأحزاب السياسية خلال الإنتخابات التشريعية الجزائرية.

عدد المقاعد / التيارات السياسية الأحزاب		عام 0990م	عام 0991م	عام 0110م	عام 0111م
التيار الوطني	FLN	15	64	199	136
	RND	.	155	47	60
	المجموع	15	219	246	196
التيار الإسلامي	FIS	182	.	.	.
	MSP	00	69	38	51
	ISLAH	00	34	43	33
	المجموع	188	103	81	84
التيار الديمقراطي	RCD	00	19	.	19
	FFS	25	19	.	.
	PT	.	04	21	26
	المجموع	25	42	21	45
باقي الأحزاب + الأحرار		101	16	32	55
المجموع		323	380	380	380
النسبة المشاركة		%59	%00.01	%00.01	%00.00

- حزب حركة الإصلاح (ISLAH) قسم عام 0110م إلى شقين هما:
- المصدر: المجلس الدستوري، 10 جانفي 0990م، ص0، 0 + المجلس الدستوري، 01 (ن- 00 جوان 0991م ص-ص0-00 + وزارة الداخلية والجماعات المحلية الأمانة العامة.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

1- الكتب:

- **أحمد طعيمة:** تحليل المحتوي في العلوم الإنسانية،مفهومه – أسسه – استخداماته – دار الفكر العربي ،القاهرة ،4002.
- **ايان كريب:** النظرية الاجتماعية من بارسونز إلي هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، عالم المعرفة، الكويت ، 8791.
- **ألان تورين:** ماهي الديمقراطية؟ حكم الاكثرية أم ضمانات الأقلية ،ترجمة حسن قبيسي الساقي ، لبنان ،ط8 ،8771.
- **إسماعيل قيرة وآخرون:** مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت ،لبنان،4004
- **اسماعيل قيرة،** أي مستقبل للفقراء في البلدات العربية؟ مخبر الإنسان والمدينة،جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 4002

-**إبراهيم عبد اللطيف** تطور الفكر الإداري المعاصر ، الاردن، 8774.

- **ايف لاكوست وآخرون:** الجزائر بين الماضي والحاضر،ترجمة رابح أسطمبولي ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 8712.
- **جيرالد م.بومبر:** مفاهيم الأحزاب للديمقراطية الأمريكية،(عواطف ومصالح) ،ترجمة محمد النجار، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن ،8777 .

-جورج طرابيشي: في ثقافة الديمواقراطية، دار الطليعة ، بيروت، ط8، 8771.

- **برتران بادي – بيار بيرنبوم:** سوسيولوجيا الدولة، ترجمة جوزف عبد الله وجورج صالح ، مركز الإنماء ، لبنان ط8، دت.
- **محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالى:** الايدولوجيا دار توبقال ،ط8،الدار البيضاء ،المغرب،8777.
- **محمد فؤاد حجازي** : التغير الاجتماعي،مكتبة وهبة،القاهرة، 8719.

- **مايكل ويليس:** التحدي الإسلامي في الجزائر، الجذور التاريخية والسياسية لصعود الحركة الإسلامية، ترجمة عادل خير الله، شركة المطبوعات والتوزيع، بيروت، لبنان ط8، 8777 .
- **هيلموت نيموشوفسكي:** العوامل والآليات الموضوعية لتشكل الطبقة العاملة في الجزائر خلال فترة السيطرة الاستعمارية، دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية منظمة العمل العربية، الجزائر، عدد 00، 8797.
- **شارل أندري جوليان:** تاريخ الجزائر المعاصر،ترجمة عيسي عصفور،منشورات عويدات، ط8 ، 8714.
- **روجر ويمر و جوزيف دومينيك:** مناهج البحث الإعلامي، (ترجمة : صالح أبو أصبع) دبي : صبرا للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، 8717.
- **سمير أمين:** الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية، ترجمة هنري عبودي، دار الطليعة، بيروت،ط8، 8710.
- **عبد الناصر جابي:** الانتخابات الدولة والمجتمع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 8771.
- **عبد الناصر جابي:** الجزائر تتحرك – دراسة سوسيوسياسية للإضرابات العمالية في الجزائر،دار الحكمة، الجزائر مارس 8771.
- **عدي الهوا ري:**الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (8100- 8790) ،ترجمة جوزيف عبد الله ، دار الحداثة للطباعة والنشر ، بيروت ، د.ت.
- **علي الكنز:** المجتمع المدني في البلدان المغاربية بعض التساؤلات، في مؤلف: وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي، إشراف حمودي عبد الله ، دار طوبقال للنشر،المغرب،. 1998.
- **علي الكنز ،عبد الناصر جابي :** الجزائر : البحث عن كتلة جديدة،في مؤلف : المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 8771 .
- **عبد الإله بلقزيز وآخرون:** المعارضة والسلطة في الوطن العربي، أزمة المعارضة السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان،4008.

-. **عمار بوحوش** :العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،8791

ـ. **عبد اللطيف بن أشنهو**: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 8794-8710ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 8714.

- **عبد الكريم بو حفص:** الإحصاء المطبق في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،4001 .

- **عبد القادر جغلول:** تاريخ الجزائر الحديث –دراسة سوسيولوجية – ترجمة فيصل عباس دار الحداثة،لبنان الطبعة الأولي،8718.

- **فرنسوا بيرجا:** الإسلام السياسي في المغرب "صوت الجنوب" ترجمة لورين زكي، دار العلم الثالث،القاهرة ،4008.

- **زيدان عبد الباقي:** قواعد البحث الاجتماعي، مطبعة السعادة، القاهرة،ط4 8712.

-. **ثناء فؤاد عبد الله:** الدولة والقوي الاجتماعية في الوطن العربي –علاقات التفاعل والصراع – مركز دراسات الوحدة العربية ،4008.

- **غازي حيدوسي:** الجزائر التحرير الناقص، ترجمة خليل أحمد خليل،دار الطليعة بيروت ، ط8 ، مارس8777.

ـ **زوزوعبد الحميد:** دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين(8787-8707) ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 8792.

2 ــ الرسائل الجامعية :

- اسماعيل قيرة، الأنشطة الاقتصادية الحضرية غير الرسمية في المجتمع الجزائري بين الاستقلال والتبعية في سياق عملية التنمية الحضرية – حالة مدينة سكيكدة، رسالة دكتوراه، 8717، غ م .

3 ــ المنشورات والتقارير:

-المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي: الدورة العامة العشرون ، مشروع تقرير حول تقويم أجهزة الشغل ، جوان4000.

- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي: مشروع دراسة حول تطور أنظمة الحماية الاجتماعية وأفاق وشروط وكيفيات ضمان توازنها المالي " إخطار" الدورة الثامنة عشرة، جويلية 4008 .
-المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي: نظرة حول الإقصاء الاجتماعي: حالة الأشخاص المسنين والطفولة المحرومة من الأسرة، الدورة العامة السابعة عشرة، 8771.
- بيان 00فيفري 8720 (المقدم للحلفاء من قبل فرحات عباس)
- بيان أول نوفمبر 8712.
- برنامج طرابلس 8794.
-ميثاق الجزائر 8792.
-تقرير الوكالة الوطنية للتنمية ، فيفري 4004.
- جبهة التحرير الوطني: الميثاق الوطني، الجزائر: مصلحة الطباعة بالمعهد التربوي الوطني،8799.
- جبهة التحرير الوطني: الدستور، الجزائر: مصلحة الطباعة بالمعهد التربوي الوطني 8799.
- دستورالجزائر 8717.
- تقرير صادر عن وزارة العمل ،فيفري 4004 .
- تقرير الوكالة الوطنية للتنمية ، فيفري 4004.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية.

1- الكتب:

-.**Alaine beitone** : sciences sociales, 2edition, éditions Sirey, 2000.

-.**Alexis de Tocqueville**, de la démocratie en Amérique, Garnier, Flammarion, t 2, paris, 1993

- **Ali kazancigil**, l'etat au pluriel, perspectives de sociologie historique, economica, paris, 1985

. -**Addi La houari**, Le paradigme kabyle et ses conséquences théoriques chez pierre Bourdieu, flamarion, paris édition 1994.

−**Addi La houari**, L'impasse du populisme, édition Enal, Algérie,.1990.
−**Addi la houari**, l'Algérie et la démocratie, pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine, édition l'harmattan, paris, 1995.
-**Addi la houari**, de l'Algérie pré-coloniale à l'Algérie coloniale, économie et société, SNED, 1985.
- **Ali el kenz**, au fil de la crise, 4études sur l'Algérie et le monde arabe , bouchène, Alger , 1989
-.**Abdallah laroui**, histoire du Maghreb, un essai de synthèse, éditions Maspero, Paris, 1970.
- **Ahmed henni**, la colonisation agraire et le sous – développement en Algérie, Sned, Alger, 1981
- **Ainat-thabet radouane**, le 08mai 1945 en Algérie, OPU, Alger, 1986
- **André Nouschi**, L'Algérie amère- éditions la maison de l'homme, Paris, 1995
-**André Nouschi**, enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête à 1919, Tunis, 1960.
- **Abdallah el Hamoudi**, Maîtres et Disciples*, Genèse et fondements des pouvoirs autoritaires dans les sociétés arabes, essai d'anthropologie politique,* Toubkal, Maroc, 2001.
−. **ALI Merad**, le réformisme musulman en Algérie de 1925 à1940, essai d'histoire religieuse et sociale,la haye, mouton 1967.
- **André Nouschi**, naissance du nationalisme algérien, paris, éditions, de minuit 1962.
-. **Ahmed Mehsas**, le mouvement révolutionnaire en Algérie, de la1er guerre mondiale à 1954, paris l'harmattan, 1979.
−**. Abderahim Lamchichi**, l'Algérie en crise économique et changements politiques, l'harmattan, paris, 1991.
- **Ahmed Mahiou**, la constitution algérienne et le droit international, paris, AFDI , 1990.
- **Abdelatif benachenhou**, formation du sous-développement en Algérie,opu,Alger,1976
−. **Bruno Lautier et Pierre Salama** , de la pauvreté en europe à la pauvreté dans le tiers monde in pauvretés (dir)Lautier,PUF, paris, no 142, avril – juin , 1995.

-.**bourdieu P et.Sayad. A**, le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie, paris, minuit, 1964.
- **Bourdieu pierre**, sociologie de l'Algérie, Paris, puf ,1958.
-. **Balta Paul**, le grand Maghreb, .des indépendances à l'an 2000, paris, la découverte, 1990.
-Bertrand badie , l'analyse des partis politiques en monde musulman , in yves meny (dir) , idéologies ,partis politiques et groupes sociaux , presse de science politiques , 2éd, paris 1991.
- **Burhan Gallioun**, islam et politique, la modernité trahie, éditions la découverte, paris, 1997.
- **Charles robert Ageron**, histoire de l'Algérie contemporaine, paris, 1966
- **-Julien Charle André**, l'Afrique du nord en marche, éditions, l'harmattan, paris, 1972,
- **charlot jean et madeleine Grawitz**, les groupes politiques dans leurs environnement et l'interaction des groupes, in, Grawitz (m) , leca (j) dir, traité de science politique , tome 3, paris ,1985.
- **Costa esping- Andersan,** les trois mondes de l'Etat providence « essai sur le capitalisme moderne », paris, PUF, 1999
- **Clifford Geertz**, observer l'islam, changements Religieux au Maroc et en Indonésie, traduit de l'anglais par Jean-Baptiste grasset, la découverte, paris, 1992.
- **Claude collot** et jean robert henry, le mouvement national algérien, textes, Sned 1912- 1954.
-. **Daniel louis – seiller**, Les partis politiques, Armand Collin, paris, 1993.
- **Daniel –louis seiler**, de la comparaison des partis politiques, economica, paris, 1986.
- **Daniel- louis seiler**, partis et familles politiques, Paris, PUF, 1980.
-. **Duverger Maurice**, Introduction à la politique, paris, Gallimard, 1964.
-. **Donzelot, philipe estèbe**, l'Etat animateur, essai sur la politique de la ville, éditions Esprit , paris , 1994.
-. **Donzelot jacques**, l'invention du social, essai sur le déclin des passions politique,.fayard, France, 1995.
-. **Dulont F** , les terres arch ou sabga en Algérie, Alger,1923.

−. **Djilai sari,** la dépossession des fellahs, Sned, Alger ,1975
- Elisaabeth Longuenesse et Myriam catuse, blandine destreau, le travail et la question sociale au Maghreb et au M oyient orient,edisud , France , 2005.
- **Francois Burgat et jean leca ,** la mobilisation islamiste et les élections algériennes du 12 juin1990, Machrek- Maghreb, deuxième trimestre ,1990.
−. **Georges burdeau**, la démocratie, éditions du seuil, bruxelles 1956.
−. **Gerard mauget**, la politique des bandes, question de méthode, in, Currap,la politique ailleurs,PUF,1988.
−.**Gallissot René**, mouvements sociaux au Maghreb, perspective comparée, khartala, institut, Maghreb- Europe, 1999.
-Gallissot rené, l'économie du Maghreb, coll. que sais-je, PUF, 1964.
−. **Karl Marx**, contribution à la critique de l'économie politique (1859), éd .sociales, 1977.
−. **khunt**,la structure des révolutions scientifiques, paris, flamarion ,1978.
- jean jacques Lavenue, Algérie la démocratie interdite, l'harmattan, paris, 1993.
- **Jürgen Habermas**, l'espace public, traduit par, Marc B.de Launay, Payot, paris, France, 1997.
- **Jürgen habarmas**, raison et légitimité, problèmes de légitimation dans le capitalisme avancé, édition Payot, 1978.
-Jacques commaille, les nouveaux enjeux de la question sociale, hachette, paris, 1997.
- **julien charles andré**,l'afrique du nord en marche ,paris,SE , 1972.
- **Jean jacques Rager**, les musulmans en France et dans les pays islamiques, paris , société d'editions « les belles lettres », 1950.
- **jean claude vatin**, l'Algérie politique ,histoire et société ,presses de la fondation nationale des sciences politiques,paris, 1974.
. **Luc weber**, analyse économique du rôle de l'Etat, economica ,paris,1987.
-. **Lemchichi Aderahim**, L'Algérie en crise, Paris, L'harmattan, 1991
−. **Maurice Paraudi**, la question sociale en France depuis 1945, paris, édition Collin, 2000.

. -**Marcel Egretaud**, réalité de la nation Algérienne, éditions sociales, paris, 1961.
-. **Mohamed Harbi**, LE FLN mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir, 1945-1962, ENAL, 1993.
--**Ahmed Mahiou**, la constitution algérienne et le droit international, paris, AFDI , 1990
- **Mahfoud khadache et Mohamed Gguenaneche** ? L'étoile du nord – africaine 1926- 1937, OPU, Alger,1984.
-. **Max weber**, le savant et le politique, florin, paris, 1959.
- Nordine grim, l'économie Algérienne otage de la politique, édition la casbah, Alger, 2004.p, 104-105.
-**Nordine Grim**, l'économie Algérienne otage de la politique, casbah, Alger,4002
- **N.A BENMATI** , l'habitat du tiers monde « cas de l'Algérie » sned, Alger, 1982.
- **Nadeau, M.A**, « l'analyse des besoins », l'évaluation de programme, théorie et pratique, 2ed, Québec, presses l'université de Laval, 1988.
_ **Olivier Roy**, l'échec de l'islam politique, collection esprit/ seuil, paris, 1992.
- **Offerlé (m)** , les partis politiques , paris , PUF , 1987
- **Pierre rosanvallon**, la nouvelle question sociale .*repenser l'etat – providence,* le seuil, paris ,1995.
- **Philipe Martin**, l'Etat à l'épreuve du social, CNRS, édition syllepe, paris 1980.
- **Raymond Aron**, démocratie et totalitarisme, Gallimard, paris, 1965.
. **Robert castel**, les métamorphoses de la question sociale. *Une chronique du salariat,* fayard, paris. 1995.
-**Robert Mayer et Francine oullet**, Methode de la recherche en intervention sociale, Gaten Morin, Québec, Canada, 2000.
- **Serge paugam**, l'exclusion, l'Etat des savoirs, la découverte, paris,1996.
- **serge paugam**, la société française et ses pauvres, puf, paris, 1993
Jacques comaille, misères de la famille, question d'Etat, presses de sciences politique, paris, 1996.
.- **Samir Amin**, la nation arabe, nationalisme et luttes de classes, éditions de minuit ,1976.

.

-- **Saadi Mokrane .djamina**,.la charte nationale .analyse de discours OPU, Alger ; 1985

2- القواميس و المعاجم:

08-. **Edouard baladurd**, dictionnaire de la réforme, fayard,paris,1992.

02- **Mokhtar lakehal** , dictionnaire des sciences politiques , l'harmattan ,2005.

3- لمجلات ولنشورات:

-. **Addi Lahouari**, les parties politiques en Algérie, in, les partis politiques dans les pays arabes, tome 2 , Edisud, revue des mondes musulmans et de la méditerrané, no 111- 112mars, France,2006.

- **Addi lahouari**,, Religion et culture politique dans le monde Arabe,in, making civil socities work, 2007.

.- **Arun Kapil**, les partis islamiste en Algérie, éléments de présentation, Machrek- Maghreb, n133 – juillet –sept 1991.

- Bulletin du comité de l'Afrique françaises, no, 6, 1935.

- **blumer Herbert**, les problèmes sociaux comme comportements collectifs, politix.. Volume 13- no/67, 2004 .

- **balta Paul**, réflexion sur un séisme, in, les cahiers de l'orient, avril-juin 1989

. **Daniel Gaxie**, économie des partis politiques et rétributions du militantisme, revue française de sciences politique, paris, volume 27, numéro 1, 1977.

- **Didier le saout**, les émeutes, entre exclusion et sentiments d'injustice, une approche comparée Maghreb-Europe ,in, Gallissot rené , émeutes et mouvements sociaux au maghreb, perspective compareé,(dir) Réne Gallissot khartala, institut Maghreb – Europe , 1999.

- **Francois Burgat et jean leca** , la mobilisation islamiste et les élections algériennes du 12 juin1990, Machrek- Maghreb, deuxième trimestre , 1990.

- **Gallissot rené,** les émeutes, phénomènes cyclique au Maghreb : rupture ou reconduction du système politique, annuaire de l'Afrique du nord- 1989, vol 28, éditions CNRS. 1992.

- **Gallissot René**, émigration coloniale, immigration post coloniale, annuaire de l'Afrique du nord, CNRS, 1981.
- **Georges corm**, « la réforme économique algérienne: une réforme mal aimée », in Maghreb-Machrek, janvier- mars1993.
- Grimaud et jean leca, l'Algérie face au contre choc pétrolier, Machrek- Maghreb, no 112 Juin 1986.
- **Hugh Roberts**, perspectives sur les systèmes politiques berbère à propos de Gellner et de Masqueray, ou l'erreur de Durkheim, in, insanyat no27, janvier-mars2005.
- **Jean francois clément** :une compréhension des mouvements islamistes, in, esprit, janvier 1989.
- **Lafay.J.D** , théorie probabiliste du vote, revue d'économie politique n, 102, paris CNRS,1992.
- **Larbi Talha,** l'immigration du peuplement, in, René Gallissot (dir) , immigration coloniale,émigration des coloniaux, éditions ,CNRS, 1981**.**
- **Musette saib**, les effets du PAS sur le marché du travail en Algérie, cahiers du CREAD , n 46 -47 , 4eme trimestre, Alger,1999.
- **Michel Camau**, changements politiques et problématiques du changements, in, annuaire de l'Afrique du nord, paris, CNRS, 1989.
- **Mohamed harbi**, économies du tiers monde :entre le volontarisme économique et l'ajustement structurel, revue, révolution africaine, no1213, 1989.
- **Mohamed Harbi**, Etat et systèmes sociaux dans le monde arabe, in, revue Sou'al, no, 6, paris, avril, 1986.
- **Noura Hamladji**, L'émergence d'une nouvelle élite dans un régime autoritaire : le cas du parti islamiste MSP- Hamas en Algérie, Annuaire de l'Afrique du nord, tome,XXXIX, 2000- 2001 . CNRS éditions.
- **Pascal perrineau** , le politique en question , projet , numéro 247 , septembre 1996 .
- **Pierre Robert Baduel**, les partis politiques dans la gouverenementalisation de l'Etat des pays arabes. REMMM, no 81-82, 1996
- **Raymond Boudon**, le paradoxe du vote et la théorie de la rationalité, revue française de sociologie, xxxvIII , 1997.

-. **Roger Léonard**, documents algériens, synthèse de l'activité algérienne, 1janvier -31décembre 1954.
- **Ramdane babadji**, le phénomène associatif en Algérie, gènese et perspectives, in, annuaire de l'Afrique du nord, paris CNRS, 1989

الجرائد :

-**Abdelkadeur djeghloul**, les risques de la société à deux vitesse- fin du populisme an Algérie-, le monde diplomatique, janvier, 1989
- **Meryem djamila** , in, el – Monquid ; no12

Resumé de la thèse.

Résumer une thèse de recherche sur la question sociale en Algérie, peut sembler une entreprise difficile, car on ne peut argumenter ces dimensions qui sont multiples, tant sur le plan méthodologique que sur le plan théorique, sauf si nous délimitons les objectifs et cernons les différentes approches théoriques et historiques qui se sont imposées dans l'analyse sociologique de la question sociale.

A cet égard, notre recherche s'est articulée sur certaines dimensions ; compte-tenu que la question sociale se distingue dans les sociétés occidentales par une prise en charge d'une société politique dynamique et un Etat de droit qui a comme socle des institutions efficaces. La question sociale en Algérie demeure une question de société, c'est-à-dire ce sont les solidarités mécaniques selon la vision durkheimienne, qui devraient intervenir pour la résoudre.

A partir de ce constat, la question sociale, prend donc, une dimension historique. Du fait que le colonialisme et sa politique de destruction des différentes structures sociales et économiques a accumulé un retard considérable et engendré un sous développement structurel. L'Etat nation algérien en voie de construction, n'a pas réussi à le contenir et à arrêter des choix politiques stratégiques, afin de prendre en charge, les attentes et les besoins sociaux qui sont inhérents à la vie quotidienne des différentes strates et couches sociales.

Des lors, une problématique ,s'impose dans ce sens : Est- ce que les menaces perpétuelles de la question sociale tels que: La crise de logement, la dégradation du niveau de vie, la marginalité sociale et l'absence d'intégration politique et sociale, la déperdition scolaire, le flux humain des désaffiliés socialement, qui ne cessent de se propager. En dépit des ressources financières et la rente pétrolière, sont-elles des situations liées exclusivement aux résidus du phénomène colonial ou bien ce sont des résultats de l'échec politique de L'Etat – FLN qui a échoué dans sa démarche modernisatrice de la société algérienne. ?

Sans nous étaler sur les détails des causes, démontrant la responsabilité de l'idéologie de L'Etat- FLN, la question sociale démontre que ses solutions trouvent leur nidation au sein du politique, qui malheureusement occulte les conditions nécessaires pour que la société puisse s'émanciper et participer politiquement dans les choix politiques du développement.

Afin de vérifier ces idées, cette recherche qui a pour objectifs, l'étude de la question sociale dans les programmes des partis politiques algériens en tant que composants de ce système, surtout après les évènements d'octobre 1988. Ce qui est Qualifié par les sociologues et les politologues comme étant un résultat évident d'une crise sociale multi- dimensionnelles.

L'autre objectif de la recherche est d'essayer d'analyser et de démontrer la spécificité de la réalité politique en Algérie par rapport aux autres expériences politiques de multipartisme dans le monde.

Après la Constitution de février 1989, l'Algérie a connu un foisonnement d'associations et de partis politiques, des dizaines de partis se proclamant de la tendance islamiste, et une vingtaine de partis de la tendance nationalistes, et d'autres partis se voyaient laïques démocrates. Malgré le consensus qui s'est dégagé sur les causes qui entravent une prise en charge effective de la question sociale, les partis divergent sur les solutions envisagées pour une prise en charge réelle de la question sociale.

Tout cela démontre que les questions politiques liées à l'alternance du pouvoir les libertés politiques, les questions culturelles priment sur la question sociale dans leurs agendas politiques.

Le paradoxe constaté réside, donc, dans la problématique suivante: les partis en Algérie peuvent- ils réellement ériger une opposition politique ; considérant, que le fossé persiste toujours entre leurs priorités et celles d'une société ou sévissent : chômage, pauvreté, exclusion sociale et absence d'un système de couverture sociale épargnant les couches sociales défavorisées et paupérisées ?

Les hypothèses de la recherche.

Dans le but de répondre à ces questionnements, cette recherche a comme objectif la vérification des hypothèses suivantes:

a) les contextes politiques et sociaux –économiques influent sur le contenu des programmes politiques des partis.

b) la prise en charge de la question sociale par les programmes politiques permet aux partis de réaliser de bons résultats lors des échéances électorales.

c) l'émergence de la question sociale comme une priorité dans le programme politique est une question liée aux caractères idéologico politiques des partis.

d) l'absence d'alliances politiques durant les compagnes électorales engendre une différence entre les paris politiques de la même famille sur l'importance de la prise en charge de la question sociale.

L'échantillonnage.

Dans ce contexte et afin de vérifier ces hypothèses, cette recherche s'est focalisée sur le contenu des programmes politiques des partis,qui ont constitué les éléments d'un échantillon élaboré selon la méthode non probaliste, c'est l'échantillon ciblé choisi en fonctions de certaines caractéristiques importantes pour la recherche.

A- les partis islamistes ayant réalisé des résultats acceptables durant les différentes élections.
B - Ils partent tous des mêmes idéologies, c'est pourquoi dévoiler leurs différences est important dans ce genre de recherche.
C - Les partis démocrates (FFS - RCD - PT) ,ne cessent de réaliser des scores acceptables démontrant à la fois leurs ancrage sociale et politique , mais n'ont pu dégager une alliance démocrate, pourtant proclamer dans leurs discours .
D- Les partis nationalistes (FLN- RND) sont les plus influents sur la scène politique ; considérés par la taxinomie politique comme les partis de l'administration et malgré la critique politique féroce à leur égard, ils demeurent influents.

Méthodes et outils de recherche.

De part la nature du thème qui s'inscrit dans une logique historique, et afin de mieux le cerner, la recherche qui s'imbrique dans une logique d'analyse socio historique, tout le long de la recherche et surtout lors de l'exposé des différentes théories sur la question sociale. Ainsi dans la partie démontrant la question sociale comme une question historique, la méthode historique s'est avérée, donc, d'une grande utilité.

Et comme, le constatent les chercheurs et spécialistes dans la méthodologie, toutes les recherches émergent du besoin d'en savoir davantage, sur un phénomène, soit pour mieux en comprendre la nature, les causes ou les conséquences, c'est pour cela que la question sociale en Algérie fait donc appel à la méthode comparative. Ce qui permet de mieux comprendre la différence entre les problèmes sociaux et la question sociale. Ainsi que l'évolution de l'Etat et son rôle dans la gestion et la prise en charge du social et la question sociale en particulier et les différents agencements et articulations qui font que tous les systèmes sociaux se complètent, et cela pour concrétiser l'intégration politique et sociale de l'individu dans la société humaine.

A partir du moment, où cette recherche a pour objectif l'analyse des programmes politiques des partis algériens, et dans la perspective de ne plus se contenter de l'analyse qualitative ; la recherche a fait appel à la méthode d'analyse de contenu basée sur le quantitatif. Après une lecture flottante des différents programmes, le choix s'est fixé sur les unités d'analyse des programmes présentés par les partis lors des élections législatives en Algérie (1991, 1997, 2002, 2007).
Par la suite nous avons procédé à la codification des éléments de textes en différentes catégories, à partir des similitudes de sens dans le corpus des études sociologiques et les programmes présentés par les différents partis de toute tendance confondue.

Résultas et questionnements de la recherche.

Après avoir analysé les données rassemblées autour de la prise en charge de la question sociale en Algérie dans les programmes des partis politiques présents dans la scène politique, un nombre important de constat et résultats se dégage.

1- le contexte socio- politique influe sur les stratégies et programmes élabores par les partis politiques. Lors des élections de 1991 les problèmes politiques tels que les libertés, les réformes, étaient les questions les plus dominantes, toutefois dans les législatives de 1997 la question sociale est reléguée en second plan. Dès lors la question sécuritaire a primée, vu l'instabilité et le terrorisme ayant sévi depuis l'arrêt du processus électoral en 1991.

Mais, à partir de 2002, au niveau de la recherche il est constaté une relative amélioration dans la prise en charge de la question sociale par les partis, cela est du à l'embellie financière enregistrée après la hausse du prix de pétrole.

2- Malgré la différence idéologique, sur le plan du discours politique en général et dans la prise en charge de la question sociale en particulier, les données statistiques démontrent que les différences restent minimes.

3- la notion de famille politique dans le contexte des partis politiques en Algérie ne pèse pas sur la relation politique entre les partis qui se proclament de la même famille politique ; puisque les partis s'acceptent difficilement, comme ce fut le cas entre FFS et RCD, ainsi que le conflit résiduel entre le FIS, ses militants et le HAMS.

A partir de ce constat les alliances politiques sont, donc, loin d'être envisageables dans le moyen ou le court terme, ce qui va certainement permettre au pouvoir en place de régner et de réguler les partis et la société.

Et par conséquent, le multipartisme en Algérie ne reflète pas, par évidence, l'existence d'un pluralisme politique.

4- la recherche a enregistré une faible corrélation entre les résultats et scores réalisés lors des différentes élections et la prise en charge de la question sociale. Le choix d'un parti politique donné est lié donc, aux discours et aux affinités idéologiques et symboliques, qui dominent les relations politiques et sociales ; telles que la légitimité historique, et les ressources religieuses, ainsi que les appartenances tribales et ethniques et les relations clientélistes tissées au moyen de la « proximité » comme outil politique en vue d'intégrer les réseaux qui dominent la scène politique dans la société algérienne.

Thesis Summary.

To summarize a research thesis about the social question in Algeria can be a difficult task to carry out. The multiple dimensions of this topic and which are approached from the angles of methodology and theory, urge use to clarify the aims of the work and to gather the different theoretical and historic approaches needed in the sociological analysis.

In this view, our research is articulated around some dimensions. It is known that the social question in the western societies is taken in charge by a dynamic political society and by a state of rights depending on solid and efficient institutions.

In algeria, instead, the social question is dealt with according to mechanical solidarities, to mention Durkheim vision.

It is clear that history is heavily present in the topic of social question. Colonialism and its policy of destructing social and economic structures has engendred a structural underdevelopement and caused the delay of the social question.

The Algerian state- nation was unable to establish strategic political choices so as to satisfy the expectations and needs of people.

So the problematic can be expressed as follow :

Are the threats related to social question in Algeria such as the social marginality and the absence of social and political integration, the crisis of housing... etc the threats witch become much serious eventough the financial ressources and oil revenues, are these threats situations which to be explained and comprehended within the colonial phenomenon or they declare the political failure of the the Fln –State ?

The social question in Algeria demonstrate that the solutions are well- rooted in the political sphere which, unfortunately, occulted the neccessary conditions for an emancipated society capable of participating in political choices devolopement.

The objectives of the research, Then, are twofold :

a- The study of the social question inthe programms of Algerian political parties.

b- the research aims to present the specificity of the Algerian political reality compared to other escperiences.

Just after the approval of the february 1989 Constitution, a great number of associations and political parties started their activity. These parties, islamists or democrats, converged on the causes preventing an effecient social question, but diverged deeply on the solutions.

The paradox that can be revealed, then,is:

Can The political parties establish on opposition when their priorities are different from that of society weakened by the unemployement, social exclusion and the absence of a good system of insurance ?

The hypotheses.

The hypotheses of this research are :

a- the economic,social and political contescts influence the contents of programms of the parties.

b- the political parties get good results in the polls when they take in charge the social question .

c- The emergency of the social question as a priority in the political programms is an issue related to the ideological and political character of the parties.

d- The absence of alliances during the political campaigns engenders differences on how to take in charge the social question, withim the same family of parties.

Sampling.

The sample of the programms, so that of the parties is a directed sample established according to some important characteristics :

1- The islamist parties which gained acceptable results during different elections.

2- they have the same ideology and revealing their differences is important in this kind of research.

3- The democrat parties, FFS, RCD, PT reached high scores but failed an alliance.

4- The nationalist parties, FLN, RND are the most influent and they are considered as being the parties of the administration.

Methods and tools of research.

It is clear that the social question has historic dimension, the fact that made us to use the historic method in approaching the topic.

The research relied also upon the comparative method which is used to understand the differences between social problems and social question.

The research is a quantitative as well and the analysis of the programms leads to the content analysis method which enabled us to treat the programms presented in general elections- 1991,1997,2002, 2007-.

The results of the research.

The main results can be summarized as follow :

1- The political and social contexts affected the strategies and the programms of the parties.

2- The differences in ideology is not accompanied with huge differences in statistics as revealed in the research.

3- The notion of – political family- has no weight at all and parties can hardly accept each other.

We can predict that this absence of the alliances will last in the mid and long terms and those in power will continue to regulate the parties and society.

4-it is found in the resarch that there is a weak correlation between the results and the scores obtained by the parties in the elections.

تمهيد:

خلال هذا الفصل تم التطرق للحيز الذي احتلته المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب المشاركة في الاستحقاقات التشريعية، وهي معالجة ماكرو _ سوسيولوجية حينما تم عرض برامج الأحزاب وفق العائلات السياسية، وهذا للكشف بالتحليل مدي تكفلها بالمسالة الاجتماعية، بالتركيز على السياق الاقتصادي والسياسي الذي أجريت فيه الانتخابات التشريعية الأربعة.

ولما كانت هذه المعطيات غير قادرة على إبراز الاختلافات بين التيارات، تم التركيز على تناول مكونات المسألة الاجتماعية من منظور ميكرو–سويولوجي، بمعني الكشف عن أولوياتها في برامج الأحزاب داخل التيار الواحد ثم داخل الحزب الواحد وكذا للإجابة على أحد الإشكاليات، هل الظروف التي تجرى فيها الانتخابات تؤثر على محتوى البرامج التي يقدمها الأحزاب السياسية خلال الحملات الانتخابية؟.

أولا: حيز المسألة الاجتماعية في برامج الانتخابات التشريعية للأحزاب السياسية في الجزائر:

سيتم في هذا العنصر التعرف على مدى تكفل الأحزاب السياسية بالمسألة الاجتماعية في برامجها المقدمة في مختلف الاستحقاقات التشريعية التي أجريت في الجزائر من خلال المساحة التي خصصتها لها.

جدول رقم (10): يوضح مدى تكفل الأحزاب السياسية (من حيث المساحة) بالمسألة الاجتماعية في برامجها خلال تشريعات عام 0 : :0م.

التيارات السياسية	الأحزاب / المسألة الاجتماعية	عدد الفقرات التي تتكفل بالمسألة الاجتماعية		عدد الفقرات التي لا تتكفل بالمسألة الاجتماعية		عدد الفقرات في برنامج الحزب	
		ت	%	ت	%	ت	%
الوطنية	FLN	43	32.82	88	67.18	131	100
	RND	-	-	-	-	-	-
	المجموع	43	32.82	88	67.18	131	100
الإسلامية	FIS	49	18.99	209	81.01	258	100
	MSP	23	31.51	50	68.49	73	100
	Nahda	33	19.08	140	34.68	173	100
	المجموع	105	20.83	399	79.17	504	100
الديمقراطية	RCD	09	21.43	33	78.57	42	100
	FFS	29	41.43	41	58.57	70	100
	PT	-	-	-	-	-	-
	المجموع	38	33.93	74	66.07	112	100
المجموع		186	24.90	561	75.10	747	100

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة من فقرات برامج الأحزاب السياسية الجزائرية المشاركة في تشرعيات عام **0 : :0م** لا تتكفل بالمسألة الاجتماعية وتقدر بـ **75.10%**، مقابل نسبة **24.90%** فقط من الفقرات المخصصة للحديث عن كيفية التكفل بالمسألة الاجتماعية، لكن هذا لا ينفي وجود اختلافات جوهرية في درجة التكفل بها حسب التيارات السياسية وحسب برنامج كل حزب.

بحيث نلاحظ ارتفاع هذه النسبة إلى **33.93%** في برامج الأحزاب الديمقراطية لكونها أحزاب نشطت في السرية، وحينما تم اعتمادها حاولت العمل كأحزاب للمعارضة خاصة حزب جبهة القوى

الاشتراكية الذي تصل نسبة الفقرات المخصصة للتكفل بالمسألة الاجتماعية إلى **50.54%** نظرا لطبيعة الحزب الذي أنشئ بسبب إستفحالها ومن أجل معالجتها، وكذا بالنظر للانغراسه في منطقة تعرف مشكلات عديدة سيما البطالة، وهو ما يمكن ملاحظته حينما نتتبع مسارات الهجرة سواء أكانت داخلية أو خارجية.

في المقابل نجد حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية لم يخصص للمسألة الاجتماعية في برنامجه إلا نسبة **09.86%** فقط من حيز فقراته ويعود ذلك لكونه حزب لإطارات أي أنه حزب نخبوي اهتماماته سياسية وثقافية يركز على أولوية الاندماجية السياسية أكثر من المسألة الاجتماعية.

وتليها نسبة **43.93%** من الفقرات المخصصة للتكفل بالمسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب الوطنية ممثلة بحزب جبهة التحرير الوطني، الذي يبقى هو الأخر من بين الأحزاب المتكفلين بهذه المسألة مقارنة بالأحزاب الأخرى وذلك لخبرته الواسعة في مجال الحكم.

ولا تمثل نسبة الفقرات المخصصة للتكفل بالمسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب الإسلامية إلا نسبة **31.94%** فقط وهو ما يؤكد على أن برامجها عبارة عن خطاب أخلاقي شعبوي الغرض منه هو تعبئة الشعب للانتخاب لصالحها، أكثر من كونها أحزاب تحمل مشاريع سياسية وإستراتيجيات لمعالجة والتكفل بالمسألة الاجتماعية، خاصة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي لم تتجاوز نسبتها **::.09%** فبرنامجها عبارة عن خطاب طوباوي كونه لم يفصح عن آليات ولا إمكانيات تجسيد طروحاته، ونفس الشيء تقريبا ينطبق على حزب النهضة الذي خصص نسبة **0:.19%** فقط، ويستثنى منهم حزب حركة مجتمع السلم أين احتلت المسألة الاجتماعية في برنامجه نسبة **31.51%** نظرا لاهتمامه بالتعليم والتكوين الذين يشكلان أحد المجالات التي يراهن عليها في إمداده بمناضلين يتماثلون وإيديولوجيته التي تقوم على الوعظ والإرشاد والإصلاح.

ومن خلال هذه البيانات يمكن القول أن برامج الأحزاب المشاركة في أول تشريعيات جزائرية عام **0::0م** في مجملها لم ترقى إلى مستوى البرامج التي تقترح إجابات وحلول لمشكلات محددة، وهي بعيدة كل البعد عن كيفية التكفل المسألة الاجتماعية، بل هي عبارة عن خطابات اجتماعية تتناول التشخيص للمسألة الاجتماعية عوض اقتراح حلول لها، باستثناء فقط حزب الجبهة القوة الاشتراكية الذي حاول تقديم مقترحات لتجاوز المسألة الاجتماعية وربطها بالحل السياسي، وحزب جبهة التحرير الوطني الذي بالنظر لمصادره السياسية التي تعود لمواثيق الثورة والدولة الجزائرية الحديثة لازال خطابه السياسي يبرز أهمية وضرورة التكفل بالمسالة الاجتماعية، وما يؤكد ذلك هي قيمة الكيدوا المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (13): يوضح الفروق بين التيارات والأحزاب السياسية في درجات تكفلها بالمسألة الاجتماعية خلال تشريعات عام 0 : :0م.

الفروق	كا² المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	كا² المجدولة	القرار
بين التيارات	3322	23	2320	20300	لا توجد دلالة
بين الأحزاب	20	20		93300	لا توجد دلالة

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن كا² المحسوبة بين التيارات السياسية تقدر بـــ**(13.44)** وهي أصغر من كا² المجدولة عند درجات الحرية **(13)** ومستوى الخطأ **(1.16)** المقدرة بـــ **(: :.16)**، وهو ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التيارات السياسية في عدد الفقرات التي خصصت للتكفل بالمسألة الاجتماعية.

وهي ذات الملاحظة المسجلة عند المقارنة المحسوبة بين الأحزاب السياسية بحث قدرة كا المحسوبة بـــ **(18)** وهي أصغر من كا المجدولة عند درجات الحرية **(17)** ومستوى الخطأ **(1.16)** و المقدرة بـــ **(:03.6)**، أي أيضا لم تسجل فروق ذات دلالة إحصائية بين برامج الأحزاب السياسية.

وهذا يؤكد على عدم وجود فروق في برامج الأحزاب السياسية الجزائرية المشاركة في أول تشريعيات لعام **0 : :0م** من خلال الحيز (عدد الفقرات) الذي خصصته للتكفل بالمسألة الاجتماعية، بمعنى أنها لم تعطي الأهمية اللازمة للمسألة الإجتماعية بل ولم تكن ضمن أولوياتها، خاصة وأنها باستثناء حزب جبهة التحرير الوطني حديثة النشأة تفتقد لخبرة سياسية.

جدول رقم (14): يوضح مدى تكفل الأحزاب السياسية بالمسألة الاجتماعية (من حيث المساحة) في برامجها خلال تشريعات عام 8 : :0م.

التيارات السياسية / الأحزاب		المسألة الاجتماعية: عدد الفقرات التي تتكفل بالمسألة الاجتماعية ت	%	عدد الفقرات التي لا تتكفل بالمسألة الاجتماعية ت	%	عدد الفقرات في برنامج الحزب ت	%
الوطنية	FLN	26	28.57	65	71.43	91	100
	RND	06	10	54	90	60	100
	المجموع	32	21.19	119	78.81	151	100
الإسلامية	FIS	-	-	-	-	-	-
	MSP	19	24.35	59	75.64	78	100
	Nahda	22	22.44	76	77.56	98	100
	المجموع	41	23.29	135	76.71	176	100
الديمقراطية	RCD	07	20.00	28	80	35	100
	FFS	21	25.60	61	74.40	82	100
	PT	19	28.79	47	71.21	66	100
	المجموع	47	25.68	136	74.32	183	100
المجموع		120	23.52	390	76.48	510	100

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة من فقرات برامج الأحزاب السياسية الجزائرية المشاركة في تشرعيات عام **8 : :0م** لا تتكفل بالمسألة الاجتماعية وتقدر بـــ **76.48%**، مقابل نسبة **23.52%** فقط من الفقرات التي خصصتها هذه الأحزاب لطرح المسألة الاجتماعية وكيفية التكفل بها، لكن هذا لا ينفي وجود اختلافات جوهرية في درجة التكفل بها حسب كل تيار سياسي وحسب برنامج كل حزب.

أين نلاحظ ارتفاع نسبة الفقرات التي تتناول المسألة الاجتماعية إلى **25.68%** في برامج الأحزاب الديمقراطية، خاصة حزب العمال الذي تصل نسبة الفقرات المخصصة للتكفل بالمسألة الاجتماعية إلى **28.79%**، وحزب جبهة القوى الاشتراكية الذي خصص حيزا قدر بنسبة **25.60%** من فقرات برنامجه لنفس الغرض، في المقابل تنخفض هذه النسبة إلى نسبة **20.00%** فقط في برنامج حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

في حين تقدر نسبة تكفل الأحزاب الإسلامية بالمسألة الاجتماعية بـــ **23.29%**، وترتفع هذه النسبة إلى **24.35%** في برنامج حزب حركة مجتمع السلم، وتنخفض إلى **22.44%** فقط في برنامج حزب النهضة.

ولا تمثل نسبة الفقرات المخصصة للتكفل بالمسألة الاجتماعية إلا نسبة **21.19%** في برامج الأحزاب الوطنية، بحيث ترتفع هذه النسبة إلى **28.57%** في برنامج حزب جبهة التحرير الوطني لأنه هو الحزب الحاكم، وتنخفض إلى **92%** في برنامج حزب التجمع الديمقراطي الذي يوصف بحزب الإدارة وكذا باعتبارها أول تجربة يخوضها في الانتخابات التشريعية.

من خلال هذه المعطيات وبمقارنتها مع معطيات الجدول السابق يتبين أن الأحزاب السياسية تراجعت عن طرح المسألة الاجتماعية في برامجها، ولم تكن من أولوياتها نظرا للسياق والظروف التي أجريت فيها تشريعيات **8 : :0م** أين كانت المسألة الأمنية مطروحة بشدة، إلى جانب تطبيق سياسات التعديل الهيكلي المفروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية الممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بحيث أملت ضرورة القيام باصلاحات من بين ما شملته نجد ضرورة التقليص من النفقات الاجتاعية بغرض توفير السيولة النقدية، أين عمدت السلطات الجزائرية إلى التخفيض من قيمة الدينار، ورفع دعم المواد الاستهلاكية وكذا بدايات العمل بتحرير الأسعار للحاجات الأساسية (الماء، الكهرباء ...) وهو ما تم توضيحه في الفصل الذي تناول مكونات وخصائص المسألة الاجتماعية، وما يؤكد ذلك هي قيمة الكيدوا المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (15): يوضح الفروق بين التيارات والأحزاب السياسية في درجات تكفلها بالمسألة الاجتماعية خلال تشريعات عام 8 : :0م.

الفروق	كا² المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	كا² المجدولة	القرار
بين التيارات	9.22	23	2320	20300	لا توجد دلالة
بين الأحزاب	20	20		93300	لا توجد دلالة

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن كا² المحسوبة بين التيارات السياسية تقدر بـــ**(10.44)** وهي أصغر من كا² المجدولة عند درجات الحرية **(13)** ومستوى الخطأ **(1.16)** المقدرة بـــ **(: :.16)**، وهو ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التيارات السياسية في عدد الفقرات التي خصصت للتكفل بالمسألة الاجتماعية.

وهي ذات الملاحظة المسجلة عند المقارنة بين الأحزاب السياسية ككل بحث قدرت كا المحسوبة بينهم بـــ **(19)** وهي أصغر من كا المجدولة عند درجات الحرية **(17)** ومستوى الخطأ **(1.16)** و المقـــدرة بـــ **(:03.6)**، وهو ما يشير إلى عدم فروق ذات دلالة إحصائية، أي أيضا لم تسجل فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تكفل برامج الأحزاب السياسية بالمسألة الاجتماعية.

وهذا يؤكد على عدم وجود فروق في برامج الأحزاب السياسية الجزائرية المشاركة في ثـــاني تشريعيات لعام **0::8م** من خلال الحيز (عدد الفقرات) الذي خصصته للتكفل بالمســـألة الاجتماعيـــة، بمعنى أنها لم تكن ضمن أولوياتها، نظرا للتأزم الوضع الأمني في الجزائر أين أصـــبحت الأحـــزاب تركزأكثر عن كيفية التكفل ومعالجة المسألة الأمنية.

جدول رقم (16): يوضح مدى تكفل الأحزاب السياسية (من حيث المساحة) بالمسألة الاجتماعية في برامجها خلال تشريعات عام 3113م.

التيارات السياسية	الأحزاب / المسألة الاجتماعية	عدد الفقرات التي تتكفل بالمسألة الاجتماعية		عدد الفقرات التي لا تتكفل بالمسألة الاجتماعية		عدد الفقرات في برنامج الحزب	
		ت	%	ت	%	ت	%
الوطنية	FLN	36	41.37	51	58.63	87	100
	RND	12	16.90	59	83.10	71	100
	المجموع	48	30.37	110	69.63	158	100
الإسلامية	FIS	-	-	-	-	-	-
	MSP	20	26.67	55	73.33	75	100
	ISLAH	25	29.76	59	70.24	84	100
	المجموع	45	28.30	114	71.70	159	100
الديمقراطية	RCD	-	-	-	-	-	-
	FFS	-	-	-	-	-	-
	PT	22	38.59	35	61.4	57	100
	المجموع	22	38.59	35	61.4	57	100
المجموع		115	30.75	259	69.25	374	100

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة من فقرات برامج الأحزاب السياسية الجزائرية المشاركة في تشرعيات عام **3113م** لا تتكفل بالمسألة الاجتماعية وتقدر بـــ **69.25%**، مقابل نسبة **30.75%** فقط من الفقرات المخصصة للحديث عن كيفية التكفل بالمسألة الاجتماعية، لكن هذا لا ينفي

وجود اختلافات جوهرية في درجة التكفل هذه الأحزاب بالمسألة حسب تياراتها السياسية وحسب برامجها.

حيث نلاحظ ارتفاع هذه النسبة إلى **38.59%** في برنامج حزب العمال، وهو الحزب الوحيد الممثل للتيار الديمقراطي، أمام عدم مشاركة كل من حزب الجبهة القوى الاشتراكية وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في هذه التشريعات.

وتأتي في المرتبة الثانية الأحزاب الوطنية التي بلغت نسبة الفقرات التي تهتم بالمسألة الاجتماعية في برامجها **30.37%**، لتصل إلى ذروتها في برنامج حزب جبهة التحرير الوطني الذي يبقى دائما من بين الأحزاب الذين يطرحون هذه المسألة مقارنة بالأحزاب الأخرى بنسبة **41.37%**، ونخفض إلى **16.90%** فقط في برنامج حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

ولا تمثل نسبة الفقرات المخصصة للتكفل بالمسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب الإسلامية إلا نسبة **28.30%** فقط لكون أن هذا التيار فقد أحد أهم الأحزاب الممثلة له وهي الجبهة الإسلامية للانقاذ، وكذا تراجع آداء هذه الأحزاب بالنظر للأزمات الداخلية التي بدت تعرفها، أين حدث انشقاقات داخلية في حركة النهضة، وتم تشكيل حزب جديد (حركة الإصلاح الوطني) التي فرضت نفسها في الخريطة السياسية، أما حركة مجتمع السلم فبعد وفاة رئيسها تراجعت مكانتها ، وبذلك تقهقرت نتائجها في الانتخابات (انظر جدول نتائج الانتخابات التشريعية لعام **8::0م**)، وترتفع هذه النسبة إلى **29.76%** في برنامج حزب الإصلاح الذي شارك في هذه الاستحقاقات تحت القيادة السابقة لحزب النهضة بعد الانشقاق الداخلي الذي حدث له، وهو ما يفسر عدد المقاعد التي تحصل عليها في تلك التشريعيات أين تمكن من تجاوز حركة مجتمع السلم التي لم تخصص للمسالة الاجتماعية في برنامجه سوى **26.67%**، مردها المشاركات في الحكومات المتعاقبة، وبالتالي تراجع خطابه الاجتماعي إزاء قضايا الأساسية المطروحة وبقي يركز فقط على التربية والتعليم.

من خلال هذه المعطيات وبمقارنتها مع معطيات الجدول السابق يمكن القول أن برامج الأحزاب المشاركة في التشريعيات الجزائرية عام **3113م** بدأت تهتم في برامجها بالمسألة الاجتماعية محاولة طرحها وتشخيصها إلا أنها لم تستطيع تقدم نظرة مستقبلية واضحة عن كيفية التكفل بها، بل بقيت المسألة الأمنية ضمن أولوياتها، خاصة وأن الإنتخابات تزامنت مع أحداث القبائل **3110م**، وهو ما جلها تهتم أكثر بما طرحته السلطة السياسية حول مشروع المصالحة الوطنية الذي اعتبرته الأحزاب الوطنية أولوية سياسية، وما يؤكد ذلك هي قيمة الكيدوا المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (17): يوضح الفروق بين التيارات والأحزاب السياسية في درجات تكفلها بالمسألة الاجتماعية تشريعات عام 3113م.

الفروق	كا² المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	كا² المجدولة	القرار
بين التيارات	2330	23	2320	20300	لا توجد دلالة
بين الأحزاب	20330	20		99320	لا توجد دلالة

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن كا² المحسوبة بين التيارات السياسية تقدر بـــ(13.61) وهي أصغر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (13) ومستوى الخطأ (1.16) المقدرة بـــ (: :.16)، وهو ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التيارات السياسية في عدد الفقرات التي خصصت للتكفل بالمسألة الاجتماعية.

كما نلاحظ أيضا أن كا المحسوبة بين الأحزاب السياسية ككل تقدر بـــ (17.36) وهي أصغر من كا المجدولة عند درجات الحرية (16) ومستوى الخطأ (1.16) والمقدرة بـــ (00.18)، وهو ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مختلف الأحزاب السياسية في درجة طرحها للمسألة الاجتماعية.

وهذا يؤكد على عدم وجود فروق في الحيز (عدد الفقرات) الذي خصصته برامج الأحـــزاب السياسية الجزائرية المشاركة في ثالث تشريعيات لعام 3113م للتكفل بالمسألة الاجتماعية، بمعنى أنها لم تكن ضمن أولوياتها، نظرا للصراعات الداخلية والإنشقاقات التي عرفتها بعض الأحزاب فأصـــبح إهتمامها منصب حول كيفية تجاوزها، وكذا بروز مسألة المصالحة الوطنية التـــي طرحتهـــا الســـلطة وإلتفت حولها معظم الأحزاب.

جدول رقم (18): يوضح مدى تكفل الأحزاب السياسية (من حيث المساحة) بالمسألة الاجتماعية في برامجها خلال تشريعات عام 3118م.

المسألة الاجتماعية / التيارات السياسية / الأحزاب		عدد الفقرات التي تتكفل بالمسألة الاجتماعية		عدد الفقرات التي لا تتكفل بالمسألة الاجتماعية		عدد الفقرات في برنامج الحزب	
		ت	%	ت	%	ت	%
الوطنية	FLN	112	41.48	158	58.52	270	100
	RND	55	26.96	149	73.04	204	100
	المجموع	167	35.23	307	64.76	474	100
الإسلامية	FIS	-	-	-	-	-	-
	MSP	23	31.50	50	68.50	73	100
	ISLAH	20	33.75	53	66.25	02	100
	المجموع	50	32.68	103	67.32	153	100
الديمقراطية	RCD	14	24.56	28	49.12	57	100
	FFS	-	-	-	-	-	-
	PT	52	47.70	57	52.29	109	100
	المجموع	66	39.75	100	60.25	166	100
المجموع		283	35.69	510	64.31	793	100

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة من فقرات برامج الأحزاب السياسية الجزائرية المشاركة في تشرعيات عام **3118م** لا تتكفل بالمسألة الاجتماعية وتقدر بـــ **64.31%**، مقابل نسبة **35.69%** من الفقرات التي خصصتها هذه الأحزاب لطرح المسألة الاجتماعية وكيفية التكفل بها، مع الإشارة إلى وجود اختلافات جوهرية في شدة طرحها –وحتى في الكيفية– حسب كل تيار سياسي وحسب برنامج كل حزب.

أين نلاحظ ارتفاع نسبة الفقرات التي تتناول المسألة الاجتماعية إلى **39.75%** في برامج الأحزاب الديمقراطية، وتصل ذروتها في برنامج حزب العمال بنسبة **28.79%**، وتنخفض إلى **24.56%** فقط في برنامج حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي يعتبر برنامجه الأضعف من حيث عدد الفقرات المخصصة لمعالجة المسألة الاجتماعية.

في حين تمثل نسبة الفقرات المخصصة للتكفل بالمسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب الوطنية نسبة **35.23%**، وترتفع هذه النسبة إلى **41.48%** في برنامج حزب جبهة التحرير الوطني الذي يبقى دائما مهتما بها كونه الحزب الحاكم، وتنخفض إلى **26.96%** فقط في برنامج حزب التجمع الوطني الديمقراطي، الذي يري أن تحريك الاقتصاد والتطبيق الميداني للاصلاحات الاقتصادية سيجعل من المسألة الاجتماعية تحصيل حاصل، وهو ما يدل علي أنه يختلف من حيث الإيديولوجية الاقتصادية مع جبهة التحرير الوطني، فالأول أقرب لليبرالية والثاني يحافظ علي موروثه التاريخي من حيث التكفل بالمسالة الاجتماعية، التالي هو أشبه بالأحزاب الليبرالية الاجتماعية مع الإشارة إلى أنهم خلال هذا الاستحقاق قد قدموا برامج مستوحاة من برنامج الرئيس الذي قدمه خلال رئاسيات **3115**م.

ولا تمثل نسبة الفقرات المخصصة للتكفل بالمسألة الاجتماعية في الأحزاب الإسلامية إلا **32.68%**، وهي نسبة مقبولة بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى،و وترتفع هذه النسبة إلى **33.75%** في برنامج حزب حركة الإصلاح وتنخفض إلى **40.50%** فقط في برنامج حزب حركة مجتمع السلم، هذا الحزب الذي تراجع من حيث النتائج الانتخابية المحققة مقارنة بالتشريعيات السابقة بسبب عمله وفق تحالفات مع الأحزاب الوطنية تحت مبررات سياسية أهمها ضرورة الالتقاء مع برنامج رئيس الجمهورية الذي أولي أهمية قصوي للمصالحة الوطنية، بالإضافة إلى تغير قيادة الحزب بأحد الوزراء السابقين الذين شاركوا في السلطة، وهو ما عرض الحزب للانشقاقات داخلية ومعارضة للقيادة الحالية.

ويبقي تحالف حركة مجتمع السلم مع أحزاب التحالف الوطني تحالف استراتيجي، يمكن من منظور علم الاجتماع السياسي اعتباره " يعقوبية جديدة "، خاصة بعد إدراكه أن الأحزاب المعارضة من خارج السلطة لن تستطيع الصمود والبقاء في المشهد السياسي.

وهذا ما يطرح عدة تساؤلات حول سبب اختفاء وجوه سياسية كبيرة واضمحلال الكثير من الأحزاب بعد أن بلغ عددها الستون مع بداية التسعينات من القرن الماضي.

في حين ما يشد الانتباه خلال هذا الاستحقاق هو تسجيل تحسنا ملحوظا في كل برامج الأحزاب من حيث التكفل بالمسألة الاجتماعية، ويعود ذلك إلي تحسن مداخيل الدولة بعد إن قارب سعر البرميل الواحد معدل **1:** دولار طيلة سنة كاملة، بمعني أن الأحزاب واكبت السلطة التي راهنت في برامجها التنموية التكفل بالسكن والتشغيل والاقدام علي الإصلاحات في قطاعي التعليم والصحة، وما يؤكد ذلك هي قيمة الكيدوا المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (19): يوضح الفروق بين الأحزاب السياسية حسب التيارات في درجات تكفلها بالمسألة الاجتماعية.

الفروق	كا² المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	كا² المجدولة	القرار
بين التيارات	23302	23	2320	20300	لا توجد دلالة
بين الأحزاب	20	20		20300	لا توجد دلالة

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن كا² المحسوبة بين التيارات السياسية تقدر بـ (05.20) وهي أصغر من كا² المجدولة عند درجات الحرية (05) ومستوى الخطأ (0.02) المقدرة بـ (02.00)، وهو ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التيارات السياسية في عدد الفقرات التي خصصت للتكفل بالمسألة الاجتماعية.

وهي ذات الملاحظة المسجلة عند المقارنة بين الأحزاب السياسية بحث قدرت كا² المحسوبة بينهم بـ**(16)** وهي أصغر من كا² المجدولة عند درجات الحرية **(15)** ومستوى الخطأ **(1.16)** و المقدرة بـ **(59. :1)**، وهو ما يشير إلى عدم فروق ذات دلالة إحصائية بينها.

وهذا يؤكد على عدم وجود فروق في الحيز (عدد الفقرات) الذي خصصته برامج الأحزاب السياسية الجزائرية المشاركة في تشريعيات عام **3118**م للتكفل بالمسألة الاجتماعية، فرغم إدراجها من طرف كل الأحزاب السياسية الجزائرية ضمن أولوياتها – نظرا لتغير المعطيات الأمنية والإقتصادية للمجتمع نحو الأفضل، أعلنت الحكومة عن تخصيص إحتياطا ماليا للأجيال القادمة – إلا أنها تبقى الفروق بينها بينها ضئيلة جدا، وهذا يجعل المختصون والمتتبعون للشؤون السياسية الجزائرية يدقون ناقوس الخطر حول مستقبل التعددية الحزبية في الجزائر، خاصة أمام إستمرار التحالف الرئاسي وغياب أحزاب قوية في المعارضة، ولعل نتائج الإنتخابات الرئاسية الأخير أقوى دليل على ذلك، أين فاز بها مترشح حر بنسبة ساحقة في المقابل لم تتحصل الأحزاب المشاركة مجتمعة ولو على **20%** من أصوات الناخبين.

يتضح من خلال هذا الجدول أنه من بين مكونات المسألة الاجتماعية التي أولتها برامج الأحزاب السياسية المشاركة في تشريعيات **0 : :0م** الأهمية الكبرى هي الصحة والحماية الاجتماعية بنسبة **37.69%**، حيث نجد أن الأحزاب الإسلامية هي التي أولتها أهمية أكثر من التيارات الأخرى إذ بلغت نسبتها **3: .68%**، في حين ضمنتها برامج الأحزاب الوطنية ممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة **37.7 %.**

أما الأحزاب الديمقراطية وبالرغم من إحتوائها على حزبيين يحملان الفكر العمالي إلا أنها من حيث اهتمامها بمشكلة الصحة والحماية الاجتماعية لم يشغل إلا نسبة **33.33%** في برامجها الإنتخابية التشريعية، وقد يفسر هذا الاهتمام بالنظر للسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي أعدت فيه هذه الأحزاب برامجها بحيث تزامنت مع اخفاق تنموي وتردي صريح للأوضاع الاجتماعية، سيما وأن عائدات الدولة قد تراجعت بداء من الصدمة البترولية لعام **97 :0م** وانتهت بالانتفاضة الشعبية لعام **99 :0م**، فلم تضمن الأحزاب مكونات أخرى غير تلك البارزة كالصحة والحماية الاجتماعية لأنها لأول مرة تقدم برامج في ظل التعددية السياسية بعد أن غييب العمل السياسي لما يقارب **41** سنة.

وتأتي في المرتبة الثانية مسألة التعليم والتكوين التي تشكل عدد المفردات (التكرارات) المخصصة لها نسبة **37.37%**، وذلك مرده أن الأحزاب الإسلامية قد أولته الأهمية اللازمة باعتباره أولوية سياسية بالنظر لطبيعة إيديولوجيتها – لذالك جاءت نسبها متقاربة– إذ تعتقد هذه الأخيرة أن الاستثمار في التعليم يعد أحد الركائز التي تمكن من التنشئة السياسية، والتي تسمح للشباب مستقبلا الاستجابة سياسيا مع طروحاتها وبلغت نسبتها **40.81%**، كما ركزت الأحزاب الوطنية هي الأخرى على أهمية التعليم والتكوين في برامجها لكن بنسبة أقل مقارنة بالأحزاب الإسلامية وتقدر بـــ **24.47%**، عكس الأحزاب الديمقراطية التي لم تولي لهما أهمية كبيرة بحيث لا تمثل نسبة الكلمات التي تتناولهما إلا **31.31%.**

وكما تم توضيحه في الدراسة النظرية، بأن التشغيل حاز أكثر اهتماما في الاصلاحات التي أقدمت عليها السلطة السياسية، كون غلق المصانع وتوقف التوظيف بسب نقص عائدات الدولة، والتي أصبحت ظاهرة جلية جعل الأحزاب تركز علي ضرورة الحد من تفشي البطالة التي أصبحت تعرف بالبطالة الجماهيرية كما تنعتها برامج العديد من الأحزاب سيما المعارضة منها، لذا احتل المرتبة الثالثة من حيث الإهتمام من طرف الأحزاب السياسية بنسبة **08.70%**،والمفارقة أن جبهة التحرير بقيت أكثر الأحزاب تركيزا علي ضرورة التكفل بمشكلة البطالة، إذ بلغت نسبتها **38.77%**، في حين الأحزاب الأخري والتي بالنظر للسياق الذي ظهرت فيه وهو معارضة الأفلان باعتباره المتسبب في الأزمة، لم تحتل مشكلة البطالة إلا نسبة **06.06%** في برامج الأحزاب الديمقراطية و نسبة **03.78%** في برامج الأحزاب الإسلامية ، وهذا يعود إلا نقص تجربة هذه الأحزاب في التعاطي مع صياغة البرامج، وكذا

لتركيزها علي قضية السلطة والتداول عليها والقضايا السياسية، وهو ما يتضح في خضم السياق الذي تمت فيه أولي انتخابات تعددية تشريعية في الجزائر، والملاحظ أيضا أن هذه الأحزاب تمتلك خطابا اجتماعيا أكثر من أن يكون برنامج على سياسيا غرار المفهوم الذي منحته الدراسات وتعرفه تجارب الأحزاب ذات التقاليد السياسية.

ويأتي الإهتمام بمسألة السكن والاسكان في المرتبة الرابعة بنسبة **06.33%**، وترتفع هذه النسبة إلى **33.33%** في برامج الأحزاب الديمقراطية، وتنخفض إلى **05.19%** في برامج الأحزاب الإسلامية، خاصة حزب الجبهةالإسلامية للإنقاذ التي لم تولي لهذه المسألة أهمية كبرى، وتنخفض أيضا إلى **68. :1%** فقط في برامج حزب جبهة التحرير الوطني الممثل للأحزاب الوطنية.

ويليها الفقر الذي لم تولي لها الأحزاب السياسية أية أهمية في برامجها التشريعية رغم اتساعه نطاقه وكونها ظاهرة خطيرة تشكل تهديدا لاندماجية الأفراد والعائلات، إذ لم يحز إلا نسبة **6 :.19%**، وذلك لكون الفقر كمفهوم ظل يعوض بمفاهيم مضللة كالمحتاجين والمعوزين أو ذوي الدخل المحدود والضعيف، خاصة في برامج الأحزاب الإسلامية التي لم تتعدى نسبتها **15.33%** في حين ومن خلال التحليل الكيفي لبرامجها ضمنت الفقر في مسألة التآزر والتضامن في إطار مبادئ الدين الإسلامي، ومن خلال ممارسات شعبوية تضمنتها مبادرة خلق الأسواق الإسلامية أين أصبحت السلع تباع بأسعار رخيصة (زهيدة) لأنها تتلقي الدعم من خلال جمع الأموال، وهذه العملية لم تعمر طويلا كونها لا تستند لعقلانية إقتصادية بل كانت مجرد محاولات لاستعطاف أفراد المجتمع الذين كانوا يعشون ظروفا صعبة في تلك الفترة، وعكس ذلك نجد الأحزاب الديمقراطية جعلته من بين إهتماماتها الأساسية ممثلة بنسبة **04.04%**، وقد يرجع ذلك لطبيعة إيديولوجيتها الاشتراكية التي ظلت بارزة خلال تلك الفترة (حزب العمال، جبهة القوي الاشتراكية).

وفي الأخير تأتي مسألة التضامن الوطني ممثلة بنسبة **16.49%** فقط، بحيث لم يولى له حزب جبهة التحرير الوطني أية أهمية، في حين يعتبر آخر ما إهتمت به الاحزاب الإسلامية بنسبة **18.86%** فقط بالنظر للسياق السياسي الذي أعدت فيه البرامج حيث اعتمدت الأحزاب تحميل جبهة التحرير أسباب الأزمة وحاولت بدورها حفاظا علي تواجدها في المشهد السياسي والبقاء كقوة مؤثرة الاهتمام بالاصلاحات السياسية، وطرحته أكثر الأحزاب الديمقراطية خاصة حزب الجبهة القوى الاشتراكية بنسبة **01.08%**، ويفسر هذا في كونها سعت تبني خط سياسي لمعارضة الأحزاب الإسلامية والسلطة (الدولة – الأفلان)

ومن خلال معطيات هذا الجدول يمكن القول أن مختلف الأحزاب السياسية الجزائرية لم تعي الأهمية اللازمة لمكونات المسألة الاجتماعية بالنظر لحدة المسالة الاجتماعية التي تؤكـــدها أحـــداث أكتـــوبر **0:99م** والتي كانت من بين أسبابها تردي الأوضاع الاجتماعية.

أما عن ترتيب هذه المكونات حسب عدد التكرارات التي حازت عليها في برامج الأحزاب فتأتي مسألة الصحة والحماية الاجتماعية في المرتبة الأولى ثم مسألة التربية والتعليم وتليها مسألة التشغيل والبطالة وفي المرتبة الرابعة مسألة السكن والإسكان ثم تليها مسألة الفقر وفي المرتبة الأخيرة مسألة التضامن الوطني.

فالأحزاب السياسية الجزائرية المشاركة في تشرعيات عام **0::0م** بصفة عامة لـــم تســـتطيع تقديم برنامجا سياسيا متكامل يتكفل بمكونات المسئلة الاجتماعية بسبب غياب التنشئة السياسية والخبرة في إعداد البرامج بالإضافة إلى التأثير الذي يمارسه نظام الحزب الواحد حيث بقي في مخيال الجمعي وفي أذهان حتى بعض المناضلين داخل الأحزاب الأخرى (المعارضة)، وما يؤكد ذلـــك هـــي قيمـــة الكيدوا المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (01): يوضح الفروق بين التيارات والأحزاب السياسية في درجات تكفلها بالمسألة الاجتماعية خلال تشريعات عام 0 : :0م.

الفروق	كا² المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	كا² المجدولة	القرار
بين التيارات	99300	92	2320	90322	لا توجد دلالة
بين الأحزاب	20	22		02300	لا توجد دلالة

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن كا² المحسوبة بين التيارات السياسية تقدر بـــ**(00.77)** وهي أصغر من كا² المجدولة عند درجات الحرية **(01)** ومستوى الخطأ **(1.16)** المقدرة بـــ **(09.41)**، وهو ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التيارات السياسية في عدد الكلمات (التكرارات) التي خصصتها للتكفل بمكونات المسألة الاجتماعية.

وهي ذات الملاحظة المسجلة عند المقارنة بين الأحزاب السياسية بحث قدرت كا² المحســـوبة بينهم بـــ **(46)** وهي أصغر من كا² المجدولة عند درجات الحرية **(41)** ومستوى الخطـــأ **(1.16)** و المقدرة بـــ **(54.88)**، وهو ما يشير إلى عدم فروق ذات دلالة إحصائية بينها.

وهذا يؤكد على عدم وجود فروق في برامج الأحزاب السياسية الجزائرية المشاركة فـــي أول تشريعيات جزائرية عام **0::0م** من خلال عدد الكلمات (عدد التكرات) التي خصصته للتكفل بمكونات المسألة الاجتماعية ، وهذه نتيجة منطقية بالنظر لغياب الخبرة لدى هذه الأحزاب فـــي كيفيـــة إعـــداد البرامج السياسية باعتبارها أول تجربة تخزضها في الإنتخابات التشريعية.

نلاحظ من خلال هذا الجدول، أن الأحزاب السياسية المشاركة في تشريعيات **8 : :0م**، قد اهتمت في المقام الأول بمسألة التعليم والتكوين وذلك بنسبة **:34.3%** ويتضح أن الأحزاب الإسلامية هي الأكثر إهتماما بهذا المكون، حيث تشكل عدد التكرارات التي تتناولها نسبة **46.46%**، خاصة حركة مجتمع السلم، التي بلغت نسبة اهتمامها **37.51%**، في حين برامج الأحزاب الوطنية فقد بلغت نسبة تركيزها علي هذا المكون 50.02**%**، أما في برامج الأحزاب الديمقراطية فلم تشغل إلا نسبة **08.96%**.

احتلت مسألة الصحة والحماية الاجتماعية المرتبة الثانية من حيث الاهتمام الحزبي، حيث بلغت نسبة **30.30%** من برامج الأحزاب السياسية المشاركة، وتعد الأحزاب الإسلامية الأكثر اهتماما بهذه المسألة مقارنة بالتيار الديمقراطي والوطني ،حيث سجلت درجة اهتمامها نسبة **38.48%**، في حين قدرت في برامج الأحزاب الديمقراطية بـــ **75. :0%** ،أما في برامج الأحزاب الوطنية فلم تتجاوز نسبة **09.38%**.

أما مسألة البطالة بالنظر للمعطيات الإحصائية،جاءت في المرتبة الثالثة من حيث الاهتمام من قبل كل الأحزاب اذ قدرت بنسبة **09.17%**، اما من حيث الاهتمام حسب التيار السياسي، يسجل بقاؤها دائما ضمن أولويات الأحزاب الوطنية التي قدرت بنسبة **41.54%**، في حين لدي الأحزاب الديمقراطية فقدرت بنسبة **05.39%** في برامج الأحزاب الديمقراطية و نسبة **01.01%** فقط في برامج الأحزاب الإسلامية.

ويأتي الاهتمام بمسألة السكن والاسكان في المرتبة الرابعة بنسبة **08.90%**، وترتفع هذه النسبة إلى **33.70%** في برامج الأحزاب الديمقراطية، وتنخفض إلي نسبة **05.89%** في برامج الأحزاب الوطنية ولم تبلغ سوي نسبة **04.04%** في برامج حزب الأحزاب الإسلامية.

ويليها الفقر الذي لم تولي لها الأحزاب السياسية الأهمية الكافية في برامجها التشريعية فلم يحز إلا نسبة **3 :.05%**، في برامج الأحزاب الإسلامية التي لم تتعدى نسبتها **1 :. :1%** في حين نجد الأحزاب الديمقراطية هي أكثر اهتماما بهذا المكون،حيث قدرت نسبة حضوره في البرامج **08.96%**، أما في برامج الأحزاب الوطنية فتقدر بنسبة **08.96%**.

وتبقى مسألة التضامن الوطني هي آخر ما تهتم به الأحزاب السياسية، حيث لم تتعدى نسبة المفردات التي تتحدث عنه في برامجها مجتمعة **15.80%**، والملاحظ انها تبقي من الاهتمامات الولي للأحزاب الديمقراطية ، خاصة حزب الجبهة القوى الاشتراكية الذي بلغت نسبة تداوله في برنامجه **10.2%**. و المفارقة أن حزب العمال قدرت نسبة اهتمامه بـــ **01%**، محتلا بذلك المرتبة الأخيرة

من خلال معطيات هذا الجدول يمكن القول أن مختلف الأحزاب السياسية الجزائرية التي شاركت في تشريعيات **8::0م** تراجعت عن طرح مكونات المسألة المختلفة في برامجها، وتبقى بعيدة عن ما يمكن تسميته ببرنامج سياسي بمقدوره التكفل بمختلف مكونات المسألة الإجتماعية، نظرا لإهتمامها أكثر بكيفية معالجة المسألة الأمنية التي كانت مطروحة بشدة في تلك الفترة.

أما عن ترتيب هذه المكونات حسب عدد التكرارات التي حازت عليها في برامج الأحزاب فتبقى في نفس الترتيب الذي حازته في تشريعيات **0 : :0م** باستثناء، مسألة التربية والتعليم التي أحرزت تقدما مقارنة بمسألة الصحة والحماية الإجتماعية التي أصحت في المرتبة الثانية، وهذا مرده اعتقاد معظم الأحزاب أنه لا يمكن التكفل بالمسألة الاجتماعية إلا بعد التنشئة السياسية التي تركز كثيرا على الاستثمار في التعليم والتكوين،

علاوة علي كون أن المنظومة التربوية أضحت محل إصلاح ومكان للصراع الأيديولوجي في تلك الفترة.

وما يؤكد ذلك هي قيمة الكيدوا المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (03): يوضح الفروق بين الأحزاب السياسية حسب التيارات في درجات تكفلها بالمسألة الاجتماعية تشريعات عام 8 : :0م.

الفروق	كا² المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	كا² المجدولة	القرار
بين التيارات	90	92	2320	90322	لا توجد دلالة
بين الأحزاب	03	22		02300	لا توجد دلالة

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن كا² المحسوبة بين التيارات السياسية تقدر بـــ **(05)** وهي أصغر من كا² المجدولة عند درجات الحرية **(01)** ومستوى الخطأ **(1.16)** المقدرة بـــ **(09.41)**، وهو ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التيارات السياسية في عدد الفقرات التي خصصوها للتكفل بمكونات المسألة الاجتماعية.

وهي ذات الملاحظة المسجلة عند المقارنة بين الأحزاب السياسية بحث قدرة كا² المحسوبة بينهم بـــ**(53)** وهي أصغر من كا² المجدولة عند درجات الحرية **(41)** ومستوى الخطأ **(1.16)** و المقدرة بـــ **(54.88)**، وهو ما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بينهم.

وهذا يؤكد على عدم وجود فروق في برامج الأحزاب السياسية الجزائرية المشاركة في ثاني تشريعيات لعام **0::8م** من خلال عدد الكلمات (عدد التكرات) التي خصصته للتكفل بمكونات المسألة الاجتماعية من حيث درجة إهتمامها بكل مكون من مكوناتها، وكذا الأولويات التي تعطيه له، لأن تزكيزها كان منصبا حول المسألة الأمنية التي كانت مطروحة بشدة.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الأحزاب السياسية المشاركة في تشريعيات **8 : :0م** إهتم أكثر بمسألة الصحة والحماية الإجتماعية بنسبة **26.15%**، وترتفع هذه النسبة إلى **:44.1%** في برامج الأحزاب الإسلامية خاصة حزب حركة مجتمع السلم الذي تشكل عدد الكلمات التي تتحدث عنها نسبة **37.31%**، في حين ضمنتهما برامج الأحزاب الوطنية بنسبة **34.53%**، أما في برامج الأحزاب الديمقراطية والممثلة فقط بحزب العمال فلم تشغل مسألة الصحة والحماية الاجتماعية إلا نسبة **%0: .4:**.

وتأتي في المرتبة الثانية مسألة التعليم والتكوين والتي تشكل نسبة **34.68%** من برامج الأحزاب السياسية المشاركة، وترتفع هذه النسبة إلى **4 :.41%** في برامج الأحزاب الإسلامية، وتنخفض إلى **31.83%** فقط في برامج الأحزاب الوطنية وإلى **31.90%** في برامج الأحزاب الديمقراطية.

ويأتي الاهتمام بمسألة السكن والاسكان في المرتبة الثالثة بنسبة **06.91%**، وترتفع هذه النسبة إلى **31.50%** في برامج الأحزاب الديمقراطية، وتنخفض إلى **08.00%** في برامج الأحزاب الوطني وإلى **00.60%** فقط في برامج حزب الأحزاب الإسلامية.

أما مسألة البطالة فاحتل المرتبة الرابعة من حيث الإهتمام بنسبة **05.77%**، تبقى دائما ضمن أولويات الأحزاب الوطنية التي شغلت فيها نسبة **31.83%**، في حين تمثلها نسبة **07.44%** في برامج الأحزاب الديمقراطية وتنخفض إلى نسبة **19.75%** فقط في برامج الأحزاب الإسلامية.

ويليها الفقر الذي لم تولى له الأحزاب السياسية الأهمية الكافية في برامجها التشريعية فلم يحز إلا نسبة **12.64%**، ونجد الأحزاب الديمقراطية أكثر إهتماماتها به وتمثله نسبة **09.48%**، وتنخفض في برامج الأحزاب الإسلامية إلى **:01.8%**، في حين لم تتعدى نسبته في برامج الأحزاب الوطنية **1 :.: 1 %**.

وتبقى مسألة التضامن الوطني آخر ما تهتم به الأحزاب السياسية بحيث لا تتعدى نسبة الكلمات التي تتحدث عنه في برامجها **07.18%**، وتبقى من إهتمامات الأحزاب الديمقراطية بالدرجة الأولى، خاصة حزب العمال بنسبة **09.18%**، كما بدأت تشغل إهتمام الأحزب الوطنية الذي سجلت في برامجها نسبة **2039%** من الكلمات التي تهتم بها.

ومن خلال معطيات هذا الجدول يمكن القول أن مختلف الأحزاب السياسية الجزائرية التي شاركت في تشريعيات **3113م** بدأت تهتم بمكونات المسألة الاجتماعية في برامجها، ولكن تبقى عبارة فقط عن تشخيص للوضع ولم تستطيع تقدم نظرة مستقبلية واضحة عن كيفية التكفل بهذه المكونات، والسبب في ذلك هو تأزم المسألة الأمنية خاصة وأن الإنتخابات تزامنت مع أحداث القبائل **3110م** وطرح السلطة لمشروع المصالحة الوطنية الذي اعتبرته الأحزاب الوطنية أولوية سياسية، بالإضافة إلى الصراعات الداخلية والإنشقاقات التي عرفتها بعض الأحزاب.

أما عن ترتيب هذه المكونات حسب عدد التكرارات التي حازت عليها في برامج الأحزاب فتبقى في نفس الترتيب الذي حازته في تشريعيات **1997م** إلا أن مسألة الصحة والحماية الاجتماعية التي تقدمت على مسألة التربية والتعليم، نظرا للظروف الصحية الرديئة التي تسببت فيها الأزمة الأمنية، وما يؤكد ذلك هي قيمة الكيدوا المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (05): يوضح الفروق بين الأحزاب السياسية (حسب التيارات) في درجات تكفلها بالمسألة الاجتماعية تشريعات عام 3113م.

الفروق	كا² المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	كا² المجدولة	القرار
بين التيارات	93	92	2320	90322	لا توجد دلالة
بين الأحزاب	22	30		20300	لا توجد دلالة

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن كا المحسوبة بين التيارات السياسية تقدر بـــ**(03)** وهي أصغر من كا المجدولة عند درجات الحرية **(01)** ومستوى الخطأ **(1.16)** المقدرة بـــ **(09.41)**، وهو ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التيارات السياسية في مدى تكفلها بمكونات المسألة الاجتماعية.

كما نلاحظ أيضا أن كا² المحسوبة للأحزاب ككل تقدر بـــ **(41)** وهي أصغر من كا² المجدولة عند درجات الحرية **(36)** ومستوى الخطأ **(1.16)** و المقدرة بـــ **(48.76)**، وهو ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مختلف الأحزاب السياسية في درجة طرحها لمكونات المسألة الاجتماعية.

وهذا يؤكد على عدم وجود فروق في برامج الأحزاب السياسية الجزائرية المشاركة فـــي ثالـــث تشريعيات لعام **3113م** من خلال عدد الكلمات (عدد التكرات) التي خصصته للتكفل بمكونات المسألة الاجتماعية، فكلها إلتفت حول مشروع المصالحة الوطنية الذي عرضته السلطة.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الأحزاب السياسية المشاركة في تشريعيات **3113م** إهتم أكثر بمسألة الصحة والحماية الإجتماعية بنسبة **24.95%**، ونجد الأحزاب الإسلامية هي الأكثر إهتماما بهما بحيث تشكل عدد الكلمات التي تتحدث عنها نسبة **27.42%**، في حين ضمنتهما برامج الأحزاب الوطنية بنسبة **35.68%**، أما في برامج الأحزاب الديمقراطية فلم تشغل إلا نسبة **34.64%**.

وتأتي في المرتبة الثانية مسألة التعليم والتكوين والتي تشكل نسبة **24.09%** من برامج الأحزاب السياسية المشاركة، وترتفع هذه النسبة إلى **28.23%** في برامج الأحزاب الإسلامية وتنخفض إلى **8 :.34%** في برامج الأحزاب الديمقراطية، وإلى **30.09%** فقط في برامج الأحزاب الوطنية.

وتأتي مسألة البطالة في المرتبة الثالثة بنسبة **17.43%**، وتبقى دائما ضمن أولويات الأحزاب الوطنية التي شغلت فيها نسبة **33.90%**، في حين تنخفض إلى نسبة **:06.3%** في برامج الأحزاب الديمقراطية و نسبة **12.90%** فقط في برامج الأحزاب الإسلامية.

أما مسألة السكن والإسكان فاحتل المرتبة الرابعة من حيث الإهتمام بنسبة **16.99%**، وترتفع هذه النسبة إلى **50. :0%** في برامج الأحزاب الديمقراطية وإلى **09.04%** في برامج الأحزاب الوطني، وتنخفض إلى **12.10%** فقط في برامج حزب الأحزاب الإسلامية.

وتليها مسألة الفقر التي لم تكن من الإهتمامات الأساسية للأحزاب السياسية فلم تحز إلا على نسبة **12.04%** من الكلمات في برا مجها، وترتفع هذه النسبة إلى **08.17%** في برامج الأحزاب الديمقراطية وإلى **13.71%** في برامج الأحزاب الإسلامية، وتنخفض إلى **16.96%** فقط في برامج الأحزاب الوطنية.

وتبقى مسألة التضامن الوطني هي الأخرة بعيدة عن إهتمامات الأحزاب السياسية بحيث لا تتعدى نسبة الكلمات التي تتحدث عنها نسبة **04.51%**، وترتفع في برامج الأحزب الوطنية بنسبة **20300%**، **ثم في برامج الأحزاب الإسلامية بنسبة 16.76%**.

ومن خلال معطيات هذا الجدول يمكن القول أن مختلف الأحزاب السياسية الجزائرية التي شاركت في تشريعيات **2007م** طرحت مكونات المسألة المختلفة في برامجها بطريقة إحترافية بعد الخبرة التي حازتها ولجوء بعض الاحزاب لخبراء في مجال إعداد البرامج والحملات الإنتخابية، ولكن تبقى أيضا تتسم بالعمومية لا تتخذ شكل التمحيص والتدقيق في القضايا التي تطرحها وهي عبارة عن تشخيص للوضع فقط بعيدة عن تقدم نظرة مستقبلية واضحة عن كيفية التكفل بهذه المكونات.

أما عن ترتيب هذه المكونات حسب عدد التكرارات التي حازت عليها في برامج الأحزاب فتبقى في نفس الترتيب الذي حازته في تشريعيات **2003م**، فتأتي مسألة الصحة والحماية الاجتماعية

في المرتبة الأولى ثم مسألة التربية والتعليم وتليها مسألة السكن والإسكان وفي المرتبة الرابعة مسألة التشغيل والبطالة ثم تليها مسألة الفقر وفي المرتبة الأخيرة مسألة التضامن الوطني.

لأن تحت مفهوم الحماية الاجتماعية توجد مسألة اجتماعية لم يفصح عنها الأحزاب السياسية في برامجهم، سيما المتعلقة بالأيتام وضحايا الإرهاب والأحداث (منطقة القبائل) والكوارث الطبيعية (فياضنات باب الواد، زلزال بومرداس) ...إلخ.

وما يؤكد ذلك هي قيمة الكيدوا المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (07): يوضح الفروق بين الأحزاب السياسية حسب التيارات في درجات تكفلها بالمسألة الاجتماعية.

الفروق	كا² المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الخطأ	كا² المجدولة	القرار
بين التيارات	93	92	2320	90322	لا توجد دلالة
بين الأحزاب	30	32		29309	لا توجد دلالة

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن كا² المحسوبة بين التيارات السياسية تقدر بـــ**(03)** وهي أصغر من كا² المجدولة عند درجات الحرية **(01)** ومستوى الخطأ **(1.16)** المقدرة بـــ (00.80)، وهو ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التيارات السياسية في عدد الفقرات التي خصصت للتكفل بالمسألة الاجتماعية.

وهي ذات الملاحظة المسجلة عند المقارنة بين الأحزاب السياسية بحث قدرت كا² المحسوبة بينهم بـــ **(35)** وهي أصغر من كا² المجدولة عند درجات الحرية **(31)** ومستوى الخطأ **(1.16)** و المقدرة بـــ **(40.50)**، وهو ما يشير إلى عدم فروق ذات دلالة إحصائية بينها.

ويعود ذلك لخوف قيادات الأحزاب التعرض لاختراقات وانشقاقات داخلية فأصبحت تقدم برامجا تنسجم وطروحات السلطة، الشيء الذي جعلها تعرف استتباعا سياسيا قلل من حدة الفروقات من حيث تكفلها بمكونات المسألة الاجتماعية سواء داخل الأحزاب السياسية أو بين التيارات السياسية رغم الاختلاف الإديولوجي، وهو ما جعل الكثير من الملاحظين يتساءلون عما إذا كان هنالك فرق يستشف بين برامج الأحزاب السياسية في الجزائر.

ثالثا: الاستجابة السياسية على ضوء البرامج الإنتخابية التشريعية للأحزاب السياسية في الجزائر:

تسعى الدراسة من خلال هذا الفصل تتبع الإستجابة السياسية لأفراد المجتمع على ضوء ما قدمته الأحزاب من برامج خلال الإنتخابات التشريعية المتعاقبة علما أن الإستجابة السياسية من منظور علم الاجتماع السياسي وكما توضحه الدراسات الإمبريقية حول المشاركة السياسية والعوامل المتحكمة فيها ، تتضح من خلال ما يحققه الحزب من نتائج وأصوات معبر عنها لصالحه، وهي مؤشر على تكفل برنامجه بالأولويات السياسية والاجتماعية والإقتصادية وحتى الأمنية التي يتطلع لها غالبية أفراد المجتمع

جدول رقم (08): يوضح العلاقة بين الحيز الذي شغلته المسألة الاجتماعية في برامج مختلف الانتخابات التشريعية للأحزاب السياسية في الجزائر وعدد المقاعد المتحصل عليها.

التيارات السياسية	الأحزاب	قيمة معامل الارتباط
الوطني	FLN	2330
	RND	- 0.50
	المجموع	0.11
الإسلامي	FIS	–
	MSP	– 2303
	ISLAH	- 0.66
	المجموع	– 2300
الديمقراطي	RCD	2330
	FFS	2300
	PT	2302
	المجموع	2300
المجموع		2320

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة معامل الإرتباط بين عدد الفقرات التي خصصتها الأحزاب السياسية لطرح المسألة الاجتماعية وعدد المقاعد المحصل عليها في الإنتخابات التشريعية التي شاركت فيها يقدر بـــ **(1.45)** وهو إرتباط إيجابي ضعيف، بمعني أن عدد المقاعد التي تتحصل عليها الأحزاب في الإنتخابات التشريعية مرتبطة ارتباطا إيجابي ضعيف بطبيعة برامجها من حيث

طرح المسألة الاجتماعية، فالأحزاب السياسية تمتلك خطابا شعبويا أكثر من كونها برامج سياسية، مع الإشارة إلى وجود فروق حسب كل حزب وكذا التيار الذي ينتمي إليه.

بحيث نجد قيمة معامل الإرتباط بين عدد الفقرات التي خصصتها الأحزاب الديمقراطية وعدد المقاعد المحصل عليها في الإنتخابات التشريعية تقدر بـــ **(1.68)** وهو إرتباط إيجابي قوي وهذا مرده أن وعائها الإنتخابي يتشكل من مناضلين أكثر من المتعاطفين، وكذا لكونها أحزاب من حيث الخريطة الإنتخابية كما أوضحها الباحث عبد الناصر جابي، لا زالت تسيطر في الحضر أكثر منها في الأرياف بمعنى أنها أحزاب (نخبوية)، وترتفع قيمته إلى **(1.:8)** في حزب جبهة القوى الإشتراكية إلى **(1.84)**و في حزب العمال، وهما إرتباطين إيجابيين قويين جدا، وهو ما تعكسه نتائج حزب العمال الذي ما انفك من إستحقاق إلى آخر تحسين نتائجه ويكود ذلك أيضا لمواقفه الثابتة حيال المسألة الاجتماعية، ، وتنخفض قيمته إلى **(1.35)** في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ،اذ هو ارتباط طردي ضعيف لكونه حزب للرأي أكثر منه حزب جماهيري وهو ما يعكس نتائجه المحققة في العاصمة وانضمام فئة الإطارات إليه، إلى جانب بقائه حزب يحوز جزء من الوعاء الإنتخابي في منطقة القبائل لتمسكه بالمطلب الثقافي.

في حين تقدر قيمة معامل الإرتباط المسجلة في الأحزاب الوطنية بـــ **(1.00)** وهو إرتباط إيجابي ضعيف جدا، وهذا مرده المفارقة المسجلة بين برامج ونتائج الأحزاب المكونة لهذا التيار، كون حزب جبهة التحرير الوطني يهتم بطرح المسألة الاجتماعية في برامجه الانتخابية وفي نفس الوقت يتحصل على غالبية المقاعد وهذا مرده لتمثيله الدائم في المخيال الجمعي ان مع هذا الحزب يمكن ان تتحقق فترات الرخاء، حيث بلغتت قيمة معامل الإرتباط بين عدد الفقرات التي خصصتها لطرح المسألة الاجتماعية في برنامجه الانتخابي وعدد المقاعد المحصل عليها في الإنتخابات التشريعية **(1.35)** وهو إرتباط إجابي ضعيف، عكس حزب التجمع الوطني الديمقراطي الحديث النشأة وإمتلاكه لبرنامج ليبرالي إقتصادي أكثر منه إجتماعي الشيء الذي جعل قيمة معامل إرتباطه تقدر بـــ **(1.61 –**) وهو إرتباط سلبي قوي بمعني أنه يحوز على نتائج مناقضة لمحتويات برامجه التي لا تولي للمسألة الاجتماعية الأهمية القصوى على اعتبارها مرتبطة بنجاح الإصلاحات الإقتصادية.

ما قيمته في التيار الإسلامي فتقدر بـــ **(1.67 –)** وهو إرتباط سلبي قوي كونها تملك خطابا اجتماعيا مكنه من تعبئة المجتمع للتصويت لصالحها، وقد ساعدها في ذلك نقدها للسلطة وسعيها لأخلقة الحياة السياسية والإجتماعية، لكنها لا تفصح عن آليات وحلول واقعية وعملية للتكفل بالمسألة الاجتماعية في برامجها، وتصل قيمته إلى **(1.73 –)** في حزب حركة مجتمع السلم وإلى **(1.77–)** في حزب الإصلاح وهما إرتباطين سلبيين قويين.

في حين تعذر(غير ممكن إحصائيا) حساب قيمة معامل الإرتباط لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ نظرا لمشاركتها في إنتخابات تشريعية واحدة فقط.

رابعا: مناقشة نتائج الدراسة:

بعد عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية سيتم مناقشتها في ضوء التراث النظري، الدراسات المشابهة وفرضيات والتساؤلات التي أثارتها الدراسة:

0- في ضوء التراث النظري:

إن موضوع المسألة الاجتماعية يبقي من القضايا التي استقطبت اهتمام الدارسين في علم اجتماع السياسي خاصة ما تعلق بشق تطورها التاريخي ومختلف المسارات التي عرفتها، أي لحظات ظهورها واشتدادها وسبل معالجتها وفق السياقات التي تحكمت فيها ودرجة تطور المجتمع من الناحية الاقتصادية.

ورغم أن هذا الانشغال يبرز في وجود اتجاهات تنظيرية مختلفة، حاولت تقديم طروحات سعت لايجاد تصورات علائقية بين اقتصاد فعال وتكفل أمثل بالمسألة الاجتماعية، يقضي على مظاهر الإستقرار الاجتماعي والهامشية الاجتماعية، والبحث في تجسيد الإندماجية لفئات واسعة من المجتمع.

وما تبين من التراث النظري عموما، أن المسألة الاجتماعية قد اتخذت بعدا تاريخيا، وهو ما أوضحته النظريات التي تناولت تاريخ بناء الدولة من منظور بنائي ووظيفي،حيث أضحت الدولة قادرة على جعل السياسي محور عملية التنظيم لعلاقة الحاكم بالمحكوم.

ولما كانت المجتمعات تتطور وتتغير بفعل تغير الحاجات الإنسانية من جهة، وتغير نمط تنظيم الاقتصاد من ناحية أخري، اتخذت المسألة الاجتماعية بعدا سياسيا، حيث أضحي الذكاء السياسي ضرورة مجتمعية لإيجاد التمفصلات اللازمة بين تحقيق رغبات الأفراد والتكفل بحاجاتهم المختلفة، وتفعيل العملية الاقتصادية، لكن نظرا للتناقضات التي تطرحها هاتين الغايتان، أملت حاجة المجتمع في تلبية رغباته وحاجة الاقتصادي في تحقيق الربح وتراكم رأس المال إلى دعم الدولة الضابطة والنظام السياسي عموما، والأحزاب السياسية بوصفها وسائط بين المجتمع والدولة إلى طرح مقترحاتها وبرامجها في الحقل السياسي تناولته نظرية (السوق السياسي) ودعمته نظرية الاختيار العقلاني، التي دافعت على فكرة أن الفرد عقلاني في تحديد أولوياته وتبني البرامج التي تتكفل بانشغالاته.

فضلا عما سبق، فإن نظرية الحاجات " لأبراهام ماصلوا " قد تبين بالنظر لواقع المجتمع الجزائري أن سلم الحاجات لا يمكن إسقاطه كما هو على واقع المجتمع الجزائري في كل المراحل التاريخية، فبعد توقيف المسار الانتخابي لعام 0000م واشتداد العنف أصبحت الحاجة الملحة لدى غالبية أفراد المجتمع هو الأمن والاستقرار، وذلك بالرغم من تدهور الأوضاع الاجتماعية كتدهور المنظومة الصحية، وتفشي ظاهرة البطالة، وحدة أزمة السكن.

وبالتالي فإن المجتمع يملي على الأحزاب والنظام السياسي عموما أولوياته، وهو ما يستشف في كون أن حزب جبهة التحرير الذي تراجع وعائه الانتخابي في الاستحقاقين الأول والثاني، قد عاد بقوة في الاستحقاقات الأخيرة 5005 و5002، وبالتالي فإن ما طرحته نظرية الاختيار العقلاني، لا يمكن إسقاطه كما هو بل تتحكم فيه خاصية المجتمعات، فإذا كانت الأحزاب الأكثر تكفلا بالمسألة الاجتماعية في المجتمعات الغربية هي دواما الأحزاب التي تفوز بالانتخابات، فإن واقع المجتمع الجزائري يفند ذلك، حيث أن حزب جبهة التحرير الوطني رغم نقده من قبل كل الأحزاب كونه المتسبب في الأزمة، إلا أنه يبقى في المخيال الجمعي وبخاصة لدى الفئات المسنة أن فترة حكمه تعد الأفضل كونها اتسمت بالاستقرار والرفاه الاجتماعي.أما الأحزاب الإسلامية فهي تفتقد لرؤية سياسية تركز علي البرامج بل تبقي أسيرة خطاب يسعي" لأخلقة" la moralisation du politique الفعل السياسي والحياة الاجتماعية ،ويستشف في ضوء عدم إفصاح برامجها عمليا عن السبل للتكفل بها، رغم أنها حاضرة في خطابها السياسي التشخيصي للأزمة .

3- في ضوء الدراسات المشابهة:

يتضح من خلال تتبع تطور المسألة الاجتماعية في الجزائر منذ الاستقلال، وبالرغم من مراهنة الخطاب السياسي علي اعتبارها أولوية سياسية للدولة الحديثة الاستقلال، ويتجلي ذلك في المكانة التي احتلتها مكوناتها المختلفة عبر مختلف المراحل التنموية، سواء أكان ذلك أثناء العمل بمبدأ التخطيط الاشتراكي، وكذا في مختلف المواثيق الرسمية للدولة ،التي اعتبرت أن التكفل بمحاربة الفقر، والقضاء علي مخلفات الاستعمار، كضرورة محاربة الأمية، والبطالة وتوفير السكن، كلها أهداف تسعي لتحقيقها الدولة الحاضنة التي نظريا تكفلت بكل شئ، لكن واقعيا وعلي اثر تجذر الأزمة واتسامها بالشمولية والتعقد، أفضت إلي صراعات سياسية جديدة، جعلت من القوي السياسية في المجتمع لا تتفق علي حدود دنيا ومشروع مجتمع يجنب المجتمع الجزائري الأزمات.

كما أكدت أيضا أن المسألة الاجتماعية مسألة سياسية بالأساس، إذ عدم تمكن النظام السياسي من إدخال الصراعات والاختلافات السياسية إلي رحم المؤسسات، وذلك من خلال السماح للمجتمع بالتعبير عن ذاته، وغياب تجسيد فعلي للممارسة الديمقراطية، وضعف الأحزاب السياسية وظيفيا وتنظيميا، كلها عوامل عمقت من أزمة العلاقة بين السياسي والمجتمع، حيث غابت التنشئة السياسية الكفيلة بخلق تفاعل المجتمع مع الفضاء العام وحيازته لثقافة هذا الأخير، ومع التعددية السياسية وظاهرة التعددية الحزبية، التي بقيت لوقت طويل غريبة عن واقع المجتمع الجزائري، وتدعم هذه النتائج ما توصل إليه إسماعيل قيرة وآخرون في دراستهما حول مستقبل الديمقراطية في الجزائر.

0- أوضحت أن إمكانية تجسيد الديمقراطية متوفرة بالنظر للطاقات البشرية والإمكانات المادية، إلا أنه بالنظر لطبيعة السلطة، قد أفضت إلي صراع دائم بين النخب السياسية لازال يرهن بناء

الدولة الجزائرية الحديثة، حيث لازال المشهد السياسي يعرف غياب الإجماع السياسي حول مسائل أساسية وجوهرية، تعد مشروطيات لكل تحول نحو الديمقراطية، والتكفل بتطلعات المجتمع، المرهونة بإصلاحات اقتصادية جادة ترافقها إرادة سياسية تتكفل بالمسألة الاجتماعية التي تتجلي مظاهرها، في غياب العدالة التوزيعية للخيرات، وعدم محاربة آفات اجتماعية عديدة كانتشار الرشوة، عدم تثمين العمل بوصفه قيمة اجتماعية تكرس مبدأ الاعتماد علي الاربحية الاقتصادية.

أما ما تعلق بنشاط الأحزاب سياسيا فقد خلصت إلي نتيجة تتقاطع معها نتائج الدراسة الراهنة، سواء كتيارات سياسية أو كأحزاب داخل نفس التيار السياسي، لازالت تتصارع عوض أن تتنافس، مما أرهن توفير مناخ الاستقرار السياسي والاجتماعي لاستنبات الديمقراطية، وأدي إلي غياب إجماع حول برامج دنيا، للأولويات التي يجب حمل السلطة على التكفل بها، أمام حدة المسالة الاجتماعية التي أدت إلي أللاستقرار السياسي وانتشار العنف.

3- وكل هذا نستشف تقاطعه مع ما خلص إليه عدي الهوا ري في بحثه "الديمقراطية في الجزائر" والتي تناولت أسباب فشل التحول الديمقراطي في الجزائر بعد أحداث أكتوبر 0000م، والأزمة التي آل إليها المجتمع الجزائري والتي يوصفها بأنها أزمة متعددة الأبعاد والجوانب.

انتهت الدراسة إلي أن النظم الاجتماعية الأخرى النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي صلاحهما مرهون بإصلاح النظام السياسي، الذي لا زال يحاصر كل نشاط سياسي من شأنه يضفى إلى تنافس سياسي في ظروف سلمية، وكذا لمحدودية الإصلاحات الاقتصادية التي تبقي دوما تتم قصريا أمام اشتداد الأزمات الاجتماعية وتراجع عائدات الريع، التي تجعل من المسألة الاجتماعية تطرح بشكل ارتدادي، ولم يتم إيجاد حلول لها نظرا للتناقضات الحاصلة حول مفهوم الدولة ووظائفها في المجتمع الجزائري .

4- والملاحظ أن الدراسة تتفق، مع ماخلصت إليه دراسة لونقناس وآخرون، حيث من خلال المقارنة بين المسألة الاجتماعية في المجتمعات الغربية والمجتمعات العربية، تتبدي حقيقة مفادها أن المجتمعات لا تنتمي إلي نفس التاريخانية historicité، وبالتالي فان المسألة الاجتماعية في المجتمعات الغربية قابلتها المسألة الوطنية، أي البحث عن تحقيق الاستقلال.

وبعد الاستقلال، تعزو المسألة الاجتماعية إلي عدم إدراك النظم السياسية لخطورتها وتهديدها الدائم للاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهذا لكون أن ما يطرح كمسألة اجتماعية لازالت الكثير من الأحزاب سواء الحاكمة منها اوالتي هي في المعارضة تعتقد بأنها مشكلات اجتماعية عابرة، فبمجرد تحسن العائدات الريعية سيتم القضاء عليها.

وهو ما تفنده الشواهد الواقعية اليومية في المجتمع الجزائري، حيث أنه بالرغم من تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي وارتفاع مدا خيل هذه المجتمعات، إلا أن المسألة الاجتماعية لازالت مطروحة بحدة ،تؤكدها جملة من الأمارات، كالفقر، والتهميش، وتردي المستوي المعيشي، وبالنظر لغياب تشكل طبقة العمالة بالنظر لتراجع الاستثمار، التي بتشكلها ستتدعم آليات التضامن العضوي، الذي هو مؤشر علي قوة النظام السياسي وحضور الدولة لآجل إيجاد التمفصلات الضرورية بين الاقتصاد والحاجات الاجتماعية، لازالت هذه المجتمعات تدعم آليات التاز التقليدي، حتى أن الدولة تحولت مثلما خلص إليه بعض المتتبعين إلي كونها " جمعية خيرية وطنية" وعليه فان المسألة الاجتماعية هي مسألة سياسية، تحتم الاعتناء بالعمل السياسي، وترقية المشاركة السياسية لتجسيد المواطنة الاجتماعية، التي بدونها لا يمكن تجسيد المواطنة السياسية.

4- في ضوء فروض الدراسة:

بعد عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية سنحاول مناقشتها في ضوء الفرضيات للتأكد من مدى تحققها:

❖ بالنسبة **للفرضية الأولى:**

التي مفادها: " تؤثر السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على محتوي برامج الأحزاب السياسية، تجعل منها برامجا مرنة تتغير من استحقاق إنتخابي لآخر " تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى:

* أن أكبر نسبة من فقرات برامج الأحزاب السياسية الجزائرية التي شاركت في أول تشرعيات عام **0::0م**، لا تتكفل بالمسألة الاجتماعية وتقدر بـ **75.10%**، مقابل نسبة **24.90%** فقط من الفقرات المخصصة للحديث عن المسألة الاجتماعية، بمعنى أن كل هذه الأحزاب لم تعطي الأهمية اللازمة للمسألة الإجتماعية. بل ولم تكن ضمن أولوياتها، بل هي عبارة عن خطابات اجتماعية تتناول التشخيص للمسألة الاجتماعية، عوض اقتراح حلول لها، وهذا مرده نقص التجربة السياسية في إعداد البرامج لدى هذه الأحزاب، وكذا لكون هذا الإستحقاق وقع في استباق سياسي سعت قوى سياسية كانت تنشط في السرية إستغلال فرصة التعددية للتموقع في المشهد السياسي، وقوى سياسية أخرى (التي تمثل الإسلام السياسي) إستغلال ضعف السلطة لطرح ذاتها كبديل مستثمرة في التذمر الاجتماعي الذي تمكن من جسم المجتمع الجزائري أنذاك ، مع العلم أن هذا الإستحقاق جاء بعد الأحداث الأليمة لأكتوبر 0000م وبالتالي فالفترة الفاصلة كانت قصيرة مما أدى إلى سيطرة الطرح السياسي على ماهو إجتماعي.

* أما في الإنتخابات التشريعية لعام **0::8م** فتراجعت الأحزاب السياسية عن طرح المسألة الاجتماعية مقارنة بالتشريعيات السابقة، حيث لم تشغل عدد الفقرات التي خصصتها لطرح المسألة

وكيفية التكفل بها سوى نسبة **23.52%** فقط، نظرا للسياق والظروف التي أجريت فيها هذه الإنتخابات أين كانت المسألة الأمنية مطروحة بشدة بعد توقيف المسار الإنتخابي عام 0000م والإعلان عن حالة الطوارئ، إلى جانب توقف الإستثمار جراء توجيه كل إمكانات الدولة صوب التكفل بالمسألة الأمنية، في الوقت أين سجل تراجع كبير في عائدات البترول واشتداد الشروط المملاة من قبل المؤسسات المالية الدولية، وكذا ثقل خدمات وحجم المديونية.

* في حين بدأت الأحزاب السياسية تهتم بالمسألة الاجتماعية في تشريعيات عام **3113م** فقدرت نسبة الفقرات المخصصة للحديث عنها بـ **30.75%**، حيث حاولت هذه الأحزاب طرح المسألة وتشخيصها إلا أنها لم تستطيع تقديم نظرة مستقبلية واضحة عن كيفية التكفل بها، بل بقيت المسألة الأمنية ضمن أولوياتها، خاصة وأن الإنتخابات تزامنت مع أحداث القبائل **3110م**، وطرح مشروع المصالحة الوطنية من طرف السلطة السياسية الذي التفت حوله معظم الأحزاب كأولوية سياسية، بالإضافة إلى الصراعات الداخلية والإنشقاقات التي عرفتها بعض الأحزاب فأصبح إهتمامها منصب حول كيفية تجاوز أزماتها الداخلية، وهي الظاهرة التي عرفتها تقريبا كل الأحزاب .

* أما في تشرعيات عام **3118م** فقد سجل تحسنا ملحوظا في كل برامج الأحزاب من حيث طرح المسألة الاجتماعية، حيث بلغت الفقرات التي خصصتها هذه الأ حزاب لطرح المسألة الاجتماعية وكيفية التكفل بها نسبة **35.69%**، ويعود ذلك إلي تحسن مداخيل الدولة بارتفاع أسعار البترول والإستقرار الأمني الذي عاد نسبيا للبلاد، بمعني أن الأحزاب واكبت السلطة التي راهنت في برامجها التنموية التكفل بمختلف مكونات المسألة الإجتماعية.

مما سبق يتأكد أهمية السياق بأشكاله المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) التي تجرى فيها الانتخابات كعوامل محددة ومؤثرة بشكل واضح على استراتيجيات الأحزاب في تحديد الأولويات التي تبنى عليها برامجها.

❖ بالنسبة **للفرضية الثانية:**

التي مفادها: " إن التأكيد على المسألة الاجتماعية كأولوية سياسية في برامج الأحزاب تتحكم فيها طبيعة الإيديولوجية السياسية للأحزاب "، تؤكد نتائج الدراسة التطبيقية على:

* أن هناك تباين بين التيارات السياسية الجزائرية المشاركة في أول تشريعيات لعام **0::0م** في طرحها للمسألة الاجتماعية، حيث احتلت نسبة **33.93%** في برامج الأحزاب الديمقراطية، ونسبة **43.93%** في برامج الأحزاب الوطنية ممثلة بحزب جبهة التحرير الوطني، ولا تمثل نسبة الفقرات المخصصة للتكفل بالمسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب الإسلامية إلا نسبة **31.94%** فقط.

* أما في تشريعيات عام **0::8م** فبقيت الأحزاب الديمقراطية تحتل المرتبة الأولى من حيث طرحها للمسألة الاجتماعية (الحيز الذي تشغله) في برامجها بنسبة **25.68%**، وتليها الأحزاب الإسلامية بنسبة **23.29%**، وتأتي الأحزاب الوطنية في المرتبة الأخيرة بنسبة **21.19%**فقط.

* في حين جاءت نتائج طرح المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية المشاركة في ثالث تشريعيات عام **3113م** غير مختلفة عن نتائج التشريعيات الأولى، فجاءت الأحزاب الديمقراطية في المرتبة الأولى بنسبة **38.59%**، ثم الأحزاب الوطنية التي بلغت نسبة الفقرات التي تهتم بالمسألة الاجتماعية في برامجها **30.37%**، جاءت الأحزاب الإسلامية في المرتبة الأخيرة بنسبة **28.30%** فقط.

* وبنفس الترتيب جاءت نتائج تشريعيات عام **3118م**، فبلغت نسبة الفقرات التي تطرح المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب الديمقراطية **39.75 %**، و نسبة **35.23%** في برامج الأحزاب الوطنية، ونسبة **32.68%** في برامج الأحزاب الإسلامية.

الملاحظ لهذه المعطيات، يستنتج أن الأحزاب التي تنتمي إلى التيار الديمقراطية هي الأكثر طرحا للمسألة الإجتماعية، وتليها الأحزاب التي تنتمي إلى التيار الوطني ثم الأحزاب الإسلامية، كما تؤكد أيضا نتائج الدراسة على عدم وجود فروق دالة بين التيارات السياسية في طرحها للمسألة الإجتماعية من خلال الحيز (عدد الفقرات) الذي خصصته لها في برامجها.

وبالتالى فإن البعد الإديولوجي رغم بروزه على مستوى الخطاب السياسي والذي يتبدى إلى حد رفض الأحزاب لبعضها البعض إلا أن المفارقة تسجل كما أكدته محتوى برامجها أن الفروق من حيث تكفلها بالمسألة الإجتماعية تبقى غير دالة.

❖ بالنسبة **للفرضية الثالثة:**

التي مفادها: " غياب التحالف بين أحزاب المعارضة في العائلة السياسية الواحدة يؤدي إلى الاختلاف حول أهمية التكفل بمكونات المسألة الاجتماعية " بعد المعالجة الإحصائية لمضامين برامج الأحزاب السياسية المشاركة في الإنتخابات التشريعية الجزائرية اتضح أن هناك إختلاف بل تعارض في بعض الأحيان بين الأحزاب السياسية داخل العائلة الواحدة في درجة إهتمامها بمكونات المسألة الاجتماعية، وهنالك مفارقات صارخة

(أنظر إلى الملاحق)

* ففي الإنتخابات التشريعية الأولى عام **9009م** مثلا، احتلت مسألة الصحة والتكوين المرتبة الأولى في برنامج الجبهة الإسلامية للإنقاض، في حين احتلت المرتبة الثانية في برنامج حزب حركة مجتمع السلم والمرتبة الثالثة في برنامج حزب النهضة، بينما جاءت مسألة الفقر في المرتبة الأولى في برامج

كل من حزب حركة مجتمع السلم وحزب النهضة واحتلت المرتبة الأخيرة في برنامج حزب الجبهة الإسلامية للإنقاض.

وفي نفس التشريعيات جاءت مسألة الصحة والحماية الإجتماعية في المرتبة الأولى في برنامج حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، بينما جاءت مسألة السكن والإسكان من أولويات حزب جبهة القوى الإشتراكية.

* وفي الإنتخابات التشريعية لعام **9000م** مثلا جاءت مسألة السكن والإسكان في المرتبة الثانية في برنامج حزب التجمع الوطني الديمقراطي، بينما احتلت المرتبة الخامسة في برنامج حزب جبهة التحرير الوطني.

في حين جاءت مسألة الفقر في المرتبة الأولى في برنامج حزب العمال وفي المرتبة الرابعة في برنامج حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، بينما جاءت في المرتبة الخامسة في برنامج حزب جبهة القوى الإشتراكية.

* أما في الإنتخابات التشريعية الثالثة عام **3223م**، مثلا احتلت مسألة التعليم والتكوين المرتبة الأولى في برنامج حزب جبهة التحرير الوطني، بينما جاءت في المرتبة الرابعة برنامج حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

في حين جاءت مسألة السكن والإسكان في المرتبة الثالثة في برنامج حزب حركة مجتمع السلم وفي المرتبة الرابعة في برنامج حزب حركة الإصلاح.

* وفي الإنتخابات التشريعية الأولى عام **3220م** مثلا احتلت مسألة الفقر في المرتبة الرابعة في برنامج حزب جبهة التحرير الوطني و المرتبة السادسة في برنامج حزب التجمع الوطني الديمقراطية.

بينما جاءت في المرتبة الأولى في برنامج حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وفي المرتبة الخامسة في برنامج حزب جبهة العمال.

وهذا ما يؤكد أن التماثل الأيديولوجي لا يؤدي حتما إلى اتفاق سياسي: لكون كل حزب يعتقد أن الحزب الآخر منافس له داخل نفس التيار، كاستحالة التحالف بين جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وكذا الصراع الذي عرفته الأحزاب الإسلامية فيما بينها، وفي الآونة الأخيرة طالت ذات الظاهرة أحزاب التيار الوطني بالرغم من التسويات الموجودة بينها للانفراد بالسلطة، هذه الصراعات السياسوية أرهنت طرح المسألة الاجتماعية، والتكفل بها فعليا، وكنتيجة عامة لهذا الوضع أصبحت المشاركة السياسية هاجسا (مفارقة) بين السلطة والأحزاب نظرا لهجر الأفراد للسياسة وللانتخابات، وهو ما تؤكده النسب الضعيفة المسجلة في إنتخابات **3223م و3220م.**

❖ بالنسبة **للفرضية الرابعة:**

التي مفادها: " يؤدى التكفل بالمسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية إلى حصولها على نتائج ايجابية في الانتخابات تمكنها من الاستمرار والتواجد في المشهد السياسي " تشير نتائج الدراسة التطبيقية إلى:

* أنه يوجد إرتباط إيجابي ضعيف جدا بين عدد الفقرات التي خصصتها الأحزاب الوطنية لطرح المسألة الاجتماعية وعدد المقاعد المحصل عليها في الإنتخابات التشريعية، فسجل إرتباط إيجابي ضعيف لدى حزب جبهة التحرير الوطني، وإرتباط سلبي قوي لدى حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

* وأنه يوجد إرتباط سلبي قوي بين عدد الفقرات التي خصصتها الأحزاب الإسلامية لطرح المسألة الاجتماعية وعدد المقاعد المحصل عليها في الإنتخابات التشريعية، فسجل إرتباط سلبي قوي لدي كل من حزب حركة مجتمع السلم وحركة الإصلاح.

* وأنه يوجد إرتباط إيجابي قوي بين عدد الفقرات التي خصصتها الأحزاب الديمقراطي لطرح المسألة الاجتماعية وعدد المقاعد المحصل عليها في الإنتخابات التشريعية، فنجده في حزب جبهة القوى الإشتراكية وحزب العمال إرتباط إيجابي قوي جدا، أما في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فهو إرتباط إيجابي ضعيف.

وبصفة عامة يوجد إرتباط إيجابي ضعيف بين عدد الفقرات التي خصصتها الأحزاب السياسية لطرح المسألة الاجتماعية وعدد المقاعد المحصل عليها في الإنتخابات التشريعية التي شاركت فيها، وهو ما يعني أن عدد المقاعد التي تتحصل عليها الأحزاب في الإنتخابات التشريعية الجزائرية مرتبطة بطبيعة الخطاب السياسي (الشعبوي) الذي تسوقه الأحزاب السياسية أكثر من إرتباطه بطبيعة برامجها السياسية، ولعلى هذا ما يفسر طبيعة الحملات الإنتخابية التي تخوضها الأحزاب، بحيث تركز كل إهتماماتها على نقد برامج الأحزاب الأخرى خاصة الموجودة في السلطة، للتستر بذلك عن العجز الموجود في برامجها.

إذا بقاء واستمرار الأحزاب السياسية في الجزائر ونتائجها في الإنتخابات (التشريعية) غير مرتبطان بمحتوى برامجها ومدى طرحها للمسألة الاجتماعية وكيفية التكفل بها، أكثر من إرتباطه بطبيعة الخطاب الذي توجهه للمجتمع، والذي عادة ما يكون نقد لسياسة الحزب الذي هو في السلطة وكذا معارضتها لبعضها البعض إلى حد قبول صحة مقولة أنها أحزاب (معارضة المعارضة) بدل معارضتها للسلطة .

النتائج العامة للدراسة:

تشكل مسألة التكفل بالمسألة الاجتماعية، أحد التحديات الرئيسية للدولة الحديثة سواء في المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة، كما تشكل محكا للوقوف على مدى تكفل الأنظمة السياسية في تفاعلاتها داخليا، بين الأحزاب والسلطة السياسية من جهة وبينها وبين أفراد المجتمع على اختلاف

تراتبية فئاته الاجتماعية، وبتناول الدراسة لهذا الموضوع تم التوصل إلى جملة من الحقائق المتعلقة بالواقع السياسي للمجتمع الجزائري بصفة عامة وبمدى الطرح – فقط وليس التكفل بها- (المسألة الاجتماعية) في برامجها خلال الانتخابات التشريعة، يمكن إيجازها فيما يلي:

0- إن النظام السياسي في الجزائر يتشكل من أحزاب لازالت ضعيفة التنظيم سياسيا، وبرامجها لم ترقى إلى مستوى تطلعات غالبية فئات المجتمع وبخاصة المعدمة منها، كما تعرف انشقاقات دورية داخل قياداتها مما يعرضها إلى نقص مصداقيتها السياسية في المجتمع.

3- هناك علاقة وطيدة بين البعد الأيديولوجي والتكفل بالمسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية، حيث الأحزاب الديمقراطية وبالخصوص حزب العمال، وجبهة القوي الاشتراكية برامجها أقرب للإجابات بصفة أكثر دقة عن المسألة الاجتماعية من حيث طرحها وتشخيصها وكذا الحلول المقترحة لمعالجتها.

4- الأحزاب السياسية في الجزائر، سيما الإسلامية منها والوطنية، تمتلك خطابا شعبويا طوبويا حول المسألة الاجتماعية، ولم ترقي برامجها إلى حد تقديم مقترحات عملية لايجاد حلولا لها، وبالتالى تفنيد ما تمدنا به الحقائق وما يؤكده الواقع المتأزم الذي لازال يحول دون تحقيق الاندماجية الاجتماعية والسياسية لفئات واسعة من المجتمع.

5- أما فيما يتعلق بأحزاب التيار الوطني، فبالرغم من كون أحزاب المعارضة تنعتها بالأحزاب المتسببة في الأزمة، إلا إنها لازالت تسيطر علي المشهد السياسي، وهوالأمر الذي يتأكد من خلال النتائج الانتخابية لعام 5002م، وهذا مرده طبيعة المعارضة المشتتة والتي لم تتمكن من إقامة تحالفات من جهة لتكون بدائل لهذه الأحزاب، كما أن هذه الأحزاب تستمد قوتها من خلال سيطرتها على الإدارة، وهو ما تم اكتشافه من خلال العديد من الدراسات المشابهة، حتى أنها تصنف بأحزاب الإدارة.

6- بالنظر لنتائج الانتخابات وتتبع تطورها، يتضح أن الأحزاب "مشخصنة"، بدأت تتراجع نتائجها من استحقاق لآخر، كالظاهرة التي عرفتها حركة النهضة، وحركة مجتمع السلم، في حين حزب العمال رغم بداياته المحتشمة في الاستحقاقين الأول 0000م والاستحقاق الثاني 0002، إلا أنه بالنظر لطبيعة خطابه السياسي الاجتماعي وبقاء نفس مواقفه السياسية حيال عدة قضايا منها، كعدم

غلق المؤسسات العمومية ووقوفه ضد الخوصصة، تمكن هذا الحزب من تحقيق تطور مستمر من حيث توسع وعائه الانتخابي.

7- ان السلطة السياسية من خلال ما تقدم عليه حينما تتأزم الأوضاع الاجتماعية أو ولوج الانتفاضات الاجتماعية التي تعبر عن بلوغ المسألة الاجتماعية حالات لا تطاق، تتخذ جملة من الإجراءات وتعلن عن بعض السياسات الإصلاحية ،كسياسة دعم التشغيل، وخلق وزارة التضامن الوطني، والقيام أو تدعيم حملات خيرية وطنية، بعيدة عن حلول إستراتيجية طويلة المدى وتعبر عن إرادة سياسية فعلية في التكفل بالمسألة الاجتماعية، كلها ممارسات تمكن السلطة السياسية من رهن أحد مقومات التعبئة السياسية التي يمكن أن تلجأ اليها أحزاب المعارضة أو المجتمع المدني.

الملاحـــــــق

خاتمة.

تناولت هذه الدراسة جملة من التصورات السوسيولوجية لطبيعة المسألة الاجتماعية والتي يمكن اعتبار أنها جاءت كمحصلة لرفض الحديث عن المشكلات الاجتماعية كمفهوم اعتاد الباحثين تناوله في توصيف الأوضاع التي يعرفها مجتمع متأزم كالمجتمع الجزائري.

وفق ما تحمله جملة الأمارات والشواهد الواقعية للحياة اليومية لكل فرد من المجتمع: كدلائل الفقر،وتدهور القدرة الشرائية ،ومعاناة الكثير من أزمة السكن وكف المنظومة التعليمية من جعل التعليم آلية من آليات تحقيق الأفراد للصعود الاجتماعي، ناهيك عن بقاء الكثير من الأفراد خارج الأطر التنظيمية للحماية الاجتماعية والتكفل الصحي، ليست هي بالرؤية "التشاؤومية" ولا رؤية مبالغ فيها، إن هذا الواقع يؤكد مسألتين جوهريتين :القضية الأولي فندت كل الأفكار التي ظلت تعتقد بأن تحسن المداخيل والمؤشرات الاقتصادية حتما سيؤديان إلي ردم الفوارق الاجتماعية والحد من تراجع الاندماجية الاجتماعية للإفراد واندماج النظام السياسي في المجتمع.

أما القضية الثانية فإنها تكمن في مفارقة صريحة تسيطر علي المستوي الفكري حيث لازالت فئة كبيرة من النخب العارفة تتحدث عن إمكانية الإقلاع الاقتصادي وتحسن المستوي المعيشي ،دون إدراك أهمية بناء مجتمع سياسي قادر علي تحقيق التوازن اللازم بين المواطنة الاجتماعية والسياسية.

طالما أن الدولة لم تحل أزمة مشروعيتها والتي تتجلي في العديد من المظاهر، كغياب الديمقراطية الفعلية، وترقية التمثيل السياسي، بل أكثر من ذلك هو ضرورة إدراك أن أي تجمع بشري ما هو إلا تجمع سياسي، بمعني أن الرقابة المستمرة للحياة السياسية وتزيين المشهد السياسي خلال الاستحقاقات بأحزاب شكلية لا تؤدي دورها سواء لضعفها أو لعدم تمكنها جراء التضييق الممارس من قبل السلطة، جعلها عير قادرة علي أداء دور المعارضة الحقيقية وبالتالي فهي من جهة بدأت تفقد مصداقيتها التمثيلية للمجتمع علي اختلاف مرجعياته الأيديولوجية والسياسية ومن جهة آخري وقعت رهينة مفارقة صريحة ،تتمثل في كونها تسعي لاستمالة المجتمع حول برامج خاوية من الطرح الاجتماعي لهموم المواطن وانشغالاته اليومية.

ولعل ما يؤكد هذه الطروحات هو بداية تقلص الفارق بين الأحزاب السياسية في الجزائر من حيث طروحاتها السياسية والإيديولوجية ،وهي ذات الأمارات التي تسجل علي مستوي البرامج المقدمة في الاستحقاقات الانتخابية .

وعليه هنالك تساؤل جوهري يطرح بإلحاح في سياق واقع الظاهرة الحزبية في الجزائر هل عدم تمكن الأحزاب السياسية في الجزائر من تشكيل معارضة مرده تجاوز السلطة لطروحاتها والتكفل بالمسألة الاجتماعية أفضل منها؟ أو هل بالنسبة للمجتمع ظاهرة التعديدية له تعد تجربة جنينية، سيما وانه مجتمعا ،تم تنشئته سياسيا في خضم الفكر الأحادي، وهو الشئ الذي تؤكده الحركات التمردية التي تعرفها الأحزاب،حيث قياداتها لازالت لم تستسغ الديمقراطية داخل الأحزاب ذاتها ، فكيف ستساهم، إذا، في تكريس الديمقراطية في المجتمع الجزائري ؟

الباب الأول: الإطار النظري والتصوري للدراسة.

تمهيد:

يعالج هذا الباب الإطار النظري والتصوري للدراسة، وهو يتكون من ثلاثة فصول، الأول وقد خصص لموضوع الدراسة وتحديد مشكلة البحث وعرض المفاهيم النظرية الأساسية للدراسة، بمعني التعرف علي السمة التي يتميز بها مفهوم الأحزاب السياسية وأبعاد المسألة الاجتماعية وخصائص البرنامج السياسي.

والسؤال الذي ظل يطرح بإلحاح في هذا الإطار هو : هل المفاهيم تحمل نفس الدلالات في كل المجتمعات ولدي المنظرين والباحثين ، وهل يمكن إسقاطها علي واقع المجتمع الجزائري، وما هي الاحترازات الواجب أخذها في الحسبان؟ سيما وان المجتمعات لا تعيش نفس "التاريخانية" .

أما الفصل الثاني فقد خصص لعرض التراث النظري حول المسألة الاجتماعية ولما كانت سواء من حيث تشكلها أو المحاولات لاحتوائها تتم في خضم محصلات التفاعل والصراع التي تعرفها المجتمعات تاريخيا. وعليه فقد تم تحليل جملة من النظريات تناولت دور الدولة في التكفل بمعالجة المسألة الاجتماعية، ونظرية الاختيار العقلاني كونها تسعي لإبراز التفاعل بين الحاجات الاجتماعية للأفراد وتأثيرها علي عملية الاختيار للقوي السياسي التي تراها انسب للتكفل بحاجاتها ،بمعني أن التحزب والانتماء السياسي هي خاصية العقلانية السياسية ،وفي الأخير تم مناقشة نظرية الحاجات وما تثيره من أفكار حول الأولويات الاجتماعية للأفراد ،وقد ساعدت الدراسة الراهنة في إقامة الفرق بين المشكلة الاجتماعية والمسألة الاجتماعية،إذ، لا يحملان نفس المدلول ولا يتماثلان بنفس الصور لدي الباحثين والسياسيين وحتى لدي الأفراد في المجتمع مهما كانت درجة تطوره السياسي الاقتصادي

وهي ذات الأفكار التي تم مناقشتها في الفصل الثالث، الذي جاء تحت عنوان تحليل نقدي للدراسات المشابهة: تمظهرات المسالة الاجتماعية ومعوقات التكفل بهاو في سياق وواقع المجتمع الجزائري ،ولقد أبرزت هذه الدراسات أن المسألة الاجتماعية في الجزائر هي مسألة سياسية ،بمعني أن الرابط الاجتماعي ظل رهينة السياسي، الذي لازال عوض الاستثمار في بناء دولة القانون و"مأسسة" العلاقات يعتد برؤوس الأموال الرمزية ومصادر سياسية تقليدية لا تساعد علي بناء مجتمع سياسي حداثي.

الباب الثالث: المسألة الاجتماعية مسألة سياسية.

تمهيد:

يتكون هذا الباب من ثلاثة فصول: تناول الفصل الأول موضوع ومشكلة البحث والمفاهيم الأساسية للدراسة، المسالة الاجتماعية ومفهوم الحزب السياسي، هذا إلي جانب محاولة إبراز الفرق بين المشروع السياسي والبرنامج، وتم صياغة تعريف إجرائي للمفاهيم السابقة.

في حين الفصل الثاني فقد خصص لاتجاهات التنظير والمسألة الاجتماعية،حيث نظريات الدولة وعلاقتهما بمهامها وأدوارها تاريخيا في التكفل بالمسألة الاجتماعية، كما تم تناول نظرية الاختيار العقلاني لما لها من أهمية بالنسبة للدراسة الراهنة صيما في شقها التطبيقي،الذي حاول إبراز علاقة البرامج بالاستجابة السياسية خلال المواعيد الانتخابية التشريعية.وعلي اعتبار أن المسالة الاجتماعية ،هي حاجات إنسانية تم مناقشة المسالة الاجتماعية في ضوء طروحات وأفكار نظرية الحاجات. أما الفصل الثالث والأخير من هذا الباب فقد تم خلاله عرض الدراسات المشابهة، وهي بحوث سمحت للدراسة الراهنة من الاطلاع عل أبعاد المسألة الاجتماعية من منظور، تاريخي وسياسي وكذا في بعدها السوسيولوجي.

الباب الثاني: المسالة الاجتماعية مسالة تاريخية

تمهيد

يستعان أغلب الباحثين حينما يحاولون الإجابة عن السؤال : ما هي المسألة الاجتماعية ؟ بتاريخ المجتمعات مجال الدراسة، لكون أن العلاقات الاجتماعية دوما كانت تخضع لعمليات التأثر بنمط الإنتاج السائد، والتشكيلات الاجتماعية التي يفرزها، في كل حقبة تاريخية.

ولكون المجتمع الجزائري قد تعرض للاستعمار، فقد شهد عملية تفكيك ونسف لبنياته السوسيو– اقتصادية ، تغيرت عنوة مخلفة أثار اجتماعية واقتصادية صعبة بفعل السياسيات الكولونيالية وعمليات التدمير . مكنت الدولة الكولونيالية من اعتماد خيرات المجتمع المستعمر لإيجاد حلول للمسألة الاجتماعية في مجتمعاتها الأصلية ، أما المجتمع المستعمر (الجزائر) ، فقد طرحت فيها المسألة الوطنية، بمعني أن حلولها الاجتماعية لا يمكن معالجتها إلا في ضوء التخلص من الاستعمار.

في ضوء ما سبق، عالج هذا الباب في فصلين البعد التاريخي للمسألة الاجتماعية بوصفها مسألة تاريخية : أين حاول إبراز أن الكثير من المشكلات الاجتماعية والتخلف مردهما الاستعمار ، في حين الفصل الثاني فقد ركز علي مختلف ردود الأفعال والمواقف التاريخية للقوي السياسية آنذاك حيال الظاهرة الكولونيالية والمسألة الاجتماعية ،وقد تبين أن الحزب الأكثر تركيزا علي المسألة الاجتماعية هو الحزب، الذي تمخضت عنه الحركة التحررية.

مقدمة الباب الرابع

جاء الباب الرابع في فصلين، تناول الفصل الأول منه الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية ،حيث تم إبراز مجالات الدراسة وحدودها ، بداء من نشأة الظاهرة الحزبية في الجزائر والانتقال من نظام الحزب الواحد إلي الإقرار بالتعددية الحزبية إثر دستور 9191.

كما تم عرض فرضيات الدراسة وأهم تساؤلاتها والمناهج والأدوات المستخدمة، إلي جانب تبيان طبيعة العينة وطريقة استخراجها وأخيرا تم تبيان أساليب التحليل والمعالجة التي اعتمدت في تفسير البيانات البحثية التي تم جمعها.

في حين الفصل الثاني المدرج ضمن هذا الباب، الفصل العاشر من الدراسة، فقد أهتم بتناول الحيز الذي احتلته المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر خلال الانتخابات التشريعية،ثم مكوناتها في ضوء البرامج، وربطها بالاستجابة السياسية، أي علاقة الترابط بين النتائج المحققة خلال الاستحقاقات المتعاقبة (9119- 9111 – 2002- 2001) واهم القضايا التي ركزت عليها البرامج .

وفي الأخير تم عرض نتائج الدراسة ومناقشتها في ضوء الأبعاد البحثية التالية:

في ضوء التراث النظري والدراسات المشابهة وفي ضوء فروض الدراسة. دون إهمال عرض النتائج العامة وتقديم عناصر لخاتمة الدراسة.

مقدمة:

يتمحور في الغالب النقاش الأكاديمي في دراسات علم اجتماع السياسي حول بحث السبل والآليات الكفيلة بوضع حد لتهديدات المسألة الاجتماعية،التي أفرزت فوارق اجتماعية لا مساواة من حيث الاستفادة من الخيرات التي يدرها اقتصاد بلغ أرقي أشكال التراكم من حيث وفرة رؤوس الأموال والأربحية.

إن هذه المفارقة، فندت كل الأفكار التي ظلت تعتقد أن معالجة المسألة الاجتماعية لا يمكن أن تتجسد إلا اقتصاديا، أي كلما زادت خيرات المجتمعات، ستزول مظاهر الفقر والتشرد والبطالة، وستعرف المجتمعات رفاه اجتماعي، يسهل من عملية تجسيد الاندماجية الاجتماعية للأفراد على كل المستويات سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

بيد أن هذه الرؤى التفاؤلية، ماانفكت تتلاشي أمام تناقضات عبرت عنها بروز مكونات جديدة للمسألة الاجتماعية، والتي يمكن القول أنها تستشف في خضم هذه المفارقة الصريحة: الأفراد يصورون علي أنهم أمراء من منظور سياسي في الدساتير والمواثيق في حين يرمون خارج دائرة الاستهلاك ويبعدون من الاستفادة من خيرات المجتمع واقعيا.

إن مثل هذه الوضعيات زادت حدتها، واختلفت درجات تأثيرها على تناغم واستقرار المجتمعات، وهي دوما تتأثر بالعلاقة القائمة بين السياسي والاجتماعي، على اعتبار أن الرؤى الاقتصادوية économiste أثبتت محدوديتها في معالجة المسألة الاجتماعية.

في خضم هذه الملحوظة، التي يؤكدها التطور التاريخي لمختلف النظريات السياسية وتجارب الدول المختلفة، التي أكدت أن بروز الدولة الرازقة والدولة الاجتماعية، ما هي إلا تأكيد على أن معالجة المسألة الاجتماعية تقع في صميم العمل السياسي، أي تكفل النظام السياسي بها – الدولة ومؤسساتها، الأحزاب ــ وكذا المجتمع المدني.

ومهما كانت طبيعة المقاربات السياسية في معالجة المسألة الاجتماعية، إلا أن الشواهد الواقعية تمدنا بحقائق تتجلي في اتساع رقع الفقر وانتشار غير مسبوق لمعدلات البطالة، وتدهور الإطار المعيشي للأفراد جراء أزمة السكن، وتدهور القدرة الشرائية للأفراد والعجز في تجسيد آليات تكريس التضامن الاجتماعي العضوي، سيما وان آليات التضامن الآلي قد تراجعت جراء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي أصبحت المجتمعات التي ظلت إلي وقت قريب تواجه أزماتها بفعل التآزر والتعاضد المجتمعي المدعوم بالمؤسسات التقليدية علي غرار العائلة، والجيرة والقرابة، تعرف هي ذاتها فردا نية سلبية أملتها صعوبة الأوضاع الاجتماعية.

والجدير بالإشارة، أن المسألة الاجتماعية في الجزائر تأكدت حدتها حتى أثناء تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي والعائدات الريعية، سيما في السنوات الأخيرة أين ارتفعت أسعار البترول إلى معدلات خيالية،وعليه فان المشكلة تكمن في تجسيد العدالة التوزيعية التي بدورها تقع في صميم العمل السياسي.

مما سبق، إن الدراسة الراهنة " المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر " تعد محاولة للوقوف على مدى تكفل الأحزاب بالمسألة الاجتماعية بوصفها وسائط بين الدولة والمجتمع.

ولإلمام بالموضوع،اعتمدت الدراسة مقاربة منهجية متعددة الأبعاد شملت تحليل نظري حاول تتبع دور الدولة، وبحث وظيفية الأحزاب في النظام السياسي، تصوراتها للمسألة الاجتماعية والحيز الذي تمنحه لها في برامجها، هذا إلى جانب إبراز تطوراتها في الجزائر وإبراز مكوناتها وتمظهراتها عبر مسار بناء الدولة الجزائرية الحديثة.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم تقسيم الدراسة إلي أربعة أبواب وعشرة فصول وخاتمة؛ ففي الباب الأول الذي يحمل عنوان : " الإطار النظري والتصوري للدراسة "، حيث تناول الفصل الأول موضوع الدراسة في ضوء التراث النظري التي تناولت قضايا سياسية لها علاقة بموضوع الدراسة، كما تم مناقشة مفاهيم الدراسة (الأحزاب السياسية، البرنامج السياسي، المسالة الاجتماعية) وإبراز الأهمية العلمية والأكاديمية لها، و الأهداف المتوخاة من الدراسة.

أما الفصل الثاني عالج اتجاهات التنظير التي ركزت علي دور مختلف المؤسسات والفاعلين الذين يتدخلون في طرح المسألة الاجتماعية والتكفل بها، وتم إبرازمدي إسهامها وقصورها في فهم المسألة الاجتماعية في الجزائر، و بات من غير المجدي استحضار نظريات جاهزة.

في حين الفصل الثالث تم تتبع المسألة الاجتماعية في ضوء الدراسات المشابهة التي تناولت قضايا سياسية لها علاقة بموضوع الدراسة فمنها دراستين جزائريتين وواحدة أجنبية.

أما الباب الثاني من الدراسة فقد تضمن فصلين، الفصل الرابع تناول المسألة الاجتماعية في الجزائر أثناء الفترة الكولونيالية، أين شهد المجتمع الجزائري نسف بنياته السوسيو–اقتصادية، وقد خلصت الدراسة إلي تحديد موقف نظري تمثل في كون المسألة الاجتماعية – مسألة تاريخية – وقد تأكد هذا الطرح أكثر في الفصل الخامس، حينما تم تحليل مضمون برامج أحزاب الحركة الوطنية وقد انتهت الدراسة إلي إبراز تلك العلاقة بين التكفل بالمسألة الاجتماعية والتجذر للأحزاب في أوساط المجتمع كونها أكثر مطالبة لمعالجتها.

وقد خصص الباب الثالث الذي تضمن ثلاثة فصول إلي إبراز البعد السياسي والسوسيولوجي للمسألة الاجتماعية، حيث في الفصل السادس من الدراسة تأكد أن التكفل بها ظل حاضرا في الخطاب والمواثيق الرسمية للدولة، إلا أن ما تمدنا به الشواهد والوقائع يثبت استمرارها في تهديد الاستقرار الاجتماعي، الذي افضي إلي انتفاضة شعبية كبيرة تعرف بإحداث أكتوبر ،8811 أما الفصل السابع فتناول بروز الإسلام السياسي .

في حين الفصل الثامن تناول، تطور المسألة الاجتماعية وتمظهراتها الجديدة وربطها بالمحاولات الإصلاحية التي أقدمت عليها الدولة، والمتمثلة في السياسات الاجتماعية كالتكفل بالتشغيل وأزمة السكن والإصلاحات في مجال الصحة والتربية ونظام الحماية الاجتماعية.

أما الفصل التاسع، فقد تم في طياته عرض خطة الدراسة التطبيقية واجراءتها العملية، من عرض لفروض الدراسة وتساؤلاتها، المجال الجغرافي، المناهج والأدوات المستخدمة، والعينة مع مبررات وكيفية اختيارها.

و خصص الفصل العاشر والأخير للحيز الذي شغلته المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر التي تقدمت بها في الاستحقاقات الانتخابية التشريعية الأربعة 8888-8881 - 2002- 2001م، وقد تم الانتقال إلى إبراز المكونات الأكثر تداولا في برامج الأحزاب عينة الدراسة، من خلال تحليل المعطيات مع إبراز دلالة الفروق بين البرامج المختلفة مهما كانت طبيعة التيار السياسي الذي ينتمي إليه الحزب، وذلك وفق معالجة إحصائية، ثم تم التعليق عليها وتحليلها في ضوء فرضيات الدراسة وتساؤلاتها .

أما عناصر خاتمة الدراسة، فقد انتهت بجملة من التساؤلات حول مدي إدراك الطبقة السياسية للواقع السياسي الاجتماعي وتهديدات المسألة الاجتماعية.

ملخص الرسالة.

إن تلخيص أطروحة بحث حول المسألة الاجتماعية في الجزائر تعد عملية صعبة في حد ذاتها ، لأن مناقشة أبعادها مثلما هو موضح في متن الرسالة،بالنظر للمقتضيات المنهجية والنظرية والأهداف، باتت تفرضها توجهات نظرية مختلفة ومقاربات تاريخية أملاها التحليل السوسيولوجي حول موضوع الدراسة .

ضمن هذا المنظور،إن الدراسة الراهنة، قد تمفصلت حول أبعاد مختلفة،لكون المسألة الاجتماعية تختلف في المجتمعات الغربية ، أين يتكفل بها مجتمعا سياسيا حيوي ودولة قانون مدعومة بمؤسسات قوية وفعالة. في حين المسألة الاجتماعية في الجزائر بقيت من مهمة المجتمع،بمعني التكفل بها يتم في ضوء العلاقات الاجتماعية الآلية ،حسب الرؤية الدوركيمية.

في ضوء هذا التشخيص، يتبدي أن المسألة الاجتماعية في الجزائر، هي ذات بعد تاريخي،فالاستعمار بفعل سياساته التهديمية والتفكيكية للبني الاجتماعية والاقتصادية،قد أسهم في تأخركبير وأفضي إلي تخلف هيكلي، لازالت أماراته ماثلة إلي حد اللحظة علي مستويات عديدة. مع العلم أن الدولة الوطنية التي تمت المراهنة علي بنائها، نجدها لم تفلح في احتوائه و وضع اختيارات سياسية إستراتيجية، تسمح بالاستجابة لتطلعات وحاجات المجتمع الضرورية للحياة اليومية لمختلف الفئات والطبقات الاجتماعية.

مما سبق، تطرح إشكالية مفادها، هل الأخطار الدائمة للمسألة الاجتماعية مثل:

أزمة السكن، تدهور المستوي المعيشي، انتشار الهامشية الاجتماعية، وغياب آليات تكرس الاندماجية الاجتماعية والسياسية، ناهيك عن الارتفاع المسجل في عدد اللامنتمين اجتماعيا وذلك بالرغم من وفرة الثروات المالية والريوع البترولية.

هي وضعيات ترتبط ببقايا ومخلفات الاستعمار،أم هي نتاج للإخفاق سياسي للدولة –الأفلان التي لم تفلح في تحديث المجتمع الجزائري؟.

دون التركيز علي جزئيات الأسباب التي تؤكد المسؤولية الأيديولوجية للدولة–الأفلان، فتمظهرات المسألة الاجتماعية تبين، أن الحلول هي من صميم العمل السياسي، هذا الأخير نجده في حالة المجتمع الجزائري ، قد أرهن الشروط الضرورية لذلك ، كالسماح للمجتمع بالتحرر والاستقلالية، وإشراكه سياسيا في الاختيارات التنموية.

ولأجل البرهنة عن صدق هذه الأفكار، كان للدراسة جملة من الأهداف سعت للتحقق منها:

– دراسة المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر، بوصفها مكونا من مكونات النظام السياسي، سيما بعد أحداث أكتوبر8811، هذه الأحداث التي تعتبر نتيجة طبيعية في

رأي الكثير من علماء الاجتماع والسياسة، بالنظر لطبيعة الأزمة المتعددة الأبعاد والجوانب التي طال أمدها.

– الظاهرة الثانية التي حاولت الدراسة إبرازها تتجلي في بحث خصوصية الواقع السياسي في الجزائر، التي تسمح بإقامة مقارنات مع واقع مجتمعات أخري شهدت التعددية الحزبية والانتقال من سياسة الحزب الواحد.

بعد دستور 8818 عرف المجتمع الجزائري، انتشار غير مسبوق في عدد الجمعيات والأحزاب السياسية، العشرات منها ذات توجه اسلاموي،وما يربو عن 55 حزب ذات توجه إيديولوجي –سياسي وطني،وأحزاب آخري تصنف كونها لائكيه ديمقراطية.

وللإشارة، أنه بالرغم من الإجماع الحاصل بينها حول الأسباب التي تعيق التكفل الفعلي بالمسألة الاجتماعية، إلا أنها اختلفت حول الحلول المقترحة لأجل ذلك. وذلك مرده سيطرة المسائل السياسية المرتبطة بالتداول علي السلطة ، والحريات العامة والسياسية، والمسألة الثقافية، علي حساب التكفل بالمسألة الاجتماعية.

إن المفارقة المسجلة في هذا الشأن، تكمن في الإشكالية التالية : هل فعلا الأحزاب السياسية بمقدورها تشكيل معارضة سياسية ، طالما أن الهوة كبيرة بين أولوياتها وتطلعات المجتمع ؟، الذي يعيش البطالة،الفقر، التهميش الاجتماعي، وغياب منظومة للحماية الاجتماعية تتكفل بالفئات المعدمة.

فرضيات الدراسة .

للإجابة عن هذه التساؤلات حاولت الدراسة، التحقق من صدق الفرضيات التالية:

أ) السياقات السياسية و السوسيو–اقتصادية تؤثر علي محتويات برامج الأحزاب السياسية في الجزائر.

ب) التكفل بالمسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية، يسمح لها بتحقيق نتائج مقبولة خلال الاستحقاقات الانتخابية.

ج) الاهتمام بالمسألة الاجتماعية واعتبارها أولوية من قبل البرامج ،ترتبط بطابع الأيديولوجي– السياسي للأحزاب.

د) غياب التحالفات داخل العائلة السياسية الواحدة، يؤدي إلي الاختلاف بين الأحزاب حول أهمية المسألة الاجتماعية كأولوية سياسية في برامجها.

المناهج والأدوات المستخدمة.

بالنظر لطبيعة الموضوع، الذي يندرج ضمن رؤية تاريخية، الدراسة استعنت بالمنهج التاريخي، بداء من عرض النظريات التي تناولت المسألة الاجتماعية، وإبراز المسألة الاجتماعية كمسألة تاريخية. ومثلما يلاحظه الباحثون والمختصين في المنهجية، أن البحوث الغاية المتوخاة منها،

هو تعزيز الزخم المعرفي حول الظاهرة المدروسة وذلك لأجل تحديد طبيعتها،وأسباب انتشارها والنتائج المترتبة عنها.

لذا الدراسة الراهنة، استعانت أيضا بالمنهج المقارن، الذي سمح من جهة إقامة الفرق بين المشكلة الاجتماعية والمسألة الاجتماعية ومن جهة آخري ساعد في الوقوف علي تطور الدولة ، و مختلف المؤسسات الاجتماعية الاخري،أهما الأحزاب السياسية في التكفل بالمسألة الاجتماعية، بغرض تجسيد اندماجية الأفراد في المجتمع .

وانطلاقا من كون هدف الدراسة، تحليل محتوي برامج الأحزاب السياسية الجزائرية، وحتى لا يتم الاعتماد فقط علي التحليل الكيفي، استعانت الدراسة بالتحليل الكمي لبرامجها خلال الاستحقاقات الانتخابية التشريعية المتعاقبة (8888، 8881، 5005، 5001) .

وذلك باعتماد منهج تحليل المضمون، حيث تم الترميز لمكونات المسألة الاجتماعية انطلاقا من برامج الأحزاب ،ثم تم استخراج الفئات المتشابهة، و هي محتواة في التراث ومدونات الخطاب السوسيولوجي .

أهم نتائج الدراسة.

بعدما تم عرض المعطيات المتحصل عليها حول مدي تكفل الأحزاب بالمسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية ،عينة الدراسة. برزت جملة من الحقائق والنتائج يمكن إيجازها في المسائل التالية:

8- السياقات السياسية- الاجتماعية تؤثر علي استراتيجيات وبرامج الأحزاب، حيث تبين مثلا أن انتخابات 8888، التي أجريت بعد إحداث أكتوبر 8811،جعلت من برامج الأحزاب تهتم أكثر بالقضايا السياسية ،كالحريات ، والإصلاحات بكل أشكالها،في حين خلال انتخابات 8881،وبالنظر للازمة الأمنية المسألة الاجتماعية لم تحظي بالاهتمام اللازم من قبل البرامج.

5- بداء من انتخابات 5005، سجل اهتمام محسوس بها، وذلك لكون أن العائدات المالية قد تحسنت، بالإضافة إلي كون هذه الفترة قد تزامنت مع أحداث القبائل (العروش)، وطرح فكرة المصالحة الوطنية.

3- بالرغم من الاختلاف الأيديولوجي والسياسي علي العموم بين الأحزاب، إلا إن الدراسة أوضحت أن الفروق تظل دون دلالات إحصائية بالنسبة للتكفل بالمسألة الاجتماعية بين مختلف البرامج المقدمة.

4- مفهوم العائلة السياسية، في سياق الأحزاب في الجزائر ليس له مدلول في العلاقة السياسية بين الأحزاب التي تعلن انتمائها للعائلة السياسية الواحدة(وطنية ،الديمقراطية، إسلامية) ، الأحزاب تعرف رفضا لبعضها البعض، علي غرار ماهو مسجل بين جبهة القوي الاشتراكية ،والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ،أو داخل التيار الإسلامي حيث ظل الصراع محتدم بين حركة حمس والجبهة الإسلامية للإنقاذ.

مما سبق ، يبدو إن التحالفات السياسية التي تنادي إليها الأحزاب لأجل تشكيل بديل سياسي للسلطة ،تبقي بعيدة علي الأمدين المتوسط والقصير، وعليه فان التعددية الحزبية في الجزائر، لا تؤدي بداهة الإقرار والجزم بوجود تعددية سياسية.

أما النتيجة الأخيرة فتستشف في ضعف الارتباط بين النتائج المحصل عليها في الاستحقاقات المختلفة للأحزاب مهما كان توجهها السياسي والتكفل بالمسألة الاجتماعية، لأن اختيار حزب ما والتصويت لصالحه تبقي في المجتمع الجزائري رهينة، الخطاب السياسي، وتأثير الايدولوجيا ورؤوس الأموال الرمزية السائدة، كالشرعية التاريخية، والإيديولوجية الدينية ،والانتماءات القبلية والإثنية، والعلاقات الزبونية الاجتماعية والسياسية التي يحكمها "التقرب" كآلية سياسية لأجل دخول " الشبكات" المسيطرة في الساحة السياسية في المجتمع الجزائري.